

هَدْيُ الْحَكَامِ

فِي شَرْحِ الْمَنْعَةِ لِلشَّيْخِ الْهَيْدَرِ صَوَّانٍ اللهُ عَلَيْهِ

تَأليف

شَيْخِ الطَّائِفَةِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ

الطَّائِفَةِ ١٤٦٠ هـ



@tasnim_pdf

کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم
اسلامی در ایما

هَدْيُ الْأَحْكَامِ

في شرح المقنعة

لشيخ الطائفة

أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي

رحمه الله

المتوفى ٤٦٠ هـ



@tasnim_pdf
کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم
اسلامی در ایتا

@tasnim_pdf
کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم
اسلامی در ایتا

الجزء العاشر

صحَّه و علَّقَ عليه

علي أكبر الغفاري

مكتبة الصدوق

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، الَّذِينَ اصْطَفَيْتَهُمْ يَعْلَمُكَ ، وَاخْتَرْتَهُمْ
لِسِرِّكَ ، وَاجْتَبَيْتَهُمْ بِقُدْرَتِكَ ، وَاعَزَّرْتَهُمْ بِهَدَاكَ ، وَخَصَّصْتَهُمْ بِبِرْهَانِكَ ،
وَأَنْجَبْتَهُمْ بِنُورِكَ ، وَآتَيْتَهُمْ بِرُوحِكَ ، وَجَعَلْتَهُمْ حِفْظَةً لِسِرِّكَ ، وَخَزَنَةً
لِعِلْمِكَ ، وَأَرَكَانًا لِتَوْحِيدِكَ ، وَخُلَفَاءَ فِي أَرْضِكَ ، وَحُجَجًا عَلَى بَرِيَّتِكَ ،
وَأَدْلَاءَ عَلَى صِيْرَاطِكَ ، وَأَعْلَامًا لِعِبَادِكَ ، وَمَنَارًا فِي بِلَادِكَ ، وَتِرَاجِمَةً
لُوحِيكَ ، وَمُسْتَوْدَعًا لِحِكْمَتِكَ ، وَأَرَكَانًا لِتَوْحِيدِكَ ، عَصَمْتَهُمْ مِنَ الرَّزْلِ ،
وَآمَنْتَهُمْ مِنَ الْفِتَنِ ، وَطَهَّرْتَهُمْ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَذْهَبْتَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ
طَهَّرْتَهُمْ تَطْهِيرًا .

سرشناسه
عنوان و پدیدآور : طوسی، محمدبن حسن، ۳۸۵-۴۶۰ ق. شارح
شابک (دوره) : تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه / ابن جعفر محمدبن الحسن بن علی الطوسی رحمته الله المتوفی ۴۶۰ هـ. ق.؛
صححه و علق علیه علی اکبر الغفاری.
مشخصات نشر : تهران: دارالکتب الاسلامیه، ۱۳۸۵
مشخصات ظاهری : ۱۰ ج.
شابک (ج. ۱۰) : ISBN : 978-964-440-364-4
ISBN : 978-964-440-363-7
وضعیت فهرست نویسی : فیا
یادداشت کلی : این کتاب در سالهای مختلف توسط ناشرین متفاوت منتشر شده است.
عنوان دیگر : المقنعه شرح.
موضوع : مفید، محمدبن محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق المقنعه -- نقد و تفسیر.
موضوع : فقه جعفری -- قرن ۴ ق.
شناسه افزوده : غفاری، علی اکبر، ۱۳۰۳-۱۳۸۳. مصحح.
شناسه افزوده : مفید، محمدبن محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق المقنعه شرح.
رده بندی کنگره : BP158/4/م70216 ۱۳۸۵
ده بندی دیویی : ۲۹۷.۳۴۲
شماره کتابخانه ملی : ۴۷۵۷۷-۸۵

کتاب: تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه (جلد ۱۰)

المؤلف: الشیخ الطوسی رحمته الله

المحقق: علی اکبر الغفاری رحمته الله

الکمیة: ۲۰۰۰

الطبعة: الاولى للناشر

تاریخ الطبع: ۱۳۸۶ هـ. ش.

المطبعة: مروی

ناشر: دارالکتب الاسلامیه - تهران - سوق سلطانی - رقم ۹۹

تلفن: ۵۵۶۲۷۴۴۹ تلفکس: ۵۵۶۲۰۴۱۰

حقوق الطبع و التقلید محفوظه للناشر

شابک ۷-۳۶۳-۴۴۰-۹۶۴-۹۷۸ ISBN 978-964-440-363-7

شابک دوره ۱۰ جلدی ۴-۳۶۴-۴۴۰-۹۶۴-۹۷۸

ISBN - SET 978 - 964 - 440 - 364 - 4 VOL.10



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

﴿ ١ - باب حدود الزّنى ﴾

ثق ﴿١﴾ ١ - يونس بن عبدالرحمن ، عن سماعة ، عن أبي بصير « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لا يرجم الرّجل والمرأة حتّى يشهد عليهما أربعة شهداء على الجماع والإيلاج والإدخال ^(كنا) كالميل في المكحلة ^(١) .

ضع ﴿٢﴾ ٢ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يجب الرّجم حتّى تقوم البيّنة: الأربعة شهود أتهم قد رأوا [ه] مجامعها » .

ضع ﴿٣﴾ ٣ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يرجم رجلٌ ولا امرأة حتّى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج والإخراج ^(٢) .

١ - المكحلة - بضم الميم - : ما يجعل فيه الكحل ، والكحل هو كل ما وضع في العين

يستشفى به .

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : «أي لا يكفي في شهادة الزّنى العلم الحاصل بالقرائن ،

والظاهر أنّ الإخراج وقع استنباطاً ، لأنّه لو لم يشاهد الخروج يحكم بالزّنى ، و محتمل أن يكون لازماً لزيادة اليقين » . أقول : الظاهر من أخبار هذا الباب أنّ الرّجم لا يجوز الحكم به إلا في محصن

أو محصنة بشهادة أربعة رأوا الإيلاج والإخراج ، و أمّا حدّ الجلد فحكمه غير حكم الرّجم ، بل يثبت بالإقرار أيضاً ، و أمّا الرّجم فلا يثبت إلا بالشهادة مع هذه الشّروط . و هذا مذهب أهل-

البيت عليهم السلام فحسب ، و قال الثاني - كما في سنن أبي داود وغيره - بعد كلام له : « فالرّجم حقٌّ على

مّن زنى من الرّجال والنساء إذا كان محصناً إذا قامت البيّنة أو كان حمل ، أو اعترف » . لكن الظاهر -

مع ﴿٤﴾ ٤ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : حدُّ الرَّجْمِ أن يشهد أربعة أتهم رأوه يدخل و يخرج » .

مع ﴿٥﴾ ٥ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن داود بن فرقد « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله قالوا لسعد بن - عبادة : أ رأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً ؟ قال : كنت أضربه بالسيف ، قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ماذا يا سعد ؟ قال سعد : قالوا : لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ فقلت : أضربه بالسيف ، فقال : يا سعد فكيف بالأربعة الشهود ؟ فقال : يا رسول الله بعد رأي عيني و علم الله أنه قد فعل ، فقال : إي والله بعد رأي عينك و علم الله أنه قد فعل ^(١) ! لأن الله تعالى قد جعل لكل شيء حداً ، و جعل لمن تعدى ذلك الحد حداً » .

ثق ﴿٦﴾ ٦ - يونس بن عبد الرحمن ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : الحرُّ و الحرّة إذا زنيا جلد كل واحدٍ منهما مائة جلدة ، فأما المحصن و المحصنة فعليهما الرّجم » .

← من هذه الأخبار أنّ في مذهب أهل البيت عليهم السلام أنه : « لا رجم إلا بالبيّنة » ، و أمّا الاعتراف و الحمل فوجبان للحدّ بعد ثبوتها ، لا الرّجم ؛ فتأمل .

١ - لعن هذا باعتبار الثبوت عند الحاكم و التجارة عن الحكم الظاهري ، و إلا قد وردت الرخصة بجواز قتل الزاني و الزوجة إذا علم بها ، و عليه الفتوى . (ملذ) و قال العلامة - رحمه الله - في المختلف : « قال الشيخ في التهاية : من قتل رجلاً ثم ادعى أنه وجده مع امرأته أو في داره ، قتل به ؛ أو يقيم البيّنة على ما قال . و قال ابن إدريس : الأولى أن يقيد ذلك بأن الموجود كان يزني بالمرّة و كان محصناً لا يجب على قاتله القود و لا الدية ، لأنه مباح الدم . فأما إن قام البيّنة على أنه وجده مع المرّة لا زانياً بها و لا يكون محصناً ، فإنه يجب على من قتله القود و لا تنفعه بيّنته ، و هذا النزاع لفظي و مقصود الشيخ سقوط القود في القتل المستحق ، أو يقال : جاز أن يكون وجدانه مع امرأته أو في داره شبهة مسوغة لقتله ، فلهاذا أسقط القود ، ولا يلزم منه سقوط الضمان » . أقول : و سيأتي الخبر مثله في زيادات الذبّات تحت رقم ٧ .

ص ٧ ﴿٧﴾ - عنه ، عن عبدالله بن سنان « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : الرّجم في القرآن قوله تعالى : إذا زنى الشّيح والشيخة فأزجوهما البتّة فإبتها قضيا الشهوة؟! » (١) .

ص ٨ ﴿٨﴾ - عنه (٢) ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : المحصن يُرجم ، والذي قد أملك ولم يدخل بها مجلد مائة ويُنَى سَنَة » .

ح ٩ ﴿٩﴾ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد (٣) ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الشّيح والشيخة أن مجلدا مائة ، وقضى للمحصن الرّجم ، وقضى في البكر والبكرة إذا زنيا جلد مائة ونُي سَنَة في غير مضرهما ، وهما اللذان قد أملكوا ولم يدخلها » (٤) .

ص ١٠ ﴿١٠﴾ - ١٠ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم (٥) ، عن صالح بن سعيد ، عن محمد بن حفص ، عن عبدالله بن طلحة (٥) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا زنى الشّيح والعجوز جلدا ثمّ رُجا عقوبة لهما ، وإذا زنى التّصف (٦) من الرّجال

١ - لعلّ المراد أنّ حكمها في ارتكابها الزّنى على ما يفهم من القرآن الرّجم لا الجلد ، و توهم الزّواوي - و هو عبدالله بن سنان الثقة الذي كان خازناً للمنصور والمهديّ والهادي والرّشيد - أنّ الإمام عليه السلام قرء لفظ الآية ، مع أنّ هذه اللفظة أجنبية عن الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . والقول بكونها من القرآن قول القائل بنسخ التلاوة أيضاً دون نسخ الحكم ، وكلاهما وهم . * - يعني ابن هاشم القميّ ، وشيخه أبو سعيد القمّاط .
٢ - كأنّ الضمير راجع إلى يونس ، وفي الكافي : «يونس - عقرن رواه - عن زرارة» .

٣ - سيأتي الخبر بسند آخر عن عاصم تحت رقم ١٢٣ .

٤ - يدلّ على اشتراك التعريب بين الرّجل والمرءة كما ذهب إليه ابن أبي عقيل و ابن الجنيد ، والمشهور بين الأصحاب بل ادّعى الشّيح عليه في الخلاف الإجماع على اختصاصه بالرّجل (المرأة)

٥ - سيأتي الخبر تحت رقم ١٧ وفيه : «عن محمد بن جعفر ، عن عبدالله بن سنان» ، و الصواب : «محمد بن حفص» ، و «محمد بن جعفر» تصحيف لمشكلة «حفص» و «جعفر» .

٦ - التّصف - بالتحريك - من الرّجال : من كان متوسط العمر ، و رجلٌ تصّف من ←

رُجِمَ، و لم يُجَلدَ إذا كان قد أحسن، و إذا زنى الشَّابُّ الحدثَ السَّنَّ جُلِدَ، و نفي سنة من مصره».

مصح ﴿١١﴾ ١١ - محمد بن الحسن الصفَّار، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن^(١)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان عليُّ عليه السلام يَضْرِبُ الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ مِائَةً وَيَرْجِمُهُمَا، وَيَرْجِمُ الْمُحْصِنَ وَالْمُحْصِنَةَ، وَ يُجَلِدُ الْبِكْرَ وَالْبِكْرَةَ، وَيَنْفِيهِمَا سَنَةً».

ضع ﴿١٢﴾ ١٢ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: الْمُحْصِنُ يُجَلِدُ مِائَةً وَيُرْجَمُ، وَ مَنْ لَمْ يُحْصِنْ يُجَلِدُ مِائَةً وَ لَا يَنْفَى، وَ الَّتِي قَدْ أَمْلَكَتْ وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا تُجَلِدُ مِائَةً وَ تَنْفَى».

صح ﴿١٣﴾ ١٣ - عنه، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب^(٢)، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في الْمُحْصِنِ وَالْمُحْصِنَةِ جُلْدَ مِائَةٍ ثُمَّ الرَّجْمُ».

صح ﴿١٤﴾ ١٤ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ جُلْدُ مِائَةٍ وَ الرَّجْمُ^(٣)، وَ الْبِكْرُ وَ الْبِكْرَةُ جُلْدُ مِائَةٍ وَ نَفْيُ سَنَةٍ».

ثق ﴿١٥﴾ ١٥ - أحمد بن محمد، عن العباس، عن ابن بكير، عن حمران، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قُضِيَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي امْرَأَةٍ زَنَتْ فَحَبِلَتْ فَقَتَلْتُ وَ لَدَّهَا سِرًّا، فَأَمَرَ بِهَا فَجُلِدَتْ مِائَةً جَلْدَةً، ثُمَّ رَجِمَتْ، وَ كَانَ أَوَّلَ مَنْ رَجَمَهَا»^(٤).

← أوسط الناس عمراً. و قوله: «ثم رجما» حمل على ما إذا كانا محصنين، و إن كان ظاهره التعميم.

١ - يعني ابن الحجاج الثقة. ٢ - هو إبراهيم بن عثمان و كان ثقة.

٣ - قال أستاذنا التستري - رحمه الله - : الظاهر أن الأصل: «والمحصن الرجم» فسقط

«المحصن» من قلم المؤلف أو الراوي، و كذا لفظة «جلد» و الصواب: «جلدا» و لا دليل على ذلك

ما يأتي تحت رقم ١٢٣، و رواه الكليني ج ٧ ص ١٧٧ تحت رقم ٧ من باب الرجم.

٤ - يجب أن يحمل على أنه ثبت بالبينة ليوافق الأخبار الأولة من الباب، و إلا كان ←

ص ١٦ ﴿١٦﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن الحسن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «في المحصن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم».

٤٤ ﴿١٧﴾ - ١٧ - وروى إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن جعفر^(١)، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا زنى الشيخ والعجوز جُلدا ثم رُجما عقوبةً لهما، وإذا زنى النصف من الرجال رُجم ولم يُجلد إذا كان قد أُحصن، وإذا زنى الشابُ الحدّثُ جُلِدَ ونفي سَنَة من مِصره».

وأما ما رواه:

ص ١٨ ﴿١٨﴾ - ١٨ - الحسين بن سعيد، عن النَّضر بن سُويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الرّجم حدُّ الله الأكبر، والجلد حدُّ الله الأصغر، فإذا زنى الرجلُ المحصنَ رُجمَ ولم يُجلد».

فلا ينافي ما قدّمناه من الأخبار من وجوب الجمع بين الرّجم والجلد، لأنّه يحتمل شيئين:

أحدهما أنّه خرج مخرج التّقيّة لأنّ هذا الحكم لا يوافقنا عليه أحدٌ من العامة^(٢)، وما هذا حكمه يجوز التّقيّة فيه؛

← الواجب أو الأولى أن يبده الشهود به، و في خبر محمد بن قيس (المروي في الكافي ج ٧ ص ٢٦١) أن جلد المائة لقتل ولدها، والرّجم لأنّها محصنة». و قال المجلسي (ره): «يمكن أن يكون عدم القتل لأجل القصاص، لأنّه كان من زنى، فيكون موافقاً لما ذهب إليه بعض الأصحاب من أنّ ولد الرّشدة لا يقتل بولد الزّنية».

١ - تقدّم الكلام فيه.

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يظهر من كتبهم أنّ الخلاف واقعٌ بينهم أيضاً في ذلك لاختلاف أخبارهم، و رأيت في بعض كتبهم أنّه نسب عدم الجمع إلى الأكثر، إذ نسب أولاً القول بالجمع إلى الحسن البصري و داود (ابن عليّ الظاهريّ) و إسحاق (ابن راهويه) و قال: روي ذلك عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام و عبدالله بن مسعود و أبي بن كعب، ثم قال: و ذهب الأكرتون إلى أنّه لا جلد على المحصن مع الرّجم؛ يروى عن أبي بكر و عمر و غيره من الصحابة، ←

والوجه الثاني أن يكون المراد به من لم يكن شيخاً بل يكون حَدَثاً، لأنَّ الذي يوجب عليه الرَّجم والجلد إذا كان شيخاً مُحْصِناً، وقد فصل ذلك عنه في رواية عبدالله بن طلحة و عبدالله الرحمن بن الحجاج والحلي و زرارة و عبدالله بن - سينان التي قدمناها، ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن قيس في الرواية التي قدمناها من قوله: «الشيخ والشيخة يجلدان مائة» و لم يذكر الرَّجم لأنه ممَّا لا خلاف في وجوبه على المُحصَّن^(١)، و ذكر الجلد الذي يختص بإيجابه عليه مع الرَّجم، فاقصر على ذلك لعلم المحاطب بوجوب الجمع بينهما، على أنه محتمل أن يكون الرواية مقصورة على أئمتها إذا كانا غير محصنين، ألا ترى أنه قال بعد ذلك: «و قضى في المحصنين الرَّجم»، مع أنَّ وجوب الرَّجم للمُحصنين مجمع عليه سواء كان شيخاً أو شاباً. وأما ما رواه:

فق ﴿١٩﴾ ١٩ - يونس بن عبدالرحمن، عن أبان، عن أبي العباس^(٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ و لم يجلد، و ذكر و أنَّ علياً عليه السلام رجم بالكوفة و جلد؛ فأنكر ذلك أبو عبدالله عليه السلام و قال: ما نعرف هذا. - قال يونس: أي لم يحد رجلاً حدين في ذنب واحد. -

قال محمد بن الحسن: الذي ذكره يونس ليس في ظاهر الخبر، و لا فيه ما يدلُّ عليه، بل الذي فيه أنه قال: «ما نعرف هذا»، و محتمل ذلك أن يكون إنتما أراداً ما نعرف أنَّ رسول الله ﷺ رَجَمَ و لم يجلد، لأنه قد تقدّم ذكر حُكْمين من السائل أحدهما عن رسول الله ﷺ و الآخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، و ليس

← و هو قول أكثر التابعين و عامة الفقهاء، و إليه ذهب شفيان الثوري و ابن المبارك و الشافعي و أحمد و أصحاب ربيعة الرأي، و ذهبوا إلى أن الجلد منسوخ في من وجب عليه الرَّجم، لأنَّ النبي ﷺ رجم ماعزاً و الغامدية و اليهوديتين و لم يجلد أحداً منهم - انتهى.

و كأن الشيخ لم يعتد بقول الأولين لثدرته بينهم، فنسب القول الثاني إلى الجميع، و يؤيد التقية روايتهم الأول عن علي عليه السلام، ثم اعلم أنه لا دلالة لخبر زرارة على التفضيل، فنغفل.

١ - أي لم يكن في ذلك الزمان خلاف في وجوبه، فلم يكن محتاجاً إلى ذكره، فلا يتكرر مع العلاوة المذكورة بعد ذلك. (ملذ) ٢ - هو الفضل بن عبدالملك الثقة، كما مر.

بأن نصرف قوله: «ما نعرف هذا» إلى أحدهما بأولى من أن نصرفه إلى الآخر^(١)،
 وإذا احتمل ذلك لم يُنافِ ما قدّمناه من الأخبار، ثم لو كان صريحاً بأنه قال: ما
 نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام، لم ينافِ ما ذكرناه، لأنه يجوز أن يكون
 أمير المؤمنين عليه السلام ما فعل ذلك لأنه لم يتفق في زمانه من وجب عليه الجلد والرجم
 معاً على التفصيل الذي قدّمناه.

والذي يؤكد ما ذكرناه من وجوب الجمع بين الحدّين ما رواه:

صح **﴿٢٠﴾** ٢٠ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن الفضيل^(٢) «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أقرّ على نفسه عند الإمام بحق حدّ من حدود الله مرّة واحدة؛ حرّاً كان أو عبداً، أو حرّة كانت أو أمة، فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للذي أقرّ به على نفسه^(٣) كائناً من كان، إلّا الزّاني المحصّن، فإنّه لا يرجمه حتّى يشهد عليه أربعة شهداء، فإذا شهدوا ضربه الحدّ مائة جلدة، ثمّ يرجمه، قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام: ومن أقرّ على نفسه عند الإمام بحق حدّ من حدود الله في حقوق المسلمين فليس على الإمام أن يقيم عليه الحدّ الذي أقرّ به

١ - قوله: «الذي ذكره يونس - الخ» لا يخفى أنّ الخبر كالصريح في أنّه حكاية فعل رسول الله

صلى الله عليه وآله من كلامه عليه السلام لا من كلام السائل، فلا يحتمل هذا التأويل. (ملذ)

٢ - يعني ابن يسار وراويه إبراهيم بن عثمان، وهما ثقتان.

٣ - السياق يقتضي أن يكون الأصل في قوله: «فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للذي أقرّ به على نفسه» «فعلى الإمام أن يقيم الحدّ على الذي أقرّ به على نفسه». وتشهد له رواية الاستبصار ج ٤ تحت رقم ١٢ من أخبار أول باب حدوده. (الأخبار الدخيلة) وقال العلامة المجلسي (ره): قوله عليه السلام: «فعلى الإمام - الخ» هذا مخالفٌ للمشهور من أنّه يعتبر التعدّد في جميع الحدود، إلّا أن يقال: قوله عليه السلام: «مرّة واحدة» متعلّق بحق الحدّ لا بالإقرار، ولا يخفى بعده، وقال في المختلف: «المشهور عند علمائنا أنّه لا يقبل الإقرار بالزنى إلّا أربع مرّات، ذهب إليه الشيخان وابن الجنيد وغيرهم». وقال في المسالك: «اتفق الأصحاب إلّا من شدّ على أنّ الزنى لا يثبت على المقرّ به على وجوه يثبت به الحدّ، إلّا أن يقرّ به أربع مرّات، ويظهر من ابن أبي عقيل الاكتفاء بمرّة، وهو قول أكثر العاقل، واختلف القائلون باشتراط الأربع في اشتراط تعدّد مجالسه».

عنده حتّى يحضر صاحب الحقّ أو وليّه فيطالبه بحقه ، قال : فقال له بعض أصحابنا : يا أبا عبد الله فما هذه الحدود التي إذا أقرّ بها عند الإمام مرّة واحدة على نفسه أقيم عليه الحدّ فيها ؟ فقال : إذا أقرّ على نفسه عند الإمام بسرقة قطعه ، فهذا من حقوق الله ، وإذا أقرّ على نفسه أنه شرب خمرًا حدّه فهذا من حقوق الله ، وإذا أقرّ على نفسه بالزنى وهو غير محصن فهذا من حقوق الله ، قال : وأما حقوق المسلمين فإذا أقرّ على نفسه عند الإمام بفرية لم يحده حتّى يحضر صاحب الفرية أو وليّه ، وإذا أقرّ بقتل رجل لم يقتله حتّى يحضر أولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبهم .»

قال محمد بن الحسن : ما تضمن أول هذا الخبر من أنه يقبل إقرار الإنسان على نفسه في كلّ حدّ من الحدود إلّا الزنى ، فالوجه في استثناء الزنى من بين سائر الحدود أنه يراعى في الزنى الإقرار أربع مرّات وليس ذلك في شيء من الحدود الآخر ، وليس فيه أنه لا يقبل إقراره بالزنى وإن أقرّ أربع مرّات .
والذي يدلّ على أن إقرار الإنسان يقبل على نفسه في الزنى و يجب به الحدّ والرّجم ما رواه :

مع (٢١) ﴿٢١﴾ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن السندي ، عن ابن - أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا يقطع السارق حتّى يقرّ بالسرقة مرّتين ، ولا يرجم الزّاني حتّى يقرّ أربع مرّات .»

وأيضاً ما رواه :

مع (٢٢) ﴿٢٢﴾ - ٢٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبان ، عن أبي العباس « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أتى النبيّ صلى الله عليه وآله رجلٌ فقال : إني زنيْتُ ، فصرف النبيّ وجهه عنه ، فاتاه من جانبه الآخر ثمّ قال مثل ما قال ، فصرف وجهه عنه ، ثمّ جاء إليه الثالثة فقال : يا رسول الله إني زنيْتُ ؛ وعذاب الدنيا أهون عليّ من عذاب الآخرة ! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : أبصاحبكم بأس - يعني جنة - ؟ قالوا : لا ، فأقرّ على نفسه الرابعة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن

يُرْجَمُ، فحُفِرَ وَاهُ حَفِيرَةٌ، فَلَمَّا أَنْ وَجِدَ مَسَّ الْحِجَارَةَ خَرَجَ يَشْتَدُّ، فَلَقِيَهُ الرَّبِيرُ
فَرَمَاهُ بِسَاقِ بَعِيرٍ فَعَقَلَهُ فَأَدْرَكَهُ النَّاسُ فَقَتَلُوهُ، فَأَخْبَرُوا النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ:
هَلَا تَرَ كَتْمُوهُ؟! ثُمَّ قَالَ: لَوْ اسْتَرْتُمْ تَابَ كَانَ خَيْرًا لَهُ».

صع ﴿٢٣﴾ ٢٣ - الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن
عمران بن ميثم - أو صالح بن ميثم - عن أبيه «قال: أتت امرأة مجحج^(١)
أمير المؤمنين عليه السلام فقالت: يا أمير المؤمنين إني زنيته فطهرني طهرك الله؛ فإن
عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة؛ الذي لا ينقطع، فقال لها: ممّا أطهرك؟
فقلت: إني زنيته^(٢)، فقال [لها]: أذات بعل أنت أم غير ذلك؟ فقلت: بل ذات
بعل، فقال لها: أفحاضر كان بعلك إذ فعلت ما فعلت، أم غائب كان عنك؟
قالت: بل حاضر، فقال لها: انطلقي فضيعي ما في بطنك ثم اتيني أطهرك. فلما
ولت عنه المرأة فصارت حيث لا تسمع كلامه قال: اللهم إني شاهدة^(٣)، فلم
يلبث أن أتت فقالت: قد وصعت فطهرني، قال: فتجاهل عليها فقال: يا أمة الله
مما ذا؟ فقلت: إني زنيته فطهرني، فقال: [أ] ذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت؟
قالت: نعم، قال: فكان زوجك حاضرًا أم غائبًا؟ قالت: بل حاضرًا، قال:
انطلقي فأرضيعيه حوكن كما أمر الله، قال: فانصرفت المرأة فلما صارت
منه حيث لا تسمع كلامه قال: اللهم إني شهادتان^(٤)، قال: فلما مضى
حولان أتت المرأة فقالت: قد أرضعته حوكن فطهرني يا أمير المؤمنين، فتجاهل
عليها، قال: أطهرك مما ذا؟ فقلت: إني زنيته فطهرني، فقال: [أ] ذات بعل
كنت إذ فعلت ما فعلت؟ فقلت: نعم، قال: وبعلك غائب إذ فعلت ما فعلت
أم حاضر؟ قالت: بل حاضر، فقال: انطلقي فاكفليه حتى يعقل أن يأكل و

١ - امرأة مجحج هي التي حملت وقرب وضعها، فهي مقرب.

٢ - هذا هو الإقرار الثاني كما هو الظاهر.

٣ - بل إقراران لا الشهادة.

٤ - بل إقرار ثالث لا شهادتان.

يشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهوّر في بئر، قال: فانصرفت و هي تبكي، فلما ولت حيث لا تسمع قال: اللهم إتها ثلاث شهادات^(١)، فاستقبلها عمرو ابن حُرَيْثِ الحَزْرَمِيُّ فقال: ما يُبْنِكِيكَ يا أمّة الله وقد رأيتكِ مختلِفين إلى عليّ تسألنِيه أن يطهّرَكَ؟ فقالت: إني أتيتُ أمير المؤمنين فسألته أن يطهّرني فقال: اكفلي ولدك حتّى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهوّر في بئر، و لقد خفت أن يأتي عليّ الموت ولم يطهّرني، فقال لها عمرو بن حُرَيْثِ: ارجعي إليه فإنا أكفله، فرجعت فأخبرتُ أمير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو، فقال لها أمير المؤمنين - وهو يتجاهل عليها - : ولِمَ يكفل عمرو ولدك؟ فقالت: يا أمير المؤمنين إني زنيت فطهّرني، فقال: وذات بعل كنتِ إذ فعلتِ ما فعلتِ؟ قالت: نعم، قال: أفغائب كان بعلك إذ فعلتِ ما فعلتِ أم حاضر؟ قالت: بل حاضر، قال: فرفع رأسه إلى السماء وقال: « اللهم إته قد ثبت لك عليها أربع شهادات^(٢) و إنك قد قلتِ لنبيك صلى الله عليه وآله فيما أخبرته من دينك: يا محمد من عطلّ حدّاً من حدودي فقد عاندني و طلب بذلك مُضادّتي، اللهم وإني غير- معطلّ حدودك ولا طالب مُضادّتك ولا مضيع لأحكامك، بل مطيع لك، و متّبع سنّة نبيك»،

قال: فنظر إليه عمرو بن حُرَيْثِ و كأنها الرُّمّان يفقأ في وجهه فلما رأى ذلك عمرو قال: يا أمير المؤمنين إني إنّه أرذتُ أن أكفله إذ ظننتُ أنك تحبّ ذلك، فأما إذ كرهته فإني لستُ أفعل، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أبعِد أربع شهادات بالله؟! لتكفلته و أنت صاغر، فصعد أمير المؤمنين عليه السلام المنبر فقال: يا قنبر نادِ في الثّاس الصّلاة جامعة، فنادى قنبر في الثّاس واجتمعوا حتّى غصّ المسجد بأهله و قام أمير المؤمنين عليه السلام فحمّد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: يا أيها الثّاس إنّ إمامكم خارجُ هذه المرّة إلى هذا الظّهر ليقم عليها الحدّ إن شاء الله، فعزم عليكم أمير المؤمنين

١ - بل إقرار رابع لا ثلاث شهادات .

٢ - بل إقرار خامس لا أربع شهادات، كما هو الظاهر من لفظ الخبر .

إلا [ما] خرجتم وأنتم متنكرون ومعكم أصحابكم لا يتعرف منكم أحد إلى أحد حتى تصرفوا إلى منازلكم إن شاء الله، قال: ثم نزل فلما أصبح الناس بكرة خرج بالمرأة وخرج الناس متنكرين متلثمين بعمائمهم و بأرديتهم والحجارة في أرديتهم وفي أكمامهم حتى انتهى بها والناس معه إلى ظهر الكوفة فأمر أن يحفر لها حفيرة، ثم دفنها فيها، ثم ركب بغلته وأثبت رجله في غرز الركاب، ثم وضع أصبعيه السبائيتين في أذنيه، ثم نادى بأعلى صوته: يا أيها الناس إن الله تعالى عهد إلى رسوله عهداً عهد محمد ﷺ إلي بأنه لا يقيم الحد من الله عليه حد، فن كان الله عليه حد مثل ما له عليها فلا يقيم عليها الحد، قال: فانصرف الناس يومئذ كلهم ما خلا أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام فأقام هؤلاء الثلاثة عليها الحد يومئذ وما معهم غيرهم، قال: وانصرف يومئذ فيمن انصرف محمد بن أمير المؤمنين»^(١).

٢٤ ﴿٢٤﴾ - أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن خالد بن حماد^(٢)،

١ - قال الفقيه الخوانساري - رحمه الله - في جامع المدارك: «يظهر من المحقق الأردبيلي - قدس سره - عدم الجزم بصحة الخبر». وأقول: إن علي بن أبي حمزة ضعيف، ونقل العلامة في الخلاصة عن ابن فضال أن علي بن أبي حمزة كذاب واقفي متهم ملعون، وروى الخبر الصدوق في الفقيه عن سعد بن طريف، عن الأصبع بن نباتة. و«سعد» رجل عاتى ولم يوثق، والظاهر من ألفاظ الخبر أنه قصة موضوعة اختلقها الراوي لإثبات الزنى لجميع أصحاب أمير المؤمنين عليهم السلام بلا استثناء حتى محمد بن الحنفية وعمار و ابن تيهان و ذي الشهادتين خزمية بن ثابت الأنصاري الذي عد النبي صلى الله عليه وآله شهادته شهادة رجلين في قضية مشهورة، و نظرانهم الذين تعاقدوا على المنية و أبرد برؤوسهم إلى الفجرة، و لإثبات قول إمامهم «عمر» حيث قال في خطبة له: «الزجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف، ثم إننا كتنا - إلخ»، فالزجم بالاعتراف والحبل دون الشهادة مذهب عمر، والزوايات التي تؤيد ذلك كلها من طرق العامة. والمذهب الحق هو أن لا يرحم إلا بالبينة فحسب، كما تقدمت أخبار ما في أول الباب.

٢ - رجل مهمل وليس له ذكر في الرجال.

عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: جاءت امرأة حامل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقالت: إني فعلت فطهري و ذكر نحوه».

ح ﴿٢٥﴾ ٢٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير - عمن رواه - عن أبي جعفر - أو أبي عبدالله - عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد أقر على نفسه بالفجور ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه: أغدوا عليّ غدّاً مثلثمين^(١) ، فغدوا عليه مثلثمين ، فقال: من فعل مثل ما فعله فلا يرجمه و لينصرف ، قال: فانصرف بعضهم و بقي بعض فرجمه من بقي منهم».

ث ﴿٢٦﴾ ٢٦ - أبو عليّ الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل إذا هو زنى و عنده السرية أو الأمة يطأها تحصنه الأمة تكون عنده؟ قال: نعم إنا ذلك لأن عنده ما يُغنيه عن الزنى ، قلت: فإن كانت عنده أمة زعم أنه لا يطأها؟ فقال: لا يصدّق ، قلت: فإن كانت عنده امرأة متعة تحصنه؟ قال: لا إنا هو على الشيء الدائم عنده»^(٢).

ص ﴿٢٧﴾ ٢٧ - يونس بن عبدالرحمن ، عن حرير «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحسن ، قال: فقال: الذي يزني و عنده ما يُغنيه»^(٣).

١ - لم الرجل: شد اللثام على أنفه ، والمراد: أغدوا متكررين .

٢ - لا فرق في الموطوءة التي يحصل بها الإحصان بين الحرة و الأمة عندنا ، واحترز بالدائم عن المنقطع فإنه لا يحصن ، و ذهب جماعة من أصحابنا منهم : ابن جنيد و ابن أبي عقيل و سائر إلى أن ملك اليمين لا تحصن لصحيحة محمد بن مسلم و رواية الحلبي . (المسالك) و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله : «لا يصدّق» المشهور أنه يقبل قوله في عدم الدخول ، و يمكن حمل الخبر على أنه يدعي أنه لا يطأها بالفعل بعد ما كان يطأها سابقاً .

٣ - في المسالك : «من شرائط الإحصان أن يكون متمكناً من الفرج يغدو عليه و يروح ، بمعنى القدرة عليه في أي وقت أرادته متى يصلح لذلك ، والغدو و الزواح كناية عنه ، و محتمل اعتبار حقيقته بمعنى التمكّن» . أقول : هذا حكم المحسن و أما المحصنة فحكمها كونها ذات بعلٍ فحسب .

ص ٢٨ ﴿٢٨﴾ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن ابن سنان^(١)، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: ما المحصن - رحمك الله -؟ قال: من كان له فرج يغدو عليه ويروح».

ص ٢٩ ﴿٢٩﴾ - ٢٩ - يونس، عن أبي أيوب، عن أبي بصير «قال: لا يكون محصناً إلا أن يكون عنده امرأة يغلق عليها بابه».

فأما ما رواه:

ص ٣٠ ﴿٣٠﴾ - ٣٠ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يحصن الحر المملوكة ولا المملوك الحرّة».

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار من أن الأمة تحصن، لأن الوجه في هذا الخبر أن الحر لا يحصنها حتى إذا زنت يوجب عليه الرجم^(٢)، كما لو كانت تحته حرّة فزنت فكان يجب عليها الرجم، لأن حد المملوك والمملوكة إذا زنيا نصف حد الحرّ وهو خمسون جلدة ولا يرجمان على وجهه، وكذلك قوله: «و لا المملوك الحرّة»، يعني أن الحرّة لا تحصنه حتى يجب عليه الرجم، وعلى هذا التأويل لا تنافي بين الأخبار، فأما ما رواه:

ص ٣١ ﴿٣١﴾ - ٣١ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في الذي يأتي وليدة امرأة بغير إذنها؛ عليه مثل ما على الزاني يجلد مائة جلدة، قال: ولا يرجم إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمية، فإن فجر بامرأة حرّة وله امرأة حرّة فإن عليه الرجم، وقال: وكما لا تحصنه الأمة والتصرانية واليهودية إن زنى بجرّة فكذلك لا يكون عليه حد المحصن إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمية وتحت حرّة»^(٣).

١ - في بعض النسخ: «ابن مسكان»، وفي الكافي مثل ما في المتن، وهو محمد بن سنان.

٢ - في بعض النسخ: «لوجب عليه الرجم».

٣ - اشترط الحرّة في المزني بها في الرجم قول الصدوق - رحمه الله - فحسب. وقال العلامة

المجلسي (ره): لم ينقل ذلك من أحد سيوى الصدوق.

قال محمد بن الحسن : قوله **الْمُحْصَنَاتُ** : « كما لا تُحْصِنُ الأُمَّةَ وَاليَهُودِيَّةَ إِنْ زَنَى بِمَحْرَمَةٍ ، فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ حَدُّ الْمُحْصَنِ إِنْ زَنَى » . يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُحْصِنُهُ إِذَا كَنَّ عِنْدَهُ عَلَى جِهَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ دُونَ عَقْدِ الدَّوَامِ وَالْمَلِكِ ، لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَةَ لَا تَحْصِنُ عِنْدَنَا ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ فِي الْخَبَرِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، وَأَيْضاً فَقَدْ رَوَى :

عنه ﴿ ٣٢ ﴾ ٣٢ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ **الْمُحْصَنَاتُ** : أَخْبِرْنِي عَنِ الْغَائِبِ عَنْ أَهْلِهِ يَزِينِ هَلْ يُرْجَمُ إِذَا كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا ؟ قَالَ : لَا يَرْجَمُ الْغَائِبُ عَنْ أَهْلِهِ وَلَا الْمَلِكُ الَّذِي لَمْ يَبِينْ بِأَهْلِهِ ^(١) وَلَا صَاحِبُ الْمُتَمَتِّعَةِ ، قُلْتُ : فِي أَيِّ حَدِّ سَفَرِهِ لَا يَكُونُ مُحْصَنًا ؟ قَالَ : إِذَا قَصَرَ وَأَفْطَرَ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ » ^(٢) .

١٣ س ﴿ ٣٣ ﴾ ٣٣ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ ؛ وَحَفْصِ بْنِ الْبَخْرِيِّ - عَمَّنْ ذَكَرَهُ - عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **الْمُحْصَنَاتُ** « فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمُتَمَتِّعَةَ أَمْ حَصَنَهُ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الشَّيْءِ الدَّائِمِ » .

فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَ الْخَبْرَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا زَنَى بِأُمَّةٍ أَوْ امْرَأَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى الرَّأْيِ يَجْلِدُ مِائَةَ ^(٣) ، قَوْلُهُ : « يَجْلِدُ مِائَةَ » لَا يَنَافِي أَنْ يَجِبَ مَعَهُ أَيْضاً عَلَيْهِ الرَّجْمُ ، لِأَنَّهَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمُحْصَنَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ بِالصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ مَا قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ زَانٍ ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّأْيَ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ ، يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ **الْمُحْصَنَاتُ** : « عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى الرَّأْيِ » أَيْضاً يُؤَكِّدُ ذَلِكَ ، وَيَزِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ :

١ - بَنَى الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ ، وَبِهَا : رَفَّأَهَا ، كَابْتَنَى . (القاموس)

٢ - قَالَ الْمُحَقِّقُ : لَا يَثْبُتُ الْإِحْصَانُ الَّذِي يَجِبُ مَعَهُ الرَّجْمُ حَتَّى يَكُونَ الْوَاطِئُ بِالْعَاقِبَةِ حَزْأً ، وَبَطْأً فِي فَرْجِ مَلُوكٍ بِالْعَقْدِ الدَّائِمِ أَوْ الرَّقِّ ، فَتَمَكَّنَ مِنْهُ يَغْدُو عَلَيْهِ وَبِرُوحٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ :

« مَهْجُورَةٌ دُونَ مَسَافَةِ التَّقْصِيرِ » . (الشَّرَائِعُ) ٣ - كَمَا تَقَدَّمَ تَحْتَ رَقْمِ ٣١ .

عنه ﴿٣٤﴾ ٣٤ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سهل، عن زكريا ابن آدم «قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل وطء جارية امرأته ولم تهبها له، قال: هو زاني، عليه الرجم».

ضع ﴿٣٥﴾ ٣٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب^(١)، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أن علياً عليه السلام أتى برجل وقع على جارية امرأته فحملت، فقال الرجل: وهبتني لي، وأنكرت المرأة، فقال: لتأتيني بالشهود على ذلك أو لأزجمتك بالحجارة^(٢)، فلما رأت المرأة ذلك اعترفت فجلدها علي عليه السلام الحد^(٣)».

وأما ما تضمن الخبر من قوله: «ولا يرجم إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمة»^(٤) يحتمل أن يكون إذا لم يكن مُحْصَنًا^(٥)، لأن مع ثبوت الإحصان لا فرق بين أن يكون زناه بيهودية أو نصرانية أو حره أو أمة على أي وجه كان، يدل على ذلك ظاهر القرآن الذي ذكرناه، والأخبار من تناول الاسم له بأنه زاني، وما يدل على وجوب الرجم في موضع يدل عليه في هذا الموضع.

ويؤكد ذلك أيضاً ما رواه:

ضع ﴿٣٦﴾ ٣٦ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن عبد الله ابن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن آبان عليه السلام «أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي عليه السلام يسأله عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية والنصرانية، فكتب عليه السلام إليه: إن كان مُحْصَنًا فارجمه، وإن كان بكرًا فاجلده

١ - هو وهب بن وهب أبو البختري، ورواه البرقي.

٢ - الزنى الموجب للحد لا يثبت إلا بالإقرار أربع مرات جلدًا، أو بأربعة شهود زجاً و جلدًا، ولم يكن في تلك الواقعة شيء منها، فلعل المراد بالزجم بالحجارة إما التعزير بها، أو يكون هذا الكلام تهديدًا للمرأة حتى يعترف بالحق.

٣ - أي حد الفرية والعذف. ٤ - ما تقدم تحت رقم ٣١.

٥ - قال العلامة المجلسي (ره): ينافيه قوله عليه السلام: «و تحت حرة»، إلا أن تحمل على المتعة.

مائة جَلْدَة ثم أنفه، و أما اليهودية فابعث بها إلى أهل ملتها فليقتضوا فيها ما أحبّوا»^(١).

ب ﴿٣٧﴾ ٣٧ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن ربيع الأصم ، عن الحارث بن المغيرة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق فأصاب فجوراً وهو بالحجاز ، فقال : يضرب حدّ الزّاني مائة جلدة ولا يُرجم ، قلت : فإن كان معها في بلدّة واحدة وهو محبوس في سجن ، لا يقدر أن يخرج إليها ولا تدخل هي عليه أريت إن زنى في السجن ؟ قال : هو بمنزلة الغائب عنه أهله يجلد مائة جَلْدَة ».

ج ﴿٣٨﴾ ٣٨ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : المغيب والمغيبة^(٢) ليس عليهما رجم إلا أن يكون الرجل مع المرأة والمرءة مع الرجل ».

ح ﴿٣٩﴾ ٣٩ - عليّ ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي-عبيدة^(٣) ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل الذي له امرأة بالبصرة ففجر بالكوفة أن يدّره عنه الرّجم ويضرب حدّ الزّاني ، و قال : قضى في محبوس في السجن وله امرأة في بيته في المصر ، و هو لا يصل إليها فزنى و هو في السجن ؟ قال : يُجلد الجلد ، و يدرء عنه الرّجم ».

١ - كذا في نسخ الكتاب ، و في الاستبصار أيضاً ، و قال أستاذنا التستري - رحمه الله - : «إما «والتصرانبة» في السؤال زائدة ، و إما سقط في الجواب بعد «و أما اليهودية» «أو التصرانبة» ، ثم إنّ الفقيه لا يعمل بمثله حيث روى في ٣٦ من أخبار باب ما يجب به التعزير والحدّ خبر أبي البخري عن الصادق عن أبيه عليه السلام في رجم من زنى بجارية امرته ، و قال : لا يعمل به بل يخبر محمد بن مسلم المشتمل على أنّه لا يكون الرّجم إلا على من عنده امرأة مسلمة حرّة و زنى بامرأة مسلمة حرّة ، و في الشرائع : «لو زنى الذّمّي بذرّميّة رفعه الإمام إلى أهل نخلته ليقيموا الحدّ على معتقدهم ، و إن شاء أقام الحدّ بموجب شرع الإسلام».

٢ - قال في القاموس : «امرأة مُغيبٌ و مُغيبَةٌ و مُغيبٌ - كمحسن - : غاب زوجها».

٣ - يعني الحدّاء و راويه الخزاز ، و هما ثقتان .

ص ٤٠ ﴿٤٠﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «في العبد يتزوج الحرّة، ثم يعتق فيصيب فاحشة؟ قال: فقال: لا يُرجم عليه حتى يواقع الحرّة بعد ما يعتق، قلت: فإلحرة عليه خياراً إذا أعتق؟ قال: لا، رضيته به وهو مملوك، فهو على نكاحه الأوّل» (١).

ص ٤١ ﴿٤١﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن رفاعة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزني قبل أن يدخل بأهله أيرجم؟ قال: لا».

ص ٤٢ ﴿٤٢﴾ - عنه، عن التّضرّ (٢)، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يزني ولم يدخل بأهله أمحصن؟ قال: لا، ولا بالأمة» (٣).

ص ٤٣ ﴿٤٣﴾ - يونس، عن أبي بصير (٤)، عن أبي عبد الله عليه السلام «في قوله تعالى: «فإذا أحصين»، قال: إحصائهم إذا دخل بهم، قال: قلت: أرايت إن لم يدخل بهم وأحدثن؛ ما عليهن من حدّ؟ قال: بلى» (٥).

ص ٤٤ ﴿٤٤﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن سليمان بن خالد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «في غلام صغير لم يدرك - ابن عشر سنين - زنى بامرأة، قال: يجلد الغلام دون الحدّ، وتجلد المرأة الحدّ كاملاً، قيل له: فإن كانت محصنة؟ قال: لا تُرجم، لأنّ الذي نكحها ليس

١ - بدل على أنه لا يكفي في إحصائه الوطء حال الرّقبة.

٢ - يعني ابن سويد وهو من أصحاب الكاظم عليه السلام، وروايته عن محمد بن مسلم التّقفي المتوفى سنة ١٥٠ غير معهود إلّا هنا، والظاهر وقع في السند سقط وهو «عن عاصم»، يظهر ذلك من الفقيه وأيضاً كتب الرجال.

٣ - كذا في التسخ، وفي الفقيه أيضاً، والمعنى: «لا، ولا يحصن بالأمة».

٤ - هو مجي بن القاسم الأسدي، وراويه يونس بن عبد الرحمن. وطريق الشيخ إلى يونس مجهول في المشيخة. وقيل: صحيح في باب آداب الأحداث الموجبة للظهار في الحديث الثاني.

٥ - أي الجلد لا الرجم.

بمدرك ولو كان مدركاً رُجِمَتْ» (١).

نق ﴿٤٥﴾ ٤٥ - أحمد بن محمد، عن ابن قَصَّال، عن ابن بُكَيْر «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام - في آخر ما لقيته - عن غلام لم يبلغ الخُلْمَ وقع على امرأة أو فجر بامرأة؛ أي شيء يصنع بها؟ قال: يضرب الغلام دون الحد، ويقام على المرأة الحد، قلت: جارية لم تبلغ وُجِدَتْ مع رجل يَفْجُرُ بها؟ قال: تُضْرَبُ الجارية دون الحد ويقام على الرجل الحد» (٢).

ضع ﴿٤٦﴾ ٤٦ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يحد الصبي إذا وقع على المرأة ويحد الرجل إذا وقع على الصبية».

ضع ﴿٤٧﴾ ٤٧ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن بُرَيْدِ العجلي «قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها، قال: يقتل؛ محصناً كان أو غير محصن».

ح ﴿٤٨﴾ ٤٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام «في رجل غصب امرأة نفسها، قال: يقتل».

ضع ﴿٤٩﴾ ٤٩ - يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا كابرَ الرجل المرأة على نفسها ضرب ضربة بالسيف، مات منها أو عاش».

١٧

١ - إذا كان قادراً على الدخول وبلد منها وتلد المرأة عنه أيضاً، فذلك علامة البلوغ.

٢ - قال المحقق: لو زنى البالغ المحصن بغير البالغة أو بالمجنونة فعليه الحد لا الترجم، وكذا المرأة لو زنى بها طفل، ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تامةً، وفي ثبوته في طرف المجنون تردّد. وقال في المسالك: «هذا مذهب الشيخ وجماعة من المتأخرين، ومستندهم صحيحة أبي بصير، وذهب جماعة - منهم: ابن الجنيدي وأبو الصلاح وابن إدريس - وهو ظاهر المفيد إلى وجوب الحد على الكامل منها كمالاً بالترجم إن كان محصناً، لورود الروايات بإطلاق حد البالغ منها، وهو معمول على الحد المعهود عليه بحسب حاله من الإحصان وغيره، وأما لو زنى المجنون بالكاملة فلا إشكال في وجوب الحد كمالاً على الكاملة. وأما المجنون فاختلف في حكمه، فذهب جماعة إلى ثبوت الحد كمالاً، وذهب الشيخ وجماعة إلى عدم وجوب الحد على المجنون لعدم تكليفه.

صع ﴿٥٠﴾ ٥٠ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن علي بن - حديد، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل غصب امرأة نفسها، قال: قال: يضرب [ضربة] بالسيف بالغة منه ما بلغت »^(١).

صع ﴿٥١﴾ ٥١ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي - عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: إن علياً عليه السلام أتى بامرأة مع رجل فجر بها، فقالت: استكرهني والله يا أمير المؤمنين، فدرء عنها الحد، ولو سئل هؤلاء عن ذلك لقالوا: لا تصدق، وقد فعله والله أمير المؤمنين عليه السلام ».

صع ﴿٥٢﴾ ٥٢ - محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن علي، عن محمد بن يحيى^(٢)، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام « قال: ليس على زاني عقر^(٣)، ولا على مستكرهه حد ».

صع ﴿٥٣﴾ ٥٣ - عنه، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن الفضيل، عن موسى بن بكر « قال: سمعته يقول: ليس على مستكرهه حد إذا قالت: إننا استكرهت^(٤) ».

صع ﴿٥٤﴾ ٥٤ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد^(٥)، عن أحدهما عليهما السلام « في امرأة زنت وهي مجنونة، قال: إننا لا تملك أمرها، وليس عليها رجم ولا نفي، وقال في امرأة أقرت على نفسها أنه استكرهها رجل على نفسها، قال: هي مثل السائبة^(٦) لا تملك نفسها فلو شاء قتلها، ليس عليها

١ - عليه عمل الأصحاب، والمشهور الاكتفاء بالقتل، وذهب ابن إدريس إلى وجوب

الجمع بين قتله وما وجب عليه لو لم يكن موصوفاً بذلك. (ملذ)

٢ - يعني الخزاز، ورواه يجهل أن يكون ابن فضال.

٣ - العقر - بالضم - : دية الفرج المفصوب، وصادق المرأة. (القاموس)

٤ - عليه الفتوى. - يعني ابن مسلم القتيبي ورواه العلاء بن رزق.

٦ - لعل المراد أنها كحيوان سائبة وطأها رجل، فكما أن الحيوان لفقد اختياره وشعوره

لا حد عليه، فكذلك لا حد على المجنون والمجنونة، وفي القاموس: «السائبة: المهمل، والعبد ←

جلدٌ ولا نبي ولا رجم».

ح ﴿٥٥﴾ ٥٥ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة مجنونة زنت فحيلت، قال: مثل السائبة لا تملك أمرها وليس عليها رجمٌ ولا جلدٌ ولا نبي، و قال في امرأة أقرت على نفسها أنه استكرهها رجلٌ على نفسها، قال: هي مثل السائبة لا تملك نفسها، فلو شاء قتلها فليس عليها جلدٌ، ولا نبي، ولا رجم».

ح ٥٦ ﴿٥٦﴾ ٥٦ - علي بن إبراهيم، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم ابن الفضل، عن أبان بن تغلب «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا زنى المجنون أو المعتوه ^(١) جلد الحد، وإن كان محصناً رجم، قلت: وما الفرق بين المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة؟ فقال: المرأة إنما تؤتى، والرجل يأتي، وإنما يأتي إذا عقل كيف يأتي اللذة، وإن المرأة إنما تستكره ويفعل بها وهي لا تعقل ما يفعل بها» ^(٢).

ض ﴿٥٧﴾ ٥٧ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن إسماعيل بن أبي زياد ^(٣)، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام «أنه أتى بامرأة بكر زعموا أنها زنت، فأمر النساء فنظرن إليها فقلن: هي عذراء، فقال علي عليه السلام: ما كنت لأضرب من عليها خاتم من الله، وكان يجيز شهادة النساء في مثل هذا» ^(٤).

ص ﴿٥٨﴾ ٥٨ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن

← يعتق على لا ولاء له —». (ملذ)

١ - المعتوه: المجنون المصاب بعقله.

٢ - في المسالك: «الزواية ظاهرة في كون الفاعل غير مجنون، وإن كان صدرها قد تضمنت حكم المجنون، فيحمل على مجنون يعتوره الجنون إذا زنا بعد الحصانة، ليناسب العلة التي ذكرها في الزواية».

٣ - يعني السكوني العاطي.

٤ - تقدم الخبر في المجلد السادس ص ٣١٥ تحت رقم ١٦٦ مع بيانه.

أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل وجب عليه حد فلم يضرب حتى خولط فقال: إن كان أوجب على نفسه الحد وهو صحيح لا علة به من ذهاب عقله أقيم عليه الحد كائناً ما كان» (١).

صح ﴿٥٩﴾ ٥٩ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا حد لمن لا حد عليه».

قال محمد بن الحسن: معنى هذا الخبر أن الإنسان لو قذف مجنوناً أو مجنونة لم يجب عليه الحد، لأنه لو قذفه المجنون لما كان عليه الحد، وسنبت ذلك فيما بعد في باب القذف إن شاء الله.

صح ﴿٦٠﴾ ٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن جميل ابن صالح، عن أبي عبيدة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن امرأة تزوجت رجلاً ولها زوج، قال: فقال: إن كان زوجها الأول مقيماً معها في المصر التي هي فيه (٢)، تصل إليه أو يصل إليها، فإن عليها ما على الزاني المحصن الرجم، وإن كان زوجها الأول غائباً عنها أو كان مقيماً معها في المصر لا يصل إليها ولا تصل إليه فإن عليها ما على الزانية غير المحصنة ولا لعان بينهما، قلت: من يرميها ويضربها الحد وزوجها لا يقدمها إلى الإمام ولا يريد ذلك منها؟ فقال: إن الحد لا يزال لله في بدنها حتى يقوم به من قام و تلقى الله وهو عليها (٣)، قلت: فإن كانت جاهلة بما صنعت؟ قال: فقال: أليس هي في دار الهجرة؟ قلت: بلى، قال: فما من امرأة اليوم من نساء المسلمين إلا وهي تعلم أن المرأة المسلمة لا يحل لها أن تزوج زوجين، قال: ولو أن المرأة إذا فجرت قالت: لم أدري أو جهلت أن

١ - في المسالك: «الحد إن كان قتلاً لم ينتظر بالمجنون الإفاقة، وإن كان جلداً في انتظار إفاقته إن كان له حال إفاقة وجهان، من أنه أقوى في الردع، ومن إطلاق الأمر بإقامته عليه في صحبة أبي عبيدة وهو أجود».

٢ - كذا، وقال الجوهرى في الصحاح: «المصر تذكر وتؤنث».

٣ - أي الحد القابت عليها وفي ذمتها.

الَّذِي فَعَلْتُ حَرَامٌ؛ و لم يقم عليها الحد إذا لتعطلت الحدود».

ح ﴿٦١﴾ ٦١ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي- أيوب، عن يزيد الكناسي «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عِدَّتِهَا، قال: إن كانت تزوجت في عِدَّة طلاق لزوجها عليها الرجعة فإن عليها الرِّجْم، وإن كانت تزوجت في عِدَّة ليس لزوجها عليها الرجعة فإن عليها حد الزَّانِي غير المحصن، وإن كانت تزوجت في عِدَّة بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأربعة أشهر والعشرة أيام فلا رَجْم عليها و عليها ضَرْبُ مائة جلدة، قلت: رأيت إن كان ذلك منها بجهالة، قال: فقال: ما من امرأة اليوم من نساء المسلمين إلا و هي تعلم أن عليها عِدَّة في طلاقٍ أو موتٍ؛ و لقد كنَّ نساء الجاهلية يعرفن ذلك، قلت: فإن كانت تعلم أن عليها عِدَّة و لا تدري كم هي؟ فقال: إذا عِلِمَتْ أنَّ عليها العِدَّة لزمها الحجَّة فتسأل حتى تعلم»^(١).

ح ٦٢ ﴿٦٢﴾ ٦٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مَرَّار، عن يونس، عن أبي بصير^(٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن امرأة تزوجها رجلٌ فوجد لها زوجاً، قال: عليه الجلد و عليها الرِّجْم، لأنَّه قد تقدَّم بعلم^(٣) و تقدَّمت هي بعلم و كَفَّارته إن لم يقدم إلى الإمام أن يتصدَّق بخمسة أصوع دقيماً».

١ - يدلُّ على أنَّها لا تعذر في جهالة العِدَّة بعد العلم بأصلها. (ملذ)

٢ - هو يحيى بن القاسم الأسدي و رواه ابن عبدالرحمن.

٣ - في الكافي: «بغير علم» و هو الصواب، و عليه يشكل توجه الحكم على الجاهل. و في الدروس: «لو تزوج في العِدَّة أو بذات البعل فارق و كفر بخمسة أصوع دقيماً، و قال السيد المرتضى في ذات البعل: يتصدَّق بخمسة دراهم، لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام، و قال ابن-إدريس: تستحب الكفارة». و حل الخبر على التعزير لتقصيره في التحقيق، أو على ما إذا ظنَّ أنَّ لها زوجاً، و احتمل الشيخ أن يكون متهماً في دعوى التزويج، كما في «المرأة»، و الصاع: ما يكال به و هو أربعة أمداد و الجمع أصوع.

٦٣ ﴿٦٣﴾ ٦٣ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سُئِلَ عن امرءة كان لها زوجٌ غائباً عنها فتزوَّجَتْ زوجاً آخر، فقال: إن رُفِعَتْ إلى الإمام ثم يشهد عليها شهوذاً أن لها زوجاً غائباً وأن مادته^(١) وخبره يأتيها منه، وأنها تزوّجَتْ زوجاً آخر كان على الإمام أن يحدها ويفرق بينها وبين الذي تزوّجها، قلت: فالمهر الذي أخذت منه كيف يصنع به؟ قال: إن أصاب منها شيئاً فلتأخذه، وإن لم يصب منها شيئاً فإن كل ما أخذت^(٢) منه حرام عليها مثل أجر الفاجرة».

٦٤ ﴿٦٤﴾ ٦٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن علياً عليه السلام ضرب رجلاً تزوج امرأة في نفاسها قبل أن تطهر الحدَّ»^(٣).

٢١ قال محمد بن الحسن: كان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه - رحمه الله - يقول في هذا الحديث: إنه إنما ضربه الحد لأنه كان وطئها لأتفها لو لم يكن وطئها لما وجب عليه الحد^(٤) لأتفها قد خرجت من العدة بوضعها ما في بطنها.

وهذا الذي ذكره - رحمه الله - محتمل إذا كانت المرءة مطلقاً، فأما إذا قدرنا أنها كانت متوفى عنها زوجها فوضعها الحمل لا يخرجها عن العدة بل تحتاج أن تستوفي العدة أربعة أشهر وعشرة أيام، وقد بيّنا ذلك في كتاب التكااح، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فأمر المؤمنين عليهم السلام إنما ضربه لأتفها لم تخرج بعد من العدة التي هي عدة المتوفى عنها زوجها، والوجهان جميعاً محتملان.

١ - أي نفقته، وإنما ذكر هذا لرفع الشبهة الدارئة للحد.

٢ - لا يمكن الاستدلال به على الرجوع مع تلف العين ولا على عدمه، كما لا يخفى على المتأمل. (ملذ) أقول: وتقدم الخبر في زيادات التكااح ج ٨ ص ٣٤ تحت رقم ١٢٣.

٣ - المراد التعزيز مع الذخول. وتقدم الخبر بسندٍ ضعيف ج ٨ ص ١٠ تحت رقم ٢٦. وأيضاً فيه ص ٣١ تحت رقم ١٠٧ مع كلام الشيخ (ره) ذيله.

٤ - لعله - رحمه الله - حمل الحد على التعزيز لوطن الحيض. (ملذ)

فأما ما رواه :

ث (٦٥) ﴿٦٥﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد^(١) ، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عن عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّاباطِيِّ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « عن رجل كانت له امرأة فطلقها أو ماتت فزني ، قال : عليه الرِّجْم ؛ و عن امرأة كان لها زوج فطلقها أو مات ثم زنت عليها الرِّجْم ؟ قال : نَعَمْ . » .

قال محمد بن الحسن : ما يتضمّن هذا الخبر من حكم الرِّجْلِ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَوْ مَاتَتْ فَزَنِيَ أَنْ عَلَيْهِ الرِّجْمُ لَا يَنَافِي مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُطْلَقاً يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كَانَ طَلَاقاً يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ فَهُوَ مُحْصَنٌ ، لِأَنَّهُ مَتَمَكَّنٌ مِنْ وَطْئِهَا بِالرَّاجِعَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَائِنَةً أَوْ مَاتَتْ هِيَ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُوجِبَ عَلَيْهَا الرِّجْمُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ أُخْرَى تَحْصِنُهُ ، وَأَمَّا حُكْمُ الْمَرْأَةِ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرِّجْمُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رِجْعِيّاً حَسَبَ مَا قَدَّمَاهُ فِي الرِّجْلِ ، وَأَمَّا مَوْتُ الرِّجْلِ فَلَا يَحْصِنُهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا زَنَتْ فِي الْعِدَّةِ فَلَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ الْجُلْدِ ، وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَهَمّاً مِنَ الرَّاوي .

↑
٢٢

ضع ﴿٦٦﴾ ﴿٦٦﴾ - سهل بن زياد^(٢) ، عن عبدالله بن بكير ، عن أبيه « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : مَنْ أُنِيَ ذَاتَ تَحْرَمٍ ضُرِبَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَخَذَتْ مِنْهَا مَا أَخَذَتْ . » .

سل ﴿٦٧﴾ ﴿٦٧﴾ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن ابن بكير - عن رجل - ^{أرج} « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرَّجُلُ يَأْتِي ذَاتَ تَحْرَمٍ ؟ قال : يَضْرِبُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ . - قال ابن بكير : حَدَّثَنِي حَرِيْزٌ عَنْ بُكَيْرٍ بِذَلِكَ - . » .

١ - هو عمرو بن سعيد الساباطي ، الثقة .

٢ - كذا ، و في الاستبصار : « عن سهل بن زياد ، عن ابن أبي نصر ، عن عبدالله بن بكير ، عن أبيه » ، و في الكافي : « عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن عبدالله بن بكير ، عن أبيه » ، و على أي رواية سهل عن ابن بكير بلا واسطة في غاية البعد .

ح ﴿٦٨﴾ ٦٨ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب قال: سمعت بكير بن أعين يروي عن أحدهما عليهما السلام ^(١) «قال: من زنى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت، وإن كانت تابعته ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت، قيل له: فمن يضرهما؟ وليس لهما خصم؟ قال: ذلك على الإمام إذا رفعاً إليه» ^(٢).

ضع ﴿٦٩﴾ ٦٩ - سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، عن الحكم بن مسكين، عن جميل بن درّاج «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أين يضرب هذه الضربة - يعني من أتى ذات محرم -؟ قال: يُضْرَبُ عُنُقُهُ - أو قال: رَقَبَتُهُ -».

س ﴿٧٠﴾ ٧٠ - محمد بن أحمد بن يحيى - عن بعض أصحابه - عن محمد بن - عبد الله بن مهران - عمن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل وقع على أخته؟ قال: يضرب ضربة بالسيف، قلت: فإنه يخلص؟ قال: يجبس أبداً حتى يموت».

١ - في الكافي كما في المتن، لكن في الفقيه: «سمعت ابن بكير يروي عن أحدهما عليهما السلام».

٢ - كذا، وفي الكافي أيضاً، وفي الفقيه والاستبصار: «ذلك إلى الإمام إذا رفعاً إليه»، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ظاهر تلك الأخبار الاكتفاء بالضربة الواحدة وإن لم تقتله، و ظاهر الأصحاب لزوم القتل إلا أن يقال: المراد أنه لا اختصاص له بموضع من مواضعه، ويكون الخبر الدال على اختصاص العنق محمولاً على الأفضلية، لكن ما مر من خير أبي بصير وما سيأتي من مرسله محمد بن عبد الله بن مهران صريحان في الاكتفاء بالضربة، وإن لم يقتل، وقال في المسالك: «لا خلاف في ثبوت القتل بالزنى بالمحارم النسبية و زنى الذمي بالمسلمة و زنى المكره للمرأة، والتصوص واردة بها، وإثنا الخلاف في إلحاق المحرمة بالسبب كامرأة الأب، و التصص ورد على الزنى بذات محرم، والمتبادر من ذات المحرم النسبية، و يمكن شمولها للنسبية، و ظاهر التصوص الدالة على قتل المذكورين الاقتصار على ضرب أعناقهم، سواء في ذلك المحصن وغيره، والحز والعبد والمسلم والكافر، و ذهب ابن إدريس إلى وجوب الجمع بين قتله و ما وجب عليه لو لم يكن موصوفاً بذلك، فإن كان غير محصن جلد ثم قتل، وإن كان محصناً جلد ثم رجم، و يؤيده رواية أبي بصير».

فأما ما رواه :

ث (٧١) ﴿٧١﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن الحسين (١) ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا زنى الرجل بذات محرم حدّ حدّ الزّاني ، إلا أنه أعظم ذنباً » .

فلا ينافي ما قدّمناه من الأخبار من أنه يجب عليه ضربة بالسيف لأنه إذا كان الغرض بالضربة قتله ، وفيما يجب على الزّاني الرّجم ، وهو يأتي على النفس فالإمام مخير بين أن يضربه ضربة بالسيف أو يرحمه .

ج (٧٢) ﴿٧٢﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عيسى العبيدي ، عن عبد الله بن محمد ، عن أبي هاشم البرّاز ، عن حنان ، عن معاوية ، عن طريف ابن سنان (٢) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أخبرني عن رجل باع امرأته ؟ قال : على الرّجل أن تقطع يده و ترجم المرأة ، و على الذي اشتراها إن وطئها إن كان محصناً أن يرحم إن علم ، وإن لم يكن محصناً أن يجلد مائة جلدة ، و ترجم المرأة إن كان الذي اشتراها وطئها » .

ح (٧٣) ﴿٧٣﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس بن موسى البغدادي ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن سنان بن طريف قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام - و ذكر مثل معناه بألفاظه مقدّمة ومؤخّرة - .

قال محمد بن الحسن : ما يتضمّن هذا الخبر من أنه تقطع يده ليس يجب من حيث كان سارقاً ، لأنّ السرقة لا تكون إلا فيما يصحّ ملكه إذا سرق من موضع مخصوص ، و كان قدراً مخصوصاً على ما نبيّنه فيما بعد ، والحرة لا يصحّ أن تملك على وجهه ، و إذا لم يصحّ للملك فلم يجب على من باعها القلع من حيث كان سارقاً ، و يجوز أن يكون إنثا و جب عليه ذلك من حيث كان مُفسداً في الأرض ،

١ - يعني ابن سعيد الأهوازي ، و رواه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري .

٢ - الظاهر فيه تقديم و تأخير ، والصواب : « سنان بن طريف » كما يأتي ، و هو من أصحاب

وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَقَطَعَ يَدَهُ وَرِجْلَهُ أَوْ يَصْلُبَهُ أَوْ يَنْفِيهِ مِنَ الْأَرْضِ ، حَسَبَ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا - الْآيَةَ » (١) .

عج ٧٤ ﴿٧٤﴾ - ٧٤ - الحسن بن محبوب ، عن محمد بن القاسم (٢) « قال : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : مَنْ غَشِيَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ جُلِدَ الْحَدَّ ، وَإِنْ غَشِيَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ كَانَ غَشْيَانَهَا إِيَّاهَا رَجْعَةً » .

نق ٧٥ ﴿٧٥﴾ - ٧٥ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو ابن سعيد ، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عن عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشهد عليه ثلاثة رجال أنه قد زنى بفلانة ، ويشهد الرابع أنه لا يدري بمن زنى ، قال : لا يحدُّ ولا يُرجم » (٣) .

صح ٧٦ ﴿٧٦﴾ - ٧٦ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن شُعَيْبِ (٤) « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ، قال : يفرق بينهما ، قلت : فعليه ضرب ؟ قال : لا ؛ ما له يضرب ؟! فخرجت من عنده ، وأبوصير بجيال الميزاب (٥) ، فأخبرته بالمسألة والجواب ، فقال لي : أين أنا ؟ قلت : بجيال الميزاب ،

١ - المائدة : ٣٣ . و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : إدخال هذا في المحارب لا يخلو من إشكال ، ولم أر غيره من الأصحاب تعرّض لذلك .

٢ - الظاهر هو الهاشمي المجهول ، أو البصري اللذين كانا من أصحاب الصادق عليه السلام ، لا محمد بن القاسم بن الفضيل الثقة الذي كان من أصحاب الرضا عليه السلام .

٣ - لعل ذلك لعدم توارد شهادتهم على أمر واحد ، و ظاهره لزوم التعرّض للموطوءة و تعيينها في الشهادة ، ولم أر مصطحاً إلى الآن بهذا الفرع ، إلا أنه لا يخالف أصولهم . (ملذ) و قال الشيخ في الاستبصار - في آخر باب كيفية إقامة الشهادة على الرجم - : «الوجه في هذا الخبر أنه إذا شك الرابع في عين من زنى بها و معرفتها بعينها - و إن لم يشك في زناه - سقط عنه الرجم والحد على التام ، و كان عليه التعزير على ما تضمنته الباب الأول ، لأن هذه الشهادة ليست بأقل من الشهادة على وجودها في لحاف واحد ، و ذلك التعزير على ما بيته » .

٤ - هو شُعَيْبُ الْعَقْرُقُوفِيُّ ابْنُ أُخْتِ أَبِي بَصِيرٍ . ٥ - أي ميزاب الكعبة في حجر اسماعيل عليه السلام .

قال : فرفع يده فقال : و رَبِّ هذا البيت - أو و رَبِّ هذه الكعبة - لَسَمِعْتُ جعفرًا (رضي الله عنه) يقول : «إِنَّ عَلِيًّا (رضي الله عنه) قَضَى فِي الرَّجُلِ تَرْوِجَ امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ فَرَجَمَ الْمَرْءَةَ وَ صَرَبَ الرَّجُلَ الْحَدَّ ثُمَّ قَالَ : لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ عَلِمْتَ لَفَضَّخْتُ رَأْسَكَ بِالْحِجَارَةِ (١)»، ثُمَّ قَالَ : مَا أَخُوفُنِي أَنْ لَا يَكُونَ أُوتِي عِلْمُهُ (٢)!!».

قال محمد بن الحسن : الَّذِي سَمِعَ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) لَا يَنَافِي مَا أَفْتَى بِهِ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لِأَنَّهُ (رضي الله عنه) إِنَّمَا نَفَى عَنْهُ الْحَدَّ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَهَا زَوْجًا ، وَالَّذِي ضَرَبَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (رضي الله عنه) يَحْتَمِلُ شَيْئِينَ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ضَرَبَهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ لَهَا زَوْجًا ، وَ قَدْ رَوَى ذَلِكَ أَبُو بَصِيرٍ فِيمَا رَوَاهُ يُونُسُ عَنْهُ ، وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، وَالثَّانِي : لَغَلَبَةِ ظَنِّهِ أَنَّ لَهَا زَوْجًا فَفَرَطَ فِي التَّفْتِيْشِ عَنْ حَالِهَا فَضَرَبَهُ تَعْزِيرًا ، وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ ضَرَبَهُ الْحَدَّ تَامًا ، وَ يَكُونُ قَوْلُهُ (رضي الله عنه) : «لَوْ عَلِمْتَ أَنَّكَ عَلِمْتَ لَفَضَّخْتُ رَأْسَكَ بِالْحِجَارَةِ» الْمُرَادُ بِهِ أَنَّكَ لَوْ عَلِمْتَ عِلْمَ يَقِينٍ أَنَّ لَهَا زَوْجًا لَفَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ (٣).

وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مُتَهَمًا فِي أَنَّهُ عَقَدَ عَلَيْهَا ، وَ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَقَدَ ، وَ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِالْتَزْوِيجِ ، فَحِينَئِذٍ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لِمَكَانِ التُّهْمَةِ .
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ :

صح (٧٧) ٧٧ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ،

١ - الفضخ : الشدخ ، و هو كسر الشيء الأجو ف .

٢ - قال بعض الأفاضل : أي أخاف أن لا يكون أبو الحسن (رضي الله عنه) أوتي علم جعفر الصادق (رضي الله عنه) . و يحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى هذا الحكم ، أو إلى العلم الذي يلزم أن يعلمه الإمام ، و هذه الأقوال منه يؤيد ما قيل : إنه كان وقف على أبي عبد الله (رضي الله عنه) ، و يمكن توجيهه على بُعد بأن يكون مراده تأويل خبر أبي الحسن (رضي الله عنه) بما أوله الشيخ ، أي ما أوتي الزوج علم أن لها زوجاً . (منذ)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن حل الخبر المتقدم على من يعلم أولاً أن لها زوجاً ، ثم ادعت رفع الزوجية بموت أو طلاق فصدقها ولم يفتش عنها ، و هذا أولى إذ ظاهر هذا الخبر الجهل حال التزويج كما لا يخفى ، و يمكن الجمع بين الخبرين بوجه آخر ، بأن يحمل الخبر المتقدم على الدخول ، و هذا الخبر على مجرد العقد ، إذ هو بمجرد لا يوجب الحد ، والله يعلم .

عن أبي عبد الله عليه السلام « في امرئة تزوجت و لها زوج ، فقال : تُرجمُ المرءة [و] إن كان يلذي تزوجها بيته على تزويجها ، وإلا ضرب الحد » .

صحح **﴿٧٨﴾** ٧٨ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا قال الشاهد : إنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرئته أقيم عليه الحد » ^(١) .

صحح **﴿٧٩﴾** ٧٩ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « في رجل زوّج أمتة رجلاً ، ثم وقع عليها ، قال : يضرب الحد » ^(٢) .

صحح **﴿٨٠﴾** ٨٠ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن أبان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن رجل مُحْصَنٍ فَجَرَ بامرئة فشهد عليه ثلاثة رجال و امرءتان ، قال : فقال : إذا شهد عليه ثلاثة رجال و امرءتان وجب عليه الرّجم ^(٣) و إن شهد عليه رجلان و أربع نسوة فلا تجوز شهادتهم ولا يرجم و لكن يضرب حد الزّاني » .

صحح **﴿٨١﴾** ٨١ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل ، عن عليّ ابن النّعمان ، عن عبد الله بن مُسكان ، عن عَنَتَسَةَ بن مُضْعَب « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جارية لي زنت ؛ أهدّها ؟ قال : نعم ، قال : قلت : أبيع ولدها ؟ قال : نعم ، قلت : أحجّ بثمانه ؟ قال : نعم » .

↑
٢٦

١ - يمكن أن يكون المراد به التعزير ، و قال في المختلف : « قال الشيخ في النهاية وابن البراج و ابن إدريس : « إذا شهد الأربعة بوطء ما دون الفرج و لم يشهدوا بالزنى ، قبلت شهادتهم و وجب على فاعل ذلك التعزير ، و أطلقوا » ، و قال المفيد : « يجب التعزير بحسب ما يراه الإمام من عشر جلدات إلى تسع و تسعين جلدة » ، و في تقدير شيخنا إشكال ، و الأقرب أنه بحسب ما يراه الإمام ، فجاز أن تقتضي المصلحة جلده أقل من عشر جلدات . (ملذ)

٢ - أفتى الشيخ به في نهايته .

٣ - ثبوت الرجم بثلاثة رجال و امرئتين كأنه إجماعي .

صح **﴿٨٢﴾** ٨٢ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن الحارث الأحول، عن بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، عن أبي جعفر عليه السلام «في الأمة تزني؟ قال: تجلّد نصف الحدّ، كان لها زوج أو لم يكن لها زوج».

صح **﴿٨٣﴾** ٨٣ - عنه، عن البرقيّ، عن زُرارة^(١)، عن الحسن بن السريّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا زنى العبدُ والأمة - وهما مُحصنان - فليس عليهما الرّجم إنّما عليها الضّرب خمسين، نصف الحدّ».

صح **﴿٨٤﴾** ٨٤ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «قال: اضرب خادمك في معصية الله عزّ وجلّ، واعف عنه فيما يأتي إليك».

صح **﴿٨٥﴾** ٨٥ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: من ضرب مملوكاً له مجدّ من الحدود من غير حدّ وجب لله على المملوك لم يكن لضاربه كفارة إلاّ عتقه».

صح **﴿٨٦﴾** ٨٦ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الأصبغ بن الأصبغ، عن محمد بن سليمان، عن مروان بن مسلم، عن عبيد بن زُرارة؛ أو بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ - الشكّ من محمد - «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أمة زنت؟ قال: تجلّد خمسين جلدّة، فإنّتها عادت، قال: تجلّد خمسين جلدّة، قلت: فإنّتها عادت؟ قال: تجلّد خمسين، قلت: فيجب عليها الرّجم في شيء من الحالات؟ قال: إذا زنت ثماني مرّات فيجب عليها الرّجم، قلت: كيف صار في ثماني مرّات؟ فقال: لأنّ الحرّ إذا زنى أربع مرّات وأقيم عليه الحدّ قُتل، فإذا زنت الأمة ثمانية مرّات رُجمت في التاسعة^(٢)، قلت: وما العيلة في ذلك؟ فقال: لأنّ الله عزّ وجلّ رحّمها أن

١ - رواية البرقيّ عن زرارة بلا واسطة في غاية البعد، والحسن بن السريّ وثقه العلامة وابن-

داود لا غير.

٢ - كذا في النسخ، و في الكافي أيضاً، والظاهر أنّ الضواب: «في الثامنة» بقريته قوله:

«فإذا زنت الأمة ثمانية مرّات» وفي الخبر الآتي.

يجمع عليها رِقِّ الرَّقِّ وَ حَدَّ الْحُرِّ ، قال : ثمَّ قال : و على إمام المسلمين أن يدفع ثمنها إلى موالها^(١) من سهم الرِّقاب .»

٢٧ ↑ ح ﴿٨٧﴾ ٨٧ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نصر ، عن جميل ، عن بُرَيْدٍ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا زنى العبد ضُرب خمسين ، فإن عاد ضرب خمسين ، فإن عاد ضرب خمسين إلى ثمان مَرَّات ، فإن زنى ثمان مَرَّات قُتِلَ ، و أذى الإمام قيمته إلى مواله من بيت المال .»

د ﴿٨٨﴾ ٨٨ - عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد - عمَّن ذكره - عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مملوك طلق امرئته تطليقتين ، ثمَّ جامعها بعد ؛ فأمر رجلاً يضربها^(٢) ويفرق بينهما ، يجلد كل واحد منها خمسين جلدة .»

ح ﴿٨٩﴾ ٨٩ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في العبيد إذا زنى أحدهم أن يجلد خمسين جلدة و إن كان مسلماً أو كافراً أو نصرانياً فلا يرجم ولا ينفى .»

ح ﴿٩٠﴾ ٩٠ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في المكاتب قال : يجلد في الحدِّ بقدر ما أعتق منه .»

ح ﴿٩١﴾ ٩١ - عنه ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : يُجلدُ المكاتبُ على قدر ما أعتق منه ، و ذكر أنه يجلد ببعض السوط ، ولا يجلد به كله .»

ص ﴿٩٢﴾ ٩٢ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يوسف بن عقيل ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبه زنت قال : ينظر ما أدت من مكاتبها فيكون فيها حدُّ الحرَّة و ما لم تقض فيكون

١ - في الكافي : « أن يدفع ثمنه إلى مولاها .»

٢ - محمولٌ على ما إذا كانت المرأة مملوكة أيضاً .

فيه حدُّ الأمة، و قال: في مكاتبه زنت و قد أعتق منها ثلاثة أرباع و بقي ربع فجلدت ثلاثة أرباع الحدِّ، حساب الحرّة على مائة، فذلك خمسة و سبعون جلدّة، و ربعها حساب خمسين اثنا عشر سوطاً و نصف، فذلك سبعة و ثمانون جلدّة و نصف، و أبي أن يرجمها و أن ينفىها قبل أن يتبين عتقها».

ص ٩٣ ﴿٩٣﴾ - يونس بن عبد الرحمن، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام مثله إلا أنه قال: «يؤخذ السوط من نصفه فيضرب به، و كذلك الأقلّ والأكثر».

ص ٩٤ ﴿٩٤﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن الحسين ابن خالد^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سُئِلَ عن رجل كانت له أمة فكاتبها، فقالت الأمة: ما أدت من مكاتبتي فأنا به حرّة على حساب ذلك، فقال لها: نَعَمْ، فأدّت بعض مكاتبتها، و جامعها مولاها بعد ذلك، فقال: إن كان استكرهها على ذلك ضرب من الحدِّ بقدر ما أدّت له من مكاتبتها و أدرّ عنه الحدِّ بقدر ما بقي له من مكاتبتها، و إن كانت تابعته كانت شريكته في الحدِّ؛ ضربت مثل ما يضرب».

ص ٩٥ ﴿٩٥﴾ - يونس بن عبد الرحمن، عن الحلبيّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته، قال: إن كانت أدّت الرُّبع جُيِّدَ، و إن كان مُحْصَناً رُجِمَ، و إن لم تكن أدّت شيئاً فليس عليه شيء».

ص ٩٦ ﴿٩٦﴾ - يونس، عن عبد الله بن سنان «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوم اشتروا في شراء جارية، فأتمنوا بعضهم وجعلوا الجارية عنده فوطئها، قال: يجلد الحدِّ و يدرّ عنه بقدر ما له فيها، و تقوم الجارية و يغرم ثمنها للشركاء فإن كانت القيمة في اليوم الذي وطئ أقلّ ممّا اشتريت به فإنه يلزم أكثر الثمن لأنّه

↑
٢٩

١ - الحسين بن خالد هو المعروف بالحسين بن أبي العلاء، و رواه صالح بن سعيد القمّاط الكوفيّ، أمّا في الفقيه «صالح بن السندي» و كلاهما معنون في الرجال، لكن في الفقيه: «عن الرضا عليه السلام» و في الكافي مثل ما في المتن، و الحسين يروي عن كلاهما عليهما السلام.

قد أفسد على شركائه، وإن كانت القيمة في اليوم الذي وطئ أكثر مما اشترت به يلزم الأكثر لاستفادها»^(١).

٤٤ ﴿٩٧﴾ ٩٧ - محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد الكوفي، عن محمد بن - أحمد التَّهْدِيّ، عن محمد بن الوليد، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل بن - عبدالرحمن الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام «في جارية بين رجلين، فوطئها أحدهما دون الآخر فأحبها، قال: يضرب نصف الحد، ويغرم نصف القيمة».

٤٥ ﴿٩٨﴾ ٩٨ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبان، عن إسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجلين اشتريا جارية فنكحها أحدهما دون صاحبه، قال: يُضْرَبُ نِصْفَ الْحَدِّ، وَيُغْرَمُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ إِذَا أَحْبَلَ».

٤٦ ﴿٩٩﴾ ٩٩ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن جارية بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فيها، فلما رأى ذلك شريكه وثب على الجارية فوقع بها، قال: فقال: يجلد الذي وقع عليها خمسين جلدة ويطرح عنه خمسين جلدة، ويكون نصفها حرّة ويطرح عنها من التصف الباقي^(٢)، وعلى الذي لم يعتق ونكح عُشْرَ قِيَمَتِهَا إِنْ كَانَتْ بَكْرًا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ بَكْرٍ فَنِصْفَ عُشْرِ قِيَمَتِهَا، وَتَسْتَسْعَى هِيَ فِي الْبَاقِي».

٤٧ ﴿١٠٠﴾ ١٠٠ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان - عن

٣٠

١ - في الدروس: لو وطأها أحد الشركاء حدّ بنصيب غيره مع العلم وحق به الولد، و عليه قيمة نصيب الشريك يوم وضع حدّاً و نصير أم ولد، فعليه قيمتها يوم الوطء، و يسقط منها بقدر نصيبه، و في رواية ابن سنان عليه أكثر الأمرين من قيمتها يوم التّقويم و ثمنها، واختاره الشيخ.

٢ - لعلة محمول على ما إذا كانت المرأة جاهلة بالتحريم، أو كانت مكرهة، و لذا ثبت لها المهر، و إلا فلا مهر لبغيّ. و حينئذٍ فالمراد بقوله عليه السلام: «يطرح عنها» أنه يطرح عنها من نصيب الحرّة أيضاً فلا تحدّ مطلقاً. (ملذ)

عَدَّة من أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سُئِلَ عن رجل أصاب جاريةً من النَّيِّءِ فوطَّئها قبل أن يقسم، قال: تقوِّم الجارية و تدفع إليه بالقيمة، و يحظ له منها ما يصيبه منها من النَّيِّءِ، و يجلد الحَدَّ و يدرء عنه من الحَدِّ بقدر ما كان له فيها، فقلت: فكيف صارت الجارية تدفع إليه هو بالقيمة دون غيره؟ قال: لأنَّه و طئها و لا يؤمن أن يكون ثمَّ حبل.»

١٠١ ﴿١٠١﴾ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن مالك بن أعين، عن أبي عبدالله عليه السلام «في أمة بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فلمَّا سمع ذلك شريكه وثب على الأمة فافتضَّها من يومه؟ قال: يضرب الَّذي افتضَّها خمسين جلدة و يطرح عنه خمسين جلدة بحقه فيها، و يغرَم للأمة عُشر قيمتها لمواقعتها إياها و تستسعى في الباقي.»

١٠٢ ﴿١٠٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرَّزَّاني كيف يجلد؟ قال: أشدَّ الجلد، قلت: من فوق الثَّياب؟ قال: لا بل مجرَّد» (١).

١٠٣ ﴿١٠٣﴾ - عنه، عن الحسن، عن زُرَّعة، عن سَماعة، عن أبي-عبدالله عليه السلام «قال: حدَّ الرَّزَّاني كأشدَّ ما يكون من الحدود.»

١٠٤ ﴿١٠٤﴾ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: يضرب الرَّجل قائماً والمرءة قاعدة، و يضرب على كلِّ عضو، و يترك الوجه والمذاكير» (٢).

١٠٥ ﴿١٠٥﴾ - عنه، عن حماد، عن حريز - عمَّن أخبره - عن أبي-جعفر عليه السلام «أنه قال: يفرَّق الحَدَّ على الجسد كلِّه و يتقى الفرج والوجه، و

↑

٣١

١ - في الكافي «باب صفة حدِّ الرزاني» تحت رقم ٢: «عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا-إبراهيم عليه السلام عن الرزاني كيف يجلد؟ قال: أشدَّ الجلد، قلت: فمن فوق ثيابه؟ قال: بل يخلع ثيابه، قلت: فالمغتري؟ قال: يضرب بين الضَّربين، يضرب جسده كلَّه فوق ثيابه.»

٢ - الجمع إبَّنا لشموله للخصيتين تغليباً، أو لما حوله. قال المطرزي في المغرب: «فيه قطع مذاكيره، أي استأصل ذكره، وإبَّنا جمع على ما حوله، كقولهم: شابت مفارق رأسه.»

يُضْرَبُ بَيْنَ الصَّرِيْنِ» (١).

صَحَّ كَتَبَ ﴿١٠٦﴾ ١٠٦ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: لا يجرد في حد ولا يشبح - يعني بمد^(٢) - وقال: يضرب الزاني على الحال التي يوجد عليها؛ إن وجد عُرياناً ضرب عُرياناً، إن وجد وعليه ثيابه ضرب وعليه ثيابه».

نَقَّ ﴿١٠٧﴾ ١٠٧ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ، عن أبي-عبدالله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أتى برجل كبير البطن قد أصاب محرماً، فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله بعُزْجُونٍ فيه مائة شِمْرَاخٍ^(٣) فضربه مرة واحدة فكان الحد».

عَمَّه ﴿١٠٨﴾ ١٠٨ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن حنان بن سدير «أن عباد المكي^(٤) قال: قال لي سُفيان الثوري: أرى لك من أبي عبدالله عليه السلام منزلة؛ فاسأله عن رجل زنى وهو مريض، فإن أقيم عليه الحد خافوا أن يموت؛ ما يقول فيه؟ قال: فسألت فقال لي: هذه المسألة من تلقاء نفسك أو أمرك إنسان أن تسأل

١ - لو كان المراد بالحد في حد الزنى كما رواه في بابه فلا بد من سقط فيه بعد «والوجه» و أن يكون الأصل: «ويضرب أشد الضرب، والمفتري يضرب بين الصريين» كما في الخبر الذي نقلناه. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - المشهور ضربها أشد الضرب، وعمل بهذا الخبر بعض الأصحاب، وقال في الشرائع: «يجلد الزاني مجزداً، وقيل: على الحال التي وجد عليها قائماً أشد الضرب، وروي متوسطاً، ويفرق على جسده ويتقى رأسه ووجهه وفرجه، والمرء تضرب وتربط [علها] ثيابه».

٢ - شَيْخ - ككرم - الجِلْد - مَدَّه بين أوتادٍ. (القاموس)

٣ - العرجون - بالضم فالتسكون - : عود أصفر فيه شماريح، وقيل هو أصل العذق. الشِمْرَاخ - بالكسر -، والشْمُرُوخ - بالضم - : العنكال، وهو ما يكون فيه الرطب.

٤ - كذا في التسخ، وفي الفقيه أيضاً، والضواب كما في الكافي في «باب من يجب عليه الحد»: «يجي بن عباد المكي» وهو الذي روى عنه «حنان بن سدير»، لا «عباد المكي». وذكره البرقي في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، وكذا في مشيخة الفقيه «يجي بن عباد المكي».

عنها؟ قال: قلت: إنَّ سُفيانَ الثَّورِيَّ أمرني أنْ أسألكَ عنها، قال: فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ أتى برجلٍ كبيرٍ قد استسقى بطنه^(١) وبادت عروق فخذيهِ وقد زنى بامرأةٍ مريضةٍ، فأمر رسولُ الله ﷺ فأُتيَ بعرجونٍ فيه مائةٌ شِمْراخٍ فضربه ضربةً واحدةً، و ضربها ضربةً واحدةً، و خلى سبيلها، و ذلك قوله عزَّوجلَّ: «وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ»^(٢).

نق ﴿١٠٩﴾ ١٠٩ - يونس بن عبد الرحمن، عن أبان بن عثمان، عن أبي- العباس^(٣)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال: أتى رسول الله ﷺ برجلٍ دميمٍ^(٤) قصيرٍ قد سقى بطنه و قد درَّ عروق بطنه؛ قد فجر بامرأةٍ، فقالت المرأة: ما علمت إلا و قد دخل عليّ، فقال له رسول الله ﷺ: أزنيت؟ قال: نعم، و لم يكن مُحصناً فصعد رسول الله ﷺ بصره و خققه^(٥) ثم دعا بعِذق^(٦) فعده مائة شِمْراخٍ، ثم ضربه بشماريخه».

ضع ﴿١١٠﴾ ١١٠ - أحمد بن محمد، عن أبي همام^(٧)، عن محمد بن سعيد، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجلٍ أصاب حَدًّا و به قروح في جسده كثيرة، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أخروه^(٨) حتى يبرء، لا تنكؤوها عليه فتقتلوه»^(٩).

١ - في الكافي: «أُتيَ برجلٍ احتبى مستسقى البطن»، و في الفقيه: «برجلٍ أحبى قد استسقى بطنه».

٢ - سورة ص: ٤٤. والحنت - بالكسر - : الإثم والخلف في اليمين.

٣ - يعني الفضل بن عبد الملك البتباع.

٤ - الدميم: القبيح المنظر، و القصير الحقير.

٥ - صدق فيه النظر: تأمله ناظراً إلى أعلاه و أسفله. و خقق الشيء: هونه و لينه.

٦ - العذق - بالكسر - : عتقود التمر.

٧ - هو إسماعيل بن همام، روى عن الرضا عليه السلام و كان ثقة، و راويه أبو جعفر الأشعري.

٨ - في بعض النسخ: «أقروه».

٩ - نكأت القرحة أنكأها نكأة: إذا قشرتها.

ضع ﴿١١١﴾ ١١١ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأَصم، عن مِثمة م بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أُتِيَ بِرَجُلٍ أَصَابَ حَدًّا وَ بِهِ قُرُوحٌ وَ مَرَضٌ ؛ وَ أَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : أَخْرُوهُ حَتَّى يَبْرَأَ لَا تَتَكَأْ قُرُوحَهُ عَلَيْهِ فَيَمُوتَ ، وَ لَكِنْ إِذَا بَرَأَ حَدَّدْنَاهُ » .

قال محمد بن الحسن : لاتنافي بين هذين الخبرين و بين ما قدّمناه من الأخبار من أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله ضرب المريض بعدق فيه مائة شِمْرَاخٍ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ إِقَامَةُ الْحَدِّ إِلَى الْإِمَامِ فَهُوَ يَقِيمُهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ تَقْتَضِي إِقَامَتَهَا فِي الْخَالِ أَقَامَهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى تَلْفِ نَفْسِهِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله ، وَ إِنْ اقْتَضَتْ الْمَصْلُحَةُ تَأْخِيرَهَا أَخْرَاهَا إِلَى أَنْ يَبْرَأَ ثُمَّ يَقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ عَلَى الْكَمَالِ .

مع ﴿١١٢﴾ ١١٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي عمران ، عن يونس ^(١) ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أحدهما عليهما السلام عن حدِّ الأخرس والأصم والأعمى ، فقال : عليهم الحدود إذا كانوا يعقلون ما يأتون به » .

نق ﴿١١٣﴾ ١١٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن سَماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : تدفن المرأة إلى وسطها ، ثم يرمي الإمام و يرمي الناس بأحجارٍ صيفار ، و لا يدفن الرجل إذا رجم إلا إلى حقويه » ^(٢) .

سد ﴿١١٤﴾ ١١٤ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن صفوان - عن مروان - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا أقر الزاني المحصن كان أوّل من يرحمه الإمام ثم الناس ، فإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرحمه البيّنة ثم الإمام ثم الناس » ^(٣) .

١ - المراد به يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين .

٢ - الخفو - بفتح المهملة - : مقعد الإزار .

٣ - تقدّم الكلام متناً بأن الإقرار لا يُوجب الرجم ، و لا يجب رجم حتى تقوم البيّنة الأربعة ، والخبر المرسل لا يعارض الصحيح الذي قال : « لا يرحم رجلٌ ولا امرأةٌ حتى يشهد عليها أربعة شهودٍ على الإبلاج .

فق ﴿١١٥﴾ ١١٥ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : تدفن المرأة إلى وسطها ، ثم يرمي الإمام ، ثم يرمي الناس بأحجار صغار » .

فق ﴿١١٦﴾ ١١٦ - علي ، عن محمد بن عيسى ^(١) ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : تُدْفَنُ الْمَرْءَةُ إِلَى وَسْطِهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَرْجُوها ، وَيُرْمِي الْإِمَامُ ثُمَّ يُرْمِي النَّاسُ بِأَحْجَارٍ صِغَارٍ » .

معه ﴿١١٧﴾ ١١٧ - علي ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ^(٢) « قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أخبرني عن المحصن إذا هو هرب من الحفرة هل يُرَدُّ حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ؟ فقال : يُرَدُّ وَلَا يُرَدُّ ، قلت : فكيف ذاك ؟ فقال : إذا كان هو المقرُّ على نفسه ثم هرب من الحفرة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يُرَدِّ ، وإن كان إنما قامت عليه البيّنة وهو يجحد ثم هرب يردُّ وهو صاغر حتى يقام عليه الحد ، وذلك أن ماعز بن مالك أقرَّ عند رسول الله صلى الله عليه وآله بالزنى فأمر به أن يرجم فهرب من الحفرة فرماه الزبير بن العوام بساق بعير فعقله فسقط ، فلحقه الناس فقتلوه ، ثم أخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال : هَلَا تَرَكَتُمُوهُ إِذْ هَرَبَ يَذْهَبُ فَإِنَّمَا هُوَ الَّذِي أَقْرَأَ عَلَيَّ نَفْسَهُ ^(٣)؟! قال : و قال لهم : أما لو كان علي حاضرًا معكم لما صَلَّيْتُمْ ، قال : و وَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ » .

معه ﴿١١٨﴾ ١١٨ - محمد بن علي بن محبوب ، عن جعفر بن محمد ، عن عبد الله ^(٤) ، عن محمد بن عيسى بن عبد الله ، عن أبيه « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرَّأْيِيُّ يَجْلِدُ فِيهِرَبُ بَعْدَ أَنْ أَصَابَهُ بَعْضُ الْحَدِّ أَيْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَلِيَ عَنْهُ وَلَا

١ - يعني العبيدي البقطيني ، و راويه علي بن إبراهيم القمي .

٢ - تقدّم الكلام فيه ص ٣٤ .

٣ - بل شهدت جماعة عند النبي صلى الله عليه وآله بذلك ثم استفسره فأقرَّ هو ؛ على ما روي في خبر

ذكرناه سابقاً . ٤ - هو أخو أبي جعفر الأشعري ؛ الملقب بـ«بُنان» و حاله مجهول .

يردّ كما يجب للمحصّن إذا رُجم؟ قال: لا ولكن يردّ حتى يُضربَ الحدَّ كاملاً، قلت: فما فرق بينه وبين المحصّن؛ وهو حدٌّ من حدود الله؟ قال: المحصّن هرب من القتل^(١) ولم يهرب إلا إلى التوبة لأنّه عاين الموت بعينه، وهذا إنّما يجلد فلا بدّ من أن يوفى الحدّ لأنّه لا يقتل».

فق ﴿١١٩﴾ ١١٩ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: فان: إذا زنى الرَّجل فجلد ينبغي^(٢) للإمام أن ينفيه من الأرض التي جلد فيها إلى غيرها^(٣)، وإنّما على الإمام أن يخرجَه من المصر الذي جلد فيه».

ح ﴿١٢٠﴾ ١٢٠ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: التقى من بلدة إلى بلدة؛ وقال: قد نفى عليّ عليه السلام رجلين من الكوفة إلى البصرة».

صح ﴿١٢١﴾ ١٢١ - يونس، عن ابن مُشكان، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزّاني؛ إذا زنا ينفى، قال: نعم؛ من [الأرض] التي جلد فيها إلى غيرها».

ضع ﴿١٢٢﴾ ١٢٢ - سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن مثنى الحنطاط، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتُه عن الزّاني إذا جُلِدَ الحدّ، قال: ينفى من الأرض التي يأتيه^(٤) إلى بلدة يكون فيها سنّة».

١ - لعلّ المراد أنّه تاب و هرب من القتل، والثائب الذي أقرّ هو مجنونه لا ينفى أن يقتل إذا هرب لوجهين: الأوّل أنّه تائب، ولا ينفى إزالة حياته بعد أنّه أقرّ نفسه بذلك، و عللّ كونه تائباً بأنّه عاين الموت، و يبعد عدم التوبة والتدامة مع المعاينة، والثاني: أنّه هرب من القتل و هو معذور في ذلك، لعظم ما هرب منه، بخلاف الجلد، والله يعلم. (ملذ)

٢ - كذا في التسخ، و في الكافي أيضاً، لكن في الفقيه في خير: «فليس ينفى للإمام أن ينفيه» و هو الصواب؛ لمطابقة السياق.

٣ - أي من حملة إلى حملة أخرى من البلد، بل عليه أن ينفيه من بلده إلى بلد آخر، على ما تقدّم تحت رقم ١٢١.

٤ - أي الزّنى.

صح ﴿١٢٣﴾ ١٢٣ - الحسين بن سعيد، عن النَّصْر بن سُؤَيْد، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيخة أن يجلدا مائة جلدة، وقضى للمُحَصَّن الرَّجْم، وقضى في البكر والبكرة إذا زنيا جلدًا مائة ونبي سَنَّة إلى غيرِ مِصْرَهما» (١).

ثق ﴿١٢٤﴾ ١٢٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد (٢)، عن علي بن - الحكم، عن سيف بن عميرة، عن حنان «قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام؛ وأنا أسمع، عن البكر يفجر وقد تزوج ففجر قبل أن يدخل بأهله، قال: يضرب مائة، ويجز شعره، وينفى من المصر حَولاً، ويفرق بينه وبين أهله» (٣).

اصح ﴿١٢٥﴾ ١٢٥ - عنه، عن بُنان بن محمد، [و] عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال: سألت عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فزني؛ ما عليه؟ قال: يجلد الحد، ويحلق رأسه ويفرق بينه وبين أهله، وينفى سنة».

ضع ﴿١٢٦﴾ ١٢٦ - أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبد الله بن المغيرة، عن السكوتي، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «قال: في المرأة إذا زنت قبل أن يدخل بها، قال: يفرق بينها؛ ولا صداق لها، لأنَّ الحد كان من قبلها».

كنه ﴿١٢٧﴾ ١٢٧ - عنه، عن خَلْفِ بنِ حَمَاد، عن موسى بن بكر، عن بكير بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا نفي أحداً من أهل الإسلام نفاه إلى أقرب بلدةٍ من أهل الشُّرك إلى الإسلام، فنظر في ذلك فكانت الدَّيْلَم أقرب أهل الشُّرك إلى الإسلام» (٤).

١ - تقدّم الخبر مع بيانه بسند آخر عن عاصم بن حميد تحت رقم ٩، بزيادة في آخره.

٢ - يعني أبا جعفر الأشعري. ٣ - ظاهره أنه موجب للانفاسخ، كما يظهر من

الصدوق (ره) القول به، ويمكن أن يكون المراد التفريق في زمان النبي لا مطلقاً. (ملذ)

٤ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الأخبار المتقدمة موافقة لفتوى الأصحاب.

فق ﴿١٢٨﴾ ١٢٨ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ، عن أبي بصير «قال: سألته عن الإنفاء من الأرض كيف هو؟ قال: ينفي من بلاد الإسلام كلّها، فإن قدر عليه في شيء من أرض الإسلام قتل ولا أمان له حتى يلحق بأرض الشّرك».

فق ﴿١٢٩﴾ ١٢٩ - يونس، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الزّاني إذا جُلِدَ ثلاثاً يُقتل في الرّابعة - يعني إذا جُلِدَ ثلاث مرّات -».

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

مع ﴿١٣٠﴾ ١٣٠ - يونس، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام «قال: أصحاب الكبائر كلّها إذا أُقيم عليهم الحدّ مرّتين قتلوا في الثّالثة».

لأنّ هذا الخبر محمولٌ على مَنْ عدا الزّاني؛ مِنْ شُرَابِ الخمر وغيرهم على ما بيّنته في المستقبل^(١).

ضع ﴿١٣١﴾ ١٣١ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرّجل يزني في اليوم الواحد مراراً كثيرة، قال: فقال: إذا زنى بامرأة واحدة كذا وكذا مرّة فإنّها عليه حدّ واحد، وإن هو زنى بنسوة شتى في يوم واحد، وفي ساعة واحدة فإنّ عليه في كلّ امرأة فجرها حدّاً».

ضع ﴿١٣٢﴾ ١٣٢ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي، عن حمزة بن حمران [عن حمران] «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام قلت له: متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامة ويقام ويؤخذ بها؟ فقال: إذا خرج عنه اليتيم

١ - قال في المسالك: «قد اختلف الأصحاب في حكم الحرّ على أقوال، أظهرها قتله في الثّالثة، وهو قول الصدوقين وابن إدريس - رحمهم الله -، وأشهرها أنّه يقتل في الرّابعة، اختاره الشيخ في النهاية والمبسوط، والمفيد والمرتضى والأتباع والعلامة - رحمهم الله -، وأغربها أنّه يقتل في الخامسة، ذكره الشيخ في الخلاف».

وأدرک، قلت: فلذلك حدُّ يُعرَف؟ فقال: إذا احتلم أو بلغ خمس عشرة سنَّة؛ أو أشعر، أو أنبت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامة، وأخذ بها وأخذت له، قلت: فالجارية متى يجب عليها الحدود التامة وأخذت بها وأخذت لها؟ قال: إنَّ الجارية ليست مثل الغلام إنَّ الجارية إذا تزوجت^(١) ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليُتم، ودفع إليها ما لها، وجاز أمرها في الشراء والبيع، وأقيمت عليها الحدود التامة، وأخذ لها [و] بها، قال: والغلام لا يجوز أمره في الشراء والبيع ولا يخرج من اليُتم حتى يبلغ خمس عشرة سنَّة أو يحتلم أو يشعر، أو ينبت قبل ذلك».

١٣٣ ﴿١٣٣﴾ - عنه، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن يزيد الكناسي^(٢)، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتم وزوجت وأقيم عليها الحدود التامة عليها ولها، قال: قلت: الغلام إذا زوجته أبوه ودخل بأهله وهو غير مدرك أقيم عليه الحدود وهو في تلك الحال؟ قال: فقال: أما الحدود الكاملة التي تؤخذ بها الرجال فلا، ولكن يُجلد في الحدود كلها على مبلغ سنه فيؤخذ، بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة، ولا تبطل حدود الله في خلقه، ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم».

١٣٤ ﴿١٣٤﴾ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن حنان بن - سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن يهودي فجر بمسلمة، قال: يقتل»^(٣).

١٣٥ ﴿١٣٥﴾ - محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن جعفر ابن رزق الله «قال: قدم إلى المتوكل رجل نصراني فجر بامرأة مسلمة وأراد أن يقيم عليه الحد فأسلم، فقال يحيى بن أكرم: قد هدم إيمانه شرکه و فعله، و قال

↑
٣٨

١ - قيل: أي حان لها التزويج ظاهراً.

٢ - الظاهر هو أبو خالد القمطاط.

٣ - لا خلاف في قتل الذمي إذا فجر بالمسلمة. (ملد)

بعضهم: يُضرب ثلاثة حُدد، و قال بعضهم: يفعل به كذا و كذا، فأمر المتوكل بالكتاب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام و سؤاله عن ذلك، فلما قَدِمَ الكتابُ كتب عليه السلام: يُضرب حتى يموت، فأنكر يحيى بن أكرم و أنكر فقهاء العسكر ذلك، و قالوا: يا أمير المؤمنين سل عن هذه فإنه شيء لم ينطق به الكتاب و لم تجيء به سنة، فكتب إليه: أن فقهاء المسلمين قد أنكروا هذا و قالوا: لم تجيء به سنة و لم ينطق به كتاب؛ فبين لنا بما أوجبت عليه الضرب حتى يموت، فكتب عليه السلام: بسم الله الرحمن الرحيم، «فلما رأوا بأننا قالوا آمنا بالله و وحدَهُ وَ كَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سَنَّتْ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَ خَيْرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ^(١)»، قال: فأمر به المتوكل فضرب حتى مات.

مجم ١٣٦ ﴿١٣٦﴾ ١٣٦ - علي، عن أبيه، عن صفوان، عن الحسن بن عطية، عن هشام بن أحمد^(٢)، عن العبد الصالح عليه السلام قال: كان جالساً في المسجد - وأنا معه - فسمع صوت رجلٍ يُضرب صلاة العدة في يوم شديد البرد، فقال: ما هذا؟ قالوا: رجلٌ يضرب، قال: سبحان الله! في هذه الساعة؟! إنه لا يُضرب أحدٌ في شيء من الحدود في الشتاء إلا في آخر ساعةٍ من النهار، و لا في الصيف إلا في أبرد ما يكون من النهار^(٣).

صع ١٣٧ ﴿١٣٧﴾ ١٣٧ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن أبي داود المُسترق قال: حدّثني بعض أصحابنا «قال: مررتُ مع أبي - عبدالله عليه السلام بالمدينة في يوم باردٍ و إذا رجلٌ يضرب بالسياط فقال أبو عبدالله عليه السلام:

١ - المؤمن: ٨٤ و ٨٥.

٢ - الظاهر كونه هشام بن إبراهيم الأحمر، و حاله مجهول.

٣ - قال في المسالك: «لا يقام الحد في الحر و البرد المفرطين خشية الملاك بتعاون الجلد و الهواء، و لكن يؤخر إلى اعتدال الهواء، و ذلك وسط نهار الشتاء و طرفي نهار الصيف، و نحو ذلك مما يراعى فيه السلامة، و ظاهر النص و الفتوى أن الحكم على وجه الوجوب لا الاستحباب، فلو أقامه لا كذلك ضمن لتفريطه».

سبحان الله في مثل هذا الوقت يُضْرَبُ؟! قلت له: و لِلضَّرْبِ حَدٌّ؟ قال: نَعَمْ؛
إِذَا كَانَ فِي الْبَرْدِ ضُرِبَ فِي حَرِّ النَّهَارِ، وَإِذَا كَانَ فِي الْحَرِّ ضُرِبَ فِي بَرْدِ النَّهَارِ».

ثق ح (١٣٨) - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس
ابن يعقوب، عن أبي مريم^(١)، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:
لا يقيم على أحدٍ حدٌّ بأرض العَدُوِّ»^(٢).

ثق (١٣٩) - الحسين بن سعيد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن-
إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «أنه قال: لا أقيم على رجلٍ حدًّا
بأرض العَدُوِّ حتَّى يخرج منها، مخافة أن تحمله الحمية فيلحق بالعَدُوِّ».

ص ح (١٤٠) - يونس بن عبد الرحمن، عن منصور بن حازم، عن أبي-
بصير «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا التقى الختانان فقد وجب الجلد».

ص ح (١٤١) - يونس، عن المفضل بن صالح، عن زيد الشحام، عن
أبي عبدالله عليه السلام. و سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل والمرءة
يوجدان في لحاف واحدٍ؟ قال: فقال: يجلدان مائة غير سوط»^(٣).

ص ح (١٤٢) - يونس، عن معاوية بن عمار «قال: قلت لأبي عبدالله
عليه السلام: المرءتان تنامان في ثوبٍ واحدٍ، فقال: يضربان، قال: قلت: حدًّا؟ قال:
لا، قلت: الرجلان ينامان في ثوبٍ واحدٍ، فقال: يُضْرَبَانِ، قال: قلت: الحدُّ؟
قال: لا».

ص ح (١٤٣) - يونس، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجلين

١ - يعني عبدالغفار بن القاسم الأنصاري الثقة.

٢ - تكره إقامة الحد في أرض العَدُوِّ - والعَدُوُّ هم الذين يجارون المسلمين - وذلك مخافة
أن يلحق الحدود بهم و يكشف لهم بعض الأمور التي تكون من أسرار المسلمين و قدرتهم على
الخصم، فذلك مخصوص مجد لا يوجب القتل.

٣ - أي تسعة و تسعين جلدة، و ذلك إذا لم يكن من ضرورة ولا يكونان محرماً، بل

يجتمعان لأمرٍ موجب للحد، كما يأتي عن المسالك.

يوجدان في لحافٍ واحد؟ فقال: يُجلدانِ حَدًّا غَيْرِ سَوِّطٍ وَاحِدٍ».

٤٠ كَمَعَ ﴿١٤٤﴾ ١٤٤ - يونس، عن أبان بن عثمان «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنَّ عَلِيًّا عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحافٍ فجلد كلُّ واحدٍ منها مائة سوطٍ غيرِ سَوِّطٍ» (١).

صع ﴿١٤٥﴾ ١٤٥ - الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام وجد رجلاً وامرأة في لحافٍ واحدٍ فَضَرَبَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مائة سَوِّطٍ إِلَّا سَوِّطًا».

صع ﴿١٤٦﴾ ١٤٦ - و روى القاسم بن محمد (٢)، عن عبد الصمد بن بشير، عن سليمان بن هلال «قال: سألت بعض أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام فقال: جعلتُ فِداكَ الرَّجُلَ ينام مع الرَّجُلِ في لحافٍ واحدٍ؟ فقال: ذو محرم؟ قال: لا، قال: من ضرورة؟ قال: لا، قال: يضربان ثلاثين سوطاً، ثلاثين سوطاً، قال: فإنه فعل، قال: إن كان دون الثقب فالحدُّ، وإن [كان] هو ثقب أقيم قائماً ثم ضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ، قال: فقلت له: فهو القتل (٣)؟ قال:

١ - قال في المسالك: «اختلف الأصحاب والزوايات في حكم المجتمعين في إزار واحد وما أشبهه، والاستمتاع بما دون الفرج، فقال الشيخ في النهاية: «يجب به التعزير» وأطلق، وقال في الخلاف: «روى أصحابنا في الرجل إذا وجد مع امرأة أجنبية يقبلها أو يعانقها في فراش واحد أن عليها مائة جلدة، روي ذلك عن علي عليه السلام، وقد روي أن عليها أقل من الحد»، و قريب منه قوله في المبسوط. قال المفيد: «فإن شهدوا عليه بما عاينوه من اجتماع في إزار والتصاق جسم بجسم، وما أشبه ذلك، ولم يشهدوا عليه بالزنى، قبلت شهادتهم ووجب على المرأة والرجل التعزير حسب ما يراه الإمام من عشر جلدات إلى تسع وتسعين جلدة، ولا يبلغ التعزير في هذا الباب حد الزنى المحتض به في شريعة الإسلام»، والمعتمد ثبوت التعزير مطلقاً، وهو اختيار المحقق والمتأخرين». ٢ - الظاهر كونه الجوهري.

٣ - يحتمل أن يكون مراد السائل السؤال عن أن القتل الذي اشتهر أنه حد لذلك هو ذلك الضرب، ولا يشترط القتل، أو المراد أنه يشترط فيه القتل أم لا، فأجاب عليه السلام: «أنَّ حدَّه ذلك الذي ذكرت لك ولا يشترط القتل». و يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى القتل، ليكون مفيداً ←

هو ذلك ، قلت : فَأَمْرَةٌ نَامَتْ مَعَ امْرَأَةٍ فِي لِحَافٍ ؟ فَقَالَ : ذَوَابِتَا مُحْرَمٍ (١) ؟ قلت : لا ، قال : مِنْ ضَرُورَةٍ ؟ قلت : لا ، قال : تَضْرِبَانِ ثَلَاثِينَ سَوْطاً ، ثَلَاثِينَ سَوْطاً ، قلت : فَإِنَّمَا فَعَلْتِ ، قال : فَشَقِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَقَالَ : أُفَّ أُفَّ أُفَّ - ثَلَاثًا - ، و قال : الْحَدَّ « (٢) .

ح ﴿١٤٧﴾ ١٤٧ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ « قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبَادُ الْبَصْرِيِّ وَمَعَهُ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي إِذَا أُخِذَ الرَّجُلَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ؟ فَقَالَ لَهُ : كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَخَذَ الرَّجُلَيْنِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ضَرَبَهَا الْحَدَّ ، فَقَالَ عَبَادُ : إِنَّكَ قُلْتَ لِي : غَيْرَ سَوْطٍ ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ذَكَرَ الْحَدَّ حَتَّى أَعَادَ ذَلِكَ مِرَارًا ، فَقَالَ : غَيْرَ سَوْطٍ ، فَكُتِبَ الْقَوْمُ الْحَضُورَ عِنْدَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ « (٣) .

↑
٤١

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ :

ص ﴿١٤٨﴾ ١٤٨ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنِ الْحَلِيِّ ،

← للاشتراط على تأويل في قوله : «أخذ السيف منه ما أخذ» . (ملذ)

١ - في الفقيه : «ذات محرم» .

٢ - الجمع بين هذا الخبر وما تقدم عن حريز أن يحمل الثلاثين على أقل التعزير ، والتسعة والتسعين على أكثره ، ويكون ما بينها منوطاً برأي الحاكم ، وسيأتي الخبر بلفظه في آخر باب اللواط .

٣ - قال في الشرائع : «المجتمعان تحت إزار واحد مجتدين وليس بينهما رحم يعززان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً ولو تكرّر ذلك منها وتحلّل التعزير حدّاً في الثالثة» ، و قال في المسالك : «قد اختلف الأصحاب والرّوايات في المجتمعين تحت إزار واحد ونحوه ، فذهب الشيخ وابن إدريس والمحقّق وأكثر المتأخّرين إلى أنّهما يعززان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين ، و قال الصدوق وابن الجنيد : «إنّهما مجلدان مائة جلدة تمام الحدّ» و به أخبار كثيرة ، و أجاب في المختلف عنها بحمل الحدّ على أقصى نهايات التعزير ، و هي مائة سوط غير سوط . و فيه نظر ، لأنّ هذه الرّوايات أكثر وأجود سنداً ، و ليس فيها التقييد بعدم الرّحم بينهما ، و عدم القيد أجود ، لأنّ المحرميّة لا يجوز الاجتماع المذكور إن لم يؤكّد التحريم» .

عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : حَدُّ الْجَلْدِ أَنْ يُؤْخَذَ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ، وَالرَّجْلَانِ يُجْلَدَانِ إِذَا أُخِذَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ » .
 ص ١٤٩ ﴿ ١٤٩ ﴾ - ابن محبوب ، عن عبد الله بن مُسْكَان ، عن أبي عبد الله عليه السلام
 « قال : سمعته يقول : حَدُّ الْجِلْدِ فِي الزَّيْنِ أَنْ يُوْجَدَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ، وَالْمَرْءَتَانِ تَوْجَدَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ » ^(١) .

ح ١٥٠ ﴿ ١٥٠ ﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان علي عليه السلام إذا أخذ الرَّجْلَيْنِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ضَرَبَهَا الْحَدَّ ، وَإِذَا أَخَذَ الْمَرْءَتَيْنِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ضَرَبَهَا الْحَدَّ » .

ص ١٥١ ﴿ ١٥١ ﴾ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن زُرَّارَةَ ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا شهد الشُّهُودُ عَلَى الرَّائِي أَنَّهُ قَدْ جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ ، قَالَ : وَكَانَ عَلِيُّ عليه السلام يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنْ أَمَكَنْتَنِي مِنَ الْمَغْيِرَةِ لِأَرْمِيْتُهُ بِالْحِجَارَةِ» ^(٢) » .

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار التي ذكرناه أخيراً التي تتضمن ذكر إيجاب الحد على التائمين في ثوب واحد لا تنافي ما قدمناه من الأخبار في إيجاب التعزير لأن ذكر الحد فيها يحمل على حد التعزير ، لأن ذلك قد يطلق [أيضاً] عليه اسم الحد على ضرب من التجاوز ، وليس في شيء منها ذكر لكتمية الحد ، و

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الأظهر في الجمع بين الأخبار مع قطع النظر عن الشهرة بين الأصحاب أن يؤخذ بالأخبار الدالة على تمام الحد ، بأن يقال : لا يشترط في ثبوت الحد المعاينة كالميل في المكحلة ، و يحمل الأخبار الدالة على اشتراط ذلك على الرجم ، كما هو الظاهر من أكثرها . و يحمل الأخبار الدالة على ما نقص عن الحد على التقية لموافقها لمذاهبهم ، و يؤمي إليه خبر عبد الرحمن بن الحجاج (الذي تقدم تحت رقم ١٤٧) أيضاً ، و يمكن الجمع بين الأخبار بتخيير الإمام أيضاً .

٢ - ذلك لأن الشهود شهدوا فيه بالمعينة كما هو المشهور ، والمراد المغيرة بن شعبة .

إذا احتُمِلَتْ ذلك سقطتِ المعارضة بها ، فأما اختلاف مقادير التعزير فذلك بحسب ما يراه الإمام من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً على ما يراه أصلح وأردع فإنه يفعله و يقيمه بحسب ذلك والأمر في ذلك موكولُ إليه .
وأما ما رواه :

﴿ ١٥٢ ﴾ ١٥٢ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن الحداء « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا وُجِدَ الرَّجُلُ والمرأةُ في لحافٍ واحدٍ جُلداً مائة مائة . » .

ضع ﴿ ١٥٣ ﴾ ١٥٣ - وعنه ، عن القاسم ، عن علي^(١) ، عن أبي بصير ، عن أبي - عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن امرأةٍ وُجِدَتْ مع رجلٍ في ثوبٍ ، قال : يُجَلَدَانِ مائة جِلْدَةً^(٢) ، و لا يجب الرِّجْمُ حتَّى تقوم البيئنة الأربعة بأن قد رأوه يجامعها^(٣) . » .

﴿ ١٥٤ ﴾ ١٥٤ - وعنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن سلمة^(٤) ، عن أبي - عبدالله ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام قال : إذا وُجِدَ الرَّجُلُ مع المرءة في لحافٍ واحدٍ جُلِدَ كُلُّ واحدٍ منها مائة جِلْدَةً^(٥) . » .

﴿ ١٥٥ ﴾ ١٥٥ - وعنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن الكِنَانِيِّ^(٥) « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرَّجُلِ والمرءة يوجدان في لحافٍ واحدٍ ، قال : اجلدهما مائة مائة ، قال : و لا يكون الرِّجْمُ حتَّى تقوم الشُّهُودُ الأربعة أنه رأوه يجامعها . » .
قال محمد بن الحسن : الوجه في هذه الأخبار هو أنه إذا انضاف إلى كونها في إزارٍ واحدٍ الفعلُ و عِلِمَ ذلك منها الإمام فإنه حينئذٍ يُقِيمُ عليها الحدَّ كاملاً ، و لا يكون الرِّجْمُ إلَّا بعد إقامة البيئنة حسب ما تضمنته خبر أبي بصير والكناني ، والذي

↑
٤٣

١ - يعني البطائني ، و رواه القاسم بن محمد الجوهري ، و هما ضعيفان .

٢ - رواه الكليني إلى هنا . ٣ - أي لا يجب رجم المحصنة أو المحصن إلا بالبيئنة .

٤ - الظاهر كونه سلمة بن كهيل أبايجي الحضرمي الكوفي .

٥ - يعني أبا الصبح إبراهيم بن نعيم العبدي ، و كان أبو عبدالله عليه السلام يستميه الميزان .

يدلُّ على ذلك ما رواه :

مجه **﴿١٥٦﴾** ١٥٦ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن محمد ، عن محمد بن -
 أحمد المحمودي^(١) ، عن أبيه ، عن يونس ، عن حسين بن خالد ، عن أبي عبد الله
ﷺ « قال : سمعته يقول : الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل يزني أو يشرب
 خمرًا أن يُقيم عليه الحدَّ ، ولا يحتاج إلى بيّنة مع نظره ؛ لأنّه أمين الله في خلقه ، و
 إذا نظر إلى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزبُرَه و ينهيه و يمضي و يدعَه ، قلت :
 كيف ذاك ؟ قال : لأنَّ الحقَّ إذا كان لله فالواجبُ على الإمام إقامته ، و إذا كان
 للناس فهو للناس »^(٢) .

وأما ما رواه :

ضع **﴿١٥٧﴾** ١٥٧ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان بن -
 عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله « قال : قال أبو عبد الله **ﷺ** : إذا وُجِدَ الرَّجُلُ
 والمرأة في لحافٍ واحدٍ و قامت بذلك عليهما البيّنة و لم يطلع منهما على سوى
 ذلك جليد كلُّ واحدٍ منهما مائة جلدةٍ » .

فيحتمل هذا الخبر أن يكون المراد به من قد زبَرَه الإمام و أدبه و نَهاه عن
 ذلك بفعل كان منه ، ثمَّ وُجِدَه [قد] عاد إلى مثل فعله فحينئذٍ جاز له إقامة الحدِّ
 عليه كاملاً ، و هذا الوجه تحتمله الأخبار الأول أيضاً .

والَّذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

متخف **﴿١٥٨﴾** ١٥٨ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن
 عبد الرحمن بن أبي هاشم البجلي ، عن أبي خديجة « قال : لا ينبغي لامرأتين^(٣) تنامان

٤٤

١ - الظاهر كونه أبو علي محمد بن أحمد بن حماد المحمودي المروزي ، و هو و أبوه كانا
 وكيلين لأبي جعفر الثاني **ﷺ** . ٢ - تجب على الحاكم إقامة حدود الله تعالى بعلمه كحدِّ

الزنى ، أمّا حقوق الناس فيقف إقامتها على المطالبة ؛ حدًّا كان أو تعزيراً . (الشرائع)

٣ - في الكافي والفقية : « عن أبي عبد الله **ﷺ** قال : ليس لامرأتين أن تبيتا - إلخ » . و

أبو خديجة هو سالم بن مكرم ، و كان ثقة نقة ، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن **ﷺ** .

في لحاف واحد إلّا و بينها حاجز^(١)، فإن فعلتا نُهيّتا عن ذلك ، فإن وُجِدتا بعد التّهيي في لحاف واحد جُلِدتا كلّ واحدة منها حدّاً حدّاً ، فإن وجدتا الثّالثة في لحاف حدّتا ، فإن وجدتا الرّابعة قتلتا^(٢) .

ضع ﴿١٥٩﴾ ١٥٩ - سهّل بن زياد^(٣)، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن - حميد ، عن محمّد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام ، عن أمير المؤمنين عليه السلام « في رجل أقرّ على نفسه مجدّ و لم يسمّ أيّ حدّ هو ، قال : أمر أن يجلد حتى يكون هو الذي ينهى عن نفسه الحدّ » .

ح ﴿١٦٠﴾ ١٦٠ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي - أيوب^(٤) ، عن محمّد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من أقرّ على نفسه مجدّ أقتنه عليه إلّا الرّجم ، فإنّه إذا أقرّ على نفسه ثمّ جحد لم يرجم »^(٥) .

صح ﴿١٦١﴾ ١٦١ - أحمد بن محمّد ، عن عليّ بن الحكم ، عن العلاء بن رزّين ، عن محمّد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرّجل يؤخذ و عليه حدود ؛

١ - فيه دلالة على اشتراط كونها مجرّدين ، كما فهمه الأصحاب ، و أكثر الأخبار خالية عن هذا القيد ، و يمكن حل هذا الخبر على أنّ المراد حاجز آخر غير الثياب الملبوسة ، كجعل اللّحاف حائلاً و نحوه . (ملذ)

٢ - عمل به الشّيخ في التّهاية و قال المحقّق : «الأجنبيّتان إذا وجدتا في لحاف مجرّدين عزّرت كلّ واحدة منها دون الحدّ ، فإن تكرّر العمل منها و التعزير مرتّين أقيم عليها الحدّ في الثّالثة» ، فإن عادتا ؟ قال في التّهاية : «قتلتا ، و الأولى الاقتصار على التعزير» .

٣ - في الكافي هكذا : «عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي نجران» فسنده الثّاني حسن .

٤ - يعني الحرّاز إبراهيم بن عثمان .

٥ - فيه ما لا يخفى ، فإن إقامة الحدّ على الحاكم الظّاهريّ ، و إنّه عليه السّلام لا يكون في زمانه قادراً على إجراء حدّ من حدود الله تعالى ، إلّا أن يقال : كأنّ في الخبر سقطاً ، و الأصل هكذا : « قال : قال عليّ عليه السلام » و مع ذلك مخالف لقولهم عليهم السلام : «لا يرجم رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج والإخراج» ، بل موافق لمذهب الثّاني ، فتأمل .

جميل لم تقم عليه الحدود» (١).

صع (١٦٦) ١٦٦ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان ابن يحيى - عن بعض أصحابه - عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل أقيمت عليه البيّنة بأنه زنى ثم هرب قبل أن يضرب؟ قال: إن تاب فما عليه شيء وإن وقع في يد الإمام أقام عليه الحدّ، فإن علم مكانه بعث إليه» (٢).

ضع (١٦٧) ١٦٧ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن - أسلم الجبلي، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن امرأة ذات بعل زنت فحملت، فلما ولدت قتلت ولدها سراً، قال: مجلد مائة لقتلها ولدها، و تُرجم لأنها محصنة، قال: وسألت عن امرأة غير ذات بعل زنت فحملت فلما ولدت قتلت ولدها سراً، قال: مجلد مائة لأنها زنت، و مجلد مائة لأنها قتلت ولدها» (٣).

سد (١٦٨) ١٦٨ - محمد بن أحمد بن يحيى - عن بعض أصحابه - عن إبراهيم ابن محمد الثقفى، عن إبراهيم بن يحيى الدورى، عن هشام بن بشير، عن أبي بشر، عن أبي روح «أن امرأة تشبهت بأمة لرجل - وذلك ليلاً - فواقعها وهو يرى أنها جاريتها، فرفع إلى عمر فأرسل إلى علي عليه السلام فقال: اضرب الرجل حداً في

↑
٤٦

١ - في الشرائع: «لا يقدر تقادم الزنى في الشهادة، و في بعض الأخبار إن زاد عن ستة أشهر لم تسمع، وهو مطرح».

٢ - ظاهره يشمل التوبة بعد إقامة البيّنة والمهرب، وهو خلاف المشهور، و يحتمل حمله على التوبة قبل إقامة البيّنة (كذا قال سلطان العلماء)، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله: «إن تاب فما عليه شيء» أي: بينه و بين الله، لكن يلزم الإمام إقامة الحدّ عليه إن ظفر به، و يحتمل أن يكون المراد التوبة قبل الثبوت، والمراد بقوله: «إن وقع في يد الإمام» الثبوت عنده، والأول أظهر - انتهى.

٣ - إنما لا تقتل بقتل ولدها لأن الولد ولد زنا، و لا يقتل ولد الرّشدة بولد الزّنية قبل البلوغ اتفاقاً، و بعده خلاف، لا لأنها أمه، لأن الأم تقتل بالولد، و أمّا الجلد مائة فلم أر مصرحاً به من الأصحاب. (ملد)

الستر واضرب المرأة حدًّا في العلانية» (١).

ضع ﴿١٦٩﴾ ١٦٩ - عليٌّ، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي-
عبدالله عليه السلام «قال: لا يقيم الحدُّ على المستحاضة حتى ينقطع الدَّم عنها» (٢).

ضع ﴿١٧٠﴾ ١٧٠ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن زُرارة،
عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا قال الشَّاهد: إنَّه قد جلس منها مجلس الرَّجل من
امرءته أُقيم عليه الحدُّ».

ضع ﴿١٧١﴾ ١٧١ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان؛ وغيره، عن
أبي عبدالله عليه السلام «في امرأة اقتضت جاريةً بيدها» (٣)؟ قال: عليها المهر، و
تُضرب الحدُّ» (٤).

ضع ﴿١٧٢﴾ ١٧٢ - عنه، عن ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله
عليه السلام «أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قضى بذلك وقال: مُجَلَّد ثمانين».

ضع ﴿١٧٣﴾ ١٧٣ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن الحسين بن كثير، عن
أبيه (٥) «قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام بشراحة الهمدانية (٦) فكاد النَّاس أن يقتل
بعضهم بعضاً من الرَّحام، فلَمَّا رأى ذلك أمرَ بِرَدِّهَا حتَّى إذا خَفَّت الرَّحمة
أُخرجت وأُغلق الباب، قال: فرَمَوْهَا حتَّى ماتت، قال: تمَّ أمرُ بالباب ففتح،
قال: فجعل كلُّ من يدخل يلعنها» (٧)، قال: فلَمَّا رأى ذلك نادى مُناديه: أيتها

٤٧

١ - قال في الشرائع: «فلو تشبَّهت له فعلها الحدُّ دونه، وفي رواية يقام عليها الحدُّ جهراً
وعليه سراً، وهي متروكة».

٢ - سيأتي الخبر في باب حدِّ الفرية تحت رقم ٩٣.

٣ - في النهاية: «اقتض الإداوة» أي فتح رأسها، من اقتضاض البكر، ويروى بالفاء.

٤ - المراد بالحدِّ هنا التعزير، وجعل بين الثَّانين إلى تسعة وتسعين، ويأتي مثل الخبر في حدِّ

الستح تحت رقم ٨. ٥ - كذا، والظاهر فيه سقط، وسيأتي السند بعينه إلا وفيه:

«الحسن بن كثير [عن جعفر] عن أبيه، عن عليٍّ عليه السلام»، راجع ص ٣٠٦ تحت رقم ٤١٢.

٦ - شراحة - كشرافة -: همدانية أقرت بالزنى عند عليٍّ - كرم الله وجهه -. (القاموس)

٧ - أقول: الخبر كما ترى لا يروي عن معصوم بل قصة أو حكاية مجعولة يدلُّ عليها إغلاق -

التاس ارفعوا ألسنتكم عنها فإنه لا يقام حدٌ إلا كان كفارة ذلك الذنب كما يجزئ
الذين بالدين» (١).

ضع (١٧٤) ١٧٤ - عنه ، عن محمد بن يحيى (٢)، عن طلحة بن زيد ، عن
جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أنه رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً وجد تحت فراش
امرأة في بيتها ، فقال : هل رأيتم غير ذلك ؟ قالوا : لا ، قال : فانطلقوا به إلى محروء
فرغوه (٣) عليها ظهراً لبطن ، ثم خلوا سبيله » (٤).

فق (١٧٥) ١٧٥ - أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي بصير ، عن
أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا وجد الرجل مع امرأة في بيتٍ ليلاً وليس بينها رحم
جلداً ».

ضع (١٧٦) ١٧٦ - أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن الثوقلي ، عن السكوني ،
عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليٍّ عليهم السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا
تسألوا الفاجرة : من فجع بك ؟ فكما هان عليها الفجور يهون عليها أن ترمي
البريء المسلم ».

ضع (١٧٧) ١٧٧ - وهذا الإسناد ، عن عليٍّ عليه السلام « إذا سألت الفاجرة : من
فجع بك ؟ فقالت : فلان ، جلدتها حدين ، حداً لفجورها و حداً لفريتها على
الرجل المسلم ».

← الباب و كثرة الجماعة حتى يكاد أن يقتل بعضهم بعضاً ، والحكاية غير الزاوية والاستدلال بأمثالها
في غاية البعد عن الحق .

١ - يمكن أن يكون هذا الكلام كان له عليه السلام في قضية فأورده الجاعل القاص هنا و هو من
قبيل مجاز المشاكلة فسمي جزاء الدين و أداؤه ديناً .

٢ - يعني الخزاز و راويه الحسين بن سعيد .

٣ - الخراء - بالضم - : العذرة ، والموضع : المخرة . (القاموس) و في النهاية : « التمرغ :

التقلب في التراب » .

٤ - يدل على أن تعزير المجتمعين في إزار واحد منوط بنظر الحاكم ، ولا يتعين فيه الضرب
بالأسواط ، و لا يبعد عن قول من أطلق التعزير من الأصحاب . (ملذ)

مختلف ﴿١٧٨﴾ ١٧٨ - أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى، عن عبدالرحمن (١)،
عن إسحاق بن عمار، عن المعلّى «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلٍ وطئ
امرأةً فنقلت ماءه إلى جاريةٍ بكرٍ فحملت الجارية، فقال: الولد للرجل، و على
المرءة الرّجم، و على الجارية الحد».

ضع ﴿١٧٩﴾ ١٧٩ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن عيسى العبيديّ،
عن عبدالله بن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن أمير-
المؤمنين عليهم السلام «أنه رفع إليه رجلٌ وقع على امرأة أبيه فرجه و كان غير
مُحصن» (٢).

↑
٤٨

عنه ﴿١٨٠﴾ ١٨٠ - عنه، عن عليّ بن محمد بن يحيى الخزاز، عن الحسن بن-
عليّ الوشاء، عن أبي إسحاق، عن جابر، عن عبدالله بن جداعة (٣) «قال: سألته
عن أربعة نفر شهدوا على رجلين وامرأتين بالزّنى، قال: يرجمون».

نق ﴿١٨١﴾ ١٨١ - عنه، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن
مُصدّق بن صدّقة، عن عمّار السّاباطيّ «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مُحصنة
زنت و هي حُبلى، قال: تُقرّ حتّى تضع ما في بطنها وترضع ولدّها، ثمّ تُرجم».

ضع ﴿١٨٢﴾ ١٨٢ - عنه، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة
ابن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «قال: إذا اغتصب أمة فاقترضها (٤)
فعليه عُشر ثمنها، و إن كانت حُرّة فعليه الصّداق».

١ - كذا في التسخ، و سيأتي الخبر في باب التحق تحت رقم ٦ و فيه: «عن يونس بن-
عبدالرحمن».

٢ - يدل على ما ذهب إليه بعض الأصحاب من أنّ الزّنى الموجب للقتل مطلقاً لا يختص
بالمحارم التسيّية، بل يشمل التسيّية أيضاً، لكن يدلّ هذا الخبر و غيره على خصوص زوجة
الأب. (ملذ) قال الشيخ: «الإمام محيّر بين أن يضربه ضربةً بالسيف أو يرمجه».

٣ - كذا، والظاهر «جابر عن عبدالله بن جداعة» تصحيف «عامر بن عبدالله بن جداعة».

٤ - في بعض التسخ: «فاقتضت».

١٨٣ ﴿١٨٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن رجل أدخل جارية يتمتع بها، ثم أنسي^(كند) حتى واقعها يجب عليه حدُّ الزَّاني؟ قال: لا، ولكن يتمتع بها بعد التَّكاح ويستغفر ربه ممَّا أتى»^(١).

١٨٤ ﴿١٨٤﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان^(٢)، عن أبيه، عن ابن-المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي^(عليه السلام) «في ثلاثة شهدوا على رجل بالزنى، فقال علي^(عليه السلام): أين الرَّابع؟ فقالوا: الآن يجيء، فقال علي^(عليه السلام): حدوهم، فليس في الحدود نظر ساعة»^(٣).

١٨٥ ﴿١٨٥﴾ - ١٨٥ - عنه، عن علي^(عليه السلام) بن السندي، عن محمد بن عمرو بن-سعيد - عن بعض أصحابنا - «قال: أتت امرأةٌ إلى عُمَرَ فقالت: يا أمير المؤمنين إني فجرت فأقم في حدِّ الله، فأمر برجمها، وكان علي^(عليه السلام) حاضراً - قال: - فقال له: سلها كيف فجرت؟ قالت: كنت في فلاةٍ من الأرض فأصابني عطشٌ شديدٌ فرُفِعَت لي خيمةٌ فأصببت فيها رجلاً أعرايياً فسألته الماء فأبى علي أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي فوليت منه هاربةً فاشتدَّ بي العطش حتى غارت عيناى وذهب لسانى فلما بلغ متي^(٤) أتيت فسقاني ووقع علي، فقال له ^{٤٩}علي^(عليه السلام): هذه التي قال الله تعالى: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ»، هذه غير باغية ولا عادية إليه، فخلني سبيلها، فقال عمر: لو لا عليُّ لهلك عمر».

١٨٦ ﴿١٨٦﴾ - ١٨٦ - عنه، عن العباس، عن صفوان - عن رجل - عن أبي بصير؛ وغيره، عن أبي عبدالله ^{٤٩}علي^(عليه السلام) «قال: قلت: المرجوم يفرُّ من الحفيرة؛

١ - الاستغفار: إتمام مسأله التي صارت علةً للتيان، أو لسائر المعاصي. (ملذ)

٢ - هو عبدالله بن محمد بن عيسى الأشعري، و «بنان» لقبه، وحاله مجهول.

٣ - أي مهاء، وقال في الشرائع: «لو أقام الشهادة بعض في وقت حدِّوا للقدف، ولم يرتقب إتمام البيئة لأنه لا تأخير في حدِّ».

٤ - أي بلغ متي كل مبلغ واشتدَّ العطش علي.

يُطَلَّبُ؟ قال: لا، ولا يعرض له، إن كان أصابه حَجْرٌ واحدٌ لم يطلب، فإن هَرَبَ قبل أن تصيبه الحجارة رُدَّ حَتَّى يصببه ألم العذاب».

صع ﴿١٨٧﴾ ١٨٧ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن الفرات^(١)، عن الأصبغ بن نباتة «قال: أتى عُمَرُ بجمسة نفر أخذوا في الزنى فأمر أن يُقامَ على كلِّ واحدٍ منهم الحدُّ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام حاضراً، فقال: يا عُمَرُ ليس هذا حكمهم، قال: فأقم أنت الحدَّ عليهم، فقدم واحداً منهم فضرب عنقه، و قدَّم الآخر فرجه و قدَّم الثالث فضربه الحدُّ، و قدَّم الرابع فضربه نصف الحدِّ، و قدَّم الخامس فمزَّره، فتحيرَ عمر و تعجب النَّاسُ من فعله، فقال عُمَرُ: يا أبا الحسن خمسة نفر في قصَّةٍ واحدة أقت عليهم خمسة حدودٍ؛ ليس شيء منها يشبه الآخر؟! فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أمَّا الأوَّلُ: فكان ذمياً فخرج عن ذمته لم يكن له حدٌّ إلاَّ السيف، و أمَّا الثاني: فرجلٌ محصن كان حدّه الرِّجم، و أمَّا الثالث: فغير محصن حدّه الجلد، و أمَّا الرابع: فعبد ضربناه نصف الحدِّ، و أمَّا الخامس فجنونٌ مغلوبٌ على عقله».

صع ﴿١٨٨﴾ ١٨٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن نُعَيْم بن-إبراهيم^(٢)، عن عباد البصري «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنى و قالوا: الآن نأتي بالزَّابع، قال: يجلدون حدَّ القاذف ثمانين جلدة كلِّ رجلٍ منهم»^(٣).

١ - هو محمد بن فرات بن أحنف، كوفي ضعيف، قال الكشي: «حدثني الحسين بن-الحسن القمي قال: حدثني سعد بن عبدالله قال: حدثني العبيدي، عن يونس قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا يونس أما ترى إلى محمد بن الفرات و ما يكذب عليّ؟ فقلت: أبعد الله و أسقمه و أشقاه! فقال: قد فعل الله ذلك به؛ إذا قال الله حر الحديد كما أذاق من كان قبله ممتن كذب علينا، يا يونس إنَّما قلت ذلك لتحذّر عنه أصحابي و تأمرهم بلعنه و البراءة منه، فإنَّ الله يبرء منه». و قال التجاشي: «محمد بن الفرات، كوفي ضعيف». أقول: رواية إبراهيم بن هاشم عنه، و روايته عن الأصبغ بن نباتة بلا واسطة في غاية البعد. و الخبر بالقصة أشبه.

صع ﴿١٨٩﴾ ١٨٩ - عليٌّ، عن أبيه، عن التَّوْفَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي-
عبدالله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام « في ثلاثة شهدوا على رجل بالزنى،
فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أين الرَّابِعُ؟ فقال: الآن يجيء، فقال أمير المؤمنين عليه السلام:
حدّوهم، فليس في الحدود نظر ساعة» (١).

عج ﴿١٩٠﴾ ١٩٠ - الصَّمْقَار، عن السَّنْدِيِّ بن الرَّبِيع، عن عليّ بن أحمد بن-
محمد بن أبي نصر، عن أبيه، عن جميل بن دُرَّاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي-
جعفر عليه السلام «قال: الذي يجب عليه الرَّجْم يَرَجَم من ورائه ولا يَرَجَم من وجهه،
لأنَّ الرَّجْم والضَّرْب لا يصيبان الوجه، وإتيا يضربان على الجسد على الأعضاء
كلّهما».

﴿٢﴾ - باب الحدود في اللواط

صع ﴿١٩١﴾ ١٩١ - سهيل بن زياد، عن بكر بن صالح، عن محمد بن سينان،
عن أبي بكر الحَصْرَمِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل و
امرأته وقد لاط زوجها بابنها من غيره وثقبه، وشهد عليه بذلك الشُّهُود فأمر
به أمير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب الغلام دون الحدّ، وقال:
أما لو كنت مدرّاً لقتلتك لإمكانك إتياء من نفسك يثقبك».

صع ﴿١٩٢﴾ ١٩٢ - أبو عليّ الأشعريّ، عن الحسن بن عليّ الكوفيّ، عن العباس
ابن عامر، عن سيف بن عميرة، عن عبدالرحمن العرزمي «قال: سمعت أبا-
عبدالله عليه السلام يقول: وُجِدَ رجلٌ مع رجلٍ في إمارة عُمَرَ، فهرب أحدهما وأُخِذَ
الآخر فجيء به إلى عُمَرَ، فقال للنَّاس: ما ترون؟ قال: فقال هذا: اصنع كذا،
وقال هذا: اصنع كذا، قال: فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ قال: فقال: اضرب
عُنُقَه، فضرب عُنُقَه، قال: ثمَّ أراد أن يحمله، فقال عليه السلام: مه أنّه قد بقي من

حدوده شيء، قال: أي شيء قد بقي؟ قال: ادع بحطَب، قال: فدعا عُمَرُ بِحَطَبٍ، فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام فأحرق به».

ضع ﴿١٩٣﴾ ٣ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن عبد الصمد بن بشير، عن سليمان بن هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يفعل بالرجل؟ قال: فقال: إن كان دون الثقب فالحَدِّ، وإن كان ثقب أقيم قائماً ثمَّ ضُربَ بالسيف أخذَ منه السيف ما أخذَ، فقلت له: هو القتل؟ قال: هو ذلك» (١).

عنه ﴿١٩٤﴾ ٤ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن يوسف بن الحارث، عن محمد ابن عبد الرحمن العرزمي، عن أبيه عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «قال: أتى عُمَرُ برجل قد نكح في ذُبُرِه فهِمَّ أن يجلده فقال للشهود: رأيتموه يدخله كما يدخل الميل في المكحلة؟ فقالوا: نعم، فقال لعلي عليه السلام: ماترى في هذا؟ فطلب الفحل الذي نكحه، فلم يجده، فقال علي عليه السلام: أرى فيه أن تضرب عنقه، قال: فأمر به فُضِرَبَ عنقه، قال: (٢) خذوه، فقال: قد بقيت له عقوبة أخرى، قال: وما هي؟ قال: ادع بِطُنَّ (٣) من حَطَبٍ، فدعا بِطُنَّ من حَطَبٍ فلف فيه، ثمَّ أخرجَه فأحرقه بالنار، قال: ثمَّ قال: إنَّ لله عزَّ وجلَّ عبداً لهم في أصلابه أرحام كأرحام النساء، قال: فإلهم لا يحملون فيها؟ قال: لأته

↑
٥٢

١ - قال في المسالك: «إن كان اللواط دون الإيقاب - بأن فعل بين ألبتين أو بين الفخذين - فقد اختلف الأصحاب في حكمه، والمشهور الجلد لكلِّ منها، ذهب إلى ذلك المفيد والمرضى وابن أبي عقيل و سلاّر و أبو الصلاح و ابن إدريس و سائر المتأخرين». و قال الشيخ في كتابي الأخبار (التهذيب والاستبصار) والتهامة - و تبعه القاضي و جماعة - : «يرجم إن كان حصناً، و إلا جلد مائة جمعاً بين الروايات». و يظهر من الصدوقين و ابن الجنيد وجوب القتل مطلقاً، لأنهم فرضوه في غير الموقب، و جعلوا الإيقاب هو الكفر بالله تعالى، آخذاً من رواية حذيفة بن منصور، و حمل على المبالغة في الذنب أو على المستحل. (ملذ)

٢ - في الكافي: «ثمَّ قال».

٣ - الطنّ - بالضمّ - : حزمة من حطب أو قصب.

مَنكُوسَةٌ ولهم في أدبارهم غُدَّةٌ كغُدَّةِ البعير^(١)، فإذا هاجت هاجوا، وإذا سكنت سكنوا».

ص ١٩٥ ﴿٥﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لو كان ينبغي لأحد أن يرجم مرتين لرجم اللّوطي».

ص ١٩٦ ﴿٦﴾ - سهيل بن زياد، عن بكر بن صالح، عن محمد بن يسنان، عن حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن اللّواط، فقال: بين الفخّذين، قال: وسألته عن الذي يوقب، فقال: ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيّه عليه السلام».

ح ١٩٧ ﴿٧﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن ابن-رئاب، عن مالك بن عطية، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: بينا أمير المؤمنين عليه السلام في مَلَأٌ من أصحابه إذ أتاه رجلٌ فقال: يا أمير المؤمنين إني أوقبتُ على غلام فطهرتني، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: يا هذا امض إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك^(٢)، فلما كان من غدٍ عاد إليه فقال: يا أمير المؤمنين إني أوقبتُ على غلام فطهرتني، فقال له: يا هذا امض إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك، حتى فعل ذلك ثلاثاً بعد مرّته الأولى، فلما كان في الرابعة قال [له]: يا هذا إن رسول الله صلى الله عليه وآله حكم في مثلك ثلاثة أحكام فاختر أيهنّ شئت، قال: وما هي يا أمير المؤمنين؟ قال: ضربةٌ بالسيف في عُنُقِكَ بالغة ما بلغت، أو إهدارك من جبلٍ مشدودَ اليدين والرّجلين^(٣)، أو إحراقك بالثّار، فقال له: يا أمير المؤمنين فأيهنّ أشدُّ عليّ؟ قال:

١ - الغدّة: طاعون الإبل، ولا تكون الغدّة إلا في البطن، والغدّة: السلعة وما بين الشحم والستام. (القاموس) وقال في النهاية: فيه: «أنه ذكر الطاعون، فقال: غدّة كغدّة البعير تأخذهم في مروقهم» أي في أسفل بطونهم.

٢ - في القاموس: المرّة - بالكسر - مزاج من أمزجة البدن. وقال: هاج أي أثار.

٣ - الإهدار: الإسقاط، وفي القاموس: الهادر: الساقط.

الإحراق بالنار، قال: فَإِنِّي قَدِ اخْتَرْتَهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قال: خُذْ بِذَلِكَ أَهْبَتَكَ، فقال: نَعَمْ، فقام فصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ فِي تَشْهَدِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي قَدِ آتَيْتُ مِنَ الذَّنْبِ مَا قَدْ عَلِمْتَهُ وَإِنِّي تَخَوَّفْتُ مِنْ ذَلِكَ، فَجَنَنْتُ إِلَى وَصِيِّ رَسُولِكَ وَابْنِ-عَمِّ نَبِيِّكَ فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُطَهِّرَنِي فَخَيَّرَنِي بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْعَذَابِ وَإِنِّي قَدِ اخْتَرْتُ أَشَدَّهَا، اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ كِفَارَةً لِدُنُوبِي وَأَنْ لَا تُحْرِقَنِي بِنَارِكَ فِي آخِرَتِي»، ثُمَّ قَامَ وَهُوَ بِأَيْدِيهِ حَتَّى جَلَسَ فِي الْحُفْرَةِ الَّتِي حَفَرَهَا لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ يَرَى النَّارَ تَأْجَجُ حَوْلَهُ^(١)، قال: فبَكَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَكَى أَصْحَابَهُ جَمِيعاً، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُمْ يَا هَذَا فَقَدْ أَبْكَيْتَ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ وَمَلَائِكَةَ الْأَرْضِينَ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ تَابَ عَلَيْكَ، فَمُمْ وَلَا تُعَاوِدُنَّ شَيْئاً مِمَّا قَدْ فَعَلْتَ^(٢).

٤٤ ﴿١٩٨﴾ ٨ - مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ غَلَامٍ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْرِفُ بِغَلَامِ ابْنِ شِرَاعَةَ - عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ سَيْفِ التَّمَّارِ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: أُنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَجُلٍ مَعَهُ غَلَامٌ يَأْتِيهِ، وَقَامَتْ عَلَيْهَا بِذَلِكَ الْبَيْتَةَ، فَقَالَ: يَا قَنْبَرَ التَّطْعُ وَالسَّيْفُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالرَّجُلِ فَوَضَعَ عَلَى وَجْهِهِ وَوَضَعَ الْغَلَامَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَضْرَبَهَا بِالسَّيْفِ حَتَّى قَدَّمَا بِالسَّيْفِ جَمِيعاً، قال: وَأُنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِامْرَأَتَيْنِ وَوَجِدَتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ وَقَامَتْ عَلَيْهَا الْبَيْتَةَ أَنَّهُمَا كَانَتَا تَتَسَاحَقَانِ فِدَعَابًا لِلتَّطْعِ^(٣)، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَأَحْرَقْتَا بِالنَّارِ».

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ:

ضع ﴿١٩٩﴾ ٩ - يُونُسُ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفُضَيْلِ «قال: قال أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: حَدَّثَ اللَّوْطِيُّ مِثْلُ حَدِّ الرَّانِيِّ، وَقَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ أَحْصَنَ

١ - الأجيح: تلهب النار.

٢ - قال في الشرائع: «لو أقر بحدِّ ثم تاب كان الإمام مخيراً في إقامته، رجماً كان أو حدّاً».

٣ - أي قتلها عليه. (ملذ).

رُجِمَ وَإِلَّا جُلِدَ».

صع ﴿٢٠٠﴾ ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن - محمد ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن حماد بن عثمان «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أتى رجلاً ، قال : عليه إن كان مُحْصَنًا القتل ، وإن لم يكن مُحْصَنًا فعلية الجلد ، قال : فقلت : فاعلى المؤتى ؟ قال : عليه القتل على كلِّ حال مُحْصَنًا كان أو غير مُحْصَن».

صع ﴿٢٠١﴾ ١١ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبان ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال : المتلوط ^(١) حدّه حدّ الرّائي» .

صع ﴿٢٠٢﴾ ١٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير «قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في كتاب عليّ عليه السلام : إذا أخذ الرّجل مع الغلام في لحاف مجردين ضرب الرّجل وأدب الغلام ، وإن كان ثقب و كان مُحْصَنًا رُجِمَ».

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار تحتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون المراد بها إذا كان الفعل دون الإيقاب فإنه يعتبر فيه الإحصان وغير الإحصان ، و قد فضل أبو عبد الله عليه السلام ذلك فيما رواه عنه سليمان بن هلال ^(٢) من قوله : «إن كان دون الإيقاب فعلية الحد ، وإن كان الإيقاب فضرية بالسيف» ، و قد سمي فاعل ذلك بأنه لوطي في رواية حذيفة بن منصور التي قدّمناها ، ولا ينافي ذلك ما قدّمناه عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام من أنه إذا ثقب و كان مُحْصَنًا فعلية الرّجم ، لأنّ الفاعل لذلك إذا كان قد وجب عليه القتل فالإمام مخير بين أن يقيم عليه الحد بضرب الرّقة أو الإهدار من الجبل أو الإحراق بالتار أو الرّجم ، أي ذلك شاء فعل ، و تقييد ذلك بكونه مُحْصَنًا إنّما يدلُّ من حيث دليل الخطاب على أنه إذا لم يكن مُحْصَنًا لم يكن عليه ذلك ، و قد ينصرف عنه لدليل ،

↑
٥٥

١ - في القاموس: «لاط : عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوط ، كَلَاوَطَ وَ تَلَوَّطَ» .

٢ - تقدّم الخبر تحت رقم ٣ من الباب .

وقد قَدَّمنا ما يدلُّ على ذلك، ولا ينافي ذلك ما رواه:

صح ﴿٢٠٣﴾ ١٣ - الحسين بن سعيد «قال: قرأت بخط رجل - أعرفه - إلى أبي الحسن عليه السلام، وقرأت جواب أبي الحسن عليه السلام بخطه: هل على رجل لعيب بغلام بين فخذيهِ حدٌ؛ فإنَّ بعض العصابة روى أنه لا بأس بلعيب الرجل بالغلام بين فخذيهِ؟ فكتب: لعنة الله على من فعل ذلك!. وكتب أيضاً هذا الرجل ولم أرَ الجواب^(١): «ما حدُّ رجلين نكح أحدهما الآخر طوعاً بين فخذيهِ وما توبته^(٢)؟ فكتب: القتل. وما حدُّ رجلين وجداً نائمين في ثوبٍ واحدٍ؟ فكتب عليه السلام: مائة سوط».

لأنَّ هذه الرواية تحملها على ما يكون الفعل قد تكرر منه، فحينئذٍ يجب عليه القتل أو نخلها على من يكون محصناً، والذي يكشف عمَّا ذكرناه قوله: «إنَّ عليها مائة جلدة إذا كانا نائمين في ثوبٍ واحدٍ»، وقد بيَّنا فيما تقدَّم أنَّ ذلك إنَّها يجب مع تكرار الفعل. والوجه الآخر في الأخبار التي قدَّمناها: أن نخلها على ضربٍ من التقيَّة لأنَّ ذلك مذهب بعض العامة، فأما ما رواه:

صح ﴿٢٠٤﴾ ١٤ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير - عن عدَّة من أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «في الذي يوقب أنَّ عليه الرِّجم إن كان محصناً، و عليه الحدُّ إن لم يكن محصناً».

فالوجه فيه ما قدَّمناه من التقيَّة لا غير.

صح ﴿٢٠٥﴾ ١٥ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: محرمٌ قتل غلاماً من شهوةٍ؟ قال: يُضرب مائة سوط»^(٣).

١ - أي روى لي الرجل، فيصير مرسلًا.

٢ - في بعض النسخ: «فما توبته»، وفي بعضها: «في ما توبته»، والتوبة: الفرصة.

٣ - المشهور لزوم التعزير بالتقبيل دون الحد، من غير فرق بين المحرم وغيره، وقال

العلامة المحلِّس - رحمه الله - : لم أرَ بضمون الخبر قائلًا.

ضع ﴿٢٠٦﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عبد الصمد ابن بشير، عن سليمان بن هلال «قال: سألت بعض أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام فقال: جُعِلَتْ فِدَاكَ الرَّجُلُ ينام مع الرَّجُلِ في لِحافٍ واحدٍ؟ فقال: أذو رَحِمٍ؟ فقال: لا، فقال: أَمِنْ ضَرُورَةٍ؟ قال: لا، قال: يضربان؛ ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً، قال: فَإِنَّهُ فعل، قال: فَإِنْ كَانَ دون الثَّقْبِ فالحدُّ، وإن هو ثقب أقيم قائماً ثُمَّ ضُرِبَ ضَرْبَةً بالسَّيْفِ أَخَذَ السَّيْفُ مِنْهُ ما أَخَذَ، فقلت له: هو القتل؟ قال: هو ذلك، قلت: في امرئة نامت مع امرئة في لِحافٍ واحدٍ؟ قال: أذات محرم؟ قلت: لا، قال: أَمِنْ ضَرُورَةٍ؟ قلت: لا، قال: تضربان؛ ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً، قلت: فَإِنَّهَا قد فَعَلَتْ، قال: فشقَّ عليه ذلك فقال: أُمَّ أُمَّ أُمَّ - ثلاثاً - و قال: الحدُّ» (١).

﴿٣﴾ - باب الحدِّ في السُّحْقِ

ثق ﴿٢٠٧﴾ ١ - أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ ابن مِهْرَانَ «قال: سألتُه عن المرءِتينِ تُوجَدانِ في لِحافٍ واحدٍ، قال: تُجَلدُ كُلُّ واحدةٍ مِنْهُما مائةَ جَلْدَةٍ».

ثق ﴿٢٠٨﴾ ٢ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن زُرَّارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: السُّحاقَةُ تُجَلدُ» (٢).

↑
٥٧

١ - تقدّم الخير في «باب حدود الرّزّي» تحت رقم ١٤٦.

٢ - في بعض النسخ: «الساحقة». وقال في الشرائع: «الحدّ في السحق مائة جلد؛ حرّة كانت أو أمة، مسلمة أو كافرة، محصنة أو غير محصنة، للفاعلة والمفعولة، وقال الشيخ في النهاية: ترجم مع الإحصان وتجلد مع عدمه، والأوّل أولى». وقال في المسالك: «ما اختاره هو المشهور بين الأصحاب، ذهب إليه المفيد والمرتضى وأبو الصلاح وابن إدريس والمتأخرون لرواية زُرَّارة؛ وفيه نظر، لأنّ المفرد المعرف لا يعمّ، والحكم بالحدّ على المساحقة في الجملة لا إشكال فيه، وقال الشيخ في النهاية - وتبعه القاضي وابن حمزة -: تُرْجَمُ المحصنة وتجلد غيرها، لحسنه ابن أبي حمزة وهشام وحفص».

ح ﴿٢٠٩﴾ ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن -
أبي حمزة ؛ وهشام ؛ و حفص ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه دخل عليه نسوة فسألته
امرأة منهن عن السُّحْق ، فقال : حَدُّهَا حَدُّ الرَّائِي ، فقالت المرءة : ما ذكر الله ذلك
في القرآن ؟ فقال : بلى ، قالت : وأين ؟ قال : هنَّ أصحاب الرِّسِّ » (١) .

مح ﴿٢١٠﴾ ٤ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن إبراهيم
ابن عُقْبَةَ ، عن عمرو بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : أتى قوم أمير المؤمنين
عليه السلام يَسْتَفْتُونَهُ فلم يصيبوه ، فقال لهم الحسن عليه السلام : هاتُم فُتْيَاكُمْ فَإِنْ أَصَبْتُ فِئْنَ -
الله و من أمير المؤمنين عليه السلام ، وإن أخطأت فإن أمير المؤمنين عليه السلام من ورائكم ،
فقالوا : امرأةٌ جامعها زوجها ، فقامت بجرارةٍ جماعه فساحقت جاريةً بكرًا ،
فألقت عليها التُّطفة فحيّلت ، فقال عليه السلام في العاجل (٢) : تُوخَذُ هَذِهِ الْمَرْءَةُ بِصِدَاقِ
هَذِهِ الْبِكْرِ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يُنْجَرُ حَتَّى يَذْهَبَ بِالْعُدْرَةِ وَيَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَلِدَ ، وَيُقَامُ
عَلَيْهَا الْحَدُّ وَيَلْحَقُ الْوَلَدَ بِصَاحِبِ التُّطْفَةِ ، وَ تَرْجَمُ الْمَرْءَةَ ذَاتَ الزَّوْجِ . فانصرفوا
فلقوا أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا : قلنا للحسن ، و قال لنا الحسن ، فقال : والله لو أنَّ
أبا الحسن لقيتم ما كان عنده إلا ما قال الحسن » .

أدح ﴿٢١١﴾ ٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن علي بن -
أبي حمزة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : دعانا زياد (٣) فقال : إنَّ
أمير المؤمنين كتب إليَّ أسألك عن هذه المسألة ، فقلت : وما هي ؟ فقال : رَجُلٌ
أتى امرأة فاحتملت مائة فساحقت جاريةً ، فقلت له : سل عنها أهل المدينة ، قال :
فألقي إليَّ كتاباً فإذا فيه : تَسْأَلُهُ عَنْهَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَأَحْمِلْهُ إِلَيَّ ،

١ - قال في المسالك : «إشارة إلى التحق نفسه لا إلى حدّه ، وإن كان السؤال عقيبهِ ، لأنّه
عليه السلام أجابها بأنّهنَّ أصحاب الرِّسِّ و رضيت بالجواب ، و معلوم أنّه ليس في القرآن بيان حدّهنَّ ،
فدلّ على أنّ المقصود مجرد ذكرهنَّ ، و قد روي أنّ ذلك الفعل كان في أصحاب الرِّسِّ ، كاللواط
في أصحاب لوط» . ٢ - أي قال بلا تأمل و تفكّر و تلبّث .

٣ - الظاهر أنّه زياد بن عبدالمدان الحارثي حاكم المدينة .

قال: فقلت له: تُرْجَمُ المرءةُ ومُجَلَّدُ الجارية ويلحق الولد بأبيه، قال: ولا أعلمه إلا قال: وهو الذي ابتلي بها» (١).

عَنْ فِيهِ (٢١٢) ٦ - مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجُوبٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى، عَنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته فنقلت مائة إلى جارية بكر فحِيلَت، فقال: الولد للرجل وعلى المرءة الرَّجْمُ وعلى الجارية الحد».

صَحَّ (٢١٣) ٧ - مُحَمَّدُ بْنُ مَجِيٍّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنِ أَبِي خَدِيجَةَ (٢)، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: ليس لامرأة تين أن تبيتا في لحاف واحد إلا أن يكون بينهما حاجز، وإن فعلتا نهيتا عن ذلك، وإن وجدتا مع الشهي جلدتا كل واحدة منها؛ حداً حداً، فإن وجدتا أيضاً في لحاف جلدتا، فإن وجدتا الثالثة قتلتا» (٣).

ح (٢١٤) ٨ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْنَانَ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «(في امرأة اقتضت جارية بيدها؟ قال: عليها مهرها، ومُجَلَّدُ ثمانين» (٤).

صَحَّ (٢١٥) ٩ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ (٥)، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنِ زُرَّارَةَ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن امرأتني لا تدفع يدَ لأمسٍ، قال: فطلِّقها، فقال: يا رسول الله إنني أحببها، قال: فأمسكها!».

٥٩

١ - أي ابنتي الخليفة بها، والضمير راجع إليه. ٢ - هو سالم بن مكرم، كما مر.

٣ - قوله: «فإن وجدتا أيضاً - إلخ» تصحيف، والضواب كما تقدّم في حدود الزنى تحت رقم ١٥٩ هذا السند «فإن وجدتا الثالثة في لحاف حدّتا، فإن وجدتا الرابعة في لحاف قتلتا»، ويشهد لذلك أيضاً رواية الفقيه له في ٤ من أخبار حدّ لواطه وسمّقه.

٤ - تقدّم مثلها في باب حدود الزنى تحت رقم ١٧٢ و ١٧٣.

٥ - الظاهر هو ابن سعيد الأهوازي.

صح ﴿٢١٦﴾ ١٠ - عنه، عن الحسين، عن النَّضْر بن سُوَيْد، عن عبد الله بن -
سينان « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رَجُل رأى امرأته تزني أَيْصِلِح له
إمساكها؟ قال: نَعَمْ إِنْ شَاءَ »^(١).

﴿٤﴾ - باب الحدّ في نكاح البهائم ﴿٥﴾ و نكاح الأموات و الاستمئاء بالأيدي

صح ﴿٢١٧﴾ ١ - يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سينان، عن أبي عبد الله
عليه السلام. والحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. و صَبَّاح الحداء، عن إسحاق
ابن عمار^(٢)، عن أبي إبراهيم موسى عليه السلام « في الرَّجُل يَأْتِي الْبَهِيمَةَ؟ فَقَالُوا جَمِيعاً:
إِنْ كَانَتْ الْبَهِيمَةُ لِلْفَاعِلِ دُجِحَتْ إِذَا مَاتَتْ أُحْرِقَتْ بِالثَّارِ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا، وَ
ضُرِبَ هُوَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ سَوْطاً؛ رُبِعَ حَدُّ الرَّأْيِيِّ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْبَهِيمَةُ لَهُ
قَوْمَتْ وَأُخِذَ ثَمَنُهَا مِنْهُ وَدْفِعَ إِلَى صَاحِبِهَا وَدُجِحَتْ وَأُحْرِقَتْ بِالثَّارِ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ
بِهَا؛ وَضُرِبَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ سَوْطاً، فَقُلْتُ: وَ مَا ذَنْبُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: لَا ذَنْبَ
لَهَا وَ لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَعَلَ هَذَا وَأَمَرَ بِهِ لِكَيْ لَا يَجْتَرِيَ النَّاسُ بِالْبَهَائِمِ وَ
يَنْقَطِعَ النَّسْلُ ».

نق ﴿٢١٨﴾ ٢ - يونس، عن سماعة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

١ - قال في المختلف : قال سَلَار : إِنْ زَنَتِ امْرَأَتُهُ لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ تَصَرَ، وَالِاسْتِمَاءُ
يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ مَعَ الْإِصْرَارِ . وَ هَذَا قَدْ أَخَذَهُ مِنَ الشَّيْخِ الْمَفِيدِ، فَأَبَتْهُ قَالَ : « وَ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ
امْرَأَةٌ فَفَجَرَتْ وَ هِيَ فِي بَيْتِهِ وَ عِلْمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا، كَانَ بِالْخِيَارِ إِِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا،
وَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لِذَلِكَ فِرَاقُهَا، وَ لَا يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُهَا وَ هِيَ مَصْرُةٌ عَلَى الْفَجُورِ، فَإِنْ أَظْهَرَتْ
التَّوْبَةَ جَازَ لَهُ الْمَقَامُ عَلَيْهَا . وَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْتَرِظَهَا بَعْدَ مَا وَقَعَ مِنْ فَجُورِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا » . وَ قَالَ
ابن حَزَمَةَ : وَ إِذَا أَصْرَتِ الْمَرْءُ عِنْدَ زَوْجِهَا عَلَى الزَّانِي أَنْفَسَخَ نِكَاحَهَا عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ .
وَ الْوَجْهُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ . (مِلْد) أَقُولُ : لَمْ أَعْرُ عَلَيْهِ فِي الْمَقْنَعَةِ .

٢ - السند الأول صحيح والثاني مجهول والثالث موثق .

الرَّجُل يَأْتِي بِهِمَّةً؛ شاةٌ أو ناقةٌ أو بقرةٌ، قال: فقال عليه السلام: عليه أن يجلد حداً غير الحد^(١)، ثمَّ ينفى من بلاده إلى غيرها. وذكروا^(٢) أنَّ لحمَ تلك البهيمة محرَّمٌ؛ ولبنها^(٣).

٢١٩ ﴿٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن- جريح، عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرَّجُل يَأْتِي بِهِمَّةٌ؟ قال: يُجْلَدُ دُونَ الْحَدِّ، وَيُغْرَمُ قِيَمَةُ الْبَهِيمَةِ لِصَاحِبِهَا لِأَنَّهُ أَفْسَدَهَا عَلَيْهِ، وَتَذْبَحُ وَتَحْرَقُ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَرْكَبُ ظَهْرَهُ أُغْرِمَ قِيَمَتَهَا، وَجُلِدَ دُونَ الْحَدِّ، وَأَخْرَجَهَا مِنَ الْمَدِينَةِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا فِيهَا إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى حَيْثُ لَا تَعْرِفُ، فَيَبِيعُهَا فِيهَا كَيْ لَا يَعْتَرِّبَهَا».

٢٢٠ ﴿٤﴾ - يونس، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام «فِي رَجُلٍ يَقَعُ عَلَى بَهِيمَةٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَلَكِنْ تَعْزِيرٌ».

- ١ - أي أقلّ من الحدود المقررة للزنى ومثلها، ولم يتعرّض الأصحاب للفتي المذكور في الخير، لخلوّ سائر الأخبار عنه. (ملذ)
- ٢ - يعني الأئمة عليهم السلام، ولعله من كلام يونس؛ ذكره في كتابه بعد الزّواية، ويحتمل أن يكون من كلام سماعة، وكونه من كلام الإمام بعيد. (ملذ)
- ٣ - قال في الشرائع: «إذا وطئ البالغ العاقل بهيمةً مأكولة اللحم؛ كالشاة والبقرة، تعلق بوطنها أحكام تعزير الواطئ وإغرامه منها إن لم يكن له؛ وتحريم الموطوءة وجوب ذبحها وإحراقها؛ وأنا التعزير فتقديره إلى الإمام، وفي رواية: يضرب خمسة وعشرين سوطاً، وفي أخرى: الحد، وفي أخرى: يقتل، والمشهور الأول. وأما التحريم فيتناول لحمها ولبنها ونسلها تبعاً لتحريمها، والذّبح إما تلقياً أو لما لا يؤمن من شياع نسلها وتعذر اجتنابها، وإحراقها لثلاث يشعبه بعد ذبحها بالمحللة. وإن كان الأمر الأهم فيها ظهرها لا لحمها، كالحليل والبيغال والحمير؛ لم تذبح وأغرم الواطئ فتمها لصاحبها، وأخرجت من بلد الواقعة، وبيعت في غيره. أما ما يصنع بشمنها فقال بعض الأصحاب: يتصدّق به؛ ولم أر مستنداً له. وقال آخرون: يعاد على المغترم، وإن كان الواطئ هو المالك دفع إليه، وهو أشبه» كما في الملاذ.

ضع ﴿٢٢١﴾ ٥ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن حماد بن -
عثمان ؛ و خلف بن حماد ، عن الفضيل بن يسار ؛ و ربعي بن عبدالله ، عن أبي -
عبدالله عليه السلام « في رجل يَفْعُ على البهيمة ، قال : ليس عليه حدٌ و لكن يضرب
تعزيراً . » .

فأما ما رواه :

صح ﴿٢٢٢﴾ ٦ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج ،
عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أتى بهيمة ، قال : يقتل » ^(١) .

صح ﴿٢٢٣﴾ ٧ - و عنه ، عن يونس ، عن ابن مُشكان ، عن أبي بصير ، عن
أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أتى بهيمة فأولج ، قال : عليه الحد . » .

س ﴿٢٢٤﴾ ٨ - و في رواية محمد بن يعقوب بإسناده عن يونس ، عن ابن -
مُشكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الذي يأتي البهيمة فيولج ؟ قال :
عليه حدُّ الزَّاني . » .

ضع ﴿٢٢٥﴾ ٩ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم ^(٢) ، عن عبدالصمد بن بشير ،
عن سليمان بن هلال « قال : سألت بعض أصحابنا أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي
البهيمة ، فقال : يُقام قائماً ثم يُضربُ ضربةً بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ . قال :
فقلت : هو القتل ؟ قال : هو ذلك . » .

هـ ﴿٢٢٦﴾ ١٠ - و روى محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسن بن علي
الكوفي ، عن الحسين بن سيف ، عن أخيه ، عن أبيه ، عن زيد أبي أسامة ^(٣) ، عن
أبي فروة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : الذي يأتي بالفاحشة ^(٤) ، و الذي يأتي البهيمة
حدُّه حدُّ الزَّاني . » .

١ - يمكن أن يقرء بالتاء ، أي تقتل البهيمة ، لكنه بعيد ، كما يأتي عن الشيخ في كلامه .

٢ - يعني ابن محمد الجوهرى .

٣ - هو ابن يونس الشحام .

٤ - لعل المراد بالفاحشة اللواط . (ملذ)

فالوجه في هذه الأخبار أَحَدُ شَيْئَيْنِ ، أحدهما : أن تكون محمولة على أنه إذا كان الفعل دون الإيلاج^(١) فإنه يكون فيه التعزير ، وإذا كان الإيلاج كان عليه حَدُّ الزَّانِي كما تَضَمَّنَه خبر أبي بصير مِنْ تَقْيِيدِهِ ذلك بالإيلاج ، فكان فيه دلالة على أنه إذا كان دون الإيلاج لم يَجِبْ حَدُّ الزَّانِي ، والوجه الآخر : أن تكون محمولة على مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الفعل وأُقيم فيه عليه الحدُّ بدون التعزير حينئذٍ قتل أو أُقيم عليه حَدُّ الزَّانِي على ما يراه الإمام ، لِأَنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ أصحاب الكبار يقتلون في الثالثة أو الرابعة ، وعلى هذا تنافي بين الأخبار .

وقد روى ما ذكرناه :

صح **﴿٢٢٧﴾** ١١ - يونس ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام «قال: أصحاب الكبار كلهم إذا أُقيم عليهم الحدُّ مرَّتين قتلوا في الثالثة» .

صح **﴿٢٢٨﴾** ١٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن آدم بن إسحاق ، عن عبد الله ابن محمد الجُفَيْي «قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام - و جاءه كتاب هشام بن - عبد الملك - في رجل نبش امرأةً فسلها ثيابها ونكحها ، فإنَّ النَّاس قد اختلفوا علينا في هذا ؛ فطائفة قالوا : اقتلوه ، وطائفة قالوا : حرِّقوه ، فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام : إنَّ حرمة الميت كحرمة الحي حده أن تقطع يده لنبشه و سلبه الثياب ، و يقام عليه الحدُّ في الزَّنى ؛ إن أحسن رُجِمَ ، وإن لم يكن أحسن جُلِدَ مائة» ^(٢) .

١ - قال المؤلف في الاستبصار : يمكن هذا الوجه إن كان مراداً بهذه الأخبار أن يكون خرج مخرج التقية ، لأنَّ ذلك مذهب العامة ، لأنهم يراعون في كون الإنسان زانياً إيلاج فرج في فرج ، ولا يفرقون بين الإنسان وغيره من البهائم ، والأظهر من مذهب الطائفة المحقة الفرق .

٢ - قال الشيخ في النهاية : «مَنْ وطء امرأةً ميتةً كان حكمه حكم مَنْ وطئها وهي حية ، في أنه يجب عليه الرجم إن كان محصناً ، و الجلد إن لم يكن كذلك ، و يؤذَّب أيضاً لانتهاكه حرمة الأموات ، و إن كانت الموطوءة زوجته و يجب عليه التعزير دون الحدِّ الكامل حسب ما يراه الإمام في الحال» . وقال المحقق : «وطء الميتة من بنات آدم كوطء الحية ؛ في تعلق الإثم والحدِّ و اعتبار الإحصان و عدمه ، و هنا الجنابة أفحش ، فتغلَّظ العقوبة زيادةً عن الحدِّ بما يراه الإمام ، -

٢٢٩ ﴿١٣﴾ - و روى محمد بن علي بن محبوب ، عن أيوب بن نوح ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي - عبدالله عليه السلام « في الذي يأتي المرأة و هي ميتة ؟ فقال : وزرّه أعظم من ذلك الذي يأتيها و هي حية » .
فأما ما رواه :

٢٣٠ ﴿١٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن محمد القاساني ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود ، عن الثمان بن عبد السلام ، عن أبي - حنيفة ^(١) « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل زنى بميتة ^(٢) ؟ قال : لا حد عليه » .

فهذا الخبر محتمل وجهين ، أحدهما أن يكون المراد به لا حد عليه ؛ موظف لا يجوز غيره في سائر الأحوال ، لأننا قد بينّا أنه يراعى فيه الإحصان و عدمه ، فإن كان مُحَصَّنًا كان الحدُ الرَّجْم ، و إن كان غير محصن كان الحدُ جلدُ مائة ، و ليس هذا على حدٍّ واحدٍ ، والوجه الآخر أن يكون الخبر مخصوصاً بمن أتى زوجة نفسه بعد موتها فإنه لا يقام عليها الحد و يعزّر حسب ما يراه الإمام .

٢٣١ ﴿١٥﴾ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل عبث بذكره فضرب يده حتى احمرّت ، ثم زوّجه من بيت المال » .

٢٣٢ ﴿١٦﴾ - أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن ابن فضال ، عن أبي - جميلة ^(٣) ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : أتى علي عليه السلام برجل عبث بذكره

← ولو كانت زوجته اقتصر في التأديب على التعزير ، و سقط الحد بالشبهة » . أقول : سيأتي الخبر في حدّ السرقة تحت رقم ٧٧ .

١ - الظاهر كون المراد به المعروف بـ «سائق الحاج» و اسمه سعيد بن بيان ، لا نعمان بن - ثابت الفارسي ؛ إمام العراق .

٢ - الظاهر أن المراد ميتة الحيوان لا الإنسان لإطلاق الميتة - بالتخفيف - عليها .

٣ - يعني المفضل بن صالح ، كما مرّ كراراً .

على امرأةٍ فحلَّقَ رأسها، قال: يضرب ضرباً وَّجِيعاً، و يجبس في سجن المسلمين حتى يستبرء شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساؤها، و إن لم ينبت أخذ منه اللِّية كاملة خمسة آلاف درهم، قلت: فكيف مهر نساؤها إن نبت شعرها؟ فقال: يا ابن سنان إنَّ شعْرُ المرءة و عُذرتها شريكان في الجهاد، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً»^(١).

﴿٦﴾ - باب الحد في الفرية والسب

﴿والتعريض بذلك والتصریح، والشهادة بالرؤر﴾

ح ﴿٢٣٥﴾ ١ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن- سنان «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: قضى أمير المؤمنين عليه السلام أنَّ الفرية ثلاث - يعني ثلاث وجوه - : إذا رمى الرَّجل بالرَّني، و إذا قال: إنَّ أمه زانية، و إذا دَعاه لِغَير أبيه، فذلك فيه حدُّ ثمانون».

نق ﴿٢٣٦﴾ ٢ - يونس بن عبدالرحمن، عن زُرعة، عن سَماعة، عن أبي- عبدالله عليه السلام «في الرَّجل إذا قذف المحصنة، قال: يجلد ثمانين، حرّاً كان أو تملوكاً»^(٢).

ضع ﴿٢٣٧﴾ ٣ - سهل بن زياد، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عاصم ابن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرَّجل يَقدِف الرَّجل بالرَّني؟ قال: يجلد هو في كتاب الله عزَّوجلَّ و سُنَّة نبيِّه صلى الله عليه وآله، قال: و سألت أبا- عبدالله عليه السلام عن الرَّجل يَقدِف الجارية الصَّغيرة، فقال: لا يُجلَد إلا أن تكون قد أدركت أو قاربت»^(٣).

١ - سيأتي ذيل الخبر بسند آخر عن عبدالله بن سنان في باب دية الأعضاء والجوارح تحت رقم ٦٨ وفيه: «فكيف صار مهر نساؤها إن نبت شعرها - إلخ».

٢ - هذا هو المشهور، و ادعي عليه الإجماع، و لكن قال الشيخ في الميسر: «يجلد العبد أربعين»، و قال به الصدوق أيضاً.

٣ - قوله عليه السلام: «إلا أن تكون» يمكن أن يحمل في الثاني على التَّعزير الشَّدِيد، إذ لم يفرق -

ص ٢٣٨ ﴿٤﴾ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) « في امرأةٍ قد قذفت رجلاً، قال: تجلد ثمانين جَلْدَةً ».

نق ٢٣٩ ﴿٥﴾ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن الحكم الأعمى ^(١)؛ و هِشام بن سالم، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل قال لرجل: يا ابن الفاعلة - يعني الزنى -، فقال: إن كانت أمه حيةً شاهدةً ثم جاءت تطلب حَقَّها ضُربَ ثمانين جَلْدَةً، وإن كانت غائبةً انتظر بها حتى تقدم فتطلب حَقَّها، وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلا خيراً ضُربَ المفترى عليها الحد ثمانين جَلْدَةً » ^(٢).

ص ٢٤٠ ﴿٦﴾ - سهيل بن زياد، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سليمان، عن أبي عبدالله (عليه السلام) « قال: يجلد القاذف للملاعنة » ^(٣).

ص ٢٤١ ﴿٧﴾ - ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن عباد البصري، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) « قال: إذا قذف الرجل الرجلَ فقال: إنك لتعمل عمل قوم لوطٍ تنكح الرجال، قال: يجلد حدَّ القاذف ثمانين جَلْدَةً ».

ص ٢٤٢ ﴿٨﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن غياث ^(٤) « قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام)

← الأصحاب في سقوط الحدِّ عمَّن قذف غير البالغ في من قارب البلوغ أم لا، ويمكن حمل الإدراك على الحيض والمقاربة على البلوغ بالسنِّ - (ملد)

١ - له أصل، عنه الحسن بن محبوب، كما قال الشيخ في الفهرست.

٢ - كأنَّ المطالب بالحدِّ هنا الوارث، إذ الحدُّ موروث.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : عليه الفتوى.

٤ - يعني ابن إبراهيم، وهو رجلٌ بَرِّيٌّ، من أصحاب كثير التَّوَاهُ، وهم الذين دعوا إلى ولاية عليٍّ (عليه السلام) ثمَّ خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، و يشنون لهم الإمامة و يبغضون عثمان و طلحة و الزبير و عائشة، و يرون الخروج مع بطون ولد عليٍّ (عليه السلام)، و يشنون - من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - لكلِّ من خرج منهم عند خروجه الإمامة؛ و قيل: هم زيدية

عن رجل قال لرجل: إنك تعمل عمل قوم لوط، قال: يُضرب حد القاذف ثمانين جلدة».

ص ٢٤٣ ﴿٩﴾ - ابن محبوب، عن أبي أيوب^(١)؛ وابن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يقذف الرجل فيجلد فيعود عليه بالقذف؟ قال: إن قال له: إن الذي قلت لك حق؛ لم يجلد، وإن قذفه بالزني بعد ما جلد عليه الحد، وإن قذفه قبل أن يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه إلا حد واحد»^(٢).
نق ٢٤٤ ﴿١٠﴾ - ابن محبوب، عن عتاد بن صهيب، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سمعته يقول: كان علي عليه السلام يقول: إذا قال الرجل للرجل: يا معفوج^(٣) ويا منكوحاً في دبره، فإن عليه الحد؛ حد القاذف».

س ٢٤٥ ﴿١١﴾ - عنه - عن بعض أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: يجلد قاذف اللقيط^(٤)، و يجلد قاذف ابن الملاعة».

ص ٢٤٦ ﴿١٢﴾ - علي، عن أبيه، عن التوقي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا سُئِلتِ الفاجرة: من فجر بك؟ فقالت: فلان؛ فإن عليها حدين حداً لفجورها و حداً لفيريتها على الرجل المسلم»^(٥).

ص ٢٤٧ ﴿١٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: التصرانية أو اليهودية تكون تحت المسلم فيقذف ابنها؟ قال: يُضرب حدًا،

← العامة.

- ١ - يعني إبراهيم بن عثمان الخزاز، وقيل: اسم أبيه: «عيسى».
- ٢ - في الشرائع: لو قذف فحد فقال: «الذي قلت كان صحيحاً» وجب بالثاني التعزير، لأنه ليس بصريح، والقذف المتكرر يوجب حدًا واحدًا لا أكثر - انتهى.
- ٣ - هو من العفج يعني الجماع، أي يا موطوء في دبره. (مجمع البحرين) و عفج بالعصا: ضربه بها، و يكتى بها أيضاً عن الجماع. (الضحاح) و في بعض النسخ: «يا مفتوح».
- ٤ - اللقيط: الملقوط، و غالباً يطلق على المولود الذي ينبذ، فعيل بمعنى مفعول.
- ٥ - الغرية - بكسر الفاء - الكذب والاختلاق، والقذف والافتراء.

لأنَّ المسلم حَصَّنَهَا» (١).

ح ﴿٢٤٨﴾ ١٤ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن خريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ ابْنِ الْمَغْصُوبَةِ يَفْتَرِي عَلَيْهِ الرَّجُلَ فَيَقُولُ : يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ ، فَقَالَ : أَرَى عَلَيْهِ الْحَدَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّا قَالَ» .

جھ ﴿٢٤٩﴾ ١٥ - عنه ، عن أبيه ، عن عمِّرو بن عثمان الخزاز ، عن الفضل ابن إسماعيل الهاشمي ، عن أبيه « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ؛ وَ أَبَا الْحَسَنِ عليهما السلام عَنِ امْرَأَةٍ زَنَتْ فَأَتَتْ بَوْلِدٍ وَ أَقْرَبَتْ عِنْدَ إِمَامٍ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهَا زَنَتْ وَ أَنَّ وَلَدَهَا ذَلِكَ مِنَ الزَّانِي فَأُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَّ ، وَ إِنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ نَشَأَ حَتَّى صَارَ رَجُلًا فَافْتَرَى عَلَيْهِ رَجُلٌ ، هَلْ يَجْلِدُ مَنْ افْتَرَى عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : يُجْلَدُ وَ لَا يُجْلَدُ ، فَقُلْتُ : كَيْفَ يُجْلَدُ وَ لَا يُجْلَدُ ؟ قَالَ : فَقَالَ : مَنْ قَالَ لَهُ : يَا وَلَدَ الزَّانِي ، لَمْ يَجْلِدْ إِنَّمَا يَعْزُرُ ، وَ هُوَ دُونَ الْحَدِّ ، وَ مَنْ قَالَ لَهُ : يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ جُلِدَ الْحَدَّ تَامًا ، فَقُلْتُ : وَ كَيْفَ صَارَ هَذَا هَكَذَا ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ إِذَا قَالَ : يَا وَلَدَ الزَّانِي كَانَ قَدْ صَدَّقَ فِيهِ وَ عَزَّرَ عَلَى تَعْيِيرِهِ أُمَّهُ ثَانِيَةً - وَ قَدْ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ - ، وَ إِذَا قَالَ [لَهُ] : يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ ؛ جُلِدَ الْحَدَّ تَامًا لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا بَعْدَ إِظْهَارِهَا التَّوْبَةَ وَ إِقَامَةَ الْإِمَامِ عَلَيْهَا الْحَدَّ » (٢).

١ - سيأتي الخبر تحت رقم ٥٤ بسند ضعيف عن أبان . و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ظاهر الخبر أنَّ ذلك لحرمة زوجها لا ولدها ، كما فهمه الأصحاب ، إلا أن يقال : المراد أنه بسبب الزوج المسلم صار الولد في حكم المسلم ، فلذا يجزى لحرمة الولد ، لكنّه بعيد ، بل الأظهر أنَّ ذلك لحرمة الزوج لأنها حرمتها . و قال الفيض - رحمه الله - في الوافي : لعلَّ المراد بقذف ابنتها قذفها بارجع إلى زنى أمه ، كما يظهر من آخر الحديث .

٢ - في المختلف : قال الشيخ «و من قال لولد الزنى - الذي أُقِيمَ على أمه الحد بالزنى - : «يا ولد الزنى» ، أو : «زنت بك أمك» ، لم يكن عليه الحد تاماً و كان عليه التعزير ، فإن كانت أمه ثابتة و أظهرت التوبة كان عليه الحد تاماً ، و أطلق ، و تبعه ابن البراج . و قال ابن الجنيد : «و كذلك - أي يجب الحد - على من قذف من وُلِدَ لنكاح دائري فيه الحد أو للقيط أو لابن المحدودة إذا جاءت ثانية أو مقررة فأقيم عليها الحد» و هو جيد ، ولا منافاة في الحقيقة بين الكلامين - انتهى .

عنه ﴿٢٥٠﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد، عن الثَّضْر بن سُوَيْد، عن القاسم بن -
سُلَيْمَانَ، عن أبي مريم الأنصاري «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلام لم يحتلم
يقذف الرَّجُل هل يُجَلد؟ قال: لا، وذلك لو أن رجلاً قذف الغلام لم يُجَلد».

مع ﴿٢٥١﴾ ١٧ - سهيل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن عاصم بن حميد،
عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال في الرَّجُل يقذف الصَّبِيَّة؛ يُجَلد؟ قال:
لا حتى تبلغ».

مع ﴿٢٥٢﴾ ١٨ - الحسين بن سعيد، عن الثَّضْر بن سُوَيْد، عن عاصم بن -
حميد، عن محمد بن قيس «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في امرءة وهبت
جارتها لزوجها، فوقع عليها فحملت الجارية فغارت المرأة فأنكرت هبتها له،
فقال: جاريتي، فلما خشيت أن يُرجم أقرت أنها كانت وهبتها فلما أقرت
بالهبة ^(كبد) جلدتها الحد».

مع ﴿٢٥٣﴾ ١٩ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل «قال: سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجلٍ افترى على قوم جماعة، فقال: إن أتوا به مجتمعين ضربَ حدًّا
واحدًا، وإن أتوا به متفرقين ضربَ لكل واحدٍ منهم حدًّا».

مع عنه، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن شمس بن حران، عن أبي عبد الله
عليه السلام - مثله.

مع ﴿٢٥٤﴾ ٢٠ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن الحسن العطار^(١) «قال:
قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ قذف قومًا جميعاً؟ فقال: بكلمة واحدة؟ قلت:
نعم، قال: يضرب حدًّا واحدًا وإن فرَّق بينهم في القذف ضرب لكل رجلٍ منهم
حدًّا»^(٢).

١ - هو ابن زياد الصَّبِيّ مولى بني صَبَةَ كوفي ثقة وله أصل، وقيل: هو الطائي.

٢ - قال في الشرائع: «إذا قذف جماعة واحدًا بعد واحد، فلكل واحدٍ حدٌّ. ولو قذفهم
بلفظ واحدٍ جاؤوا به مجتمعين، فللكل حدٌّ واحدٌ. ولو افترقوا في المطالبة، فللكل واحدٍ حدٌّ».
وقال في المسالك: «هذا التفصيل هو المشهور بين الأصحاب، ومستندهم صحيحة جميل (التي ←

٢١ - عنه ، عن الحسن (١) ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ ، عن أبي-
عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلٍ افترى على نَفَرٍ جميعاً فجَلَدَهُ
حَدّاً واحداً » .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذا الخبر هو أنه إن كان قد قَدَفَهُمْ بِكَلِمَةٍ
واحدة فوجب عليه حدٌّ واحدٌ ، ولو افترى عليهم بألفاظ مختلفة كان يقيم لكلِّ
رجلٍ منهم حدّاً ، وقد فصل ذلك أبو عبدالله عليه السلام في رواية الحسن العطار .
ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

٢٢ - الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن أبي الحسن السائي (٢) ،
عن بُرَيْدٍ ، عن أبي جعفر عليه السلام « في الرَّجُلِ يَقْذِفُ الْقَوْمَ جَمِيعاً بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، قَالَ
لَهُ : إِنْ لَمْ يَسْتَمِهِمْ فَأَتَاهَا عَلَيْهِ حَدٌّ وَاحِدٌ (٣) ، وَإِنْ سَمَى فَعَلِيهِ لِكُلِّ رَجُلٍ حَدٌّ » .

٢٣ - الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة ،
عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في أربعة شهدوا على رجلٍ بالزنى فلم يعدلوا
قال : يُضْرَبُونَ الْحَدَّ » .

٢٤ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن عباد-
البصري « قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن ثلاثة شهدوا على رجلٍ بالزنى
وقالوا : الآن نأتي بالرابع ، قال : فقال : يُجَلَدُونَ جَمِيعاً حَدّاً الْقَاذِفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ؛
كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ » .

← تقدم بالرقم (١٩) ، وإثنا حلناه على ما لو كان القذف بلفظ واحدٍ مع أنه أعم ، جمعاً بينه وبين
رواية الحسن العطار ، يحمل الأول على ما لو كان القذف بلفظ واحد ، والثانية على ما لو جاؤوا
به مجتمعين ، وابن الجنيد عكس الأمر ، فجعل القذف بلفظ واحد موجِباً لاتحاد الحد مطلقاً ، و
بلفظ متعدّد موجِباً للاتحاد إن جاؤوا به مجتمعين ، وللتعدد إن جاؤوا به متفرقين ، ونقى عنه في
المختلف البأس ، محتجاً بدلالة الخبر الأول عليه ، وهو أوضح طريقاً .

١ - يعني ابن سعيد الأهوازي ، ورواه أخوه الحسين ، كما مرّ مراراً .
٢ - الظاهر كونه علي بن سويد السائي الثقة ، وكان من أصحاب الكاظم عليه السلام ، ويروي
عن بُرَيْدٍ بن معاوية الهمداني .
٣ - حمل على أن المراد بتسميتهم تعدّد قذفهم . (ملذ)

ص ٢٥٩ ﴿٢٥٩﴾ - ٢٥ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : أتيا رجلاً اجتمعت عليه حدودٌ ؛ فيها القتل فإنه يُبَدء بالحدود التي دون القتل ، ثم يُقتل . »

فق ﴿٢٦٠﴾ - ٢٦ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ابن مهران « قال : سألته عن الرجل يفترى كيف ينبغي للإمام أن يضربه ؟ قال : جلد بين الجلدين . »

فق ﴿٢٦١﴾ - ٢٧ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : سألته عن المفترى ، قال : يُضرب ضرباً بين الضربين ؛ يضرب جسده كله . »

فق ﴿٢٦٢﴾ - ٢٨ - يونس ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : المفترى يُضرب بين الضربين ، يضرب جسده كله فوق ثيابه . »

ص ٢٦٣ ﴿٢٦٣﴾ - ٢٩ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن الشعيري ^(١) ، عن أبي - عبدالله ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا ينزع من ثياب القاذف إلا الرداء » ^(٢) .

ص ٢٦٤ ﴿٢٦٤﴾ - ٣٠ - الحسن بن محبوب ، عن عبدالعزيز العبدي ، عن عبيد بن - زُرارة « قال : سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول : لو أتيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنى لا نعلم منه إلا خيراً لضربته الحد ؛ حد الحر إلا سوطاً » ^(٣) .

ص ٢٦٥ ﴿٢٦٥﴾ - ٣١ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن حمزة بن حمران ، عن أحدهما عليه السلام « قال : سألته عن رجل أعتق نصف جاريته ، ثم قذفها بالزنى ، قال : فقال : أرى أنَّ عليه خمسين جلدةً ويستغفر الله ، قلت :

١ - هو إسماعيل بن أبي زياد المعروف بالسكوني العامي .

٢ - الحد ثمانون جلدة ، حرّاً كان أو عبداً ، و يجلد بشيابه ولا يجرد ، و يقتصر على الضرب المتوسط ، لا يبلغ به الضرب في الزنى . (الشرائع)

٣ - المشهور اشتراط الحرّية في المقدوف ، والحد يسقط برقيته ، فيلزم ذلك التعمير .

أرأيت إن جعلته في حلٍّ و عَفَّتْ عنه؟ فقال: لا ضرب عليه إذا عَفَّتْ عنه من قبل أن ترفعه، قلت: فتعطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال: نعم، و تصلي وهي مخمرة الرأس، و لا تزوج حتى تؤذي ما عليها، أو يعتق التصف الآخر». قال محمد بن الحسن: ما يتضمن صدر الخبر من أنه قذفها و قد أعتق نصفها محمود على أنه كان يعتق خمسة أثمانها، لأن ذلك يستحق خمسين سوطاً^(١)، فأما إذا كان التصف سواءً فليس عليه أكثر من الأربعين؛ لأنه نصف الحد، و يجوز أيضاً أن يكون استحق الأربعين بما أعتق منها؛ و ما زاد على ذلك يكون على جهة التعزير، لأن من قذف عبداً يستحق التعزير؛ و إن لم يستحق الحد على ما يتناه.

صع ﴿٢٦٦﴾ ٣٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الحر يفترى على المملوك؟ قال: يسأل فإن كانت أمه حرة جلد الحد»^(٢).

نق ﴿٢٦٧﴾ ٣٣ - عنه، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: من افترى على مملوك عزر لحُرمة الإسلام».

ح ﴿٢٦٨﴾ ٣٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا قذف العبد الحر جلد ثمانين، و قال: هذا من حقوق الناس».

نق ﴿٢٦٩﴾ ٣٥ - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألت عن المملوك يفترى على الحر، قال: عليه ثمانون، قلت: فإذا زنى؟ قال: يجلد خمسين»^(٣).

١ - في بعض النسخ: «خمين جلد».

٢ - حل على ما إذا قذفه قذفاً يسري إلى أمه، كابن الزانية. (ملذ)

٣ - قال الفيض - رحمه الله - : «إن قيل: كل من القذف والزنى المحصنة والمكرهة مشترك

في الحقين؟ قلنا: نعم، و لكن في الأول إنها بحد القاذف لحق المقذوف، و لهذا يتوقف على

٢٧٠ ﴿٣٦﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح^(١) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن عبدٍ افترى على حُرٍّ ، فقال : يُجْلَد ثمانين . »

٢٧١ ﴿٣٧﴾ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن (* علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « في مملوك قذف مُحَصَّنَة حَرَّة ؟ قال : يُجْلَد ثمانين ؛ لأنه إنَّما يُجْلَد بِحَقِّهَا » ^(٢) .

٢٧٢ ﴿٣٨﴾ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ « قال : يُجْلَد المَكاتب إذا زَنَى على قَدَرٍ ما أُعْتِق منه ، فإذا قَذَف المُحَصَّنَة فعليه أن يُجْلَد ثمانين حُرّاً كان أو مملوكاً . »

٢٧٣ ﴿٣٩﴾ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن سيف بن - عَمِيرَةَ ، عن أبي بكر الحَضْرَمِيِّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عَبْدٍ مملوك قَذَف حُرّاً ، فقال : يُجْلَد ثمانين ؛ هذا من حقوق المسلمين ، فأما ما كان من حقوق الله عزَّ وجلَّ يضرب نصف الحد ، قلت : الَّذي من حقوق الله ما هو ؟ قال : إذا زَنَى أو شرب الخمر فهذا من الحقوق الَّتِي يُضْرَبُ فِيهَا نِصْفُ الحدِّ . »

٢٧٤ ﴿٤٠﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن صَفْوَانَ ، عن حَرِيز ، عن بُكَيْر ، عن أحدهما عليه السلام « أَنَّهُ قال : مَنْ افترى على مسلم ضَرَبَ ثمانين ؛ يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً . »

٢٧٥ ﴿٤١﴾ - عنه ، عن الحسن بن محبوب ، عن سيف بن عَمِيرَةَ ، عن ابن بكير^(٣) « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عَبْدٍ مملوك قذف حُرّاً ، قال : يُجْلَد

← مطالبته ، بخلاف الأخيرين ، فإنه إنَّما يحد الزاني بإحدى المراتين لحق الله لا لحق غيره ، وإنَّما حق الغير فيها يطالب في الآخرة ، ولهذا لا يتوقف على مطالبته . ١ - هو إبراهيم بن نعيم الكيناني .

٢ - يعني أن المعتبر حال المقدوف في الحرية والزقية ، لا حال القاذف ، أو أنه من حق الناس فلا ينصف كما مر ، ولعله أظهر . (ملذ) * - كذا في التسخ ، والصواب : «و علي بن الحكم» .

٣ - كذا في التسخ ، والظاهر تصحيحه ، والصواب : «عن أبي بكر» ، وهو الحضرمي الذي ←

ثمانين ؛ هذا من حقوق الناس ، فأما ما كان من حقوق الله فإنه يُضرب نصف الحدّ ، قلت : الذي يضرب فيه نصف الحدّ ما هو ؟ قال : إذا زنى أو شرب خمرًا فهذا من حقوق الله التي يُضرب فيها نصف الحدّ .
فأما ما رواه :

٤٢ ﴿٢٧٦﴾ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ، عن التّصنّ بن سويد ، عن القاسم بن سليمان « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد إذا افترى على الحرّ كم يُجلّد ؟ قال : أربعين . و قال : إذا أتى بفاحشة فعليه نصف العذاب » (١) .

فهذا خير شاذّ يخالف لظاهر القرآن و للأخبار الكثيرة التي قدّمتها ، و ما هذا حكمه لا يعمل به ولا يعترض بمثله ، فأما مخالفته لظاهر القرآن فلأنّ الله تعالى قال : « وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَنَاتِ - إلى قوله - فَاجْلِدُوهُمْ نَهْنَيْنَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا (٢) » ، و ذلك عامٌّ في كلّ قاذفٍ ؛ حرّاً كان أو عبداً ، فأما قوله تعالى : « فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُبْحَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ (٣) » ، فذلك مخصوصٌ مقصورٌ على الزّنى لما بيّنته من الأخبار و أنه لا يجوز تناقضها .
فأما ما رواه :

٤٣ ﴿٢٧٧﴾ - الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد (٤) ، عن أبي جعفر عليه السلام « في العبدِ يفترى على الحرّ (٥) ، قال : يجلد حدّاً إلا سوطاً

← تقدم تحت رقم ٣٩ ، كما لا يخفى .

١ - يمكن حمله على التقية إذ المشهور بين العامة أن يجلد أربعين ، لكن عمل به الشيخ في المبسوط والصدوق . و سيأتي الخبر عن كتاب الحسين بن سعيد .

٢ - التور : ٤ . ٣ - النساء : ٢٥ . ٤ - يعني محمد بن مسلم الثقفي .

٥ - الظاهر كونه تصحيفاً ، والصواب : « في العبد يفترى عليه الحرّ » ، أو : « في الحر يفترى

على العبد » . ففي الكافي في باب حدّ قاذفه تحت رقم ١٧ : « عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لو أتيت برجلٍ قذف عبداً مسلماً بالزّنى لا نعلم منه إلا خيراً لضربه الحدّ ←

أو سَوطين».

فهذا الخبر يحتمل أن يكون أراد بالفرية ما لم تبلغ القذف، فإن ذلك لا يوجب الحد كاملاً، و يجب فيه التعزير، والذي يكشف عما ذكرناه أن محمد ابن مسلم قد روى خلاف هذا موافقاً لما قدّمناه من الأخبار.

صح ﴿٢٧٨﴾ ٤٤ - روى الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن القلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن العبد يفترى على الحر، قال: يجلد حداً».

وأما رواه:

نق ﴿٢٧٩﴾ ٤٥ - يونس، عن سماعة «قال: سألته عن المملوك يفترى على الحر، قال: عليه خمسون جلدة».

فالوجه فيه أيضاً ما ذكرناه في الخبر الأول، لأن سماعة قد روى أنه يجب عليه الحد ثمانين، وقد قدّمناه. وأما رواه:

عج ﴿٢٨٠﴾ ٤٦ - الحسين بن سعيد، عن الثّصر بن سويد، عن القاسم بن سليمان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك إذا افتري على الحر كم يجلد؟ قال: أربعين»^(١).

فقد بيّنا الوجه فيه في رواية محمد بن علي بن محبوب فلا وجه لإعادته.

صح ﴿٢٨١﴾ ٤٧ - يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مُسكان، عن أبي بصير «قال: حد اليهودي والتصراني والمملوك في الخمر والفرية سواء، وإنها صولح أهل الدمة أن يشربوها في بيوتهم».

صح ﴿٢٨٢﴾ ٤٨ - عنه، عن يونس^(٢) «قال: سألته عن اليهودي والتصراني ^{٧٤} يقذف صاحب ملة على ملته، والمجوسي يقذف المسلم، قال: يجلد الحد».

← حد الحر إلا سوطاً». ١ - تقدّم الخبر تحت رقم ٤٢ عن كتاب محمد بن علي بن محبوب.

٢ - البارز في «عنه» راجع إلى ابن سعيد في الخبر المتقدم، ويحتمل رجوعه إلى يونس بن -

عبد الرحمن، والمراد بـ«يونس» هنا يونس بن يعقوب، ولكنه بعيد جداً.

فق ﴿٢٨٣﴾ ٤٩ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عباد بن صهيب «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن نصراني قذف مسلماً فقال له: يا زان، فقال: يجلد ثمانين^(١) جلدة لحق المسلم، وثمانين سوطاً إلا سوطاً حرمة الإسلام، و يخلق رأسه ويطاف به في أهل دينه لكي ينكل غيره»^(٢).

صح ﴿٢٨٤﴾ ٥٠ - يونس، عن عبد الله بن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه نهى عن قذف من ليس على الإسلام إلا أن يطلع على ذلك منهم، وقال: أيسر ما يكون أن يكون قد كذب»^(٣).

ح ﴿٢٨٥﴾ ٥١ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه نهى عن قذف من كان على غير الإسلام إلا أن تكون اطلعت على ذلك منه»^(٤).

عنه ﴿٢٨٦﴾ ٥٢ - عنه^(٥)، عن ابن أبي عمير، عن أبي الحسن الحذاء «قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسألني رجل: ما فعل غريمك؟ قلت: ذاك ابن الفاعلة، فنظر إلي أبو عبد الله عليه السلام نظراً شديداً، قال: فقلت: جعلت فداك إنه مجوسي، أمه أخته، فقال: أو ليس ذلك في دينهم نكاحاً؟»^(٦).

فق ﴿٢٨٧﴾ ٥٣ - حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر ابن سماعة، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الافتراء على أهل الذمة وأهل الكتاب هل يجلد المسلم الحد في الافتراء

١ - في بعض النسخ: «عليه ثمانون».

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أجد التعزير في كلامهم.

٣ - أي مع قطع النظر عن قباحة القذف يتحقق الكذب، وهو أيضاً قبيح. (ملذ)

٤ - يدل على جواز ذكره مع الاطلاع من الكافر وإن لم يثبت عند الحاكم. (ملذ)

٥ - الضمير راجع إلى إبراهيم بن هاشم.

٦ - تقدم مثله مرسلأ ج ٩ ص ٤١٢ تحت رقم ٣٣٩ وأيضاً ج ٨ ص ٤٦ بسند حسن

عليهم؟ قال: لا، ولكن يُعزَّر» (١).

ع ٢٨٨ ﴿٥٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن بُنان بن محمد، عن موسى ابن القاسم؛ و علي بن الحكم جميعاً، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: التصرانية واليهودية تكون تحت المسلم فيقذف ابنها يُضربُ القاذف، لأنَّ المسلم قد حصَّنها» (٢).

ص ٢٨٩ ﴿٥٥﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن القلاء بن- رزين؛ وأبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل قال لامرأته: يا زانية أنا زنيت بك، قال: عليه حدٌ واحد لقتله إياها، وأما قوله: «أنا زنيت بك» فلا حد فيه إلا أن يشهد على نفسه أربع شهادات بالزنى عند الإمام» (٣).

ع ٢٩٠ ﴿٥٦﴾ - يونس بن عبدالرحمن، عن محمد بن مُضارب، عن أبي- عبدالله عليه السلام «قال: من قذف امرأته قبل أن يدخل بها جلد الحد وهي امرأته».

ص ٢٩١ ﴿٥٧﴾ - يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سينان، عن أبي- عبدالله عليه السلام «قال: إذا قذف الرجل امرأته ثم أكذب نفسه جليد الحد؛ وكانت امرأته، وإن لم يكذب نفسه تلاعنا، ويُفَرَّق بينهما».

نق ٢٩٢ ﴿٥٨﴾ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عباد بن- صهيب، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل أوقفه الإمام للبعان فشهد شهادتين ثم نكل وأكذب نفسه قبل أن يفرغ من اللعان، قال: يُجلد حد القاذف ولا يفرق بينه وبين امرأته».

١- لا خلاف فيه.

٢- تقدم الخبر بسند آخر تحت رقم ١٣ من الباب مع بيانه.

٣- ولو قال لامرأته: أنا زنيت بك، قيل: لا يجد لاحتمال الإكراه، والمشهور ثبوته ما لم يدع الإكراه، ولا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر للتصريح فيه بقوله: «يا زانية»، والشيخ في النهاية فرض المسألة على وفق الخبر، وحكم بذلك، وغفل من تأخر عنه عن ذلك وأسقطوا قوله: «يا زانية». (ملذ)

ح ﴿٢٩٣﴾ ٥٩ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم « قال : سألته عن رجل يفترى على امرأته ، قال : يجلد ثمَّ يخلى بينهما ، ولا يُلاعنها حتى يقول : أشهد أني رأيتك تفعلين كذا وكذا » (١).

صع ﴿٢٩٤﴾ ٦٠ - سهيل بن زياد ، عن ابن أبي نصر ، عن عبدالكريم (٢) ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل لا عن امرأته وهي حُبلى ، ثمَّ ادعى ولدها بعد ما ولدت و زعم أنه منه ، قال : يُردُّ إليه الولد ، ولا يُجلد ؛ لأنه قد مضى التلاعن ».

صع ﴿٢٩٥﴾ ٦١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن شعيب (٣) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن رجل قذف امرأته فتلاعنا ، ثمَّ قذفها بعد ما تفرقا أيضاً بالزنى أعليه حدٌّ ؟ قال : نعم عليه حدٌّ ».

ح ﴿٢٩٦﴾ ٦٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن - رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قذف ابنه بالزنى ، فقال : لو قتله ما قُتل به ، وإن قذفه لم يُجلد له ، قلت : فإن قذف أبوه أمه ؟ فقال : إن قذفها وانتني من ولدها تلاعنا و لم يلزم ذلك الولد الذي انتني منه و فرق بينهما و لم تحلَّ له ، قال : وإن كان قال لابنه - وأمه حية - : يا ابن الزانية ، و لم ينتف من ولدها جلد الحدِّ لها و لم يُفَرَّق بينهما (٤) ؛ قال : و إن كان قال لابنه : يا ابن الزانية - وأمه ميتة - و لم يكن لها من يأخذ بحقها منه إلا ولدها منه ، فإنه

١ - لا خلاف في اشتراط دعوى الزوية في اللعان بالقذف لابني الولد . (ملذ)

٢ - هو عبدالكريم بن عمرو الخثعمي الكوفي الثقة .

٣ - هو ابن يعقوب المقرئ قوفي ، و شيخه خاله أبو بصير يحيى بن القاسم الأسدي .

٤ - في القواعد : « لو قذف الأب ولده عزَّر و لم يحدِّ ، و كذا لو قذف زوجته الميتة ولا وارث لها سواه ، ولو كان لها ولد من غيره كان له الحدُّ كماً دون الولد الذي منه » . و قوله :

« جلد الحدِّ لها » لعلَّ ذلك لعدم ادعاء المعاينة ، وهو شرط في اللعان بالقذف . (ملذ)

لا يُعَام عليه الحدُّ لأنَّ حقَّ الحدِّ قد صارَ لولده منها ، وإن كان لها ولدٌ من غيره فهو وليُّها مجلد له ، وإن لم يكن لها ولدٌ من غيره وكان لها قرابة يقومون بحق الحدِّ جلد لهم .»

نق ﴿٢٩٧﴾ ٦٣ - يونس ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : في رجل قال لامرأته : لم أجِدْكَ عَذْرَاءً ، قال : يُضْرَب ، قلت : فإن عاد ؟ قال : يُضْرَب ، فإنه يوشك أن ينتهي .»

صح ﴿٢٩٨﴾ ٦٤ - يونس ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل قال لامرأته : لم تأتني عذراء ، قال : ليس عليه شيء ، لأنَّ العذرة تذهب بغير جماع .»
 صح ﴿٢٩٩﴾ ٦٥ - الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن حماد ، عن زياد ، عن سليمان^(١) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل قال لامرأته - بعد ما دخل بها - : لم أجِدْكَ عَذْرَاءً ، قال : لا حدَّ عليه .»

فأما ما رواه :

صح ﴿٣٠٠﴾ ٦٦ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالله بن سنان « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا قال الرَّجُلُ لامرأته : لم أجِدْكَ عَذْرَاءً - وليست له بيّنة - مُجِلِّدُ الحدِّ و يُجَلِّدُ بينه وبينها »^(٢) .

١ - هو سليمان بن خالد أبو الربيع الأقطع ، الذي خرج مع زيد فقطعت إصبغه ، و رواه «زياد» مشترك ، و في الفقيه : «حماد بن زياد» والمراد بـ«حماد» عن زياد» ظاهرًا : «حماد بن عيسى الجهني» ، و يمكن أن يكون الضواب كما في الفقيه : «حماد بن زياد» و يؤيد ذلك ما يأتي في زيادات الحدود تحت رقم ٣٢ ، و في باب دية عين الأعور تحت رقم ٩ ، و في الكافي باب دية عين الأعمى تحت رقم ٤ في كل ذلك : «حماد بن زياد» ، و على أيِّ السنن مجهول .

٢ - في المختلف : المشهور أن الرجل إذا قال لامرأته بعد ما دخل بها : لم أجِدْكَ عَذْرَاءً لم يكن عليه حدٌّ بل يعزَّر ، وقال ابن الجنيد : لو قال لها - من غير خردٍ ولا سبابٍ - : «لم أجِدْكَ عَذْرَاءً» لم يحد ، و هو يشعر بأنه لو قال مع الخرد أو السباب كان عليه الحد من حيث المفهوم ، و قال ابن أبي عمير : و لو أن رجلاً قال لامرأته : «لم أجِدْكَ عَذْرَاءً» جلد الحد ، و لم يكن في هذا و أشباهه لعان - انتهى .

فلا ينافي الخبر الأوّل الذي قال: «لا حدّ عليه» لأنّه إنّما نفي في الخبر الأوّل الحدّ على الكمال، وأثبتته في الخبر الثّاني على وجه التّعزير، ولا تنافي بينهما.

ص ٣٠١ ﴿٦٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن عاصم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة غائبة لم يرها فقدّمها؟ قال: مجلّد» (١).

ص ٣٠٢ ﴿٦٨﴾ - عنه، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في عبدٍ قدّف امرأته - وهي حرّة -؟ قال: يتلاعنان، فقلت: أمبزلة الحرّ سواء؟ قال: نعم».

ص ٣٠٣ ﴿٦٩﴾ - عنه، عن فضالة، عن محمد (٢)، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن الحرّ يلاعن المملوكة؟ قال: نعم».

ص ٣٠٤ ﴿٧٠﴾ - عنه، عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم (٣)، عن أبي - سيار مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام «في أربعة شهدوا على امرأة يفجور؛ أحدهم زوّجها؟ قال: مجلّدون الثلاثة ويلاعنها زوّجها ويفرق بينها، ولا تحلّ له أبداً» (٤).

ص ٣٠٥ ﴿٧١﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط «قال: سمعت

↑
٧٨

١ - لاشتراط الدخول كما ذهب إليه جماعة في اللعان بالقذف أو لعدم ادعاء المعايينة. (ملذ)

٢ - يعني ابن مسلم الثّقفي، لكن رواية فضالة عنه غريب ولا بد من واسطة، والظاهر هو «أبان».

٣ - كذا هنا وفي الفقيه أيضاً، وهو غير مذكور في الرجال، والظاهر فيه تقديم وتأخير، والصواب: «إبراهيم بن نعيم» الذي يروي عنه ابن محبوب، كما يأتي تأييده.

٤ - في المسالك: «إذا شهد بالزّنى أربعة رجال؛ والزّوج أحدهم، في ثبوته عليها بشهادتهم قولان منشأهما اختلاف الروايات، فذهب الأكثر منهم الشيخ وابن إدريس والمحقّق وأكثر المتأخّرين إلى قبول شهادة الزّوج وثبوت الحدّ، لرواية إبراهيم بن نعيم عن الصادق عليه السلام أنّه سأله عن أربعة شهدوا على امرأة بالزّنى أحدهم زوّجها؟ قال: تجوز شهادتهم، ومعنى الجواز الصّحة، والصّحيح ما يترتب أثره عليه، وهو ثبوت الحدّ على المشهود عليه».

أبا عبد الله عليه السلام يقول: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بَرَجَلَيْنِ قَذَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَاحِبَهُ بِالزَّرْنِيِّ فِي بَدْنِهِ^(١)، قال: فدرءَ عنها الحدَّ وعرَّرها».

فق ﴿٣٠٦﴾ ٧٢ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألتُه عن الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ يَعْفُو عَنْهُ، ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَجْلِدَهُ بَعْدَ الْعَفْوِ؟ قال: ليس ذلك له بعد العفو».

فق ﴿٣٠٧﴾ ٧٣ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سَمَاعَةَ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رَجُلٍ يَقْذِفُ الرَّجُلَ بِالزَّرْنِيِّ فَيَعْفُو عَنْهُ، وَ يَجْعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ فِي جِلِّ، ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدُ يَبْدُو لَهُ فِي أَنْ يَقْدِمَهُ حَتَّى يَجِدَّ لَهُ، قال: ليس عليه حدٌّ بعد العفو، قلت: رأيت إن هو قال: يا ابن الزَّانِيَةِ فَعَفَا عَنْهُ وَ تَرَكَ ذَلِكَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فقال: إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حَيَّةً فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفُو، الْعَفْوُ إِلَى أُمِّهِ مَتَى شَاءَتْ أَخَذَتْ بِحَقِّهَا، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ قَدْ مَاتَتْ فَإِنَّهُ وَلِيُّ أُمِّهَا يَجُوزُ عَفْوُهُ».

صح ﴿٣٠٨﴾ ٧٤ - أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: جاء رجلٌ إلى أمير المؤمنين عليه السلام بَرَجَلٍ وَ قال: يا أمير المؤمنين هذا قَذَفْتِي، فقال له: ألك بيتة؟ فقال: لا، ولكن استحلَّفه، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يمين في حدٍّ، ولا قصاص في عظم».

فق ﴿٣٠٩﴾ ٧٥ - أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: جاءت امرأةٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يا رسول الله إنِّي قلتُ لِأُمِّتِي: يا زانية، فقال: هل رأيت عليها زني؟ فقالت: لا، فقال: أما إنَّها سيقاد لها منك يوم القيامة^(٢)!!! فرجعتُ إلى أمِّها فأعطتها سوطاً، ثمَّ قالت: اجلديني، فأبَتَّ الأُمَّةُ فأعتقتها، ثمَّ أتت النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته، فقال: عسى أن تكون به».

١ - كذا، وفي الكافي أيضاً، لكن في الفقيه: «كل واحد منها صاحبه في بدنه» بدون لفظة «بالزرنى» وكان هذه اللفظة زائدة، والمعنى أن كلاً منها نسب إلى الآخر الموطونية.

٢ - استقدت الحاكم: سألتُه أن يُعَيِّدَنِي. (التهامية)

صح ﴿٣١٠﴾ ٧٦ - يونس بن عبدالرحمن ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت عن الرجل يقذف امرأته ، قال : يجلد ، قلت : أرأيت إن عَقَّتْ عنه ؟ قال : لا ، ولا كرامة » (١) .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر لا ينافي خبر سَمَاعَةَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ جَوَازَ الْعَفْوِ ، لِأَنَّ هَذَا مَحْمُوكٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْعَفْوُ بَعْدَ رَفْعِهَا إِلَى السُّلْطَانِ وَعِلْمِهِ بِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهَا الْعَفْوُ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى مَا نَبَّيْنَهُ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ح ﴿٣١١﴾ ٧٧ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي-العلاء ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إِنَّ رَجُلًا لَقِيَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ (٢) : إِنَّ هَذَا افْتَرَى عَلَيَّ ، قَالَ : وَمَا قَالَ لَكَ ؟ قَالَ : إِنَّهُ احْتَلَمَ بِأُمِّ الْآخِرِ ، قَالَ : إِنَّ فِي الْعَدْلِ إِنْ شِئْتَ جَلَدْتَ ظِلَّهُ ، فَإِنَّ الْحُلْمَ إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ الظِّلِّ - (٣) ، وَ لَكِنْ سَنُوجِعُهُ ضَرْبًا وَجِيعًا حَتَّى لَا يُؤْذِيَ الْمُسْلِمِينَ ، فَضَرْبُهُ ضَرْبًا وَجِيعًا » .

صح ﴿٣١٢﴾ ٧٨ - محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن محمد القاسمي ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود ، عن الثَّعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، عَنْ أَبِي-حَنِيفَةَ (٤) « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِآخِرٍ : يَا فَاسِقُ ، فَقَالَ : لَا

↑
٨٠

١ - يمكن أن يكون أنه لا ينبغي لها أن تعفو ، لأنه بمنزلة الإقرار بالزنى ، لأنه لا يسقط بعد العفو ؛ و محتمل أن يكون السؤال عن رفع الإثم بالعفو فلا تنافي . (ملذ) و في المسالك : « يسقط لأنه حق آدمي يقبل العفو كغيره من حقوقه ، لا فرق بين الزوجة وغيرها ، و لا بين وقوع العفو بعد المرافعة إلى الحاكم و قبله ، و للشَّيْخِ قَوْلٌ بَأَنَّ الْمُقَدَّوْفَةَ لَوْ رَفَعْتَ إِلَى الْحَاكِمِ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْعَفْوُ . وَ الصَّدُوقُ فِي الْمَقْنَعِ اسْتثنَى الزَّوْجَةَ ، فَلَيْسَ لَهَا الْعَفْوُ مُطْلَقًا ، عَمَلًا بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ » .

٢ - قال العلامة التستري - رحمه الله - : كَانَ فِيهِ سَقَطٌ ، وَ الصَّوَابُ : « فَقَالَ : إِنِّي احْتَلَمْتُ بِأُمِّكَ ، فَرَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ - إلخ » . فَكَأَنَّهُ جَاوَزَ نَظَرَ التَّاقِلِ مِنْ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام) الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي .

٣ - الحلم - بالضم ، و بالضمين - : الرُّؤْيَا . (القاموس)

٤ - المراد به نعمان بن ثابت إمام العراق الفقيه المعروف ، و راويه نعمان بن عبد السلام التيمي أبو المنذر الإصبهاني ، عاتقي ، توفي سنة ١٨٣ .

حَدَّ عَلَيْهِ وَيُعَزَّرُ».

مع ﴿٣١٣﴾ ٧٩ - عنه، عن هارون بن مسلم، عن مَسْعَدَةَ بنِ صَدَقَةَ، عن جعفر، عن أبيه، عن عليٍّ عليه السلام «قال: مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: لَا أَبَ لَكَ، وَلَا أُمَّ لَكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ، وَ مَنْ قَالَ: لَا وَ أَبِي، فَلْيَقُلْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهَا كَفَّارَةٌ لِقَوْلِهِ» (١).

مع ﴿٣١٤﴾ ٨٠ - يونس، عن عبدالله بن سينان «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين افتريا كلُّ واحدٍ منهما على صاحبه، فقال: يُدْرَأُ عَنْهَا الْحُدُّ وَيُعَزَّرَانِ».

مع ﴿٣١٥﴾ ٨١ - عنه، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلٍ سَبَّ رَجُلًا بغيرِ قَذْفٍ فَعَرَضَ بِهِ (٢) هل يُجْلَدُ؟ قال: عليه تعزير».

مع ﴿٣١٦﴾ ٨٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النَّضْرِ بنِ سُوَيْدٍ، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا قال الرَّجُلُ: أَنْتَ خُنْتِي (٣) وَأَنْتَ خِزِيرٍ، فَلَيْسَ فِيهِ حَدٌّ، وَلَكِنْ فِيهِ مَوْعِظَةٌ وَبَعْضُ الْعُقُوبَةِ».

مع ﴿٣١٧﴾ ٨٣ - عليُّ بن إبراهيم، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن - بشير، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي محمّد السّراج، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنّه قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلٍ دعا آخر: «ابن المجنون»، فقال الآخر: «أنت ابن المجنون»، فأمر الأوّل أن يُجْلَدَ صَاحِبَهُ عَشْرِينَ جَلْدَةً، وَ قَالَ لَهُ: اعْلَمْ أَنَّهُ سَتَعْقِبُ مِثْلَهَا عَشْرِينَ (٤) فَلَمَّا جَلَدَهُ أَعْطُوا الْمَجْلُودَ السُّوْطَ فَجَلَدَهُ تَكَالُفًا

↑
٨١

١ - قيل بكرة هذا الحلف، وقيل بجرمته، واختار الشهيد في الذّروس الكراهة. (ملذ)

٢ - أي نسبة إلى الرّني وغيرها تعريضاً، لا نضاً صريحاً.

٣ - الخنثي: من له عضوا الرجل والنساء معاً، والخنث: المسترخي المشثي. وفي نسخة: «أنت خنث»، وفي القاموس: «الخنث - ككتف - من فيه الخنث، أي: تَكَثَّرَ وَ تَشَّ».

٤ - تعقيب الرجل إذا أخذته بذنب كان منه. (الضحاح) وفي النهاية: «المُعَقَّبُ مِنْ كُلِّ -

يُنْكَرُ بِهِمَا» (١).

ح ﴿٣١٨﴾ ٨٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مریم (٢) ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير- المؤمنين عليه السلام في الهجاء التعزير » .

ض ﴿٣١٩﴾ ٨٥ - سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن ضريس الكناسي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا يعفى عن الحدود التي لله عزوجل دون الإمام ، فأما ما كان من حق الناس في حد فلا بأس أن يعفى عنه دون الإمام » (٣) .

ص ﴿٣٢٠﴾ ٨٦ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن القلاء ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت له : رجل جنى إلي ؛ أعضو عنه أو أرفعه إلى السلطان ؟ قال : هو حَقُّك إن عفوت عنه فحسن ، وإن رفعته إلى الإمام فإنما طلبت حَقَّك ، وكيف لك بالإمام ؟! » .

ث ﴿٣٢١﴾ ٨٧ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمارة الساباطي « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لو أن رجلاً قال لرجل : يا ابن الفاعلة - يعني الزنى - و كان للمقدوف أخ لأبيه وأمه فعفا أحدهما عن القاذف وأراد أحدهما أن يقدمه إلى الوالي أو مجلده ؛ أكان له ذلك ؟ فقال : ليس أمه هي أم الذي عفى ؟ ثم قال : إن العفو إليها جميعاً إذا كانت أمهما ميتة فالأمر إليهما في العفو ، وإن كانت حية فالأمر إليها [في العفو] » (٤) .

شيء ما جاء عقيب ما قبله» .

١ - التكال : العقوبة .

٢ - هو عبدالغفار بن القاسم الكوفي الثقة ، و كان من أصحاب السجاد والباقر والصادق

عليهم الصلاة والسلام .

٣ - تقدم الخبر لفظاً و سنداً في باب حدود الزنى تحت رقم ١٦٥ .

٤ - قال المحقق في شرائعه : إذا ورث الحد جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض ، و للباقين المطالبة بالحد تامة و لو بقي واحد ، أما لو عفى الجماعة أو كان المستحق واحداً فمضى ، فقد سقط الحد ،

ح ﴿٣٢٢﴾ ٨٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا حد لمن لا حد عليه - و تفسير ذلك^(١): لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه شيء، فلو قذفه رجل لم يكن عليه حد -».

ص ﴿٣٢٣﴾ ٨٩ - ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن فضيل بن يسار «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا حد لمن لا حد عليه - يعني لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم أر عليه شيئاً، ولو قذفه رجل فقال له: «يا زان» لم يكن عليه حد -».

ض ﴿٣٢٤﴾ ٩٠ - علي، عن أبيه، عن التوفلي، عن الشكوتي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تشفعن أحدًا في حد إذا بلغ الإمام؛ فإنه يملكه^(٢)، واشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم، واشفع عند الإمام في غير الحد مع الرضا من المشفوع له، ولا تشفع في حق امرئ مسلم أو غيره إلا بإذنه».

نق ﴿٣٢٥﴾ ٩١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار السباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سمعته يقول: إن الحد لا يورث كما تورث الذية والمال والعقار، ولكن من قام به من الورثة وطلبه فهو

← والمستحق الحد أن يعفو قبل ثبوت حقه وبعده، وليس للحاكم الاعتراض عليه، ولا يقام إلا بعد مطالبة المستحق».

١ - ذلك كلام الراوي، وهو إنا إسحاق بن عمار، أو ابن محبوب. و شرطوا كمال العقل في القاذف والمقذوف.

٢ - قال العلامة المجلسي (ره): لعل المراد أنه يلزم عليه ولا يمكنه تركه فلا تنفع الشفاعة، ولا يبعد أن يكون: «لا يملكه» فسقطت لفظة: «لا» من التشاخ - انتهى. أقول: الخير في الفقيه هكذا: «فإنه لا يملكه فيما يشفع فيه، وما لم يبلغ الإمام فإنه يملكه» فسقطت جملة: «لا يملكه - إلى - فإنه يملكه» راجع الفقيه ج ٣ ص ٢٩ باب الشفاعات في الأحكام. ولكن في الكافي مثل ما في المتن، وسيأتي الخير في حد السرقة تحت رقم ١١٤؛ وفي باب الزيادات تحت رقم ١٢.

وليته ، و من تركه فلم يطلبه فلا حَقَّ له ، و ذلك مثل رجلٍ قذف رجلاً و للمقذوف أخوان^(١) فإن عفا عنه أحدهما كان للآخر أن يطلبه بحقه ، لأنَّها أمهما جميعاً ، والعفو إليهما جميعاً .»

ضع ﴿٣٢٦﴾ ٩٢ - عليُّ، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الحد لا يورث.»

ضع ﴿٣٢٧﴾ ٩٣ - محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت: الرجل ينتني من ولده، و قد أقرَّ به؟ فقال: إن كان الولد من حرَّة جلد خمسين سوطاً حد المملوك، و إن كان من أمة فلا شيء عليه»^(٢).

ضع ﴿٣٢٨﴾ ٩٤ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يقام الحد على المستحاضة حتى ينقطع الدَّم عنها»^(٣).

ضع ﴿٣٢٩﴾ ٩٥ - سهل بن زياد، عن عليِّ بن أسباط، عن عليِّ بن جعفر «قال: أخبرني أخي موسى عليه السلام قال: كنت واقفاً على رأس أبي حين أتاه رسول زياد بن عبيد الله الحارثيَّ عامل المدينة فقال: يقول لك الأمير: انهض إليَّ، فأعتلَّ عليه بعلَّة، فعاد إليه الرَّسول فقال له: قد أمرتُ أن يفتح لك باب المقصورة فهو

١ - في الكافي: «و للمقذوف أخ»، و الظاهر هو الصَّواب، و المعنى: أن رجلاً قذف أم رجلٍ و لذلك الرجل المواجه بالقذف أخ، فالأخوان وارتان لقذف أمهما. و قال في الشرائع: «حد القذف موروث يرثه من يرث المال من الذكور و الإناث عدا الزوج و الزوجة». و قال في المسالك: «المراد بكونه موروثاً لمن ذكر أن لأقارب المقذوف الذين يرثون ماله أن يطالبوا به، و كذا لكل واحد مع عفو الباقيين، و ليس ذلك على حد إرث المال فيرث كل واحد حصته منه، بل هو مجزء ولاية على استيفائه فللواحد من الجماعة المطالبة بتمام الحد، و هذا يجمع بين الحكم بكونه موروثاً، و ما ورد من الأخبار بكونه غير موروث بمعنى أنه لا يورث على حد ما يورث المال و إلا لورثته الزَّوجان و لم يكن للواحد المطالبة بأزيد من حصته منه.»

٢ - المشهور أن عليه الحد كاملاً، و قيل: يحمل على ما إذا لم يصرح بنبي الولد. (ملذ)

٣ - تقدّم الخبر في باب حدود الزنى تحت رقم ١٧٠.

أقرب لِحَطَوْتِكَ^(١)، قال: فَهَضَّ أَبِي وَاعْتَمَدَ عَلَيَّ فدخل على الوالي و قد جمع فقهاء أهل المدينة كلهم وبين يديه كتاب فيه شهادة على رَجُلٍ من أهل وادي- القُرى قد ذكر التَّيِّبُ عليه السلام فقالَ منه^(٢) فقال له الوالي: يا أبا عبد الله انظر في هذا الكتاب، قال: حتَّى انظر ما قالوا، قال: فالتفت إليهم، فقال: ما قلتُم: قالوا: قلنا: يؤدب ويضرب ويُعذَّب ويحبَس، قال: فقال لهم: أرايتم لو ذكر رجلاً من أصحاب التَّيِّبِ عليه السلام ما كان الحكمُ فيه؟ قالوا: مثل هذا، قال: فليس بين التَّيِّبِ عليه السلام وبين رَجُلٍ من أصحابه فرقٌ؟! قال: فقال الوالي: دَع هؤلاءِ يا أبا عبد الله؛ لو أردنا هؤلاءِ لم نرسل إليك، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: أخبرني أي أن رسول الله عليه السلام قال: النَّاسُ فِي أَسْوَأِ^(٣) سَوَاءٍ، مَنْ سَمِعَ أَحَدًا يذكري فالواجب عليه أن يقتل مَنْ شَتَمَنِي ولا يرفع إلى السلطان، والواجب على السلطان إذا رُفِعَ إليه أن يقتل مَنْ نالَ مِنِّي، قال: فقال زياد بن عبيد الله: أخرجوا هذا الرَّجُلَ فاقتلوه بحكم أبي عبد الله^(٤).

↑
٨٤

ضع ﴿٣٣٠﴾ ٩٦ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن- محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء «قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: شَتَمَ رَجُلٌ على عهد جعفر بن محمد عليه السلام رسولَ الله عليه السلام فأتي به إلى عامل المدينة فجمع النَّاسُ فدخل عليه أبو عبد الله عليه السلام وهو قريب العهد بالعلّة و عليه رداء له^(٥) فأجلسه في صدر المجلس واستأذنه في الاتكاء، و قال لهم: ما ترون؟ فقال له عبد الله بن الحسن والحسن بن زيد وغيرهما: نرى أن يقطع لسانه، فالتفت-

١- أي أقلّ لخطاك وأيسر عليك.

٢- نال منه أي وقع فيه و سبه و عابه، والمراد بوادي القُرى حصن قريب من خير كان يسكنه اليهود. ٣- الأسوة - بالضم، و بكسرهما - القدوة. (التهامية)

٤- في الشرائع: «من سب التَّيِّبَ عليه السلام جاز لسامعه قتله ما لم يخف الضرر على نفسه أو ماله أو غيره من أهل الإيمان، و كذا سب أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام»، و في المسالك: «هذا الحكم موضع وفاق، و به نصوص».

٥- كذا، و في الكافي: «وعليه رداء له مؤرّداً» و في اللّغة: وزد الثوب: صبغه على لون الورد.

العامل إلى ربيعة الرّأي^(١) وأصحابه، فقال: ما ترى؟ قال: يُؤدّب، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: سبحان الله! فليس بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين أصحابه فرق؟!». .

ح ﴿٣٣١﴾ ٩٧ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ربيعي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إن رجلاً من هذيل^(٢) كان يسبّ رسول الله صلى الله عليه وآله فبلغ ذلك النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال: من لهذا؟ فقام رجلان من الأنصار فقالا: نحن يا رسول الله، فانطلقا حتى أتيا عرّة^(٣) فسألا عنه فإذا هو يتلقى عتمة، فلحقاه بين أهله و غنمه، فلم يسلم عليه، فقال: من أنتما وما اسمكما؟ فقالا له: أنت فلان بن فلان؟ فقال: نعم، فزلا فضربا عتقه. قال محمد بن مسلم: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: رأيت لو أنّ رجلاً الآن سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله أيقتل؟ فقال: إن لم تحف على نفسك فأقتله.» .

حج ﴿٣٣٢﴾ ٩٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن مطر بن أرقم^(٤): «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ عبد العزيز بن عمر الوالي^(٥) بعث إليّ فأتيته وبين يديه رجلان قد تناول أحدهما صاحبه فمرّش وجهه^(٦)، فقال لي: ما تقول يا أبا عبد الله في هذين الرجلين؟ قلت: وما قالا؟ قال: قال أحدهما: إنّ^(٧) لرسول الله صلى الله عليه وآله فضلاً على بني أمية

٨٥ ↑

١ - هو ربيعة بن فرّوخ التيميّ الفقيه المعروف بـ«ربيعة الرّأي» المتوفى سنة ١٣٦ .

٢ - بضم الهاء وفتح الذال: قبيلة تنسب إلى هذيل بن مدركة بن إلياس .

٣ - عرّة - كهزمة - : موضع يعرفات، وليس من الموقف . وفي الكافي: «عرّة»، و

هي ناحية قرب المدينة .

٤ - هو مطر بن أرقم العزّي، وحاله مجهول .

٥ - الظاهر هو عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن محمد، وهو عامل مروان

على المدينة ومكة والطائف، وتوفى سنة ١٤٠ .

٦ - تناول النبيّ: أخذه، ومرّش وجهه: خدّسه، أو عَضّه، أو تناوله بأطراف أصابعه .

٧ - كذا، وفي الكافي: «أن ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله فضلاً على بني أمية». والظاهر أنه سقط

«ليس» من قلم الناسخ .

في الحَسَبِ^(١)، و قال له الآخر : له الفضل على الناس كلهم في كل خير^(٢)، و غضب الذي نصر رسول الله ﷺ فصنع بوجهه ما ترى ؛ فهل عليه شيء ؟ فقلت له : إني لأظنك قد سألت من حولك و أخبروك ، فقال : أقسمتُ عليك لما قلتُ ؟ فقلت له : كان ينبغي للذي زعم أن أحداً مثل رسول الله ﷺ في التفضيل^(٣) أن يُقتل و لا يستحي ، قال : فقال : أو ما الحَسَبُ بواحدٍ ؟ فقلت : إنَّ الحسب ليس التَّسَبُّ ؛ ألا ترى لو نزلت برجلٍ من بعض هذه الأحباش فقرأك^(٤)، فقلت له : إنَّ هذا لحسب ، قال : أو ما التَّسَبُّ بواحدٍ^(٥) ؟ قلت : إذا اجتمعوا إلى آدم فإنَّ التَّسَبُّ واحد^(٦)، إنَّ رسول الله ﷺ لم يخلطه شركٌ و لا بغي . فأمر به فقتل .»

٩٩ ﴿٣٣٣﴾ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن ربيع بن محمد ، عن عبدالله بن سليمان العائري « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أي شيء تقول في رجلٍ سمعته يشتم علياً و يتبرء منه ؟ فقال لي : هو والله حلال الدَّم ؛ و ما ألف رجلٍ منهم برجلٍ منكم ، دَعَه^(٧) .»

١ - الحسب ما نَعُدُّه من مفاخر آبائك ، أو المالك ، أو الدين ، أو الكرم ، أو الشرف في الفعل ، أو الفَعَال الصالح ، أو الشرف القابت في الآباء . (القاموس)

٢ - في الكافي : « كل حين » . ٣ - في الكافي : « في الفضل » .

٤ - قرئ الصَّيْفُ قرئاً ؛ أضافه . (القاموس) و قوله : « الأحباش » في بعض النسخ : « الأخبار » ، و في الكافي : « الأجناس » ، و قال الفيض - رحمه الله - في الوافي : أي أجناس الناس شيئاً ما كانوا في التَّسَبُّ .

٥ - في بعض النسخ : « قال : أو من نسب بواحدٍ » .

٦ - لعل المراد أن وحدة التَّسَبُّ لا يستلزم عدم الفضل ، و إلا يلزم أن لا يكون لأحدٍ فضل على أحدٍ لاتحاد نسبهم إلى آدم ، و لكن للإحساب والفضائل و خصوصيات الأنساب مدخل في ذلك . (ملذ)

٧ - أي لا تفعلوا ذلك اليوم ، لأنهم يقتلونكم عوضاً عنه ، و لا يساوى ألف رجلٍ منهم برجلٍ منكم . (ملذ)

صع ﴿٣٣٤﴾ ١٠٠ - عنه، عن عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل سبّأه لعليّ عليه السلام؟ قال: فقال لي: حلال الدّم والله، لو لا أن يغمّر بريئاً^(١)، قال: قلت: فأقول في رجل مؤذٍ لنا؟ قال: فقال: فيماذا؟ قال: فقلت: فيك يذكرك^(٢)، قال: فقال: له في عليّ عليه السلام نصيب^(٣)؟ قلت له: إنّه ليقول ذلك و يظهره، قال: لا تعرض له».

↑
٨٦

صع ﴿٣٣٥﴾ ١٠١ - سهل بن زياد، عن ابن محبوب - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: بعث أمير المؤمنين عليه السلام إلى لبيد بن عطارٍ التيميّ في كلام بلغه فمرّ به [رسول] أمير المؤمنين عليه السلام في بني أسد فقام إليه نعيم بن دجاجة الأسدّي فأفلته^(٤)، فبعث إليه أمير المؤمنين عليه السلام فأتوه به وأمر به أن يضرب فقال له نعيم: والله إنّ المقام معك لذوٌّ وإنّ فراقك لكفرٌ، فلمّا سمع ذلك منه قال له: قد عفونا عنك، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: «ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السِّيئَةِ^(٥)»، أمّا قولك: «إنّ المقام معك لذوٌّ» فسيئة اكتسبتها، وأمّا قولك: «إنّ فراقك لكفرٌ» فحسنة اكتسبتها؛ فهذه بهذه».

صع ﴿٣٣٦﴾ ١٠٢ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم^(٦)، عن التوفليّ،

١ - «يفغر» - بالغين المعجمة والزاء المهملة - من قولهم: «غمره الماء» أي غطاه، أي يشمل فعل هذا القائل بريئاً و يحيط جنايته به فيؤخذ البريئ بذلك الدّم. هذا، وفي نسخة وفي الكافي: «لو لا أن تمّ به بريئاً» أي أنت، أو البليّة بسبب القتل من هو بريئ منه.

٢ - أي يذكرك بالسوء أو هجاك.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: يمكن أن يكون المراد أنّه هل يتولّى عليّاً عليه السلام و يقول بإمامته؟ فقال الزاوي: نعم هو يظهر ولاية عليّ عليه السلام. و سيأتي الخبر في باب «دية من لا يعرف قاتله» تحت رقم ٤٩.

٤ - في المصباح المنير: أفلت الطائر وغيره إفلاتاً: تخلّص، و أفلته: إذا أطلقت و خلّصته، يستعمل لازماً و متعدّياً.

٥ - المؤمنون: ٩٦.

٦ - يعني إبراهيم بن هاشم القميّ، و هو أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم.

عن السَّكُونِيِّ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنْ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: مَنْ أَقْرَبُ بَوْلِدٍ ثُمَّ نَفَاهُ جَلَدَ الْهَدَى وَأَزْمَ الْوَلَدِ» (١).

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر هو الذي به أفتي دون الخبر الذي رواه العلاء ابن فضيل، فذكر فيه أَنَّ عليه خمسين جَلْدَةً إِنْ كَانَ مِنْ حَرَّةٍ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْوَلَدُ مِنْ أُمِّهِ، لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مُوَافِقٌ لِلْأَخْبَارِ كُلِّهَا، لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ قَذَفَ حُرَّةً كَانَ عَلَيْهِ الْهَدَى ثَمَانِينَ، وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْخَبَرُ وَهَمًّا مِنَ الرَّاوي.

عنه **﴿٣٣٧﴾** ١٠٣ - محمد بن الحسن الصفار، عن الحسين بن علي^(٢)، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي جعفر عليه السلام «قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يَقْذِفُ بَعْضَ جَاهِلِيَّةِ الْعَرَبِ (٣)؟ قَالَ: يُضْرَبُ الْهَدَى، إِنْ ذَلِكَ يَدْخُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم».

أَوْضِعَ **﴿٣٣٨﴾** ١٠٤ - عنه، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُعْزِرُ فِي الْمَهْجَاءِ وَلَا يُجَلِّدُ الْهَدَى إِلَّا فِي الْفِرْيَةِ الْمَصْرُوحَةِ أَنْ يَقُولَ: «يَا زَانِي»، أَوْ: «يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ»، أَوْ: «لَسْتَ لِأَبِيكَ»».

عنه **﴿٣٣٩﴾** ١٠٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد ابن عبد الله بن هلال، عن عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: يَا زَانِيَةَ، قَالَ: يُجَلِّدُ حَدًّا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا بَعْدَ مَا يُجَلِّدُ، وَلَا

١ - عدم الحكم باللعان لأنه يشترط فيه عدم سبق الإقرار بالولد. (ملذ)

٢ - كذا، وفي جامع الرواة: «الظاهر أَنَّ الْحُسَيْنَ - مَصْرُوعًا - سَهُوًّا، وَالضَّوَابِ: الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَهُوَ إِتْمَانُ: ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ، أَوْ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ التَّعْمَانِ بَقْرِينَةَ رِوَايَةَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الصَّفَّارِ عَنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

٣ - كذا في التسخ، وفي الفقيه: «سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ يَفْتَرِي عَلَى رَجُلٍ مِنْ جَاهِلِيَّةِ الْعَرَبِ»، أَيْ يَفْتَرِي عَلَى الرَّجُلِ مِنْ جَاهِلِيَّةِ الْعَرَبِ مِنْ بَطْلَانِ نِكَاحِهِنَّ وَالزَّانِيَّ وَأَمْثَالَ ذَلِكَ، وَكَانَ قَاذِفَ الْعَرَبِ مِنْ حَيْثُ أَتَمَّهُمْ عَرَبٌ يَكُونُ قَاذِفًا لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ الْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

تكون امرئته، قال: وإن كان قال كلاماً أفلت منه من غير أن يعلم شيئاً أراد أن يغيظها به؛ فلا يفرق بينهما».

ص ٣٤٠ (١٠٦) - الحسين بن سعيد، عن النَّضْر، عن عاصِم^(١)، عن محمد ابن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في المملوك يدعو الرجل لغير أبيه، قال: أرى أن يعرى جلده^(٢)، قال: وقال في [كل] رجل دعي لغير أبيه: أقم بيتك أمكنك منه، فلما أتى بالبينة قال: إن أمته كانت أمة، قال: ليس عليك حد؛ سبه كما سبك، [أ]و اعف عنه إن شئت».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر ضعيف^(٣) مخالف لما قدّمناه من الأخبار - الصحيحة و لظاهر القرآن، فلا ينبغي أن يعمل عليه على أن فيه ما يضعفه، و هو أن أمير المؤمنين عليه السلام أمر الخصم أن يسب خصمه كما سبه، ولا يجوز منه عليه السلام أن يأمر بذلك، بل الذي إليه أن يأخذ له بحقه من خصمه بأن يقيم عليه الحد إن كان ممن وجب عليه ذلك؛ أو يعزره إن لم يكن، فأما أن يأمره بالسب فذلك ممّا لا يجوز على حال^(٤).

ص ٣٤١ (١٠٧) - محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس - عن بعض رجاله - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كلُّ بالغ من ذكر أو أنثى افتري على صغير أو كبير أو ذكر أو أنثى أو مسلم أو كافر أو حرّاً أو مملوك فعليه حدُّ الفرية، و على غير البالغ [حدُّ] الأدب».

قال محمد بن الحسن: ما تضمن هذا الخبر من إيجاب الحد على من قدّف صبيّاً محمولاً على أنه قدّفه بنسبة الزنى إلى أحد والديه، كأن يقول: يا ابن الزاني؛

١ - هو عاصم بن حميد و راويه ابن شؤيد.

٢ - في الاستبصار: ما تضمن هذا الخبر من قوله: «أرى أن يعرى جلده» محتمل أن يكون إنمّا أراد أن يعرى جلده ليقام عليه الحد، و محتمل أن يكون المراد به إذا كانت أمته أمة، و نسبا إلى الزنى، فإنه لا يجب عليه الحد كاملاً، و يجب عليه التعزير - انتهى.

٣ - يعني ضعيفاً باصطلاح القدماء من حيث المتن لا السند باصطلاح المتأخرين.

٤ - لعل المراد بالسب: الشتم مجازاً، كقوله: يا حمار و يا خنزير و أمثالهما.

أو الزانية، أو: زنت بك أمك، أو أبوك، لأن ذلك يوجب عليه الحد على الكمال، فأما إذا قال له: «قد زנית» فلا يجب عليه الحد حسب ما قدمناه من الأخبار، فأما ما تضمن من إيجاب الحد على من قذف كافراً أو يهودياً أو نصرانياً فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت أمه مسلمة فإنه يجب على من قذفها الحد الحرمة- المسلمة، فأما إذا لم يكن كذلك فإنه يجب عليه التعزير حسب ما قدمناه.

﴿٧﴾ - باب الحد في السكر و شرب المسكر والفقاع

﴿و أكل المحذور من الطعام﴾

صح ﴿٣٤٢﴾ ١ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد؛ و علي بن النعمان^(١)، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَافِيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كلُّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ يَجِبُ فِيهِ كَمَا يَجِبُ فِي الْخَمْرِ مِنَ الْحَدِّ».

صح ﴿٣٤٣﴾ ٢ - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن - عثمان، عن عُمَرَ بْنِ يَزِيدٍ «قال: قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: في كتاب علي عليه السلام يُضْرَبُ شَارِبُ الْخَمْرِ وَ شَارِبُ الْمُسْكِرِ، قُلْتُ: كَمْ؟ قَالَ: حَدُّهُمَا وَاحِدٌ»^(٢).

صح ﴿٣٤٤﴾ ٣ - يونس، عن زُرَّارَةَ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال علي عليه السلام: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ سَكِرَ وَ إِذَا سَكِرَ هَدَى، وَ إِذَا هَدَى افْتَرَى؛ فَاجْلِدُوهُ حَدَّ الْمَفْتَرِي»^(٣).

صح ﴿٣٤٥﴾ ٤ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن كثر

١ - كذا، وفي الكافي: «عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان» والظاهر هو الصواب. و

أبو الصَّبَّاح هو إبراهيم بن نعيم.

٢ - حكم الخمر و سائر المسكرات في الحد واحد، ولا خلاف فيه.

٣ - هَدَى يَهْدِي هَدْيًا وَ هَدْيَانًا تَكَلَّمَ بِغَيْرِ تَعْقُولٍ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ. (القاموس)

زُرارة « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن الوليد بن عُقبة^(١) حين شهد عليه بشرب الخمر ؛ قال عثمان لعلِّي عليه السلام أقض بينه و بين هؤلاء الذين يزعمون أنه شرب الخمر ، فأمر علي عليه السلام فجَلَدَه بسوط له شعبتان أربعين جَلْدَةً .»

ح ﴿٣٤٦﴾ ٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن - عثمان ، عن بُرَيْد بن معاوية « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن في كتاب علي عليه السلام : يُضْرَبُ شاربُ الخمرِ ثمانين و شاربُ التَّبِيدِ ثمانين .»

ث ﴿٣٤٧﴾ ٦ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زُرارة « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : أُقِيمُ عُبيد الله بن عُمَرَ - و قد شرب الخمر - فأمر به عمرُ أن يضرب فلم يتقدم عليه أحدٌ يضربه حتى قام علي عليه السلام بنسعة مثنية^(٢) فضربه بها أربعين .»

ث ﴿٣٤٨﴾ ٧ - أحمد بن محمد بن يحيى ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ شَرِبَ حُسوةً خمر^(٣) ، قال : يُجَلَدُ ثمانين جَلْدَةً ؛ قليلها و كثيرها حرام .»

ص ﴿٣٤٩﴾ ٨ - يونس^(٤) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : كيف كان يُجَلَدُ رسولُ الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : فقال : كان يُضْرَبُ بالتعال و يزيد كلما أُتِيَ بالشارب ، ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف ذلك على ثمانين^(٥) أشار بذلك علي عليه السلام على عُمَرَ فرضي بها .»

١ - هو الوليد بن عُقبة بن أبي معيط الأموي ، من مسلمة الفتح ، وقال ابن الكلبي و أبو عبيدة : إنّه كان فاسقاً شَرِيباً ، ولما بويح أمير المؤمنين علي عليه السلام اعترله فانتقل إلى الرقة فهلك بها ، فلعنة الله عليه و على من والاه .

٢ - التسعة : القطعة من النَّسْع - بالكسر - و هو سير ينسج عريضاً يشد به الرحال .

٣ - الحسوة - بالضم - : جرعة من الشراب . (التهاية)

٤ - كذا ، والمعهود رواية يونس عن أبي بصير بواسطة .

٥ - أي : لم يزل الناس يزيدون في الشرب ، فيزيد النبي صلى الله عليه وآله في الضرب حتى بلغ ثمانين .

ح ﴿٣٥٠﴾ ٩ - عليٌّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن -
الجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : رأيت النبي صلى الله عليه وآله كيف كان
يضرب في الخمر ؟ قال : كان يضرب بالتعال و يزيد إذا أتى بالشارب ، ثم لم يزل
التاس يزيدون حتى وقف ذلك على ثمانين ، أشار بذلك علي عليه السلام على عمر » .

نق ﴿٣٥١﴾ ١٠ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ^(١) ، عن إسحاق بن عمار ،
عن أبي بصير ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : كان علي عليه السلام يضرب في الخمر والتبذ
ثمانين ؛ الحرّ والعبد واليهوديّ والنصرانيّ ، قلت : و ما شأن اليهوديّ والنصرانيّ ؟
قال : ليس لهم أن يظهروا شرّبه ، يكون ذلك في بيوتهم » .

نق ﴿٣٥٢﴾ ١١ - يونس ، عن سماعة ، عن أبي بصير « قال : كان علي عليه السلام
يجلد الحرّ والعبد واليهوديّ والنصرانيّ في الخمر والتبذ ثمانين ، فقلت : فما بال
اليهوديّ والنصرانيّ ؟ فقال : إذا أظهروا ذلك في مصر من الأمصار ، لأنه ليس لهم
أن يظهروا شرّبها » ^(٢) .

صح ﴿٣٥٣﴾ ١٢ - يونس ، عن عبد الله بن مُسكان ، عن أبي بصير « قال : حدّ
اليهوديّ والنصرانيّ والمملوك في الخمر والفرّية سواء ، وإنما صولح أهل الدّقة أن
يشربوها في بيوتهم ، قال : و سألته عن السكران والرّائي ، قال : يجلدان بالسيّاط
مجرّدين بين الكتفين ، فأما الحدّ في القذف فيجلد على ثيابه صرّباً بين ضربين » .
فأما ما رواه :

ضع ﴿٣٥٤﴾ ١٣ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن -

١ - هو ابن فضال .

٢ - لا خلاف بين أصحابنا في أنّ حدّ شرب المسكر ثمانون في الحرّ ، والمشهور في العبد أيضاً
ذلك ، و ذهب الصدوق (ره) إلى أنّ حدّه أربعون . و في الشرائع : «الحدّ في شرب الخمر ثمانون
جلدة ، رجلاً كان الشارب أو امرءة ، حرّاً كان أو عبداً . وفي الزواية يحدّ العبد أربعين ، وهي
متروكة . وأما الكافر فإنّ تظاهر به حدّ ؛ وإن استتر لم يحدّ ، و يضرب الشارب عرياناً على ظهره
و كفيه و يتقى وجهه و فرجه ، و لا يقام عليه الحدّ حتى يفيق » .

محمد، عن الحسن بن علي^(١)، عن حماد بن عثمان «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
التعزير كم هو؟ فقال: دون الحد، قال: قلت: دون ثمانين؟ قال: فقال: لا، و
لكنتها دون الأربعين؛ فإنها حد المملوك، قال: قلت: وكم ذلك؟ قال: قال
علي^{عليه السلام}: على قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه».

فأول ما فيه أنه ليس في ظاهر الخبر أن حد العبد الذي هو الأربعين إنما هو في
شربه الخمر، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره جاز أن يكون ذلك حده فيما سواه، ولو
كان صريحاً بأن ذلك حده في شرب الخمر جاز لنا أن نحمله على ضرب من
التقية، لأن ذلك موافق لمذهب بعض العامة.

فأما ما رواه:

ح (٣٥٥) ١٤ - الحسن بن محبوب، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر
الحصري^(٢) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حرّاً، قال: يُجلد
ثمانين؛ هذا من حقوق المسلمين، فأما ما كان من حقوق الله عز وجل فإنه
يضرب نصف الحد، قلت: الذي من حقوق الله ما هو؟ قال: إذا زنى أو شرب
الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد».

فهذا خبر شاذ لا يعارض به الأخبار المتواترة في تناول شارب الخمر
واستحقاقه ثمانين جلدة، وتلك عامة في العبيد والأحرار، وقد روينا ما يختص
بتناول اللفظ لهم أيضاً، واستحقاقهم الحد على الكمال، فلا ينبغي أن نعترضها
كلها بهذا الخبر، ويوشك أن يكون الراوي سمع ذلك في الزنى خاصة لأنه من
حقوق الله و كان حد الشارب من حقوق الله فحمله على ذلك، وليس ينبغي
أن نحمله عليه؛ لأنه لا يمتنع أن يختص الزاني منهم بنصف الحد والشارب بالحد
على الكمال وإن كانا جميعاً من حقوق الله عز وجل.

ثم إنه يمتثل أن يكون الوجه فيه ما قدمناه في الخبر الأول من التقية لموافقته

١ - هو الوشاء ابن بنت إلياس، كما مر هذا الإسناد مراراً. و يمتثل كونه الحسن بن علي

ابن التعمان الكوفي مولى بني هاشم.

لمذهب بعض العامة . وأما ما رواه :

بج ٣٥٦ ﴿ ١٥ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن يحيى بن -
أبي العلاء ^(١) ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : كان أبي يقول : حد المملوك نصف حد
الحُر .

فهذا الخبر عامٌ و يجوز تخصيصه بحدّ الزنى ، و قد بيّنا ما يقتضي تخصيصه .

بج ٣٥٧ ﴿ ١٦ - ابن محبوب ، عن خالد بن نافع ، عن أبي خالد القمّاط ،
عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد اليهودي و التصرائي في
الخمر و مسكر التبيذ ثمانين جلدة إذا أظهروا شربه في مصر من الأمصار ، و إن
هم شربوه في كِنَائِسِهِمْ و بيعهم لم يعترض لهم حتى يصيروا بين المسلمين ^(٢) .

ص ٣٥٨ ﴿ ١٧ - يونس ، عن عبدالله بن سنان » قال : قال أبو عبدالله عليه السلام :
الحد في الخمر أن يشرب منها قليلاً أو كثيراً ، قال : ثم قال : أتى عمر بقُدامة بن -
مظعون و قد شرب الخمر و قامت عليه البيّنة ، فسأل علياً عليه السلام فأمر أن يضربه
ثمانين ، فقال قدامة : يا أمير المؤمنين ليس عليّ حدٌ ؛ أنا من أهل هذه الآية : « لَيْسَ
عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا » ^(٣) ، قال : فقال عليٌّ عليه السلام :
لست من أهلها ؛ إن طعام أهلها لهم خللٌ ليس يأكلون و لا يشربون إلا ما
أحلّ الله لهم ^(٤) ، ثم قال عليٌّ عليه السلام : إنَّ الشارب إذا ما شرب لم يدر ما يأكل و لا ما
يشرب فاجلدوه ثمانين [جلدة] .

ح ٣٥٩ ﴿ ١٨ - عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن ابن بُكير ،

١ - يحيى بن أبي العلاء الظاهر اتحاده مع يحيى بن العلاء الثقة .

٢ - أي يجيؤون مع السكر بين المسلمين ، فيكون ذلك إظهاراً . (ملذ)

٣ - المائدة : ٩٣ .

٤ - لعل مراده عليه السلام أن الله قيد هذا الحكم بالإيمان والأعمال الصالحة ، فن شرب محرماً لا

يكون مقن أعماله صالحة ، فالمراد عدم الجناح في أكل الحلال ، بمعنى أنهم لا يجاسون عليه ، كما

ورد في الخبر . (ملذ)

عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: شَرِبَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ خَمْرًا فَرَفَعَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ: أَشْرَبْتَ خَمْرًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَ لِمَ؟ وَ هِيَ مُحَرَّمَةٌ؟! قَالَ: فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنِّي أَسْلَمْتُ وَ حَسَنَ إِسْلَامِي، وَ مَنَزَلِي بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمٌ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَ يَسْتَحْلُونَ [المِيتَةَ] وَ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّهَا حَرَامٌ اجْتَنَبْتُهَا، فَالْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ قَالَ: فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي أَمْرِ هَذَا الرَّجُلِ؟ قَالَ عُمَرُ: مُعْضَلَةٌ^(١)، وَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا أَبُو حَسَنِ، فَقَالَ: ادْعُ لَنَا عَلِيًّا، فَقَالَ عُمَرُ: يَأْتِي الْحَكَمَ فِي بَيْتِهِ^(٢)، فَقَامَا وَ الرَّجُلُ مَعَهُمَا وَ مَنْ حَضَرَهُمَا مِنَ النَّاسِ حَتَّى أَتَوْا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَخْبَرَاهُ بِقِصَّةِ الرَّجُلِ وَ قِصَّةِ الرَّجُلِ قِصَّتَهُ، قَالَ: فَقَالَ: ابْعَثُوا مَعَهُ مَنْ يَدُورُ بِهِ عَلَى مَجَالِسِ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ مَنْ كَانَ تَلَا عَلَيْهِ آيَةَ التَّحْرِيمِ فَلْيَشْهَدْ عَلَيْهِ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ فَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِأَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ آيَةَ التَّحْرِيمِ فَحَلَّى عَنْهُ، وَ قَالَ لَهُ: إِنْ شَرَبْتَ بَعْدَهَا أَقْمْنَا عَلَيْكَ الْحَدَّ».

ضع ﴿٣٦٠﴾ ١٩ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن أحمد بن -
النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر - رفعه - عن أبي مریم «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بالتجاشي الشاعر وقد شرب الخمر في شهر رمضان فضربه ثمانين جلدة، ثم حبسه ليلة، ثم دعا به من الغد فضربه عشرين سوطاً، فقال له: يا أمير المؤمنين هذا ضربتني ثمانين جلدة في شرب الخمر و هذه العشرين^(كذ) ما هي؟! فقال: هذا لتجزيك على شرب الخمر في شهر رمضان».

عنه ﴿٣٦١﴾ ٢٠ - الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن الأصمعي؛ أو حبة العرني^(٣) «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام على منبر الكوفة: من

١ - في النهاية: العضل: المنع والشدة، يقال: أعضل بي الأمر إذا ضاقت عليك فيه الخيل، و منه حديث عمر: «أعوذ بالله من كل معضلة ليس له أبو حسن»، و روي معضلة، أراد المسألة الصعبة، أو الخطة الصعبة الخارج من الأعضاء أو التعضيل، ويريد بأبي حسن علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢ - الحكم - بالتحريك - : الحاكم، و في المثل: «في بيته يؤتى الحكم». (الضحاح)

٣ - هو حبة بن جوين - مصفراً - بضم العين المهملة و فتح الراء المهملة و بعدها نون -

شَرِبَ شَرْبَةَ حَمْرٍ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ».

مع ﴿٣٦٢﴾ ٢١ - عنه، عن النَّضْرِ، عن هِشَامٍ، عن سَلْيَانَ بنِ خَالِدٍ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الثَّلَاثَةَ فَاقْتُلُوهُ».

مع عنه، عن فَضَالَةَ بنِ أَيُّوبَ، عن الْعَلَاءِ، عن مُحَمَّدٍ، عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام - مثل ذلك.

مع ﴿٣٦٣﴾ ٢٢ - يونس، عن المعلّى^(١)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أُتِيَ بِشَارِبِ الْخَمْرِ ضَرَبَهُ ضَرْبَةً، ثُمَّ إِنْ أُتِيَ بِهِ ثَانِيَةً ضَرَبَهُ، ثُمَّ إِذَا أُتِيَ بِهِ ثَالِثَةً ضَرَبَ عُنُقَهُ».

مع ﴿٣٦٤﴾ ٢٣ - صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّهُ قَالَ : مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ».

مع ﴿٣٦٥﴾ ٢٤ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ : إِذَا شَرِبَ ضُرِبَ، فَإِنْ عَادَ ضُرِبَ، فَإِنْ عَادَ قُتِلَ فِي الثَّلَاثَةِ»^(٢).

مع ﴿٣٦٦﴾ ٢٥ - يونس، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام « قال: أصحاب الكبار كلهم إذا أقيم عليهم الحدّ مرتين قُتِلوا في الثالثة».

مع ﴿٣٦٧﴾ ٢٦ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصّباح الكينانيّ « قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا أُتِيَ بِشَارِبِ الْخَمْرِ ضَرَبَهُ فَإِنْ أُتِيَ بِهِ ثَانِيَةً ضَرَبَهُ، فَإِنْ أُتِيَ بِهِ ثَالِثَةً ضَرَبَ عُنُقَهُ، قُلْتُ : التَّيِيدُ ؟ قَالَ :

← أبووقدعة الكوفي، قال ابن سعد: مات سنة ٧٦. ١ - هو معلّى بن عتبان الأحول الثقة

٢ - زاد في الكافي: «قال جميل: و روى بعض أصحابنا أنه يقتل في الرابعة، قال ابن أبي عمير:

كأنّ المعنى: أن يقتل في الثالثة، و من كان إنمّا يؤتى به يقتل في الرابعة». و لعلّ المعنى إن لم يؤت به إلى الإمام في الثالثة و أتى به في الرابعة يقتل في الرابعة.

إذا أخذ شاربهُ قد انتشى ضرب ثمانين^(١)، قلت: رأيت إن أخذ به ثانية؟ قال: اضربه، قلت: فإن أخذ به ثالثة؟ قال: يقتل كما يقتل شارب الخمر، قلت: رأيت إن أخذ شارب التبيذ ولم يسكر أُجَلد؟ قال: لا»^(٢).

قال محمد بن الحسن: ما تضمن هذا الخبر من الفرق بين التبيذ والخمر وأنه لا يجلد فيه إلا إذا سكر محمولاً على ضربٍ من التقيّة لأن ذلك مذهب فقهاء بعض العامة، لأننا قد بيّنا أنه لا فرق بين الخمر والتبيذ في قليله وكثيره وأنه يوجب الحدّ، وكذلك الحكم فيما رواه:

صح **﴿٣٦٨﴾** ٢٧ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: رأيت إن أخذ شارب التبيذ ولم يسكر أُجَلد ثمانين؟ قال: لا، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ»^(٣). فالوجه فيه أيضاً التقيّة حسب ما قدمناه، وأما ما رواه:

صح **﴿٣٦٩﴾** ٢٨ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم «قال: سألت عن الشارب، فقال: أما رجلٌ كانت منه زلة فإني معزّره، وأما آخرٌ يذمُّ فإني كنت منهكة^(٤) عقوبةً لأنه يستحلُّ الحرّامات كلّها، ولو ترك الناس وذلك لفسدوا».

فهذا الخبر شاذٌّ نادرٌ، لا يجوز العمل عليه لمنافاته للأخبار كلّها، مع أنه ليس في ظاهر الخبر أكثر من أنه سأله عن الشارب ولم يبيّن له هل هو شارب خمر أو نبيذ أو شراب آخر. ويحتمل أن يكون هذا الحكم مختصاً بمن شرب بعض

١ - الانتشاء أول السكر ومقدماته، وقيل: هو السكر نفسه، والمعنى إذا نشئ الشارب نشوة ضرب ثمانين؛ والمراد ليعلم من النشوة شربه لا للاشراط، فننظر.
٢ - يعلم من الأخبار السابقة أنّ شرب المسكر موجبٌ للحدّ سواء كان الشارب سكر أو لم يسكر، وهذا الخبر يعارضها.

٣ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمله على الجاهل بالحرمة، كما تقدّم من اشتباه ذلك على بعض الأصحاب، لأن أكثر العامة كانوا يشربونه و صار ذلك شُبّهةً.

٤ - التهلك: المبالغة في كل شيء، نهكه السلطان: بالغ في عقوبته. (القاموس)

الأشربة المحرّمة وإن لم يكن مسكراً.
والذي يكشف عما ذكرناه من أنّ حكم التبيذ في قليله حكم الكثير وأنّ
حكمه حكم الخمر على السواء ما رواه :

سـ ﴿٣٧٠﴾ ٢٩ - يونس ، عن هشام بن إبراهيم المشرقي - عمّن رواه - عن
أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل التبيذ كما يجلد في
قليل الخمر ، ويقتل في الثالثة من التبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر » .

صـ ﴿٣٧١﴾ ٣٠ - يونس ، عن ابن مُسكان ، عن سليمان بن خالد قال ^(١) :
كان أمير المؤمنين عليه السلام يَصْرِبُ في التبيذ المسكر ثمانين كما يَصْرِبُ في الخمر و
يقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر » .

صـ ﴿٣٧٢﴾ ٣١ - عنه ، عن أبي أيوب ^(٢) ، عن محمد بن مسلم « قال : قلت
لأبي جعفر عليه السلام : رجلٌ دَعَوَانَاهُ إلى جملة ما نحن عليه من جملة الإسلام فأقرّ به ثم
شرب الخمر وزنى وأكل الرِّبَا ولم يُبَيِّنْ له شيءٌ من الحلال والحرام أُقيم عليه الحد
إذا جهله ؟ قال : فقال : لا ؛ إلا أن تقوم عليه بيّنة أنه قد كان أقرّ بتحريمها » .

صـ ﴿٣٧٣﴾ ٣٢ - أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن التّوّفلي ، عن السّكوني ،
عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « أنه أتى بشارب الخمر واستقرّهُ القرآن
فقرّهُ فأخذ رِدَاءَهُ فألقاه مع أردية الثّاس ^(٣) ، و قال له : خَلَّص رِدَاءَكَ فلم يَخْلَصْهُ
فحدّه » .

صـ ﴿٣٧٤﴾ ٣٣ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن سينان ، عن
الحسين القلانسي ^(٤) « قال : كتبت إلى أبي الحسن الماضي عليه السلام أسأله عن الفُقع ،

١ - كذا في النسخ ، وفي الاستبصار أيضاً ، والضمير المستتر راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام .

٢ - هو إبراهيم بن عثمان الخزّاز .

٣ - لعل ذلك لزيادة الاحتياط والتحقيق في شربه المسكر ، لا لكون الحد موقوفاً على شربه
حد السكر . ويمكن أن يكون ثبت بالشهود ، فأراد عليه السلام أن يبيّن بثلث العلامات ، والأوّل
أظهره . (ملذ)

فقال : لا تقربه ؛ فإنه من الخمر» .

ضع ﴿٣٧٥﴾ ٣٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي عبد الله^(١) ، عن منصور بن - العباس ، عن عمرو بن سعيد ، عن ابن فضال ؛ وابن الجهم ، عن أبي الحسن عليه السلام « قالوا : سألناه عن الفُقَاع ، فقال : خمرٌ وفيه حدُّ شارِب الخمر» .

صح ﴿٣٧٦﴾ ٣٥ - محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد ابن إسماعيل بن بزيع ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : سألته عن الفُقَاع ، فقال : خمرٌ وفيه حدُّ شارِب الخمر» .

ضع ﴿٣٧٧﴾ ٣٦ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب^(٢) ، عن يحيى بن - المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي جميلة ، عن إسحاق بن عمار ؛ و سماعة^(٣) ، عن أبي بصير « قال : قلت : آكل الرِّبَا، بعد البيّنة ؟ قال عليه السلام : يُؤدَّب ؛ فإن عاد أُدب ، فإن عاد قُتِل »^(٤) .

ضع ﴿٣٧٨﴾ ٣٧ - وهذا الإسناد ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال : آكل الميتة والدّم ولحم الخنزير عليه أدبٌ ، فإن عاد أدب ، قلت : فإن عاد يُؤدَّب ؟ قال : يُؤدَّب وليس عليه حدٌّ» .

١ - الظاهر كونه الجاموراني محمد بن أحمد الرّازي ، وهو ضعيفٌ .

٢ - هو يعقوب بن يزيد الكاتب ، و كان ثقة صدوقاً ، وأبو جميلة هو المفضل بن صالح . وأما يحيى بن المبارك فجهول الحال .

٣ - عطف على عبد الله بن جبلة ، يعني رواه تارة عن أبي جميلة ، عن ابن عمار ، و تارة عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

٤ - يدلُّ على أن أرباب الكبائر يقتلون في الثالثة و إن لم يكن فيه حدٌ ، ولا ينافي الخبر الآتي ، فإنّها ليست من الكبائر فلذا لا يقتلون ، لكن ظاهر الأصحاب عدم الفرق . قال في التحرير : كلٌّ من استحل شيئاً من المحرّمات المجمع على تحريمها كالميتة والدّم ولحم الخنزير والزّنى كان مرتدّاً ، فإن كان مولوداً على الفطرة قتل ، وإلا استتيب ، فإن تاب وإلا ضرب عنقه . و إن تناول شيئاً من ذلك محرّماً له كان عليه التّعزير ، فإن عاد بعد ذلك عزر و غلظ عقابه ، فإن تكرّر منه فعل به كما فعل أولاً و يغلظ زيادة ، فإن عاد في الرابعة قتل . (ملذ)

مع ﴿٣٧٩﴾ ٣٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه^(١)، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل نصراني كان أسلم ومعه خنزيرٌ قد شَوَاهُ وأدرجَه بِرِجْلَانِ، قال: ما حملك على هذا؟ قال الرجل: مرضت فقرمت إلى اللحم^(٢)، فقال: أين أنت عن لحم الماعِزِ؟ ثم قال: لو أنك أكلته لأقت عليك الحدَّ، و لكن سأضربك ضرباً فلا تعد، فضربه حتى شغَرَ ببوله»^(٣).

مع ﴿٣٨٠﴾ ٣٩ - محمد بن أحمد، عن أبي عبدالله الرّازي، عن الحسن بن - علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله المؤمن^(٤)، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرّزني شرٌّ أو شُرْبُ الخمر؟ وكيف صار في الخمر ثمانون وفي الرّزني مائة؟ فقال: يا إسحاق! الحدُّ واحدٌ و لكن زيدي في هذا لتضييعه التُّطفة و لوضعه إياها في غير موضعها الذي أمر الله عزَّ وجلَّ به».

﴿٨- باب الحد في السرقة﴾

﴿والخيانة، والخُلْسة^(٥)، و نَش القبور، و الخنق^(٦)، و الفساد في الأرضين﴾

مع ﴿٣٨١﴾ ١ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد ابن مسلم «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: في كم يقطع السارق؟ فقال:

١ - رواه الكليني (ره) عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحجال، عن علي بن محمد بن عبدالرحمن، عن التوفلي».

٢ - القرم هي شدّه شهوة اللحم حتى لا يبصر عنه. (التهاية)

٣ - شغَرَ الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول. (التهاية)

٤ - هو زكريّا بن محمد، و محمد بن أحمد هو ابن يحيى الأشعري.

٥ - الخلسة - بالضم - اسم من اختلس، و: ما يُخْلَس. (أقرب الموارد)

٦ - كذا. من خَنَقَهُ خَنَقاً أي شدَّ على حلقه حتى يموت.

في رُبْع دينار، قال: قلت له: في درهمين؟ فقال: في رُبْع دينار بلغ الدِّينار ما بلغ، قال: فقلت له: أرأيت من سرق أقلَّ من رُبْع دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق؟ وهل هو عندالله سارق في تلك الحال؟ فقال: كلُّ من سرق من مسلم شيئاً قد حواه وأحرَّزه فهو يقع عليه اسم السارق؛ وهو عندالله السارق، ولكن لا يقطع إلا في رُبْع دينارٍ أو أكثر، ولو قطعت يد السارق فيما هو أقلُّ من رُبْع دينار لألقيت عامَّة الناس مقطعين».

صع ﴿٣٨٢﴾ ٢ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تقطع يد السارق حتى تبلغ سرِّقته رُبْع دينار؛ وقد قطع عليُّ عليه السلام في بيضة حديد. قال عليُّ (١): وقال أبو بصير: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق؟ فقال: في بيضة حديد، قلت: وكم تمنَّاها؟ قال: رُبْع دينار» (٢).

ثق ﴿٣٨٣﴾ ٣ - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبَّيد، عن يونس، عن سماعة بن مهران (٣)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة، قال: قلت: وما بيضة؟ فقال: بيضة قيمتها رُبْع دينار، قال: قلت: هو أدنى حدِّ السارق؟ فسكت».

صع ﴿٣٨٤﴾ ٤ - يونس، عن عبدالله بن سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يقطع السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجتأً وهو رُبْع دينار» (٤).

مجه ﴿٣٨٥﴾ ٥ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن سلمة (٥)، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليهما السلام «أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يقطع السارق في

١ - يعني ابن أبي حمزة البطائني قائد أبي بصير.

٢ - هذا هو المشهور بين الأصحاب فتوى وخبراً، والمراد من «بيضة حديد» الخوذ.

٣ - كذا، والظاهر سقوط «عن أبي بصير»؛ لما سيأتي تحت رقم ٩، أو زيادتها هناك.

٤ - المجنَّ والمجته - بكسر الميم - من جنِّ بجن: التُّرس.

٥ - كأنه سلمة بن حفص، ورواه ابن عثمان الأحمر الذي روى عنه فضالة بن أيوب.

رُبْع دِينَارٍ».

ضع ﴿٣٨٦﴾ ٦ - عنه ، عن القاسم ^(١) ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق ؟ فقال : في بَيِّضَةِ حديد ، قلت : و كم ثمنها ؟ قال : رُبْع دِينَار ، و قال عليّ عن أبي عبد الله عليه السلام : لَا تُقَطَّع يَدُ السَّارِقِ حَتَّى تَبْلُغَ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَار ، و قد قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بَيِّضَةِ حديد » ^(٢) .

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ :

ضع ﴿٣٨٧﴾ ٧ - الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن [ابن] ^(٣) أبي حمزة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام في كَمْ يَقَطُّعُ السَّارِقُ ؟ فَجَمَعَ كَفَيْهِ ثُمَّ قَالَ : فِي عِدْدهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ » ^(٤) .

فلا ينافي ما قدّمناه من أنّ حدّ ما يقطع السارق فيه رُبْعُ دِينَار ، لأنّه لا يمتنع أن تكون قيمة الدّراهم التي أشار إليها كانت رُبْعَ دِينَار . و قد بين أبو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في أوّل الباب حين سُئِلَ عَمَّنْ سَرَقَ دِرْهَمَيْنِ فَقَالَ : « فِي رُبْعِ دِينَارٍ بَلِغَ الدِّينَارِ مَا بَلِغَ » .

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ :

نق ﴿٣٨٨﴾ ٨ - الحسين بن سعيد ، عن عثمان ^(٥) ، عن سماعة « قال : سألته على كم يقطع السارق ؟ قال : أدناه على ثلث دينار » .

١ - هو القاسم بن محمد الجوهري ، و كان ضعيفاً .

٢ - تقدّم الخبر بلفظه بتقديم و تأخير ، و بزيادة أحمد بن محمد في أوّل السند .

٣ - الظاهر أنّ «ابن» زائد هنا لعدم رواية ابن البطائني عن أبي جعفر عليه السلام ، و كذا عليّ بن - أبي حمزة الثمالي ، و في بعض النسخ : «عن أبي حمزة» ، و هو ثابت بن الدّينار و كان من أصحابه عليه السلام ، لكن لا يمكن رواية ابن محبوب عنه بلا واسطة إلا مرسلًا كما مرّ .

٤ - أي عدد أصابعها ، أي عشر دراهم ، و كأنّ «ها» تصحيف «هما» ، والمراد عدد

أصابعها . ٥ - هو عثمان بن عيسى العامري ، كما في مشيخة الفقيه في طريقه عن سماعة .

فالوجه في هذا الخبر أنه لا يمتنع أن يكون هذا حكاية حال سئل عليه السلام عنها وهو ما قطع أمير المؤمنين عليه السلام ^(١) فقيل للسائل: ثلث دينار، ولا يكون ذلك إخباراً عن أن هذا حدّه في جميع الأحوال، والذي يكشف عن ذلك أن سماعه قد روى عن أبي عبدالله عليه السلام قصّة البيضة التي قطع أمير المؤمنين عليه السلام سارقها و ذكر أن قيمتها كانت ربع دينار ^(٢)، والذي يزيد ذلك بياناً ما رواه:

ثق **﴿٣٨٩﴾** ٩ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قطع أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً في بيضة، قلت: وأي بيضة؟ قال: بيضة حديد قيمتها ثلث دينار، فقلت: هذا أدنى حدّ السارق؟ فسكت» ^(٣).
وأما ما رواه:

صح **﴿٣٩٠﴾** ١٠ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل؛ و عبدالرحمن، عن محمد بن حمران جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أدنى ما يقطع فيه السارق خمس دينار».

ثق عنه، عن أحمد بن أبي عبدالله ^(٤)؛ و فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

صح **﴿٣٩١﴾** ١١ - و عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: يقطع السارق في كل شيء بلغ قيمته خمس دينار، وإن

١ - كذا، و لعله - رحمه الله - لم يقرء: «على كم يقطع» حرف جرّ، بل قرء «عليّ»، ولا

يخفى ما فيه.

٢ - الذي جعله كاشفاً بناه في ذلك، فإنه يدلّ على أنه عليه السلام قطع في أقلّ من ذلك، وإن كان الظاهر أن مراده الكاشف عن لزوم التأويل، أو عن عدم الاعتناء بهذه الزوايا، أو نحوها. (ملذ)

٣ - تقدّم الخبر باختلاف ما تحت رقم ٣ من الباب، و فيه: «قيمتها ربع دينار».

٤ - كذا، والصواب: «أحمد بن محمد» وهو البرزطي، كما في الاستبصار.

سَرَقَ من سوق أو زرع أو غير ذلك».

فالوجه في هذه الأخبار أن نعملها على صَرَبٍ من التَّقِيَةِ ، لأنها موافقة لمذهب بعض العامة^(١)، و يحتمل هذه الأخبار أن تكون مختصة بمن يرى الإمام من حاله أن المصلحة تقضي فيه قطع يده فيما هذا قيمته ، لأن ذلك من فرائضه التي يقوم بها هو أو من يأمره هو به .
والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

عنه ﴿٣٩٢﴾ ١٢ - يونس ، عن محمد بن حمران ، عن محمد بن مسلم « قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أدنى ما تقطع فيه يد السارق خمس دينار ، والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع في دونه ، و يقطع فيه و فيما فوقه » .
صع ﴿٣٩٣﴾ ١٣ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : من أين يجب القَطْع ؟ فبَسَطَ أصابعه و قال : من ههنا - يعني من مَفْصَلِ الكَفِّ - » ^(٢) .

١ - هذه الأخبار تدلّ على ما ذهب إليه الصدوق وابن الجنيد ، و هو «القطع في خمس دينار ، أو قيمة ذلك» و لعله أقوى دليلاً من المشهور ، لكون الأخبار الواردة فيه أقوى سنداً ، والأشهر بين العامة هو ربع الدينار ، ولم أر قائلًا بينهم بالخمس . و لو كان بينهم قائل بذلك كان نادراً متروكاً ، فحملُ الأخبار الأولة على التقية أولى ، مع أن السكوت في خبري سماعه و أبي بصير يشعر بالتقية كما لا يخفى .

قال في فتح الباري قريباً من عشرين قول في مبلغ قيمة ما يجب فيه القطع وقال : إن طريق الجمع بين هذه الأقوال أن يجعل حديث عائشة أصلاً فيقطع في ربع دينار فصاعداً . و قال عبيد بن عمير : «ذهب أكثرهم إلى حديث عائشة» ، و روي ذلك أيضاً عن أبي بكر و عمر و عثمان . و هو قول عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والشافعي ، فالحمل على التقية فيه كلام .

٢ - أي المَفْصَلِ التي بين الكَفِّ والأصابع ، بأن المشهور بين الأصحاب أنه يقطع الأصابع الأربعة من اليد أولاً ، و يترك له الراحة والإبهام ، و لو سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ، يترك له العقب ليعتمد عليها ، فإن سرق ثالثة حبس دائماً و لو سرق بعد ذلك قتل .

(المرأة)

ضع ﴿٣٩٤﴾ ١٤ - عنه ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : القَطْع من وَسْطِ الكَفِّ ولا يَقْطَع الإبهام ، و إذا قَطَعْتَ الرَّجْل تَرَكَ العَقِبَ ولم يَقْطَع . »

١٠٢ ثق ﴿٣٩٥﴾ ١٥ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : تَقْطَع يد السارق و يترك إبهامه و صدر راحته ، و تَقْطَع رِجْلَه و يترك عَقْبَهُ يَمِينِي عليها . »

ثق ﴿٣٩٦﴾ ١٦ - يونس ، عن سماعة « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا أخذ السارق قطع من وسط الكف ، فإن عاد قُطِعَتْ رِجْلُهُ من وسط القدم ، فإن عاد استودع السجن ، فإن سرق في السجن قُتِلَ . »

عنه ﴿٣٩٧﴾ ١٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ^(١) ، عن محمد بن - عبد الله بن هلال ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال قلت له : أخبرني عن السارق لِمَ تَقْطَع يَدَهُ اليمْنِي و رِجْلَهُ اليسرى ولا تَقْطَع يَدَهُ اليمْنِي و رِجْلَهُ اليمْنِي ؟ فقال : ما أحسن ما سألت ! إذا قُطِعَتْ يَدُهُ اليمْنِي و رِجْلَهُ اليمْنِي سقط على جانبه الأيسر و لم يَقْدِر على القيام ، فإذا قُطِعَتْ يَدَهُ اليمْنِي و رِجْلَهُ اليسرى اعتدل و استوى قائماً ^(٢) ، قلت له : جُعِلْتُ فِدَاكَ و كيف يقوم و قد قَطَعْتَ رِجْلَهُ ؟ ! فقال : إن القَطْع ليس حيث رأيت يَقْطَع ، إنَّهَا تَقْطَع الرَّجْل من الكعب و يترك له من قدمه ما يقوم عليه يصلي و يَعْبُد رَبَّهُ ، قلت له : من أين تُقْطَع اليد ، فقال : تُقْطَع الأرباع أصابع و يترك الإبهام يعتمد عليها في الصلوة فيغسل بها وجهه للصلوة ، قلت : فهذا القَطْع ^(٣) من أوَّل مَنْ قَطَعَهُ ؟ فقال : قد كان عثمان بن عفان حَسَن

١ - يعني ابن أبي الخطاب ، و راويه العطار .

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أن الغرض أنه إذا قطعنا من جانب واحد يضر بالبدن بحيث يصير مُزْمِناً غالباً ، والمراد بالسقوط أن الإنسان سَيِّئاً مثل هذا إذا أراد القيام يعتمد على العضو الصحيح ، فإذا حصل للبدن مثل هذا الضعف و أراد القيام واعتمد على اليسرى يسقط عليها ، و هو كذلك في الغالب ، مع أنه عليه السلام تكلم معه على قدر عقله ، كما هو دأبهم عليهم السلام .

٣ - أي القَطْع من الزند .

ذلك لمعاوية» (١).

صع ﴿٣٩٨﴾ ١٨ - سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في السارق إذا سرق فُطِعت يمينه، فإن سرق مرة أخرى فُطِعت رجله اليسرى، ثم إذا سرق مرة أخرى سجنه و كند تركت رجله اليمنى يمينا عليها إلى الغائط ويده اليسرى يأكل ويستنجي بها، وقال: إني لأستحي من الله عز وجل أن أتركه لا ينتفع بشيء و لكنني أسجنه حتى يموت في السجن، وقال: ما قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم من سارق بعد يده ورجله».

صع كند ﴿٣٩٩﴾ ١٩ - حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: كان علي عليه السلام لا يزيد على قطع اليد والرجل، ويقول: إني لأستحي من ربي أن أدعه ليس له ما يستنجي به أو يتطهر به، قال: وسألته إن هو سرق بعد ما قطع اليد والرجل، فقال: استودعه السجن أبداً وأغني الناس شره».

صع ﴿٤٠٠﴾ ٢٠ - صفوان، عن شعيب (٢)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: تقطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع بعد، فإن عاد حبس في السجن وأنفق عليه من بيت مال المسلمين».

صع ﴿٤٠١﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد، عن الثمر بن سويد، عن القاسم (٣)،

١ - قال أستاذنا التستري - رحمه الله - : روى الخبر الكليني مثل ما في المتن بيانه، و لكن الصدوق في الفقيه إلى قوله: «يفسلس بها وجهه للصلاة». و قوله: «قد كان عثمان حسن ذلك لمعاوية» محرف «قد كان معاوية حسن ذلك لعثمان» فإن عثمان كان خليفتهم ومعاوية من عماله، والمناسب العكس، والأقرب أن الأصل في قوله: «لمعاوية» «له معاوية» فيكون «عثمان» خير «كان» واسمه ضمير «أول من قطع» و «حسن» مستأنفة. أقول: وقال العلامة المجلسي (ره): «حسن ذلك» أي ابتداء عثمان هذه البدعة وتبعه معاوية، أو أمره عثمان بذلك ليعمل به في الشام. ٢ - هو ابن يعقوب. ٣ - يعني ابن سليمان، و في الكافي كما في المتن، و في نسخة: «أبي القاسم».

عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل سرق، فقال: سمعتُ أبي عليه السلام يقول: أني عليُّ عليه السلام في زمانه برجل قد سرق فقطع يده، ثم أتني به ثانية فقطع رجله من خلاف، ثم أتني به ثالثة فخلده السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: هكذا صنَعَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله لا أخالفه».

ضع ﴿٤٠٢﴾ ٢٢ - سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران^(١)، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر به أن تقطع يمينه فقدمت شماله فقطعوها وحسبها يمينه، و قال: إننا قطعنا شماله أنقطع يمينه؟ فقال: لا تقطع يمينه وقد قطعت شماله. و قال في رجل أخذ بيضة من المغنم، و قالوا: قد سرق اقطعه، فقال: إني لم أقطع أحداً^(٢) له فيما أخذ شرك».

ضع ﴿٤٠٣﴾ ٢٣ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله ابن عبد الرحمن الأصم، عن مشع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن علياً عليه السلام أتني برجل سرق من بيت المال، فقال: لا نقطعه؛ فإن له فيه نصيباً».

و لا ينافي هذين الخبرين ما رواه:

ضع ﴿٤٠٤﴾ ٢٤ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه»^(٣).

لأنَّ الوجه في هذا الخبر أن يكون الحكم مقصوراً على ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام و ليس في الخبر أنَّ من سرق من المغنم يقطع، فيكون منافياً للأوَّل بل هو

١ - في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ و عده من أصحابنا، عن سهل» فالتسد حسن .

٢ - كذا في التسخ، و كأنَّ الصواب: «إني لا أقطع».

٣ - بيضة الحديد و هي الخوذ إن كان من المغنم فهي من أموال الحكومة والدولة، و إن كان من أموال الشخص فحكمه غير حكم ذلك، فلا اختلاف بين الخبرين، فتأمل. فن الأوَّل الحيانة و من الثاني السرقة، و لا قطع في الحيانة إنَّما كان في السرقة.

صريحٌ بحماية فعله، ولا يمتنع أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام فعل ذلك لما اقتضته المصلحة في الحال، على أن في الخبرين الأولين صريحاً بأنه لا قطع عليه إذا سرق من المعتم، ويؤكد ذلك ما رواه:

ضع ﴿٤٠٥﴾ ٢٥ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوقي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أربعة لا قطع عليهم: المحتلس^(١)، والغلول^(٢)، ومن سرق من الغنيمة، وسرقة الأجير فإنها خيانة»^(٣).

على أنه يجوز أن يكون إنفا قطع أمير المؤمنين عليه السلام من سرق من المعتم من لم يكن له فيه نصيب، لأن من هذه حاله يجب عليه القطع، أو أن يكون له فيه حظ غير أن قيمة ما سرق يزيد على ماله بقيمة ربع دينار، فإن من هذه حاله أيضاً يجب عليه القطع، يدل على هذا التفصيل ما رواه:

صح ﴿٤٠٦﴾ ٢٦ - يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: رجل سرق من المعتم؛ أي شيء الذي يجب عليه؛ أيقطع؟ قال: ينظر كم الذي يصيبه، فإن كان الذي أخذ أقل من نصيبه عزّر و دفع إليه تمام ماله، وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه^(٤)، وإن كان أخذ فضلاً بقدر ثمن مجزّ وهو ربع دينار فُطِع».

ح ﴿٤٠٧﴾ ٢٧ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل سرق سرقة وكابر عنها فضرب ف جاء بها بعينها هل يجب عليه القطع؟ قال: نعم؛ ولكن إذا

١ - المراد من «المحتلس»: الاختلاس، أي ما يؤخذ بالتسلب والمكابرة. وفي شرح اللمعة: المحتلس هو الذي يأخذ المال خفية من غير الحرز.

٢ - في «الغلول، وسرقة الأجير» يقدر مضاف، أي: صاحبها. ويمكن أن يكون المراد بالغلول مطلق الخيانة. وفي القاموس: غلّ غلّولاً: خان.

٣ - سيأتي الخبر بلفظه سنداً و متناً تحت رقم ٦٥.

٤ - أي من القطع، فلا ينافي التعزير.

اعترف ولم يجئ بالسرقة لم تُقَطَّع يده لأنه اعترف على العذاب» (١).

ص ٤٠٨ ﴿٢٨﴾ - يونس ، عن منصور بن حازم ، عن سليمان بن خالد « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا سرق السارق قُطِعَت يده و عُرِّمَ ما أخذ » .

نق ٤٠٩ ﴿٢٩﴾ - الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن ابن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : السارق يتبع بسرقة وإن قُطِعَت يده ، ولا يترك أن يذهب بمال امرئ مسلم » .

ع ٤١٠ ﴿٣٠﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن جعفر بن محمد ، عن عبد الله ، عن محمد بن عيسى بن عبد الله ، عن أبيه (٢) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : السارق يسرق العام فيقدم إلى الوالي ليقطعه فيوهب ، ثم يؤخذ في قابل و قد سرق الثانية و يقدم إلى السلطان ؛ فبأي السرقين يقطع ؟ قال : يقطع بالأخيرة و يستسعى بالمال الذي سرقه أولاً حتى يردّه على صاحبه » (٣).

ص ٤١١ ﴿٣١﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام كان يقول : لا قطع على السارق حتى يخرج بالسرقة من البيت ، و يكون فيها ما يجب فيه القطع » (٤).

ح ٤١٢ ﴿٣٢﴾ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نقب بيتاً و أخذ قبل أن يصل إلى شيء ؟ قال : يعاقب ؛ فإن أخذ و قد أخرج منه شيئاً فعليه القطع ؛ قال : و سألته عن

١ - قال في الشرائع : لو أقر مكرهاً لا يثبت به حد ولا غرم ، فلو رد السرقة بعينها بعد الإقرار بالضرب قال في النهاية : يقطع . و قال بعض الأصحاب : لا يقطع لتطرق الاحتمال إلى الإقرار ، إذ من الممكن أن يكون المال في يده من غير جهة السرقة ، و هذا حسن .

٢ - تقدم السند بعينه ص ٤٠ تحت رقم ١١٨ مع بيانه .

٣ - إنما خص الاستسعاء بالاول لثلاث يتوهم أنه يسقط المال كما يسقط القطع ، و رد المال في

الثاني كان ظاهراً فلم يحتج إلى البيان . (ملذ)

٤ - قال في المسالك : لا شبهة في اشتراط كون السرقة من الحرز في ثبوت القطع .

رَجُلٌ أَخَذُوهُ وَ قَدْ حَمَلَ كَارَةً مِنْ ثِيَابٍ^(١)، فَقَالَ: صَاحِبُ الْبَيْتِ أَعْطَانِيهَا، قَالَ: يُدْرَعُ عَنْهُ الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ، فَإِنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ قُطِعَ، وَ قَالَ: تَقْطَعُ الْيَدَ وَالرَّجْلَ ثُمَّ لَا تَقْطَعُ بَعْدُ، وَ لَكِنْ إِنْ عَادَ حُيْسَ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ».

صَحَّ **﴿٤١٣﴾** ٣٣ - عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي السَّارِقِ إِذَا أَخَذَ وَ قَدْ أَخَذَ الْمَتَاعَ وَ هُوَ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَخْرُجْ بَعْدَ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الدَّارِ».

صَحَّ **﴿٤١٤﴾** ٣٤ - سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي رَجُلٍ سَرَقَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى فَأَخَذَ فِجَاءَتِ الْبَيْتَةَ فَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى وَالسَّرِقَةِ الْآخِرَةِ؟ فَقَالَ: تَقْطَعُ يَدَهُ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى وَلَا تَقْطَعُ رِجْلَهُ بِالسَّرِقَةِ الْآخِرَةِ، فَقِيلَ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ الشُّهُودَ شَهِدُوا جَمِيعاً فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ قَبْلَ أَنْ يَقْطَعَ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى، وَ لَوْ أَنَّ الشُّهُودَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى ثُمَّ أَمْسَكُوا حَتَّى تَقْطَعَ يَدُهُ، ثُمَّ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ الْآخِرَةِ قَطَعَتْ رِجْلَهُ الْيُسْرَى».

صَحَّ **﴿٤١٥﴾** ٣٥ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِينَانَ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي رَجُلٍ أَشْلُ الْيَدِ الْيُسْرَى أَوْ أَشْلُ الشِّمَالِ سَرَقَ^(٢)، قَالَ: تَقْطَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى كُلِّ حَالٍ».

صَحَّ **﴿٤١٦﴾** ٣٦ - يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ - عَنِ

١ - الكارة: ما يحمل على الظهر من الثياب. (الضحاح)

٢ - كذا في النسخ، والظاهر تحريفه، وأن الصواب: «أشْلُ الْيَدِ الْيُسْرَى هَلْ تَقْطَعُ شِمَالَهُ إِذَا سَرَقَ» بِشَهَادَةِ مَا يَأْتِي تَحْتَ رَقْمِ ٣٦، وَ مَا فِي الْاسْتِصْبَارِ فِي بَابِ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ وَ كَانَتْ يَسْرَاهُ سَلَاءً تَحْتَ رَقْمِ ٢ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ «قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا سَرَقَ الرَّجُلُ - الْيُسْرَى - كَالْآخِي. (الْأَخْبَارُ الدَّخِيلَةُ)

بعض أصحابه - « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا سَرَقَ الرَّجُلُ وَيَدُهُ الْيُسْرَى سَلَاءً لَمْ تَقْطَعْ يَمِينَهُ وَلَا رِجْلَهُ ، وَ إِنْ كَانَ أَشْلَلٌ ثُمَّ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ قُضِيَ مِنْهُ - يَعْنِي لَا يَقْطَعُ فِي السَّرِقَةِ وَلَكِنْ يَقْطَعُ فِي الْقِصَاصِ - » .

ص ٤١٧ ﴿٣٧﴾ - عنه ، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السارق يسرق فتقطع يده ، ثم يسرق فتقطع رجليه ، ثم يسرق هل عليه قطع ؟ فقال : في كتاب علي عليه السلام : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى قبل أن يقطع أكثر من يده ورجل ، وكان علي عليه السلام يقول : إني لأستحي من ربي أن لا أدع له يداً يستنجي بها أو رجلاً يمشي عليها ؛ قال : فقلت له : لو أن رجلاً قطع يده اليسرى في قصاص فسرق ؛ ما يصنع به ؟ قال : فقال : لا يقطع ولا يترك بغير ساق^(١) ؛ قال : قلت : فلو أن رجلاً قطع يده اليمنى في قصاص ثم قطع يد رجل أيقترض منه أم لا ؟ فقال : إنما يترك في حق الله عز وجل ، فأما في حقوق الناس فيقتض منه في الأربع جميعاً » .

ص ٤١٨ ﴿٣٨﴾ - أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن التوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن ابن أبيه ، عن علي عليه السلام « قال : كل مدخل يدخل فيه بغير إذن يسرق منه السارق فلا قطع عليه - يعني الحمام والأرحية - »^(٢) .

ص ٤١٩ ﴿٣٩﴾ - و عنه هذا الإسناد « قال : لا يقطع إلا من نقب بيتاً أو كسر قفلاً »^(٣) .

ص ٤٢٠ ﴿٤٠﴾ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الحرزاني ، عن

١ - لعل فيه سقطاً ، و محتمل أن يكون اسم فاعل من السقي ، أي لا يترك ولا يسكنه أن يأخذ المشربة فشرب كأن اليد ساقية ، و في الاستبصار : « لا يترك بساق » أي بشدة ، و في النهاية الأثرية : « الساق في اللغة الأمر الشديد » . (ملذ)

٢ - في بعض النسخ : « الطاحونة » مكان « الأرحية » .

٣ - قال المحقق : من شرطه أن يكون محرزاً بقفل أو غلق أو دفن . و قيل : كل موضع ليس

لغير مالكة الدخول إليه إلا بإذنه .

سليمان^(١) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل استأجر أجيراً فيسرق من بيته هل تقطع يده؟ قال: هذا مؤتمن ليس بسارق وهذا خاين».

نق ﴿٤٢١﴾ ٤١ - الحسين بن سعيد، عن عثمان^(٢)، عن سماعة «قال: سألته عمن استأجر أجيراً فأخذ الأجير متاعه فسرقه، قال: هذا مؤتمن، ثم قال: الأجير والصيف أمنا ليس يقع عليها حد السرقة».

ح ﴿٤٢٢﴾ ٤٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال في رجل استأجر أجيراً فأقعد على متاعه فسرقه، فقال: هو مؤتمن، و قال: في رجل أتى رجلاً فقال: أرسلني فلان إليك لترسل إليه بكذا وكذا فأعطاه وصدقه فلقي صاحبه، فقال له: إن رسولك أتاني فبعثت إليك معه بكذا وكذا، فقال: ما أرسلته إليك وما أتاني بشيء؛ وزعم الرسول أنه قد أرسله ودفعه إليه، فقال: إن وجد عليه بيته أنه لم يرسله قطعه يده، وإن لم يجد بيته فيمينه بالله: ما أرسلته، ويستوفي الآخر من الرسول المال؛ قلت: أرايت إن زعم أنه إتاه حمله على ذلك الحاجة؟ فقال: تقطع لأنه سرق مال الرجل».

صع ﴿٤٢٣﴾ ٤٣ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، ١٠٩ عن علي بن سعيد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أكرى حماراً، ثم أقبل به إلى أصحاب الثياب فابتاع منهم ثوباً أو ثوبين فترك الحمار، فقال: يرده الحمار على صاحبه ويتبع الذي ذهب بالتوبين وليس عليه قطع إتاه هي خيانة».

ح ﴿٤٢٤﴾ ٤٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن علي بن - رئاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: الصيف إذا سرق لم يقطع، وإن أضاف الصيف صيفاً فسرق قطع صيف الصيف».

ح ﴿٤٢٥﴾ ٤٥ - عنه، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن

١ - هو ابن خالد أبو الزبيع الهلالي، وراويه إبراهيم بن عثمان الخزاز، وها ثقتان.

٢ - يعني عثمان بن عيسى أبا عمر العامري وكان شيخ الواقعة ووجهها.

أبي بصير « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوم اصطحبوا في سقر [هم] رُفقاء فسرق بعضهم متاعَ بعض ، فقال : هذا خائنٌ لا يقطع و لكن يتبع بسراقة و خيانتة ، قيل له : فإن سرق من منزل أبيه ؟ فقال : لا يقطع لأن ابن الرجل لا يحجب عن الدخول إلى منزل أبيه ، هذا خائنٌ ، و كذلك إن سرق من منزل أخيه و أخته ^(١) إذا كان يدخل عليها لا يحجبانه عن الدخول . » .

ضع ﴿٤٢٦﴾ ٤٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوقلي ، عن الشكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قطع في ثمرٍ ولا كثرٍ - والكثُر ^(٢) شحم التخل - . » .

ضع ﴿٤٢٧﴾ ٤٧ - و بهذا الإسناد « قال : قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيمن سرق الثمار في كُتمه فأأكل منه فلا شيء عليه و ما حمل فيعزَّر و يغرم قيمته مرتين » ^(٣) .

ضع ﴿٤٢٨﴾ ٤٨ - و بهذا الإسناد عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا قطع في ريش - يعني الطير كله - . » .

ضع ﴿٤٢٩﴾ ٤٩ - و بهذا الإسناد « قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا قطع على من سرق الحجارة - يعني الرخام و أشباه ذلك - . » ^(٤) .

ضع ﴿٤٣٠﴾ ٥٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى الخزاز ، عن عبدالله بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أن علياً عليه السلام أتى بالكوفة برجل سرق

١ - لعدم الإحراز عنهم لا لخصوص القرابة ، فلو أحرز عنهم فسرقوا و جب القطع إلا في الوالد إذا أخذ من مال ولده إجماعاً ؛ و الأم على قول أبي الصلاح . (ملذ)

٢ - الكثر - بفتحين - : جُمار التخل ، و هو الشحم الذي في وسط التخله . (التهامة) و قال في الشرائع : لا قطع في ثمرة على شجرها ، و يقطع لو سرق بعد إحرازها . و قال في المسالك : هذا الحكم هو المشهور بين الأصحاب و وردت فيه الأخبار الكثيرة .

٣ - لم يعمل بظاهره أحد من الأصحاب . (ملذ)

٤ - الرخام - بضم الراء المهملة - : حجر أبيض معروف ، و القطعة منه الرخامة ، و بالفارسية : «سنگ ترمر» . و في الشرائع : «في الطين و حجارة الرخام رواية بسقوط الحد ضعيفة» .

تماماً فلم يقطعه، وقال: لا أقطع في الظير».

صح ﴿٤٣١﴾ ٥١ - عنه، عن ابن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن مُشكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا أُقيم على السارق الحدُّ نفي إلى بلدةٍ أُخرى»^(١).

ضع ﴿٤٣٢﴾ ٥٢ - سهل بن زياد^(٢)، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في عبدِ سرقٍ واختانٍ من مالِ مَولاه، قال: ليس عليه قَطْعُ»^(٣).

ضع ﴿٤٣٣﴾ ٥٣ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثَّقَفي، عن السَّكُوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: عبدي إذا سَرَقني لم أقطعه، و عبدي إذا سَرَق غيري قطعته، و عبد الامارة إذا سَرَق لم أقطعه لأنَّه فيءٌ».

سـ ﴿٤٣٤﴾ ٥٤ - يونس - عن بعض أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: المملوك إذا سَرَق من مَواليه لم يُقَطَّع، وإذا سَرَق من غير مَواليه قُطِّع».

صح ﴿٤٣٥﴾ ٥٥ - الحسين بن سعيد، عن النَّضر، عن عاصم؛ و يوسف بن- عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال: إذا أخذ رقيق الإمام^(٤) لم يقطع، وإذا سرق واحدٌ من رقيقٍ من مال الامارة تُبِطعت يده، و قال: سمعته يقول: إذا سَرَق عَبْدٌ أو أُجِيرٌ من مالِ صاحبه فليس عليه قطع».

صح ﴿٤٣٦﴾ ٥٦ - الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر أحداً تعرّض لنفي السارق إثباتاً ولا نفيًا، والزواية صحيحة، و ظاهر الكليني العمل به لأنَّه عقد باباً لذلك.

٢ - في الكافي: عن العدة، عن سهل بن زياد؛ وعلي، عن أبيه، عن عبدالرحمن. فالسند حسن.

٣ - لأنَّه خيانة لا سرقة إذا كان مؤتمناً.

٤ - الظاهر أنَّ القائل أمير المؤمنين عليه السلام بقريته محمد بن قيس الذي هو راوي كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام. والرقيق: المملوك، وقال في الملاذ: قد مرّ مثله مراراً لا تحصى، والأظهر أنَّه كان أولاً رقيق الأمانة و على ما في الكتاب أيضاً يحمل عليه، و حمل الإمام على الإمام الظاهر.

الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا أقرَّ العبدُ على نفسه بالسرقة^(١) لم يقطع، وإذا شهد عليه شاهدان فُطِعَ».

ولا ينافي هذه الأخبار ما رواه:

صع ﴿٣٤٧﴾ ٥٧ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رناب، عن ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: العبد إذا أقرَّ على نفسه عند الإمام مرّة أنه سرق قطعه، والأمة إذا أقرَّت على نفسها عند الإمام بالسرقة قطعها».

لأنَّ الوجه في هذا الخبر أن نَحْمَلَهُ على أنه إذا انضاف إلى الإقرار البيّنة، فأما بمجرد الإقرار فلا قطع عليها حسب ما تضمنته الخبر الأول.

ضع ﴿٤٣٨﴾ ٥٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوقلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يقطع السارق في عام سنيت - يعني في عام جماعة^(٢)».

د ﴿٤٣٩﴾ ٥٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى بن عبّيد، عن زياد القندي - عمّن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يقطع السارق في سنة المحق^(٣) في شيء يؤكل؛ مثل الخبز واللحم وأشباهه».

ضع ﴿٤٤٠﴾ ٦٠ - سهل بن زياد، عن علي بن الحكم، عن عاصم بن حميد - عمّن أخبره - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يقطع السارق في أيام الجماعة».

ضع ﴿٤٤١﴾ ٦١ - علي، عن أبيه، عن النوقلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل قد باع حرّاً فقطع يده».

١ - أي من غير مال المولى؛ و عليه الفتوى. (ملذ)

٢ - الجماعة: القحط، و خصص بالمأكول الصالح للأكل.

٣ - في الكافي: «سنة المحل»، و في الضحاح: المحل: الجذب، و هو انقطاع المطر و يبس

الأرض من الكلاء، و المحق ذهاب البركة، و القحط. و ما في الكافي أظهر.

عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله بن -
 طلحة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع الرجل و هما حُرَّان يبيع
 هذا هذا ، و هذا هذا و يفرَّان من بلد إلى بلد فيبيعان أنفسهما و يفرَّان
 بأموال الناس ، قال : تقطع أيديهما لأنهما سرقا أنفسهما و أموال المسلمين .»

عنه ﴿٤٤٣﴾ ٦٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن حنان ، عن
 معاوية ، عن طريف بن سينان ^(١) الثَّوْرِيّ « قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام
 عن رجل سرق حُرَّة فباعها ، قال : فقال : فيها أربعة حدود ؛ أمّا أولها : فسارقٌ
 تُقطع يده ، و الثانية : إن كان وطنها جُلْد ، و على الذي اشتراها إن كان وطنها
 و قد علم إن كان مُحْصَناً رُجِمَ و إن كان غير مُحْصَنٍ جُلِدَ الحد ، و إن كان لم يَعْلَمْ
 فلا شيء عليه و [عليها] هي إن كان استكرهها فلا شيء عليها و إن كانت
 أطاعت جُلِدَت الحد .»

عنه ﴿٤٤٤﴾ ٦٤ - محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس بن موسى ، عن
 يونس بن عبد الرحمن ، عن سينان بن طريف « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
 رجل باع امرأته ، قال : على الرجل أن تُقطع يده و على المرأة الرِّجْم إن كانت
 و طنت ، و على الذي اشتراها إن وطنها و كان مُحْصَناً أن يُرجم إن علم بذلك و
 إن لم يكن مُحْصَناً ضرب مائة جَلْدَة .»

ضع ^{١١٣} ﴿٤٤٥﴾ ٦٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثَّوْفِيّ ، عن السَّكُونِيّ ، عن
 أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أربعة لا قطع عليهم ، المحتلس
 و الغلول ، و من سرق من الغنيمة و سرقة الأجير فإنتها خيانة » ^(٢) .

ضع ﴿٤٤٦﴾ ٦٦ - و بهذا الإسناد « أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل اختلس
 دُرَّة من أذن جارية ، فقال : هذه الرِّعَاة ^(٣) المُلينة ، فضربه و حبسه .»

١ - كذا في النسخ ، و تقدّم الكلام فيه .

٢ - تقدّم الخبر تحت رقم ٢٥ من الباب سنداً و متناً بلفظه .

٣ - في القاموس : الرِّعَاة - و تخفّف الرّاء - : الشَّراسة ، و في بعض النسخ : «الدَّعارة» ←

كث^١ ﴿٤٤٧﴾ ٦٧ - حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة - عن عِدَّة من أصحابنا - عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ليس على الذي يستلب قطع، وليس على الذي يطر^(١) الدرهم من ثوب الرّجل قطع».

فق ﴿٤٤٨﴾ ٦٨ - أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: قال: من سرق خُلْسَةً اختلّسها لم يقطع، ولكن يضرب ضرباً شديداً».

ضع ﴿٤٤٩﴾ ٦٩ - سهل بن زياد^(٢)، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اختلّس ثوباً من السّوق، فقالوا: قد سرق هذا الرّجل، فقال: إني لا أقطع في الدّغارة المعلنة ولكن أقطع يد من يأخذ ثمّ يخفي».

فق ﴿٤٥٠﴾ ٧٠ - صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سمعته يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا أقطع في الدّغارة المعلّنة - وهي الخُلْسَة - ولكن أعزّره».

ضع ﴿٤٥١﴾ ٧١ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن التّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بطرّار قد طرّ دراهم من كُمّ رجل، فقال: إن كان طرّ من قيصه الأعلى لم أقطعه؛ وإن كان طرّ من قيصه الدّاخل قطعته».

١١٤

← بالذّال المهملة والغين المعجمة ثمّ الرّاء المهملة - ، وهو الظّاهر في كلّ المواضع كما في جميع الكتب، قال في الصّحاح: الدّغرة: أخذ الشّيء اختلاصاً، وفي الحديث: «لا قطع في الدّغرة»، ومنهم من قرء: «الدّغارة» بالمهملتين، بمعنى الخبث والفساد، وفي التّهية الأثريّة: الدّغارة: الفساد والشّرّ، ورجل داعر: خبيث، مفسد. ومنه الحديث: «فأين دُعار طيّ» أراد بهم قطع الطريق. أقول: وفي نسخة بالذّال المعجمة: «الدّغارة»، ودعرت أي أفرعته.

١ - الطرّار: هو الذي يقطع التّفقات ويأخذها على غفلة من أهلها. (مجمع البحرين)
٢ - كذا، وفي الكافي: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه. وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن أبي نجران - إلخ». فالسند حسن.

ضع ﴿٤٥٢﴾ ٧٢ - سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن مِشعَم أبي سَيَّار ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أتى بطَّرارٍ قد طَرَّ من رَجُلٍ من رِداءه دَرَاهِمُ (١) ، فقال : إن كان قد طَرَّ من قِيصه الأعلى لم تقطعه ، وإن كان طَرَّ من قِيصه الأسفل قطعناه» .

ح ﴿٤٥٣﴾ ٧٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه . و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البَحْرِيِّ « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حَدُّ التَّبَاشِ حَدُّ السَّارِقِ » .

ضع ﴿٤٥٤﴾ ٧٤ - محمد بن يعقوب ، عن حبيب بن الحسن (٢) ، عن محمد بن الوليد ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء » .

عنه ﴿٤٥٥﴾ ٧٥ - حبيب ، عن محمد بن عبد الحميد العطار ، عن بشار (٣) ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : أخذ نَباشٌ في زَمَنٍ معاويةَ فقال لأصحابه : ما ترون ؟ فقالوا : نُعاقِبُه ونُخَلُّ سبيلَه ، فقال رَجُلٌ من القوم : ما هكذا فَعَلَ علي بن أبي طالب ، قالوا : وما فَعَلَ ؟ قال : فقال : يقطع التَّبَاشِ وقال : هو سارقٌ وهتاكٌ للموتى » .

↑

١١٥ ط ﴿٤٥٦﴾ ٧٦ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن جعفر الكوفي ، عن محمد ابن عبد الحميد ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور (٤) « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : يقطع التَّبَاشِ والطَّرَّارِ ، ولا يقطع المحتلِّسِ » .

١ - كذا ، والظاهر تصحيحه ، وفي الكافي : «من رُذِنه دراهم» ، والرُّذِن - بالضم - : أصل الكُم ، وفي الاستبصار : «قد طَرَّ دراهم من كَم رَجُلٍ» .

٢ - كذا في التسخ ، وفي الكافي أيضاً ، وهو مهمل ، وليس له ذكر في مشايخ الكليني ، وعمرو بن ثابت الظاهر هو ابن أبي المقدم .

٣ - الظاهر هو بشار بن ياسر . وفي بعض النسخ : «عن يسار» ، وهو تصحيف على الظاهر . وفي الكافي : «عن سيار» .

٤ - في الكافي : «منصور بن حازم» . والمراد بمحمد بن جعفر الكوفي ابن عون الأسدي .

صع ﴿٤٥٧﴾ ٧٧ - عليّ، عن أبيه، عن آدم بن إسحاق، عن عبدالله بن محمد الجعفي «قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأةً فسلبها ثيابها ونكحها، فإنّ الثّاس قد اختلفوا علينا ههنا، طائفة قالوا: اقتلوه، و طائفة قالوا: أحرّقه. فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام: إنّ حرمة الميت كحرمة الحيّ، حدّه أن تقطع يده لتبشه و سلبه الثّياب و يقام عليه الحدّ في الزّنى إن أحصن رُجم وإن لم يكن أحصن جُلِدَ مائة» (١).

صع ﴿٤٥٨﴾ ٧٨ - الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن عيسى بن صبيح «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الطّرار والتّباش والمحتلس، فقال: يقطع الطّرار والتّباش، ولا يقطع المحتلس».

قال محمد بن الحسن: ما تضمّن هذا الخبر و حديث منصور من أنّ الطّرار يقطع محمولاً على أنّه إذا طرّ من الثّوب الأسفل، فأما إذا طرّ من الثّوب الأعلى فلا يجب قطعه حسب ما فضله السّكونيّ و مشع أبو سيار في روايتها عن أبي عبدالله عليه السلام.

صع ﴿٤٥٩﴾ ٧٩ - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عبدالرحمن العزميّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنّ عليّاً عليه السلام قطع نباتاً».

صع ﴿٤٦٠﴾ ٨٠ - الصّفار، عن الحسن بن موسى الحشّاب، عن غياث بن - كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنّ عليّاً عليه السّلام قطع نبات القبر، فقيل له: أتقطع في الموتى؟ فقال: إنّنا لنقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا» (٢).

١ - تقدّم الخبر في باب حدّ نكاح البهائم تحت رقم ١٢.

٢ - قال في المسالك: للأصحاب في حكم سارق الكفن من القبر أقوال:

أحدها: أنّه يقطع مطلقاً، بناءً على أنّ القبر حرز للكفن، والكفن لا يعتبر بلوغه نصاباً، أمّا الأوّل فهو المشهور، و أمّا الثاني فلدلالة الأخبار بإطلاقها عليه، كصحيحة حفص بن - البختريّ، و إليه ذهب الشيخ والقاضي وابن إدريس في آخر كلامه والعلامة في الإرشاد. -

فأما ما رواه :

عنه ﴿٤٦١﴾ ٨١- أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن -
أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن علي بن سعيد « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن التّبّاش ، قال : إذا لم يكن التّبّش له بعادة لم يقطع ويُعزّر » .

صح ﴿٤٦٢﴾ ٨٢- محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن
ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : التّبّاش إذا
كان معروفاً بذلك قطع » .

صح ﴿٤٦٣﴾ ٨٣- و عنه ، عن ابن محبوب ، عن عيسى بن صبيح « قال :
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطّرار والتّبّاش والمُحتليس ، قال : لا يُقطع » .

صح ﴿٤٦٤﴾ ٨٤- أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن الحسن بن الجهم ، عن
ابن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « في التّبّاش إذا أخذ أول مرّة
عزّر ، فإن عاد قطع » .

قال محمد بن الحسن : هذه الرواية والرواية التي رواها علي بن سعيد من أن
التّبّاش لا يقطع إذا لم يكن ذلك له عادة محمولتان على أنه إذا نبش و لم يأخذ
شيئاً فإن ذلك لا يجب عليه به القطع وإنما يجب عليه أنقطع إذا أخذ ويكون

و ثانياً : اشترط بلوغ قيمته التصاب ، اختاره المحقق والمفيد و سائر و أبو الصلاح و جماعة منهم
العلامة في المختلف و التحرير و الشّهد في الشرح ، لعموم الأخبار الدالة على اشتراط القطع ، و
يؤيده قول علي عليه السلام ، كما يقطع سارق الأحياء ، و قوله عليه السلام : « كما نقطع لأحياننا » ، و ظاهر
التشبيه يقتضي المساواة في الشرائط .

و ثالثها : أنه يشترط بلوغ التصاب في المرة الأولى خاصّة ، اختاره ابن إدريس في أول
كلامه . و رابعها : أنه يقطع مع إخراجه الكفن مطلقاً ، أو اعتياده التبش و إن لم يأخذ
الكفن ، و هذا قول الشيخ في الاستبصار جامعاً به بين الأخبار .

و خامسها : عدم القطع مطلقاً إلا مع التبش مراراً ، أما الأول فلا لأن القبر ليس جِزرأً من
حيث هو قبر ، و أما الثاني فلا فساد ، و هو قول الصدوق ، و مقتضى كلامه عدم الفرق بين
بلوغه التصاب و عدمه ، و في كثير من الأخبار دلالة عليه . (ملذ)

ذلك بمنزلة من نقب و لم يأخذ شيئاً فإنه لا يجب عليه القطع ، وإثماً يجب عليه إذا أخذ المال ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

صع ﴿٤٦٥﴾ ٨٥ - الحسين بن سعيد ، عن قِصَالَةَ ، عن موسى ^(١) ، عن علي بن - سعيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رجل أخذ و هو ينبش ؟ قال : لا أرى عليه قطعاً إلا أن يؤخذ و قد نبش مراراً فاقطعه » .

وأما رواية عيسى بن صبيح و قوله : « لا يقطع الطَّرَار و النَّبَاش و المحتلس » فيوشك أن يكون قد سقط من الخبر شيء ، لأنه قد روى هذا الخبر بعينه و قال : « سألته عن هؤلاء الثلاثة ، فقال : يقطع الطَّرَار و النَّبَاش و لا يقطع المحتلس » و قد قَدَمْنَا الرِّوَايَةَ عنه في ذلك ، ولو لم يكن قد روى هذا التفصيل لَكُنَّا نَحْمَلُهُ على ما حملنا عليه الخبرين الأخيرين اللذين تكلمنا عليهما .
فأما ما رواه :

ح ﴿٤٦٦﴾ ٨٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير - عن غير واحد من أصحابنا - ^(٢) « قال : أتى أمير المؤمنين برجل نباش فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام بشعره فضرب به الأرض ، ثم أمر الناس فوطؤوه حتى مات » ^(٣) .

س ﴿٤٦٧﴾ ٨٧ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي يحيى الواسطي - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام بنباش فأخر عذابه إلى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة ألقاه تحت أقدام الناس فما زالوا يتواطئون به بأرجلهم حتى مات » .

فهذه الروايات محمولة على أنه إذا تكرر الفعل منهم ثلاث مرّات و أقيم عليهم الحد فحينئذ يجب عليهم القتل كما يجب على السارق ، والإمام مخير في

١ - الظاهر كونه موسى بن بكر الواسطي الواقفي الكوفي ، و له كتاب ، و يروي عن علي

ابن سعيد البصري ، فالسند ضعيف . ٢ - كذا في التسخ مقطوعاً .

٣ - الوطء في الأصل الدوس بالقدم ؛ كما في النهاية ، و في الكافي : « ثم أمر الناس أن

يطأوه بأرجلهم فوطؤوه » .

كيفية القتل كيف شاء بحسب ما يراه أزدع في الحال .

١١٨ [↑] **٤٦٨** ﴿٨٨﴾ - علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا سرق الصبي عني عنه ، فإن عاد عزر ، فإن عاد قُطِعَ أطراف الأصابع ، فإن عاد قُطِعَ أسفل من ذلك ، و قال : أتى علي عليه السلام بـغلام يشك في احتلامه ، فـقطعت أطراف الأصابع » (١) .

ص **٤٦٩** ﴿٨٩﴾ - يونس ، عن عبدالله بن سينان « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصبي يسرق ، قال : يعني عنه مرّة و مرّتين ، و يُعزّر في الثالثة ، فإن عاد قطعت أطراف أصابعه ، فإن عاد قطع أسفل من ذلك » (٢) .

ص **٤٧٠** ﴿٩٠﴾ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليها السلام « قال : سألته عن الصبي يسرق ، قال : إذا سرق مرّة و هو صغير عني عنه [فإن عاد عني عنه] (٣) ، فإن عاد قُطِعَ بئانه ، فإن عاد قُطِعَ أسفل من بئانه ، فإن عاد قُطِعَ أسفل من ذلك » .

١ - يمكن حمل قطع أطراف الأصابع في مثله على قطع لحمها ، كما ورد في غيرها من الأخبار ، و يمكن الحمل على التخيير أيضاً كما يؤمى إليه خبر ابن سينان الآتي . و يحتمل الحمل على اختلاف السن ، و الأظهر أنه منوط بنظر الإمام . (المرأة)

٢ - قال في الشرائع : لو سرق الطفل لم يحد و يؤذّب و لو تكررت سرقة ، و في النهاية : يعني عنه أولاً ، فإن عاد أذّب ، فإن عاد حكّت أنامله حتّى تدمى ، فإن عاد قطعت أنامله ، فإن عاد قطع كما يقطع الرجل ، و بهذا روايات . و قال في المسالك : « ما اختاره هو المشهور بين المتأخرين ، و الذي نقله عن النهاية وافقه عليه القاضي و العلامة في المختلف ، لكثرة الأخبار الواردة به ، و هي مع وضوح سندها و كثرتها مختلفة الدلالة ، و ينبغي حملها على كون الواقع تأديباً منوطاً بنظر الإمام لاحقاً » .

٣ - ما بين المعوقين موجود في الكافي و ليس في بعض النسخ ، و هو إما أن يكون سقطت الجملة هنا أو زيدت في الكافي . و قوله بعد : « فإن عاد قطع أسفل من بئانه » ليس في الكافي : فإنما زيد هنا و إما سقط من الكافي . (الأخبار الدخيلة)

٩١ ﴿٤٧١﴾ - صَفْوَانُ بْنُ مِجْجِي، عن إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ «قال: قلت لأبي- إبراهيم عليه السلام: الصَّبِيَّانِ إِذَا أُتِيَ بِهِمْ عَلَى الطَّيْلِ قَطَعَ أُنَامِلَهُمْ؛ مِنْ أَيْنَ قَطَعَ؟ قال: من المَفْصَلِ، مَفْصَلِ الْأُنَامِلِ».

ص ٩٢ ﴿٤٧٢﴾ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن أبنِ مَحْبُوبٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْنَانَ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «في الصَّبِيِّ يَسْرِقُ، قال: يُعْنَى عَنْهُ مَرَّةً، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ أُنَامِلُهُ أَوْ حَكَّتْ حَتَّى تَدْمِيَ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ، فَإِنْ عَادَ قَطَعَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ».

٩٣ ﴿٤٧٣﴾ ^س ^ك - الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ - عن غير واحد - عن أَبَانَ بْنِ - عُمَانَ، عن زُرَّارَةَ «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بَغْلَامٍ قد سَرَقَ فَطَرَفَ أَصَابِعِهِ^(١)، ثمَّ قال: [أما] لئن عُدَّتْ لِأَقْطَعْتَهَا، ثمَّ قال: أما إِنْهُ ما عملهُ إِلَّا رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وأنا».

٩٤ ﴿٤٧٤﴾ ^س ^ك - أَبَانَ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٢)، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: إِذَا سَرَقَ الصَّبِيُّ و لم يَحْتَلَمْ قُطِعَتْ أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ، قال: و قال^(٣): لم يصنعه إِلَّا رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وأنا».

٩٥ ﴿٤٧٥﴾ ^س - مُحَمَّدُ بْنُ مِجْجِي، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ - عن بعض أصحابه - عن العلاء بن رزین، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصَّبِيِّ يَسْرِقُ، فقال: إِنْ كانَ لَهُ تِسْعَ سِنِينَ قُطِعَتْ يَدُهُ و لا يَضِيعُ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

٩٦ ﴿٤٧٦﴾ ^ع - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مِجْجِي، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عن العلاء بن رزین، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ «قال: سألت

١ - أي قطع أطرافها، أو خضبها بالدم كناية عن حكها. (ملذ) و في القاموس: طرفت المرأة بنانها أي خضبها.

٢ - المراد عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري الثقة.

٣ - أي و قال علي عليه السلام، كما في الكافي، لأن الصادق عليه السلام لم يكن متمكناً من إجرا الحدود.

أباجعفر عليه السلام عن الصَّبِيِّ يَسْرِقُ، قال: إن كان له سبع سنين أو أقل رُفِعَ عنه، فإن عاد بعد السَّبْعِ سنين قُطِعَتْ بَنَانُهُ أو حَكَّتْ حَتَّى تَدْمِيَ^(١)، فإن عاد قطع منه أسفل من بَنَانِهِ^(٢)، فإن عاد بعد ذلك وقد بلغ تسع سنين قُطِعَ يَدُهُ ولا يَضِيعُ حَدٌّ مِنْ حَدودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٣).

٤٧٧ ﴿٤٧٧﴾ ٩٧ - عنه، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عن سَلِيمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمُرُوزِيِّ، عن الرَّجُلِ عليه السلام^(٤) «قال: إذا تَمَّ لِلْغُلَامِ ثَمَانُ سِنِينَ فْجَائِزُ أَمْرِهِ، وَ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْفَرَائِضُ وَالْحُدُودُ، وَإِذَا تَمَّ لِلْجَارِيَةِ تِسْعُ سِنِينَ فَكَذَلِكَ»^(٥)

٤٧٨ ﴿٤٧٨﴾ ٩٨ - حميد بن زياد، عن عُبيدالله بن أحمد التميمي، عن ابن - أبي عمير - عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا - عن مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ^(٦) «قال: كنت على المدينة فأتيت بغلام قد سرق، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عنه، فقال: سلّه حيث سرق كان يعلم أنّ عليه في السرقة عقوبة؟ فإن قال: نعم، فقل له: أي شيء تلك العقوبة؟ فإن لم يعلم أنّ عليه في السرقة قطعاً فخلّ عنه، قال: فأخذت الغلام فسألته وقلت له: أكننت تعلم أنّ في السرقة عقوبة؟ فقال: نعم، قلت: أي شيء؟ قال: الضرب فخلّيت عنه».

١ - يمكن أن تكون هذه العقوبات باعتبار العود مع السنّ المخصوص، أو محض السنّ بأن لو كان فعله ابتداءً في هذا السنّ لزم الحكم. (ملذ)

٢ - أي من مبدء العقد الثاني، و محتمل أن يكون هذا في صورة اختيار الإمام قطع البنان، وأما مع اختيار الحلك فيكني قطع البنان، و محتمل جريان الحكم في صورتين. (ملذ)

٣ - قال في الاستبصار: الوجه في هذين الخبرين أن تحملهما على أنه إذا تكرر منهم الفعل دفعات كان عليهم القطع مثل ما على الرجل في أول دفعة و لم يجب عليهم القطع في أول مرة حسب ما تضمنته الأخبار الأولية. ويمكن أن تحمل الخبرين على من يعلم وجوب القطع عليه من الضبيان في السرقة وإن لم يكن قد احتلم، فإنه إذا كان كذلك جاز للإمام أن يقطعه - انتهى.

٤ - المراد به الإمام الهادي عليه السلام.

٥ - ذلك إذا حاضرت في هذه السنين وإلا لم تجب عليها الفرائض. كما يأتي تحت رقم ١٠١.

٦ - هو من ولاية بني أمية، و ذمّه كثير. (ملذ)

ثق ﴿٤٧٩﴾ ٩٩ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ «قال: إذا سرق الصَّيِّئُ ولم يبلغ الحُلْمَ قُطِعَتْ أُنَامِلُهُ، و قال أبو عبد الله عليه السلام: أُنِي أمير المؤمنين عليه السلام بسلام قد سَرَقَ و لم يبلغ الحُلْمَ فقطع من لَحْمِ أطراف أصابعه، ثم قال: إن عُدَّتْ قُطِعَتْ يَدُكَ» (١).

ضع ﴿٤٨٠﴾ ١٠٠ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن عبد الصمد بن بشير، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قلت: الصَّيِّئُ يسرق، قال: يعني عنه مرتين، فإن عاد الثالثة قُطِعَتْ أُنَامِلُهُ، فإن عاد قطع المفصل الثاني، فإن عاد قطع المفصل الثالث و تركت راحته وإبهامه».

ضع ﴿٤٨١﴾ ١٠١ - عنه، عن فضالة، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي - عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: أُنِي أمير المؤمنين عليه السلام بجارية لم تحض قد سرقت فصرها أسواطاً و لم يقطعها».

ح ﴿٤٨٢﴾ ١٠٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، رواه عن أبي عبيدة الخدَّاء «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لو وَجَدْتُ رَجُلًا من العَجَمَ أقرَّ بجملته الإسلام لم يأت شيء من التفسير؛ زنى، أو سرق، أو شرب الخمر؛ لم أقم عليه الحدَّ إذا جهله إلا أن تقوم عليه البيِّنة أنه قد أقرَّ بذلك و عرفه» (٢).

ثق ﴿٤٨٣﴾ ١٠٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قَضَى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل و شربَ خمرًا و سَرَقَ فأقام عليه الحدَّ فجلده لِشُرْبِ الخمر و قطع يده في سَرَقَتِهِ، و قتلَهُ لِقَتْلِهِ» (٣).

ثق ﴿٤٨٤﴾ ١٠٤ - ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن ابن بكير، عن

١ - أي قطعت أنامله، أو قاله على التهديد.

٢ - يدل على أن من ادعى عدم العلم بتحريم ما يوجب الحد و كان ممكناً في حقه يدرء عنه

الحد. (ملذ)

٣ - لو كان الحدود لله بدء بما لا يفوت معه الآخر. (التحرير)

أبي عبد الله عليه السلام «في رجل اجتمعت عليه حدودٌ فيها القتل، قال: يُبدء بالحدود التي هي دون القتل، ثم يُقتل بعدُ».

صح **﴿٤٨٥﴾** ١٠٥ - الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: السارق إذا جاء من قبل نفسه تائباً إلى الله، و ردَّ سرقته على صاحبها فلا قطع عليه».

صح **﴿٤٨٦﴾** ١٠٦ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن ذرّاج - عن رجل - عن أحدهما عليهما السلام «في رجل سرق أو شرب الخمر أو زنى، فلم يعلم بذلك منه، ولم يؤخذ حتى تاب و صلح؟ فقال: إذا تاب و صلح و عرف منه أمرٌ جميلٌ لم يُقَم عليه الحدّ، قال محمد بن أبي عمير: قلت^(١): فإن كان أمراً قريباً لم يُقَم عليه؟ قال: لو كان خمسة أشهر^(٢) أو أقلّ و قد ظهر منه أمرٌ جميلٌ لم تقم عليه الحدود - روي ذلك عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام -»^(٣).

صح **﴿٤٨٧﴾** ١٠٧ - أحمد بن محمد، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن ذرّاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام «قال: لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين^(٤)، فإن رجّع ضمن السرقة و لم يقطع إذا لم يكن شهوداً، و قال:

١ - أي قلت لجميل . ٢ - لعله على سبيل المثال ، بقرينة قوله : «أقلّ» ، لكن يدلّ

على مضيّ زمان تعرف فيه توبته . (ملذ)

٣ - رواه الكليني بلفظه ، وقال الأستاذ التستري - رحمه الله - : إنّ قوله فيه : «لم يقم» بعد «و عرف منه أمرٌ جميلٌ» و «لم يقم» بعد «أمراً قريباً» و «لم يقم» بعد «و قد ظهر منه أمرٌ جميلٌ» كلّ منها محرف «لا يقم» يكون للتبهي أو «لا يقام» يكون «لا» للتبني مراداً به التبهي ، فلا محلّ للفظه «لم» في واحد منها ، لأنّ «لم» للماضي ، والمراد هنا الآتي كما أنّ قوله فيه : «فإن كان أمراً قريباً» الظاهر كونه محرف «فإن كان أمداً قريباً» كلّ ذلك للتشابه الخطيّي ، والظاهر سقوط «عليه الحدّ» بعد «لم يقم» الوسيط . ثمّ قوله : «روى» الظاهر كونه بلفظ المجهول ، و كون قوله : «ذلك» إشارة إلى جواب جميل لابن أبي عمير «لو كان خمسة أشهر - إلخ» فيكون الدليل كالصدر مروياً عن أحدهما عليهما السلام - انتهى .

٤ - هذا هو المشهور ، و ذهب الصدوق إلى ثبوت السرقة بالإقرار مرّة .

لا يُرْجَمَ الرَّانِي حَتَّى يَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَهِودًا ، فَإِنْ رَجَعَ تُرِكَ وَ لَمْ يُرْجَمَ « (١) » .

↑
١٢٢

نق ﴿٤٨٨﴾ ١٠٨ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فِي رَجُلٍ أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِجَدٍّ ، ثُمَّ جَحَدَ بَعْدَ ؟ فَقَالَ : إِذَا أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَنَّهُ سَرَقَ ، ثُمَّ جَحَدَ قُطِعَتْ يَدُهُ وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ ، وَإِنْ أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ بَغَرَ فَاغْلَدُوهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، قُلْتَ : فَإِنْ أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِجَدٍّ يَجِبُ فِيهِ الرَّجْمُ أَكُنْتَ رَاجِعًا ؟ قَالَ : لَا وَ لَكِنِّي كُنْتُ ضَارِبَهُ الْحَدَّ » (٢) .

نق ﴿٤٨٩﴾ ١٠٩ - أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : مَنْ أَخَذَ سَارِقًا فَعَنَى عَنْهُ فَذَلِكَ لَهُ ، فَإِذَا رَفَعَ

١ - الإقرار لا يوجب الرجم ، والمرسل لا يقاوم الصحيح ، و يؤيد ذلك الصحيح الآتي ، ففتهم . وسيأتي أوله بلفظه تحت رقم ١٣١ .

٢ - سيأتي الخبر مثله تحت رقم ١١٩ . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ظاهره كغيره من الأخبار عدم لزوم الرجم بالإقرار ، بل إنها يلزم بالشهود ، ولم أر من الأصحاب من عمل به ، وهو مخالف لما روي من فعل أمير المؤمنين عليه السلام . ويمكن حمله على الإنكار ، فإن الإنكار بعد الإقرار يسقط الرجم دون غيره من الحدود ، ويكون الحد بمعنى التعزير ، إذ الظاهر من كلامهم أنه مع سقوط الرجم لا يثبت الجلد ناماً - انتهى .

أقول : الأخبار التي تقول بوجوب الرجم بالإقرار كلها مفتعلة افتعلها قضاة العامة تصحيحاً لقول عمر في خير طويل : «إني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجلي ، فن عقلها وعاها فليحدت بها حيث انتهت به راحلته ، و من خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي ، إن الله بعث محمداً عليه السلام بالحق ، و عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها و عقلناها و وعيناها ، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم و رجمنا بعده ، فأخشي إن طال بالتاس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال وانتساء إذا قامت البيته أو كان الحبل أو الاعتراف - إلى آخر الخبر» (راجع الصحيح باب رجم الحبل ، و فتح الباري ج ١٢ ص ١٤٨)

إلى الإمام قطعته، فإن قال الذي سَرَق منه: أنا أهب له، لم يدعه الإمام حتى يقطعه. إذا رُفِعَ إليه، وإِنما الهبة قبل أن يُرْفَعَ إلى الإمام؛ وذلك قول الله عزَّ وجلَّ: «وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ»^(١)، فإذا انتهى إلى الإمام فليس لأحد أن يتركه»^(٢).

ح ﴿٤٩٠﴾ ١١٠ عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن الرَّجُلِ يأخذ اللُّصَّ يرفعه أو يتركه؟ فقال: إنَّ صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ كان مُضْطَجِعاً في المسجد الحرام فوضع رِداءه وخرج يهريق الماء فوجد رِداءه قد سُرِقَ حين رَجَعَ، فقال: مَنْ ذهب بردائي؟! فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فقال النَّبِيُّ: اقطعوا يده، فقال صَفْوَانُ: تقطع يده من أجل رِدائي يا رسول الله؟! قال: نعم، قال: فأنا أهبه له، فقال النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: فهَلَّا كان هذا قبل أن ترفعه إليّ؟! قلت: فالإمام بمنزلة إذا رفع إليه؟ قال: نعم. قال: وسألته عن العفو قبل أن ينتهي إلى الإمام؟ فقال: حسن»^(٣).

ح ﴿٤٩١﴾ ١١١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يأخذ اللُّصَّ يدعه أفضل أم يرفعه؟ فقال: إنَّ صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ كان متكيناً في المسجد على رِداءه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فتنممه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: اقطعوا يده، فقال صَفْوَانُ: يا رسول الله أنا أهبُ ذلك له، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ألا كان ذلك قبل أن تنتهي به إليّ؟! قال: وسألته عن العفو عن الحدود

١ - التوبة: ١١٢.

٢ - لو قامت البيّنة بالسرقة من غير مرافعة المالك لم يقطع، وإِنما القطع موقوف على مطالبة المالك، ولو وهبه المسروق سقط الحدّ، وكذا لو عني عن القطع، فأما بعد المرافعة فلا يسقط هبة ولا عفو. (التحريم)

٣ - لا شبهة في أن المواضع المطروقة من غير مراعاة المالك ليست حرزاً، وأما مع مراعاة المالك فذهب الشيخ في المبسوط ومن تبعه إلى كونه حرزاً بذلك، ولهذا قطع النبي صلى الله عليه وآله سارق رداء صفوان بن أمية من المسجد. (المسالك) أقول: الظاهر أن حكم المسجد خاص ولا يقاس بغيره وأنه حرز دون غيره إلا بشروط.

قبل أن ينتهي إلى الإمام، فقال: حسن».

ص ٤٩٢ ﴿١١٢﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يعفى عن الحدود التي لله دون الإمام، فأما ما كان من حقوق الناس في حدّ فلا بأس أن يعفى عنه دون الإمام».

ص ٤٩٣ ﴿١١٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله مولاة فسرقت من قوم فأتي بها النبي صلى الله عليه وآله فكلّمته أم سلمة فيها، فقال النبي صلى الله عليه وآله: يا أم سلمة هذا حد من حدود الله لا يضّيع، فقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله».

ص ٤٩٤ ﴿١١٤﴾ - علي، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تشفعنّ أحداً في حدّ إذا بلغ الإمام، فإنه يملكه، واشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم، واشفع عند الإمام في غير الحدّ مع الرضا من المشفوع له، ولا تشفع في حق امرئ مسلم أو غيره إلا بإذنه» (١).

ص ٤٩٥ ﴿١١٥﴾ - علي، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا كفالة في حدّ».

ص ٤٩٦ ﴿١١٦﴾ - علي، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل جاء به رجلان وقال: إن هذا سرق درعاً، فجعل الرجل يناشده لما نظر في البيّنة وجعل يقول: والله لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله ما قطع يدي أبداً، قال: ولم؟ قال: يخبره ربه أتى بريئ فيبرئني ببراءتي، قال: فلما رأى مناشدته إياه دعا- الشاهدين فقال: اتقيا الله ولا تقطعا يد الرجل ظلماً وناشدهما، ثم قال: ليقطع

١ - تقدّم الخبر في حدّ القرية تحت رقم ٩٠ مع بيانه في المامش، راجع ص ٩٥، و سيأتي

في الزيادات تحت رقم ١٢.

أحدكما يده ويمسك الآخر يده ، فلما تقدما إلى المِصْطَبَةِ ليقطع يده ضرب الناس حتى اختلطوا ، فلما اختلطوا أرسلوا الرجل في غمار الناس حين اختلطوا بالناس فجاء الذي شهدا عليه فقال : يا أمير المؤمنين شهد عليّ الرجلان ظلماً ، فلما ضرب الناس واختلطوا أرسلاني وقرأ ، ولو كانا صاديقين لم يُرسلاني ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : « من يدلي علي هذين أنكلهما ؟ » (١) .

ح ﴿٤٩٧﴾ ١١٧ - عليّ ، عن أبيه ، عن الوشاء (٢) ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين قد سرقا من مال الله أحدهما عبد مال الله ، والآخر من عرض الناس ، فقال : أما هذا فن مال الله ليس عليه شيء ، مال الله أكل بعضه بعضاً ، وأما الآخر فقدمه و قطع يده ثم أمر أن يطعم السمن واللحم حتى برئت يده » (٣) .

ضع ﴿٤٩٨﴾ ١١٨ - سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان الديلمي ، عن هارون بن الجهم ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام بقوم لصوص قد سرقوا ، فقطع أيديهم من نصف الكف وترك الإبهام [و] لم يقطعها ، وأمرهم أن يدخلوا دار الضيافة ، وأمر بأيديهم أن تعالج وأطعمهم السمن والعسل واللحم حتى برؤوا ، ودعاهم و قال : يا هؤلاء إن أيديكم قد سبقت إلى النار ، فإن تُبتم و علم الله عز وجل صدق النية تاب الله عليكم و جررتم أيديكم إلى الجنة ، وإن أنتم لم تتوبوا و لم تفلحوا عما أنتم عليه جررتكم أيديكم إلى النار » (٤) .

صح ﴿٤٩٩﴾ ١١٩ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ؛ و محمد بن الفضيل ، عن الكيناني ؛ و فضالة ، عن العلاء ، عن محمد بن -

١ - ناشده أي حلفه ، و المِصْطَبَةُ - بالكسر - : كالدكان للجلوس عليه ، والغمر من الناس : جماعتهم ، و نكل به تنكياً : جعله نكالاً و عبرة لغيره . و تقدم الخبر في المجلد السادس ص ٣٦٤ تحت رقم ٨٢ .

٢ - هو الحسن بن علي . ٣ - عليه الفتوى . ٤ - سيأتي نحوه بسند آخر برقم ١٢٥ .

مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا أقرَّ الرَّجُلُ على نفسه أنه سرق ، ثمَّ جَحَدَ فأقطعهُ وإن رَغِمَ أنفه ، وإن أقرَّ على نفسه بخمرٍ أو فِرْيَةٍ ثمَّ جَحَدَ فأجلدُهُ ، قلت : رأيتُ إن أقرَّ على نفسه مجدُّ يبلغُ فيه الرَّجْمُ ، ثمَّ جَحَدَ أكنْتُ راجِحَهُ ؟ قال : لا و لكنَّ كنتُ ضارِبَهُ » (١).

صح (٥٠٠) ١٢٠ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن الفضيل (٢) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا أقرَّ الحُرُّ على نفسه بالسرقة مرَّةً واحدةً عند الإمام فُطِعَ ».

قال محمد بن الحسن : الإقرار بالسرقة يحتاج إلى مرَّتين ، فأما مرَّةً واحدةً فلا يوجب القطع ، وقد قدَّمتنا ذلك فيما مضى ، والوجه في هذه الرواية أن نَحْمِلَهَا على ضربٍ مِنَ التَّقِيَّةِ لموافقها لمذاهب بعض العاقمة ، وأما الروايات التي قدَّمتناها في أنه إذا أقرَّ فُطِعَ ليس فيها أنه مرَّةً أو مرَّتين بل هي مُجْمَلَةٌ ، وإذا كانت الأحاديث التي قدَّمتناها مُفَصَّلَةً فينبغي أن يكون العمل بها .
ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

فق (٥٠١) ١٢١ - الحسين بن سعيد ، عن قِصَالَةَ ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال : كنتُ عند عيسى بن موسى فأُتِيَ بسارقٍ وعنده رجُلٌ من آلِ عُمَرَ ، فأقبل يسألني ، فقلت : ما تقول في السارق إذا أقرَّ على نفسه أنه سرَّق ؟ قال : يقطع ، قلت : فما تقولون في الزَّانِي إذا أقرَّ على نفسه أربع مرَّات ؟ قال : نرجه ، قلت : فما يمنعكم من السارق إذا أقرَّ على نفسه مرَّتين أن تقطعوه ^{١٢٦} فيكون بمنزلة الزَّانِي » (٣).

١ - تقدَّم الخبر مثله تحت رقم ١٠٨ .

٢ - هو ابن يسار و رواه إبراهيم بن عثمان الخزاز .

٣ - لأنَّ الزَّانِي لما كان بين اثنين يشترط فيه الأربعة ، كما ورد في الخبر ، فيكون لكلٍّ منها إقراران ، في السرقة أيضاً لا بدَّ من إقرارين ، ولعلَّ هذا إلزام عليهم لما يعتقدونه من الاستحسانات ، مع أنه موافق للعلَّة الواقعيَّة . (ملذ) أقول : والرَّجْم بالإقرار هو مذهب هؤلاء و من حدَّا حدوهم .

ضع ﴿٥٠٢﴾ ١٢٢ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر عليه السلام «قال: حدّثني بعض أهلي أنّ شاباً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فأقرّ عنده بالسرقة، قال: فقال له عليه السلام: إني أراك شاباً لا بأس بهيئتك فهل تقرء شيئاً من القرآن؟ قال: نعم سورة البقرة، فقال: فقد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: وإنّما منعه أن يقطعه لأنّه لم تقم عليه بيّنة» (١).

صح ﴿٥٠٣﴾ ١٢٣ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج «قال: اشتريت أنا والمعلّى بن خنيس طعاماً^(٢) بالمدينة فأدركنا المساء قبل أن ننقله فتركناه في السوق في جواليقه وأنصّرنا، فلما كان من الغد غدونا إلى السوق فإذا أهل السوق مجتمعون على أسود قد أخذوه وقد سرق جوالقاً من طعامنا، فقالوا لنا: إنّ هذا قد سرق جوالقاً من طعامكم فارفعوه إلى الوالي فكرهنا أن نتقدّم على ذلك حتّى نعرف رأي أبي عبدالله عليه السلام فدخل المعلّى على أبي عبدالله عليه السلام فذكر ذلك له فأمرنا أن نرفعه فرفعناه فقطّع» (٣).

نق ﴿٥٠٤﴾ ١٢٤ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: ينفى الرّجل إذا قُطِع» (٤).

ضع ﴿٥٠٥﴾ ١٢٥ - عنه، عن محمد بن سينان، عن حُدَيْفَةَ بن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بقوم سُرّاق قد قامت عليهم البيّنة و أقرّوا، قال: ففقطّع أيديهم، ثمّ قال: يا قنبر ضمّمهم إليك فداوهم كلومهم^(٥)، و أحسن القيام عليهم فإذا برؤوا فأعلمني، فلما برؤوا أتاه فقال: يا أمير المؤمنين القوم الذي أقتت عليهم الحدود قد برئت جراحاتهم، قال: اذهب فأكس كلّ

١ - الظاهر من الخبر عدم ثبوته عنده عليه السلام بالإقرار مرّة واحدة.

٢ - المراد بالطعام البر، والشعير.

٣ - ذلك لأنّ الإمام يجب عليه إجراء الأحكام بأيّ وجه أمكن.

٤ - تقدّم مثله تحت رقم ٥١ من الباب مع بيان له.

٥ - الكلوم جمع الكلم وهو الجرح.

↑
١٢٧

رَجُلٍ مِنْهُمْ تَوْبِينَ وَاتَّعَى بِهِمْ، قَالَ: فَكَسَاهُمْ تَوْبِينَ تَوْبِينَ فَأَتَى بِهِمْ فِي أَحْسَنِ هَيْئَةٍ مُرَدِّينَ مُتَشَمَلِينَ^(١) كَانَتْهُمْ قَوْمَ مَحْرَمُونَ، فَتَلَّوْا بَيْنَ يَدَيْهِ قِيَامًا، فَأَقْبَلَ عَلَى الْأَرْضِ يَتَكَبَّرُ بِإِصْبَعِهِ مَلِيًّا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: اكْشِفُوا أَيْدِيَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: ارْفَعُوا^(٢) إِلَى السَّمَاءِ! فَقَالُوا: «اللَّهُمَّ إِنَّ عَلِيًّا قَطَعْنَا» فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ وَسِتَّةِ نَبِيِّكَ»، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: يَا هَؤُلَاءِ إِنْ تُبْتُمْ سَلِمَتْ أَيْدِيكُمْ^(٣) وَإِنْ لَا تَتُوبُوا الْحَقْمَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا قَبْرِ خَلِّ سَبِيلَهُمْ وَأَعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَكْفِيهِ إِلَى بَلَدِهِ^(٤).

ضع ﴿٥٠٦﴾ ١٢٦ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ؛ وَابْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَابْنِ الْحَسَنِ عليه السلام. وَعَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ: إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ، فَإِذَا كَانَ مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ عَلَيْهِ الْقَطْعُ»^(٥).

ضع ﴿٥٠٧﴾ ١٢٧ - عَنْهُ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَابِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا قَطْعَ عَلَى أَحَدٍ تَخَوَّفَ^(٦) مِنْ ضَرْبٍ وَلَا قَيْدٍ؛ وَلَا سِجْنٍ، وَلَا تَعْنِيفٍ إِلَّا

١ - مِنَ الشَّمْلَةِ وَهِيَ الْكِسَاءُ. ٢ - كَذَا فِي التَّسْخِ، وَالضَّوَابِ: «ارْفَعُوهَا» أَي أَيْدِيَكُمْ.
٣ - كَذَا، وَوَعَلَهُ تَصْحِيفٌ «سَلِمَتْ» مِنْ سَلَّ السِّيفِ مِنَ الْغَمْدِ، وَسَلَّ الشَّمْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ، وَفِي بَعْضِ التَّسْخِ: «أُرْسَلَتْ» أَي إِلَى الْجَنَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا: «أُسَلِّمَتْ» أَي أَخَذْتُمْ أَوْ رَفَعْتُمْ أَيْدِيَكُمْ مِنَ النَّارِ. وَفِي بَعْضِهَا: «سَلِمَتْ» أَي مِنَ الْعَذَابِ.
٤ - تَقَدَّمَ الْخَبْرُ بِلَفْظٍ آخَرَ تَحْتَ رَقْمِ ١١٨ مِنَ الْبَابِ، وَرَوَاهُ الْكَلِينِيُّ فِي نَوَادِرِ حُدُودِ الْكَافِي تَحْتَ رَقْمِ ٣١ بِالْمَعْنَى.

٥ - فِي بَعْضِ التَّسْخِ: «الْقَتْلُ»، وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «لَمَلَّهُ كَانَ الْقَطْعُ مَكَانَ الْقَتْلِ. وَ عَلَى تَقْدِيرِهِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا أَخَذَ إِنْكَارًا أَوْ اسْتِحْلَالَ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ». كَأَنَّ الْأَصْلَ «الْقَطْعُ» فَصَحَّفَ بِالْقَتْلِ. وَ لَعَلَّ الْقَتْلَ إِذَا أَخَذَ اسْتِحْلَالَ، أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ.
٦ - يَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ.

أَنْ يَعْتَرِفَ، فَإِنْ اعْتَرَفَ قُطِعَ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرِفْ سَقَطَ عَنْهُ لِمَكَانِ التَّخْوِيفِ» (١).

٥٠٨ ﴿١٢٨﴾ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن (٢) أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن الحسين (٣)، عن أبي-عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل سرق فقامت عليه البيئنة أنرفعه يقطع وهو يقطع في غير حده؟ قال: نعم ارفعه» (٤).

٥٠٩ ﴿١٢٩﴾ - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن مجي بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل سرق من بستانٍ عذفاً قيمته درهمان، قال: يقطع به» (٥).

٥١٠ ﴿١٣٠﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن سعيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: رجل سرق من النوى؟ قال: بعد ما قُسم أو قبل؟ قلت: فأجيني فيها، قال: إن كان سرق بعد ما أخذ حصته منه قطع، وإن كان سرق قبل أن يقسم لم يقطع حتى ينظر ماله فيدفع إليه حقه منه، فإن كان الذي أخذ أقل مما له أعطي بقية حقه ولا شيء عليه؛ إلا أنه يعزر لجره، وإن كان الذي

١ - قال العلامة التستري - رحمه الله - : الظاهر أن الأصل في قوله: «تخوف» «اعترف» و في قوله: «إلا أن يعترف» «إلا أن يعترف بدونها» و في قوله: «فإن اعترف قطع» «فإن اعترف كذلك قطع» و في قوله: «وإن لم يعترف سقط» «وإن لم يعترف كذلك سقط»، و قد روى الكافي في السادس من أخبار نوادر حدوده عن أبي البخترى عن الصادق عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: من أقر عند تحريد أو تخويف أو حيس أو تهديد فلا حد عليه».

٢ - كذا في التسخ، والضواب: «و أحمد بن محمد بن عيسى».

٣ - الظاهر كونه علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام المدني.

٤ - لا يخفى مخالفته للأصول، إلا على بعض الوجوه المتقدمة. (ملذ)

٥ - يؤيد ما ذهب إليه الصدوق - رحمه الله - من أن التصاب خمس دينار، لما روي أنه

كان في تلك الأزمنة قيمة الدينار عشرة دراهم. (ملذ)

أخذ مثل حقه أقرّ في يده وزيد أيضاً^(١)، وإن كان الذي سرق أكثر ممّا له بقدر مِجَنّ قطع وهو صاغر، ومِن مِجَنّ^(٢) رُبع دينار».

ص ٥١١ ﴿١٣١﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن - حديد، عن جميل - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام «أنه قال: لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرّتين، فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن شهوداً»^(٣).

س ٥١٢ ﴿١٣٢﴾ - عنه، عن أبي عبد الله التريّقي - عن بعض أصحابه - عن بعض الصادقين عليهما السلام «قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقرّ بالسرقة، فقال له أمير المؤمنين: أتقرّ شيئاً من كتاب الله؟ قال: نعم؛ سورة البقرة، قال: قد وهبت يدك لسورة البقرة^(٤)، قال: فقال الأشعث: أتعطل حدّاً من حدود الله؟ فقال: وما يدريك ما هذا؟! إذا قامت البيّنة فليس للإمام أن يعفو، وإذا أقرّ الرَّجل على نفسه فذلك إلى الإمام إن شاء عفا وإن شاء قطع»^(٥).

ص ٥١٣ ﴿١٣٣﴾ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في نفر تحرّوا بغيراً فأكلوه، فأمتحنوا أيّهم تحرّ، فشهدوا على أنفسهم أنهم تحرّوا جميعاً، لم يخصوا أحداً دون أحد فقضى أن تقطع أيّماهم»^(٦).

رفع ٥١٤ ﴿١٣٤﴾ - عنه، عن أبي إسحاق^(٧)، عن صالح بن سعيد - رفعه -

↑ ١٢٩

١ - أي في التعزير، ومجتمل أن يكون: «و زيد» في الأصل: «فيعزّر» فصحف.

٢ - المِجَنُّ والمِجَنَّة - بكسرهما - من جن مِجَنّ: التُّرْسُ. (القاموس)

٣ - قد مرّ باختلاف يسير في أوّل السند تحت رقم ١٠٧.

٤ - تقدّم الخبر مع بيانه تحت رقم ١٢٢ ص ١٤٣.

٥ - يدلّ على ما ذهب إليه بعض الأصحاب من أنه إذا ثبت بالإقرار يتخير الإمام بين إقامة

الحدّ وتركها. ٦ - ظاهره القطع بمجرد التحرّ، ولا قائل به، فيحمل على ما إذا سرقوا

جميعاً من الحرز و تحرّوه. ٧ - هو إبراهيم بن هاشم القميّ.

عن أحدهما عليه السلام «قال: سألته عن رجل سرق فقطيع يده بإقامة البيّنة عليه، ولم يردّ ما سرق؛ كيف يصنع به في مال الرجل الذي سرّقه منه، أو ليس عليه ردّه وإن ادّعى أنه ليس عنده قليلٌ ولا كثيرٌ وعلم ذلك منه؟ قال: يستسعى حتى يؤدّي آخر درهم سرّقه» (١).

ضع ﴿٥١٥﴾ ١٣٥ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حماد ابن عثمان؛ وخلف بن حماد، عن ربعي بن عبدالله، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا أخذ الرجل من التخل أو الزرع قبل أن يصرم، فليس عليه قطع، فإذا صرّم التخل وأخذ وحصد الزرع فأخذ قطيع» (٢).

ضع ﴿٥١٦﴾ ١٣٦ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «قال: ليس على السارق قطع حتى يخرج بالسرقة من البيت».

ضع ﴿٥١٧﴾ ١٣٧ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن عبدوس، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي حميلة (٣)، عن الأصبع، عن أمير المؤمنين عليه السلام «قال: لا يقطع من سرق شيئاً من الفاكهة وإذا مرّ بها فليأكل ولا يفسد».

ضع ﴿٥١٨﴾ ١٣٨ - عنه، عن ابن محبوب، عن خالد بن نافع، عن حمزة ابن حمران «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سارق عدا على رجل من المسلمين فققره و غصب ماله، ثم إن السارق بعد تاب فنظر إلى مثل المال الذي كان غصبه من الرجل فحمّله إليه وهو يريد أن يدفعه إليه ويتحلل منه ممّا صنع به فوجد الرجل قد مات فسأل معارفه هل ترك وارثاً؟ وقد سألتني أن أسألك عن

١ - يدلّ على وجوب الاستعلاء مع إفسار السارق ظاهراً.

٢ - صرّمه يصرمه صرماً و صرماً: قطعه بانثاً، و فلاناً قطع كلامه، والتخل والشجر جزه، وأصرم التخل حان له أن يصرم. (القاموس)

٣ - في التند سقط أو إرسال، فإن الأصبع تابعي وأباجيلة (مفضل بن صالح) من

أصحاب الرضا عليه السلام.

ذلك حتى ينتهي إلى قولك ، قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : إن كان الرَّجُل الميِّت توالى إلى رجل من المسلمين فضمن جريرته وحدثه وأشهدَ بذلك على نفسه فإنَّ ميراث الميِّت له ، وإن كان الميِّت لم يتوال إلى أحدٍ حتى مات فإنَّ ميراثه لإمام المسلمين ، فقلت له : فما حال الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ؟ فقال : إذا هو أوصلَ المال إلى إمام المسلمين فقد سلم ، وأما الجراحة فإنَّ الجروح يقتض منه يوم القيامة» (١).

ضع ﴿٥١٩﴾ ١٣٩ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن جعفر ابن محمد بن عبيد الله ، عن محمد بن سلمان الديلمي ، عن عبيد الله المدائني (٢) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : جُعِلْتُ فِدَاكَ أخبرني عن قول الله عزَّ وجلَّ : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » (٣) ، قال : فعقد بيده ثم قال : يا أبا عبد الله خذها أربعاً بأربع ، ثم قال : إذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً فقتل قتل ، وإن قتل وأخذ المال قُتِلَ وَصُلِبَ ، وإن أخذ المال ولم يقتل قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ ، وإن حارب الله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ [من] المال نفي في الأرض ، قال : قلت : وما حدُّ نفيه ؟ قال : سنَّة ينفي من الأرض التي فعلَ فيها إلى غيرها ، ثم يكتب إلى ذلك المصر بأنه منفي فلا تؤاكلوه ولا تُشاربوه ولا تُناكحوه حتى يخرج إلى غيره ،

١ - يدل على أنَّ الإمام لا يقتض من الجراح إذا كان وارثاً ، وهو خلاف المشهور ، قال في التحرير : الإمام ولي من لا وارث له ، و يقتض في العمدة ، أو يأخذ الدية إن دفعها الجاني ، والأصح أنه ليس له العفو ويأخذ الدية في الخطأ والشبهه ، وليس له العفو - انتهى . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ويمكن حمله على التقية .

٢ - كذا ، وهو عبدالله أو عبيدالله بن إسحاق المدائني . وفي الكافي عنه عن الرضا عليه السلام ، و يأتي تحت رقم ١٤٣ «عن يونس، عن محمد بن سليمان، عن عبدالله بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام» والظاهر هو الصواب ، والمراد به الرضا عليه السلام ، ولا يخفى ذلك على المتتبع . ٣ - المائدة : ٣٣ .

فيكتب إليهم أيضاً بمثل ذلك ، فلا يزال هذه حاله سنّة ، فإذا فعل به ذلك تاب و هو صاغر» .

١٣١ ↑ مع ﴿٥٢٠﴾ ١٤٠ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : من شهر السلاح في مصر من الأمصار فقصر ^(١) اقتص منه و نبي من تلك البلدة ، و من شهر السلاح في غير الأمصار و ضرب و عقر و أخذ الأموال و لم يقتل فهو محارب فجزأه جزء المحارب و أمره إلى الإمام ، إن شاء قتله ، و إن شاء صلّبه ، و إن شاء قطع يده و رجله ؛ قال : و إن ضرب و قتل و أخذ المال فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرقة ثم يدفعه إلى أولياء المقتول فيبعونه بالمال ، ثم يقتلونه ، قال : فقال له أبو عبيدة : أصلحك الله أرأيت إن عفا عنه أولياء المقتول ؟ قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : إن عفوا عنه فإن على الإمام أن يقتله لأنه قد حارب الله و قتل و سرق ، قال : ثم قال له أبو عبيدة : أرأيت إن أراد أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية و يدعونه لهم ذلك ؟ قال : فقال : لا ، عليه القتل » .

١٣٢ ↑ مع ﴿٥٢١﴾ ١٤١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن محمد ، عن علي بن الحسن الميثمي ، عن علي بن أشباط ، عن داود بن أبي يزيد ، عن عبيدة بن بشر الخثعمي ^(٢) « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق ؛ و قلت : إن الناس يقولون : الإمام فيه مخير أي شيء صنع ؟ قال : ليس أي شيء صنع ، و لكنّه يصنع بهم على قدر جنائياتهم ، فقال : من قطع الطريق فقتل و أخذ المال قطعت يده و رجله و صلب ، و من قطع الطريق و قتل و لم يأخذ المال قتل ، و من قطع الطريق و أخذ المال و لم يقتل قطعت يده و رجله ، و من قطع الطريق و لم يأخذ مالاً و لم يقتل نبي من الأرض » .

١ - في الصحاح : «عقره أي جرحه» .

٢ - في بعض النسخ : «عن عبيدة ، عن بشر الخثعمي» و في بعضها : «بشر» ، و الرجل

﴿٥٢٢﴾ ١٤٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن عبدة بن عبد الله بن إسحاق المدائني ، عن الرضا عليه السلام « قال : سئل عن قول الله عز وجل : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا - الْآيَةَ » ، فالذي إذا فعله استوجب واحدة من هذه الأربع ؟ فقال : إذا حارب الله ورسوله وسمى في الأرض فساداً فقتل قتل به ، وإن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن شهّر السيف فحارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال نفي من الأرض ، فقلت : كيف ينفي وما حد نفيه ؟ قال ينفي من المصر الذي فعل فيه ما فعل إلى مصر غيره ويكتب إلى أهل ذلك المصر بأنه منفي فلا تجالسوه ولا تباعوه ولا تناكحوه ولا تؤاكلوه ولا تشاربوه ، فيفعل ذلك به سنة ، فإن خرج من ذلك المصر إلى غيره كتب إليهم بمثل ذلك حتى تتم السنة ، قلت : فإن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها ، قال : إن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها قوتل أهلها » .

﴿٥٢٣﴾ ١٤٣ - يونس ، عن محمد بن سليمان ، عن عبدة بن عبد الله بن إسحاق ، عن أبي الحسن عليه السلام مثله ، و زاد فيه : « يفعل ذلك سنة فإنه سيتوب قبل ذلك وهو صاغر ، قال : قلت : فإن أم أرض الشرك يدخلها ؟ قال : يقتل » (١) .

١ - قال المحقق في الشرائع : « ينفي المحارب من بلده ويكتب إلى كل بلد يأوي إليه بالمنع من مؤاكلته ومشاربته ومجالسته ومبايعته ، ولو قصد بلاد الشرك منع منها ، ولو مكثه من دخولها قوتلوا حتى يخرجه » . و قال في المسالك : « ظاهر المصنف (أي المحقق) والأكثر عدم تحديده بمدة ، بل ينفي دائماً إلى أن يتوب ، و في هذه الرواية كونه سنة ، و حملت على التوبة في الأثناء وهو تبعيد » . و يؤيد عدم التحديد ما رواه الكليني « عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله بن طلحة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا - الْآيَةَ » ، هل نفي المحاربة غير هذا النبي ؟ قال : يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل و ينفي و يحمل في البحر ثم يقذف به لو كان النبي من بلد إلى بلد آخر كأن يكون إخراجا من بلد إلى بلد آخر عدل القتل والصلب والقطع ، و لكن يكون

ح ﴿٥٢٤﴾ ١٤٤ - عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا^(١)» - إلى آخر الآية» قلت: أي شيء عليهم من هذه الحدود التي سمّاها الله؟ قال: ذلك إلى الإمام إن شاء قطع وإن شاء صلب، وإن شاء نفي وإن شاء قتل، قلت: النفي إلى أين؟ قال: ينفى من مصر إلى مصر آخر، وقال: إنَّ عليّاً عليه السلام نفي رجلين من الكوفة إلى البصرة».

صع ﴿٥٢٥﴾ ١٤٥ - يونس، عن يحيى الحلبيّ، عن بُريد بن معاوية «قال: ^{١٣٣} سأل رجلٌ أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» قال: ذلك إلى الإمام يفعل به ما يشاء، قلت: ففوّض ذلك إليه؟ قال: لا ولكن بحقّ الجنّاية»^(٢).

ضع ﴿٥٢٦﴾ ١٤٦ - سهيل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن ابن رثاب، عن ضُرَيْسِ الكُنَاسِيِّ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: من حمل السلاح بالليل فهو مُحَارِبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرَّيَّةِ»^(٣).

← حدّاً يوافق القطع والصلب». و أقول: لعلّ قوله: «لو كان» إلى آخره استفهام إنكار، أي: لو كان مجرد الإخراج من بلدٍ إلى آخر كيف يكون معادلاً للقتل والصلب، بل لابد من أن يكون على هذا الوجه المتضمن للقتل حتّى يكون معادلاً لها، و لم يقل به أحد من الأصحاب سيوى ما يظهر من كلام الصدوق - رحمه الله - في الفقيه حيث قال: «و ينبغي أن يكون نفيّاً يشبه الصلب والقتل و يتشغل رجله و يرمى به في البحر». (ملذ) ١ - المائدة: ٣٣.

٢ - كذا في التسخ، و في الكافي: «نحو الجنّاية» و لا ينافي هذا الخبر القول بالتخيير، إذ مفاده أنّ الإمام يختار ما يعمله صلاحاً بحسب جنّيته لا بما يشتهيه، و به يمكن الجمع بين الأخبار المختلفة. (ملذ)

٣ - محمود على ما إذا شهر السلاح، و لعلّ اشتراط كونه من أهل الرّيّة لتحقّق الإخافة. (ملذ) و في الشرائع: المحارب كلّ من جرّد السلاح لإخافة الناس في برّ أو بحرٍ؛ ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره، و هل يشترط كونه من أهل الرّيّة؟ فيه تردد، أصحّه أنّه لا يشترط مع

تق ﴿٥٢٧﴾ ١٤٧ - عليٌّ، عن أبيه، عن حنان، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عزَّ وجلَّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - إِلَى آخِرِ آيَةِ»، قال: لا يبايع، ولا يُؤوى، ولا يطعم، ولا يتصدَّق عليه.»

تق ﴿٥٢٨﴾ ١٤٨ - عليٌّ، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن طلحة التَّهَدِيّ، عن سَوْرَةَ بْنِ كَلَيْبٍ «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رَجُلٌ يُخْرَجُ مِنْ مَنْزِلِهِ يُرِيدُ - الْمَسْجِدَ أَوْ يُرِيدُ الْحَاجَةَ فَيَلْقَاهُ رَجُلٌ أَوْ يَسْتَقْفِيهِ فَيَضْرِبُهُ^(١) وَيَأْخُذُ ثَوْبَهُ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ فِيهِ مَنْ قَبْلَكُمْ؟ قلت: يقولون: هَذِهِ زَعَارَةٌ^(٢) مُعْلِيَّةٌ، وَإِنَّمَا الْمُحَارِبُ فِي قَرْيٍ مُشْرِكِيَّةٍ، فَقَالَ: أَيُّهَا أَعْظَمُ حُرْمَةً؛ دَارُ الْإِسْلَامِ أَوْ دَارُ الشَّرْكِ؟ قال: قلت: دار الإسلام، فقال: هؤلاء من أهل هذه الآية: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - إِلَى آخِرِ آيَةِ»^(٣)».

تق ﴿٥٢٩﴾ ١٤٩ - أحمد بن محمد، عن عليِّ بن الحكم، [وحميد، عن ابن - سماعه، عن غير واحدٍ جميعاً] عن أبان بن عثمان، عن أبي صالح^(٤)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قومٌ من بني صَبَةَ مَرْضَى، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اقيموا عندي فإذا برئتم بعثتكم في سريَّةٍ، فقالوا: أخرجنا من المدينة فبعث بهم إلى أبل الصدقة يشربون من أبوها و يأكلون من ألبانها، فلما برؤوا واشتدوا قتلوا ثلاثة ممَّن كانوا في الإبل، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخبر فبعث إليهم عليّاً عليه السلام - وهم في وادٍ قد تحيروا ليس يقدرُونَ مخرجون منه قريب من أرض اليمن - فأسرهم وجاء بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزلت هذه الآية عليه: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ

↑
١٣٤

← العلم بقصد الإخافة، و يستوي في هذا الحكم الذَّكْرُ والأُنثَى، و في ثبوت هذا الحكم للمجرد مع ضعفه عن الإخافة تردُّدٌ، أشبه الثبوت و يجزئ بقصده - انتهى.

١ - كذا، و في الكافي أيضاً، و في تفسير العياشي: «فيضربه بمصا».

٢ - تقدَّم الكلام فيه مفصلاً ص ١٢٩ و ١٣٠.

٣ - لعله محمولٌ على المحارب كما يشعر به الخبر. (ملذ) ٤ - الظاهر كونه عجلان المدائني.

يُصَلِّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ» (١).

ضع ﴿٥٣٠﴾ ١٥٠ - عليّ، عن أبيه، عن الثَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي-
عبدالله عليه السلام «قال: إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلاثة أيام، ثم أنزله
يوم الرَّابِعِ وصَلَّى عليه ودفنه» (٢).

ضع ﴿٥٣١﴾ ١٥١ - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود
الطَّائِيّ - عن رجلٍ من أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألتُه عن المحاربِ و
قلت له: إنَّ أصحابنا يقولون: إنَّ الإمامَ مُخَيَّرَ فيه، إن شاء قَطَعَ، وإن شاء صَلَّبَ،
وإن شاء قُتِلَ، فقال: إنَّ هذه أشياء محدودة في كتاب الله، فإذا ما هو (٣) قَتَلَ و
أَخَذَ المَالَ قُتِلَ و صُلِبَ، و إذا قَتَلَ و لم يأخذ قُتِلَ، و إذا أخذ و لم يَقْتُلْ قُطِعَ، و
إن هو قَرَّ و لم يقدر عليه ثمَّ أَخَذَ قُطِعَ إلا أن يتوب، فإن تاب لم يقطع».

ارضع ﴿٥٣٢﴾ ١٥٢ - أحمد بن محمد، عن البرقيّ، عن الحسن بن السَّريّ (٤)،
عن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: اللَّصُّ مُحَارَبٌ لِلَّهِ و لِرَسُولِهِ فاقْتُلُوهُ، فما
دخل عليكم فعليّ» (٥).

ضع ﴿٥٣٣﴾ ١٥٣ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن سلَمَةَ بن الخطاب، عن
علي بن سيف بن عَمِيرَةَ، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام
«قال: مَنْ أَسَارَ مجديدة في مصر قُطِعَتْ يَدُهُ، و من ضرب فيها قُتِلَ».

ثق ﴿٥٣٤﴾ ١٥٤ - أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن غِيَاثِ بن-

١ - رواه الكليني وفي آخر الخبر: «أو ينفوا من الأرض، فاختار رسول الله صلى الله عليه وآله القطع،
فقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف». والظاهر زيادة هذه، وهم قتلوا ثلاثة من محافظي الإبل،
والقتل حكمه غير السرقة.

٢ - لعلَّ عدم ذكر التفسير والتكفين لأمره بها قبله.

٣ - لفظة «ما» زائدة، والظاهر وجودها في الأصل لأنها موجودة في الكافي أيضاً.

٤ - وبقته العلامة في الخلاصة، و ابن داود في رجاله، و ليس في غيرها له توثيق بل في

البصائر دُمَّه. (ملذ) ٥ - اللَّصُّ - بالفتلث - : السارق، و جمعها: لصوص.

إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « قال : إذا دخل عليك اللص يريد أهلك و مالك ، فإن استطعت أن تبدره و تضربه فأبدره واضربه ، و قال : اللص محارب لله و رسوله فاقتله فما مستك منه فهو عليّ » (١) .

ضع ﴿٥٣٥﴾ ١٥٥ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن سينان ، عن حماد بن عثمان ؛ و خلف بن حماد ، عن ربيعي بن عبدالله ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا أخذ الرجل من التخل و الزرع قبل أن يصرم فليس عليه قطع ، فإذا صرم التخل و أخذ و حصد الزرع فأخذ قطع » .

﴿٩﴾ - باب حد المرتد و المرتدة

ضع ﴿٥٣٦﴾ ١ - سهل بن زياد (٢) ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد ، فقال : من رغب عن الإسلام و كفر بما أنزل على محمد عليه السلام بعد إسلامه فلا توبة له و قد وجب قتله ، و بانث منه امرأته و يقسم ما ترك على ولده » (٣) .

نق ﴿٥٣٧﴾ ٢ - عنه ؛ و أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن هشام ابن سالم ، عن عمار الساباطي « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كل مسلم بين

١ - قال المحقق : اللص محارب ، فإذا دخل داراً متغلباً كان لصاحبها محاربه فإن أدى الدفع إلى قتله كان دمه ضائعاً لا يضمه الدافع ، و لو جنى اللص عليه ضمن ، و يجوز الكف عنه ، أما إذا أراد نفس المدخول عليه فالواجب الدفع ، و لا يجوز الاستسلام و الحال هذه ، و لو عجز عن المقاومة و أمكن الهرب و جب ، و في بعض النسخ : « فاما منه فهو عليّ » و في الصحاح : « المن : القطع ، و قيل : التقص » .

٢ - في الكافي : « عليّ ، عن أبيه ؛ و العدة ، عن سهل بن زياد » ، فهو حسن .

٣ - قوله : « رغب عن الإسلام » أي الارتداد القلبي الواقعي لا الصوري لأمر من الأمور الدنيوي ، و ذلك بعد ما ثبت عليه حقانية الإسلام لا الذي يولد بين المتظاهرين بالإسلام الذين لا يعلمون منه شيئاً كما في هذه الأزمنة .

مسلمين ارتد عن الإسلام و جحد محمداً نبوته و كذبته ، فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه ، و امرته بائنة منه يوم ارتد فلا تقربه ، و يقسم ماله على ورثته و تعتد امرته عدة المتوفى عنها زوجها ، و على الإمام أن يقتله و لا يستتبهه « (١) .
فأما ما رواه :

صحيح (٥٣٨) ٣ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أن رجلاً من المسلمين تنصّر فأتي به أمير المؤمنين عليه السلام فاستتابه فأبي عليه فقبض على شعره ثم قال : طووه عبادة الله فوطيء حتى مات » .

صحيح (٥٣٩) ٤ - الحسن بن محبوب - عن غير واحد من أصحابنا - عن أبي - جعفر ؛ و أبي عبدالله عليه السلام « في المرتد يستتاب فإن تاب و إلا قتل ، والمرءة إذا ارتدت استتبيت ، فإن تابت و رجعت و إلا خلدت [في] السجن و ضيق عليها في حبسها » .

صحيح (٥٤٠) ٥ - أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ؛ و غيره ، عن أحدهما عليه السلام « في رجل رجع عن الإسلام ، قال : يستتاب فإن تاب و إلا قتل » .

- قيل لجميل : لما تقول إن تاب ، ثم رجع عن الإسلام ؟ قال : يُستتاب ، فقيل : فما تقول إن تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع ؟ فقال : لم أسمع في هذا شيئاً و لكن عندي بمنزلة الزاني الذي يُقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك - (٢) .

١ - ظاهره اختصاص الحكم بمن كان أبواه معاً مسلمين ، فلا يشمل من كان أحد أبويه مسلماً ، والمشهور بل المتفق عليه من الأصحاب الاكتفاء فيه بكون أحدهما مسلماً ، و يمكن حمله على أنه أورد على سبيل التمثيل لا التعيين . (ملذ) و تقدم الخبر مع بيان له في المجلد الثامن ص ١٦٠ تحت رقم ٣٠٥ بسند حسن .

٢ - ظاهره عمل جميل بالاجتهاد ، و زاد في الكافي : « و قال : روى أصحابنا أن الزاني يقتل في المرة الثالثة » .

ضع ﴿٥٤١﴾ ٦ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل من ثعلبة^(١) قد تنصّر بعد إسلامه فشهدوا عليه، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ما يقول هؤلاء الشهود؟ قال: صدقوا وأنا أرجع إلى الإسلام، فقال: أما إنك لو كذبت الشهود لصربت عنقك^(٢) و قد قبلت منك فلا تعد، وإنك إن رجعت لم أقبل منك رجوعاً بعده».

↑
١٣٧

ضع ﴿٥٤٢﴾ ٧ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمعون، عن عبد الله ابن عبد الرحمن، عن يسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: المرتد تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل يوم الرابع»^(٣).

ح ﴿٥٤٣﴾ ٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: السلام عليك يا ربنا! فاستتابهم فلم يتوبوا، فحفر لهم حفرة وأوقد فيها ناراً وحفر حفرة أخرى إلى جانبها وأفضى ما بينها فلما لم يتوبوا ألقاهم في الحفرة وأوقد في الحفرة الأخرى حتى ماتوا».

١ - في بعض النسخ: «رجل من بني ثعلبة» كما في الكافي.

٢ - لعل القتل على تقدير التكذيب بناءً على عدم توبته مع ثبوت ارتداده بالشهود، وفيه إشكال. وكذا في قوله عليه السلام: «لم أقبل منك رجوعاً»، ويمكن تأويله بأن عدم قبول الرجوع لا يدل على القتل، فلعلمه عليه السلام كان يعززه لو فعل ذلك، على أن الظاهر في المقامين أنه عليه السلام إنبا قالها للتهديد تورية. (ملذ)

٣ - رواه الصدوق - رحمه الله - في الفقيه تحت رقم ٣٥٤٦ عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبان عليه السلام بزيادة: «إذا كان صحيح العقل» في آخره. وقال في الدروس: «وإن أسلم عن كفر ثم ارتد لم يقتل، بل يستتاب بما يؤمل معه عوده، وقيل: ثلاثة أيام للرواية، فإن لم يتب قتل، واستتابه واجباً عندنا، والمرء لا تقتل مطلقاً بل تضرب أوقات الصلوات ودم عليها السجن حتى تتوب أو تموت، ولو لحقت بدار الحرب، وقال في المبسوط: نسرتق».

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار لا تنافي الأولة في أنّ المرتد لا يستتاب ، لأنّ الأخبار الأولة متناولة لمن وُلِدَ على فِطْرَةِ الإسلام ، ثم ارتدّ فإنّه لا تقبل توبته ويقتل على كلِّ حال ، والأخبار الأخيرة متناولة لمن كان كافراً ثمّ أسلم ثمّ ارتدّ بعد ذلك فإنّه يستتاب فإن تاب فيها بينه وبين ثلاثة أيام وإلا قُتِلَ ، وقد فصل ما ذكرناه أبو عبدالله عليه السلام فيما رواه عمار الساباطي عنه وقد بيّناه .
ويؤكد ذلك ما رواه :

ص ٥٤٤ ﴿ ٩ - محمد بن يحيى ، عن العَمْرُكي بن عليّ التَّيسابوري ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام » قال : سألتُه عن مسلم تنصّر ، قال : يُقتل ولا يُستتاب ، قلت : فنصراني أسلم ، ثمّ ارتدّ عن الإسلام ؟ قال : يستتاب فإن رجع وإلا قُتِلَ .»

ص ٥٤٥ ﴿ ١٠ - الحسين بن سعيد » قال : قرأتُ بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام : رجلٌ ولد على الإسلام ، ثمّ كفر وأشرك وخرج عن الإسلام هل يستتاب أو يُقتل ولا يستتاب ؟ فكتب عليه السلام : يُقتل .»

ص ٥٤٦ ﴿ ١١ - عنه ، عن عثمان بن عيسى - رفعه - » قال : كتب عاملُ أمير المؤمنين عليه السلام إليه : أتى أصبت قوماً من المسلمين زنادقة و قوماً من التصارى زنادقة ؟ فكتب عليه السلام إليه : أمّا من كان من المسلمين ولد على الفِطْرَةِ ، ثمّ ترنّدق فأضرب عنقه ولا تستتبه ، ومن لم يولد منهم على الفِطْرَةِ فاستتبه فإن تاب وإلا فاضرب عنقه ، وأمّا التصارى فها هم عليه أعظم من الزندقة .»

ص ٥٤٧ ﴿ ١٢ - عنه ، عن حماد ؛ و صفوان ، عن معاوية بن عمار ، عن أبيه ، عن أبي الطفيل : أنّ بني ناجية قوماً كانوا يسكنون الأسياف ^(١) و كانوا قوماً يدعون في قريش نسباً ، و كانوا نصارى فأسلموا ثمّ رجعوا عن الإسلام ، فبعث أمير المؤمنين عليه السلام معقل بن قيس التميمي فخرجنا معه ، فلما انتهينا إلى القوم جعل بيننا وبينه أمارّة ، فقال : إذا وضعت يدي على رأسي فضعوا فيهم

١ - الأسياف جمع «سيف» وسيف البحر ساحله . وأبو الطفيل كآته عامر بن وائلة .

السلاح فأتاهم ، فقال : ما أنتم عليه ؟ فخرجت طائفة فقالوا : نحن نصارى فأسلمنا ونحن مسلمون ، لا نعلم ديناً خيراً من ديننا فنحن عليه ، قال : فعزهم ، قال : ثم قالت طائفة منهم : نحن كتنا نصارى فأسلمنا فنحن مسلمون لا نعلم ديناً خيراً من ديننا فنحن عليه ، وقالت طائفة : نحن كتنا نصارى ثم أسلمنا ، ثم عرفنا أنه لا خير من الدين الذي كتنا عليه فرجعنا إليه ، فدعاهم إلى الإسلام ثلاث مرّات فأبوا فوضع يده على رأسه ، قال : فقتل مقاتليهم و سبي ذراريهم ، قال : فأتى بهم عليّاً عليه السلام فاشتراهم مصقلة بن هبيرة بمائة ألف درهم فأعتقهم وحل إلى عليّ أمير المؤمنين عليه السلام خمسين ألفاً فأبى أن يقبلها ، قال : فخرج بها فدفعها في داره ولحق بمعاوية ، قال : فأخرب أمير المؤمنين عليه السلام داره وأجاز عتقهم» (١).

١٣٩ ↑

ص ٥٤٨ ﴿١٣﴾ - عنه ، عن النضر ، عن موسى بن بكر ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنّ رجلين من المسلمين كانا بالكوفة فأتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فشهد أنه رأهما يصليان ليصم ، فقال له : ويحك لعله بعض من يشتهه عليك ، فأرسل رجلاً فنظر إليهما وهم يصليان ليصم فأتى بها فقال لهما : ارجعا فأبيا فخذ^(٢) لهما في الأرض خذاً فأجج ناراً فطرحهما فيه» (٣).

ع ٥٤٩ ﴿١٤﴾ - الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الصبيّ يختار الشرك وهو بين أبويه ؟ قال : لا يترك ، وذلك إذا كان أحد أبويه نصرانيّاً» (٤).

م ٥٥٠ ﴿١٥﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد من أصحابنا - عن أبان بن عثمان - عن بعض أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام «في الصبيّ إذا شبّ واختار النصرانية وأحد أبويه نصرانيّ ، أو مسلمين (٥) قال : لا يترك و

١ - راجع كتاب الغارات للقفطي ج ١ ص ٣٢٩ إلى ٣٧٠ وأورد تمام القضية .

٢ - خذ الأرض : شقها ، ومنه الأخدود وهو شق في الأرض مستطيل .

٣ - يدل على جواز القتل بالتار إن رأى الإمام فيه المصلحة .

٤ - أي : كان الآخر مسلماً ، ويدل على أن الولد ملحق بالأشرف . (ملذ)

٥ - أي كانا مسلمين .

لكن يضرب على الإسلام»^(١).

صع ﴿٥٥٠﴾ ١٦ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأَصَم، عن مِشْمَع، عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بزندق فضرب علاوته^(٢)، فقيل له: إن له مالا كثيرا فليمن يجعل ماله؟ قال: لولده ولورثته ولزوجته».

صع ﴿٥٥١﴾ ١٧ - وبهذا الإسناد «أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يحكم في زندق إذا شهد عليه رجلاين مريضتين ويشهد له ألف بالبراة جازت^(٣) شهادة الرجلين وأبطل شهادة الألف لأنه دين مكتوم»^(٤).

صع ﴿٥٥٢﴾ ١٨ - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: من أخذ في شهر رمضان وقد أظفر فرفع إلى الإمام يقتل في الثالثة».

صع ﴿٥٥٣﴾ ١٩ - ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن بُرَيْد العجلي «قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أظفر من رمضان ثلاثة أيام، فقال: يسأل هل عليك في إبطارك إنم؟ فإن قال: لا، فإن على الإمام أن يقتله، وإن قال: نعم، فإن على الإمام أن ينيهكه ضرباً»^(٥).

نق ﴿٥٥٤﴾ ٢٠ - أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، عن

١ - ظاهره عدم قتل الفطري ابتداءً، ويمكن حمله على المراهق. (ملذ)

٢ - الزندق - بكسر الزاي - هو القائل بالهية التور والظلمة، وكان من القنوية، و - بالفتح - معرب «زن دين». والعلاوة - بالكسر - كما في القاموس: أعلى الرأس أو أعلى العنق. و ضرب علاوته أي رأسه. والزندق عند الأصحاب هو الذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر.

٣ - كذا في جلّ التسخ، والصواب: «أجاز»، وفي خير في الكافي: «يجيز».

٤ - تقدم الخبر مع بيانه في المجلد السادس تحت رقم ١٦٨ «باب البيئات» ص ٣١٥.

٥ - قال في الصحاح: «نهكه السلطان أي بالغ في عقوبته». والخبر يدل على أن منكر

ضروريات الدين كافر مرتد إذا كان من المسلمين.

ابن أبي يعفور « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن بزيعاً يزعم أنه نبي ، قال : إن سمعته يقول ذلك فأقتله ، قال : فجلست^(١) غير مرة فلم يمكثي ذلك »^(٢) .

ح ﴿٥٥٥﴾ ٢١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن رجل شتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يقتله الأدي فلأدني^(٣) ، قبل أن يرفَعَ إلى الإمام . »

ح ﴿٥٥٦﴾ ٢٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن الأبراري الكُنَاسِي ، عن الحارث بن المغيرة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رأيت لو أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : والله ما أدري أنني أنت أم لا ، كان يقبل منه^(٤) ؟ قال : لا ولكن كان يقتله ، أنه لو قبل ذلك ما أسلم منافق أبداً . »

ص ﴿٥٥٧﴾ ٢٣ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : العبد إذا أبق من مواليه ثم سرق لم يقطع ، وهو آبق لأنه مُرْتَدُّ عن الإسلام ، ولكن يدعى إلى الرجوع إلى مواليه والدُخُول في الإسلام ، فإن أبي أن يرجع إلى مواليه قُطِعَتْ يده بالسَّرَقَة ثم قتل ، والمُرْتَدُّ إذا سرق بمنزلته »^(٥) .

١ - في الكافي : « فجلست إلى جنبه - إلخ » .

٢ - بزيع الحائك هو الكذاب الذي ينسب إليه البريعة ، و في تاريخ أبي زيد البلخي : « أما البريعة فأصحاب بزيع الحائك أقرؤا بنبوته ، و زعموا أنهم كلهم أنبياء ، و زعموا أنهم لا يموتون و لكنهم يُرْفَعُونَ ، و زعم بزيع أنه صعد إلى السماء و أن الله مسح على رأسه و مسح في فيه ، و أن الحكمة ينثبِت في صدره » . و روي عن ابن أبي يعفور أنه قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : ما فعل بزيع ؟ فقلت له : قُتِل ، فقال : الحمد لله ، أما أنه ليس لهؤلاء المغيرة شيء خير من القتل ، لأنهم لا يتوبون أبداً - انتهى . أقول : إن البريعة و المغيرة و الخطابية هم أصحاب الإباحات استحلوا المحارم كلها و أباحوها و عطلوا الشرائع و تركوها و انسلخوا عن الإسلام جملة ، و بانوا من جميع الشيعة الذين كانوا من أتباع الأئمة عليهم السلام .

٣ - أي الأقرب فالأقرب منه .

٤ - أي لو أناه صلى الله عليه وآله وسلم بعد إقراره بالإسلام و نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٥ - قال العلامة

ح ﴿٥٥٨﴾ ٢٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن أيوب^(١)، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا ارتد الرجل عن الإسلام بانث [منه] امرأته كما تبين المطلقة ثلاثاً؛ وتعدُّ منه كما تعدُّ المطلقة، فإن رجع إلى الإسلام وتاب قبل التزويج فهو خاطب من الخطاب ولا عدة عليها منه وتعدُّ منه لغيره، وإن مات أو قتل قبل العدة اعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها وهي ترثه في العدة، ولا يرثها إن ماتت وهو مرتد عن الإسلام».

قال محمد بن الحسن: هذه الرواية مختصة بمن كان كافراً فأسلم ثم ارتد، فإن من هذه صفته يجب على امرأته إذا ارتدت عدة المطلقة، ويعتبر رجوعه إلى الإسلام بكونها في العدة واثنيها، فإن رجع قبل انقضاء عدتها ملك العقد؛ وإن رجع بعد أن مضت عدتها فقد ملكت نفسها، فأما إذا كان مسلماً ابن مسلم، ثم ارتد فإنه يجب على امرأته عدة المتوفى عنها زوجها حين ارتد لأنه في حكم الميت لوجوب القتل عليه على كل حال، وقد تقدّم ذلك في رواية عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام في أول الباب.

نق ﴿٥٥٩﴾ ٢٥ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «قال: إذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم تقتل ولكن تحبس أبداً».

صح ﴿٥٦٠﴾ ٢٦ - وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد^(٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام «في المرتدة عن الإسلام، قال: لا تقتل وتستخدم

← المجلسي (ره): لم أر قائلاً به من الأصحاب، لكن أورده الصدوق في الفقيه والمصنف - رحمهما الله - ، وظاهرهما القول به، ويمكن حمله على ما إذا ارتد بعد الإباق.

١ - يعني ابن نوح.

٢ - هو حماد بن عثمان، وفي الفقيه تحت رقم ٣٥٤٨ «عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام»، والظاهر سقطه هنا لا زيادته في الفقيه، لأن السقط أكثر، والسند في ←

خدمة شديدة ، و تمنع الطعام والشراب إلا ما يمسك نفسها و تلبس خشن الغياب ، و تضرب على الصلوات .»

ص ٥٦١ ﴿٢٧ - عنه ، عن أيوب بن نوح ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن أبان - عمن ذكره - عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يموت مرتداً عن الإسلام وله أولادٌ و مال ، فقال : ماله لولده المسلمين .»

ص ٥٦٢ ﴿٢٨ - الحسين بن سعيد ، عن التضر بن سويد ، عن عاصم بن - حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة كانت نصرانية فأسلمت و ولدت لسيدها ، ثم إن سيدها مات و أوصى بها عتاقة السرية على عهد عمر و حيلت بالثالث ، قال : فقضى أن يعرض عليها الإسلام ، فعرض عليها فأبت ، فقال : ما ولدت من ولد نصراني فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول ، و أنا أحببها حتى تضع ولدها الذي في بطنها ، فإذا ولدت قتلتها .»

قال محمد بن الحسن : هذا الحكم مقصور على القضية التي قضى بها أمير المؤمنين عليه السلام و لا يتعدى إلى غيرها لأنه لا يمتنع أن يكون هو عليه السلام رأى قتلها صلاحاً لارتدادها و تزويجها ، و لعلها كانت تزوجت بمسلم ثم ارتدت و تزوجت فاستحقت القتل لذلك ، و لامتناعها من الرجوع إلى الإسلام ، فأما الحكم في المرتدة فهو أن تجبس أبداً إذا لم ترجع إلى الإسلام حسب ما قدمناه في الروايات المتقدمة . و يزيد ذلك بياناً ما رواه :

ص ٥٦٣ ﴿٢٩ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن - عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يخلد في السجن إلا ثلاثة : الذي يمسك على الموت ^(١) ، والمرءة ترتد عن الإسلام ، و السارق بعد قطع اليد و الرجل .»

← الاستبصار مثل ما في المتن .

١ - في الكافي : «الذي يمتل» و الظاهر كونه تحريفاً ، و الصواب ما في المتن لموافقته لسائر

الأخبار و أقوال الأصحاب .

نق ﴿٥٦٤﴾ ٣٠ - عنه ، عن الحسن بن محبوب ، عن عتّاد بن صهيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : المرتد يُستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، قال : والمرّة تستتاب فإن تابّت وإلا حُيِّسَتْ في السّجن واضربها »^(١)

﴿ ١٠ - باب من الزیادات ﴾

نق ﴿٥٦٥﴾ ١ - يونس ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن التعزير كم هو ؟ قال : بضعة عشر سوطاً ، ما بين العشرة إلى العشرين »^(٢) .
نق ﴿٥٦٦﴾ ٢ - يونس ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألت عليه السلام عن شهود الزور ، قال : فقال : يجلدون حدّاً ليس له وقت ، وذلك إلى الإمام ، ويطاف بهم حتى يعرفهم الناس » .

س١٤٤ ↑
س١٤٤ ﴿٥٦٧﴾ ٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن صالح بن سعيد - عن بعض أصحابنا - عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألت عن رجل تزوّج أمة^(٣) على مسلمة ولم يستأمرها ؟ قال : يفرّق بينها ، قلت : فعليه أدب ؟ قال : نعم اثنا- عشر سوطاً ونصف ، ثُمّن حدّ الزّاني ، قال : قلت : فإن رضيت المرءة المسلمة بفعيله بعد ما كان فعل ، قال : لا يضرب ولا يفرّق بينها ببقيان على التّكاح الأوّل » .

١ - كذا ، والظاهر أنّ المراد ضربها في أوقات الصلوات .

٢ - أي أقله عشرة وأكثره عشرون ، وهو خلاف ما ذكره الأصحاب من أنّ حدّه أن لا يبلغ حدّ الحزبان كان المعزّر حرّاً ، وحدّ المملوك إن كان مملوكاً ، ويمكن تخصيصه ببعض أفراد التعزير ، أو يكون المراد به التأديب كتأديب العبد ، كما ورد فيه خمسة وعشرة .

٣ - كذا في التنسخ والظاهر تحريفه ، والأصل كما في الكافي : « عن رجل تزوّج ذمية على مسلمة » وفي الفقيه : « عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوّج ذمية على مسلمة ، قال : يفرّق بينها ويضرب ثُمّن الحدّ اثني عشر سوطاً ونصفاً ، فإن رضيت المسلمة ضرب ثُمّن الحدّ و لم يفرّق بينها ، قلت : وكيف يضرب التصف ؟ قال : يؤخذ السوط بالتصف فيضرب به » .

ضع ﴿٥٦٨﴾ ٤ - محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمار؛ وسماعة، عن أبي بصير «قال: قلت (١): آكل الرِّبَا بعد البيّنة؟ قال: يؤذّب فإن عاد أدب فإن عاد قُتِلَ».

ضع ﴿٥٦٩﴾ ٥ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن محمد بن بُندار، عن إبراهيم ابن إسحاق الأحمر، عن عبدالله بن حماد الأنصاريّ، عن مُفضّل بن عمَرَ، عن أبي-عبدالله عليه السلام «في رجلٍ أتى امرأته - وهي صائمةٌ وهو صائمٌ -؟ قال: إن كان استكرهها فعليه كفارتان، وإن كانت طأوعته فعليه كفارةٌ وعليها كفارةٌ، وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحدّ، وإن كانت طأوعته ضُربَ خمسة وعشرين سوطاً، وضربت خمسة وعشرين سوطاً».

عنه ﴿٥٧٠﴾ ٦ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن إسماعيل بن الفضل الهاشميّ «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلٍ أتى أهله وهي حائض، قال: يستغفر الله تعالى ولا يعود، قلت: فعليه أدبٌ؟ قال: نعم خمسة وعشرون سوطاً رُبْعَ حدِّ الزَّاني وهو صاغِرٌ لأنّه أتى سيفاحاً» (٢).

عنه ﴿٥٧١﴾ ٧ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن جعفر، عن أبي-حبيب (٣)، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْءَةَ وهي حائض؟ قال: يجب عليه في استقبال الحيض دينار، وفي استدباره نصف دينار، قال: قلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ يجب عليه شيءٌ من الحدِّ؟ قال: نعم خمسة وعشرون سوطاً رُبْعَ حدِّ الزَّاني، لأنّه أتى سيفاحاً».

ث ٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع،

↑
١٤٥

١ - في الفقيه تحت رقم ٥١٣٢ «عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له [ما حدّ] أكل الرِّبَا بعد البيّنة - إلخ».

٢ - أي أتى حراماً، مجازاً ومبالغة.

٣ - هو التباجي، له كتابٌ، وفي مشيخة الفقيه: «أبو حبيب بن ناجية».

عن حنان بن سدير، عن أبيه «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: حدّ يقام في الأرض أركى فيها^(١) من قطر مطر أربعين ليلة وأيامها».

ص ٥٧٣ ﴿٩﴾ - محمد بن يعقوب، عن أحمد بن مهران، عن محمد بن عليّ، عن موسى بن سعدان، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم عليه السلام «في قول الله عزّ وجلّ: «وَيُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْنِهَا^(٢)»، قال: ليس يحييها بالقطر^(٣) ولكن يبعث الله رجلاً فيحيون بالعدل، فتحي الأرض لإحياء العدل، وإقامة حدّ فيه أنفع في الأرض من القطر أربعين صباحاً».

ص ٥٧٤ ﴿١٠﴾ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب - الخزاز، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إنّ في كتاب عليّ عليه السلام أنه كان يضرب بالسوط وبنصف السوط وبعضه في الحدود، وكان إذا أتى بغلام و جارية لم يدركا يضربهما؛ ولا يبطل حدّاً من حدود الله عزّ وجلّ، قيل له: وكيف كان يضرب؟ قال: كان يأخذ السوط بيده من وسطه أو من ثلثه ثمّ يضرب به على قدر أسنانهم، ولا يبطل حدّاً من حدود الله عزّ وجلّ».

ص ٥٧٥ ﴿١١﴾ - ابن محبوب، عن عبدالله بن سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: السارق إذا جاء من قبل نفسه تائباً إلى الله وردّ سرقته على صاحبها فلا قطع عليه».

ص ٥٧٦ ﴿١٢﴾ - عليّ، عن أبيه، عن التوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تشفعن أحدّاً في حدّ إذا بلغ الإمام فإنّه يملكه، واشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الدّم، واشفع عند الإمام في غير الحدّ مع الرّضا من المشفوع له، ولا تشفع في حقّ امرئ مسلم؛ أو غيره إلاّ

١ - أي أتمى فيها، وفي نسخة: «أركى فيها» بالراء المهملة، ولعلّ المراد حصول التركايا

المملوءة من الماء فيها، كناية عن معموريتها، وفي القاموس: ركى: جفر وأصلح. (ملذ)

٢ - الزوم: ١٩.

٣ - لعلّ المعنى أنّه ليس مقصوراً على هذه، بل يدخل فيه ما هو أنفع من ذلك. (ملذ)

بإذنه» (١).

ضع ﴿٥٧٧﴾ ١٣ - وبهذا الإسناد «قال: قال رسول الله ﷺ: لا كفالة في حدّ».

ضع ﴿٥٧٨﴾ ١٤ - وبهذا الإسناد «قال: قال رسول الله ﷺ: ساجرُ- المسلمين يقتل، و ساجرُ الكفار لا يُقتل، قيل: يا رسول الله ولم لا يُقتل ساجرُ الكفار؟ فقال: لأنّ الكفر أعظم من السحر، ولأنّ السحر والشرك مقرّونان».

ضع ﴿٥٧٩﴾ ١٥ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين؛ و حبيب بن- الحسن، عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن بشّار^(٢)، عن زَيْدِ الشَّحَام، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: السّاحر يضرب بالسّيف صرّبة واحدة على رأسه» (٣).

ضع ﴿٥٨٠﴾ ١٦ - محمد بن الحسن الصّقّار، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن- علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام «قال: سنل رسول الله ﷺ عن السّاحر، فقال: إذا جاء رجلاً عدلان فشهدا عليه فقد حلّ دمه».

ضع ﴿٥٨١﴾ ١٧ - عنه، عن الحسن بن موسى الحشّاب، عن غياث بن- كَلُوبِ بْنِ فَيْهَسِ الْجَبَلِيِّ، عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنّ عليّاً كان يقول: من تعلّم من السّحر شيئاً كان آخر عهده برّته» (٤)، و

↑ ١٤٧

١ - تقدّم الخبر في باب حدّ الفرية تحت رقم ٩٠، وفي باب حدّ السرقة تحت رقم ١٤٤.

٢ - الظاهر كونه «بشّار بن يسار» كما تقدّم في سند الخبر الخامس والتسعين من حدّ السرقة، و صحّف في بعض النسخ: بـ«يسار»، و في بعضها بـ«ستار» لعدم وجودها في كتب الرجال، و عليه فالسند صحيح.

٣ - سيأتي الكلام فيه وافيّاً في بيان السحر من أستاذنا الشعراني - رحمه الله - ص ٣٧١.

٤ - أي ليس بعد ذلك نصيب له في رحمة الله، و كأنه ودّع ربّه و فارقه؛ والله خذله و

رفع عنه يده و ترك هدايته و توفيقه. (ملذ)

حَدُّهُ الْقَتْلُ إِلَّا أَنْ يَتَوَبَ^(١)؛ وَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَقَامُ الْحُدُودُ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ تَحْمِلَهُ الْحِمْيَةَ فَيَلْحَقَ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ»^(٢).

ضع ﴿٥٨٢﴾ ١٨ - الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أمر قنبراً أن يضرب رجلاً حدًّا، فَعَلَّطَ قَنْبِرَ فزاده ثلاثة أسواط، فأقاده عليٌّ عليه السلام من قنبر ثلاثة أسواط»^(٣).

ضع ﴿٥٨٣﴾ ١٩ - عليٌّ، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنَّ أبغض النَّاسِ إلى الله عزَّ وجلَّ رجلٌ جرَّد ظهره مسلم بغير حقٍّ»^(٤).

سد ﴿٥٨٤﴾ ٢٠ - عليٌّ، عن أبيه، عن عليِّ بن أسباط - عن بعض أصحابنا - «قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأدب عند الغضب»^(٥).

سد ﴿٥٨٥﴾ ٢١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عُمَرَ الخَلَّالِ^(٦) «قال: قال ياسر - عن بعض الغلمان - عن أبي الحسن عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يسرق حتَّى إذا استوفى ثمن يده أظهره الله عليه»^(٧).

١ - يدلُّ على أن تعلم السحر أيضاً يوجب القتل، ولعله محمولٌ على ما إذا عمل به. و ربما يقال: يجب تعلم السحر كفاية للفرق بينه وبين المعجزة، ولا يخفى ضعفه. (ملذ)

٢ - في المسالك: «تكره إقامة الحدِّ في أرض العدوِّ وهم الكفار، مخافة أن تلحق الحدود الحمية فيلحق بهم، روى ذلك إسحاق، والعلّة مخصوصةٌ محدِّدٌ لا يوجب القتل».

٣ - سيأتي الخبر في باب القصاص تحت رقم ١١ عن الحسن بن صالح بن حيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ و بزيادةٍ في المتن.

٤ - أي جرَّد ظهره للضرب.

٥ - أي عند الغضب في حال التأديب و إقامة الحدِّ والتعزير.

٦ - هو ثقة، والخلال هو الذي يبيع الخلَّ وهو الشرح أي دهن السمسم. و ضبطه ابن-

داود الحسن بن عليٍّ الخلال بالخاء المعجمة. و ياسر هو مولى حمزة بن اليسع الأشعري، و كان خادماً للرضا عليه السلام و له مسائل عنه عليه السلام.

٧ - أي أظهر الله الفعل عليه و يصير محدوداً فتقطع يده.

عنه ﴿٥٨٦﴾ ٢٢ - أحمد بن محمد - في مسائل إسماعيل بن عيسى - عن الأخير عليه السلام ^(١) « في ملوك [لا يزال] يعصي صاحبه أمحلُّ ضربُه أم لا ؟ فقال : لا محلُّ أن تضربه إن وافقك فأمسكه وإلا فخلَّ عنه » ^(٢).

ضع ﴿٥٨٧﴾ ٢٣ - أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن أبي البخترى ، عن أبي - عبدالله عليه السلام ^(٣) « أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من أقرَّ عند تجريد أو حبس أو تخويف أو تحديد فلا حدَّ عليه » ^(٣).

ضع ﴿٥٨٨﴾ ٢٤ - عليُّ ، عن أبيه ، عن التَّوْقِيّ ، عن السَّكُونِيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يقام الحدُّ ^(٤) على المستحاضة حتى ينقطع عنها الدَّم ».

فق ﴿٥٨٩﴾ ٢٥ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : جاء رجلٌ إلى النبيِّ صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله إني سألتُ رجلاً بوجه الله فضربني خمسة أسواط، فضربه النبيُّ صلى الله عليه وآله خمسة أخرى ؛ وقال : سل بوجهك اللئيم » ^(٥).

ح ﴿٥٩٠﴾ ٢٦ - عليُّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام رأى قاصصاً في المسجد فضربه بالذِّرَّة فطرده ».

سد ﴿٥٩١﴾ ٢٧ - عليُّ ، عن أبيه - عن بعض أصحابه - عن أبي الصَّبَّاح الكِنَانِيّ عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من أحدث في الكعبة حدثاً قُتِلَ » ^(٦).

ضع ﴿٥٩٢﴾ ٢٨ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن مُعَلَّى بن -

١ - الظاهر أن المراد به أبو الحسن الرضا عليه السلام ، وإسماعيل بن عيسى هو من أصحابه ، وسيأتي الخبر تحت رقم ٥٠ عنه عليه السلام ، والمراد بالأخير أبو الحسن الثاني ، وقيل : الثالث .

٢ - لعله محمولٌ على الكراهة ، أو تجاوزة الحدِّ ، وفيها يأتي : « عن الأجير يعصي صاحبه » و هو أظهر . (ملذ) ٣ - عليه الفتوى والعمل . ٤ - أي الجلد .

٥ - يفهم منه أن التكدي باليمين باسم الله والقلب منهم به معصيةٌ و موجبٌ للتعزير .

٦ - المراد بالحدث البول والغائط ، أو فعلٌ يوجب الحدِّ ، وذلك لاستخفافه بالكعبة .

محمد، عن الحسن بن عليّ، عن حماد بن عثمان «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في أدب الصبيّ والمملوك، قال: خمسة أو ستة؛ وارفق»^(١).

صع ﴿٥٩٣﴾ ٢٩ - عليّ، عن أبيه، عن الثوّليّ، عن السّكّونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا كان الرّجل كلامه كلام النّساء ومشيه مشية النّساء ويمكّن من نفسه فينكح كما تنكح المرأة فازجوه ولا تستحيوه».

↑
١٤٩

صع ﴿٥٩٤﴾ ٣٠ - وبهذا الإسناد «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ألقى صبيان الكتّاب ألواحهم بين يديه ليختر بينهم، فقال: أما إنّها حكومة والجور فيها كالجور في الحكم، أبلغوا معلّمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب اقتض منه»^(٢).

صع ﴿٥٩٥﴾ ٣١ - وبهذا الإسناد «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى يزل فيدفن».

صع ﴿٥٩٦﴾ ٣٢ - الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن حماد بن زياد، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه، ثمّ إنّ العبد أتى حدّاً من حدود الله، قال: إن كان العبد حين أعتق نصفه قوم ليغرم الذي أعتقه قيمته فنصفه حرٌّ يضرب نصف حدّ الحرّ و نصف حدّ العبد، وإن لم يكن قوم فهذا عبدٌ يضرب حدّ العبد»^(٣).

نق ﴿٥٩٧﴾ ٣٣ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام: «عن أمير المؤمنين عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «و لا تأخذكم بها رافة في دين الله»^(٤)»، قال: في إقامة الحدود، و في قوله تعالى: «و

١ - في الشرائع «يكراه أن يزداد في تأديب الصبيّ على عشرة أسواط وكذا المملوك»، وذكر الشّرخ في النهاية خمسة أو ستة كما في الخبر. (ملذ)

٢ - «أقتض منه» بصيغة المتكلم، أو المجهول وهو إمّا في الدنيا وإمّا في الآخرة.

٣ - المراد بالتقوم أداء الثمن، لأنّ بدونه لا يتحقق العتق.

٤ - التور: ٢.

لِيَشْهَدَ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ^(١)»، قال: الطائفة واحد^(٢)، وقال: لا يستحلف صاحب الحدّ.

٥٩٨ ﴿٣٤﴾ - محمد بن الحسن الصفّار، عن أبي إسحاق الخفاف، عن اليعقوبي، عن أبيه «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام وهو بالبصرة - برجل يقام عليه الحدّ، قال: فلما قربوا ونظر في وجوههم، قال: فأقبل جماعة من الناس فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يا قنبر انظر ما هذه الجماعة، قال: رجل يقام عليه الحدّ، قال: فلما قربوا ونظر في وجوههم، قال: لا مرحّباً بوجوه لا ترى إلّا في كلّ سوء! هؤلاء فضول الرّجال أميطهم عني يا قنبر»^(٣).

١٥٠ ↑

٥٩٩ ﴿٣٥﴾ - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبّلة، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «(في عبدي وحرّاً قتلاً حرّاً، قال: إن شاء قتل الحرّ وإن شاء قتل العبد، فإن اختار قتل الحرّ جلد جنّي العبد)»^(٤).

٦٠٠ ﴿٣٦﴾ - علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن التّوّقي، عن السكّوتي، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «(أنّ عليّاً عليه السلام أتى بأكل الرّبي فاستتابه

١ - التور: ٢.

٢ - قد ورد الأمر بمحضور طائفة عند استيفاء الحدّ، واختلف في أنّه هل هو على الوجوب أو على الاستحباب، وكذا اختلف في أقلّ عددٍ يتحقّق به الطائفة، ف قيل: أقلّها واحدٌ، لأنّه المنقول عن بعض أئمّة اللّغة، ويؤيده رواية غياث بن إبراهيم، و قيل: أقلّها عشرة محتجّاً بالاحتياط، و قال ابن إدريس: أقلّها ثلاثة محتجّاً بدلالة العرف. (المسالک)

٣ - يدلّ على كراهة حضور الحدّ لغير من يلزم حضوره لإقامته، و يمكن أن يكون معمولاً على من يحضر للشّاة أو للتفرّج واللّعب كما هو عادة أكثر الناس. (ملذ) أقول: قوله تعالى: «وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين» أي لإثبات إقامة الحدّ على المجرم لا التظارة والتفرّج، و ذلك لينع شيوع الفاحشة. و قوله عليه السلام: «أمطهم» أي أبعدهم.

٤ - في الكافي والاستبصار: «ضرب جنّي العبد». و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لا ينافي التّفصيل الّذي ذكره الأصحاب في الدّية؛ فتأمل. (المرآة)

فَتَاب^(١)، ثُمَّ خَلَى سَبِيلَهُ، ثُمَّ قَالَ: يُسْتَتَابَ آكِلَ الرَّبِيِّ مِنَ الرَّبِيِّ كَمَا يُسْتَتَابُ مِنَ الشَّرِكِ».

عنه ﴿٦٠١﴾ ٣٧ - عن الحَجَّال^(٢)، عن صالح بن السَّنْدِي، عن الحسن ابن محبوب، عن عبدالله بن غالب، عن أبيه، عن سعيد بن المسيَّب، عن عليِّ بن - أبي رافع «قال: كنت على بيت مال عليِّ بن أبي طالب عليه السلام وكاتبه، و كان في بيت ماله عَقْدٌ لُوْلُوْ كان أصابه يوم البَصْرَة، قال: فأرسلتُ إليَّ بنت عليِّ بن - أبي طالب عليه السلام فقالت لي: بلغني أنَّ في بيت مال أمير المؤمنين عَقْدٌ لُوْلُوْ وهو في يدك وأنا أحبُّ أن تُعَيِّرَنِيهَ أَتَجَمَّلُ به في أيام عيد الأضحى، فأرسلتُ إليها: عارية مضمونة مردوذة يا بنت أمير المؤمنين، فقالت: نعم؛ عارية مضمونة مردوذة بعد ثلاثة أيام، فدفعتهُ إليها وإنَّ أمير المؤمنين عليه السلام رآه عليها فعرفه، فقال لها: من أين صارَ إليك هذا العَقْدُ؟ فقالت: استعرتُه من عليِّ بن أبي رافع - خازن بيت مال أمير المؤمنين - لأتزين به في العيد ثمَّ أردته، قال: فبعثتُ إليَّ أمير المؤمنين عليه السلام فجنَّتهُ فقال لي: أخون المسلمین یا ابن أبي رافع؟! فقلت له: معاذ الله أن أخونَ المسلمین، فقال: كيف أعزَّت بنتُ أمير المؤمنين العَقْدَ الَّذِي في بيت مال المسلمین بغير إذني و رضاهم؟! فقلت: يا أمير المؤمنين إنها ابنتك و سألتني أن أعيرها آياه أتزين به، فأعرتها إياه عارية مضمونة مردوذة، فضمنته في مالي و على أن أردته سليماً إلى موضعه، قال: فرده من يوميك و إياك أن تعودَ لمثل هذا فتتألك عقوبي، ثمَّ قال: أولى لابنتي لو كانت أخذت العَقْدَ على غير عارية مضمونة مردوذة^(٣) لكانت إذن أولَ هاشميَّةٍ قُطِعَتْ يدها في سرقةٍ، قال: فبلغتُ مقالته ابنته، فقالت: يا أمير المؤمنين أنا ابنتك و بضعة منك، فمن أحقَّ

١ - الظاهر أنه أظهر التوبة قبل الوصول إليه عليه السلام، أو الاستتابة بعد التعزير.

٢ - هو عبدالله بن محمد الأسدي أبو محمد، ثقة نقه ثبت. (جش، صه) و هو من أصحاب

الرضا عليه السلام.

٣ - «أولى لابنتي» قال في القاموس: «أولى لك»: تهدد و وعيد أي قاربه ما يهلكه.

بلبسه متي؟ فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام: يا بنت علي بن أبي طالب لا تذهبن بنفسك عن الحق؛ أكل نساء المهاجرين تزيّن في هذا العيد بمثل هذا؟! قال: فقبضته منها ورددته إلى موضعه».

٦٠٢ ﴿٣٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم الأزدي، عن مسمع، عن أبي عبدالله عليه السلام﴾ «في رجل قتل جنين أمه لِقوم في بطنها، قال: فقال: إن كان مات في بطنها بعد ما ضربها فعليه نصف عشر قيمة أمه، وإن كان ضربها فألقتة حياً فأت بعد فإن عليه عُشر قيمة أمه» (١).

٦٠٣ ﴿٣٩ - عنه، عن أبي إسحاق (٢)، عن الثوفي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام﴾ «أن النبي صلى الله عليه وآله كان يجبس في تهمة الدّم ستة أيام فإن جاء أولياء المقتول ببينة وإلا حُلّ سبيله» (٣).

٦٠٤ ﴿٤٠ - عنه، عن أبي عبدالله، عن علي بن الحسين (٤)، عن حماد بن -

١ - قال الشيخ في المبسوط: إن دية عُشر قيمة الأب إن كان ذكراً و عُشر قيمة الأم إن كان أنثى، والمشهور عُشر قيمة الأم. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -: الظاهر من كلام أكثر الأصحاب فرض المسألة في الجنين الذي لم تلجّه الرُوح، و ظاهر ابن الجنيد أنه فرض المسألة فيما إذا ولجته الرُوح كما هو ظاهر الخبر. والموافق لأصولهم حينئذٍ اعتبار قيمة الجنين في نفسها، إذ كل ما كان في الحرة الدية في العبد القيمة. ولا يبعد حمل الخبر عليه، إذ الغالب أن الجنين الحي قبل الولادة قيمتها نصف عُشر قيمة الأم، و بعد الولادة عُشر قيمتها. وبالجملة كلام القوم في ذلك مجمل، و مذهب ابن الجنيد لا يخلو من قوّة.

٢ - يعني إبراهيم بن هاشم، كما مرّ كراراً.

٣ - في المسالك: القول بجبس المتهم بالدّم ستة أيام للشيخ و أتباعه، استناداً إلى رواية السكوني، و ردها ابن إدريس و جماعة رأساً، و في المختلف اختار الجبس مع وجود التهمة في نظر الحاكم، و ابن حزة اختار الجبس ثلاثة أيام، ولا شاهد له هنا و إن علق عليها بعض الأحكام. ٤ - يعني الضرير المجهول، و راويه الجاموراني الضعيف.

عيسى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : لا حدّ على مجنون حتى يفيق ، ولا على صبيّ حتى يُدرّك ، ولا على التّامّ حتى يستيقظ . »

ضع ﴿٦٠٥﴾ ٤١ - عنه ، عن محمّد بن يحيى المعاذي ، عن محمّد بن خالد الطّيالسيّ ، عن سيف بن عميرة ، عن إسحاق بن عمار « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هل يؤخذ الرّجل بجميمه إذا جنّ ؟ قال : فقال لي : نعم إلا أن يكون أخرجه إلى نادي قومه ف تبرّء من جنائته و ميراثه » (١) .

ضع ﴿٦٠٦﴾ ٤٢ - عنه ، عن أبي عبد الله ، عن عليّ بن سليمان بن رشيد ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن يونس ، عن إسماعيل بن كثير بن سام (٢) « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : السّرّاق ثلاثة : مانع الرّكّاة ، و مستحلّ مهور النّساء ، و كذلك من استدان [دينياً] و لم ينو قضاءه » (٣) .

نق ﴿٦٠٧﴾ ٤٣ - أحمد بن محمّد ، عن الحسين ، عن الحسن ، عن زُرْعَةَ ، عن سماعة ، عن أبي بصير « قال : سألته عليه السلام عن الإنفاء من الأرض كيف هو ؟ قال : ينفي من بلاد الإسلام كلّها ، فإن قدر عليه في شيء من أرض الإسلام قتل ولا أمان له حتى يلحق بأرض الشّرك » .

ضع ﴿٦٠٨﴾ ٤٤ - محمّد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمّد ، عن البرقيّ ، عن التّوّقيّ ، عن السّكونيّ ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن رجّلين شهدا على رجل عند عليّ عليه السلام أنه سرق ، فقطع يده ثمّ جاءا برجل آخر فقالا : أخطأنا هو هذا ، فلم يقبل شهادتهما و غرّمها دية الأوّل » .

ضع ﴿٦٠٩﴾ ٤٥ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن أبي محمّد الوايضيّ (٤) « قال :

١ - قال المجلسيّ (ره) : لم أر من تعرّض له من الأصحاب ، إلا أنّ الشيخ قال في التّهاية بأنّ من تبرّء من جريرة ولده و ميراثه يلزم ذلك ، ولم يوافقه الأكثر ، و لا بدّ من حمل الحميم على العاقلة في قتل الخطأ .
٢ - في بعض النسخ : « بن بسام » و في بعضها : « بن سالم » و هو مجهول .

٣ - أي كونهم في الإثمّ والعمل كالسارق .

٤ - الظاهر كونه عبد الله بن سعيد ، و رواه الحسن بن محبوب .

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم ادَّعوا على عبدٍ لِرَجْلِ جِنَايَةٍ تحيط بِرَقَبَتِهِ فَأَقْرَ العبد بها ، قال : لا يجوز إقرار العبد على سيِّده ، إن أقاموا البيِّنة على ما ادَّعوا على العبد أخذوا العبد بها أو يفتديه مولاة .

ضع ﴿٦١٠﴾ ٤٦ - عنه ^(١) ، عن محمد بن حستان ، عن ابن أبي عمران الأرميني ، عن عبد الله بن الحكم « قال : سألته عن أربعة نفر كانوا يشربون في بيتٍ فقتل اثنان و جرح اثنان ، قال : يضرب المجروحان حَدَّ الخمر و يُغرمان قيمة المقتولين ، و تقوم جراحتهما فتردُّ عليهما ممَّا أديا من الدِّية ، فإن ماتا فليس عليهما شيءٌ و هدرت دماؤهم » ^(٢) .

ضع ﴿٦١١﴾ ٤٧ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آباءه ، عن علي عليه السلام « أنه قتل حُرّاً بعبديِّ قتلَه عمدًا » .

قال محمد بن الحسن : قد بيَّنا الوجه في هذا الخبر في كتاب الدِّيَات ^(٣) .

عنه ﴿٦١٢﴾ ٤٨ - عنه ^(٤) ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن هلال ، عن الغلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة زنت و شرّدت ^(٥) أن يربطها إمام المسلمين بالزَّوج كما يربط البعير الشارِد بالعقال » .

ضع ﴿٦١٣﴾ ٤٩ - عنه ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن محبوب ، عن

١ - الظاهر أنَّ الضمير راجع إلى أحد الأشعريِّ ، و كذا في الآتي .

٢ - في المسالك : « قد عمل بمضمونها كثيرٌ من الأصحاب ، و فيها أنَّ الاجتماع المذكور والاقْتتال لا يستلزم كون القاتل هو المجروح و بالعكس ، فينبغي أن يخصَّ حكمها بواقعها ، نعم يمكن الحكم بكون ذلك لوثماً يثبت القتل بالقسامة من عمدٍ أو خطأ و قتل و جرح » .

٣ - راجع ص ١٧٨ من هذا المجلد .

٤ - الضمير راجع إلى محمد بن علي بن محبوب ، و كذا في الآتي .

٥ - شرودها : يفارها و عدم إطاعتها للأقارب ، والمراد يربطها بالزَّوج تزويجها لتنكسر

شهوتها و يمنعها الزَّوج عن الفاحشة . (ملذ)

أبي حمزة^(١)، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: لو دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ وَهِيَ حُلِيٌّ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَقَتَلَ مَا فِي بطنِهَا، فَوَثِّبَتْ عَلَيْهِ فَقَتَلْتَهُ، قال: ذهب دَمُ اللَّصِّ هَدْرًا وَكَانَ دِيَةَ وَلدهَا عَلَى الْمَعْقَلَةِ»^(٢).

عنه ٥٠ ﴿٦١٤﴾ - عن إسما عيل بن عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن الأجير يعصي صاحبه أمحِلُّ ضربه أم لا؟ فأجاب عليه السلام: لا يحلُّ أن تضربه، إن وافقك أمسكه والآ فحلَّ عنه»^(٤).

عنه ٥١ ﴿٦١٥﴾ - وروى ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم^(كذا)، عن مسمع أبي سيار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها، قال: وما كان من حقوق الله عز وجلَّ كان ذلك في بدنها، قال: و يقاص منها للمالك ولا قصاص بين الحر والعبد».

عنه ٥٢ ﴿٦١٦﴾ - وروى سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام: من يقيم الحدود؛ السلطان أو القاضي، قال: إقامة الحدود إلى من إليه الحكم»^(٥).

تم كتاب الحدود؛ و يليه كتاب الديات والقصاص

١ - الظاهر كونه التالي، وتقدم الكلام في رواية الحسن بن محبوب عنه.

٢ - قال الجزري: «المعقل الديات جمع معقلة، يقال: بنو فلان على معاقلهم التي كانوا عليها، أي: مراتبهم وحالاتهم»، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -: «لعل المراد أن الدية على الورثة يؤدونها من مال الميت».

٣ - البارز في عنه راجع إلى أحمد الأشعري.

٤ - تقدم الخبر تحت رقم ٢٤ من الباب، وفيه: «في مملوك لا يزال يعصي صاحبه».

٥ - ظاهره جواز إقامة الحدود للقاضي والفقهاء الذي جعلوه المسلمون حاكماً عليهم في

زمان الغيبة.

كتاب الذِّيات

﴿ ١ ﴾ - باب القضايا في الذِّيات والقصاص

صح ﴿١﴾ ١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبدالله ابن مُشكان ، عن الحلبي « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إنَّ العَمَدَ كُلُّهُ من اعتمد شيئاً فأصابه مجديدةٌ أو بحجرٍ أو بعصاً أو بوكزة فهذا كله عَمْدٌ ^(١) ، والخطأ مَنْ اعتمد شيئاً فأصاب غيره .»

ص ﴿٢﴾ ٢ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج - عن بعض أصحابه - عن أحدهما عليهما السلام « قال : قتل العمد كلُّ ما عمد به الضرب ففيه السَّوَدُ ، وإِنَّمَا الخطأُ أن يبريد الشيء فيصيب غيره ، و قال : إذا أقرَّ على نفسه بالقتل قتل وإن لم يكن عليه بيِّنة .»

ص ﴿٣﴾ ٣ - سهيل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن - الحُصَيْن ، عن أبي العباس ^(٢) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألتُه عن الخطأ الَّذِي فِيهِ الدِّيَّةُ والكفَّارَةُ هو أن يتعمد ضرب رجل ولا يتعمد قتله ؟ قال : نَعَمْ ، قلت : رمى شاة فأصاب إنساناً ؟ قال : ذلك الخطأ الَّذِي لا شكَّ فِيهِ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ والكفَّارَةُ » ^(٣) .

١ - قال في شرح اللمعة : الضابط في العمد وقسمه أن العمد هو أن يتعمد الفعل والقصد بمعنى أن يقصد قتل الشخص المعين ، وفي حكمه تعمد الفعل ، دون القصد إذا كان الفعل ممّا يقتل غالباً . والخطأ المحض أن لا يتعمد فعلاً وقصدًا بالمجنى عليه وإن قصد الفعل في غيره ؛ والخطأ الشبيه بالعمد أن يتعمد الفعل ويقصد إيقاعه بالشخص المعين ويخطأ في القصد إلى الفعل ، أي : لا يقصد القتل مع أن الفعل لا يقتل غالباً - انتهى . والخبر يدل على أنه لا يشترط في العمد أن يكون مجديداً ولا بما يجرح ويحرق ، كما ذهب إليه أكثر العامة خلافاً لأصحابنا .

٢ - يعني الفضل بن عبد الملك البتّاق الثقة .

٣ - الظاهر منه أن دية الخطأ على الخاطئ لا على العاقلة كما قيل به ، وقد يأتي التص عليه -

ضع ﴿٤﴾ ٤ - يونس ، عن محمد بن سينان ، عن العلاء بن الفضيل ، عن أبي -
عبدالله عليه السلام « قال : العمدة الذي يضرب بالسلاح أو العصا ولا يقلع عنه حتى
يقتل ، والخطأ الذي لا يتعمده » (١).

ضع ﴿٥﴾ ٥ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن
أبي بصير « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لو أن رجلاً ضرب رجلاً بجزء أو آجرة
أو بعود فمات كان عمداً » (٢).

ضع ﴿٦﴾ ٦ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ؛ و صفوان ، عن عبدالرحمن
ابن الحجاج « قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : تخالف يحيى بن سعيد وقضاتكم ؟
قلت : نعم ، قال : هات شيئاً مما اختلفوا فيه ، قلت : اقتتل غلامان في الرحبة
فعض أحدهما صاحبه فعمد المعضوض إلى حَجْرٍ فضرب به رأس صاحبه الذي
عَضَّهُ فَشَجَّهُ فَوَكَزَهُ فَمَاتَ (٣) فرفع ذلك إلى يحيى بن سعيد فأقاده فعضم ذلك عند
ابن أبي ليلى (٤) و ابن شبرمة فكثُر فيه الكلام ، و قالوا : إنَّها هذا خطأ فوداه عيسى
ابن علي (٥) من ماله ، قال : فقال : إنَّ من عندنا ليقيدون بالوكزة ، وإنَّها الخطأ أن

↑
١٥٦

← تحت رقم ١٠ و ١٣ . و إنَّها هي على العاقلة إذا لم يقر به الخاطئ أو لم يصلح عليه ، فإذا كان
كذلك فالذية عليهم ، قال الشيخ في النهاية : و لا يلزم من دية الخطأ إلا ما قامت به البيئة ، فأنا
ما يقر به القاتل أو يصلح عليه ، فليس عليهم منه شيء و يلزم القاتل ذلك في ماله خاصة .
١ - الإقلاع عن الأمر : الكف عنه .

٢ - حمل على ما إذا كان الفعل ممَّا يقتل غالباً ، أو قصد القتل . و يمكن حمل العمدة على
الأعم .

٣ - كذا في النسخ ، و في الكافي (ج ٧ ص ٢٧٨ ح ٣) : « فشجّه فكز فمات » ، و هو
الضواب ، و الكز هو الكزاز : داء مهلك ، و أنا الوكز : فهو الضرب بجميع الكف .

٤ - المراد به ابن ابن أبي ليلى المعروف كما تقدّم الكلام فيه سابقاً و يحيى بن سعيد هو قاضي
المدينة من قبيل السَّفَّاح ، و هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصاري ، و
قيل : هو يوازي الزهري ، و مات سنة ١٤٣ .

٥ - هو عيسى بن علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي العباسي أمير المدينة .

يريد الشّيء فيصيب غيره».

د ﴿٧﴾ ٧ - يونس - عن بعض أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إن ضرب رجل رجلاً بالعمصا أو بججر فات من ضربة واحدة قبل أن يتكلم فهو شبيه العمدة والذية على القاتل، وإن علاه وألح عليه بالعمصا أو بالحجارة حتى يقتله فهو عمد يقتل به، وإن ضربه ضربة واحدة فتكلم ثم مكث يوماً أو أكثر من يوم، ثم مات فهو شبيه العمدة».

ض ﴿٨﴾ ٨ - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن موسى بن بكر، عن عبد صالح عليه السلام «في رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يرفع العصا حتى مات، قال: يدفع إلى أولياء المقتول، ولكن لا يترك يتلذذ به، ولكن يجاز عليه بالسيف»^(١).

ح ﴿٩﴾ ٩ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي. و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصبّاح الكيناني جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام «قالا^(٢): سأله عن رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يقلع عنه حتى مات أيدفع إلى وليّ المقتول فيقتله؟ قال: نعم ولا يترك يعبث به ولكن يجيز عليه»^(٣).

نق ﴿١٠﴾ ١٠ - أحمد بن محمد، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبان بن عثمان، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: أرمي الرجل بالشّيء الذي لا يقتل مثله، قال: هذا خطأ، ثم أخذ حصاة صغيرة فرمى بها^(٤)، قلت: أرمي الشاة فأصاب رجلاً، قال: هذا الخطأ الذي لا شك فيه، والعمد الذي يضرب بالشّيء الذي يقتل بمثله».

١ - أي مجهز عليه و يسرع قتله بضرب عنقه، وأجزت على المريخ أجهزت، و قوله: «لا يترك يتلذذ به» أي لا يترك أن يمثل به و يزيد في عقوبته قبل قتله لزيادة التشفّي.

٢ - يعني الحلبي والكيناني.

٣ - في الكافي: «ولكن يجيز عليه بالسيف».

٤ - عمل ذلك للتشبيه والتمثيل، أي ما لا يقتل غالباً. (ملذ)

صع ﴿١١﴾ ١١ - الحسين بن سعيد، عن النَّضْر بن سُوَيْد، عن هِشَام بن سالم؛ و عليّ بن النُّعْمَان، عن ابن مُشْكَانَ جميعاً، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ ضرب رجلاً بعضاً فلم يرفع عنه حتى قتل أيدفع إلى أولياء المقتول؟ قال: نعم ولكن لا يترك يعبث به، ولكن يجاز عليه».

صع ﴿١٢﴾ ١٢ - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال: دية الخطأ إذا لم يُرد الرجل القتل (١) مائة من الإبل، أو عشرة آلاف من الورك، أو ألف من الشاة، وقال: الدية المغلظة التي تشبه العمدة وليست بعمد أفضل من دية الخطأ بأسيان الإبل ثلاث و ثلاثون حقة، و ثلاث و ثلاثون جدعة، و أربع و ثلاثون ثديّة، كلّها طروقة الفحل. و سألته عن الدية فقال: دية المسلم عشرة آلاف من الفضة أو ألف ميثقال من الذهب، أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً، و من الإبل مائة، فإنها على أسنانها، و من البقر مائتان».

صع ﴿١٣﴾ ١٣ - عليّ^(٢)، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن - سينان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال: في قتل الخطأ مائة من الإبل، أو ألف من الغنم، أو عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار، فإن كانت الإبل فخمسة وعشرون بنت مخاض، و خمس وعشرون بنت لبون، و خمس و عشرون حقة، و خمس و عشرون جدعة، و الدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمدة الذي يضرب بالحجر أو بالعصا، الضربة والضربتين لا يريد قتله فهي أثلاث: ثلاث و ثلاثون حقة؛ و ثلاث و ثلاثون جدعة؛ و أربع و ثلاثون خلفة كلّها طروقة الفحل [و] إن كان الغنم فألف كبش، و العمدة هو القود أو رضا وليّ المقتول» (٣).

١ - ليس في الكافي: «القتل». فالمراد لم يُرد الرجل بعينه، و على ما في المتن يمكن حمله عليه.

٢ - المراد به عليّ بن إبراهيم القميّ.

٣ - الخلفة - بفتح الخاء و كسر اللام -: الحامل من الثوق، و جمعها مخاض من غير لفظها.

ص ١٤ ﴿١٤﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه - عن بعض أصحابه - عن عبد الله ابن سينان. والحسين بن سعيد، عن حماد، عن عبد الله بن المغيرة؛ والتَّضَرُّ بن - سُؤْيِد جميعاً، عن ابن سينان « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال أمير المؤمنين عليه السلام في الخطأ شبه العمد أن يقتل بالسَّوْطِ أو بالعَصَا أو بالحجر ^(١) إنَّ دية ذلك تغلظ وهي مائة من الإبل منها أربعون خَلِيفَةً بين ثنية إلى بازل عامها ^(٢) و ثلاثون حِقَّةً و ثلاثون بنت لبون، والخطأ يكون فيه ثلاثون حِقَّةً و ثلاثون بنت لبون و عشرون بنت تخاض و عشرون ابن لبون ذكر من الإبل، و قيمة كلِّ بعير مائة و عشرون درهماً، أو عشرة دنانير، و من الغنم قيمة كلِّ نابٍ من الإبل عشرون شاة.»

ص ١٥ ﴿١٥﴾ - الحسين بن سعيد، عن معاوية بن وهب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد، فقال : مائة من فحولة الإبل المسان ^(٣)، فإن لم يكن إبل فكان كلِّ جمل عشرون من فحولة الغنم.»

ص ١٦ ﴿١٦﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج ^(٤) « قال : الدية ألف دينار أو عشرة آلاف درهم، و يؤخذ من أصحاب الحُللِ الحُللِ، و من أصحاب الإبل الإبل، و من أصحاب الغنم الغنم، و من أصحاب البقر البقر.»

ص ١٧ ﴿١٧﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي؛ و عن عبد الله ابن المغيرة؛ والتَّضَرُّ بن سُؤْيِد جميعاً، عن عبد الله بن سينان « قال : سمعت

١ - المراد ما لا يقتل غالباً.

٢ - قال في النهاية : «الخلف - ككتف - : هي الحوامل من الثوق، والبازل من الإبل الذي تم ثمان سنين و دخل في التاسعة، و حينئذٍ يطلع نابه و تكمل قوته. يقال له بعد ذلك : بازل عام و بازل عامين.»

٣ - قيد الفحولة ليس في كلام الأصحاب، والمسان : ما كمل له خمس سنين و دخل في

السادسة، و سيأتي الخبر بسند آخر تحت رقم ٢١.

٤ - كذا مقطوعاً في الكافي والاستبصار أيضاً.

أبا عبد الله عليه السلام يقول: مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا قِيدَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ، فَإِنْ رَضُوا بِالذِّبَةِ وَأَحَبَّ ذَلِكَ الْقَاتِلُ فَالذِّبَةُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ، أَوْ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَرْضِ فِيهَا الدَّنَانِيرُ فَأَلْفَ دِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ فِي أَرْضِ فِيهَا الْإِبِلُ فَمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَرْضِ فِيهَا الدَّرَاهِمُ فَدِرَاهِمٍ بِحِسَابِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا».

١٥٩[↑]

عنه **﴿١٨﴾** ١٨ - الحسين بن سعيد، عن حماد؛ والتَّضَرُّ بن سُؤَيْدٍ، عن القاسم ابن سليمان، عن عُبيد بن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الذِّبَةُ أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، أَوْ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَقَالَ: إِذَا ضَرَبْتَ الرَّجُلَ بِجَدِيدَةٍ فَذَلِكَ الْعَمْدُ»^(١).

صح **﴿١٩﴾** ١٩ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمن بن الحجاج «قال: سمعتُ ابن أبي ليلى يقول: كانت الذِّبَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فَأَقْرَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ إِنَّهُ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَفَرَضَ عَلَى أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَ شَاةٍ»^(٢)، وَعَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ الْخُلَّلَ مِائَتِي حُلَّةٍ»^(٣)، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا رَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، فَقَالَ: كَانَ عُمِّي عليه السلام يَقُولُ: الذِّبَةُ أَلْفَ دِينَارٍ، وَقِيَمَةُ الدَّنَانِيرِ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَلِأَهْلِ الْبُؤَادِي الذِّبَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلِأَهْلِ السَّوَادِ مِائَتَا بَقْرَةٍ أَوْ أَلْفَ شَاةٍ».

١ - حمل على ما إذا كانت قاتلاً غالباً، والحصر المفهوم من تعريف الخبر إضافي بالتسبة إلى ما لا يقتل غالباً من غير الحديد. (ملذ)

٢ - كذا، وفي الكافي: «ألف شاة ثنية، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم» لكن في الفقيه مثل ما في المتن. والثنية من الغنم ما دخل في السنة الثالثة، ومن البقر كذلك، ومن الإبل ما دخل في السادسة؛ كما في النهاية.

٣ - في الفقيه: «على أهل الخلل مائة حلّة» وفي بعض نسخ الكتاب: «مائة حلّة» وعمل الأصحاب على نسخة الكتاب من أنها مائتا حلّة.

٢٠ ﴿٢٠﴾ - عليُّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «أته قال : من قتل مؤمناً متعمداً فإنه يُقادُ به إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية أو يتراضوا بأكثر من الدية أو أقل من الدية ، فإن فعلوا ذلك بينهم جاز ، وإن لم يتراضوا أُقيد ، و قال : الدية عشرة آلاف درهم ، أو ألف دينار ، أو مائة من الإبل» .

٢١ ﴿٢١﴾ - ٢١ - عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي بصير « قال : سألتُه عن دية العمْد الذي يقتل الرَّجل عمداً ، قال : فقال : مائة من فحولة الإبل المسان ، فإن لم يكن إبل فكان كلِّ جمل عشرون من فحولة الغنم » (١) .

٢٢ ﴿٢٢﴾ - ٢٢ - عليُّ بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي العباس ؛ و زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إنَّ العمد أن يتعمده فيقتله بما يقتل مثله ، والخطأ أن يتعمد ولا يريد قتله يقتله بما لا يقتل مثله ، والخطأ الذي لا شك فيه أن يتعمد شيئاً آخر فيصيبه » .

قال محمد بن الحسن : الذي نعمده في الدية أنه يلزم القاتل مائة من الإبل أو مائتان من البقر أو ألف من الشاة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم ، و على هذا دلَّ أكثر الروايات التي قدَّمناها .

فأما ما روي من أنَّ صاحب الإبل إذا لم يكن معه إبل أعطى عن كلِّ إبل عشرين من فحولة الغنم فتصير ألفين من الغنم فيحتمل شيئين أحدهما : أنَّ الإبل إنما تلزم أهل البوادي فمن امتنع منهم من إعطاء الإبل الزمهم الوالي قيمة كلِّ إبل عشرين من فحولة الغنم ، لأنَّ الامتناع من جهتهم ، فأما إذا لم يكن معهم إبل أو كان معهم غنم و خَيْرُوا فيه (٢) فليس عليهم أكثر من ألف شاة .

١ - تقدَّم الخبر بسند آخر تحت رقم ١٥ من الباب .

٢ - أي إذا كانتا عنده كان مختيراً بينهما ، و محتمل أن يكون المراد تخيير الوالي إياه بينهما . ثم اعلم إنَّ هذا التأويل مبنيٌّ على عدم التخيير ، أي لما كان اللازم على أصحاب الإبل إذا كانوا قادرين عليها أن يبذلوها ، فع عدم البذل يلزمهم القيمة و كانت في ذلك الزمان قيمة كلِّ

والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

ضع ﴿٢٣﴾ ٢٣ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم^(١) ، عن أبي جعفر ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير « قال : دية الرجل مائة من الإبل ، فإن لم يكن فن البقر بقيمة ذلك ، وإن لم يكن فألف كبش ، هذا في العمد ، وفي الخطأ مثل العمد ألف شاة مخلطة »^(٢) .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك مخصوصاً بالعبد إذا قتل حرّاً عمداً ، فحينئذ يلزمه ذلك^(٣) ، وقد روى ذلك :

ضع ﴿٢٤﴾ ٢٤ - أحمد ؛ والحسن ؛ وأبوشعيب ، عن أبي جميلة ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في العبد يقتل حرّاً عمداً ، قال : مائة من الإبل المسان ، فإن لم يكن إبل فكان كلّ جبل عشرون من فحولة الغنم » .

وأما الدرهم فلا يلزم أكثر من عشرة آلاف درهم ، وعلى ذلك جاء أكثر الروايات ، فأما ما رواه عبدالله بن سنان و عبيد بن زرارة اللتين تضمنتا اثني عشر ألف درهم فقد ذكر :

س ﴿٢٥﴾ ٢٥ - الحسين بن سعيد ؛ وأحمد بن محمد بن عيسى معاً « أنه روى أصحابنا أن ذلك من وزن ستة » .

وإذا كان ذلك كذلك فهو يرجع إلى عشرة آلاف ، ولاتنافي بين الأخبار^(٤)

← يعبر عشرين من الغنم ، أو أنهم إذا لم يبذلوا ما يستحق ولي الدم أخذه يلزمهم إرضاءه بما يرضى به من القمرة وإن كان عشرين من الغنم ، والأول أظهر ، إذ على الثاني ليس لذكر خصوص العشرين فائدة . (ملذ)

١ - يعني إبراهيم بن هاشم القمي ، كما مرّ كراراً .

٢ - أي مخلوطة من الكبش وغيره ، أو من الجئد وغيره ، ولا يلزم كون جميعها من الكباش والخياد . (ملذ) وفي القاموس : « اختلط الجمل : سمن » .

٣ - لا يخفى بعد ذلك التأويل .

٤ - حاصل تأويل الراويين الفاضلين هو أن الدرهم كانت في زمن النبي صلى الله عليه وآله ستة دنانير ، ←

ص ٢٦ ﴿٢٦﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان عليٌّ عليه السلام يقول: تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين وتستأدى دية العمْد سنة».

ص ٢٧ ﴿٢٧﴾ - الثّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّه قال: جميع الحديد هو عمْد»^(١).

ص ٢٨ ﴿٢٨﴾ - ابن فضال - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كلّ من قتل شيئاً^(٢) صغيراً أو كبيراً بعد أن يتعمّد فعليه القود».

ص ٢٩ ﴿٢٩﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل الجعفيّ «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرّجل يقتل الرّجل متعمداً؟ قال: عليه ثلاث كفّارات يعتق رقبة، و يصوم شهرين متتابعين، و يطعم ستين مسكيناً، وقال^(٣): أفتى عليّ بن الحسين عليه السلام بمثل ذلك».

ص ٣٠ ﴿٣٠﴾ - أحمد بن محمّد، عن أبي جميلة، عن أبي أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل قتل مؤمناً متعمداً و هو يعرف أنّه مؤمنٌ غير أنّه حمله الغضب على أن قتله؛ هل له من توبة؟ و ما توبته إن أراد أن يتوب، أو لا توبة له؟ قال: يُفادُ منه، فإن لم يُعلم به انطلق إلى أوليائه فأعلمهم بأنّه قتله، فإن عفوا عنه أعطاهم الدية و أعتق نسمةً، و صام شهرين متتابعين، و تصدّق على ستين مسكيناً».

ص ٣١ ﴿٣١﴾ - الحسن بن محبوب، عن ابن سنان^(٤)؛ و بكيّر، عن

← و غيرت بعد ذلك حتى استقرت على خمسة دوانيق كما رواه الخاص والعام. (ملذ)

١ - حمل على التقيّة.

٢ - أي إنساناً، فهو موافقٌ للمشهور بيني مختار أبي الصلاح في عدم قتل البالغ بالصغير، و يحتمل على بُعد أن يكون المراد بشيء أي سواء كانت الآلة صغيرةً أو كبيرةً. (ملذ)

٣ - أي إسماعيل، أو الإمام عليه السلام.

٤ - الظاهر أن المراد به «عبدالله بن سنان» كما في الفقيه، و يظهر من الكافي، و ما يأتي في ←

أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن المؤمن يقتل المؤمن مُتَعَمِّدًا لَهُ تَوْبَةٌ؟ فقال: إن كان قتله لإيمانه فلا توبة له؛ وإن كان قتله لغضب أو لسبب من أمر الدنيا فإن توبته أن يُقَادَ منه، فإن لم يكن عِلْمٌ به أحد انطلق إلى أولياء المقتول فأقرّ عندهم بِقَتْلِ صاحبهم، فإن عَفَوا عنه ولم يقتلوه أعطاهم الذية وأعتق نَسَمَةً وَصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَأَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

ع ٣٢ ﴿٣٢﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حسين بن - أحمد الجَنْقَرِيِّ، عن عيسى الضعيف^(١) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا مَا تَوْبَتُهُ؟ قال: يَمَكِّنُ مِنْ نَفْسِهِ، قُلْتَ: يَخَافُ أَنْ يَقْتُلُوهُ، قال: فليعطهم الذية، قلت: يخاف أن يعلموا بذلك؟ قال فيترّج منهم امرأة، قلت: يخاف أن تطلعهم على ذلك، قال: فليُنظَرِ الذية فيجعلها صُرًّا ثُمَّ لِيُنظَرَ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فليلقها في دارهم»^(٢).

ح ٣٣ ﴿٣٣﴾ - علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم؛ و ابن بُكَيْرٍ؛ و غير واحد «قال^(٣): كان علي بن الحسين عليها السلام في الطواف فنظر في ناحية المسجد إلى جماعة، فقال: ما هذه الجماعة؟ فقالوا: هذا محمد بن -

آخر الباب فالتسند صحيح، و «بكير» هو ابن أعين.

١ - في الكافي: «عيسى الضريير» و كلاهما مجهولان و كذا رواه، و يمكن أن يكون ضعيف العين فيطلق عليه الضريير تارة و الضعيف أخرى، و رواه أيضاً مجهولاً.

٢ - المشهور أن الخيار في القصاص و أخذ الذية إلى ورثة المحن عليه لا القاتل، و الخبر يدل على خلافه، و قال العلامة في التحرير: القتل يشمل على حق الله تعالى و هو يسقط بالاستغفار، و على حق الوارث و هو يسقط بتسليم نفسه أو الذية أو عفو الورثة عنه، و حق للمقتول، و هو الآلام التي أدخلها عليه. و تلك لا تنفع فيه التوبة، بل لا بد من القصاص في الآخرة - انتهى.

أقول: الخبر مذکور في الكافي مرتين بدون ذكر: «فليترّج منهم امرأة، قلت: يخاف أن تطلعهم على ذلك».

٣ - في التسند إرسال لعدم رواية هؤلاء عن علي بن الحسين عليهما السلام بلا واسطة، أو فيه إضمار بأن يكون المنقول عنه الصادق عليه السلام. أي «قال أبو عبد الله عليه السلام: كان - الخ».

↑
١٦٣

شِهَابِ الرَّهْرِيِّ اخْتَلَطَ عَقْلُهُ فَلَيْسَ يَتَكَلَّمُ فَأَخْرَجَهُ أَهْلُهُ لَعَلَّهُ إِذَا رَأَى الثَّاسَ أَنْ يَتَكَلَّمَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ طَوَّافَهُ خَرَجَ حَتَّى دَنَا مِنْهُ فَلَمَّا رَأَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ عَرَفَهُ ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام : مَا لَكَ ؟ فَقَالَ : وَلَيْتَ وَايَةَ فَأَصَبْتُ دَمًا قَتَلْتُ رَجُلًا فَدَخَلَنِي مَا تَرَى ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام : لَأَنَا عَلَيْكَ مِنْ يَأْسُكَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَشَدَّ خَوْفًا مِنِّي عَلَيْكَ تَمَّا أَتَيْتَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ عليه السلام : أَعْطَهُم الدِّيَةَ ، قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ فَأَبَوْا ، فَقَالَ : اجْعَلْهَا صُرْرًا ، ثُمَّ انْظُرْ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ فَأَلْقِهَا فِي دَارِهِمْ .

ص ٣٤ ﴿٣٤﴾ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن علي ؛ ورواه ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يقتل العبد خطأ ، قال : عليه عتق رقبة و صيام شهرين متتابعين ^(١) و صدقة على ستين مسكيناً ، قال : فإن لم يقدر على الرقبة كان عليه الصيام ، فإن لم يستطع الصيام فعليه الصدقة » .

نق ﴿٣٥﴾ ٣٥ - الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة « قال : سألت عليه السلام عمّن قتل مؤمناً متعمداً هل له توبة ؟ قال : لا حتى يؤدي ديتة إلى أهله ، ويعتق رقبة ، و يصوم شهرين متتابعين ، ويستغفر الله و يتوب إليه و يتضرع ؛ فإني أرجو أن يُتاب عليه إذا فعل ذلك ، قلت : فإن لم يكن له ما يؤدي ديتة ، قال : يسأل المسلمين حتى يؤدي ديتة إلى أهله » ^(٢) .

نق ﴿٣٦﴾ ٣٦ - الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عز وجل : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ^(٣) » ، قال : من قتل مؤمناً على دينه فذلك المتعمد الذي قال الله عز وجل في كتابه : « وَاعْدُ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ^(٣) » ، قلت : فالرجل يقع بينه و بين الرجل شيء فيضربه بسيفه

↑
١٦٤

١ - لعل الواو بمعنى «أو» ، والمراد به الترتيب إذ لا خلاف في أنّ كفارة الخطأ مرتبة ، و يدلّ عليه آخر الخبر أيضاً مع أنه يمكن حمل صدر الخبر على الاستحباب . (ملد)

٢ - يدلّ على أنّ التوبة موقوفة على أداء الدية ، و لعلّه محمولٌ على ما إذا أخبر الأولياء و

فيقتله؟ قال: ليس ذلك المتعمد الذي قال الله عزَّ وجلَّ: «.

عج ٣٧ ﴿٣٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن سعيد الأزرق، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل قتل رجلاً مؤمناً، قال: يقال له: مُتَّ (١) أي ميتة شئت، وإن شئت يهودياً، وإن شئت نصرانياً، وإن شئت مجوسياً» (٢).

عج ٣٨ ﴿٣٨﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن أبي السفتاح، عن أبي عبدالله عليه السلام «في قول الله عزَّ وجلَّ: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ (٣)»، قال: جزاؤه جهنم إن جازاه».

صح ٣٩ ﴿٣٩﴾ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان؛ وابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سُئِلَ عن المؤمن يقتل المؤمن مُتَعَمِّدًا أله توبة؟ فقال: إن كان قتله لإيمانه فلا توبة له، وإن كان قتله لغضبٍ أو لسببٍ شيءٍ من أمر الدنيا فإن توبته أن يُقَادَ منه، فإن لم يكن عِلْمٌ به انطلق إلى أولياء المقتول فأقرَّ عندهم بقتل صاحبهم، فإن عَفَوْا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدية، وأعتق نَسَمَةً، و صام شهرين متتابعين، وأطعم ستين مسكيناً توبة إلى الله» (٤).

عج ٤٠ ﴿٤٠﴾ - محمد بن يحيى، عن عبدالله بن محمد (٥)، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يزال المؤمنُ في فُسْحَةٍ من دينه (٦) ما لم يُصِيبَ دَمًا حَرَامًا، و قال: لا يوفَّق قاتل المؤمن للتوبة أبداً» (٧).

١ - حمل على الاستحلال، أو التغليب مبالغة. (ملذ)

٢ - يعني إذا لم يتب. ٣ - النساء: ٩٣.

٤ - تقدّم الخبر تحت رقم ٣١ إلا زيادة في آخره، و ظاهر الخبر تعليق وجوب الكفارة على

العفو، و إن أمكن أن يكون التعليق للدية. (ملذ)

٥ - هو أخو أحمد الأشعري، الملقب بـ«بُنَان»، و هو مجهول.

٦ - الفسحة - بالضم - السعة، أي هو في سعة من ضبط دينه و حياطته. (ملذ)

٧ - قال العلامة - رحمه الله - في المختلف: تصح التوبة من قاتل العمدة، و يسقط به حق الله

دون حق المقتول.

﴿ ٢ ﴾ - باب البيّنات على القتل ﴿﴾

ح ﴿٤١﴾ ١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أديّته ، عن بُرَيْدِ بْنِ معاوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن القسامة ^(١) ، فقال : الحقوق كلّها البيّنة على المدّعي واليمين على المدّعى عليه ، إلّا في الدّم خاصّة ، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله بينا هو بخيبر إذ فقدت الأنصار رجلاً منهم فوجدوه قتيلاً ، فقالت الأنصار : إنّ فلان اليهودي قتل صاحبنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله للظالمين : أقيموا رجلين عدلين من غيركم أقدّه برّمته ^(٢) ، فإن لم تجدوا شاهدين فأقيموا قسامة خمسين رجلاً أقدّه برّمته ، فقالوا : يا رسول الله ما عندنا شاهدان من غيرنا وإنا لنكره أن نقسم على ما لم نره فودّاه رسول الله صلى الله عليه وآله من عنده ، و قال : إنّما حقت دماء المسلمين بالقسامة لكي إذا رأى الفاجر الفاسق فرصة من عدوّه حَجَرَه تخافة القسامة أن يقتل به فكفّ عن قتله ، وإلّا حلف المدّعى عليه قسامة خمسين رجلاً ما قتلناه وما علمنا قاتلاً وإلّا أغرموا الدّية إذا وجدوا قتيلاً بين أظهرهم إذا لم يقسم المدّعون » .

صح ﴿٤٢﴾ ٢ - ابن أديّته ، عن زُرارة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القسامة ، فقال : هي حقٌّ ، إنّ رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قلب من قلبٍ

١ - القسامة - بفتح المعجمة - هي الأيمان تقسم على الأولياء في الدّم. اسم من أقسم إذا حلف، وضع موضع المصدر.

٢ - في الصحاح : أقدتُ القاتل بالقتيل أي قتلته به . و في القاموس : الرّمة - بالضم - : قطعة من حبل ، ويكسر ، و به ستي ذوالرّمة ، و دفع رجل إلى آخر بعيداً بجمل في عنقه ، فقبل لكلّ من دفع شيئاً بجملته أعطاه برّمته . و قال في النهاية : الرّمة - بالضم - قطعة حبل يشدّ بها الأسير أو القاتل إذا قتل إلى القصاص ، أي يسلم إليه بالحبل الذي يشدّ به تمكيناً لهم منه لنلا بهرب ، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا : أخذت الشيء برّمته أي كلّه .

اليهود فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله إنا وجدنا رجلاً متاً قتيلاً في قلب من قلب اليهود، فقال: انتوني بشاهدين من غيركم، فقالوا: يا رسول الله ما لنا شاهدان من غيرنا، فقال لهم رسول الله ﷺ: فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل ندفعه إليكم، قالوا: يا رسول الله كيف نقسم على ما لم نره؟! قال، فيقسم اليهود، قالوا: يا رسول الله وكيف نرضى باليهود وما فيهم من الشرك أعظم؟! فوداه رسول الله ﷺ.

قال زرارة: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنا جعلت القسامة احتياطاً لدم المسلمين كما إذا أراد الفاسق أن يقتل رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل» (١).

ضع ﴿٤٣﴾ ٣- أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: ما كان بعد فتح خيبر تخلف رجل من الأنصار عن أصحابه فرجعوا في طلبه فوجدوه متشخطاً» (٢) في دمه قتيلاً، فجاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله قتل اليهود صاحبنا، فقال: ليقسم منكم خمسون رجلاً على أنهم قتلوه، قالوا: يا رسول الله أنقسم على ما لم نره؟! قال: ليقسم اليهود، قالوا: يا رسول الله ومن يصدق اليهود؟! فقال: أنا إذا آدي

١ - ينبغي أن يعلم أن القسامة أن يجمع المتهمون أو المتهمون في مكان واحد عند جنازة المقتول أو قبره فيقسمون واحداً واحداً أنهم يعلمون أن القاتل من هو أو يقسمون أنهم لا يعلمون من القاتل، ثم يجيء الآخر منهم ويقول مثل ما قال الأزل حتى يجيء الآخر منهم، وهذه الكيفية يعرف القاتل عن غيره بوضع حاله ومقاله واختلاف كلامه، وإذا جمعوا عند جسد المتشخط بالدم وعملوا ذلك لا يقدر القاتل على أن يضبط نفسه و يبقى على الحالة العادية ولا يفلت ويعرف من فلتات لسانه وحالته وكيفية أداء قسمه. سواء كان الجماعة من المدعين على غيرهم أو كانوا من المتهمين.

٢ - التشخط: التصريح بالدم والتلطح به.

صاحبكم . فقلت له : كيف الحكم فيها ؟ فقال : إن الله عزَّ وجلَّ حكم في الدماء ما لم يحكم في شيءٍ من حقوق الناس لتعظيمه الدماء ، لو أن رجلاً ادعى على رجل عشرة آلاف درهم أو أقلَّ أو أكثر لم يكن اليمين على المدعي و كانت اليمين على المدعى عليه ، فإذا ادعى الرجل على القوم أنهم قتلوا كانت اليمين لمدعي الدَّم قبل المدعى عليهم فعلى المدعى أن يجيء بمخمين يحلفون أن فلاناً قتل فلاناً فيدفع إليهم الذي حُلف عليه ، فإن شاؤوا عَفَوْا وإن شاؤوا قبلوا الدِّية ، وإن لم يقسموا كان على الذين ادعى عليهم أن يحلف منهم خمسون : ما قتلنا ولا عَلِمنا له قاتلاً ، فإن فعلوا أدى أهل القرية الذين وُجدَ فيهم ، وإن كان بأرض فلاة أدت ديتُهُ من بيت مال المسلمين ، فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يُطَلُّ دَمُ امرئٍ مسلمٍ « (١) » .

↑
١٦٧

فق (٤٤) - أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن حنان بن - سدير « قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : سألتني ابن شُرمة ما تقول في القسامة في الدَّم ؟ فأجبت بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : أرأيت لو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصنع هذا كيف كان القول فيه ؟ قال : قلت له : أتما ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخبرتك ، وأتما ما لم يصنع فلا علم لي به » .

ص (٤٥) - يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان « قال : سألت أبا - عبد الله عليه السلام عن القسامة هل جرى فيها سنة ؟ قال : فقال : نعم ؛ خرج رجلاً من الأنصار يُصبيان من بني النَّجَّار (٢) فتفرقا فوجد أحدهما قتيلاً ، فقال أصحابه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنهما قتل صاحبنا اليهود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تحلف اليهود ؟

١ - قال الفيومي : ظلَّ السلطان الدَّم طلاً من باب قتل : أهدره ، و قال الكسائي و أبو عبيد : و يستعمل لازماً أيضاً فيقال : ظلَّ الدَّم من باب قتل و من باب تعب لغة ، و أنكره أبو زيد و قال : لا يستعمل إلا متعدياً فيقال : طله السلطان إذا أبطله و أطله بالالف أيضاً ، فظلَّ هو و أطلَّ منبتين للمفعول .

٢ - كذا ، و في الكافي : «يصبيان من النَّجَّار» و هو الصواب ظاهراً .

فقالوا: يا رسول الله كيف تخلف اليهود على أخينا و هم قومٌ كَفَّارٌ؟! قال: فاحلفوا أنتم، قالوا: وكيف تخلف على ما لم تعلم ولم تشهد؟! قال: فودَّاه النَّبِيُّ ﷺ من عنده، قال: قلت: كيف كانت القسامة؟ قال: فقال: أما إنَّها حقٌّ و لو لا ذلك لقتل النَّاس بعضهم بعضاً، وإنَّما القسامة حوطٌ يحاط به النَّاس» (١).

ضع ﴿٤٦﴾ ٦ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن عبدُوس، عن الحسن ابن علي بن فضال، عن مُفضَّل بن صالح، عن ليث المرادي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القسامة على من هي أ على أهل القتال أو على أهل المقتول؟ قال: على أهل المقتول يحلفون بالله الذي لا إله إلا هو لقتل فلان فلاناً».

ضع ﴿٤٧﴾ ٧ - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبد الله بن سنان «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: القسامة خمسون رجلاً في العمد و في الخطأ خمسة و عشرون رجلاً و عليهم أن يحلفوا بالله».

↑
١٦٨

ح ﴿٤٨﴾ ٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال؛ و محمد بن عيسى، عن يونس جميعاً، عن الرضا عليه السلام. و سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن أبي عمرو المتطبب (٢) «قال: عرضت على أبي عبد الله عليه السلام ما أفتى به أمير المؤمنين عليه السلام في الديات، فما أفتى به في الجسد و جعله ستة فرائض: النَّفْس و البَصَر و السَّمع و الكلام و نقص الصَّوء من العين (٣) و البُحَح و الشَّلل في اليدين و الرِّجلين، ثم جعل مع كلِّ شيءٍ من هذه قسامة على نحو ما بلغت ديته، و القسامة جعل في النَّفْس على العمد خمسين رجلاً، و جعل في النَّفْس على الخطأ خمسة و عشرين رجلاً، و على ما بلغت ديته من الجوارح ألف دينار ستة نفر، فما كان دون ذلك فبحسابه من

١ - قال في النهاية: حاطه بحوطه حوطاً و جياطةً: إذا حَفِظَه و صانَه و ذَبَّ عنه، و توفَّر

على مصالجه.

٢ - في الكافي: «عن أبي عمر الطيب».

٣ - كذا في النسخ، و في الكافي: «و نقص الصوت من الغن» و هو الصواب.

ستة نفر، والقسامة في النفس والسمع والبصر والعقل والضوء من العين والبصحة ونقص اليدين والرجلين فهو من ستة أجزاء الرجل .

تفسير ذلك : (١) إذا أصيب الرجل من هذه الأجزاء الستة قيس ذلك ، فإن كان سُدسُ بصره أو سمعه أو كلامه أو غير ذلك حَلَفَ هو وحده ، وإن كان ثلث بصره حَلَفَ هو و حَلَفَ معه رجلٌ واحدٌ ، وإن كان نصف بصره حَلَفَ هو و حَلَفَ معه رجلان ، وإن كان ثلثي بصره حَلَفَ هو و حَلَفَ معه ثلاثة نفر ، وإن كان خمسة أسداس حَلَفَ هو و حَلَفَ معه أربعة نفر (٢) ، وإن كان بصره كله حَلَفَ هو و حَلَفَ معه خمسة نفر ، و كذلك القسامة كلها في الجروح فإن لم يكن للمصاب من حَلَفَ معه ضوعفت عليه الأيمان ، إن كان سُدسُ بصره حَلَفَ مرّةً واحدةً ، وإن كان الثلث حَلَفَ عليه مرّتين ، وإن كان النصف حَلَفَ ثلاث مرّات ، وإن كان الثلثين حَلَفَ أربع مرّات و إن كان خمسة أسداس حَلَفَ خمس مرّات ، وإن كان كله حَلَفَ ستة مرّات ثم يُعْطَى (٣) .

١٦٩ ↑
 ح ﴿٤٩﴾ ٩ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن يونس بن - يعقوب ، عن أبي مریم (٤) ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن لا يحمل على العاقلة إلا الموضحة فصاعداً ، و قال : ما دون السّمحاق أجر الطيب سوى الدّية » (٥) .

- ١ - قيل : هذا من كلام الزاوي ، أو عليّ بن إبراهيم ، ولا يبعد كونه من كلام الإمام عليه السلام .
- ٢ - في الكافي بعد لفظة : «ثلاثة نفر» «و إن كان أربعة أخماس بصره حلف هو و حلف معه أربعة نفر ، و إن كان بصره - إلخ» .
- ٣ - سيأتي الخبر بأسانيد مختلفة في باب ديات الشجاج تحت رقم ٢٦ .
- ٤ - هو عبدالغفار بن القاسم الأنصاري .
- ٥ - قال الجوهری في الصحاح : «السّمحاق : قشرة رقيقة فوق عظم الرأس ؛ و بها سمّيت الشجّة إذا بلغت إليها : سمحاقاً» .

ص ٥٠ ﴿٥٠﴾ ١٠ - عنه، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً ».

فق ﴿٥١﴾ ١١ - الحسن بن محمد بن سباعة، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أنان بن عثمان، عن أبي بصير « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً، ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه، قال: إن كان له مال أخذت الدية من ماله وإلا فمن الأقرب فالأقرب، لأنه لا يبطل ^(كند) دم امرئ مسلم ».

ص ٥٢ ﴿٥٢﴾ ١٢ - محمد بن علي بن محبوب، عن القلاء، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل قتل رجلاً عمداً ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات، قال: إن كان له مال أخذ منه وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب » (٢).

ص ٥٣ ﴿٥٣﴾ ١٣ - الثوقلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: العاقلة لا تضمن عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً ».

ص ٥٤ ﴿٥٤﴾ ١٤ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: ليس بين أهل الدمة معاينة فيما يجنون من قتل أو جراحة، إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجناية على إمام المسلمين لأنهم يؤذون إليه الجزية كما يؤذي العبد الضريبة إلى سيده، قال: وهم ممالك للإمام فن أسلم منهم فهو حر ».

١ - رواية محمد بن علي بن محبوب عن القلاء بعيد بل الذي روى عن القلاء هو الحسن بن-

محبوب، والضواب في السند ظاهراً « أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن القلاء، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام ».

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يدلُّ على أنه يؤخذ من ماله إن كان، وإلا فن الأقرب إليه إن كان وإلا فن بعدهم، ويمكن أن يكون المراد بهم العاقلة، لكن الظاهر غيرهم وإن دخلوا بهم.

٤٥٥ ﴿١٥﴾ - ابن محبوب، عن مالك بن عَطِيَّة، عن أبيه، عن سَلَمَةَ بْنِ كَهْمِيلٍ (١) « قال: أُتِيَ أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأ، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: من عَشِيرَتِكَ وقرابتك؟ قال: مالي في هذه البلدة عشيرة ولا قرابة، فقال: من أيّ البلدان أنت؟ قال: أنا رجل من أهل المَوْصِلِ وُلِدْتُ بها و لي بها قرابةٌ و أهل بيْتِ، قال: فسأل عنه أمير المؤمنين عليه السلام فلم يجد له في الكوفة قرابةٌ ولا عشيرة، قال: فكتب إلى عامِلِهِ على المَوْصِلِ: «أما بعد؛ فإن فلان بن- فلانٍ و حليته كذا و كذا قتل رجلاً من المسلمين خطأً فذكر أنه رجل من أهل الموصل أن له بها قرابة و أهل بيت و قد بعثت به إليك مع رسولِي فلان و حليته كذا و كذا، فإذا ورد عليك إن شاء الله و قرأت كتابي فاحصص عن أمره و سل عن قرابته من المسلمين، فإن كان من أهل المَوْصِلِ مَمَّنْ ولد بها و أصبت له بها قرابة من المسلمين فأجمعهم إليك ثم انظر فإن كان منهم رجل يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحدٌ من قرابته فالزِمهُ الدِّية و خذْها بها نجومًا في ثلاث سنين، و إن لم يكن له من قرابته أحد له سهم في الكتاب و كانوا قرابة سواء في النسب و كان له [اللقرابة من قبل أبيه و أمه في التَّسَبُّبِ سواء ففَضِّ الدِّية على قرابته من قِبَلِ أبيه و على قرابته من قِبَلِ أمه من الرِّجالِ المُدْرِكين المسلمين، ثم اجعل على قرابته من قِبَلِ أبيه ثلثي الدِّية واجعل على قرابته من قِبَلِ أمه ثلث الدِّية، و إن لم يكن له قرابة من قِبَلِ أبيه ففَضِّ الدِّية على قرابته من قبل أمه من الرِّجالِ المُدْرِكين، ثم خذهم بها و استأدهم الدِّية في ثلاث سنين، و إن لم يكن له

↑
١٧١

١ - سلمة بن كهيل تابعي و لم يوثق في رجالنا الخاصة صريحاً، بل ورد فيه بعض الذم، لكن عنوانه العاقبة كأحد بن حنبل و أبي صالح العجلي و ابن حجر و جماعة من العاقبة مع أنهم قائلون بتشيعة، و كيف كان السند مرسل، لأن سلمة بن كهيل كما صرح به جماعة ولد سنة ٤٧ و مات ١٢١، و مات أمير المؤمنين عليه السلام سنة ٤٠. راجع «تهذيب التهذيب» و «خلاصه تذهيب الكمال» و «المعارف» لابن قتيبة. واحتمال التعدد في غاية البعد، والخبر بالحكاية أشبه، والله العالم.

قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَلَا قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ فَفَضَّ الدَّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَوْصِلِ مِمَّنْ وَلِدَ بِهَا وَتَشَأْ، وَلَا تَدْخُلَنَّ فِيهِمْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ، ثُمَّ اسْتَأْذَى ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِفُلَانِ بْنِ- فُلَانٍ قَرَابَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَوْصِلِ وَلَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا وَكَانَ مَبْطُلًا فَرَدَّهُ إِلَيَّ مَعَ رَسُولِي فُلَانٍ، فَأَنَا وَلِيُّهُ وَالْمَوْذِي عَنْهُ وَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ».

سِدْ ﴿٥٦﴾ ١٦ - يونس بن عبد الرحمن - عَمَّنْ رَوَاهُ - عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ «أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ إِذَا قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً فَاتَّ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنَ الدَّيَّةِ: إِنَّ الدَّيَّةَ عَلَى وَرَثَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ فَعَلَى الْوَالِيِّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ».

صَحَّ ﴿٥٧﴾ ١٧ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح «قال: سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَقْتُولًا فَجَاءَ رَجُلَانِ إِلَى وَليِّهِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا قَتَلْتَهُ عَمْدًا، وَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا قَتَلْتَهُ خَطَأً، فَقَالَ: إِنْ هُوَ أَخَذَ بِقَوْلِ صَاحِبِ الْعَمْدِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْخَطَأِ سَبِيلٌ، وَإِنْ أَخَذَ بِقَوْلِ صَاحِبِ الْخَطَأِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْعَمْدِ سَبِيلٌ».

صَحَّ ﴿٥٨﴾ ١٨ - عنه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: سألته عن رَجُلٍ قَتَلَ فَحْمِيلَ إِلَى الْوَالِيِّ وَجَاءَ قَوْمٌ فَشَهِدُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا فَدَفَعَ الْوَالِيُّ الْقَاتِلَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِيَقَادَ بِهِ، فَلَمْ يَرْمِعُوا حَتَّى أَتَاهُمْ رَجُلٌ فَأَقْرَّ عِنْدَ الْوَالِيِّ أَنَّهُ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ [عَمْدًا] وَإِنَّ هَذَا الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ بَرِيئٌ مِنْ قَتْلِ صَاحِبِكُمْ فَلَا تَقْتُلُوهُ وَخَذُونِي بِدَمِي، قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوا الَّذِي أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ فليقتلوه، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى الْآخَرِ، وَلَا سَبِيلَ لورثة الَّذِي أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى وَرَثَةِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَقْتُلُوا الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ فليقتلوه وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى الَّذِي أَقْرَّ، ثُمَّ لِيُؤْذِيَ الَّذِي أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ نِصْفَ الدَّيَّةِ، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادُوا أَنْ يَقْتُلُوهُمَا جَمِيعًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُؤْذُوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ نِصْفَ الدَّيَّةِ خَاصَّةً دُونَ صَاحِبِهِ ثُمَّ يَقْتُلُوهُمَا بِهِ، قُلْتُ:

فإن أرادوا أن يأخذوا الدية ، قال : فقال : الدية بينهما نصفان لأن أحدهما أقرّ والآخر شهد عليه ، قلت : فكيف جعل لأولياء الذي شهد عليه على الذي أقرّ به نصف الدية حين قتل ولم يجعل لأولياء الذي أقرّ على أولياء الذي شهد عليه ولم يقرّ ؟ قال : فقال : لأن الذي شهد عليه ليس مثل الذي أقرّ ، الذي شهد عليه لم يقرّ ولم يبرء صاحبه ، والآخر أقرّ وأبرء صاحبه ، فلزم الذي أقرّ وأبرء صاحبه ما لم يلزم الذي شهد عليه ولم يقرّ ولم يبرء صاحبه» (١).

مر ﴿٥٩﴾ ١٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه قال : أخبرني بعض أصحابنا - رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام - « قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً وجد في خربة وبيده سكين متلطخ بالدم ، وإذا رجل مذبوح متشحط في دمه ، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : ما تقول ؟ قال : يا أمير المؤمنين أنا قتلته ، قال : اذهبوا به فأقيدوه ، فلما ذهبوا به ليقتلوه أقبل رجل مسرعاً ، فقال : لا تعجلوا ورددوه إلى أمير المؤمنين فردوه ، فقال : والله يا أمير المؤمنين ما هذا قتل صاحبه أنا قتلته ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام للأول : ما حملك على إقرارك على نفسك ؟ فقال : يا أمير المؤمنين و ما كنت أستطيع أن أقول وقد شهد علي أمثال هؤلاء الرجال وأخذوني وبيدي سكين ملطخ بالدم والرجل متشحط في دمه وأنا قائم عليه وخفت الضرب فأقررت ، وأنا رجل كنت ذبحت بجانب هذه الخربة شاة فأخذني البول فدخلت الخربة

↑ ١٧٣

١ - قال العلامة في التحرير : لو شهد اثنان على زيد بأنه قتل عمرو وعمداً وأقر آخر بأنه الذي قتل و برئ المشهود عليه ، تخير الولي في الأخذ بقول البيّنة والمقرّ . وقال الشيخ - رحمه الله - : فللولي قتل المشهود عليه ، و يرده المقرّ نصف دية ، و له قتل المقرّ و لا رد لإقراره بالانفراد ، و له قتلها بعد أن يرده على المشهود عليه نصف الدية دون المقرّ ، و لو طلب الدية كانت عليها نصفين ، و دلّ على ذلك رواية زرارة ، ومنع ابن إدريس من قتلها معاً وإلزامها بالدية ، إلا أن تشهد البيّنة بالتشريك و يقرّ المقرّ به ، أما مع الشهادة بالتفرد و إقرار المقرّ به فلا تشريك ، والأقرب تخير الولي في إلزام أيها شاء ، وليس له على الآخر سبيل ، و لا يرده أحدهما على الآخر إلا أن الرواية مشهورة بين الأصحاب .

فَوَجَدَتِ الرَّجُلَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ فَقُمْتُ مُتَعَجِّبًا ، فَدَخَلَ عَلَيَّ هُوَ لَاءُ فَأَخَذُونِي ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : خذوا هَٰذَيْنِ فَادْهَبُوا بِهِمَا إِلَى الْحَسَنِ ؛ وَ قَوْلُوا لَهُ : مَا الْحُكْمُ فِيهَا ؟ قَالَ : فَدْهَبُوا إِلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَصَّوْا عَلَيْهِ قِصَّتَهَا ، فَقَالَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : قَوْلُوا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ : إِنَّ هَٰذَا إِنْ كَانَ ذَبِحَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْيَا هَٰذَا ، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَ مَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ^(١) » ، فَخَلَّى عَنْهَا وَ أَخْرَجَ دِيَةَ الْمَذْبُوحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ^(٢) .

ضع ﴿٦٠﴾ ٢٠ - الصَّفَّارُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ ، عَنْ التَّوْفَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً ؟ قَالَ : أَقْسِمُ بِاللَّيَّةِ عَلَى نَحْوِهِ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ أَسْلَمَ وَ لَيْسَ لَهُ مَوَالٍ » ^(٣) .

ضع ﴿٦١﴾ ٢١ - الْحَسَنُ بْنُ مَجْجُوبٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُنَيْبَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : قُلْتُ : مَا تَقُولُ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحَاتِ ؟ قَالَ : فَقَالَ : لَيْسَ الْخَطَأُ مِثْلَ الْعَمْدِ ، الْعَمْدُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَالْجِرَاحَاتُ فِيهَا الْقِصَاصُ ، وَالْخَطَأُ فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحَاتِ فِيهَا اللَّذِيَّاتُ ، قَالَ : ثُمَّ قَالَ : يَا حَكَمُ إِذَا كَانَ الْخَطَأُ مِنَ الْقَاتِلِ وَالْخَطَأُ مِنَ الْجَارِحِ وَ كَانَ بَدْوِيًّا فَدِيَةٌ مَا جَنَى الْبَدْوِيُّ مِنَ الْخَطَأِ عَلَى أَوْلِيَائِهِ مِنَ الْبَدْوِيِّينَ ، قَالَ : وَ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ أَوْ الْجَارِحُ قَرَوِيًّا فَإِنَّ دِيَةَ مَا جَنَى مِنَ الْخَطَأِ عَلَى أَوْلِيَائِهِ مِنَ الْقَرَوِيِّينَ » ^(٤) .

١ - المائدة : ٣٢ . ٢ - مضمون هذا الخبر عمل أكثر الأصحاب ، مع أنه مرسله مخالفة للأصول ، والأقوى تخير الولي في تصديق أيها شاء والاستيفاء منه ، و على المشهور لو لم يكن بيت مال أشكل دزءه القصاص عنها و إذهب حق المقر له ، مع أن مقتضى التعليل ذلك ، و لو لم يرجع الأول عن إقراره ، فمقتضى التعليل بقاء الحكم أيضاً ، والمختار التخير مطلقاً . (المسالك)

٣ - حمله الفاضل الأردبيلي - قدس الله روحه - على ضمان الجريرة ، و لا يخفى بعده ، و لا يبعد حمله على التقية أو على القرابة . (ملذ)

٤ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر قائلًا بهذا التفصيل من أصحابنا ، و يمكن حمله على كون البدويين أقرب نسباً إلى البدوي و كذا القروي ، أو على اختلاف الدين .

س ﴿٦٢﴾ ٢٢ - ابن أبي عمير، عن جميل - عن بعض أصحابه - عن أحدِهما عليهما السلام «قال: إذا مات وليُّ المقتول قام ولده من بعده مقامه في الدية» (١).

ص ﴿٦٣﴾ ٢٣ - عليٌّ، عن أبيه، عن الثَّوْقِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان محبس في تهمة الدَّم سِتَّةَ أَيَّامٍ، فإن جاء أولياءُ المقتول بثبت (٢) وإلا خلى سبيله».

↑
١٧٤

نق ﴿٦٤﴾ ٢٤ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء (٣)، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليٍّ، عن آبائه عليهم السلام «قال: لا تعقل العاقلة إلا ما قامت عليه البيِّنة، قال: وأناه رجلٌ فاعترف عنده فجعله في ماله خاصّة ولم يجعل على العاقلة شيئاً».

ص ﴿٦٥﴾ ٢٥ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحَكَم، عن أبي أيوب، عن محمد ابن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: مَنْ لجأ إلى قوم فأقرُّوا بولايته (٤) كان لهم ميراثه وعلينهم مَعْقُلْتُهُ» (٥).

﴿٣﴾ - باب القضاء في اختلاف الأولياء

ص ﴿٦٦﴾ ١ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قُتِلَ وله أبٌ وأمٌّ وابنٌ، فقال الابن: أنا أريد أن أقتل قاتلَ أبي، وقال الأب: أنا أعفو، وقالت الأم: أنا آخذ الدية؟ قال:

١ - عليه الفتوى مع انحصار الوارث. (ملذ)

٢ - كذا، والثبت: الحجّة والبرهان، وفي الكافي: «فإن جاء أولياء المقتول بيِّنة وإلا خلى سبيله»، وهو الصواب أيضاً. وإطلاق الدَّم يشمل المرح والقتل.

٣ - يعني منته بن عبدالله، وراويه أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٤ - ظاهره ضمان الجريرة، ويحتمل ولاء العتق. (ملذ)

٥ - المَعْقُلْتُهُ - بفتح الميم وسكون المهملة وضم القاف - الدية، والغرامة.

فَلْيُعْطِ الْإِبْنَ أُمَّ الْمَقْتُولِ السُّدُسَ مِنَ الدِّيَةِ، وَيُعْطِي وَرَثَةَ الْقَاتِلِ السُّدُسَ مِنَ الدِّيَةِ حَقَّ الْأَبِ الَّذِي عَمَّا عَنْهُ، وَلِيَقْتُلَهُ» (١).

صع ﴿٦٧﴾ ٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن حديد، عن جميل بن -
دُرَّاج، عن زُرَّارة، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجلين قتل رجلاً عمداً وله وليتان
فعمفاً أحد الوليتين؟ فقال: إذا عفا عنها بعض الأولياء درء عنها القتل، و طرح
عنها من الدية بقدر حصّة من عفا، وأدّى الباقي من أموالها إلى الذي لم يعف؛ و
قال: عفواً كل ذي سهم جائز» (٢).

صع ﴿٦٨﴾ ٣ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد الرحمن (٣)، عن أبي -
عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن رجل قتل رجلين عمداً ولهما أولياء فعفا أولياء
أحدهما وأبي الآخرون، قال: فقال: يقتل الذين لم يعفوا، وإن أحبوا أن يأخذوا
الدية أخذوا، قال عبد الرحمن: فقلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلان قتل رجلاً
عمداً وله وليتان فعفا أحد الوليتين؟ قال: فقال: إذا عفا بعض الأولياء درء عنها
القتل، و طرح عنها من الدية بقدر حصّة من عفا، وأدّى الباقي من أموالها إلى
الذين لم يعفوا».

صع ﴿٦٩﴾ ٤ - ابن محبوب، عن أبي ولاد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن

١ - الكلام ههنا في مقامين: الأول: إذا اختار بعض الأولياء الدية وأجاب القاتل هل يسقط
القود أم لا؟ فالمشهور أنه لا يسقط حق الباقي من القود، لكن على من أراد القصاص أن يرذ على
المقتول بقدر نصيب من أخذ الدية، لأصالة بقاء الحق وعموم قوله تعالى: «فقد جعلنا لوليتيه سلطاناً»
[الإسراء: ٣٣] وهذه الصّحيحة الصّريجة، و نسب إلى بعض الأصحاب القول بأنه يسقط القود
حينئذ، و وردت به أخبار لكن قائله غير معلوم. الثاني: إذا عفى البعض فللباقين أن يقتصوا بعدد
نصيب من عفى على القاتل، و لا خلاف ظاهراً فيه، و هذا الخبر يدل عليه أيضاً. (ملذ)

٢ - قال الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار: الوجه فيها أنه إنما ينتقل إلى الدية إذا لم يؤذ من
يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقدار ما عفى عنه - انتهى. و قد يحمل الحديث على الاستحباب،
أي إذا عفى بعض الأولياء يستحب للبقية أيضاً العفو.

٣ - الظاهر كونه ابن الحجّاج.

رَجُلٌ قُتِلَ وَ لَهُ أَوْلَادٌ صِغَارٌ وَ كِبَارٌ ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا أَوْلَادُهُ الْكِبَارُ ، قَالَ : فَقَالَ : لَا يَقْتُلُ وَ يَجُوزُ عَفْوُ الْكِبَارِ فِي حِصَصِهِمْ ، فَإِذَا كَبَّرَ الصَّغَارُ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا حِصَصَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ» (١).

سُئِلَ (٧٠) ٥ - الصَّقَّارُ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى ، عَنِ غِيَاثِ بْنِ كَلَّوبٍ ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنِ جَعْفَرٍ ، عَنِ أَبِيهِ عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ : أَنْتَظِرُوا بِالصَّغَارِ الَّذِينَ قَتَلَ آبَاؤُهُمْ أَنْ يَكْبُرُوا ، فَإِذَا بَلَغُوا خَيْرًا فَإِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا أَوْ عَفَوْا ، أَوْ صَالَحُوا» .

سُئِلَ (٧١) ٦ - ابْنُ مَحْبُوبٍ ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ، عَنِ زُرَّارَةَ «قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ وَ لَهُ أَخٌ فِي دَارِ الْهَجْرَةِ وَ لَهُ أَخٌ فِي دَارِ الْبَدْوِ وَ لَمْ يُهَاجِرْ ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا الْمُهَاجِرِيُّ وَ أَرَادَ الْبَدَوِيُّ أَنْ يَقْتُلَ ، أَلَمْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : فَقَالَ : لَيْسَ لِلْبَدَوِيِّ أَنْ يَقْتُلَ مُهَاجِرِيًّا حَتَّى يُهَاجِرَ ، قَالَ : فَإِذَا عَفَا الْمُهَاجِرُ فَإِنَّ عَفْوَهُ جَائِزٌ ، قُلْتَ : لِلْبَدَوِيِّ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : أَمَّا الْمِيرَاثُ فَلَمْ يَخْطَهُ مِنْ دِيَةِ أَخِيهِ إِنْ أَخَذَتْ» .

سُئِلَ (٧٢) ٧ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْكُوفِيِّ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ - أَحْمَدَ التَّهْنَدِيِّ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنِ أَبِي أَنْ ، عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ (٢) ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ : لَيْسَ لِلنِّسَاءِ عَفْوٌ وَ لَا قَوْدٌ» (٣) .

١ - ظاهره عدم جواز القود مع عفو البعض ، كما هو مذهب بعض العامة ، و يمكن أن

يقال : جواز أخذ الدية لا ينافي جواز القود ، مع أنه يمكن حمله على غير العمد . (المرأة)

٢ - هو الفضل بن عبد الملك التَّبَّاق .

٣ - تقدم الخبر في أواخر المجلد التاسع باب الزيادات تحت رقم ٢٥ عن أبي العباس فضل

البقباق و زاد فيه : «و ذلك للعصبة» و زاد بعده : «قال علي بن الحسن : هذا خلاف ما عليه

أصحابنا» . والمراد به ابن فضال . و قال المحقق : يرث القصاص من يرث المال عدا الزوج و الزوجة ،

فإن لها نصيبها من الدية في عمد أو خطأ . و قيل : لا يرث القصاص إلا العصبة دون الإحوة

و الأخوات من الأم و من يتقرب بها ، و قيل : ليس للنساء عفو و لا قود ، و هو الأظهر . و قال

في المسالك : القول بذلك للشيخ في المبسوط و كتابي الأخبار (التهذيبي) استناداً إلى رواية -

فق ﴿٧٣﴾ ٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن يونس بن - يعقوب ، عن أبي مريم ^(١) ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن عفا من ذي سهم فإن عفوّه جائز ، و قضى في أربعة إخوة عفا أحدهم ، قال : يعطى بقتلهم الدّية و يدفع عنه بحصّة الذي عفا» .

صع ﴿٧٤﴾ ٩ - أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرّاج - عن بعض أصحابه - رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام «في رجل قتل و له وليان ففعا أحدهما و أبي الآخر أن يعفو ، قال : إن أراد الذي لم يعف أن يقتل قتل ، و ردّ نصف الدّية على أولياء المقتول المقاد منه» .

صع ﴿٧٥﴾ ١٠ - الصّقار ، عن الحسن بن موسى ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام «أنّ علياً عليه السلام كان يقول: من عفا عن الدّم من ذوي سهم له فيه فعفوّه جائز ، و سقط الدّم و تصير [الهدّية ، و يرفع عنه حصّة الذي عفا» .

صع ﴿٧٦﴾ ١١ - الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد «قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : في الرّجل يقتل و ليس له وليّ إلا الإمام ؛ أنّه ليس للإمام أن يعفو و له أن يقتل أو يأخذ الدّية فيجعلها في بيت مال المسلمين ، لأنّ جناية المقتول كانت على الإمام و كذلك تكون ديته لإمام المسلمين» ^(٢) .

صع ﴿٧٧﴾ ١٢ - ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحنّاط ^(٣) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم قتل مسلماً عمداً ، فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الدّمة من قرابته ، فقال : على الإمام أن يعرض على قرابته من

١- أبي العباس و في الطريق ضعف ، والأقوى أنّ من يرث له العفو ، ذكرراً كان أو أنثى .

١ - هو عبدالغفار بن القاسم الأنصاري .

٢ - عدم جواز عفو الإمام عن القصاص و الدّية حيث هو الولي هو المشهور بين الأصحاب حتى كاد يكون إجماعاً ، و المستند هذه الضّحيجة ، و ذهب ابن إدريس إلى الجواز كغيره من

٣ - يعني حفص بن سالم .

الأولياء ، بل هو أولى ، و لا يخلو من قوّة . (ملذ)

أهل بيته الإسلام ، فمن أسلم منهم فهو وليته يدفع القاتل إليه ، فإن شاء قتل ، وإن شاء عفا ، وإن شاء أخذ الدية ، فإن لم يسلم أحد كان الإمام ولي أمره ؛ فإن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين ، لأنّ جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك ديبته تكون لإمام المسلمين ، قلت له : فإن عفا عنه الإمام ؟ قال : فقال : إنّها هو حقّ جميع المسلمين وإنّما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له أن يعفو» (١).

ضع ﴿٧٨﴾ ١٣ - سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي جميلة ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله تعالى : « فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (٢) ، فقال : الرّجل يعفو [أ]و يأخذ الدية ثمّ يجرح صاحبه أو يقتله فله عذاب أليم» .

ثق ﴿٧٩﴾ ١٤ - أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم (٣) ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله تعالى : « فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » (٢) ، ما ذلك الشّيء ؟ قال : هو الرّجل يقبل الدية فأمر الرّجل الذي له الحق أن يتبعه بمعروف ولا يعسره ، وأمر الذي عليه الحق أن يؤدّي إليه بإحسان إذا أيسر ؛ قلت : رأيت قوله تعالى : « فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (٢) ، قال : هو الرّجل يقبل الدية أو يصالح ، ثمّ يجني بعد فيمثل أو يقتل ، فوعده الله عذاباً أليماً» .

ضع ﴿٨٠﴾ ١٥ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : « فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ » (٤) ، قال : يُكفّر عنه من ذنوبه بقدر ما عفا من جرح أو غيره ؛

١ - عمل الصدوق (ره) في المنع بهذه الرواية . وفي التحرير : لو قتل مسلم مسلماً ولا وارث له سيوى الكافر كان المطالب بالقود الإمام ، لأنّ الكافر لا يرث المسلم .

٢ - البقرة : ١٧٨ . ٣ - الظاهر هو ابن عمرو الخثعمي .

قال: وسألته عن قول الله عزَّ وجلَّ: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»، قال: هو الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدَّيَّةَ فَيَنْبَغِي لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يَرْفُقَ بِهِ وَلَا يَعْسُرُهُ، وَيَنْبَغِي لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ فَلَا يَمْتَلُهُ إِذَا قَدِرَ» (١).

ح ﴿٨١﴾ ١٦ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتُه عن قول الله عزَّ وجلَّ: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»، قال: يَنْبَغِي لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ أَنْ لَا يَعْسُرَ أَخَاهُ إِذَا كَانَ قَدْ صَالَحَهُ عَلَى دِيَّةٍ، وَيَنْبَغِي لِلَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ أَنْ لَا يَمْتَلُ أَخَاهُ إِذَا قَدَرَ عَلَى مَا يُعْطِيهِ وَيُؤَدِّيَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ؛ قال: وسألته عن قول الله عزَّ وجلَّ: «فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ»، فقال: هو الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدَّيَّةَ أَوْ يَعْفُو أَوْ يَصَالِحُ ثُمَّ يَعْتَدِي فَيَقْتُلُ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، كما قال الله تعالى».

د ﴿٨٢﴾ ١٧ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام «قال: إذا مات وليُّ المقتول قام ولده من بعده مقامه».

هـ ﴿٨٣﴾ ١٨ - يونس، عن ابن مُسْكَانَ، عن أبي بصير «قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وعليه دينٌ وليس له مانٌ، فهل لأوليائه أن يَهَبُوا دَمَهُ لِقَاتِلِهِ وعليه دينٌ؟ فقال: إنَّ أصحابَ الدِّينِ هم الغُرماءُ لِلْقَاتِلِ (٢)، فإن وهب أُوليائِهِ دَمَهُ لِلْقَاتِلِ ضَمِنُوا الدَّيَّةَ لِلغُرماءِ (٣) وَإِلَّا فلا».

* * * *

١ - المطل: التسوية بالعدة والدين كالمطلة.

٢ - كذا في جليَّة من النسخ، و الفقيه رواه تحت رقم ٥٣٦٢ عن أبي بصير وفيه: «إنَّ أصحابَ الدِّينِ هم الخصماءُ لِلْقَاتِلِ».

٣ - في الفقيه: «ضمنوا الدِّينَ لِلغُرماءِ»، وقد تقدَّم الخبر في ج ٦ ص ٣٥٨ باب الزِّيادات من كتاب القضاء تحت رقم ٦٧ مثل ما في الفقيه في الموضوعين، و تقدَّم الكلام فيه.

﴿٤﴾ - باب القود بين الرجال والنساء

* والمسلمين والكفار ، والعبيد والأحرار *

ح ﴿٨٤﴾ ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يقتل المرأة متمعداً فأراد أهل المرأة أن يقتلوه ، قال : ذلك لهم إن أدوا إلى أهله نصف الدية ، وإن قبلوا الدية فلهم نصف دية الرجل ، وإن قتلت المرأة الرجل قتلت به و ليس لهم إلا نفسها ، و قال : جراحات الرجال والنساء سواء ؛ بين المرأة وبين الرجل ، و موضحة المرأة بموضحة الرجل ، و أصبع المرأة بأصبع الرجل ؛ حتى تبلغ الجراحة ثلث الدية ، فإذا بلغت ثلث الدية أضعفت دية الرجل على دية المرأة » ^(١).

ص ﴿٨٥﴾ ٢ - علي ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الله بن -
مُشكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا قتلت المرأة رجلاً قتلت به ، و إذا قتل
الرجل المرأة ، فإن أرادوا القود أدوا فضل دية الرجل و أقادوه بها ، و إن لم يفعلوا
قبلوا الدية ، دية المرأة كاملة ، و دية المرأة نصف دية الرجل ».

ض ﴿٨٦﴾ ٣ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن
أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجراحات ، فقال : جراحة المرأة مثل
جراحة الرجل حتى تبلغ ثلث الدية ، فإذا بلغ ثلث الدية سواء ضعفت جراحة
الرجل ضعفين على جراحة المرأة ، و بين المرأة و بين الرجل سواء ^(٢) ، و قال :

١ - لا خلاف في جواز قتل الرجل قصاصاً عن المرأة ، و وجوب رد نصف الدية ، و أن
دية المرأة نصف دية الرجل و أن تقتل المرأة بالرجل من غير أخذ شيء و أن يقتصر للمرأة من
الرجل في الأطراف من غير رد ، و تتساوى ديتها ما لم يبلغ الثلث ، ثم يرجع إلى التصف
فتقتض منه مع رد التماوت .

٢ - لعله حال مؤكدة ، أي ساوى ثلث الدية من غير نقص . (ملذ)

لو قَتَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عَمْدًا فَأَرَادَ أَهْلُ الْمَرْءَةِ أَنْ يَقْتُلُوا الرَّجُلَ رَدُّوهُ إِلَى أَهْلِ الرَّجُلِ
نِصْفَ الدِّيَةِ وَقَتْلُوهُ؛ قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا، قَالَ: تُقْتَلُ بِهِ وَلَا
يُغْرَمُ أَهْلُهَا شَيْئًا».

ص ٨٧ ﴿٤﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأته متعمداً، فقال: إن شاء أهلها أن يقتلوه يؤدوا إلى أهله نصف الدية، وإن شاؤوا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم، وقال: في امرأة قتلت زوجها متعمدة فقال: إن شاء أهله أن يقتلوه قتلوها وليس يجني أحد أكثر من جنايته على نفسه».

ص ٨٨ ﴿٥﴾ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد^(١)، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله برجل قد ضرب امرأة حاملاً بعمود الفسطاط فقتلها، فخير رسول الله صلى الله عليه وآله أولياءها أن يأخذوا الدية خمسة آلاف درهم و غرة وصيف أو وصيفة للذي في بطنها، أو يدفعوا إلى أولياء القاتل خمسة آلاف ويقتلوه»^(٢).

نق ٨٩ ﴿٦﴾ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق^(٣)، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام «قال: قلت: رجل قتل امرأة، فقال: إن أراد أهل المرأة أن يقتلوه أدوا نصف دية و قتلوه، وإلا قبلوا [نصف] الدية».

ص ٩١ ﴿٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن أحمد بن عبد الله، عن أبان، عن أبي مريم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن جراحة المرأة، قال: فقال: على التصف من

١ - هو حفص بن سالم.

٢ - يدل على ثلاثة من الأحكام و على أن دية الجنين و صيف أو وصيفة، و الوصيف: الغلام دون المراهق. و الفسطاط - بالضم - مجتمع أهل الكورة و علم مصر العتيقة، و السرادق من الأبنية و بيت من شعر.

٣ - المراد به إسحاق بن عمار.

جِرَاحَةَ الرَّجُلِ مِنَ الدَّيَّةِ فَمَا دُونَهَا^(١)، قلت: فامرأة قَتَلَتْ رَجُلًا؟ قال: يقتلونها، قلت: فرجلٌ قتل امرءة؟ قال: إن شأوا وقتلوا وأعطوا نصف الدية».

ص ٩١ ﴿٩١﴾ - ٨ - عنه، عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس؛ وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إن قتل رجلٌ امرءةً خيرٌ أولياء المرءة إن شأوا أن يقتلوا الرجل ويغرموا نصف الدية لورثته، وإن شأوا أن يأخذوا نصف الدية».

ص ٩٢ ﴿٩٢﴾ - ٩ - عنه، عن محمد بن خالد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام «في المرءة تقتل الرجل ما عليها؟ قال: لا يجزي الجاني على أكثر من نفسه».

ص ٩٣ ﴿٩٣﴾ - ١٠ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يقتل المرءة؟ قال: إن شاء أولياؤها قتلوه و غرموا خمسة آلاف درهم لأولياء المقتول، وإن شأوا أخذوا خمسة آلاف درهم من القاتل»^(٢).

ص ٩٤ ﴿٩٤﴾ - ١١ - أحمد بن محمد، عن المفضل^(٣)، عن زَيْدِ الشَّحَامِ، عن أبي- عبدالله عليه السلام «في رجل قتل امرءة متعمداً، قال: إن شاء أهلها أن يقتلوه قتلوه و يؤدوا إلى أهله نصف الدية».

↑
١٨٢

ص ٩٥ ﴿٩٥﴾ - ١٢ - الثوفي، عن السكوي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنَّ

١ - أي تمامها فما دونها من الذيات، وما نقص من الثلث خارج بالأخبار الأخر. (ملذ)

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : اعلم أنَّ هذه الأخبار تدلُّ بظواهرها على أنَّ الخيار في القود والدية إلى أولياء المقتول، كما هو مذهب ابن الجنيدي، ويجري فيها ما قدمناه من التأويل بأن يكون مبنياً على الغالب من رضا الجاني بالدية، على أنه يجوز أن يقال في خصوص تلك الصور بذلك لاشتمالها على الرِّدَّة من الوليِّ أيضاً، كما قال به العلامة في القواعد، حيث قال: ولو امتنع الوليُّ أو كان فقيراً، فالأقرب أن له المطالبة بدية الحرَّة، إذ لا سبيل إلى طلب الدَّم - انتهى.

و بالجملة القول به في خصوص تلك الصورة قويٌّ، لدلالة الأخبار الكثيرة عليه. (ملذ)

٣ - هو أبو جيلة المفضل بن صالح.

أمير المؤمنين عليه السلام قَتَلَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ قَتَلَهَا مَتَعَمَدًا^(١)، و قتل امرأة قَتَلَتْ رَجُلًا عَمَدًا^(٢).

ص ٩٦ ﴿١٣﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن -
عبدالله^(٢)، عن العلاء، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن
امرأتين قتلتا رجلاً عَمَدًا، قال : تقتلان به، ما يختلف في هذا أحد »^(٣).
فأما ما رواه :

ص ٩٧ ﴿١٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن معاوية بن حُكَيْم، عن
موسى بن بكر، عن أبي مريم. و محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى ؛ و
معاوية^(٤)، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي جعفر
عليه السلام « قال : في امرأة قتلَتْ رَجُلًا؟ قال : تقتل و يؤذي وليها بقتية المال^(٥) »،
و في رواية محمد بن علي بن محبوب : « بقتية الدية ».

قال محمد بن الحسن : هذه الرواية شاذة ؛ ما رواها غير أبي مريم الأنصاري،
و إن تكررت في الكتب في مواضع، و هي مع هذا مخالفة للأخبار كلها و
لظاهر القرآن، قال الله تعالى : « وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ
- الآية »^(٦)، فحكم أن النفس بالنفس، و لم يذكر معها شيئاً آخر، و الروايات
كلها صرحت بأنه لا يجزي الإنسان على أكثر من نفسه و أنه ليس على أوليائها
شيء إذا قتلوها، فإذا وردت هذه الرواية مخالفة لما ذكرناه ينبغي أن يترك العمل
بها. و ليس لأحد أن يقول : إن الآية إنما هي إخبار عما كتب الله تعالى على اليهود
في التوراة، و ليس فيها أن ذلك حكمنا ؛ لأن الآية و إن تضمنت أن ذلك كان
مكتوباً على أهل التوراة فحكمها سار فينا. يدل على ذلك ما رواه :

نق ٩٨ ﴿١٥﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن

١ - ممول على أنهم أذوا نصف الدية. ٢ - الظاهر هو محمد بن عبدالله بن هلال.

٣ - أي من العامة. ٤ - يعني ابن حُكَيْم.

٥ - لم يقل به ظاهراً أحد من الأصحاب. (ملذ) ٦ - المائدة : ٤٥.

أَحَدُهُمَا الضَّامَّةُ «(في قول الله عزَّ وجلَّ: «التَّفْسُ بِالتَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ - الآية»^(١)) قال: هي محكمة» .

صح ﴿١٩٩﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن ابن الحجاج، عن أبان بن تغلب «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل قَطَعَ أصبعاً من أصابع المرءة كم فيها؟ قال: عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ، قلت: قَطَعَ اثنتين؟ قال: عِشْرُونَ مِنَ الإِبِلِ، قلت: قَطَعَ ثلاثاً؟ قال: ثلاثون من الإبل، قال: قلت: قطع أربعاً؟ قال: عِشْرُونَ مِنَ الإِبِلِ، قلت: سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون؟! و يقطع أربعاً فيكون عليه عِشْرُونَ؟! إنَّ هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبهه مَنْ قاله ونقول: الَّذِي جَاءَ بِهِ شَيْطَانٌ، فقال: مَهْلًا يَا أَبَانَ إِنَّ هَذَا حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إنَّ المرءة تعاقل الرَّجُلَ إلى ثلث الدِّية^(٢)، فإذا بلغت الثَّلْثَ رَجَعْتَ إلى التَّصَفِّ، يا أَبَانُ إِنَّكَ أَخَذْتَنِي بِالْقِيَّاسِ، والسُّنَّةُ إِذَا قِيَسَتْ ائْتَمَحَقَ الدِّينَ»^(٣).

صح ﴿١٠٠﴾ ١٧ - عنه، عن ابن أبي عمير؛ وقضالة، عن جميل بن دُرَّاج «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرءة بينها وبين الرَّجُلِ قِصَاصٌ؟ قال: نَعَمْ فِي الجِراحاتِ حَتَّى تَبْلُغَ الثَّلْثَ سِوَاءَ، فإذا بلغتِ الثَّلْثَ سِوَاءَ ارتفع الرَّجُلُ و سَقَلَتِ المرءةُ» .

صح عنه، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك .
فق ﴿١٠١﴾ ١٨ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ؛ و عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ «قال: سألتُه^(٤) عن جِراحَةِ النِّسَاءِ، فقال: الرَّجُلُ والنِّسَاءُ فِي الدِّيةِ سِوَاءَ حَتَّى تَبْلُغَ الثَّلْثَ، فإذا جازَتِ الثَّلْثَ فَإِنَّهَا مِثْلُ نِصْفِ دِيَةِ الرَّجُلِ»^(٥).

١ - المائدة: ٤٥ .

٢ - تعاقل الرَّجُلُ أي تعطى العقل أي الدِّية، و تأخذ منه سواء.

٣ - الامتحاق: الإجماع والبطلان . ٤ - كذا، والمسؤول هو أبو عبد الله عليه السلام.

٥ - لا يخفى أنَّ في الخبر الذي تقدم تحت رقم ١ من الباب: «حَتَّى تَبْلُغَ الجِراحَةُ ثلثَ الدِّيةِ، ←

فق ﴿١٠٢﴾ ١٩ - عنه ، عن قُصَالَةَ ، عن أبان ، عن أبي مريم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال في كل شيء »^(١).

فق ﴿١٠٣﴾ ٢٠ - عنه ، عن الحسن بن علي^(٢) ، عن كرام ، عن ابن أبي يعفور « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قطع أصبع امرأة ، قال : تقطع أصبعه حتى ينتهي إلى ثلث المرة ، فإذا جاز الثلث أضعف الرجل »^(٣).

مع ﴿١٠٤﴾ ٢١ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبيدة ؛ والحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سُئِلَ عن رجل قتل امرأته خطأ وهي على رأس الولد تخض ، قال : عليه الدية خمسة آلاف درهم ، وعليه للذي في بطنها غرة وصيف أو وصيفة أو أربعون ديناراً »^(٤).

مع ﴿١٠٥﴾ ٢٢ - الحسن بن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن الحلبي « قال : سُئِلَ أبو عبد الله عليه السلام عن جراحات الرجال والنساء في القصاص والديات سواء؟ فقال : الرجال والنساء في القصاص السن بالسن ، والشجة بالشجة ، والأصبع بالأصبع ، سواء حتى تبلغ الجراحات ثلث الدية ، فإذا جازت الثلث صيرت دية الرجال في الجراحات ثلثي الدية ودية النساء ثلث الدية »^(٥).

ح ﴿١٠٦﴾ ٢٣ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل فقا عين امرأة^(٦) ، فقال : إن شاؤوا أن يفقؤوا عينه

← فإذا بلغت ثلث الدية أضعفت دية الرجل على دية المرأة ، والكلام هنا يدل على اعتبار التجاوز ، و حل على أن المراد به الثلث فافوقه ، لكن الشيخ (ره) اعتبر تجاوز الثلث ولم يكتف بالبلوغ .

١ - مختص بسائر الأخبار . ٢ - هو ابن فضال . ٣ - يدل على مذهب الشيخ (ره) .

٤ - يدل على أن دية الجنين الكامل غرة أو أربعون ديناراً ، وهو خلاف ما عليه عمل

الأصحاب . ٥ - ذكر الثلث والقلتين على سبيل المثال ، أي : إذا كانت دية جراحة ثلثي الدية تكون ديتها في المرة ثلث الدية .

٦ - فقا العين والبثرة ونحوهما ، كمنع : كسرها أو قلعتها أو بحقتها ، كمفأها . (القاموس)

و يؤذوا إليه رُبْع الدِّية، وإن شاءت أن تأخذ رُبْع الدِّية؛ و قال في امرءةٍ فقأت عَيْنَ رَجُلٍ: إنّه إن شاءَ فقأ عَيْنَهَا وإلا أخذ ديةَ عَيْنِهِ».

ح ﴿١٠٧﴾ ٢٤ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه^(١)، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مُسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ديةُ اليهوديِّ والتَّصرانيِّ والمجوسيّ ثمانمائة درهم».

صح ﴿١٠٨﴾ ٢٥ - أبو عليّ الأشعريّ، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبان بن تغلب «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إبراهيم^(٢) يزعم أنّ ديةَ اليهوديِّ والتَّصرانيِّ والمجوسيّ سواء؟ فقال: نعم؛ قال الحقّ».

صح ﴿١٠٩﴾ ٢٦ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب؛ و ابن بُكَيْر، عن ليث المراديّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية اليهوديِّ والتَّصرانيِّ والمجوسيّ، فقال: ديتهم سواء ثمانمائة درهم، ثمانمائة درهم»^(٣).

ثق ﴿١١٠﴾ ٢٧ - ابن أبي عمير، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: بعث النبيّ صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد إلى البحرَين، فأصاب بها دماء قوم من اليهود والتَّصارى والمجوس، فكتب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله: إنّي أصبت دماء قوم من اليهود والتَّصارى فوديتهم ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم، و أصبت دماء قوم من المجوس ولم تكن عهدت إليّ فيهم عهداً، فقال: فكتب إليه رسولُ الله صلى الله عليه وآله: أنّ ديتهم مثل دية اليهود والتَّصارى، و قال: إنهم أهل الكتاب».

ضع ﴿١١١﴾ ٢٨ - إسماعيل بن مهران، عن دُرُست، عن ابن مُسكان، عن أبي بصير^(٤) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية اليهود والتَّصارى والمجوس، قال:

١ - ليس في الكافي «عن أبيه»، و لعله زيد هنا من التاسخين، فالسند صحيح.

٢ - يعني إبراهيم الكرخيّ الذي كان من فقهاء العامة.

٣ - هذا هو المشهور بين الأصحاب حيث ذهبوا إلى أنّ دية أهل الدِّمة ثمانمائة درهم، يهودياً

كان أو نصرانياً، أو مجوسياً. (ملذ) ٤ - المراد به ليث المراديّ.

هم سواء ثمانمائة درهم، قال: فقلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ أَخَذُوا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ يَعْمَلُونَ الْفَاحِشَةَ أَيْقَامَ عَلَيْهِمُ الْحَدَّ؟ قَالَ: نَعَمْ يَحْكُمُ فِيهِمْ بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ».

١٨٦ نَقَى (١١٢) ٢٩ - عثمان بن عيسى، عن سماعة « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كم دية الذمّي؟ قال: ثمانمائة درهم».

صَحَّ (١١٣) ٣٠ - صفوان، عن ابن مُشكان، عن ليث المرادي؛ وعبد الأعلى ابن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: دية اليهودي والتصرياني ثمانمائة درهم، ثمانمائة درهم».

صَحَّ (١١٤) ٣١ - إسماعيل بن مهران، عن ابن المغيرة، عن منصور، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: دية اليهودي والتصرياني والمجوسي دية المسلم» (١). وما رواه:

نَقَى (١١٥) ٣٢ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال: من أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمّة فديته كاملة (٢)، قال زرارة: فهؤلاء؟ قال أبو عبد الله عليه السلام: وهؤلاء من أعطاهم ذمّة» (٣).

١ - قال الصدوق - رحمه الله - : هذه الأخبار اختلفت لاختلاف الأحوال، و ليست هي على اختلافها في حال واحدة، متى كان اليهودي والتصرياني والمجوسي على ما عوهدوا عليه من ترك إظهار شرب الخمر وإتيان الزنى و أكل الربا والميتة و لحم الخنزير و نكاح الأخوات، و إظهار الأكل والشرب بالتهار في شهر رمضان واجتناب صعود مساجد المسلمين، واستعملوا الخروج بالليل عن ظهري المسلمين، والدخول بالتهار للتسوق و قضاء الحوائج، فعلى من قتل واحداً منهم أربعة آلاف درهم، و مرّ المخالفون على ظاهر الحديث فأخذوا به و لم يعتبروا الحال، و متى آمنهم الإمام و جعلهم في عهده و عقده و جعل لهم ذمّة و لم ينقضوا ما عاهدهم عليه من الشرائط التي ذكرناها، و أقرّوا بالجزية و أدّوها، فعلى من قتل واحداً منهم خطأ دية المسلم و تصديق ذلك ما رواه - : ثم ذكر الخبر الآتي تحت رقم ٣٢ - . ٢ - أي دية الذمّي كاملة لا دية المسلم، و حمل ابن الجنيد الكاملة على أربعة آلاف درهم. (ملذ)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعلّ المراد به أنّ أخذ دية الذمّي مشروط بكونهم ←

وما رواه :

ضع ﴿١١٦﴾ ٣٣ - محمد بن خالد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي^(١) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : دية اليهودي و النصراني أربعة آلاف درهم ، و دية المجوسي ثمانمائة درهم ، و قال أيضاً : إن للمجوس كتاباً يقال له جاماس » (٢).

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذه الأخبار أن نحملها على من يتعمد قتل أهل الذمة ، فإن من كان كذلك فإلزام أن يلزمه دية المسلم كاملة تارة ؛ و تارة أربعة آلاف درهم ، بحسب ما يراه أصلح في الحال و أردع ، لكي ينكل عن قتلهم غيره ، فأما من ندر ذلك منه فلا يلزمه أكثر من الثمانمائة حسب ما قدمناه أولاً ، والذي يدل على ما قلناه ما رواه :

↑
١٨٧

ثق ﴿١١٧﴾ ٣٤ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً ، قال : فقال : هذا شيء شديد لا يحتمله الناس (٣) فليعط أهله دية المسلم حتى ينكل عن قتل أهل السواد و عن قتل الذمي ، ثم قال : لو أن مسلماً غضب على ذمي فأراد أن يقتله و يأخذ أرضه و يؤدي إلى أهله ثمانمائة درهم إذا يكثر القتل في الذميين ، و من قتل ذمياً ظلماً فإنه ليحرم على المسلم أن يقتل ذمياً - حراماً - آمن بالجزية و أذاها و لم يجدها » (٤).

← أهل ذمة من الرسول ﷺ و قوله ﷺ : « فدينه كاملة » أي دية الذمي كاملة لا دية المسلم .

١ - المراد به البطاني و روى عن أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي المكفوف .

٢ - قال أستاذنا الشمراني : « قوله : كتاباً يقال له : جاماس » كأنه اشتبه على الراوي اسم

التبجي باسم الكتاب ، فإن جاماسب كان صاحب الكتاب .

٣ - أي لا يمكن بيان الحكم الواقعي فيه ، و هو ثمانمائة درهم ، إذ لا تقبله العاقبة ولا يحتملونه ، أو المراد به أن حكمه حكم شديد يعسر على الخلق قبوله ، إذ تأتي الطباع عن قبول مساواة دية الذمي و المسلم ، أو المعنى أن اعتياد قتل أهل الذمة شديد يوجب الفساد في الأرض . (ملذ)

٤ - ظاهر الخبر جواز أخذ الدية الكاملة مع مظنة كثرة القتل أو تحققها و إن لم يكن هذا

فأما رواية أبي بصير^(١) خاصة فقد روينا عنه أن ديتهم ثمانمائة درهم مثل سائر الأخبار، و ما تضمن خبره^(٢) من الفرق بين اليهود والنصارى والمجوس فقد روى هو أيضاً أنه لا فرق بينهم وهم في الدية سواء، و روى غيره أيضاً ذلك، و قد قدمنا في ذلك الأخبار، و يزيد ذلك بياناً ما رواه:

نق ﴿١١٨﴾ ٣٥ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن-فضال، عن ابن بكير، عن زُرارة «قال: سألت عن المجوس ما حدّهم؟ فقال: هم من أهل الكتاب و مجراهم مجرى اليهود والنصارى في الحدود والديات». ص ﴿١١٩﴾ ٣٦ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن محمد بن-قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا يقاد مسلم بذمّي في القتل، ولا في الجراحات، و لكن يؤخذ من المسلم جناية الذمّي على قدر دية الذمّي ثمانمائة درهم»^(٣).

قال محمد بن الحسن: و لا ينافي هذا الخبر ما رواه:

ص ﴿١٢٠﴾ ٣٧ - يونس، عن ابن مُشكان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فأرادوا أن يقيدوا ردّوا فضل دية المسلم و أقادوه».

نق ﴿١٢١﴾ ٣٨ - عنه، عن زُرعة، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «في

← الشخص معتاداً، والمراد بأهل التواد إما أهل العراق فإن أكثرهم كانوا في ذلك الزمان مجوسياً، أو أهل القرى إذا كانوا من أهل الذمّة. ١ - كذا، والمراد ما تقدّم تحت رقم ٢٨.

٢ - الظاهر أن أبابصير الراوي لهذا الخبر هو يحيى، والراوي للخبر السابق هو ليث، و هذا الاشتباه غريب من الشيخ (ره)، و مع الاتحاد أيضاً لا مدخل له في الجمع كما لا يخفى. (ملذ)
٣ - قد أجمع الأصحاب على أن المسلم لا يقتل بالكافر مطلقاً، ذمياً كان أم غيره إذا لم يكن معتاداً لقتلهم، و أما إذا اعتاد المسلم قتل أهل الذمّة ظلماً، في قتله أقوال: أحدها: أنه يقتل قصاصاً بعد أن يرذ أولياء المقتول فاضل دية المسلم عن دية الذمّي، ذهب إليه الشيخ في النهاية و أتباعه، و ثانيها: أنه يقتل حداً لا قصاصاً لإفساده في الأرض، و هو قول ابن الجنيد و أبي الصلاح، فلا ردّ عليه، و ثالثها: أنه لا يقتل مطلقاً، و هو قول ابن إدريس و أكثر المتأخرين. (ملذ)

رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَقْتُلُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ شَدِيدٌ لَا يَحْتَمِلُهُ النَّاسُ، وَلَنْ يُعْطِيَ الدِّمِيَّ دِيَةَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ يَقْتُلُ بِهِ الْمُسْلِمَ» (١).

مع ﴿١٢٣﴾ ٣٩ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن أبي المغيرة (٢)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا قتل المسلم النصراني وأراد أهل - النصراني أن يقتلوه، قتلوه وأذوا أفضل ما بين الديتين» (٣).

لأنَّ الوجه في هذه الروايات أن تحملها على من يتعمد قتل أهل الدمة، فإنَّ من كان كذلك فلإمام حينئذٍ أن يقتله ويؤذي أهل الدمة فضل دية المسلم على الدمي على ورثته، وإتيا يفعل ذلك لكي يرتدع غيره عن قتل أهل الدمة. والذي يدلُّ على ما قلناه ما رواه:

فق ﴿١٢٣﴾ ٤٠ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل؛ والحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد؛ وفضالة، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دماء الجوس واليهود والنصارى هل عليهم وعلى من قتلهم شيء إذا غشوا المسلمين وأظهروا العداوة لهم والغش (٤)؟ قال: لا، إلا أن يكون متعمداً لقتلهم، قال: وسألته عن المسلم هل يقتل بأهل الدمة وأهل الكتاب إذا قتلهم؟ قال: لا، إلا أن يكون متعمداً لذلك، لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر».

↑
١٨٩

١ - حملت الدية على فضلها . ٢ - هو حميد بن المثنى .

٣ - قوله: «قتلوه» ينبغي أن يجعل الإسناد مجازياً، لأن ذلك سبيل منهم على المسلم، وأن الله لن يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً، وقال الصدوق - رحمه الله - : إذا كان المسلم متعمداً لقتلهم قتل لخلافه على الإمام، وإن كانوا مظهرين العداوة والغش للمسلمين .

٤ - في القاموس: «غش: لم يمحضه التصح، أو أظهر له خلاف ما أضمره، ككششه، والغش - بالكسر - : الاسم منه، والغيل، والجفد». ثم اعلم أن على تقدير غشهم لا يظهر من الخبر جواز القتل كما فهمه الصدوق - رحمه الله - في الفقيه، بل يحتمل الدية، وفي السؤال الثاني الذي ذكر فيه القتل لم يتعرض للغش .

ص ١٢٤ ﴿٤١﴾ - جعفر بن بَشِير، عن إسماعيل بن الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت: رجلٌ قتل رجلاً من أهل الدِّمَّة؟ قال: لا يقتل به إلا أن يكون مُتَعَوِّداً للقتل».

عنه يونس، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرِّضا عليه السلام مثله.

ص ١٢٥ ﴿٤٢﴾ - ابن محبوب، عن علي بن رِثاب، عن بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ مسلمٍ فقامَ عَيْنَ نَصْرَانِيٍّ، فقال: إِنَّ دِيَةَ عَيْنِ الدِّمِّيِّ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ».

ص ١٢٦ ﴿٤٣﴾ - سهيل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون، عن الأصم^(١)، عن مِسْمَعٍ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنَّ أمير المؤمنين قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عشر دية أمه».

ص ١٢٧ ﴿٤٤﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: يقتص اليهودي والنصراني والمجوسي بعضهم من بعض، و يقتل بعضهم ببعض إذا قتلوا عمداً».

ص ١٢٨ ﴿٤٥﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رِثاب، عن ضَرَيْسِ - الكُنَاسِيِّ، عن أبي جعفر عليه السلام. و عبد الله بن سنان^(٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام «في نصرانيٍّ قتل مسلماً فلمَّا أخذ أسلم؟ قال: اقتله به، قيل: فإن لم يسلم؟ قال: يدفع إلى أولياء المقتول، فإن شاؤوا قتلوا، وإن شاؤوا عفوا، وإن شاؤوا استرقوا، و إن كان معه عين مال قال: دفع إلى أولياء المقتول هو و ماله»^(٣).

١ - هو عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، كان بصرياً ضعيفاً.

٢ - عطف على ابن رِثاب.

٣ - يدل على أن الدِّمِّيَّ إذا قتل المسلم ثم أسلم لا يسقط عنه القود، و ليس لهم استرقاقه -

كما ذكره الأصحاب - ، و على أنه إذا لم يسلم يدفع هو و ماله إلى أولياء المقتول و هم مختارون بين قتله و استرقاقه و العفو عنه، و لم يخالف فيه أحدٌ أيضاً إلا ابن إدريس فإنه لم يجز أخذ المال إلا بعد استرقاقه حتى لو قتله لم يملك ماله، و أنا حكم أولاده الصغار فقد ذهب جماعة من الأصحاب -

ح ﴿١٢٩﴾ ٤٦ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يقتل الحر بالعبد، وإذا قتل الحر العبد عُزِمَ ثمنه، وضرب ضرباً شديداً» (١).

ض ﴿١٣٠﴾ ٤٧ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يقتل حرٌّ بعبدٍ وإن قتله عمداً، ولن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً إذا قتله عمداً، وقال: دية المملوك ثمنه».

ث ﴿١٣١﴾ ٤٨ - أحمد بن أبي عبدالله، عن عثمان بن عيسى، عن ساعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: يُقتل العبد بالحرِّ، ولا يُقتل الحرُّ بالعبدِ، ولكن يُغرم ثمنه، ويُضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود».

ص ﴿١٣٢﴾ ٤٩ - صفوان، عن ابن مُشكان، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام «قال: قلت: قول الله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى» (٢)، قال: قال: لا يقتل حرٌّ بعبدٍ؛ ولكن يُضرب ضرباً شديداً ويُغرم ثمن العبد» (٣).

ص ﴿١٣٣﴾ ٥٠ - جعفر بن بشير، عن معلى بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يقتل حرٌّ بعبدٍ، فإذا قتل الحرُّ العبد عُزِمَ ثمنه، وضرب ضرباً شديداً،

← منهم: المفيد وسنار إلى أنهم يسترقون، ونفاه ابن إدريس واختلف فيه المتأخرون، والخبر لا يدل عليه، والأولى الاقتصار على ما دل عليه الخبر. (المرأة)

١ - لاخلاف في عدم قتل الحر بالعبد مع عدم الاعتیاد، وأما معه قتل: يقتل، سواء كان عبده أو عبده غيره، وقيل: لا يقتل مطلقاً، وعلى الأول فني قتله - قصاصاً فيرد عليه فاضل دينه عن القيمة، أو حداً لإفساده فلا يرد عليه شيء - وجهان، وذهب أكثر القائلين به هنا إلى الثاني وهو الظاهر من الأخبار، وحل غرامة الثمن على ما إذا لم يزد على الدية لما سيأتي. (ملذ)

٢ - البقرة: ١٧٨.

٣ - يفهم من ظاهر الآية المباركة عدم قتل العبد أيضاً بالحر، لكنته خرج بالإجماع والأخبار، وكذا الذكر والأنثى من الجانبين. (ملذ)

وَمَنْ قَتَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ الْحُدُّ لَمْ يَكُنْ لَهُ دِيَّةٌ» (١).
 عه ١٣٤ ﴿٥١﴾ - الحسن بن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم (٢)، عن مشع بن -
 عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا قصاص بين الحرِّ والعبد» (٣).
 فأما ما رواه:

ضع ١٣٥ ﴿٥٢﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن عبد الله
 ابن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي
عليه السلام «أنه قتل حرّاً بعبد قتله عمداً».

قال محمد بن الحسن: فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على من يكون
 عادته قتل العبيد لأنَّ من يكون كذلك جاز للإمام أن يقتله به لكي ينكل غيره
 عن مثل ذلك، فأما إذا كان ذلك منه شاذاً نادراً فليس عليه أكثر من ثمنه حسب
 ما قدمناه، والتأديب.

والذي يدلُّ على ذلك ما رواه:

عنه ١٣٦ ﴿٥٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن المختار بن -
 محمد بن المختار؛ و محمد بن الحسن، عن عبد الله بن الحسن العلويّ جميعاً، عن
 الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام «في رجل قتل مملوكه أو مملوكته،
 قال: إن كان المملوك له أدب و حُيس إلا أن يكون معروفاً بقتل المالك فيقتل
 به».

عنه ١٣٧ ﴿٥٤﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن
 يونس، عنهم (٤) عليه السلام «قال: سئل عن رجل قتل مملوكه، قال: إن كان غير

١ - يدلُّ على عدم لزوم الدية بسراية القصاص في الجراحات، و بإقامة الحدود غير القتل إذا
 مات بها من غير تعريض. (ملذ) ٢ - كذا في النسخ، والظاهر كونه إبراهيم بن نعيم العبدي
 الثقة، لأن العلامة المجلسي (ره) صحح الطريق، وأما نعيم بن إبراهيم فهملٌ مجهول، والله أعلم.
 ٣ - يعني من الجانبين معاً. ٤ - كذا، و قيل: كان بخط الشهيد زين الدين:
 «يونس (بن يعقوب) عن أبي عبد الله عليه السلام».

معروفٍ بالقتل ضُرِبَ ضَرْباً شديداً، وأُخِذَ مِنْهُ قِيمة العَبْد، و تدفع إلى بيت مال المسلمين^(١)، وإن كان مُتَعَوِّداً لِلْقَتْلِ قُتِلَ بِهِ.»

صح ﴿١٣٨﴾ ٥٥ - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مُشكان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: دية العبد قيمته وإن كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم ولا يتجاوز به دية الحرّ.»

صح ﴿١٣٩﴾ ٥٦ - ابن محبوب، عن علي بن رثاب^(٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا قتل الحرّ العبد غَرَمَ قيمته وأُذِبَ، قيل: وإن كانت قيمته عشرين ألف درهم؟ قال: لا يتجاوز قيمة العبد دية الأحرار»^(٣).

ح ﴿١٤٠﴾ ٥٧ - ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي الورد «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل عبداً خطأ، قال: عليه قيمته ولا يتجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم، قلت: ومن يقومه وهو ميت؟ قال: إن كان لمولاه شهودٌ أن قيمته كان يوم قتل كذا وكذا أخذها قاتله، وإن لم يكن له شهودٌ على ذلك كانت القيمة على من قتله مع يمينه؛ يشهد بالله ما له قيمة أكثر مما قومه، فإن أبي أن يحلفَ و ردّ اليمين على المولى، فإن حلف المولى أُعطي ما حلف عليه ولا يجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم، قال: وإن كان العبد مؤمناً فقتله عمداً أُغرم قيمته وأعتق رقبة وصام شهرين متتابعين^(٤)، و تاب إلى الله عزَّ وَجَلَّ.»

١ - المشهور بين الأصحاب التصدق بها لخير مسمع (الذي يأتي في باب ٩ برقم ٥، و رواية السكوفي في الفقيه برقم ٥٣٣٩) و لم يخالف في وجوب الصدقة سوى ابن الجنيد من القدماء، و توقف فيه بعض المتأخرين، ويمكن القول بالتخيير بين الصدقة بها وجعلها في بيت المال. (ملذ)

٢ - فيه سقط، في الكافي: «عن ابن رثاب، عن الحلبي» و كذا في الفقيه، و هو المهود.

٣ - في الفقيه: «دية الحرّ»، و في الكافي مثل ما في المتن.

٤ - زاد في الفقيه: «و أطمع ستين مسكيناً»، و لعله سقط هنا من التثاخي؛ و لا خلاف

ظاهراً في لزوم كفارة الجمع بقتل مملوك الغير عمداً، و في مملوكه أيضاً.

ضع ﴿١٤١﴾ ٥٨ - محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن التوقي عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام «قال: جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن».

ضع ﴿١٤٢﴾ ٥٩ - الحسن بن محبوب، عن عبدالعزيز العبدي، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل شجَّ عبداً موضحة؟ قال عليه السلام: عليه نصف عشر قيمته».

ضع ﴿١٤٣﴾ ٦٠ - علي بن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أنف العبد أو ذكره أو شيء يحيط بقيمته أنه يؤدي إلى مولاه قيمة العبد و يأخذ العبد».

ضع ﴿١٤٤﴾ ٦١ - يونس، عن أبان بن تغلب - عمن رواه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا قتل العبد الحر دفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوه، وإن شاؤوا حبسوه ويكون عبداً لهم، وإن شاؤوا سرقوه» (١).

ضع ﴿١٤٥﴾ ٦٢ - علي بن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة عن أحدهما عليه السلام «في العبد إذا قتل الحر دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا سرقوه».

ضع ﴿١٤٦﴾ ٦٣ - أحمد بن محمد، عن أبي محمد الوايثي (٢) «قال: سألت أبا - عبدالله عليه السلام عن أقوام ادّعوا على عبدٍ جنانية تحيط بركبته، فأقر العبد بها، قال: لا يجوز إقرار العبد على سيده، فإن أقاموا البيّنة على ما ادّعوا على العبد أخذوا العبد بها أو يفتديه مولاه» (٣).

١ - في الكافي: «وإن شاؤوا حبسوه وإن شاؤوا سرقوه ويكون عبداً لهم»، وهو الصواب.

٢ - اسمه عبدالله بن سعيد، كوفي، وحاله مجهول.

٣ - عدم نفوذ إقرار العبد بالجنانية ممّا لا خلاف فيه، لأنّه إقرار على الغير، فلو أقر بما يوجب المال يتبع به إذا تحرر.

ثق ﴿١٤٧﴾ ٦٤ - الحسين بن سعيد، عن قَصَالَةَ، عن أبان، عن مجي بن أبي-
الغلاء، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا قتل العبد الحرَّ فلاهل المقتول إن شاؤوا
قتلوا وإن شاؤوا استعبدوا»^(١).

ح ﴿١٤٨﴾ ٦٥ - ابن أبي نجران، عن مثنى، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال:
العبد إذا قتل الحرَّ دُفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا استعبدوا».

صح ﴿١٤٩﴾ ٦٦ - وعنه^(٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام «في حرِّ قتل عبداً؟ قال:
لا يقتل به».

صح ﴿١٥٠﴾ ٦٧ - وعنه، عن ابن مُسْكَان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا
قتل العبد الحرَّ فُدفع إلى أولياء الحرِّ فلا شيء على مواليه».

عنه ﴿١٥١﴾ ٦٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هَيْثَم،
عن عُبَيْد، عن إبراهيم^(٣) «قال: قال: على المولى قيمة العبد ليس عليه أكثر من
ذلك»^(٤).

عنه ﴿١٥٢﴾ ٦٩ - محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن أحمد بن سلمة-
الكوفي، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه، عن علي بن عُقْبَةَ، عن
أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن عبدٍ قتل أربعة أحرار، واحداً بعد واحدٍ، قال:

١ - في بعض النسخ: «وإن شاؤوا سجنوا». و في بعضها: «استحيوا»، والاستحياء:
الاستبقاء، وعدم القتل.

٢ - الضمير راجع إلى مثنى، وهو ابن وليد الخطاط، و في الآتي يرجع إلى ابن أبي نجران.
٣ - المراد بإبراهيم إما إبراهيم بن نعم العبدي الثقة أو إبراهيم بن عمر اليماني الثقة الذي
يروى عن الصادق عليه السلام، واحتمال غيرهما بعيد. والله أعلم.

٤ - اعلم أن الأصحاب اختلفوا فيما إذا فكّه المولى هل يفكّه بأقل الأمرين من أرش الجنابة و
قيمة العبد أم بأرش الجنابة كائناً ما كان. وهذا الخبر بظاهره يدل على الأول و إن أمكن تأويله
بأنه لما جاز له تسليم العبد فلم يلزمه أكثر من قيمته إن كان يلزمه باختيار الفداء تمام الأرش، و
لا يجزئ بُعْثُهُ. (ملذ)

فقال : هو لأهل الأخير من القتل إن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا استرقوه ، لأنه إذا قتل الأول استحق أولياؤه^(١) ، فإذا قتل الثاني استحق من أولياء الأول ، فصار لأولياء الثاني ، فإذا قتل الثالث استحق من أولياء الثاني فصار لأولياء الثالث ، فإذا قتل الرابع استحق من أولياء الثالث فصار لأولياء الرابع إن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا استرقوه»^(٢).

صح ﴿١٥٣﴾ ٧٠ - ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زُرارة ، عن أبي - جعفر عليه السلام «في عبدٍ جرح رجلين ؟ قال : هو بينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته . قيل له : فإن جرح رجلاً في أول النهار و جرح آخر في آخر النهار ؟ قال : هو بينهما»^(٣) ما لم يحكم الوالي في المجرور الأول ، قال^(٤) : «فإن جنى بعد ذلك جناية ؟ قال : جنايته على الأخير» .

صح ﴿١٥٤﴾ ٧١ - الحسن بن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن الفضيل بن - يسار^(٥) ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال : في عبدٍ جرح حرّاً قال : إن شاء الحرّ

١ - الظاهر أنّ فيه سقطاً ، و كأنّ الصواب : «استحقّه أولياؤه» .

٢ - لو قتل العبد حرين ، فإذا قتلها دفعة واحدة فإنّ أولياء المقتولين يشتركون فيه اتفاقاً ، واختلف فيما إذا قتلها على التعاقب ، فذهب الشيخ في النهاية و جماعة إلى أنّه لأولياء الأخير استناداً إلى هذه الرواية ، و ذهب الأكثر إلى أنّه إن اختار وليّ الأول استرقاقه قبل الجناية الثانية كان لوليّ الثاني ، و إلا فهو مشترك بينهما استناداً إلى صحيحة زُرارة ، و هي تدلّ على أنّ المدار على حكم الحاكم ، كما اختاره في الاستبصار ، و أوّل بأنّ حكم الحاكم كناية عن الإسترقاق ، كما حمل الشهيد الثاني - رحمه الله - كلام الاستبصار عليه ، و لا يبعد الحمل عليه كثيراً ، إذ الغالب أنّ اختيار ذلك يكون بعد الثبوت عند الحاكم الحكم به . (ملذ)

٣ - أي بنسبة الجنايتين ، و يمكن حل الخبر السابق عليه . (ملذ)

٤ - في الفقيه : «فإن كان الوالي قد حكم في المجرور الأول فدفعه إليه بجنايته فجنى بعد ذلك جناية فإنّ جنايته على الأخير» . والظاهر هو الصواب ، و لفظ «قال» زائد .

٥ - كذا في التسخ ، و في الكافي أيضاً ، و في بعض التسخ : «الفضل بن بشار» ، و في -

اقتص منه ، وإن شاء أخذه إن كانت الجراحة تحيط برقبته ، وإن كانت لا تحيط برقبته افتداه مولاه ، قال : فإن أبي مولاه أن يفتديه ، كان للحرّ المجروح حقه من العبد بقدر دية جراحته ، والباقي للمولى ، يباع العبد فيأخذ المجروح حقه ويرد الباقي على المولى» (١).

ضع ﴿١٥٥﴾ ٧٢ - الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبدٍ قطع يد رجلٍ حرٍّ و له ثلاث أصابع من يده شللٌ ، فقال : و ما قيمة العبد ؟ قلت : اجعلها ما شئت (٢) ؛ قال : إن كان قيمة العبد أكثر من دية الأصبعين الصّحيحتين والثلاث أصابع شلل (٢) ردّ الذي قطعته يده على مولى العبد ما فضل من القيمة و أخذ العبد ، و إن شاء أخذ قيمة الأصبعين الصّحيحتين والثلاث أصابع الشلل ، قلت : كم قيمة الأصبعين الصّحيحتين والثلاث الأصابع ؟ قال : قيمة الأصبعين الصّحيحتين مع الكف ألفا درهم و قيمة الثلاث أصابع الشلل مع الكف ألف درهم ، لأنّها على الثلث

← بعضها : «الفضل بن شاذان» ؛ والظاهر تصحيحها .

١ - يدل على أحكام : الأول أن الخيار في جراحة العبد عمداً إلى المجروح بين القصاص واسترقاق الكلّ إن كانت دية الجناية تحيط برقبته و إلا فبقدر أرش الجناية . الثاني : أنه مع عدم استيعاب الجناية يفديه مولاه إن أراد ، و حمل على ما إذا أراد المحمي عليه أيضاً ذلك ، و إلا فله الاسترقاق بقدر أرش الجناية ، كما هو المقطوع به في كلام أكثرهم ، و عمل بظاهره ابن الجنيّد حيث قال : إذا كان أرش جناية العبد لا يحيط برقبة العبد كان الخيار إلى المحمي عليه أو وليه ، فإن شاء ملك الرقبة و إن شاء أخذ من سيّده قيمته . الثالث : أنه مع عدم رضا المولى بالفداء للمجروح استرقاقه بقدر الجناية ، ولا خلاف فيه . الرابع : أن للمولى أن يجبر على بيع جميع العبد ليأخذ قدر أرشه ، و هو الظاهر من كلام المحقق في الشرائع ، لكن الظاهر من كلام الأكثر والأوفق بأصولهم أن له أن يبيع بقدر أرش الجناية . ويمكن أن يحمل الخبر على ما إذا رضي المولى بالبيع ، أو على ما إذا لم يمكن بيع البعض ، و الأخير أيضاً لا يخلو من إشكال . (ملذ)

٢ - الشلل - بالتحريك - : مصدر ، والصفة للمذكّر أشلّ ؛ و للمؤنث شلاء ، و شلت يده

أي يبست . # - أي افرضها ما شئت و بين لنا حكمها .

من دية الصّاح ، قال : و إن كانت قيمة العبد أقلّ من قيمة الأصبعين الصّحيحتين والثلاث الأصابع الشلل دفع العبد إلى الذي قطعت يده ؛ أو يفتديه مولاه و يأخذ العبد « (١) » .

سـ ﴿ ١٥٦ ﴾ ٧٣ - يونس - عمن رواه - « قال : قال عليه السلام : يلزم مولى العبد قصاص جراحة عبده من قيمة ديته على حساب ذلك يصير أرش الجراحة ، و إذا جرح الحرّ العبد فقيمة جراحته من حساب قيمته » (٢) .

مـ ﴿ ١٥٧ ﴾ ٧٤ - الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن مشع بن - ١٩٦
عبدالمليك ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : أمّ الولد جنايتها في حقوق الناس على سيّدها ، و ما كان من حقوق الله عزّ وجلّ في الحدود ، فإنّ ذلك في بدنها ، قال : و يقاصّ منها للمالك ، و لا يقصاص بين الحرّ و العبد » .

ضـ ﴿ ١٥٨ ﴾ ٧٥ - التوفليّ ، عن السّكونيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في عبد قتل مولاه متعمداً ، قال : يُقتل به (٣) ، ثمّ قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك » .

ضـ ﴿ ١٥٩ ﴾ ٧٦ - عليّ ، عن أبيه ، عن التوفليّ ، عن السّكونيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال : [قضى] أمير المؤمنين عليه السلام في عبدٍ فقأ عينَ حرٍّ (٤) و على العبد دين

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يستفاد من الخبر أحكام : الأول : تساوي دية الأصابع . الثاني : كون دية العضو الأشلّ ثلث دية الصحيح ، الثالث : عدم قطع الصحيحة بالشلاء و إن كان الجاني عبداً و المحمي عليه حرّاً ، الرابع : أنّ شلل الأصابع و صحتها يسري حكمها إلى جميع الكفّ ، الخامس : تخيير المولى مع استيعاب الجناية بين الفداء و دفع العبد ، و لعله محمولٌ على ما إذا رضي المحميّ عليه ، أو على الخطأ .

٢ - كذا مرسلأ ، و في الكافي أيضاً . و قوله : « من قيمة ديته » لعلّ الضمير راجع إلى المحميّ عليه المعلوم بقرينة المقام ، أو إلى الجراح و الحاصل أنّه يلزم الولي إذا أراد الفكّ أن يعطي دية الجرح بالنظر إلى المجروح لا بالنظر إلى نفسه . و يحتمل إرجاع الضمير إلى العبد ، إشارة إلى أنّ المولى لا يلزمه أكثر من قيمة العبد . (ملذ) ٣ - أي يجوز قتله به إن أراد الوارث كما هو المشهور ، أو يلزم قتله حداً و عقوبة و إن عنى الوارث . (ملذ) ٤ - فقأ العين : قلعها .

أَنَّ عَلَى الْعَبْدِ حَدًّا لِلْمَفْقُوءِ عَيْنِهِ، وَيَبْطُلُ دِينَ الْغُرَمَاءِ».

صح ﴿١٦٠﴾ ٧٧ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن مُدْبِرٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا، قال: فقال: يقتل به، قال: قلت: فإن قتله خطأ؟ قال: فقال: يدفع إلى أولياء المقتول فيكون لهم؛ فإن شاؤوا استرقوه وليس لهم أن يقتلوه، قال: ثم قال: يا أبا محمد إن المدبر مملوك».

ح ﴿١٦١﴾ ٧٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن - دُرَّاج «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مُدْبِرٌ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً؛ مَنْ يَضْمَنُ عَنْهُ؟ قال: يصالح عنه مولاه^(١) فإن أبي دفع إلى أولياء المقتول؛ يخدمهم حتى يموت الذي دبّره ثم يرجع حُرًّا لا سبيل عليه».

كصح ﴿١٦٢﴾ ٧٩ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن - حمران. و سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل جميعاً، عن أبي - عبد الله عليه السلام «في مُدْبِرٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً؟ قال: إن شاء مولاه أن يؤدي إليهم الدية وإلا دفعه إليهم يخدمهم، فإذا مات مولاه - يعني الذي أعتقه - رجّع حُرًّا» - و في رواية يونس: «لا شيء عليه» - (٢).

قال محمد بن الحسن: هذه الروايات وردت هكذا مُطْلَقَةً بأنه متى مات المدبر صار المدبر حُرًّا، وليس فيها أنه يستسعى في الدية، والأولى أن يشترط ذلك فيها فيقال: إذا مات المولى الذي دبّره استسعى في دية المقتول لئلا يبطل دم امرئ مسلم، وذلك لا ينافي هذه الأخبار، فأما قوله: «في رواية يونس: لا شيء عليه» نحمله على أنه لا شيء عليه من العقوبة، أو أنه لا شيء عليه في الحال وإن وجب عليه أن يستسعى على مرّ الأوقات، والذي قلناه من التفصيل رواه:

صح ﴿١٦٣﴾ ٨٠ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن الخطاب بن سلمة. و رواه أيضاً محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم

١٩٧

١ - أي يفكّه بما يرضى الجاني، حمل على أقلّ الأمرين، أو أُرْسِ الجناية على القولين. (ملذ)

٢ - رواه الكليني بتقديم وتأخير في السند ج ٧ ص ٣٠٦، والكلام منه - رحمه الله - .

ابن هاشم ، عن صالح بن سعيد ، عن الحسين بن خالد ، عن الخطاب بن سلمة ، عن هشام بن أحمد « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً خطأ ، قال : أي شيء رؤيتم في هذا الباب ؟ قال : قلت : رؤينا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : يتلُّ برمته ^(١) إلى أولياء المقتول ، فإذا مات الذي دبَّره عتق ، قال : سبحان الله فيبطل دم امرئ مسلم ؟! قلت : هكذا رؤينا ، قال : غلظتم على أبي ، يتلُّ برمته إلى أولياء المقتول ، فإذا مات الذي دبَّره استسمى في قيمته » ^(٢) .

فق **﴿ ١٦٤ ﴾** ٨١ - صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له مملوكان ، قتل أحدهما صاحبه أله أن يقيده به دون السلطان إن أحب ذلك ؟ قال : هو ماله يفعل فيها ما شاء ، إن شاء قتل وإن شاء عفا » .

صح **﴿ ١٦٥ ﴾** ٨٢ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ^{١٩٨} « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن مكاتب قتل رجلاً خطأ ، قال : فقال : إن كان مولاه حين كاتبه اشترط عليه إن هو عجز فهو ردُّ في الرِّق فهو بمنزلة المماليك يدفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا باعوه ^(٣) ، وإن كان مولاه

١ - في القاموس : « تلَّهُ فهو متلوكٌ وتلِيلٌ : صرَّعه ، أو ألقاه على عُتْقِهِ وَحَدَّهِ » . وفي بعض النسخ : « يدفع » ، وفي بعضها : « يقل » على بناء المجهول ، وفي القاموس : « استقلَّه : حَمَلَهُ وَرَفَعَهُ ، كَقَلَّه وَأَقَلَّهُ » .

٢ - يدلُّ على أنه يستسمى في قيمته وإن زادت الدية عنها كما هو الأشهر ، ويمكن الجمع بين الأخبار بالتخيير بين الاسترقاق فلا يعتق بعد موت المولى واستخدامه إلى موت المولى واستسمائه بعده فيعتق ، ويحمل أخبار عدم الاستسماء على الاستحباب . (ملذ)

٣ - في الكافي : « فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا باعوا » ، وقال أستاذنا التستري - رحمه الله - : قوله : « قتلوا » محرف « استرقوا » للتشابه الخطي . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله عليه السلام : « إن كان مولاه » لعلة عليه السلام بين في الجواب ما هو أعم من الخطأ ، وإن كان السؤال في خصوص الخطأ ، والظاهر أن فيه تصحيحاً . (ملذ) أقول : وجاء في الفقيه هذا السند وفيه : « يدفع إلى -

حين كاتبه لم يشترط عليه و كان قد أدّى من مكاتبته شيئاً فإنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: يُعتق من المكاتب بقدر ما أدّى من مكاتبته؛ إنّ على الإمام أن يؤدّي إلى أولياء المقتول من الدية بقدر ما أعتق من المكاتب ولا يُبطل دم امرء مسلم^(١)، و أرى أن يكون ما بقي على المكاتب ممّا لم يؤدّه فلاولياء المقتول^(٢) يستخدمونه حياته بقدر ما بقي عليه و ليس لهم أن يبيعوه».

مجموعه ﴿١٦٦﴾ ٨٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مَرّار ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في مكاتب قتل رجلاً خطأ؟ قال : عليه من ديتيه بقدر ما أعتق ، و على مولاه ما بقي من قيمة المملوك ، فإن عجز المكاتب فلا عاقلة له ، وإتمّ ذلك على إمام المسلمين» .

صح ﴿١٦٧﴾ ٨٤ - الحسن بن محبوب ، عن أبي وِلاد الحنّاط^(٣) «قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه إن جنى^(٤) إلى رجل جنّاية ، فقال : إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرم من جنّايته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحرّ ، فإن عجز من حقّ الجنّاية شيئاً أخذ ذلك من مال المولى الذي كاتبه ، قلت : فإن كانت الجنّاية بعبد ؟ قال : [فقال :] على مثل ذلك ؛ يدفع إلى مولى العبد الذي جرحه المكاتب ، ولا يقاض بين العبد و بين المكاتب إن كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً ، فإن لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً فإنه يقاض

← أولياء المقتول فإن شاؤوا استرقوا و إن شاؤوا باعوا» و هو الصواب ، كما قاله الأستاذ - رحمه الله - .

١ - لأنه عليه السلام وارثه إذا لم يكن له وارث و لا ضامن جريرة .

٢ - في الكافي و الفقيه : «رقاً لأولياء المقتول» و هو الصواب . ٣ - اسمه حفص بن سالم .

٤ - في الكافي بدون لفظة «إن» و في الفقيه : «عن مكاتب جنى على رجل حرّ جنّاية» .

أقول : و الظاهر أنّ قوله في الكافي و في التهذيب : «عن مكاتب اشترط» سقطت لفظة «ما» قبل

«اشترط» ، و الصواب : «عن مكاتب ما اشترط عليه مولاه حين كاتبه إن جنى - إلخ» . و قال في

الروافي : «اشترط عليه مولاه حين كاتبه» هذه الكلمة ليست في بعض النسخ ، و لا لفظة «إن»

بعدها ، و هو الأظهر ، فإن صحّت فعلت معناها : «أنه اشترط أن نكون جنّايته عليه» و ليس

المراد الاشرط في الكتابة لأنّ ما بعده حكم المكاتب المطلق لا المشروط - انتهى .

للعبد منه ، ويغرم المولى كلِّها جَنَى المكاتب لَأَنَّهُ عَبْدُهُ ما لم يؤدِّ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ شيئاً» (١).

↑
١٩٩

ضع ﴿١٦٨﴾ ٨٥ - عليٌّ، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عاصم بن - حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبٍ قُتِلَ، قال: مُحَسَّب ما [أ]عتق منه فيؤدِّي به دية الحرِّ و ما رقَّ منه دية العبد».

ضع ﴿١٦٩﴾ ٨٦ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: قال علي عليه السلام إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرَّة ليس عليها سعياء» (٢).

ضع ﴿١٧٠﴾ ٨٧ - و روى وَهْبُ بْنُ وَهْبٍ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنه كان يقول: إذا قَتَلْتَ أُمَّ الْوَلَدِ سَيِّدَهَا خَطَأً فَهِيَ حَرَّةٌ وَلَا تَبْعَةٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ قَتَلْتَهُ عَمْدًا قُتِلَتْ بِهِ».

ولا ينافي هذين الخبرين ما رواه:

ضع ﴿١٧١﴾ ٨٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله (٣)، عن الحسن بن - عليٍّ، عن حماد بن عيسى، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ سَعَتْ فِي قِيَمَتِهَا».

لأنَّ هذا الخبر نُحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهَا إِذَا قَتَلْتَهُ خَطَأً شَبِيهَ الْعَمْدِ، لِأَنَّ مَنْ يَقْتُلُ كَذَلِكَ تَلْزِمُهُ الدِّيَةُ إِنْ كَانَ حَرًّا فِي مَالِهِ خَاصَّةً ؛ وَإِنْ كَانَ مَعْتَقًا لَا مَوْلَى لَهُ

١ - قوله: «ولا يقاض - إلخ» لاختلاف في عدم القصاص مع تحرر بعضه، وفي القصاص مع عدمه، وقوله: «و يغرم المولى» أي إمَّا بتسليمه أو بفكِّه، فإنَّ في كلٍِّّ منها غرامة. (ملذ) وفي الفقيه في ذيل الخبر زيادة وهي: «قال: و ولد المكاتبه كأتمه إن رقت رق و إن عتقت عتق».

٢ - المشهور بين الأصحاب أن أم الولد إذا قتل سيدها خطأ أو عمدًا، أعتقت من نصيب ولدها و عليها موجب الجناية من دية أو قصاص، و يمكن حمل الخبر على عدم وجوب السعي، بل تكون الدية عليها؛ تعطى متى تيسر لها، أو على عدم القدرة على السعي. (ملذ)

٣ - هو محمد بن أحمد الجاموراني الرزازي، و الحسن بن علي هو ابن فضال.

استسعى في الدية حَسَب ما تَضَمَّن الخبر، و أما الخطأ المُخَض فإنه يلزم المولى فإن لم يكن له مولى كان على بيت المال حسب ما قَدَّمناه .

ضع ﴿١٧٢﴾ ٨٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن علي الميثمي الكوفي - عن بعض أصحابه - عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في عبد قتل حرّاً خطأً، فلما قتله أعتقه مولاة، قال: فأجاز عتقه و ضَمَّنَه الدِّية » .

وجه ﴿١٧٣﴾ ٩٠ - عنه، عن محمد بن أحمد العلوي^(١)، عن العمركي الخراساني عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال: سألته عن مكاتب فقأ عين مكاتب أو كسر سته؛ ما عليه؟ قال: إن كان أذى نصف مكاتبته فديته دية حرّاً، وإن كان دون التصف فبقدر ما عتق، وكذا إذا فقأ عين حرّاً. وسألته عن حرّاً فقأ عين مكاتب أو كسر سته، قال: إذا أذى نصف مكاتبته تفقأ عين الحرّ، أو ديته إن كان خطأً هو بمزلة الحرّ، وإن كان لم يؤدّ التصف قوم فأدى بقدر ما أعتق منه. وسألته عن المكاتب الذي إذا أذى نصف ما عليه، قال: هو بمزلة الحرّ في الحدود وغير ذلك؛ من قتل أو غيره. وسألته عن مكاتب فقأ عين مملوك وقد أذى نصف مكاتبته، قال: يقوم المملوك ويؤدي المكاتب إلى مولى المملوك نصف ثمنه »^(٢).

١ - عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام. و يظهر من رجال التجاشي أنه محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي. و علي أيّ فحاله محمول.

٢ - ذكر الشيخ في الاستبصار خبر محمد بن قيس ثم هذا الخبر، فقال: الوجه في الجمع بينها أن تحمل الخبر الأوّل على التفصيل الذي تَضَمَّنَه الخبر الأخير، فنقول: بحسب و يؤدي منه بحسب الحرّية ما لم يكن أذى نصف ثمنه، فإذا أذى ذلك كان حكمه حكم الأحرار على ما تَضَمَّنَه الخبر الأخير. و قال الصدوق - رحمه الله - : إذا فقأ حرّاً عين مكاتب أو كسر سته، فإن كان أذى نصف مكاتبته فقأ عين الحرّ أو أخذ ديته إن كان خطأً فإنه بمزلة الحرّ، وإن كان لم يؤدّ النصف قوم فأدى بقدر ما عتق منه - انتهى. والمشهور العمل بخبر محمد بن قيس كما أوامناً إليه و طرح هذا الخبر لجهالته. (ملذ)

﴿ ٥ - باب القضاء في قتل الرّحام ﴾

﴿ و من لا يُعرف قاتله ، و من لا دية له ﴾

﴿ و من ليس لقاتله عاقلة و لا مال يؤدى منه الدية ﴾

ضع ﴿ ١٧٢ ﴾ ١ - سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمُون ، عن عبدالله ابن عبدالرحمن الأصم ، عن مِشَمَع بن عبدالمليك ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من مات في زحام يوم الجمعة أو يوم عرفة أو على جسر لا يعلمون من قتله فديته من بيت المال . »

ضع ﴿ ١٧٣ ﴾ ٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن المغيرة ، عن السَّكُونِي ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليهم السلام « قال : من مات في زحام جمعة أو عرفة أو على جسر لا يعلمون من قتله فديته على بيت- المال » ^(١).

١ - في الفقيه : « من مات في زحام جمعة أو عيد أو عرفة أو على بئر أو جسر لا يعلم من قتله - إلخ » . والعمل به مقطوع في كلام الأصحاب ولكن خصوصاً إذا كان له ولي يطلب دمه . و في المختلف : قال المفيد - رحمه الله - : قتل الرّحام في أبواب الجوامع و على القناطر والجسور والأسواق و على الحجر الأسود ، و في الكعبة و زيارات قبور الأئمة عليهم السلام لا قود له ، و يجب أن يدفع الدية إلى أوليائه من بيت المال ، فإن لم يكن له ولي فلا دية له . و من وجد قتيلاً في أرض بين قريتين و لم يعرف قاتله كان دية على أهل أقرب القريتين من الموضع الذي وجد فيه ، فإن كان الموضع وسطاً ليس يقرب إلى أحدٍ من القريتين إلا كما يقرب من الأخرى كانت على أهل القريتين بالتسوية . و إذا وجد قتيلاً في قبيلة قوم أو دارهم و لم يعرف له قاتل بعينه كانت دية على أهل القبيلة أو الدار دون من بُعد منهم ، إلا أن يعفو أولياؤه عن الدية ، فنسقط عن القوم ؛ فإذا وجد قتيلاً في مواضع متفرقة و قد فرّق جسده فيها و لم يعرف قاتله ، كانت دية على أهل الموضع الذي وجد فيه قلبه و صدره ، إلا أن يتهم أولياء المقتول أهل موضع آخر ، فتكون الشبهة فيهم قائمة ، فنقسم على ذلك ، و يكون الحكم في القسامة ما ذكرنا ، و نحوه قال الشيخ في -

ج ﴿١٧٤﴾ ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : ازدحم الناس يوم الجمعة في أمرة علي عليه السلام بالكوفة ، فقتلوا رجلاً فودى ديتة إلى أهله من بيت مال المسلمين » .

صح ﴿١٧٥﴾ ٤ - ابن محبوب ، عن عبدالله بن سينان ؛ وعبدالله بن بكير جميعاً ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وُجِدَ مقتولاً لا يدري من قتله ، قال : إن كان عُرف و كان له أولياء يطلبون ديتة أعطوا ديتة من بيت مال المسلمين و لا يبطل دم امرئ مسلم ؛ لأن ميراثه للإمام ، فكَذلك تكون ديتة على الإمام ^(١) ، و يصلون عليه و يدفونوه ، قال : و قضى في رجل زحمة الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات ؛ أن ديتة من بيت مال المسلمين » .

صح ﴿١٧٦﴾ ٥ - الحسن بن محبوب ، عن حماد بن عيسى ، عن سيوار ، عن الحسن ^(٢) « قال : إن علياً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير ^(٣) أقبل الناس منهمزمين فرؤوا بامرأة حامل على الطريق ، ففزعت منهم فطرحت ما في بطنها حياً فاضطرب حتى مات ثم ماتت أمه من بعده فرأها عليٌّ - صلوات الله عليه - و أصحابه و هي مطروحة و ولدها على الطريق فسألهم عن أمرها ، قالوا له : إتها كانت حاملة ففزعت حين رأت القتال والهزيمة ، قال : فسألهم إتها مات قبل صاحبه ؟ فقالوا : إن ابنها مات قبلها ، قال : فدعا بزوجها - أبي الغلام الميت -

فورثه من ديتة ثلثي الدية ، و ورث أمه ثلث الدية ، ثم ورث الزوج من امرءته الميئة نصف ثلث الدية الذي ورثته من ابنها الميت ، و ورث قرابة الميئة الباقي ، قال : ثم ورث الزوج أيضاً من دية المرأة الميتة نصف الدية و هو ألفان و خمسمائة

٢٠٢ ↑

← النهاية . و قال في الاستبصار : الوجه في هذه الأخبار - و ذكر نحواً مما ذكر ههنا . و قال ابن إدريس : و إلى هذا القول أذهب و أفتي ، لأن وجود القتل بينهم لوث فيقسم أولياؤه مع اللوث ، و قول الشيخ لا بأس به . (ملذ) ١ - المراد : على الإمام أن يؤذيها من بيت المال .

٢ - في السند إرسال ، و لعل المراد بالحسن الحسن بن أبي الحسن البصري الذي أرسل عن

خلق من الصحابة . ٣ - المراد جيشها .

درهم، وورث قرابة المرّة نصف الدّية وهو ألفان وخمسة دهرم، وذلك أنّه لم يكن لها ولدٌ غير الذي رمث به حين فرعث، قال: وأدى ذلك كلّه من بيت مال البصرة».

نق ﴿١٧٧﴾ ٦ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام: أنّ ما أخطأت القضاة في دية أو قطع فعلى بيت مال المسلمين» ^(١).

ضع ﴿١٧٨﴾ ٧ - علي، عن أبيه، عن الثوّلي، عن السّكّوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ليس في الهايشات عقل ولا قصاص، والهايشات ^(٢): الفزعة تقع في الليل فيشجّ الرّجل فيها، أو يقع قتيل ^(٣) لا يُدرى من قتله وشجّه».

ضع ﴿١٧٩﴾ ٨ - أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسين بن سيف، عن محمد ابن سليمان، عن أبي الحسن الثّاني عليه السلام. ومحمد بن عليّ، عن محمد بن أسلم، عن محمد بن سليمان؛ ويونس بن عبدالله «قالا: سألتنا الرّضا عليه السلام عن رجل استغاث به قوم لينقذهم من قوم يُغيرون عليهم ليستبيحوا أموالهم ويُسبوا ذراريهم، فخرج الرّجل يعدوا بسلاحه في جوف الليل يغيث القوم الذين استغاثوا به، فرّ برجلٍ قائم على شفير بئرٍ يستقي منها فدفعه وهو لا يريد ذلك ولا يعلم فسقط في البئر فمات ومضى الرّجل فاستنقذ أموال أولئك القوم الذين استغاثوا به فلما

١ - عليه الفتوى، سواء كان في مال لا يمكن استرجاعه، أو قصاص مع عدم تقصيره. (ملذ)

٢ - في القاموس: الهيثة: الهوشة، والجماعة المختلطة، والفتنة: وفي النهاية: «فيه: (ليس في الهيئات قود) يريد القليل يُقتل في الفتنة لا يُدرى من قتله، ويقال بالواو».

٣ - كذا في النسخ، وفي الكافي أيضاً. والظاهر تصحيحه، والضّواب: «يقع قتل»، وقال أستاذنا التّسري - رحمه الله - : فلا معنى لأن يقال: «يقع قتيل»، وأنا الضّمير في «من قتله وشجّه» فيرجع إلى قتيل يفهم من «يقع قتل»، فوقع القتل يستلزم حصول قتيل، والضّمير قد يرجع إلى مثل ذلك كما في قوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب للتقوى».

انصرفت إلى أهله قالوا له : ما صنعت ؟ قال : قد انصرف القوم عنهم و أمناو و سلموا ، قالوا له : شعرت أن فلان بن فلان سقط في البئر فات ؟ قال : أنا والله طرحت ، قيل : و كيف ذلك ؟ فقال : إني خرجت أعدو بسلاحي في ظلمة الليل و أنا أخاف القوت على القوم الذين استغاثوا بي فررت بفلان و هو قائم يستقي من البئر فزحمته و لم أريد ذلك فسقط فات ، فعلى من دية هذا ؟ فقال : ديته على القوم الذين استنجدوا الرجل فأنجدهم^(١) و أنفذ أموالهم و نساءهم و ذراريهم ، أما إنه لو كان آجر نفسه بأجرة لكانت الدية عليه و على عاقليته و دوتهم ، و ذلك أن سليمان بن داود عليه السلام أتته امرأة عجوز مستعديّة على الرّيح ، فقالت : يا نبيّ الله إني كنت قائمة على سطح و أنّ الرّيح طرحتني من السطح فكسرت يدي ، فأقذني من الرّيح ، فدعا سليمان بن داود عليه السلام الرّيح^(٢) فقال لها : ما دعاك إلى ما صنعت بهذه المرّة ؟ فقالت : صدقت يا نبيّ الله ؛ إنّ ربّ العزّة تعالى بعثني إلى سفينة بني فلان لأنقذها من الغرق و قد كانت أشرفت على الغرق ، فخرجت في شدّي و عجلتي إلى ما أمرني الله عزّوجلّ به فررت بهذه المرّة و هي على سطحها فعثرت بها و لم أردها فسقطت فانكسرت يدها ، قال : فقال سليمان بن داود عليه السلام : يا ربّ بما أحكم على الرّيح ؟ فأوحى الله عزّوجلّ إليه : [يا سليمان] احكم بأرشر ، كسر يد هذه المرّة على أرباب السفينة التي أنقذتها الرّيح من الغرق فإنه لا يظلم لذي أحد من العالمين^(٣) .

- ١ - استنجدي فأنجدته أي استعان بي فأعنته . (الضحاح) و في بعض النسخ : «استنخوا» لعلّه من التسخ بمعنى السبر العنيف . والصواب ما في المتن كما في الكافي .
- ٢ - أي الملك الموكل بالريح . و قوله : «فأقذني» في بعض النسخ : «فأعدني» على صيغة الإفعال . و قال الجوهري : «العدوى طلبك إلى الوالي أن يعيدك على من ظلمك ، أي ينتقم لك منه ، يقال : استعديت على فلان الأمير فأعداني ، أي استعنت به عليه فأعاني عليه» .
- ٣ - أي الذين كانوا تحت ولائي . أقول : راوي الخبر محمد بن سليمان و هو الديلمي البصري الذي رُمي بالعلو ، و له كتاب .

ص ١٨٠ ﴿٩﴾ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إن وجد قتيلاً بأرض فلاة أديت ديته من بيت المال ، فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يبطل دم امرئ مسلم » .

٢٠٤ ث ١٨١ ﴿١٠﴾ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سعاة ابن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال سألته عن الرّجل يوجد قتيلاً في القرية أو بين قريتين ، فقال : يقاس ما بينها فأيتها كانت أقرب ضمنت » .

ح عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي - عبد الله عليه السلام مثله .

ص ١٨٢ ﴿١١﴾ - الحسين بن سعيد ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل في قرية أو قريباً من قرية : أن يُعرم أهل تلك القرية إن لم توجد بيتة على أهل تلك القرية أنهم ما قتلوه » ^(١) .

ث ١٨٣ ﴿١٢﴾ - عنه ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان ^(٢) ، عن محمد بن - مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال في رجل كان جالساً مع قوم فأتاه وهو معهم ؛ أو رجل وجد في قبيلة وعلى باب دار قوم فأدعي عليهم ؟ فقال : ليس عليهم شيء ، ولا يُبطل دمه » ^(٣) .

١ - كذا في التسخ والظاهر أن «ما» زائدة ، وفي الكافي ج ٧ ص ٣٥٥ ، في باب آخر - بعد باب المقتول لا يدري من قتله - بسند آخر عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس وفيه : «لو أن رجلاً قتل في قرية أو قريب من قرية ولم توجد بيتة على أهل تلك القرية أنه قتل عندهم فليس عليهم شيء» . ٢ - يعني ابن عثمان الأحمر .

٣ - «ليس عليهم شيء» يشكل هذا بأنه إذا لم تكن هناك قرينة على القتل ، فجرد الموت كيف يصير سبباً للدية ، ومع القرينة يتحقق اللوث فيهم ، إلا أن يقال : يتحقق قرينة القتل وعدم تحقق قرينة قتلهم خصوصاً ، أو يقال : جوابه عليه السلام للجزء الأخير من السؤال ، وقوله عليه السلام : «ولا يبطل دمه» أي تدفع ديته من بيت المال ، و محتمل أن يكون المراد به أنه ليس عليهم شيء -

صح ١٨٤ ﴿١٣﴾ - عنه، عن النَّصْر بن سُؤَيْد، عن ابن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه «قال: لا يُطْلُ دَمُهُ ولكن يعقل».

صح حماد، عن ابن المغيرة، عن ابن سينان - مثله.

قال محمد بن الحسن: لا تنافي بين هذين الخبرين و بين الأخبار المتقدمة، لأنَّ الدِّية إثمًا تلزم أهل القرية والقبيلة الذين وجد القتل فيهم إذا كانوا متهمين بقتله و امتنعوا من القسامة^(١) حَسَب ما بيَّناه فيما مضى، فأما إذا لم يكونوا متهمين بقتله أو أجابوا إلى القسامة فلا دية عليهم، و يؤدَّى دية القتل من بيت المال حَسَب ما بيَّناه في باب القسامة، والذي يزيد ذلك بياناً ما رواه:

٢٠٥ موصح ١٨٥ ﴿١٤﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد؛ والعباس؛ والهيثم^(٢) جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن الفضيل^(٣)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا وجد رجلٌ مقتولٌ في قبيلة قومٍ حَلَفُوا جميعاً ما قَتَلوه ولا يعلمون له قاتلاً، فإن أبوا أن يحلفوا غُرِمُوا الدِّية فيما بينهم في أموالهم سواءً بين جميع القبيلة من الرِّجال المدركين».

صح ١٨٦ ﴿١٥﴾ - عنه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد^(٤)، عن جعفر عليه السلام «قال: كان أبي^(٥) - رضي الله عنه - إذا لم يُقِمِ القومُ المدَّعون البيِّنة على قتل قَتيلهم؛ و لم يقسموا بأنَّ المتَّهمين قتلوه حَلَفَ المتَّهمين بالقتل خمسين ميمناً بالله: ما قتلناه ولا عَلِمنا له قاتلاً، ثمَّ تؤدَّى الدِّية إلى أولياء القَتيل، وذلك إذا

← من القصاص و يلزم عليهم الدِّية، و هذا في الخبر الآتي أظهر. (ملذ)

١ - في بعض النسخ: «وانتفوا من القسامة».

٢ - المراد بهم: «أحمد بن محمد الأشعري؛ والهيثم بن أبي مسروق؛ و العباس بن معروف».

٣ - الظاهر كونه محرف «علي، عن الفضيل» لعدم وجود «علي بن الفضيل» في الرجال.

و المراد: «علي بن رثاب، عن الفضيل بن يسار».

٤ - كذا، و الظاهر تصحيف «صدقة» بـ «زياد»، و هو مسعدة بن صدقة العامري، و يؤيد

ذلك لحن الخبر. ٥ - الظاهر أن المراد بـ «أبي» أمير المؤمنين عليه السلام، و تقدّم الكلام فيه.

قُتِلَ فِي حَيٍّ وَاحِدٍ ، فَأَمَّا إِذَا قُتِلَ فِي عَشْكَرٍ أَوْ سَوْقِ مَدِينَةٍ فِدْيَتُهُ تَدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَائِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ « (١) » .

ح ﴿١٨٧﴾ ١٦ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنِ الْحَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : أَمَّا رَجُلٌ قَتَلَهُ الْحَدُّ وَالْقِصَاصُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ . وَقَالَ : أَمَّا رَجُلٌ عَدَا عَلَى رَجُلٍ لِيُضْرِبَهُ فَدَفَعَهُ إِلَى نَفْسِهِ فَجَرَّحَهُ أَوْ قَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ وَقَالَ : أَمَّا رَجُلٌ أَطْلَعَ عَلَى قَوْمٍ فِي دَارِهِمْ لِيَنْظُرَ إِلَى عَوْرَاتِهِمْ فَرَمَوْهُ وَفَقَرُوا عَيْنَهُ أَوْ جَرَّحُوهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ ، وَقَالَ : مَنْ بَدَّءَ فَاعْتَدَى فَاعْتَدَى عَلَيْهِ فَلَا قَوْلَ لَهُ » .

صح ﴿١٨٨﴾ ١٧ - الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْنَانَ « قَالَ : سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : فِي رَجُلٍ رَاوَدَ امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا حَرَامًا ^(٢) فَرَمَتْهُ بِمَجْجِرٍ فَأَصَابَتْ مِنْهُ فُقُوتًا لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ، وَإِنْ قُدِّمَتْ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ أَهْدَرَ دَمَهُ » (٣) .

صح ﴿١٨٩﴾ ١٨ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ الْقِصَاصُ هَلْ لَهُ دِيَّةٌ ؟ فَقَالَ : لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتَصْ مِنْ أَحَدٍ ، وَمَنْ قَتَلَهُ الْحَدُّ فَلَا دِيَّةَ لَهُ » .

نق ﴿١٩٠﴾ ١٩ - يُونُسُ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا ظَلَمًا فَرَدَّهُ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ » .

صح ﴿١٩١﴾ ٢٠ - عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُضَيْلِ « قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَضْرِبَ رَجُلًا ظَلَمًا فَاتَّقَاهُ الرَّجُلُ أَوْ دَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَأَصَابَهُ ضَرْبٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ » .

١ - ظاهر الخبرين جواز خلفهم على عدم العلم بالقاتل ، و ظاهر الأصحاب الحلف إنَّما هو على عدم صدور القتل عنهم . (ملذ)

٢ - راوده على الشيء أي طلب منه ، أي : أراد الوقوع عليها حراماً .

٣ - أي بعد ثبوت أنه أرادها حراماً .

ضع ﴿١٩٢﴾ ٢١ - عنه، عن محمد بن سينان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي -
عبدالله عليه السلام «قال: إذا أطلع رجلٌ على قوم - يشرف عليهم أو ينظر من خلل
شيء لهم - فرموه فأصابوه فقتلوه أو فقؤوا عينه فليس عليهم عزمٌ، و قال: إن
رجلاً أطلع من خلل حُجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ فجاء رسولُ الله صلى الله عليه وآله بمشقص^(١)
ليفقاً عينه فوجده قد انطلق فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: أي خبيث! أما والله لو
ثبت لي لَفَقَاتُ عَيْنِكَ».

سجده ﴿١٩٣﴾ ٢٢ - أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن
محمد بن الفضيل، عن أبي الصَّبَّاحِ الكِنَانِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان صبيان
في زمن علي بن أبي طالب عليه السلام يلعبون بأخطار لهم، فرمى أحدهم بخطره^(٢)
فدقَّ رُبَاعِيَةَ صاحبه فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقام الرامي البيئَةَ بأنَّه قال: ٢٠٧
حَذَارُ^(٣) فأدرءَ أمير المؤمنين عليه السلام القصاص، ثم قال: قد أعدَرَمَن حَذَرُ^(٤)، قال:
وسألته عن رجل قتلَه القصاص هل له ديةٌ؟ فقال: لو كان ذلك لم يقتصَّ أحدٌ
من أحدٍ، و من قتلَه الحدُّ فلا دية له».

نق ﴿١٩٤﴾ ٢٣ - صفوان بن يحيى، عن ابن بكير، عن عُبيد بن زُرارة «قال:
سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: أطلع رجلٌ على النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مِنَ الجَرِيدِ^(٥) فقال له
النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: لو أعلم أنك تثبت لقمتم إليك بالمشقص حتى أفقأ عينك، قال:
فقلت: أذاك لنا؟ فقال: وَتَحْك - أو وَتَلِك - ! أقول لك: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله

-
- ١ - المشقص من التصال ما طال و عرض . (الضحاح) وفي القاموس: «المشقص - كمنبر
- نصلٌ غريضٌ، أو سهم فيه ذلك، والتصل الطويل، أو سهم فيه ذلك، يُرمى به الوخش».
 - ٢ - أي الذي يترامى عليه في التراهن.
 - ٣ - في الضحاح: «الحذار، مثال قطام بمعنى أخطر».
 - ٤ - أي أبدى عذره، أو بالغ في تمهيد العذر.
 - ٥ - الظاهر أنه بالدال المهملة، كما في الكافي، أي نظر من بين خلل جرائد التخل، و لم أر
للمعجمة معنى . (ملذ) و في النهاية: الجريدة: السعفة، و جمعها جريد.

فعل ؛ تقول : أذاك لنا ؟! » .

ص ١٩٥ ﴿ ٢٤ - الحسين بن سعيد، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد » قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من بَدَّ فاعْتَدِي فاعْتَدِي عليه فلا قَوْد له « (١) .

ص ١٩٦ ﴿ ٢٥ - الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح الثوري ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : كان علي عليه السلام يقول : من ضَرَبناه حَدًّا مِنْ حدود الله فَات فلا دِيَّة له علينا ، و من ضَرَبناه حَدًّا في شيء من حقوق النَّاس (٢) فَات فَإِنَّ دِيته علينا » .

ص ١٩٧ ﴿ ٢٦ - علي ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله بن - طَلْحَة ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : سألته عن رجل سارق دخل على امرأة لیسرق متاعها فلما جمع الثياب تابعت نفسه (٣) فكابرها على نفسها فواقها ، فتحرك ابنها فقام فقتله بفأس كان معه ، فلما فرغ حمل الثياب و ذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته ؛ فجاء أهله يطلبون بدمه من الغد ؛ فقال أبو عبد الله عليه السلام : اقض على هذا كما وصفت لك (٤) ، فقال : يضمن موالیه الذين طلبوا بدمه دية الغلام ، و يضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم لمكابرتها على فرجها ، إته زان ، و هو في ماله غرامة (٥) ، و ليس عليها في قتلها إياه شيء (٦) لأنّه

٢٠٨ ↑

١ - تقدّم مثله عن الحلبي تحت رقم ١٦ . ٢ - في الفقيه : « حدًّا من حدود النَّاس » .

٣ - كناية عن الشَّهوة و العزم على إتيانها ، فإنه يقول من لا يشتهي أمراً : لا تابعتني نفسي . (ملذ)

٤ - لعلّ المراد به كما أصف لك ثم وصف عليه السلام بقوله : « يضمن موالیه » ، و يحتمل أن يكون عليه السلام بيّنه له سابقاً ، أو علّمه من القواعد ما يمكن استنباطه منها ، و على هذا فتحتمل على بعد أن يكون فاعل «قال» الزاوي و قرّر عليه السلام عليه ، و ليست هذه الفقرة في الفقيه . (ملذ)

٥ - في الكافي : « غريمة » .

٦ - في الكافي بعد قوله : « إياه شيء » ، « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كابر امرأة ليفجر بها ←

سارق» (١).

وعنه «قال: قلت: رجل تزوج امرأة فلما كان ليلة البناء عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فأدخلته الحجلة فلما دخل الرجل يباضع أهله ثار الصديق واقتتلا في البيت فقتل الزوج الصديق وقامت المرأة فضربت الزوج ضربةً فقتلته بالصديق، قال: تضمن المرأة دية الصديق، وتقتل بالزوج».

معه ﴿١٩٨﴾ ٢٧ - علي بن إبراهيم، عن المختار بن محمد بن المختار؛ ومحمد ابن الحسن، عن عبدالله بن الحسن العلوي جميعاً، عن الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام «في رجل دخل داراً آخر ليلتصص أو ليفجور فقتله صاحب الدار، أ يقتل به أم لا؟ فقال: اعلم أن من دخل دار غيره فقد أهدر دمه ولا يجب عليه شيء».

ح ﴿١٩٩﴾ ٢٨ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سئل عن رجل أتى رجلاً وهو راقد فلما صار على ظهره ليقربه فبعجه فقتله (٢)، فقال: لا دية له ولا قود، قال

- فقتلته فلا دية له ولا قود»، وأورد المؤلف هذه الجملة ذيل خبر الحسين بن خالد الذي يأتي تحت رقم ٢٨، والظاهر أن هذه الجملة سقطت من قلم المؤلف فكتبها في الهامش ولم يعرف الناس مكانها فأوردها ذيل خبر ابن خالد. مع أن هذا الكلام هناك أجنبي عن المقام.

١ - قال في المسالك: «هذه الرواية تنافي بظاهرها الأصول المقررة من وجوب - الأول: أن قتل العمد يوجب القود؛ فلم يضمن الولي دية الغلام مع سقوط محل القود؟ وأجاب المحقق - رحمه الله - عنه بمنع كون الواجب القود مطلقاً بل مع إمكانه؛ إن لم نقل إن موجب العمد ابتداء أحد الأمرين، الثاني: أن في الوطن مكرهاً مهر المثل فلم يحكم بأربعة آلاف خصوصاً على القول بأنه لا يتجاوز الستة؟ وأجاب المحقق باختيار كون موجه مهر المثل ومنع تقديره بالستة مطلقاً فيحمل على أن مهر مثل هذه المرأة كان ذلك، الثالث: أن الواجب على السارق قطع اليد فلم يطل دمه؟ وأجاب بأن اللص محارب والمرءة قتلته دفعا عن المال فيكون دمه هدرًا، الرابع: أن قتلها له كان بعد قتل ابنها فلم لا يقع قصاصاً؟ وأجاب بأنها قصدت قتله دفعا لا قوداً ليوافق الأصول، فلو فرض قتلها له قوداً بابنها لجاز أيضاً ولا شيء على أوليائه».

٢ - في الصحاح: «بعجه بالسكين: شقه».

رسول الله ﷺ: من كاتر امرأة ليفجر بها فقتلته فلا دية له ولا قود» (١).

٢٠٠ ﴿٢٠٠﴾ ٢٩ - عليّ، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن يونس - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل أعنف على امرأته، أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر؟ قال: لا شيء عليها إذا كانا مأمونين، فإن اتها أزمها اليمين بالله (٢) أتتها لم يريد القتل».

فأما ما رواه:

٢٠١ ﴿٢٠١﴾ ٣٠ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي؛ وهشام؛ والنضر؛ وعليّ بن النعمان؛ عن ابن مُشكان جميعاً (٣)، عن سليمان بن - خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن رجل أعنف على امرأته فزعم أنها ماتت من عنفه، قال: الدية كاملة ولا يقتل الرَّجُل» (٤).

١ - تقدّم الكلام أنّ هذه القطعة كانت في ذيل الخبر ٢٦ بعد قوله: «إياه شيء» ولا ربط لها بالمقام. ٢ - أي القسامة، كما فهمه ابن إدريس، أو اليمين.

٣ - كذا في النسخ، وفيه تقديم وتأخير، والصواب: «جميعاً، عن ابن مُشكان» وهو الظاهر. (الأخبار الذخيلة)

٤ - قال في المختلف: «قال الشيخ في النهاية: إذا أعنف الرجل على امرأته أو المرأة على زوجها، فقتل أحدهما صاحبه، فإن كانا متهمين أُلزِمَا الدية، وإن كانا مأمونين لم يكن عليهما شيء». وقال المفيد: إذا أعنف الرجل على امرأته فانت من ذلك؛ كان عليه دينها مغلظة ولم يقد بها. وإن أعنف هي على زوجها، فضمت إليها ونحو ذلك من الفعل الذي لا يقصد به فاعله إلى إتلاف النفس فإت الزوج كان عليها دينه مغلظة ولم يكن عليها القود، وأطلق ولم يفصل إلى المتهم وغيره، واقتصر الصدوق في المنع على نقل رواية سليمان بن خالد. وقال سَلَار: فإذا أعنف الرَّجُلُ بالمرأة فانت فعليه دينها، وكذا لو ضمت هي فقتلته كان عليها الدية. وقال ابن إدريس: الأولى وجوب الدية على المعنف منها كيف ما دارت القضية، إلا أنّ الحكم إذا كانا متهمين، فقد حصل لولي المتول تهمة، وهي اللوث فله أن يقسم، ويستحق القود إن ادعى أنّ القتل عمد. فأما إذا كانا مأمونين، فالمستحق الدية على المعنف فحسب، ولا يستحق الولي -

قال محمد بن الحسن: لا تنافي بين الخبرين؛ لأنَّ الخبر الأوَّل إنَّما نفي أن يكون عليها شيءٌ مِنَ القَوَدِ، و لم ينفِ أن تكون عليها الدِّية، و إنَّما تزول التُّهْمَة بأن يَحِلِّفَ كُلُّ واحدٍ منها أنه ما أراد قتل صاحبه ثمَّ تلزمه الدِّية.

مجمه ﴿٢٠٢﴾ ٣١ - أحمد بن محمد، عن محمد بن أحمد القلانيسي، عن أحمد بن الفضل، عن عبد الله بن جبلة، عن فزارة، عن أنس - أو هيثم بن البراء - عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: اللَّصُّ يدخل في بيتي يريد نفسي و مالي، فقال: اقتله و أشهد الله و من سمع أن دمَّه في عُنُقِي.»

ضع ﴿٢٠٣﴾ ٣٢ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرَّجُلِ يقاتل عن ماله؟ فقال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: مَنْ قُتِلَ دون ماله فهو بمنزلة شهيد^(١)، فقلت له: أفنقاتل أفضل؟ فقال: إن لم تقاتل فلا بأس، أما لو كنت لتركته و لم أقاتل.»

مجمه ﴿٢٠٤﴾ ٣٣ - و كتب أحمد بن إسحاق إلى أبي محمد عليه السلام «يسأل عن الصَّعاليك^(٢)، فكتب إليه: اقتلهم.»

س ﴿٢٠٥﴾ ٣٤ - أحمد بن أبي عبد الله - أو غيره - «أنه كتب إليه يسأله عن الأكراد^(٣)، فكتب: لا تنبئوهم إلاَّ بِحَدِّ السَّيْفِ.»

كصح ﴿٢٠٦﴾ ٣٥ - أحمد بن محمد بن أبي نصر - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا قدرت على اللَّصِّ فأبدره، فأنا شريكك في دمَّه»^(٤).

٢١٠ ↑

← القَوَد ههنا مجال، و هذا الذي اختاره يقتضيه قول شيخنا المفيد، إلا أن المفيد لم يفصل إلى التُّهْمَة و ادعاء العمد و عدمه، و هو الوجه».

١ - أي في الثوب، لا في الأحكام.

٢ - الصَّعْلوك: الفقير، و الجمع صَّعاليك، و إنَّما سَمِّيَ قَطاع الطَّرِيق صَّعاليك لأنَّهم يفعلونه لفقروهم و حاجتهم. و في الصَّحاح: «صَّعاليك العرب: ذؤابها».

٣ - المراد بالأكراد: اللَّصُّوص منهم كما هو الغالب في تلك الأعصار في بلاد العرب.

٤ - أي لا أبالي بأن أكون شريكك فيه، أو بافتاني لك أنا شريكك في ثوابه.

ص ٢٠٧ ﴿٣٦﴾ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن عبيد بن -
زُرارة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ وقع على رجلٍ فقتله ، فقال :
ليس عليه شيء »^(١) .

ص ٢٠٨ ﴿٣٧﴾ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن -
محمد ، عن الوشاء ، عن أبان بن عثمان ، عن عبيد بن زُرارة « قال : سألت أبا -
عبد الله عليه السلام عن رجلٍ وقع على رجلٍ من فوق البيت فمات أحدهما ، قال : ليس
على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء » .

ص ٢٠٩ ﴿٣٨﴾ - الحسن بن محبوب^(٢) ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي -
عبد الله عليه السلام « في رجلٍ دفع رجلاً على رجلٍ فقتله ، قال : الدية على الذي وقع
على الرجل فقتله لأولياء المقتول ، قال : ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه ،
قال : وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً » .

قال محمد بن الحسن : لا تنافي بين هذا الخبر وبين الخبرين الأولين ، لأن -
الخبرين الأولين تناولوا من زلَق فوقه على غيره فلم يلزمه شيء من الدية ، والخبر
الأخير إنما أوجب فيه الدية لأن الدَّفْع لم يكن عن خطأ ، وإنما كان عن عمد
فلزم الدافع على ما رتب في الخبر .

ص ٢١٠ ﴿٣٩﴾ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن أبي المغرا ، عن
الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رجلٍ ينقر برجلٍ فيعقيره و تعقر
دابته رجلاً آخر^(٣) ، قال : هو ضامن لما كان من شيء » .

١ - معمولٌ على ما إذا كان زلق بلا اختيار ، لا ما إذا دفعه دافع ، إذ حينئذٍ كانت الجناية
عليه ، ويرجع هو على الدافع ، كما يدل عليه الخبر الآتي تحت رقم ٣٨ .

٢ - في الفقيه : « عن علي بن رثاب ، عن عبد الله بن سنان » وفي الكافي : « عن ابن رثاب ؛ و
عبد الله بن سنان » ، والظاهر وقع التحريف في الفقيه .

٣ - قال في القاموس : « العقرُ : الجرح ، و عقر - كقرح - : فجئة الرؤع فلم يقدر أن
يتقدم أو يتأخر ، أو دُهِش » .

ويزيد ما ذكرناه بياناً ما رواه :

صح (٢١١) ﴿٤٠﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسين (١) ، عن صفوان بن يحيى ؛ وقصالة ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : في الرجل يسقط على رجل فيقتله ، فقال : لا شيء عليه ، و قال : من قتله القصاص فلا دية له » (٢).

صح (٢١٢) ﴿٤١﴾ - عنه ، عن الحسين ، عن القاسم بن محمد ، عن علي ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان راكباً على دابة فغشي رجلاً ماشياً حتى كاد أن يوطئه فزجر الماشي الدابة عنه فخر عنها فأصابه موت أو جرح ، قال : ليس الذي زجر بضامن إنما زجر عن نفسه » (٣).

فق (٢١٣) ﴿٤٢﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن وهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « سألته عن غلام دخل دار قوم يلعب ، فوقع في برهم هل يضمنون ؟ قال : ليس يضمنون ؛ فإن كانوا متهمين ضمنوا » (٤).

صح (٢١٤) ﴿٤٣﴾ - عنه ، عن أحمد ، عن البرقي ، عن التوفي ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « أنه قضى في رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فعقر (٥) ، فقال : لا ضمان عليهم وإن دخل بإذنهم ضمنوا » (٦).

٢١٢

١ - يعني الحسين بن سعيد ، أو الحسين بن محمد الذي تقدم ذكره في سند الخبر ٣٧ .

٢ - لعل مزيد تأييده باعتبار لفظ «يسقط» ، إذ ظهر في الدلالة على كونه بغير اختياره من الوقوع . (ملذ) ٣ - حمل على أنه لم يزجر أكثر مما يحتاج إليه في الدفع . (ملذ) وسيأتي الخبر مثله في باب ضمان النفوس تحت رقم ٨ .

٤ - إذا لم يدعوا الغلام إلى دارهم ، و دخل بغير إذنهم ، كما هو الظاهر من الخبر ، و أمّا إذا كان غير مميز و أدخلوه الدار و لم يحفظوه فالضمان لا يخلو من وجوه . (ملذ)

٥ - أي عقره كلهم ، كما في الكافي ج ٧ ص ٣٥٣ تحت رقم ١٤ .

٦ - الظاهر أن المراد به أنه يحصل اللوث و يثبتون بالقسامة . (المولى المجلسي - ره -)

ص ٢١٥ ﴿٤٤﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس بن معروف ، عن محمد بن سينان ، عن طلحة بن زيد أبي الخزرج ، عن فضل بن عثمان الأور ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليه السلام « في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ، ووسطه و صدره في قبيلة ، والباقي في قبيلة ؟ قال : ديته على من وجد في قبيلة صدره و بدنه والصلاة عليه » .

ص ٢١٦ ﴿٤٥﴾ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ^(١) ، عن بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل رجلاً ناصباً معروفاً بالنصب على دينه ؛ غضباً لله و لرسوله ؛ أيقتل به ؟ قال : أما هؤلاء فيقتلون به ، ولو رفع إلى إمام عادل لم يقتله به ، قلت : فيبطل دمه ؟ قال : لا و لكن إذا كان له ورثة كان على الإمام أن يعطيهم الدية من بيت المال لأن قاتله إنما قتله غضباً لله عز و جل و للإمام و ليدن المسلمين » .

ص ٢١٧ ﴿٤٦﴾ - علي بن إبراهيم - رفعه - عن بعض أصحاب أبي عبدالله عليه السلام - أظنه أبا عاصم السجستاني ^(٢) - « قال : زاملت عبدالله بن التجاشي - و كان يرى رأي الزيدية - فلما كان بالمدينة ذهب إلى عبدالله بن الحسن ، و ذهبت إلى أبي عبدالله عليه السلام ، فلما انصرف رأيته مغتماً ، فلما أصبح قال لي : استأذن لي على أبي عبدالله عليه السلام فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام و قلت له : إنَّ عبدالله بن التجاشي يرى رأي الزيدية و إنه ذهب إلى عبدالله بن الحسن و قد سألتني أن أستأذن له عليك ، فقال : ائذن له ، فدخل عليه فسلم فقال : يا ابن رسول الله إني رجُلٌ أتولاكم و أقول : إنَّ الحقَّ فيكم ، و قد قتلتُ سبعة ممَّن سمعته يشتم أمير المؤمنين علياً عليه السلام فسألت عن ذلك عبدالله بن الحسن فقال : أنت مأخوذ بديانهم في- الدنيا والآخرة ، فقلت : على ما نعادي الناس إذا كنت مأخوذاً بديانهم من سمعته

١ - يعني الخزاز إبراهيم بن عثمان .

٢ - لعله من كلام علي بن إبراهيم ، أي أظنَّ بعض الأصحاب الذي رفع إليه الخبر أبا عاصم ، و أبو عبدالله هو الإمام عليه السلام . (ملذ) و قوله : « زاملت » أي ركبت معه في محمل .

يشتم عليّ بن أبي طالب عليه السّلام؟! فقال أبو عبد الله عليه السلام: و كيف قتلتم يا أباجير؟ فقال: منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله؛ و منهم من جمع بيني و بينه الطريق فقتلته؛ و منهم من دخلت عليه بيته فقتلته و قد خفي عليّ ذلك كله، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أباجير عليك بكلّ رجل قتلته منهم كبشٌ تدججه بمنى؛ لأنك قتلته بغير إذن الإمام، و لو أنك قتلتم بإذن الإمام لم يكن عليك شيء»^(١).

س ٢١٨ ﴿٤٧﴾ - الحسن بن محبوب - عن رجلٍ من أصحابنا - عن أبي - الصّباح الكينانيّ « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن لنا جاراً من همدان يقال له: الجعد بن عبد الله، و هو يجلس إلينا فنذكر عليّاً أمير المؤمنين عليه السلام و فضله فيقع فيه^(٢)، أفأذن لي فيه؟ قال: فقال: يا أبا الصّباح أو كنت فاعيلاً؟ فقلت: إي والله؛ لئن أذنت لي فيه لأرصدته، فإذا صار فيها اقتحمت عليه بسيفي فخبّطته^(٣) حتى أقتله، قال: فقال: يا أبا الصّباح هذا القتلُ و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن القتلِ، يا أبا الصّباح إن الإسلام قَيّد القتلِ^(٤) و لكن دعه فستكفي

١ - قال المفيد - رحمه الله - في المنفعة: و من سب رسول الله صلى الله عليه و آله أو أحداً من الأنمة عليهم السلام فهو مرتدّ عن الإسلام و دمه هدر، يتولّى ذلك منه إمام المسلمين، فإن سمعه منه غير الإمام فبدر إلى قتله غضباً لله تعالى؛ لم يكن عليه قودٌ و لا دية؛ لاستحقاقه القتل - على ما ذكرنا -، لكنه يكون محظناً بقدمه على السلطان». و قال الشيخ في النهاية: من سب رسول الله صلى الله عليه و آله أو واحداً من الأنمة عليهم السلام صار دمه هدرًا و حلّ لمن يسمع ذلك منه قتله ما لم يخف في قتله على نفسه أو على غيره. و قال العلامة - رحمه الله - في المختلف: الوجه ما قاله المفيد، لأنه حدّ و المستوفى له الإمام، و لرؤية عاصم. و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد نقل ذلك -: «المشهور أقوى لدلالة الأخبار الكثيرة عليه. و حمل أخبار النهي على الاتقاء و ذبح الكيش على الاستحباب، و الأحوط في زمان الهدنة ترك ما يثير الفتنة». ٢ - وقع في الناس و قعية أي اغتابهم. (الضحاح) ٣ - الإرصاء: الإعداد، يقال: رصده إذا قعدت له على طريقه. ترتبه. (النهاية) و قوله: «اقتحمت عليه» في القاموس: «قَحَمَ في الأمر - كنصر - قُحوماً: رمى بنفسه فيه فجأةً بلا رويّة»، و قوله: «فخبّطته» أي ضربته ضرباً شديداً.

٤ - القتلُ أن يأتي الرجل صاحبه و هو غار غافل فيشدّ عليه فيقتله، و الفتكة أن يجده -

بغيرك ، قال أبو الصَّبَّاح : فلمَّا رجعت من المدينة إلى الكوفة لم ألبث بها إلا ثمانية عشر يوماً فخرَّجتُ إلى المسجد فصلَّيتُ الفجر ثمَّ عَقَّبت فإذا رجلٌ يجرُّ كني برجله قال : يا أبا الصَّبَّاح البُشْرَى ! فقلت : بَشْرُك الله بخير فما ذاك ؟ فقال : إنَّ الجعد بن عبد الله بات البارحة في داره التي في الجبَّانة^(١) فأيقظوه للصلاة فإذا هو مثل الزَّق المنفوخ ميتاً فذهبوا يحملونه فإذا لحمه يسقط عن عظمه فجمعه في نطع^(٢) فإذا تحته أسود فدفنوه . . .

↑
٢١٤

عنه ﴿ ٢١٩ ﴾ ٤٨ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن ربيع بن محمد ، عن عبد الله بن سليمان القارئ^(٣) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء تقول في رجل سمعته يشتم علياً عليه السلام ويرء منه ؟ قال : فقال لي : هذا والله حلال الدَّم وما ألف منهم برجل منكم ، دَعَه »^(٤) .

صح ﴿ ٢٢٠ ﴾ ٤٩ - عنه ، عن علي بن الحكم ، عن هشام بن سالم « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : [ما تقول] في رجل سبَّابة لعلي عليه السلام ؟ قال : فقال لي حلال - الدَّم ؛ والله لو لا أن تغمر به بريئاً^(٥) ، قال : قلت : فما تقول في رجل مؤذ لنا ؟ قال : فقال : فيما ذا ؟ قال : قلت : فيك يذكرك ، قال : فقال لي : أله في علي نصيب ؟ قلت : إنَّه ليقول ذلك و يظهره ، قال : لا تعرض له »^(٦) .

* * * *

١ - أي الصحراء أو المقبرة . ثم يقتله في موضع خفي .

٢ - التطلع : بساط من الجلد يفرش تحت المحكوم عليه بالعباد .

٣ - في بعض النسخ : « العامري » .

٤ - أي لا يساوي دم ألف منهم دم واحد منكم ، والظاهر أن المراد : دَعَه واحفظ دمك

الذي لا يساوي دم ألف منهم به .

٥ - « تغمر » - بالغين المعجمة والراء المهملة - : من قوهم : غمره الماء ، أي غطاه ، أي

يشمل فعل هذا القائل بريئاً و محيط به جنايته ، فيؤخذ البرين بذلك الدَّم . (ملذ) و في الكافي :

« لو لا أن تمم به بريئاً » . ٦ - تقدَّم الخبر في باب الحدِّ في القرية تحت رقم ١٠٠ .

﴿باب القاتل في الشهر الحرام والحرم﴾

ح ﴿٢٢١﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن كليب بن معاوية «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلث»^(١).

ثق ﴿٢٢٢﴾ ٢ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إذا قتل الرجل في شهر حرام صام شهرين متتابعين من أشهر الحرم».

صح ﴿٢٢٣﴾ ٣ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب، عن زرارة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم، قال: عليه الدية و صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: إن هذا يدخل فيه العيد و أيام- التشريق؟ فقال: يصومه فإنه حق لزمه»^(٢).

ثق ﴿٢٢٤﴾ ٤ - ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان^(٣)، عن زرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في رجل قتل في الحرم؟ قال: عليه دية و ثلث و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قال: قلت: هذا يدخل فيه العيد و أيام التشريق؟ قال: فقال: يصوم فإنه حق لزمه»^(٤).

١ - في المسالك: تغليظ الدية بالقتل في الأشهر الحرم بزيادة الثلث موضع وفاقي، و به نصوص كثيرة. و أما تغليظها في الحرم فلا نص عليه، و لكن حكم به الشَّيْخَان و جماعة، و هو مناسب لاشتراكهما في الحرمة - إلخ».

٢ - يمكن حمله على أنه إذا اختار الصوم يلزم أن يكون في الأشهر الحرم.

٣ - في الكافي: «أبان بن تغلب»، و هو غلط ظاهراً، و الصواب ما في المتن. و فيه: «عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام» و في الفقيه: «عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام - إلخ».

٤ - في بعض النسخ: «حق لازم».

ص ٢٢٥ ﴿٥﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن جميل؛ و ابن أبي عمير؛ و فضالة بن أيوب، عن جميل^(كند)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته يقول: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله من أحدث في المدينة حدثاً، أو آوى محدثاً، قلت: ما ذلك الحدث؟ فقال: القتل».

ص ٢٢٦ ﴿٦﴾ - ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل ينجس في غير الحرم ثم يلجأ إلى الحرم؟ قال: لا يقيم عليه الحد، ولا يطعم ولا يسقى، ولا يكلم ولا يبيع، فإنه إذا فعل به ذلك يوشك أن يخرج فيقام عليه الحد، وإن جنى في الحرم جناية أقيم عليه الحد في الحرم، فإنه لم ير للحرم حرمة»^(١).

↑
٢١٦

﴿باب الاثنین إذا قتلوا واحداً﴾

﴿والثلاثة يشتركون في القتل: بالإمساك والرؤية والقتل﴾

﴿والواحد يقتل الاثنین﴾

ص ٢٢٧ ﴿١﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبان، عن الفضيل بن يسار «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: عشرة قتلوا رجلاً؟ فقال: إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعاً و غرموا تسع ديات، وإن شأوا و تخيروا رجلاً فقتلوه و أدت التسعة الباكون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم، قال: ثم إن الوالي يلي أديهم و حبسهم».

ص ٢٢٨ ﴿٢﴾ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبد الله بن - مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجلين قتلوا رجلاً؟ قال: إن أراد أولياء- المقتول قتلها أذوا دية كاملة و قتلوهما و تكون الدية بين أولياء المقتولين، و إن

١ - لا خلاف في الحكيم، لكن الأكثر قالوا بالضيق عليه في المطعم والمشرب، و الخبر يدل

على عدم الإطعام و السقي أصلاً، بل عدم التكلم و المباينة معه.

أرادوا قتل أحدهما قتلوه و آذى المتروك نصف الدية إلى أهل المقتول ، و إن لم يؤدوا دية أحدهما و لم يقتلوا أحدهما قبل دية صاحبه من كليهما ، و إن قبل أولياؤه الدية كانت عليها» .

صح ﴿٢٢٩﴾ ٣ - يونس ، عن ابن مُشكانَ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا قتل الرَّجُلان والثلاثة رجلاً فأرادوا قتلهم^(١) ، ترادوا فضل الدية ، و إن قبل أولياؤه الدية كانت عليها و إلا أخذوا دية صاحبهم» .

صح ﴿٢٣٠﴾ ٤ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في عشرة اشتركوا في قتل رجل ، قال : تحتر أهل المقتول فأيتهم شأؤوا قتلوا ، و رجع أولياؤه على الباقي بتسعة أعشار الدية»^(٢) .
فأما ما رواه :

صحه ﴿٢٣١﴾ ٥ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن القاسم بن عروة ، عن أبي العباس ؛ و غيره ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا اجتمع عدة على قتل رجل واحد حكم الولي أن يقتل أيهم شأؤوا ، و ليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد ؛ إن الله عز وجل يقول : « وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا

١ - كذا ، و في الكافي : « فإن أراد أولياؤه قتلهم» ، و قوله : « و إن قبل أولياؤه الدية كانت عليها» ليس في الكافي و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن توجيهه بتكلف بأن قوله : « و إلا أخذوا دية صاحبهم» بأن يكون المراد : و إن لم يعفوا عن الجميع و لم يقتلوا الجميع ، بل قتلوا واحداً منها أخذ أولياء الجاني المقتول تنمة الدية من الذي لم يقتل ، و أخذ أولياء الذم تنمة دية المقتول من الذي لم يقتل ، و آذوا إلى أولياء المقتول . و قال بعض الأفاضل : أي إذا لم يقبل الدية ، و لا أن يرده فضل الدية أخذوا - أي أولياء المقتولين - دية صاحبهم الذي قتل ، و لا يخفى بعده - انتهى .

٢ - لا خلاف في هذا الحكم بين الأصحاب من جواز قتل الجميع و رد ما فضل عن الدية الواحدة ، ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه يرده الولي على المقتول ما زاد عما يخصه منها و يأخذه من الباقي ، و ظاهر أكثر الأصحاب أن لأولياء المقتض منه مطالبة ذلك ممن لم يقتض منه ؛ لا من ولي الدم . (المرآة)

يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ^(١)»، و إذا قتل ثلاثة واحداً خَيْرَ الْوَلِيِّ أَيِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ أَنْ يَقْتُلَ وَ يَضْمَنَ الْآخِرَانِ ثُلْثِي الدِّيَةِ لورثة المقتول».

فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار من أن لأولياء المقتول قتل الاثنین و ما زاد عليها بواحدٍ لأنه إنهما يكون لهم ذلك إذا أدوا دية الباقي، و هذا الخبر إنهما يتناول من أراد قتل جماعةٍ بواحدٍ من غير أن يؤدي دية الباقي و ليس له ذلك، و ليس في ظاهر الخبر أنه إذا بذل دية الباقي لم يجر له أن يقتلهم به، و إذا لم يكن ذلك في ظاهره و كانت الأخبار المتقدمة مبيّنةً لذلك فينبغي أن نحمل هذا الخبر الجمل على تلك الأخبار المفضلة، والذي يزيد ما قدمناه بياناً ما رواه:

صح **﴿٢٣٢﴾** ٦ - الحسن ابن بنت إلياس^(٢)، عن داود بن سرحان، عن أبي- عبدالله عليه السلام «في رجلين قتلوا رجلاً؟ قال: يُقْتَلَانِ إِنْ شَاءَ أَهْلُ الْمَقْتُولِ، وَ تُرَدُّ عَلَى أَهْلِهَا دِيَةٌ وَاحِدَةٌ».

٢١٨ ↑

نق **﴿٢٣٣﴾** ٧ - عليّ، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: قال عليه السلام: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل شدّ على رجل ليقتله، والرّجل فاز منه فاستقبله رجلٌ آخر فأمسكه عليه حتى جاء الرّجل فقتله، فقتل الرّجل اللّذي قتله، و قضى على الآخر اللّذي أمسكه عليه أن يطرح في السّجن أبداً حتى يموت فيه^(٣) لأنه أمسك على الموت».

صح الحسن بن سعيد، عن ابن أبي نجران، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

صح **﴿٢٣٤﴾** ٨ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين أمسك أحدهما و قتل الآخر، قال: يُقْتَلُ الْقَاتِلُ، وَ يُجْبَسُ الْآخَرُ حَتَّى يَمُوتَ غَمّاً كَمَا كَانَ حَبْسَ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ غَمّاً».

صح **﴿٢٣٥﴾** ٩ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن

أبي عبدالله عليه السلام « أن ثلاثة نفر رَفَعُوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، واحدٌ منهم أمسك رجلاً وأقبل الآخر فقتله ، والآخر يراهم ، ففُضِيَ في الرؤية أن تسْمَلَ عيناه ^(١) ، وفي الذي أمسك أن يسجن حتى يموت كما أمسك ، وقضى في الذي قتل : أن يُقتل » .

صح **﴿ ٢٣٦ ﴾** ١٠ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رناب ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله ، فقال : يُقتل به الذي قتله و يُجَبَسَ الأمير بقتله في الحبس حتى يموت » ^(٢) .

↑
٢١٩

فأما ما رواه :

نق **﴿ ٢٣٧ ﴾** ١١ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله ، قال : يُقتل السيد به » ^(٣) .

ضع **﴿ ٢٣٨ ﴾** ١٢ - علي ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : وهل عبْدُ الرَّجُلِ إِلَّا كَسَيْفِهِ؟! يقتل السيد و يستودع العبد

١ - سملت عينه إذا فقأها مجدبة مجاة ، و في بعض النسخ : «قضى في الزبيثة» والزبيثة في اللغة الطليعة من الجيش ، و في الكافي (ج ٧ ص ٢٨٨) والفتحية (ج ٣ ص ٣٠ و ج ٤ ص ١١٨ تحت رقم ٥٢٣٧) مثل ما في المتن .

٢ - يدل على أن القصاص على المباشر ، وأنه لا تقية في قتل النفس ، وأنه يجبس الأمر مخلداً و كل ذلك مقطوع به في كلام الأصحاب ، و توقف بعض المتأخرين في الأخير ، و لا وجه له بعد ورود الخبر الصحيح ، قال المحقق : إذا أكرهه على القتل فالقصاص على المباشر دون الأمر . ولا يتحقق الإكراه في القتل و يتحقق فيما عداه ، و في رواية علي بن رناب : «يجبس الأمر بقتله حتى يموت» هذا إذا كان المأمور بالغا عاقلاً ، و لو كان غير مميز كالطفل والمجنون فالقصاص على المكره ، لأنه بالنسبة إليه كآلة ، و يستوي في ذلك الحر والعبد ، و لو كان مميزاً عارفاً غير بالغ و هو حرٌ فلا قود ، والدية على عاقلة المباشر . (ملذ) ٣ - حل في المشهور على غير مميز .

في السّجن» .

قال محمد بن الحسن : هذان الخبران قد وردا على ما أوردناهما ، و ينبغي أن يكون العمل على الخبر الأوّل لأنّه موافقٌ لظاهر كتاب الله و الأخبار الكثيرة التي قدّمناها ، لأنّ القرآن قد نطق أنّ النفس بالنفس ، و قد علمنا أنّه ما أراد إلّا النفس القاتلة ، و الأخبار التي قدّمناها فيمن اشترك بالرؤية و الإمساك و القتل تؤيد ذلك أيضاً ، لأنّ القصاص فيها إنّما أوجب على القاتل و لم يوجب على المُسيك ، و لا على الناظر ، و قد علمنا أنّ المُسيك أمره أعظم من الأمر ، و إذا كان الخبران مخالفين للقرآن و الأخبار فينبغي أن يلغى أمرهما و يكون العمل بما سواهما ، على أنّه محتمل الخبران و جهاً و هو أن يحملا على من يكون عادته أن يأمر عبده بقتل النَّاس و يُغريهم بذلك و يُلجئهم إليه فإنّه يجوز للإمام أن يقتل من هذه حاله لأنّه مُفسدٌ في الأرض .

مع ﴿٢٣٩﴾ ١٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مشكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا قتل الرجل رجلاً أو أكثر من ذلك قتل بهم » ^(١) .

↑
٢٢٠

﴿٨﴾ - باب ضمان النفوس و غيرها

مع ﴿٢٤٠﴾ ١ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن عمرو بن أبي المقدام « قال : كنتُ شاهداً عند البيت الحرام و رجلٌ ينادي بأبي جعفر المنصور - و هو يطوف و هو يقول - : يا أمير المؤمنين ! إنّ هذين الرجلين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ ؛ والله ما أدري ما صنعا به ، فقال لهما أبو جعفر : و ما صنعتما به ؟ فقالا : يا أمير المؤمنين كَلَمناه ، ثمّ رجع إلى منزله ، فقال لهما : و افياني غداً صلاة العَصْرِ في هذا المكان ، فوافياه من الغد صلاة العصر

١ - لا خلاف فيه ، و اختلف في ضمان الدية لما سيوى الواحد في ماله . (ملذ)

و حضرا به ، فقال لجعفر بن محمد عليه السلام - وهو قابض على يده - : يا جعفر اقض بينهم ، فقال : يا أمير المؤمنين اقض بينهم أنت ! فقال له : مجيئي عليك إلا قضيت بينهم ، قال : فخرج جعفر عليه السلام فطرح له مصلى قصب فجلس عليه ثم جاء الخُصماء فجلسوا قدامه ، فقال : ما تقول : فقال : يا ابن رسول الله إن هذين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فوالله ما رجع إليّ ووالله ما أدري ما صنعا به ، فقال : ما تقولان ؟ فقالا : يا ابن رسول الله كلمناه ثم رجع إلى منزله ، فقال جعفر عليه السلام : يا غلام اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من طرق رجلاً بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن إلا أن يقيم البيّنة أنه قد رده إلى منزله » ، يا غلام نخ هذا واضرب عنقه ، فقال : يا ابن رسول الله والله ما قتلته أنا و لكن أمسكته ، فجاء هذا فوجأه ^(١) فقتله ، فقال : أنا ابن رسول الله ؛ يا غلام نخ هذا واضرب عنق الآخر ، فقال : يا ابن رسول الله والله ما عدّبتة و لكني قتلته بضربة واحدة ، فأمر أخاه فضرب عنقه ، ثم أمر بالآخر فضرب جنّيته ^(٢) ، و حبسه في السجن ، و وقع على رأسه ^(٣) محبس عمره ، و يضرب كل سنة خمسين جلدة ^(٤) .

مجمه ٢٤١ ﴿ ٢ ﴾ - جعفر بن محمد ^(٥) ، عن عبدالله بن ميمون ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا دعا الرجل أخاه بليل فهو له ضامن حتى يرجع إلى بيته » ^(٦) .

- ١ - وجأه باليد والسكين - كوضعه - : ضربه كتوجأه . و في النهاية : « وجأته بالسكين و غيرها إذا ضربته بها » .
- ٢ - في بعض النسخ : « فضرب جبينه » .
- ٣ - « وقع على رأسه » - بتشديد القاف - أي حكم عليه ، و هذا شائع في العرف ، يقال : كتب هذا على رأسه .
- ٤ - ما ذكر فيه من التعزير في كل سنة زائداً على الحبس ، لم يذكر في غيره من الأخبار و لم يتعرض له الأصحاب فيما رأينا ، و لعلّه من خصوصيات تلك الواقعة . (ملذ)
- ٥ - هو ابن عبيدالله ، و يقال له : جعفر بن محمد الأشعري ، و شيخه عن ابن القداح .
- ٦ - قوله : « فهو له ضامن » يشمل القود والدية . (ملذ)

ص ٢٤٢ ﴿٣﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فدفع إليها ولده فغابت بالولد سنين، ثم جاءت بالولد وزعمت أمه أنها لا تعرفه، وزعم أهلها أنهم لا يعرفونه، قال: ليس لهم ذلك فليقبلوه فإنها الظئر مأمونة» (١).

ص ٢٤٣ ﴿٤﴾ - الحسين بن سعيد، عن التضر، عن هشام؛ و علي بن التعمان، عن ابن مُشكانَ جميعاً (٢)، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن رجل استأجر ظئراً فأعطاه ولده و كان عندها، فانطلقت الظئر فاستأجرت أخرى فغابت الظئر بالولد، فلا يدري ما صنعت به، قال: الدية كاملة» (٣).

ص ٢٤٤ ﴿٥﴾ - أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن أسلم، عن هارون بن - الجهم، عن محمد بن مسلم «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أيما ظئر قوم قتلت صبيّاً لهم وهي نائمة فانقلب عليه فقتلته فإن عليها الدية من مالها خاصة إن كانت إنمّا ظانرت طلباً للعز والفخر، وإن كانت إنمّا ظانرت من الفقر، فإن الدية على عاقلتها» (٤).

-
- ١ - عليه فتوى الأصحاب، وأيد بأنها أمينة فيقبل قولها على ما في يدها. (ملذ)
 - ٢ - المراد بهشام هشام بن سالم، و قوله: «عن ابن مُشكانَ جميعاً» المراد - كما يظهر من الفقيه - «عن التضر، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد» و «عن التضر، عن علي بن التعمان، عن ابن مُشكان، عن سليمان بن خالد». ٣ - عليه فتوى الأصحاب. (ملذ)
 - ٤ - بهذا التفصيل قال الشيخ في التهاية، وابن حمزة والمحقق و جماعة، فقال الشهيد الثاني: «في سند هذه الروايات ضعف وجهالة يمنع من العمل بها، مع مخالفتها للأصل من أن فعل التائم خطأ محض، و طلب الفخر لا يخرج الفعل عن وصفه بالخطأ وغيره، فكان القول بوجود ديته على عاقلتها أقوى و هو خيرة أكثر المتأخرين - انتهى. واختار المفيد - رحمه الله - لزوم الدية في مالها مطلقاً، و هو الضواب، و قال السلار به، و الضعف في السند منجبر بعمل الأصحاب.

ضع محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن ناجية، عن محمد بن عليّ، عن عبد الرحمن ابن سالم، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٢٢٢ ↑

ضع الصّقار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أسلم الجبليّ، عن الحسين بن خالد؛ وغيره، عن أبي الحسن الرّضا عليه السلام مثله.

ص ٢٤٥ ﴿٦﴾ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن خريز، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل قتل رجلاً عمداً فدفع إلى الوالي فدفعه الوالي إلى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليهم قوم فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء، فقال: أرى أن محبس الذين خلصوا القاتل من أيدي الأولياء [أبدأ] حتى يأتوا بالقاتل، قيل: فإن مات القاتل وهم في السجن؟ فقال: إن مات فعليهم الدية» (١).

ضع ﴿٢٤٦﴾ ٧ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن أحمد بن عبدوس الخَلنجيّ (٢)، عن ابن فضال، عن المفصل بن صالح، عن ليث المراديّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حمل غلاماً يتيماً على فرس استأجره بأجرة (٣)، وذلك معيشة ذلك الغلام وقد يعرف ذلك عصبته فأجره في الحلبّة (٤) فنطح القرس رجلاً فقتله؛ على من ديته؟ قال: على صاحب القرس، قلت: أرايت لو أنّ الفرس طرح الغلام فقتله؟ قال: ليس على صاحب القرس شيء».

ص ٢٤٧ ﴿٨﴾ - الحسن بن محبوب، عن المعلّى، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل غشيه رجل على دابة فأراد أن يطأه فزجر الدابة

١ - الظاهر إلزامه بالإحضار وإن أبي فالخيس، فإن مات القاتل فالدية.

٢ - بفتح الحاء واللام، و سکون التون، و في آخرها الجيم، نسبة إلى خلنج. و قال الفيروز آبادي: «الخلنج - كسمند - شجر، معرب، الجمع خلانج». وأحمد بن عبدوس هو أبو عبد الله، له كتاب.

٣ - الظاهر رجوع الضمير إلى الغلام، أي استأجر الغلام بأجرة؛ و معيشة الغلام من تلك الأجرة. (ملد) ٤ - الحلبّة - بالتسكين - : خيل تجمع للشتاق من كلّ أوب، لا تخرج من اصطبل واحد، كما يقال للقوم إذا جاؤوا من كلّ أوب للتصرة: قد أحلبوا. (الضحاح)

فَنَفَرَتْ بِصَاحِبِهَا فَطَرَحَتْهُ وَ كَانَ جِرَاحَةً أَوْ غَيْرَهَا ، فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ ضِمَانٌ إِتْمَا زَجَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَ هِيَ الْجُبَارُ » (١).

ص ٢٤٨ ﴿ ٩ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَا ، عَنِ الْحَلْبِيِّ ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام (قال: سألته عن رجلٍ ينفر برجلٍ فيعقره و تعقر دابته رجلاً آخر ، قال : هو ضامن لما كان من شيءٍ . و عن الشيء يوضع على الطريق فتمر الدابة فتنفر بصاحبها فتعقره ؟ فقال : كلُّ شيءٍ مُضِرٌّ بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه » (٢).

ص ٢٤٩ ﴿ ١٠ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ آبَائِهِ ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام (قال : إِذَا اسْتَقْتَلَ الْبَعِيرُ بِمَحْمَلِهِ فَقَدْ ضَمَّنَ صَاحِبَهُ » (٣).

نق ٢٥٠ ﴿ ١١ - عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام (« أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام ضَمَّنَ صَاحِبَ الدَّابَّةِ مَا وَطِئَتْ بِيَدَيْهَا وَ رِجْلَيْهَا (٤) ، وَ مَا بَعَجَتْ بِرِجْلِهَا فَلَا ضِمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا إِنْسَانٌ (٥) ، وَ قَالَ :

١ - الجبار - بالضّم والتخفيف - ، أي لا غرم فيه . و تقدّم الكلام في مثله ذيل الخبر ٤١ من

باب القضاء في قتيل الرّحام

٢ - « كلُّ شيءٍ مضرٌّ » هذه قاعدة كلّية يتفرّع عنها كثير من الأحكام ، الأول : حفر البئر في الشّارع ، الثاني : وضع الحجر أو إلقاء شيءٍ في الطريق من الماعثر ، أو وضع ما يركب ، أو إحداث بناء فيه ، الثالث : نصب الميازيب و إخراج الرّواشن و ما يتلف بسببها .

٣ - أي : إِذَا شَدَّ الْمَالِكُ مَتَاعَهُ عَلَى الْبَعِيرِ وَ سَلَّمَهُ إِلَى صَاحِبِ الْبَعِيرِ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ الْمَوْضِعَ الَّذِي شَرَطَ الْإِيصَالَ إِلَيْهِ ، وَ حَمَلَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ حِفْظُهُ وَ يَضْمَنُ مَعَ التَّفْرِيطِ لَا بَدْوَنَهُ . (ملذ)

٤ - قوله : « و رجليها » ليس في الفقيه ، وقوله : « بعمجت » في الفقيه : « نفخت » ، و في اللّغة :

بمع المطر الأرض و يتجّ فيها : كشف عن حجارتها . و نفخت الدّابة الرّجل : ضربته بمعدّ حافرها . ٥ - الاستثناء منقطع ، أي يضمن حينئذٍ الضّارب . (ملذ)

إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَمَّنَ رَجُلًا أَصَابَ خِزِيرَ نَصْرَانِيٍّ» (١).

مع ﴿٢٥١﴾ ١٢ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن ابن مُسْكَانَ ، عن ابن -
رُزْرارةَ ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ . و عن أبي بصير « قالوا : سأله عن الجُورِ أَيْضَمَّنْ
أهلها شيئاً؟ قال : لا » .

مع ﴿٢٥٢﴾ ١٣ - الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح الثَّورِيّ ، عن
أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قال : إذا استقلَّ البَعِيرُ والدَّابَّةُ يحملها فصاحبها ضامنٌ إلى أن
تبلغ الموضع » .

مع ﴿٢٥٣﴾ ١٤ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن أحمد بن أشيم (عن أبي هارون
المكفوف) (٢) - « قال : قال أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ لأبي هارون المكفوف :
ما تقول يا أبا هارون في مكفوف كان يجول المصر بلا قائدٍ ثم ناداه رَجُلٌ : يا
فلان فُدامك البئر ! فلم يقدِرِ المكفوف يبرح فتعلق المكفوف بمن ناداه ؟ فقال :
إني كنت أجول المصر ولم أحتج إلى قائدٍ ، قال عَلَيْهِ السَّلَامُ : على القائد لما صَوَّت به ، ثم
ناوله دنائير من تحت يساطه ، فقال : يا أبا هارون اشتر هذا قائداً » (٣) .

مع ﴿٢٥٤﴾ ١٥ - عليّ ، عن أبيه ، عن التَّوْفِيّ ، عن السَّكُونِيّ ، عن أبي عبد الله
عَلَيْهِ السَّلَامُ « قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : البئر جُبَارٌ ، والعَجَاءُ جُبَارٌ ،

١ - المشهور بين الأصحاب أن راكب الدَّابَّةِ يضمن ما تحنيه بيدها ، واختلفوا فيما تحنيه
برأسها ، فذهب الشيخ في المبسوط إلى الضَّمان ، لمساواته لليدين في التَّمَكُّن من حفظه ، و في
الخلاف إلى عدمه اقتصاراً على موردالتصرُّ ، والأكثر على الأول . ولو وقف بها ضمن ما تحنيه بيدها
ورجلها ، وكذا إذا ضربها فجنّت ضمن . ولو ضربها غيره ضمن الضَّارِب . وكذا السائق يضمن
جنابتها مطلقاً . والقائد يضمن جنابة يديها ، و في جنابة رأسها ما مرَّ من الخلاف ، و يظهر من
هذا الخبر تفصيل آخر . و يمكن حمله على المشهور بأن يكون المراد به ما يطاق عليه باليدين و
الرَّجْلين جميعاً ، و يكون الضَّمان باعتبار اليدين . (ملذ) ٢ - ما بين الهلالين زيد من التَّسَاخ .

٣ - كأن هذا مطاوعة منه عَلَيْهِ السَّلَامُ تقديمه للعطاء و تحسناً له و تنبيهاً له على أنه لا ينبغي المنى
بغير قائد ، فكأنه قال عَلَيْهِ السَّلَامُ : إني لَمَّا نَبَّهْتُكَ على ذلك ينبغي أن أُعينَكَ على القائد . (ملذ)

والمعدن جبار» (١).

س ﴿٢٥٥﴾ ١٦ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن يونس - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: بهيمة الأنعام لا يُغرم أهلها شيئاً».

ض ﴿٢٥٦﴾ ١٧ - يونس، عن محمد بن سينان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن رجلٍ يسير على طريقٍ من طُرُق المسلمين على دابّته فتصيب برجلها، فقال: ليس عليه ما أصابته برجلها، و عليه ما أصابته بيدها و إذا وَقَفَتْ فعليه ما أصابته بيدها و برجلها، و إن كان يسوقها فعليها ما أصابته بيدها و رِجلها أيضاً».

ض ﴿٢٥٧﴾ ١٨ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن التّوّليّ، عن السّكّونيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه ضَمَنَ القائد والسائق والراكب، فقال: ما أصابته الرّجل فعلى السائق» (٢)، و ما أصابت اليد فعلى الرّاكب والقائد».

٢٢٥ ↑ ح ﴿٢٥٨﴾ ١٩ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن الرّجل يمرّ على طريقٍ من طُرُق المسلمين، فتصيب دابّته إنساناً برجلها، قال: ليس عليه ما أصابته برجلها، و لكن عليه ما أصابت بيدها؛ لأنّ رِجلها خلفه إن ركب، و إن كان قائدها فإنّه يملك بإذن الله يديها؛ يضعها حيث يشاء» (٣)، قال: سُئِلَ عن بُحَيّ اغتلم (٤) فقتل

١ - الجبار - بضمّ الجيم - الهدر، والعجاء: الدّابة، و منه «السائمة جبار» أي الدّابة المرسلّة في رعبها، والبئر جبار هي العادية لا يعلم لها حافر ولا مالك فيقع فيها إنسان أو غيره فهو جبار، أي: هَدْرٌ.

٢ - لعنَ التّخصيص بالرّجل في السائق لأنّه أخنى، فلا ينافي المشهور، و إن كان ظاهره لا يبعد عن الاعتبار. (ملذ)

٣ - في الفقيه «إن ركب و إن قاد دابّته وإنه يملك بإذن الله يديها - إلخ».

٤ - لغلّمة - بالضمّ - شهوة الضراب، و قد غلّم البعير - بالكسر - غلّمة و اغتلم: إذا هاج

من ذلك. (الصّحاح)

رجلاً فجاء أخو الرجل فضرب الفحل بالسيف فعفره، فقال: صاحب البُختي^١ ضامن الدية و يقبض ثمن بُختيته . و عن الرجل ينفر بالرجل فيعقره و تعض دابته رجلاً آخر؟ فقال: هو ضامنٌ لما كان من شيء» (١).

صح (٢٥٩) ﴿٢٠﴾ - الحسين بن سعيد، عن النَّصْر، عن هشام بن سالم؛ و عليّ ابن التُّمَّان، عن ابن مُسْكَانَ جميعاً^(٢)، عن سليمان بن خالد « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مرّ في طريق المسلمين فتصيب دابته برجلها، فقال: ليس على صاحب الدابة شيءٌ مما أصابت برجلها، و لكن عليه ما أصابت بيدها، لأنّ رِجلها خلقه إذا ركب، و إن قاذ دابته فإنه يملك يدها بإذن الله يضعها حيث يشاء».

صح (٢٦٠) ﴿٢١﴾ - الصَّمَّار، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث^(٣)، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام « أن عليّاً عليه السلام كان يضمن الرّاكب ما وطئت الدابة بيدها و رِجلها إلا أن يعبث بها أحدٌ فيكون الضمان على الذي عبث بها».

قال محمد بن الحسن: الوجه في هذا الخبر أنه يضمن ما تطأه الدابة بيدها و رِجلها إذا كان واقفاً، على ما قدّمناه في خبر العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، فأما إذا كان سائراً فليس عليه ممّا تطأه برِجلها شيءٌ حسب ما قدّمناه في الأخبار كلها.

صحه (٢٦١) ﴿٢٢﴾ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال: سألته عن بُختي اغتلم قتل رجلاً ما على صاحبه؟ قال: عليه الدية».

١ - يدلّ على أن الرّاكب والقائد يضمنان ما تجنيه بيدها. و قال شارح اللّمة: يجب حفظ البعير المغتلم والكلب العقور، فيضمن ما تجنيه بدونه إذا علم بحاله و أهمل حفظه. و لو جهل حاله أو علم و لم يفرط فلا ضمان. ٢ - تقدّم الكلام فيه ذيل الخبر ٢٤٣. ٣ - المراد به غياث بن إبراهيم البتري أبو محمد الأسدي التميمي القمي.

ص ٢٦٢ ﴿٢٣﴾ - سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ، عن مِسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا صال الفحل ^(١) أوّل مرّة لم يضمن صاحبه ، فإذا ثنى ضمّن صاحبه » ^(٢).

ص ٢٦٣ ﴿٢٤﴾ - الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل حمل عبده على دابته فوطئت رجلاً ؟ فقال: الغرم على مولاة » ^(٣).

نق ٢٦٤ ﴿٢٥﴾ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن يونس بن - يعقوب ، عن أبي مريم ^(٤) ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة أنه يضمنه ما وطئت بيدها ^(٥) ، و ما بعجت برجلها ^(٦) فلا ضمان عليه إلا أن يضربها إنسان ».

ح ٢٦٥ ﴿٢٦﴾ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال : أي رجل أفرع رجلاً على الجدار ^(٧) أو نفر به عن دابة فخرّ فمات فهو ضامنٌ لِدَيْتِهِ ، فإن انكسر فهو ضامنٌ لدية ما ينكسر منه ».

س ٢٦٦ ﴿٢٧﴾ - يونس - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام « أن امرأة نذرت أن تُقاد مزمومة فدفعها بعير فخرّم أنفها ، فأتت أمير المؤمنين عليه السلام

↑
٢٢٧

١ - صال يصول عليه : وثب وسطاً و قهر .

٢ - « لم يضمن » إذ في أول الأمر لم يكن عالماً باغتلامه ، فيكون معذوراً ، بخلاف الثاني ، فلا يخالف المشهور . (المرأة)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : القول بضمان المولى مطلقاً للشيخ وأتباعه ؛ مستنداً إلى هذه الزواية ، واشترط ابن إدريس صغر المملوك بخلاف البالغ العاقل ، فإن جنابته تتعلق برقبته . أقول : و تقدّم الخبر في المجلد السابع «باب الإجارة» ص ٢٦٦ تحت رقم ٦٢ .

٤ - يعني عبدالغفار بن القاسم الأنصاري ، كما مرّ مراراً .

٥ - في الكافي : «بيدها و رجلها» .

٦ - تقدّم الكلام فيه .

٧ - في الكافي : «أثما رجل فرع رجلاً عن الجدار» .

تخاصم صاحب البعير فأبطله، وقال: إنَّما نذرت ليس عليك ذاك» (١).
 ضع ﴿٢٦٧﴾ ٢٨ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ،
 عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلٍ دَخَلَ دارَ قومٍ بغير
 إذنهم فعقره كلبهم، فقال: لا ضِمانَ عليهم وإن دخل بإذنهم ضمنوا».
 أو ضع ﴿٢٦٨﴾ ٢٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء (٢)،
 عن الحسين بن عُلوَّان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليٍّ، عن آبائه، عن
 عليٍّ عليه السلام «أنه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً، [و] لا يضمنه إذا عقر
 بالليل (٣)، وإذا دخلت دار قوم بإذنهم فعقرك كلبهم فهم ضامنون (٤)، وإذا
 دخلت بغير إذنهم فلا ضِمانَ عليهم».

س ﴿٢٦٩﴾ ٣٠ - عليُّ، عن أبيه - عن شيخ من أهل الكوفة، عن بعض
 أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته قلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ دخل دارَ -
 قوم فوثبَ كلبهم عليه في الدار فعقره، فقال: إن كان دُعي فعلى أهل الدار أُرْسُ
 الحَدَش، وإن لم يدع فلا شيءَ عليهم».

س ﴿٢٧٠﴾ ٣١ - يونس، عن عبد الله الحلبيِّ - عن رجل - عن أبي جعفر
عليه السلام «قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً إلى اليمن فأفلت فرسٌ لرجلٍ من أهل
 اليمن وثرٌ يعدو، فثر برجل فبعجته برجله فقتله فجاء أولياء المقتول إلى الرجل
 فأخذوه ودفعوه إلى عليٍّ عليه السلام، فأقام صاحب الفرس البيئته أن فرسه أفلت من

١ - الخطاب للمرعة، أي نذرت أمراً لم يكن عليك لازماً، بل يصير لازماً بالتذير أيضاً،
 فصرت أنت سبب ذلك، أو الخطاب لصاحب البعير، أي إنَّما نذرت المرة ذلك فليس عليك دية،
 والأوَّل أظهر. (ملذ)

٢ - يعني مُنَبِّه بن عبد الله، وراويهِ أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٣ - لعله محمولٌ على ما إذا جرح خارج الدار؛ لآخر الخبر وغيره. (ملذ)

٤ - قال الشهيد الثاني - رحمه الله - : إطلاق النَّصِّ والفنوى يقتضي عدم الفرق بين أن

يكون الكلب حاضراً في الدار عند الدخول وعدمه، ولا بين علمهم بكونه يعقر الداخل وعدمه.

داره و بَعَجَ الرَّجُلَ فَأَطَلَّ الْعَبْدُ دَمَ صَاحِبِهِمْ ، قَالَ : فِجَاءُ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنَ الْيَمِينِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلِيًّا ظَلَمْنَا وَأَطَلَّ دَمَ صَاحِبِنَا ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ عَلِيًّا لَيْسَ بِظَلَامٍ وَ لَمْ يَخْلُقْ لِلظُّلْمِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ لِعَلِيِّ مِنْ بَعْدِي وَالْحُكْمَ حُكْمُهُ ، وَالْقَوْلَ قَوْلُهُ ؛ وَلَا يَرُدُّ وَلَايَتَهُ وَقَوْلُهُ وَ حُكْمُهُ إِلَّا كَافِرٌ وَ لَا يَرْضَى بَوْلَايَتَهُ وَقَوْلُهُ وَ حُكْمُهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، فَلَمَّا سَمِعَ الْيَمَانِيُّونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَضِينَا بِحُكْمِ عَلِيٍّ وَ قَوْلِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَ هُوَ تَوْبَتِكُمْ تَمَّا قُلْتُمْ « (١) .

محمد ﴿٢٧١﴾ ٣٢ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبي الخزرج ، عن مُصْعَبِ بْنِ - سَلَامِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَنَّ ثَوْرًا قَتَلَ جِمَارًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَ هُوَ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمرُ ، فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ اقْضُ بَيْنَهُمْ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَهِيمَةٌ قَتَلَتْ بَهِيمَةً مَا عَلَيْهَا شَيْءٌ ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ اقْضُ بَيْنَهُمْ ، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ : يَا عَلِيُّ اقْضُ بَيْنَهُمْ ، فَقَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ [فَبَانَ كَانَ الثَّوْرُ دَخَلَ عَلَى الْجِمَارِ فِي مَسْتَرَا حِهِ صَحْنِ أَصْحَابِ الثَّوْرِ وَ إِن كَانَ الْجِمَارُ دَخَلَ عَلَى الثَّوْرِ فِي مَسْتَرَا حِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ ، قَالَ : فَرُفِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنِّي مَنْ يَقْضِي بِقَضَاءِ النَّبِيِّينَ ﷺ » (٢) .

- ١ - قال في التحرير : إذا أفلتت دابة من صاحبها فرمحت إنساناً فقتلته أو كسرت شيئاً من أعضائه ، أو أتلفت شيئاً من ماله ، لم يكن على صاحبها ضمان ، وهي قضية علي عَلَيْهِ السَّلَامُ .
- ٢ - قال في الشرائع : لو هجمت دابة على أخرى فجنت الداخلة ضمن صاحبها ولو جنت المدخول عليها كان هدرأ ، وينبغي تقييد الأول بتفريط المالك في الاحتفاظ . وقال الشهيد (ره) في شرحه : التفصيل الأول بضمان جنابة الداخلة دون المدخول ؛ عليها للشئخ - رحمه الله - و جماعة ، استناداً إلى رواية مصعب ، وهي ضعيفة ، فالتفصيل بتفريط مالك الداخلة في احتفاظها فيضمن و عدمه فلا يضمن - كما اختاره المصنف و أكثر المتأخرين - قوي ، وأما المدخول عليها فلا ضمان بسببها مطلقاً ، لعدم التقصير من مالها .

مد عنه ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن صباح الحذاء - عن رجل - عن سعد بن طريف الإسكافي ، عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك في المعنى واختلف بعض ألفاظه .

فق **﴿ ٢٧٢ ﴾** ٣٣ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سباعة **﴿ ٢٧٢ ﴾** « قال : سألته عن الرجل يحفر البئر في داره أو في أرضه ، فقال : أما ما حفر في ملكه فليس عليه ضمان ، وأما ما حفر في الطريق أو في غير ما يملك فهو ضامن لما يسقط فيه » ^١ (١) .

فق الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سباعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام - وذكر مثله - .

صح **﴿ ٢٧٣ ﴾** ٣٤ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الثعمان ، عن أبي الصباح الكيناني **﴿ ٢٧٣ ﴾** « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من أضرب بثيء من طريق المسلمين فهو له ضامن » .

ضع **﴿ ٢٧٤ ﴾** ٣٥ - سهل بن زياد ، عن ابن أبي نصر ، عن مثنى الحنطاط ، عن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لو أن رجلاً حفر بئراً في داره ، ثم دخل رجل فوقع فيها لم يكن عليه شيء ولا ضمان ولكن ليغظها » ^(٢) .

ح **﴿ ٢٧٥ ﴾** ٣٦ - ابن أبي نجران ، عن مثنى ، عن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام

١ - قال في المسالك : « إبتا يضمن بالحفر و وضع الحجر و نصب السكين إذا كان عدواناً ، فلو فعل ذلك في ملك نفسه فلا عدوان ، حتى لو دخل فيه داخل بإذنه و تردى فيه أو عثر به لم يجب ضمانه إذا عرّفه المالك أن هناك بئر و شبهه ، أو كانت مكشوفة والداخل يتمكن من التحرز ، فأما إذا لم يعرفه والداخل أعمى أو الموضع مظلم اتجه الضمان . ولو فعل ذلك في مباح ، كما لو حفر بئراً في موات أو وضع حجراً ، فلا ضمان أيضاً ، و على ذلك يحمل قوله عليه السلام : « والبئر جبار » . ولو فعل شيئاً من ذلك في ملك غيره فإن كان بإذن المالك فهو كما لو فعل ذلك في ملك نفسه ، وإن فعل بغير إذن المالك ضمن ، و لو رضي المالك بعد وقوعه ، فكلا الإذن فيه قبله ، و لو كان في ملك مشترك بينه و بين غيره ، تعلق الضمان به أيضاً » .

٢ - غطى الشيء تعظية : ستره و واره .

« قال : قلت له : رَجُلٌ حَفَرَ بَرًّا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ فَرَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ فَوَقَعَ فِيهَا ؟ فَقَالَ : عَلَيْهِ الضَّمَانُ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ حَفَرَ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ كَانَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ » .

ضع ﴿٢٧٦﴾ ٣٧ - عليٌّ ، عن أبيه ، عن التَّوْقَلِيِّ ، عن السَّكُونِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ أَخْرَجَ مِزَابًا أَوْ كَنْيفًا ، أَوْ أَوْتَدَ وَتَدًّا ، أَوْ أَوْثَقَ دَابَّةً ، أَوْ حَفَرَ بَرًّا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَأَصَابَ شَيْئًا فَعَطِبَ ^(١) فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ » .

ضع ﴿٢٧٧﴾ ٣٨ - سهيل بن زياد ، عن ابن أبي نصر ، عن داود بن سرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فِي رَجُلٍ حَمَلَ مَتَاعًا عَلَى رَأْسِهِ ^(٢) فَأَصَابَ إِنْسَانًا فَاتُ أَوْ انْكَسَرَ مِنْهُ ؟ قَالَ : هُوَ ضَامِنٌ » .

ضع ﴿٢٧٨﴾ ٣٩ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قَالَ : قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ شُرَكَاءَ فِي بَعِيرٍ فَمَقَلَهُ أَحَدُهُمْ ، فَانْطَلَقَ الْبَعِيرُ فَعَبَثَ فِي عِقَالِهِ فَتَرَدَّى فَاِنْكَسَرَ ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ لِلَّذِي عَقَلَهُ : أَغْرَمَ لَنَا بَعِيرَنَا ، قَالَ : فَقَضَى بَيْنَهُمْ أَنْ يُغْرَمُوا لَهُ حَظَّهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَوْثَقَ حَظَّهُ فَذَهَبَ حَظُّهُمْ بِحَظِّهِ » .

ضع ﴿٢٧٩﴾ ٤٠ - عنه ، عن علي بن الثُّعْنَانَ ، عن أبي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ « قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : مَنْ أَضْرَبَ بَشِيءًا مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ » .

ضع ﴿٢٨٠﴾ ٤١ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن التَّوْقَلِيِّ ، عن السَّكُونِيِّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ أَقْبَلَ بِنَارٍ فَأَشْعَلَهَا فِي دَارِ قَوْمٍ فَاحْتَرَقَتْ وَاحْتَرَقَ مَتَاعُهُمْ ، قَالَ : يُغْرَمُ

١ - أي هلك .

٢ - في بعض النسخ : «على دابته» ، و في الشرائع : «من حمل على رأسه متاعاً ، فكسره أو أصاب به إنساناً ، ضمن جنايته في ماله» . وقال في المسالك : «الأصل فيه رواية ابن سرحان ، و هي مع ضعفها مخالفة للقواعد ، لأنه إنَّما يضمن المصدوم في ماله مع قصده إلى الفعل ، فلو لم يقصده كان خطأً محضاً كما تقرّر» .

قيمة الدار وما فيها، ثم يقتل» (١).

صح (٢٨١) ﴿٤٢﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل مجنوناً، فقال: إن كان المجنون أراده فدفعه عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من قودٍ ولا دية، ويعطى ورثته الدية من بيت مال المسلمين، قال: وإن كان قتله من غير أن يكون المجنون أراده فلا قود لمن لا يُقَاد منه، وأرى أنّ على قاتله الدية في ماله يدفعها إلى ورثة المجنون، ويستغفر - الله ويتوب إليه».

ح (٢٨٢) ﴿٤٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي الورد (٢) «قال: قلت لأبي - عبدالله؛ أو أبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله رجل حمل عليه رجل مجنون بالسيف فضربه المجنون ضربة فتناول الرجل السيف من المجنون فضربه فقتله، فقال: أرى أن لا يقتل به ولا يغرم ديته، وتكون ديته على الإمام ولا يطل دمه» (٣).

صح (٢٨٣) ﴿٤٤﴾ - الحسن بن محبوب، عن خضر الصيرفي، عن بُرَيْدِ بْنِ - معاوية العجلي «قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً عمداً فلم يقيم عليه الحد ولم تصح الشهادة حتى خولط وذهب عقله، ثم إن قوماً آخرين

↑
٢٣١

١ - أي إن احترق المالك، قال في الروضة: لو أوجع ناراً في ملكه في ربح معتدلة أو ساكنة ولم تزد عن قدر الحاجة فلا ضمان، وإلا ضمن، فالضمان مشروط بأحد الأمرين الزيادة أو عصف الريح، وقيل: يشترط اجتماعهما. وقيل: يكفي التمدّي إلى ملك الغير مطلقاً. ولو أوجع في موضع ليس له ذلك فيه - كميلك غيره - ضمن الأنفس والأموال مع تعذر التخلص. ولو قصد الإتلاف فهو عايد يقاد في النفس مع ضمان المالك. ولو أوجعها في المباح فالظاهر أنه كالمملك لجواز التصرف فيه - انتهى.

٢ - تقدم الكلام فيه، فن أراد الاطلاع فليراجع ج ٨ ص ٧٩ ذيل الخبر ٤٦.

٣ - لا خلاف بين الأصحاب ظاهراً في أنه لا يقتل العاقل بالمجنون، بل عليه الدية في العمد وشبهه؛ وعلى عاقلته في الخطأ، ولو قتله دفعاً عن نفسه فالمشهور أنه هدر. (ملذ) أقول: التل: هدر الدم، كما في القاموس.

شهدوا عليه بعد ما خولط أنه قتله ، فقال : إن شهدوا عليه أنه قتل حين قتل و هو صحيح ليس به علة من فساد عقل ؛ قتل به ، و إن لم يشهدوا عليه بذلك و كان له مال يعرف دفع إلى ورثة المقتول الدية من مال القاتل ، و إن لم يترك مالاً أعطي الدية من بيت المال ، و لا يطل دم امرئ مسلم .»

ضع ﴿٢٨٤﴾ ٤٥ - التوقلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن محمد بن - أبي بكر - رحمه الله - كتب إلى أمير المؤمنين عليه السلام يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً، فجعل الدية على قومه، و جعل عمده و خطأه سواء» (١).

نق ﴿٢٨٥﴾ ٤٦ - ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطي، عن أبي عبيدة «قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمى فقأ عين رجلٍ صحيح متعمداً، قال : فقال : يا أبا عبيدة إن عمداً الأعمى مثل الخطأ هذا فيه الدية من ماله، فإن لم يكن له مالٌ فإن دية ذلك على الإمام و لا يبطل حق مسلم» (٢).

مجه ﴿٢٨٦﴾ ٤٧ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد ابن عبد الله، عن العلاء، عن محمد الحلبي «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرت رأس رجلٍ بمعولٍ فسالت عيناه على خديته، فوثبت المضروب على ضاربه فقتله؟ قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : هذان متعديان جميعاً فلا أرى على

٢٣٢

١ - كذا، و التسنيد ضعيف ، و يفهم من الآية و الأخبار أن الخاطئ إذا لم يقر أو لم يكن له مال فالدية على عاقلته الذين يرثون دية القاتل لو قتل ، و أما إذا كان ذا مال و مقرراً بالقتل فالدية عليه ، كما يظهر من نهاية الشيخ حيث قال : «و أما دية قتل الخطأ فإنها تلزم العاقلة الذين يرثون دية القاتل إن لو قتل ، و لا يلزم من لا يرث من دينه شيئاً على حال - إلى أن قال - : و متى كان للقاتل مالٌ و لم يكن للعاقلة شيءٌ ألزم في ماله خاصة الدية - إلى أن قال - : و لا يلزم العاقلة من دية الخطأ إلا ما قامت به البيئة ، فأما ما يقر به القاتل أو يصالح عليه فليس عليهم شيءٌ و يلزم القاتل في ذلك في ماله خاصة .

٢ - الخبر شاذٌ كغالب أخبار عمار الساباطي ، و ذهب ابن إدريس و كثيرٌ من المتأخرين إلى أن الأعمى كالمبصر في وجوب القصاص عليه بعمده .

الذي قتل الرجل قَوْدًا لآلته قتله حين قتله وهو أعمى والأعمى جنايته خطأ؛ تلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين في كلِّ سنةٍ نجماً، فإن لم يكن للأعمى عاقله لزمته دية ما جنى في ماله، يؤخذ بها في ثلاث سنين ويرجع الأعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه».

صح ﴿٢٨٧﴾ ٤٨ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل جناية المعتوه^(١) على عاقلته خطأً كان أو عمداً».

صح ﴿٢٨٨﴾ ٤٩ - محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: عمد الصبي وخطؤه واحد».

صح ﴿٢٨٩﴾ ٥٠ - محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن موسى الحنّاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أن علياً عليه السلام كان يقول: عمد الصبيان خطأ، تحمله العاقلة».

صح ﴿٢٩٠﴾ ٥١ - علي، عن أبيه، عن التوقلي، عن السكوتي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل و غلام اشتركا في قتل رجل فقتلاه، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا بلغ الغلام خمسة أشبارٍ اقتص منه، وإذا لم يكن بلغ خمسة أشبارٍ قضى بالدية»^(٢).

صح ﴿٢٩١﴾ ٥٢ - الحسن بن محبوب، عن الحارث بن محمد، عن زيد، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجلٍ نكح امرأةً في دبرها فألح عليها حتى ماتت من ذلك، قال: عليه الدية».

صح ﴿٢٩٢﴾ ٥٣ - الصفار، عن الحسن بن موسى، عن غياث، عن إسحاق

↑
٢٣٣

١ - المعتوه: الناقص عقله، وقيل: المدهوش من غير مت أو جنون. (المصباح)

٢ - قال في المسالك: «بمضمونها أفتى الصدوق والمفيد، و برواية العشر (سنين) أفتى الشيخ في النهاية، والحق أنها مع ضعفها شاذة مخالفة للأصول، و لما أجمع عليه المسلمون إلا من شذ فلا يلتفت إليها».

ابن عمّار، عن جعفر عليه السلام «أَنْ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَقُولُ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ فَأَعْنَفَ^(١) ضَمَنَ».

ضع ﴿٢٩٣﴾ ٥٤ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن التّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من تطبّب أو تبيطّر فليأخذ البرّاة من وليّته وإلا فهو له ضامن»^(٢).

معه ﴿٢٩٤﴾ ٥٥ - محمّد بن أحمد بن يحيى، عن ابن أبي نصر، عن عيسى بن -مهران، عن أبي غانم، عن مينهال بن خليل، عن سلّمة بن تمام، عن عليّ عليه السلام «في دابة عليها رديفان^(٣) فقتلت الدّابة رجلاً أو جرحت فقتل الرّديفان بالسّوية»^(٤).

س ﴿٢٩٥﴾ ٥٦ - عنه، عن محمّد بن عيسى، عن يونس - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: بهيمة الأنعام لا يُغرم أهلها شيئاً ما دامت مُرسلة».

ضع ﴿٢٩٦﴾ ٥٧ - الصّقار، عن إبراهيم بن هاشم، عن التّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنْ عَلِيّاً عليه السلام ضَمَنَ خَتَانًا قَطَعَ حَشْفَةَ غلام».

﴿٩﴾ - باب قتل السيّد عبده والوالد ولده

صح ﴿٢٩٧﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن أبي المغرا، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا فَعَلِيهِ أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً،

١ - أي أفضى.

٢ - في التّهایة الأثرية: «التّليّب في الأصل: الحاذق بالأمر، العارف بها، و به سّتي الطّيب الذي يُعالج المرضى، والمتطبّب الذي يعانى الطّب ولا يعرفه معرفةً جيّدة»، والبيطار هو الذي يعالج الدّوابّ والذي يسمّر نعالها.

٣ - في بعض النسخ: «ردفان».

٤ - قال في الرّوضة: «لو ركها اثنان تساويا في الضّمان، إلا أن يكون أحدها عاجزاً لصغر

أو مرض فيختصّ الضّمان بالآخر». و رواه الصدوق في الفقيه مرسلًا.

وأن يطعم ستين مسكيناً، ويصوم شهرين متتابعين».

صح ﴿٢٩٨﴾ ٢ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يقتل مملوكاً له؟ قال: يعتق رقبة، ويصوم شهرين متتابعين، ويتوب إلى الله عز وجل».

نق ﴿٢٩٩﴾ ٣ - أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سباعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل قتل مملوكاً، قال: يعتق رقبة، ويصوم شهرين متتابعين، ويتوب إلى الله عز وجل».

ح ﴿٣٠٠﴾ ٤ - علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال في الرجل يقتل مملوكه متعمداً، قال: يعجبني أن يعتق رقبة؛ ويصوم شهرين متتابعين، ويطعم ستين مسكيناً، ثم تكون التوبة بعد ذلك» (١).

ضع ﴿٣٠١﴾ ٥ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجلٌ عذب عبده حتى مات فضربه مائة نكالا، وحبسه سنةً وغممه قيمة العبد، فتصدق بها عنه» (٢).

ح ﴿٣٠٢﴾ ٦ - أحمد بن محمد (٣)، عن مُثني، عن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يقتل عبده متعمداً أي شيء عليه من الكفارة؟ قال: عتق رقبة، وصيام شهرين، وصدقة على ستين مسكيناً».

ضع ﴿٣٠٣﴾ ٧ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن علي (٤)، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يقتل عبده خطأ، قال: عليه عتق رقبة، وصيام شهرين، وصدقة على ستين مسكيناً».

١ - لعل التعبير بالإعجاب المشعر بالاستحباب لتأخير التوبة عن الحصال. (ملذ)

٢ - رواه الكليني هذا السند، لكن الصدوق أورد في الفقيه «عن السكوني».

٣ - يعني ابن أبي نصر البرزطي. ٤ - الظاهر كونه علي بن سعيد.

فإن لم يقدر على الرَّقبة كان عليه الصَّيام ، فإن لم يستطع الصَّيام فعليه الصَّدقة « (١) » .

صحه ﴿٣٠٤﴾ ٨ - عليُّ، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عنهم **عنه** « قال: سئل (كذا) عن رجل قتل مملوكه، قال: إن كان غير معروف بالقتل ضُربَ ضَرْباً شديداً وأخذ منه قيمة العبد و تدفع إلى بيت مال المسلمين، فإن كان متعمداً للقتل قُتِلَ » .

صحه ﴿٣٠٥﴾ ٩ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر **عليه السلام** « قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة قَطَعَتْ ثديي وليدتها (٢) أنها حُرَّة ولا سبيل لمولاتها عليها، وقضى فيمن نكَلَ مملوكه فهو حُرٌّ؛ لا سبيل له عليها؛ سائبة (٣) يذهب فيتوالى من أحبَّ، فإذا ضَمِنَ جَريرتَه فهو يرثه » .

صحه ﴿٣٠٦﴾ ١٠ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز (٤) « قال: سألتُ أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضَرَبَ مملوكاً له فماتَ من ضَرْبِهِ، قال: يُعتق رَقَبَةً » (٥) .

صحه ﴿٣٠٧﴾ ١١ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه،

١ - بدل على أن كفارة قتل الخطأ مرتبة مطلقاً، كما هو المشهور، بل ادعى الشَّهيد الثاني - رحمه الله - عليه الإجماع . (ملذ)

٢ - قال الجزري: تطلق الوليدة على الجارية والأمة، وإن كانت كبيرة . وفي المصباح: الوليد: الصبي، والجمع ولدان - بالكسر -، والصبيَّة والأمة: وليدة، والجمع ولائد .

٣ - السائبة هو العبد الذي يعتق، والمهملة .

٤ - هو إبراهيم بن عثمان، وكان من أصحاب الصادق والكاظم **عليهما السلام**، وأبو جعفر إنما أن يكون الباقر أو الجواد **عليهما السلام**، وعلى أيِّ روايته عنها بعيد جداً، والظاهر وقع في السند سقطٌ وهو حُرَّان بن أعين، يظهر ذلك من الفقيه والكافي .

٥ - محمولٌ على الخطأ، وتعيين العتق لكونه الواجب مع القدرة . (ملذ)

عن أحمد بن النَّصْر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام « في الرجل يقتل ابنه أو عبده؟ قال: لا يقتل به، ولكن يُضْرَب ضرباً شديداً و يبنى عن مَسْقَط رأسه » (١).

س ﴿٣٠٨﴾ ١٢ - يونس - عن بعض من رواه - عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل قتل مملوكه أنه يضرب ضرباً وجيعاً و يؤخذ منه قيمته لبيت المال ».

ح ﴿٣٠٩﴾ ١٣ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن حمران، عن أحدهما عليهما السلام « قال: لا يقاد والدٌ بولده، و يُقتل الولدُ بوالده إذا قتل والده متعمداً » (٢).

↑
٢٣٦

ض ﴿٣١٠﴾ ١٤ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: لا يُقتل الأبُ بابنه إذا قتله، و يقتل الابن بأبيه إذا قتل أباه ».

ح ﴿٣١١﴾ ١٥ - علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: سألته عن الرجل يقتل ابنه أيقتل به؟ قال: لا ».

ص ﴿٣١٢﴾ ١٦ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة « قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل أمه، قال: يقتل بها صاغراً (٣)، و لا أظنُّ قتله كفارة ولا يرثها » (٤).

ص ﴿٣١٣﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام « أنه قال (٥) في رجل قتل أمه، قال: إذا كان خطأ فإنَّ

١ - يدلُّ على أنه لا يقتل الرجل بابنه، و هو إجماعي، و المشهور إلحاق الأجداد في ذلك بالأب - و فيه إشكال - و على أنه يعزَّر، و قد ذكره الأصحاب، و على أنه يبنى من البلد. (ملذ)
٢ - الحكمان إجماعيان. (ملذ) ٣ - أي بدون أن يعطى نصف الدية.

٤ - يظهر منه أن قتل الأم أشدُّ بأساً من قتل الأب، و يعلم منه أن حقَّ الأم على الولد أكثر من حقِّ الوالد عليه. ٥ - كذا في التسخ، و الظاهر سقوط (قضى أمير المؤمنين عليه السلام) لأنَّ كتاب محمد بن قيس أخبارٌ في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام نقل عن أبي جعفر عليه السلام.

له نصيبه من ميراثها وإن كان قتلها متعمداً فلا يرث منها شيئاً».

ضع ﴿٣١٤﴾ ١٨ - يونس، عن محمد بن سينان، عن العلاء بن الفضيل «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يُقتل الوالدُ بولده، و يُقتل الولدُ بوالده، ولا يرث الرَّجل الرَّجل إذا قتلَه وإن كان خطأ» (١).

قال محمد بن الحسن: قد بيّنا في كتاب الفرائض الوجه في الجمع بين هذين الخبرين فلا وجه لإعادته (٢).

٢٧٣ ↑

ضع ﴿٣١٥﴾ ١٩ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب ابنته وهي حامل فطرح ولدها فاستعدى زوج المرأة على أبيها فقالت المرأة: إن كان لهذا السقط دية فإن ميراثي منه هبة لأبي، فقال: يجوز لأبيها ما جعلت له من خطها، قال: ويؤدي أبوها إلى زوجها ثلثي دية السقط».

ضع ﴿٣١٦﴾ ٢٠ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل ابنه أقتل به؟ قال: لا، ولا يرث أحدهما الآخر إذا قتله».

ضع ﴿٣١٧﴾ ٢١ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة (٣) «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت ذواة عمداً - وهي حامل - ولم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها، فقال: إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم فعليها دية (٤) تسلمها إلى أبيه، وإن كان جنيناً علقه أو مضغه فإن عليها أربعين

١ - ذهب الأكثر إلى أن القاتل خطأ لا يرث من الدية، ويرث من سائر الأموال، وقيل: لا يرث مطلقاً، وقيل: يرث مطلقاً، والأوّل جامع بين الأخبار. (ملذ)
٢ - راجع المجلد التاسع.

٣ - هو زياد بن عيسى الحدّاء الكوفي، ثقة، وقد يقال له: زياد بن أبي رجاء و كان حسن المنزلة عند آل محمد عليهم السلام، وكان زامل أبي جعفر عليه السلام.

٤ - أي دية الجنين وهي مائة دينار.

ديناراً أو غرة تؤذيها إلى أبيه ، قلت له : فهي لا ترث ولدها من ديتة مع أبيه ؟
قال : لا ، لأنها قتلتها فلا ترثه» (١).

ص ٢٢٨ ↑
كس ٣١٨ ﴿ ٢٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن موسى الحشّاب ،
عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً
عليه السلام كان يقول : لا يُقتلُ والدٌ بولده إذا قتله ، ويُقتلُ الولدُ بالوالد إذا قتله ، ولا
يُجدُ الوالدُ للولد إذا قذفه ، ويُجدُ الولدُ للوالد إذا قذفه » (٢).

﴿ ١٠ - باب الاشتراك في الجنایات ﴾

ص ٣١٩ ﴿ ١ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر ، عن عاصم ، عن محمد بن -
قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة نفر أطلعوا في
زُبَيْتَةِ الْأَسَدِ (٣) فَحَرَّ أَحَدُهُمْ فَاسْتَمْسَكَ بِالثَّانِي ، فَاسْتَمْسَكَ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ ،
وَاسْتَمْسَكَ الثَّلَاثُ بِالرَّابِعِ ، فَقَضَى بِالْأَوَّلِ فَرِيْسَةَ الْأَسَدِ وَغَرَّمَ أَهْلَهُ ثَلَاثَ الدِّيَةِ
لَأَهْلِ الثَّانِي ، وَغَرَّمَ [أَهْلَ] الثَّانِي لِأَهْلِ الثَّلَاثِ ثُلُثِي الدِّيَةِ ، وَغَرَّمَ [أَهْلَ] الثَّلَاثِ
لَأَهْلِ الرَّابِعِ الدِّيَةَ كَامِلَةً » (٤).

١ - قال الفاضل مراد عليخان التفرشي : تنكير الدية يفيد أنها ليست دية كاملة ، فيكون
الكلام مجملاً ، فلعل كمتيتها كانت معلومة للسائل ، و كان غرضه استعمال مصرفها وأنها
هل ينقص منها شيء بسبب الأمومة أم لا ، كما صرح به في السؤال ثانياً ، وكذا ردّد في العلقه
والمضغة بين أربعين ديناراً والغرة ، ولم يبين أن أيهما لأبيها ، و لعل أربعين ديناراً للعلقه ، والغرة
للمضغة ، و فسرت الغرة بعبد أو أمة ، و عن ابن الجنيد : عبد أو أمة قيمتها نصف عشر الدية .

٢ - أحكامه كلّها موافقة للفتوى .

٣ - الزبية : حفرة حفرت للأسد ، سميت بذلك لأنهم يحفرونها في موضع عال و هي
الزابية التي لا يعلوها الماء . و يسان بها الأسد والدّئب .

٤ - قضية في واقعة ، و توجهها بأن الأول لم يقتله أحد ، والثاني قتله الأول ، و قتل هو

﴿٣٢٠﴾ ٢ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن مشع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن قوماً احتفروا زُبَيْةً للأسد باليمن، فوقع فيها الأسد فازدحم الناس عليها ينظرون إلى الأسد، فوقع رجلٌ فتعلق بآخر، وتعلق الآخر بالآخر، والآخر بالآخر، فجرحهم الأسد، فمنهم من مات من جراحة الأسد، ومنهم من أُخرج فات، فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السيوف، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: هَلَمُوا أفضي بينكم، ففضي: أنْ للأوّل ربع الدية، والثاني ثلث الدية، والثالث نصف الدية، والرابع الدية كاملة، وجعل ذلك على قبائل الذين ازدحموا، فرضي بعض القوم وسمخ بعضُ فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وأُخبر بقضاء عليّ أمير المؤمنين عليه السلام فأجازَه » (١).

﴿٣٢١﴾ ٣ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوّقيّ، عن السّكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام ستّة غلمان كانوا في الفُرات

← الثالث والرابع، فسقطت الدية على الثالثة، فاستحق منها بحسب ما جنى عليه، والثالث قتله اثنان، و قتل هو واحداً فاستحقّ ثلثين كذلك، والرابع قتله الثلاثة فاستحقّ تمام الدية، تعليل بموضع النزاع إذ لا يلزم من قتله لغیره سقوط شيء من دينه عن قاتله، و ربما قيل بأنّ دية الرابع على الثلاثة بالتسوية لاشتراكهم جميعاً في سببته قتله، وإنّما نسبها إلى الثالث لأنّ الثاني استحقّ على الأوّل ثلث الدية فيضيف إليه ثلثاً آخر، و يدفعه إلى الثالث فيضيف إلى ذلك ثلثاً آخر و يدفعه إلى الرابع، و هذا مع مخالفته لظاهر الرواية لا يتم في الآخرين لاستلزامه كون دية الثالث على الأولين، و دية الثاني على الأول إذ لا مدخل لقتله من بعده في إسقاط حقّه كما مرّ، إلا أن يفرض كون الواقع عليه سبباً في افتراس الأسد له فيقرب إلا أنه خلاف الظاهر. (شرح اللمعة).

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : السّر في كيفية الاقتسام على النحو المذكور، فلأنّ أهل الأوّل يستحقّ الحرمان عن ثلاثة أرباع دينه، لأنّ له مدخلاً في قتل ثلاثة أخر معه، و أهل الثاني يستحقّ الحرمان عن ثلثي دينه لأنّ له مدخلاً في قتل اثنين معه، و أهل الثالث يستحقّ الحرمان عن نصف دينه، لأنّ له مدخلاً في قتل واحد معه، و أهل الرابع لا يستحقّ الحرمان عن شيء إذ لا مدخل له في قتل أحد.

ففرق واحد منهم فشهد ثلاثة منهم على اثنين أنهما غرّقه ، و شهد اثنان على الثلاثة أنهم غرّقه ، فقضى عليّ عليه السلام بالدية ثلاثة أخماس على الاثنين و خمسين على الثلاثة» (١).

↑
٢٣٩

صح الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر ، عن عليّ عليه السلام مثله .

ضع ﴿٣٢٢﴾ ٤ - التّوّفيّ ، عن السّكّونيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : كان قوم يشربون فيسكرّون فيتباعجون بستكّايين (٢) كانت معهم ، فرفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم فمات منهم رجّلان و بقي رجّلان ، فقال أهل المقتولين : يا أمير المؤمنين أقدما بصاحبينا ، فقال عليّ عليه السلام للقوم : ماترون ؟ قالوا : نرى أن تقيدهما ، قال عليّ عليه السلام : فلفلّ ذينك اللّذين ماتا قتل كل واحد منها صاحبه ؟ قالوا : لا ندري ، فقال عليّ عليه السلام : بل أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة و آخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين» .

و ذكر إسماعيل بن الحجاج بن أرطاة ، عن يساك بن حرب ، عن عبد الله ابن أبي الجعد قال : كنت أنا رابعهم فقضى عليّ عليه السلام هذه القضية فينا .

صح ﴿٣٢٣﴾ ٥ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا فسكروا ، فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا ، فقتل اثنان و جرح اثنان ، فأمر بالمجروحين فضرب كل واحد منها ثمانين جلدة ، و قضى دية المقتولين على المجروحين ، وأمر أن تقاس جراحة المجروحين فترفع من الدية ، و إن مات أحد

١ - في الروضة : قضية في واقعة مخالفة لأصول المذهب فلا يتعدى . و الموافق لها من الحكم أنّ شهادة السابقين إن كان مع عدم التهمة قبلت ، ثم لا تقبل شهادة الآخر للتهمة ، و إن كانت الدعوى على الجميع أو حصلت التهمة على الجميع لم تقبل شهادة أحدهم مطلقاً و يكون ذلك لوثاماً يمكن إثباته بالقسامة .

٢ - بعج بطنه بالسكّين يبعجه بعجاً إذا شقّه فهو مبعوج .

المجروحين فليس على أحدٍ من أولياء المقتولين شيء».

↑
٢٤٠

ص ٣٢٤ ﴿٦﴾ - الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي مريم الأنصاري ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل ؟ قال : إن أحب أن يقطعها أدى إليها دية يد واقتسهاها ثم يقطعها ، وإن أحب أخذ منها دية يد ، قال : وإن قطع أحدهما ردّ الذي لم يقطع يده على الذي قُطعت يده رُبَع الدية » (١).

أروص ٣٢٥ ﴿٧﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ؛ و محمد بن - جعفر ، عن عبدالله بن طلحة ، عن ابن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في حائط اشترك في هدمه ثلاثة نفر ، فوقع على واحد منهم فات فضمن الباقي ديته ، لأن كل واحد منهم ضامن صاحبه » (٢).

ص ٣٢٦ ﴿٨﴾ - محمد بن يحيى - عن بعض أصحابه - عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في عبد و حرّ قتل رجلاً حرّاً ، قال : إن شاء قتل الحرّ وإن شاء قتل العبد ، وإن اختار قتل الحرّ ضرب جنبي العبد ».

ص ٣٢٧ ﴿٩﴾ - و روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي عبدالله (٣) ، عن محمد ابن عبدالله بن مهران ، عن عمرو بن عثمان ، عن أبي جميلة ، عن سعد الإسكاف ، عن الأصبع بن نباتة « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت جارية فنحستها جارية أخرى فقمصت المركوبة فصرعت الرّاكبة فاتت ، فقضى

١ - أي ربع دية إنسان .

٢ - قال الشهيد الثاني (ره) : في طريق الزواية ضعف يمنع من العمل بها مع مخالفتها للقواعد الشرعية - انتهى . وقال في التحرير : قال الشيخ - رحمه الله - : لو اشترك ثلاثة في هدم حائط فوقع على أحدهم فقتله ، ضمن الآخرون ديته ، لأن كل واحد ضامن لصاحبه . والوجه عندي أنها يضمنان ثلثي ديته . ٣ - يعني الجاموراني . وأبو جميلة هو المفضل بن صالح .

بديتها نصفين بين التاخسة والمنخوسة» (١).

↑
٢٤١

﴿ ١١ - باب اشتراك الأحرار والعبيد ﴾

﴿ (والتساء والرجال، والصبيان والمجانين في القتل) ﴾ *

ضع ﴿ ٣٢٨ ﴾ ١ - محمد بن يحيى - عن بعض أصحابه - عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام « (في عبد وحرّ قتلًا رجلاً حرّاً، قال: إن شاء قتل الحرّ وإن شاء قتل العبد وإن اختار قتل الحرّ ضرب جنبي العبد)».

صع ﴿ ٣٢٩ ﴾ ٢ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن ضرّيس الكناسي « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة و عبد قتلًا رجلاً (خطأ) فقال: (إن خطأ المرأة والعبد مثل العمدة)، فإن أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما، قال: و إن كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيده ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم، فإن أحبوا أن يقتلوا المرأة و يأخذوا العبد أخذوا إلا أن تكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم و يأخذوا العبد أو يفتديه سيده، و إن كانت

١ - نخس الذابة: غرز جنبها أو مؤخرها بعود و نحوه فهاجت، و نخس بفلان هتيجه و أزعجه، و قص الفرس وغيره: عدا سريعاً كان يرفع يديه معاً و يطرحهما معاً، و وثب و نفر. قال سلطان العلماء: هذه الرواية مشهورة عمل بها الشيخ و أتباعه مع أنها ضعيفة السند، و قال المحقق في الشرائع: أبو جميلة (المفضل بن صالح) ضعيف فلا استناد بنقله، و في المقنعة: على التاخسة والقامصة ثلثا الذية و يسقط الثلث لركوبها عبثاً و هذا وجه حسن، و قال ابن إدريس و جهاً ثالثاً: أوجب الذية على التاخسة إن كانت ملجئة للقامصة، و إن لم تكن ملجئة فالذية على القامصة، و هو متجه أيضاً غير أن المشهور بين الأصحاب هو الأول، و قال الفاضل التفرشي: لعل جعل الذية بينها تعلقها برقبتهما.

قيمة العبد أقلّ من خمسة آلاف درهم فليس لهم إلا العبد» (١).

ص ٣٣٠ ﴿٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سُئِلَ عن غلام لم يدرك وامرأة قتلا رجلاً (خطأً)، فقال: (إنّ خطأ المرأة والغلام عمدٌ) (٢) فإن أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما و يردّوا على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم، وإن أحبّوا أن يقتلوا الغلام قتلوه و ترده المرأة على أولياء الغلام ربع الدية، قال: وإن أحبّ أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية و على المرأة نصف الدية».

قال محمد بن الحسن: قد أوردت هاتين الروايتين لما تتصمّنان من أحكام قتل العمد، فأما قوله في الخبر الأوّل: «إنّ خطأ المرأة و العبد عمدٌ» وفي الرواية الأخرى: «إنّ خطأ المرأة والغلام عمدٌ» فهذا مخالف لقول الله تعالى، لأنّ الله

١ - الظاهر عندي أنّ ما جعلناه بين القوسين ممّا دس أصحاب أبي الخطاب محمد بن مقلاص الأسدّي أو أصحاب المغيرة بن سعيد الذي كانوا يدسّون كتب أصحاب أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام. فقد روى الكشي في رجاله مسنداً عن محمد بن عيسى بن عبيد قال: سألت بعض أصحابنا عن يونس بن عبد الرحمن - وأنا حاضر - فقال: يا أبا محمد ما أشدّك في الحديث و أكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فأ الذي يملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبدالله عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن و السنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإنّ المغيرة بن سعيد - لعنه الله - دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي، فاتقوا الله و لا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى و سنة نبيّنا محمد صلى الله عليه و آله، فإنّنا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عزّ و جلّ و قال رسول الله صلى الله عليه و آله، قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و وجدت أصحاب أبي عبدالله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم و أخذت كتبهم ففرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبدالله عليه السلام، و قال لي: إنّ أبا الخطاب كذب على أبي عبدالله عليه السلام؛ لعن الله أبا الخطاب! و كذلك أصحاب أبي الخطاب يدسّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبدالله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن - إلخ».

٢ - ما بين القوسين في المقامين ممّا دسّ في الخبر، على ما بيّناه.

تعالى حكم في قتل الخطأ الذية دون القود، فلا يجوز أن يكون الخطأ عمداً كما لا يجوز أن يكون العمد خطأً إلا فيمن ليس بمكلف مثل المجانين والذين ليسوا عُقلاء، وأيضاً قد قَدَمْنَا من الأخبار ما يدلُّ على أنَّ العبد إذا قتل خطأً سلم إلى أولياء المقتول أو يفتديه مولاة وليس لهم قتله، وكذلك قد بيَّنا أنَّ الصبي إذا لم يبلغ فإنَّ عَمَدَهُ خطأً، و تتحمَّل الذية عاقِلَتُهُ، فكيف يجوز أن نقول في هذه الرواية أنَّ خطأه عمدٌ، وإذا كان الخبران على ما قلناه من الاختلاط لم ينبغ أن يكون العمل عليها فيما يتعلق بأن يجعل الخطأ عمداً، على أنه يُشبهه أن يكون الوجه فيه أنَّ خطأهما عمدٌ هو ما يعتقده بعض مخالفينا أنه خطأ، لأنَّ منهم من يقول: إنَّ كلَّ من يقتل بغير حديده فإنَّ قتله خطأً وقد بيَّنا نحن خلاف ذلك، وأنَّ القتل بأثني شيءٍ كان إذا قصد كان عمداً، ويكون القول في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «غلام لم يدرك» المراد به لم يدرك حدَّ الكمال، لأنَّا قد بيَّنا أنه إذا بلغ خمسة أشبار اقتص منه^(١). روى ذلك:

ضع **٣٣١** - ٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوفي، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ في رجل و غلام اشتركا في قتل رجل و قتلاه، فقال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: إذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه، وإذا لم يكن بلغ خمسة أشبار قضي بالذية»^(٢).

١ - قال العلامة المحلّسي - رحمه الله - : اعلم أنه مع حمل الغلام على البالغ تبقى فيه مخالفتان للمشهور، إحداهما في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «و ترة المرأة على أولياء الغلام ربع الذية» فإنه موافق لما اختاره الشيخ في النهاية، و تبعه تلميذه القاضي، والمشهور أنها ترة على ورثة الرجل دينها كاملة نصف دية الرجل. و ثانيها في قوله: «و يرث الغلام على أولياء المرأة ربع الذية» فإنَّ المقطوع به في كلامهم هو أنه حينئذ لا يرث على أولياء المرأة شيء، بل يأخذ أولياء المقتول نصف الذية من الغلام. و أما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «و يرث على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم» فهو موافق للمشهور، و يرث مذهب المفيد حيث ذهب إلى أن المردود على تقدير قتلها يقسم أثلاثاً، ثلثه لأولياء المرأة، و ثلثاه لأولياء الرجل. ٢٠ - تقدّم الخبر في ص ٢٦٨ تحت رقم ٥١ مع بيان له.

سجده ﴿٣٣٢﴾ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن -
عبدالله ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأتين
قتلتا رجلاً عمداً ، قال : تقتلان به ؛ ما يختلف فيه أحدٌ » (١) .

سجده ﴿٣٣٣﴾ ٦ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن موسى بن -
القاسم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألت عن
قومٍ ممالك اجتمعوا على قتل حُرٍّ ؛ ما حالهم ؟ فقال : يقتلون به . و سألت عن
قومٍ أحرار اجتمعوا على قتل مملوك ما حالهم ؟ فقال : يؤذون قيمته » (٢) .

سجده ﴿٣٣٤﴾ ٧ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي جعفر ،
عن أبي بصير (٣) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألت عن أربعة أنفس قتلوا رجلاً ؛
مملوك و حرّ و حرّة و مكاتب قد أذى نصف مكاتبته ، فقال : عليهم الدّية ، على
الحرّ ربع الدّية ، و على الحرّة ربع الدّية ، و على المملوك أن يخير مولاه فإن شاء
أذى عنه و إن شاء دفع برؤمته (٤) لا يُغرم أهله شيئاً ، و على المكاتب في ماله
نصف الرُّبع ، و على الَّذِينَ كَاتَبُوهُ نصف الرُّبع ؛ فذلك الرُّبع لأنّه قد اعتق
نصفه » (٥) .

* * * *

١ - قوله : « ما يختلف فيه أحدٌ » يمكن أن يكون كلام الإمام عليه السلام ؛ و يحتمل أن يكون
كلام الزّاوي ، والمراد أن العامة يوافقونا فيه . (ملذ) و في بعض النسخ : « ما يختلف في هذا أحدٌ » .
٢ - حمل على ما إذا ردّ على مولى كلٍّ منهم ما فضل من قيمته على جانيته لو كان فضل ،
و لو اختص الفضل بالبعض اختص الردّ أيضاً . (ملذ) و في بعض النسخ : « يؤذون منه » .
٣ - المراد بأبي جعفر إمّا أحمد بن محمد بن أبي نصر الزينطيّ القنّعة ، أو محمد بن الفضيل
الأزدّي الضعيف . والمراد بأبي بصير ليث المراديّ .

٤ - قال في النهاية : « الرّمة - بالضم - قطعة حبل يشدّ بها الأسير أو القاتل إذا قيّد إلى
القصاص ، أي يسلم إليه بالحبل الذي يشدّ به تمكيناً لهم منه لئلا يهرب ، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا :
أخذت الشيء برمته أي كلّه » . و قد مرّ الكلام فيه مفصلاً ص ١٩٠ ذيل الخبر ١ من « باب
البيئات على القتل » . ٥ - روى الشيخ هذا الخبر من نوادر محمد بن أحمد بن يحيى .

﴿ ١٢ - باب ديات الأعضاء والجوارح والقصاص فيها ﴾

ضع ﴿٣٣٥﴾ ١ - سهل بن زياد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس « أنه عرض على أبي الحسن الرضا عليه السلام كتاب الديات و كان فيه في ذهاب السمع كله ألف دينار والصوت كله من العتن والبُحج ألف دينار^(١)، والشَّلل في اليدين كلتيهما الشَّلل كله ألف دينار ، و شلل الرّجلين ألف دينار ، والشفتين إذا استوصلتا ألف دينار ، والظهر إذا حدب ألف دينار ، والدّكر إذا استوصل ألف دينار ، والبيضتين ألف دينار ، و في صدغ الرّجل إذا أصيب فلم يستطع أن يلتفت إلا ما انحرف الرّجل نصف الدّية خمس مائة دينار ، و ما كان دون ذلك فبحسابه »^(٢).

ثق عليّ ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن الرضا عليه السلام مثله .

ح ﴿٣٣٦﴾ ٢ - عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرّجل يكسر ظهره ، فقال : فيه الدّية كاملة و في العميتين الدّية و في إحديهما نصف الدّية ، و في الأذنين الدّية ، و في إحديهما نصف الدّية ، و في الدّكر إذا قطعت الحشقة و ما فوق الدّية ، و في الأنف إذا قطع المارن الدّية ، و في البيضتين الدّية »^(٣).

مجهـ ﴿٣٣٧﴾ ٣ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن بكير ، عن

١ - العتن هو أن يتكلم بالخياشيم ، والبُحج : خشونة و غلظ في الصوت ، و لعل المراد به أنه ذهب صوته بحيث لا يفهم كلامه لكن يسمع منه صوت غير متميز من خيشومه ، أو صوت غليظ من حلقه . و في النهاية الأثرية : البحة - بالضم - غلظة في الصوت .

٢ - أي بحساب التفاوت بينه و بين الحالة الطبيعية . (ملذ)

٣ - كذا ، و في الكافي : « و في الشفتين الدّية » . فلا بد من صحة أحدهما و تصحيف الآخر .

و المارن من الأنف ما لان منه و فضل عن القصة ، كما في النهاية .

زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في اليد نصف الدية، وفي اليدين جميعاً الدية، وفي الرّجلين كذلك، وفي الذّكر إذا قطعت الحشفة الدية وما فوق ذلك، وفي الأنف إذا قطع المارن الدية، وفي الشّفتين الدية، وفي العينين الدية، وفي إحداهما نصف الدية».

صح ﴿٣٤٨﴾ ٤ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الأنف إذا استوصل جدعه الدية^(١)، وفي العين إذا فُتت نصف الدية^(٢)، وفي الأذن إذا قُطعت نصف الدية، وفي اليد نصف الدية وفي الذّكر إذا قُطعت من موضع الحشفة الدية».

نق ﴿٣٣٩﴾ ٥ - أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سَماعة قال: سألته عليه السلام عن اليد فقال: نصف الدية، وفي الأذن نصف الدية إذا قطعها من أصلها».

صح ﴿٣٤٠﴾ ٦ - الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في الشفة السفلى ستة آلاف، وفي العليا أربعة آلاف؛ لأنّ السفلى تمسك الماء». فأما ما رواه:

نق ﴿٣٤١﴾ ٧ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرعة، عن سَماعة قال: سألته عليه السلام عن اليد، فقال: نصف الدية وفي الأذن نصف الدية إذا قطعها من أصلها، وإذا قطع طرفاً منها قيمة عدل، والعين الواحدة نصف الدية، وفي الأنف إذا قطع المارن الدية كاملة، وفي الذّكر إذا قطع الدية كاملة، والشّفتان العليا والسفلى سواء في الدية^(٣).

١ - في الصحاح: الجذع قطع الأنف و قطع الأذن أيضاً و قطع اليد والشّفة.

٢ - أي في الواحدة منها نصف الدية.

٣ - قوله: «الشّفتان العليا والسفلى سواء» يمكن حمله على التّقيّة، لأنّه مذهب أكثر العامة،

و رووا عن سعيد بن المسيّب و زيد بن ثابت أنّ في السفلى الثلثين و في العليا الثلث، لكنّه ←

فيمكن الوجه في هذا الخبر من التسوية بين الشفتين في الدية إنَّها المراد به إيجاب الدية فيها سواء لا المقدار فيكونان متساويين من حيث يجب لكل واحد واحدتها ٢٤٦ منها الدية وإن تفاضلنا في مقدار ما يستحقُّ بكل واحدتها منها.

نق ﴿٣٤٢﴾ ٨ - يونس، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرّجل الواحدة نصف الدية، وفي الأذن نصف الدية إذا قطعها من أصلها، وإذا قطع طرفها ففيها قيمة عدل، وفي الأنف إذا قطع الدية كاملة، وفي اللسان إذا قطع الدية كاملة».

ضع ﴿٣٤٣﴾ ٩ - محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن - سينان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في أنف الرّجل إذا قطع من المارين فالدية تامّة، وذكر الرّجل الدية تامّة، ولسانه الدية تامّة، وأذنيه الدية تامّة، والرّجلان بتلك المنزلة، والعينان بتلك المنزلة، والعين العوراء الدية تامّة^(١) والأصبع من اليد أو الرّجل فُعشر الدية، والسّن من الثّنايا، والأضراس سواء نصف العشر، والموضحة خمسة من الإبل^(٢)، والسّمحاق أربعة من الإبل، والدّامية صلح أو قصاص^(٣) إذا كان عمداً كان دية أو قصاصاً وإذا كان خطأ كان الدية، والمُنْقَلَة خمسة عشر، والجائفة ثلث الدية، والمأمومة ثلث الدية^(٤)، و

← خلاف المشهور بينهم. (ملذ)

١ - كذا، والصبّاب: «والعين الأعور» كما يأتي في باب ١٣.

٢ - الموضحة: الشجة التي تبدي وضع العظم، والسّمحاق: قشرة رقيقة فوق عظم الرّأس وبه سقيت الشجة إذا بلغت إليه سمحاقاً. (الصحاح)

٣ - في الأخبار الذخيلة «قوله: «صلح أو قصاص» زائد بعد تفصيل ذكر بعده بين العمد والخطأ وحكم كل منها ولو لم يكن هو زائداً كان قوله بعد «عمداً» «كان دية أو قصاصاً» زائداً لئلا يحصل التكرار». والدّامية شجة تشقّ الجلد حتى يظهر الدّم منها.

٤ - المُنْقَلَة: الشجة التي تخرج منها فراش العظام وهي مارق منها، والجائفة هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف، يقال: جفته إذا أصبت جوفه، والمراد بالجوف ههنا كل ما له قوة محيلة ←

جراحة المرأة والرجل سواء إلى أن تبلغ ثلث الذية ، فإذا جاز ذلك فالرجل يضعف على المرأة ضعفين ، والخطأ مائة من الإبل أو ألف من الغنم أو عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ، وإن كان الإبل فخمس وعشرون بنت مخاض ، و خمس وعشرون بنت لبون ، و خمس وعشرون حقة ، و خمس وعشرون جذعة ، والذية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر والعصا الضربة والاثنين فلا يريد قتله فهي اثلاث ثلاث و ثلاثون حقة و ثلاثون جذعة و أربع وثلاثون تينة كلها خلفه طروقة الفحل ، وإن كانت من الغنم فألف كبش ، والعمد هو القود أو رضى وي المقتول .

↑
٢٤٧

صح ﴿٣٤٤﴾ ١٠ - الحسن بن محبوب ، عن أبي سليمان الحمار^(١) ، عن بُرَيْدِ العجلي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه فلا يستطيع أن يجلس أن فيه الذية . »

صح ﴿٣٤٥﴾ ١١ - علي ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن صالح بن عتبة ، عن معاوية بن عمار « قال : تزوج جار لي امرأة فلما أراد مواقعتها رقتته برجلها ففتقت بيضته فصار آدر^(٢) ، فكان بعد ذلك ينكح ولا يولد له ، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك ؛ و عن رجل أصاب صرة رجل ففتقتها^(٣) ، فقال عليه السلام : في كل فتق ثلث الذية . »

صح ﴿٣٤٦﴾ ١٢ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كسر بَعْصُوصه^(٤) فلم

← كالبطن والدماغ .

١ - هو داود بن سليمان الكوفي الثقة ، له كتاب روى عنه عدة ؛ منهم ابن محبوب .

٢ - الأدرّة - وزان عُرْفَة - هي انتفاخ الخصية ، يقال : أدر يأدر - من باب تعب - فهو

آدر ، والجمع أدر مثل أحر و حمر . ٣ - كذا ، والصواب : «سرة» بالسين المهملة كما

في الكافي . والفتق - بالتحريك - : انفتاق المثانة ، و قيل : انفتاق الصفاق إلى داخل من مرقاة

الطن . وأصله الشق والفتح . ٤ - قال في القاموس : البعصوص - كعصفور - عظم الورك ، ←

يملك إسته فما فيه من الذية ؟ فقال : الذية كاملة . قال : و سألته عن رجل وقع بجارية فأفضاها و كانت إذا نزلت بتلك المنزل لم تلد ، قال : الذية كاملة .»

ث (٣٤٧) ١٣ - ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب عجانته ^(١) فلا يستمسك غايته ولا بولته : إن في ذلك الذية كاملة .»

صح (٣٤٨) ١٤ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن بُريد العجلي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : في ذكر الغلام الذية كاملة .»

صح (٣٤٩) ١٥ - علي ، عن أبيه ، عن التوقي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : في ذكر الصبي الذية ، و في ذكر العتین الذية » ^(٢).

صحه (٣٥٠) ١٦ - الحسن بن محبوب ، عن الحارث بن محمد بن التُّيمان صاحب الطاق ، عن بُريد العجلي ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل افتصّ جارية - يعني امرأته - فأفضاها ؟ قال : عليه الذية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين ، قال : فإن أمسكها و لم يطلقها فلا شيء عليه ، و إن كان دخل بها و لها تسع سنين فلا شيء عليه ، إن شاء أمسك و إن شاء طلق » ^(٣).

← و عظم رقيق حول الذبر وهو العصص . و قال الشهيد في الروضة : « لو كسر عصصه بضم عينه ، و هو عجب الذنب أي عظمه فلم يملك غائظه ففیه الذية ، لصحیحة سليمان بن خالد . و البعض هو العصص لكن لم يذكره أهل اللغة ، فمِن ثَمَّ عدل المصنف عنه ، قال التراوندي : البعض عظم رقيق حول الذبر . و لو ضرب عجانته - بكسر العين - و هو ما بين الخصية و الفمحة فلم يملك غائظه ولا بوله ، ففیه الذية أيضاً في رواية إسحاق ، و نسبه إلى الرواية لأن إسحاق فطحّي و إن كان ثقة ، والعمل بروايته مشهور كالتاليق ، و كثير من الأصحاب لم يذكر فيه خلافاً - انتهى . ١ - المعجان - ككتاب - : ما بين الخصية و حلقة الذبر .

٢ - المشهور بين الأصحاب أنّ في ذكر العتین ثلث الذية ، و ردوا الخير لضعف سنده و فيه

إشكال . (ملذ) ٣ - قوله : « فلا شيء عليه » ظاهره عدم لزوم الذية مع الإمساك ، و لم يقل

ص ٣٥١ ﴿١٧﴾ - ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل تزوج جارية فوقع بها فأفضاها، قال: عليه الإجراء عليها ما دامت حية».

ص ٣٥٢ ﴿١٨﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن التوقي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «أن رجلاً أفضى امرأة فقومها قيمة الأمة الصحيحة وقيمتها مفضاة، ثم نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها، وأجر الزوج على إمسакها» (١).

ص ٣٥٣ ﴿١٩﴾ - وهذا الإسناد «أن علياً عليه السلام رفع إليه جاريتان دخلتا الحمام فأفصت إحداهما الأخرى بأصبعها، فقصى على التي فعلت عقلها» (٢).

ص ٣٥٤ ﴿٢٠﴾ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن مشعم بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: في القلب إذا رُعد فطار»

به أحد، و حمل على ما سوى الذية. (ملذ) و في التحريز: في إفضاء الرجل زوجته بالوطء قبل تسع سنين الذية خمسمائة دينار، و حرمت عليه أبداً، و عنيه المهر والإفناق عليها حتى يموت أحدهما، و إن أفضاها الزوج بالوطء بعد البلوغ فلا شيء عليه، لأنه فعل مأذون فيه شرعاً، و في رواية السكوني عن علي عليه السلام «أن رجلاً أفضى امرأة - الخ»، و لو أفضاها غير الزوج فالذية خاصة، و هل يشترط عدم البلوغ حينئذ؟ فيه نظر، أقربه: عدم، سواء كان زنا باكرًا أو بدونه أو بوطء شبهة.

١ - قال الشيخ (ره) في الاستبصار: الوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقيّة، لأن ذلك مذهب كثير من العامة - انتهى. و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد نقله عن الشيخ: يمكن حمله على ما إذا لم يصل إلى الإفضاء المصطلح و يكون الإمساك على الاستحباب، و لا يبعد عندي أن يكون أصله ما رواه الصدوق في نوادر الحكمة أن الصادق عليه السلام «قال: في رجل أفصت امرأته جاريته بيدها، فقصى أن تقوم قيمة وهي صحيحة و قيمة وهي مفضاة فيغيرها ما بين الصحة والعيب و أجبرها إمساکها، لأنها لا تصلح للرجال».

٢ - إن كان الإفضاء فالعقل الذية و إن كان الافتضاض فمهر المثل مجازاً.

الذّية^(١)، و قال رسول الله ﷺ: في الصّعر الذّية..- والصّعر: أن يثني عنقه فيصير في ناحية -».

ح ﴿٣٥٥﴾ ٢١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نصر ، عن عبدالله ابن سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الذّية مثل اليدين والعينين ، قلت : فرجل فُقيمت عينه ؟ قال : نصف الذّية ، قلت : رجُل فُطعت يده ؟ قال : فيه نصف الذّية ، قلت : فرجُل ذَهبت إحدى بِيضتَيْه ؟ قال : إن كان اليسار ففيها ثلثا الذّية^(٢) ، قلت : و ليم ؟ أليس قلت : ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الذّية !؟ قال : لأنّ الولد من البيضة اليسرى »^(٣).

ضع ﴿٣٥٦﴾ ٢٢ - سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمون ، عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن مِسْمَع ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللّحية إذا حلقت فلم تنبت الذّية كاملة ، فإذا نبتت فثلث الذّية ».

ضع ﴿٣٥٧﴾ ٢٣ - سهل بن زياد ، عن عليّ بن حديد^(٤) - عن بعض رجاله - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت : الرّجل يدخل الحَمَام فيصبُّ عليه صاحب -

١ - أي ذهب عقله من الخوف ، قال الجزريّ : في حديث يزيد بن الأسود : « فجيء بها ترعد فرائصها » أي ترحف و تضطرّ من الخوف - انتهى ، و لا خلاف في أنّ في ذهاب العقل الذّية ، و قال في التحرير : في العنق إذا كسر فصار الإنسان أصغر الذّية كاملة ، و رواه مِسْمَع عن الصادق عن أمير المؤمنين عليه السلام « قال : قال رسول الله ﷺ : في الصّعر الذّية ، والصّعر أن يثني عنقه فيصير في ناحية ، و منه قوله تعالى : « ولا تصعر خدك للنّاس » أي لا تعرض عنهم . و كذا لو جنى على العنق ما يمنع الازدراد . و لو زال فلا ذية و يثبت الأرش ، و لو جنى عليه فصار إنفثات شاقاً أو ابتلاع الماء أو غيره ، فالحكومة . (ملذ)

٢ - كذا ، و في الكافي : « ففيها الذّية » و يؤيد نسخة التهذيب ما رواه الصدوق في الفقيه : (تحت رقم ٥٣٣٧) عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام « قال : الولد يكون من البيضة اليسرى ، فإذا قطعت ففيها ثلثا الذّية و في اليمنى ثلث الذّية » . و لا يبعد حمل الخبر العام على الغالب أو التّقية ، والخاصّ مقدّم ، و جمهور العامة على الاستواء . (ملذ)

٣ - يفهم من الكلام أنّ الذّكر من اليسرى والأُنثى من اليمنى . ٤ - في الكافي : « عليّ بن خالد » .

الحَمَام مَاءً حَارًّا فَيَمْتَعِطُ شَعْرَ رَأْسِهِ^(١) فلا يَنْبِت؟ فقال: عليه الدِّية كاملة». ص ٣٥٨ ﴿٢٤﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّقَّارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ «قال: قلت لأبي-عبدالله عليه السلام: رَجُلٌ دَخَلَ الْحَمَامَ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً حَارًّا فَامْتَعَطَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَحَيْثَهُ فَلَا يَنْبِتُ أَبَدًا، قَالَ: عَلَيْهِ الدِّية»^(٢).

↑
٢٥٠.

ص ٣٥٩ ﴿٢٥﴾ - عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه، فقضى عليه أن يداس بطنه حتى يحدث في ثيابه كما أحدث، أو يُغْرَم ثلث الدِّية»^(٣).

ص ٣٦٠ ﴿٢٦﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ بَجِيحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: سأله رجلٌ - وأنا عنده - عن رجل ضَرَبَ رَجُلًا فَقَطَعَ بَوْلَهُ^(٤)، فقال له: إن كان البول يَمُرُّ إِلَى اللَّيْلِ فعليه الدِّية لأنه قد منعه المعيشة، وإن كان إلى آخر النهار فعليه الدِّية^(٥)، وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدِّية، وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدِّية».

١ - امتعط شعره وتمعط إذ تناثر.

٢ - كذا، والضمير راجع إلى الضاب؛ الذي يفهم من الكلام، وفي الفقيه: «رجل صب ماءً حارًّا على رأس رجل».

٣ - قال في الروضة: عمل بمضمونها الأكثر، وأوجب جماعة الحكومة، وهو أقوى. وفي بعض النسخ: «وأغرم ثلث الدِّية».

٤ - كذا في النسخ وفي الكافي أيضاً، أي قطع حاله المعتاد و صار سلساً، ولكن في الفقيه تحت رقم ٥٣١٤: «فلم ينقطع بوله» وهو الصواب.

٥ - هذه الجملة من قوله: «وإن كان إلى ارتفاع النهار» موجودة في الكافي وليست في الفقيه، والظاهر تكرار الجملة السابقة بلفظ آخر وبيان لها. وعلى تقديرها فالمعنى أن حكم الاستمرار إلى أواخر النهار مثل حكم الاستمرار إلى الليل. وقوله: «فعليه الدِّية» أي كاملة.

فق ﴿٣٦١﴾ ٢٧ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن يحيى الخزاز ، عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلسل بوله بالذية كأملة » (١).

مجهو ﴿٣٦٢﴾ ٢٨ - الحسن بن محبوب ، عن عبدالرحمن بن سيابة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن في كتاب علي عليه السلام لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمته (٢) لها ديتها ، فإن لم يؤد إليها الذية قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك ».

مع ﴿٣٦٣﴾ ٢٩ - الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فقهر رحمها ، فأفسد طمثها ، وذكرت أنها قد ارتفع [عنها] طمثها عنها لذلك ، وقد كان طمثها مستقيماً ؟ قال : ينتظر بها سنة فإن رجع طمثها إلى ما كان وإلا استحلقت وغرم ضاربها ثلث ديتها لفساد رحمها وارتفاع طمثها ».

مع ﴿٣٦٤﴾ ٣٠ - ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قطع ندي امرأته قال : إذا أغرمه لها نصف الذية » (٣).

ح ﴿٣٦٥﴾ ٣١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن حماد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه وبصره ولسانه وقلعه وفرجه ، وانقطع جماعه وهو حي : بست ديات » (٤).

١ - لعل المراد استمراره إلى الليل ، فلا ينافي الخبر السابق .

٢ - أي شفري فرجه ، وفي الشرائع : يشيت القصاص في الشفرين ، كما يشيت في الشفتين ولو كان الجاني رجلاً فلا قصاص و عليه ديتها ، وفي رواية ابن سيابة إن لم يؤد ديتها قطعت لها فرجه وهي متروكة - انتهى . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر من عمل بها غير يحيى بن - سعيد ، فإنه قال به في جامعه . ٣ - أي نصف دية المرأة ولا خلاف فيه . (ملذ)

٤ - كذا في الكافي أيضاً ، وقال الأستاذ التستري - رحمه الله - : الظاهر أن « بست ديات »

ح ﴿٣٦٦﴾ ٣٢ - عليٌّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن محمد بن قيس، عن أحدهما عليهما السلام «في رجل فقا عيني رجل و قطع أنفه و أدنيه^(١)، ثم قتله؟ فقال: إن كان فرق ذلك اقتص منه ثم يُقتل، وإن كان ضربه ضربة واحدة؛ ضرب عنقه و لم يقتص منه».

مجمه ﴿٣٦٧﴾ ٣٣ - الصقار، عن السندي، عن محمد بن الربيع، عن يحيى ابن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن عاصم الحنطاط، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: جعلتُ فداك ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأمه^(٢) - يعني ذهب عقله^(٢) - قال: عليه الذية، قلت: فإنه عاش عشرة أيام أو أقل أو أكثر فرجع إليه عقله أله أن يأخذ الذية؟ قال: لا؛ قد مضت الذية بما فيها^(٣)، قلت: فإنه مات بعد شهرين أو ثلاثة، قال أصحابه: نريد أن نقتل الرجل الضارب، قال: إن أرادوا أن يقتلوه يؤدوا الذية ما بينهم و بين سنة، فإذا مضت السنة فليس لهم أن يقتلوه و مضت الذية بما فيها».

٢٥٢ ↑

ح ﴿٣٦٨﴾ ٣٤ - محمد بن الحسن الصقار، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد ابن أبي عمير، عن حصص بن البخري «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل

فيه محرف «بجمس ديات» لأن المنافع المذكورة فيه خمس، فلم تكون الذية ستاً، فإن نفس الضرب بعضا ليس فيه دية، والمنافع الذاهبة بسببه خمس، فإن قوله: «وانقطع جماعه» فيه عطف تفسيري لذهاب فرجه، لأن الفرج لا يذهب بضره عصى على رأسه أو بدنه، و عليه فإذهب خمسة: السمع، والبصر، واللسان، والعقل، والفرج. والمراد باللسان فيه أيضاً التطق لا نفس الجارحة كما لا يخفى، و لكن من المحتمل أن يكون المراد من ذهاب الفرج عدم استمساك لبوله و غائظه فيصح ما في الخبر من الست لكتبه خلاف المنصرف منه - انتهى.

١ - في الكافي: «فقا عيني رجل و قطع أدنيه» بدون «أنفه و». ٢ - أمه أمّا فهو أميم و مأموم: أصاب أم رأسه، و شجة أمّة و مأمومة بلغت أم الرأس. (القاموس)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ظاهره عدم انتظار السنة لأخذ الذية، و عدم ارجاع الذية مع العود قبل السنة. (ملذ)

ضُرِبَ عَلَى رَأْسِهِ فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَاعْتَقَلَ لِسَانُهُ ثُمَّ مَاتَ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ ضَرْبُهُ ضَرْبَةً بَعْدَ ضَرْبَةٍ اِقْتَصَصَ مِنْهُ ثُمَّ قَتَلَ ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَهُ هَذَا مِنْ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَتَلَ وَ لَمْ يَقْتَصَصْ مِنْهُ » .

صح (٣٦٩) ٣٥ - الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة الخدّاء « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بَعْمُودٍ فُسْطَاطَ عَلَى رَأْسِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَأَجَافَهُ حَتَّى وَصَلَتِ الضَّرْبَةُ إِلَى الدِّمَاغِ وَ ذَهَبَ عَقْلُهُ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ المَضْرُوبُ لَا يَعْقِلُ مِنْهَا أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَلَا يَعْقِلُ مَا قَالَ وَلَا مَا قِيلَ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ بِهِ سَنَةً ، فَإِنْ مَاتَ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ السَّنَةِ أُقِيدَ بِهِ ضَارِبُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ السَّنَةِ هُوَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ عَقْلُهُ أُغْرِمَ ضَارِبُهُ الدِّيَةَ فِي مَالِهِ لَذَهَابِ عَقْلِهِ ، قُلْتُ : فَمَا تَرَى عَلَيْهِ فِي الشَّجَةِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا ؛ لِأَنَّهُ إِتَمَّ ضَرْبُهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَجَنَّتِ الضَّرْبَةُ جَنَائِتَيْنِ فَأَلْزَمْتَهُ أَغْلَظَ الجَنَائِتَيْنِ وَ هِيَ الدِّيَةُ ، وَ لَوْ كَانَ ضَرْبُهُ ضَرْبَتَيْنِ فَجَنَّتِ الضَّرْبَتَانِ جَنَائِتَيْنِ لِأَلْزَمْتَهُ جَنَايَةَ مَا جَنَّتَا كَأَنَّ مَا كَانَتَا (١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا المَوْتُ فَيَقَادُ بِهِ ضَارِبُهُ بِوَاحِدَةٍ وَ تَطْرَحُ الأُخْرَى (٢) ، قَالَ : [قَالَ :] وَ إِنْ ضَرَبَهُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ ، وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ فَجَنَّتِ ثَلَاثَ جَنَائِتٍ أَلْزَمْتَهُ جَنَايَةَ مَا جَنَّتِ الثَّلَاثَ ضَرْبَاتٍ كَأَنَّ مَا كَانَتْ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا المَوْتُ فَيَقَادُ بِهِ ضَارِبُهُ ، قَالَ : وَ قَالَ : وَ إِنْ ضَرَبَهُ عَشْرَ ضَرْبَاتٍ فَجَنَّتِ جَنَايَةَ وَاحِدَةٍ أَلْزَمْتَهُ تِلْكَ الجَنَايَةَ الَّتِي جَنَّتْهَا تِلْكَ العَشْرَ ضَرْبَاتٍ كَأَنَّ مَا كَانَتْ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا المَوْتُ » .

↑
٢٥٣

١ - في الكافي : «لألزمته جناية ما جنتا كانتا ما كانتا» ، و في الفقيه : «لألزمته جناية ما

جنت الضربتان كأنما ما كانتا» .

٢ - هذا ينافي ما مرّ في رواية محمد بن قيس التي تحت رقم ٣٢ : «إن كان فَرَقَ ذلك اقتصر

منه ثم قتل» ، و إلى مضمون كلّ منها أخبار ، وقال المولى مراد التفريحي : يمكن الجمع بينهما بحمل دخول الجنائيات في الموت على وقوع الموت بالسرّاية وعدم دخولها على ما إذا كانت الجناية الأخيرة هي القتل ، ولعلّ في اختياره عليه السلام لفظ الموت على القتل في هذا الحديث في مواضع إشعاراً إلى هذا .

صع ﴿٣٧٠﴾ ٣٦ - الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن - سوقة ، عن الحكم بن عتيبة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أصابع اليدين و أصابع الرجلين أ رأيت ما زاد فيها على عشرة أصابع [أ] و نقص عن عشرة فيها دية ؟ قال : فقال لي : يا حكم : الحلقة التي قسمت عليها الدية عشرة أصابع في اليدين فما زاد أو نقص فلا دية له ^(١) ، في كل أصبع من أصابع اليدين ألف درهم ، و في كل أصبع من أصابع الرجلين ألف درهم ، و كل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصّاح « ^(٢) .

صع ﴿٣٧١﴾ ٣٧ - الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن - سوقة ، عن الحكم بن عتيبة « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إن بعض الناس في فيه اثنان و ثلاثون سِتّاً و بعضهم له ثمانية و عشرون سِتّاً فعلى كم تقسم دية الأسنان ؟ فقال : الحلقة ، إنها هي ثمانية و عشرون سِتّاً ، اثنا عشرة في مقادير الفم ، و ستة عشر سِتّاً في ماخيره ، فعلى هذا قُسمت دية الأسنان ، فدية كل سِنَّ من المقادير إذا كُسرَتْ حتّى تذهب فإنّ ديته خمسمائة درهم و هي اثنا عشر سِتّاً فديتها ستة آلاف درهم ، و في كل سِنَّ من المآخير مائتان و خمسون درهماً و هي ستة عشر سِتّاً فديتها أربعة آلاف درهم فجميع دية المقادير و المآخير من الأسنان عشرة آلاف درهم ، و إنّها وُضعت الدية على هذا ، فما زاد على ثمانية و

١ - حمل على عدم الدية الكاملة ، و في النقص على أنه لا يوزع ديتها على سائر

الأصابع . (ملذ)

٢ - في التحرير : في أصابع اليدين العشرة الدية ، و كذا في العشرة من الرجلين إجمالاً ،

و اختلف في تقدير كل إصبع ، فقيل : في الإبهام اليد ثلث دية اليد و كذا في إبهام الرجل ثلث ديتها و باقي الثلثين يقسم على الأصابع الأربع ، و الأول أقوى لرواية عبدالله بن سنان الصحيحة و رواية الحلبي و غيرها ، و دية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنامل بالتوتية إلا الإبهام فإنها تقسم على اثنتين بالتوتية ، و في الأصابع الزائدة ثلث دية الأصلية ، و في شلل كل أصبع ثلثا ديتها ، و في قطعها بعد الشلل ثلث ديتها ، سواء كان الشلل خلقة أو مجنابة جان - انتهى .

عشرين شيئاً فلا دية له و ما نقص فلا دية له، هكذا وجدناه في كتاب عليّ عليه السلام^(١)، قال: فقال الحكم بن عتيبة: فقلت: إنَّ الديات إنَّما كانت تؤخذ قبل اليوم من الإبل و البقر والغنم؟ قال: فقال: إنَّما كان ذلك في البوادي قبل الإسلام فلما ظهر الإسلام و كثر الورق في الناس قسمها أمير المؤمنين عليه السلام على الورق، قال الحكم: فقلت له: أ رأيت من كان اليوم من أهل البوادي ما الذي يؤخذ منهم في الدية اليوم إبل أو ورق؟ قال: فقال: الإبل اليوم مثل الورق بل هي أفضل من الورق في الدية، إنَّهم كانوا يأخذون منهم في الدية الخطأ مائة من الإبل بحسب لكلِّ بعر مائة درهم فذلك عشرة آلاف، قلت له: فما أسنان المائة بغير؟ قال: فقال: ما حال عليها الحول ذكران كلِّها»^(٢). فأما ما رواه:

صح **﴿٣٧٢﴾** ٣٨ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن - سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الأسنان كلِّها سواء، في كلِّ سنِّ خمسائة درهم». و ما رواه:

نق **﴿٣٧٣﴾** ٣٩ - أحمد بن أبي عبدالله، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة عليها السلام «قال: سألته عليه السلام عن الأسنان، فقال: هي في الدية سواء»^(٣).

فالوجه في هذين الخبرين والخبر الذي قدَّمناه في رواية العلاء بن الفضيل أن نحملها على التَّنْايَا و مقادير الأسنان دون ما آخرها، لأنَّها هي المتساوية في

١ - المشهور بين الأصحاب أنَّ الزائدة إذا قلعت منضمة إلى البواقي لا دية لها و إن قلعت منفردة ففيها ثلث الدية، و قيل: إنَّ فيها منفردة الأرش، و مال العلامة في المختلف إلى وجوب الأرش فيها إن قلعت منفردة أو منضمة. و ظاهر هذه الزواية أنه لا دية لها أصلاً، و حملها الضدوق في الفقيه و غيره على ما إذا قلعت منضمة إلى الأصلية، و يمكن حملها على أنَّ المراد به نبي الدية الكاملة، فلا ينافي ثبوت الأرش. (ملذ)

٢ - هذا خلاف الأقوال والأخبار السالفة، و لم أر به قائلاً. (ملذ)

٣ - لا يبعد حمل أخبار الاستواء على التقيية، لاتفاق العامة على أنَّ في كلِّ سنِّ خمس من

الإبل، و أنه لا فرق بين المقادير و المآخِر. (ملذ)

الذّية، ودية كلِّ واحدٍ منها خمسمائة درهم، حَسَبَ ما قَدَّمناه، وإِنما جعلنا ذلك للخبر الَّذي رويناه مُفصَّلاً مِنَ الفَرَقِ بين ماخِر الأَسنان ومَقادِمِها، ولا يجوز أن تَتَضادَ الأخبار.

ص ٣٧٤ ﴿٤٠﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: السُّنُّ إذا ضُرِبَتْ انتظر بها سَنَةٌ فإن وقعت أُعْرِمَ الصَّارِبَ خمسمائة درهم، وإن لم تقع واسوَدَّتْ أُعْرِمَ ثلثي دِيَتِها».

س ٣٧٥ ﴿٤١﴾ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم؛ وغيره، عن أبان - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إذا اسوَدَّتِ الثَّنِيَّةُ جعل فيه الذّية» (١).

ص ٣٧٦ ﴿٤٢﴾ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن مِسْمَعِ بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إن عَلِيًّا عليه السلام قضى في سِنِّ الصَّيِّ قبل أن يثغر بَعيراً، بَعيراً في كلِّ سِنٍّ» (٢).

ث ٣٧٧ ﴿٤٣﴾ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى الخَزَّاز، عن غِيَاثِ بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في أصبع زائدة إذا قطعت ثلث دية الصحيحة».

ص ٣٧٨ ﴿٤٤﴾ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن مِسْمَعِ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الظفر إذا قُطِعَ ولم يَنْبُتْ أو خرج أسوداً فاسداً عَشْرَةَ دنانير، فإن خرج أبيضاً فخمسة دنانير».

١ - قال الشيخ في الاستبصار: الوجه في هذه الرواية أن نَحْمِلها على التَفصِيل الَّذي ذكره في الرواية الأولى (بالرقم ٣٧) من إيجاب ثلثي الذّية فيها دون الذّية الكاملة.

٢ - قال الجوهري: إذا سقطت رِواضِ الصَّيِّ قيل: ثغر فهو مشفور، فإذا نبت، قيل: أثغر. وقال في الشرائع: «ينتظر بسن الصَّيِّ الَّذي لم يثغر فإن نبت لزم الأرش ولو لم تنبت فدية المشفر، ومن الأصحاب من قال: فيها بعير، ولم يفصل، وفي الرواية ضعف».

صع ﴿٣٧٩﴾ ٤٥ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، عن مِشَمع، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إنَّ علياً عليه السلام قضى في شَحْمَةِ الأُذُنِ ثَلْثَ دِيَةِ الأُذُنِ». «

صع ﴿٣٨٠﴾ ٤٦ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن، عن عبدالله بن - عبدالرحمن، عن مِشَمع، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قضى في خَرَمِ الأنفِ (١) ثَلْثَ دِيَةِ الأنفِ» (٢).

ح ﴿٣٨١﴾ ٤٧ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الإصبع عشر الدِّيةِ إذا قطعت من أصلها أو شَلَّتْ (٣) قال: و سألته عن الأصابع أسواء هُنَّ في الدِّيةِ؟ قال: نَعَمْ، قال: و سألته عن الأسنان، فقال: ديتَهِنَّ سِوَاءَ».

صع ﴿٣٨٢﴾ ٤٨ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أصابع اليدين والرَّجْلين سِوَاءَ في الدِّيةِ في كُلِّ أصبع عشر من الإبل وفي الظفر خمسة دنائير».

صع ﴿٣٨٣﴾ ٤٩ - سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عليِّ بن رِثاب، عن الفضيل بن يسار «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذراع إذا ضرب فانكسر منه الرِّزْد، قال: فقال: إذا يبست منه الكف فشَلَّتْ أصابع الكف كلَّها فإنَّ فيها ثلثي الدِّيةِ - دية اليد -، قال: و إن شَلَّتْ بعض الأصابع و بقي بعض فإنَّ في كلِّ أصبع شَلَّتْ ثلثي ديتها، قال: و كذلك الحكم في الساق والقدم إذا شَلَّتْ أصابع

١ - أصل الحرم الثقب والشق، والأخرم المثقوب الأذن والذي قطعت وتره أنه أو طرفه شيئاً لا يبلغ الجذع. (التهامية)

٢ - لم يذكر الأصحاب فيها رأينا حكم خرم الأنف صريحاً، وإِنَّمَا ذَكَرُوا في خرم الأذن ثلث دية الأذن إلا يحيى بن سعيد في جامعته حيث قال: في خرم الأنف ثلث دية، وقال ابن حمزة في الوسيلة: إن شق الأنف كان حكمه حكم الدامية والموضحة في الرأس. (ملذ)

٣ - حمله في الاستبصار على السقوط بعد الشلل، ولم يعمل بظاهره أحد. (ملذ)

الْقَدَمِ».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر لا ينافي الخبر الذي رواه الحلبي من أنه يجب في الأصبع عشر الدية إذا شلت أو قطعت، لأن رواية الحلبي تحملها على من يفعل بها ما تصير عنده شلاء فيستحق بالشلل ثلثي الدية دية الأصبع، ثم يقطعها فيستحق بقطع الشلاء ثلث ديتها فيستوفي ديتها، وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين.

صع ﴿٣٨٤﴾ ٥٠ - و روى السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في كل مفصل من الأصبع بثلث عقل تلك الأصبع إلا الإبهام^(١) فإنه كان يقضي في مفصلها بنصف عقل تلك الإبهام لأنَّ لها مفصلين».

صع ﴿٣٨٥﴾ ٥١ - سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف ابن ناصح قال: حدَّثني رجلٌ يقال له: عبدالله بن أيوب قال: حدَّثني أبو عمرو المتطبِّب قال: «عرضت هذه الرواية على أبي عبدالله عليه السلام فقال: أفتى أمير المؤمنين عليه السلام فكتب الناس فتياه، فكتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أمرائه ورؤوس أجناده، فَمَا كان فيه: إن أُصِيب شَفَر العَيْنِ الأعلى فَشَرَّ فديته ثلث دية العَيْنِ مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا ديناراً^(٢)، وإن أُصِيب شَفَر العَيْنِ الأسفل فَشَرَّ

١ - قال الجوهري: العقل الدية، وقال: قال الأصمعي: وإنا سميت بذلك لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي المقتول، ثم كثر استعمالهم هذا الحرف حتى قالوا: عقلت المقتول، إذا أعطيت دية دراهم أو دنانير.

٢ - الشفر - بالضم - : أصل منبت الشفر في الجفن، مذكر، ويفتح. (القاموس)، وقال الفيتومي: «شفر العين حرف الجفن الذي ينبت عليه الهدب، والجمع: أشفار»، وفي القاموس: الشتر - بالتحريك - الانقطاع وانقلاب الجفن من أعلى وأسفل أو انشاقه أو استرخاء أسفله. وقال الجوهري: «الشتر انقلاب في جفن العين». وقال الجزري: «ومنه حديث قتادة: «في الشتر ربع الدية» وهو قطع الجفن الأسفل، والأصل انقلابه إلى أسفل. والرجل أشتر».

فديته نصف دية العين مائتان وخمسون ديناراً^(١)، وإن أُصيب الحاجب فذهب شعره كلّه فديته نصف دية العين مائتا ديناراً وخمسون ديناراً، فما أُصيب منه فعلى حساب ذلك».

صح ﴿٣٨٦﴾ ٥٢ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم «قال: كلُّ ما كان في الإنسان اثنان ففيها الدّية و في أحدهما نصف الدّية، و ما كان واحداً ففيه الدّية».

صحه ﴿٣٨٧﴾ ٥٣ - عنه، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في اليد نصف الدّية، و في اليدين جميعاً الدّية، و في الرّجلين كذلك، و في الذّكر إذا قطعت الحشفة [و ما فوق ذلك] الدّية، و في الأنف إذا قطع المارن الدّية، و في الشّفتين الدّية، و في العينين الدّية، و في إحديهما نصف الدّية».

↑
٢٥٨

ح ﴿٣٨٨﴾ ٥٤ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستاني «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين، فقال: يا حبيب يقطع يمينه للذي قطع يمينه أولاً، و يقطع يساره للذي قطع يمينه أخيراً، لأنّه إنّما قطع يد الرّجل الأخير و يمينه قصاص للرجل الأوّل، قال: فقلت: إنّ عليّاً عليه السلام إنّما كان يقطع اليد اليمنى و الرّجل اليسرى؟! قال: فقال: إنّما كان يفعل ذلك فيما يجب في حقوق الله، فأما ما يجب من حقوق المسلمين فإنّه يؤخذ لهم حقوقهم في القصاص؛ اليد باليد إذا كانت للقاطع يدان، والرّجل باليد إذا لم يكن للقاطع يدان، فقلت له: إنّما توجب عليه الدّية وترك

١ - في المسالك: اختلف الأصحاب في دية الأجفان على أقوال ثلاثة: أحدها: فيها الدّية، و في كلّ واحد ربع الدّية، و ثانيها: أنّ في الأعلى الثلث و في الأسفل النصف و يسقط الستس، و ذهب إليه ابن الجنيد والمفيد والشيخ في النهاية، و مستنده رواية ظريف، و ثالثها: أنّ في الأعلى الثلثين و في الأسفل الثلث، و في الحاجبين خمسمائة دينار و في كلّ واحد نصف ذلك و ما أُصيب منه على هذا الحساب.

رجله؟! فقال: إنَّما توجب عليه الدِّية إذا قطع يد رجل و ليس للقاطع يدان ولا رجلان، فتمَّ توجب عليه الدِّية لأنَّه ليس له جارحة يقاص منها» (١).

فق ﴿٣٨٩﴾ ٥٥ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَاعَةَ «قال: سألتُه عليه السلام عن الأصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدِّية؟ فقال: هنَّ سواء في الدِّية».

ضع ﴿٣٩٠﴾ ٥٦ - عنه، عن القاسم، عن عليٍّ، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في السن خمسة من الإبل أقصاها وأدناها سواء وفي الأصبع عشرة من الإبل».

قال محمد بن الحسن: الوجه في هذين الخبرين وفي رواية الحلبيِّ وعبد الله بن -
سينان المقدم ذكرهما هو أن نحمل الأصابع المراد بها على ما عدا الإبهام فإنَّ للإبهام حكماً مفرداً على ما نوره فيما بعد، وفي رواية ظريف بن ناصح و ما تضمنت حكم الأسنان فالوجه فيه أيضاً ما قدمنا ذكره من أنَّ المقاديم منها متساوية في الحكم في الدِّية، و المآخِر أيضاً متساوية، وإن كان بين المقاديم والمآخِر اختلاف على ما بيَّناه (٢).

س ﴿٣٩١﴾ ٥٧ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير؛ و عليٍّ بن حديد،

١ - قال في المسالك: «المائلة في المحلّ معتبرة في القصاص، استثنى من ذلك ما إذا قطع يمينه ولم يكن للقاطع يمين، فإنه يقطع يساره، فإن لم يكن له يسار قطعت رجله، و مستند الحكم رواية حبيب السجستاني و هي غير صحيحة، و لكن عمل بمضمونها الشيخ والأكثر، و ردها ابن إدريس و حكم بالدِّية بعد قطع اليدين لمن بقي، و هو أقوى لأنَّ قطع الرّجل باليد على خلاف الأصل، فلا بدّ له من دليل صالح، و هو مني، و في الآية ما يدلّ على المائلة والرّجل ليست مائلة لليد. نعم يمكن تكلف مائلة اليد وإن كانت يسرى لليمين لتحقق أصل المائلة».

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لا يبعد كون أخبار الاستواء في الأصابع والأسنان كلّها عمولة على التّقية، لاشتهارها بين المخالفين. قال محيي السنّة: اتفق أهل العلم على التسوية بين الأصابع والأسنان، و أنّ في كلّ إصبع عشر من الإبل، و في كلّ سنّ خمس من الإبل.

عن جميل - عن بعض أصحابه - عن أحدهما عليه السلام «أنه قال في سِنَّ الصَّيِّ يضر بها الرَّجُل فتسقط ثم تنبت، قال: ليس عليه قيصاص و عليه الأرش» .

س ﴿٣٩٢﴾ ٥٨ - وبهذا الإسناد «في الرَّجُل تكسر يده، ثم تبرء؟ قال: لا يقتض منه ولكن يعطى الأرش». قال علي^(١): وسأل جميل: كم الأرش في السنّ وكسر اليد؟ قال: شيء يسير ولم يرو فيه شيئاً معلوماً.

ضع ﴿٣٩٣﴾ ٥٩ - التَّوْقَلِيّ، عن السَّكُونِيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الصَّلب الدِّية» .

نق ﴿٣٩٤﴾ ٦٠ - عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال في الظَّهر إذا كسر حتى لا ينزل صاحبه الماء: الدِّية كامِلة» .

ضع ﴿٣٩٤﴾ ٦١ - التَّوْقَلِيّ، عن السَّكُونِيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: للأسنان واحدٌ وثلاثون ثغرة، وفي كلِّ ثغرة ثلاثة أبعرة و خمس بعر» .

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر موافق لمذهب بعض العامة^(٢) ولسنا نعمل به، والعمل على ما قدّمناه من الأخبار.

نق ﴿٣٩٥﴾ ٦٢ - الحسن بن عليّ بن فضال، عن ظريف، عن عليّ بن - أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في السنّ خمس من الإبل أذناها وأقصاها و هو نصف عشر الدِّية إن كانت دنانير فدانير، وإن كانت دراهم فدراهم، وإن كان بقرأ فبقرأ، وإن كانت غنماً فغنماً، وإن كانت إبلاً فإبلاً على الدِّية مائتا

١ - يعني عليّ بن حديد الراوي عن جميل .

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر في كتبهم ما يشبه هذا القول، إلا أحد قولي الشافعي في من جنى على الأسنان دفعة واحدة، فأحد قوله أنه كالمفترق يلزم فيه مائة وستون، بناءً على أنّ الأسنان الأصلية اثنان و ثلاثون . والقول الآخر وجوب دية كاملة في الجميع، بأن يجب في كلِّ سنٍّ ثلاثة أبعرة و ثمن بعر . وهذا يخالفه في عدد الأسنان و في التوزيع، إذ على هذا الحساب يزيد على الدِّية .

بقرة، وفي السنّ عشرة من البقر، وفي الإصبع عشر الدّية عشرة من الإبل». **ضع ﴿٣٩٦﴾ ٦٣** - محمد بن عليّ بن محبوب، عن [عليّ بن] ^(١) محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عبد الله بن بكير، عن ذرّست قال: حدّثني عجلان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في دية السنّ الأسود ربيع دية السنّ» ^(٢).

نق **﴿٣٩٧﴾ ٦٤** - عنه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: قال عليّ عليه السلام: إذا قطع أنف العبد أو ذكره أو شيءٌ يحيط بقيمته آذي إلى مولاه قيمة العبد وأخذ العبد». **ضع ﴿٣٩٨﴾ ٦٥** - الثّوقليّ، عن السّكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قضى في سنّ الصّبيّ إذا لم ينغر ببعير».

نق **﴿٣٩٩﴾ ٦٦** - محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن الحسن ^(٣)، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «أنّه قضى في شحمة الأذن بثلث دية الأذن ^(٤)، وفي الأصبع الرّائدة ثلث دية الأصبع، وفي كلّ جانب من الأنف ثلث دية الأنف» ^(٥).

↑
٢٦١

١ - الظاهر أنّ ما بين المعقوفين زيادة من التّساخ، و محمد بن يحيى هو الخزاز الثّقة. و تقدّم الكلام فيه بأنّ الصّواب هكذا: «محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن الحسين؛ و محمد ابن يحيى، عن الحسن بن عليّ بن فضال - إلخ».

٢ - في المسالك: «المشهور بين الأصحاب أنّ في اسوداد السنّ بالجناية ثلثي دية السنّ، وادعى الشّيخ في الخلاف إجماع الفرقة وأخبارهم على وجوب ثلث ديتها إذا قلّعها بعد الإسوداد. و قال في المبسوط: في اسودادها الحكومة، و في قلع السّوداء الحكومة. و قال في التّهاية: في قلّعها مسودة ربع دية السنّ لرؤية عجلان، و في طريقها ضعف».

٣ - الظاهر كونه الحسن بن محمد الحضرمي، و يجمّل كونه الحسن بن موسى الحشّاب، والمراد بغياث غياث بن إبراهيم أبو محمد التّميميّ البصريّ. ٤ - عمل بمضمونها الأكثر. (المسالك)

٥ - في شرح اللمعة الدمشقيّة: في كلّ منخر ثلث الدّية على الأشهر، لأنّ الأنف الموجب -

٤٠٠ ﴿٦٧﴾ - عنه ، عن ابن أبي نصر ، عن عيسى بن مهران ، عن أبي غانم ، عن مينال بن خليل ، عن سلمة بن تمام « قال : أهرق رجلاً قدرأ فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره ، فاختصوا في ذلك إلى عليّ عليه السلام فأجله سنة فجاء فلم ينبت شعره ففضى عليه بالذية » (١) .

ح ﴿٤٠١﴾ ٦٨ - محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن سليمان المقتري ، عن عبدالله بن سينان « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فحلقت رأسها؟ قال : يضرب ضرباً وجيعاً و يجبس في سجن المسلمين حتى يستنبت شعرها ، فإن نبت أخذ منه مهر نساؤها ، وإن لم ينبت أخذ منه الذية كاملة ، قلت : فكيف صار مهر نساؤها إن نبت شعرها؟! فقال : يا ابن سينان إن شعر المرأة و عذرتها شريكان في الجمال ، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً » (٢) .

٤٠٢ ﴿٦٩﴾ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ؛ و محمد بن - عبد الجبار ، عن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن عبدالله بن أيوب ، عن الحسين بن - عثمان ، عن أبي عمرو المتطّيب ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل اقتض جارية بأصبه فخرق مئانتها فلا تملك بؤها فجعل لها ثلث الذية (٣) - مائة و ستة و

← للذية مشتملٌ على حاجز و منخرين و لرواية غياث . وقيل : التصف ، لأنه ذهب بنصف المنفعة و نصف الجمال .

١ - في شرح اللّمة : المرجع في نبات الشعر و عدمه إلى أهل الخيرة ، فإن اشبه فالمرويّ أنه ينتظر سنة ثم تؤخذ الذية إن لم تعد ، و لو طلب الأرش قبلها دفع إليه ، لأنه إما الحق أو بعضه .

٢ - في بعض النسخ : « كمالاً » . و تقدّم الخبر في ذيل الرواية التي كانت في أول باب الحد في القيادة ص ٧٤ تحت رقم ١ .

٣ - كذا في النسخ ، و فيما رواه الصدوق في الفقيه تحت رقم ٥١٥٠ ذكر في آخر الخبر « فجعل لها ثلث نصف الذية - إلخ » والمراد من ثلث نصف الذية أي نصف دية المرء ، و ما هنا بمعنى ثلث دية المرأة .

سَتَيْنِ دِينَاراً وَ ثَلَاثِي دِينَارٍ - وَقَضِيَ لَهَا عَلَيْهِ بِصَدَاقٍ مِثْلَ نِسَاءِ قَوْمِهَا». **ص ٤٠٣** ﴿٤٠٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرض عليه حروف المعجم^(١) فما لم يفصح به الكلام كانت له الدية بالقصاص من ذلك»^(٢).

↑
٢٦٢

تق ﴿٤٠٤﴾ ٧١ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: قضى أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ في رجل ضَرَبَ غَلاماً على رأسه فذهب بعض لسانه و أفصح ببعض الكلام و لم يفصح ببعض فأقره المعجم فقسم الدية عليه، فما أفصح به طرحه، وما لم يفصح به ألزمه إياه».

ص ٤٠٥ ﴿٤٠٥﴾ ٧٢ - عنه، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: إذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم، فما لم يفصح به منها يؤدّي بقدر ذلك من المعجم، يقام أصل الدية على المعجم كله، يعطى بحساب ما لم يفصح به منها وهي تسعة وعشرون حرفاً»^(٣).

ص ٤٠٦ ﴿٤٠٦﴾ ٧٣ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن

١ - في الصحاح «العمج: التقط بالسواد، مثل التاء عليها نقطتان، يقال: أعجمت الحروف، والتعجم مثله - إلى أن قال -: ومعناه حروف الخط المعجم، كما نقول: صلاة الأولى، أي صلاة الساعة الأولى». أقول: يجب أن يعلم أن الخط في زمان الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كوفي لا يكون معجماً بمعنى أنه ذا نقطة، بل معنى المعجم الحروف التي يتكلمون بها، منقوطة بالتسخ أو غير منقوطة.

٢ - في المسالك: «المشهور بين الأصحاب اعتبار لسان الصحيح بحروف المعجم و أنها ثمانية وعشرون حرفاً، و في اعتباره بالحروف في الجملة روايات كثيرة و إطلاقها منزل على ما هو المعمود». ٣ - الظاهر أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ جعل «الألف» حرفاً و «المهمزة» حرفاً آخر، كما ذكره بعض أهل العربية. (المسالك)

سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال في رجل ضرب رجلاً في رأسه فتقل لسانه: أنه يعرض عليه حروف المعجم كلها، ثم يعطى الدية بحصّة ما لم يفصح منها».

صع ﴿٤٠٧﴾ ٧٤ - التوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقى البعض، فجعل ديته على حروف المعجم، ثم قال: تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك، والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً، فجعل ثمانية وعشرين جزءاً، فما نقص من كلامه فبحساب ذلك».

فأما ما رواه:

ثق ﴿٤٠٨﴾ ٧٥ - محمد بن أحمد بن يحيى؛ والصفار جميعاً، عن العبيديّ،^١ عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: رجل ضرب غلامه ضرباً^(١) فقطع بعض لسانه، فأفصح ببعض ولم يفصح ببعض؟ قال: يقرء المعجم فما أفصح به طرح من الدية وما لم يفصح به أزم الدية، قال: قلت: كيف هو؟ قال: على حساب الجمل - ألف دية واحد، والباء ديتها اثنان، والجيم ثلاثة، والدال أربعة، والهاء خمسة، والواو ستة، والزاي سبعة، والحاء ثمانية، والطاء تسعة، والياء عشرة، والكاف عشرون، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والتون خمسون، والسين ستون، والعين سبعون، والفاء ثمانون، والصاد تسعون، والقاف مائة، والراء مائتان، والسين ثلاثمائة، والتاء أربعمائة، وكل حرف يزيد بعد هذا من ألف، ب، ت، ث، زدت له مائة درهم».

قال محمد بن الحسن: ما يتضمّن هذا الخبر من تفصيل الدية على الحروف يشبه أن يكون من كلام بعض الرواة من حيث سمعوا أنه قال: «يفرق ذلك على حروف الجمل» ظنوا أنه على ما يتعارفه الحُساب من ذلك ولم يكن القصد ذلك، وإنها كان القصد أن تقسم على الحروف كلها أجزاء متساوية ويجعل لكلّ

حرف جزء من جملتها على ما فصل الشكوني في روايته وغيره من الرواة، ولو كان الأمر على ما تضمنت الرواية لما استكملت الحروف كلها الدية على الكمال لأن ذلك لا يبلغ كمال الدية إن حسبناها على الدرهم، وإن حسبناها على الدنانير بلغت أضعاف الدية وكل ذلك فاسد، فإذا ينبغي أن يكون العمل على ما تقدم من الأخبار.

ص ٤٠٩ ﴿٧٦﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال^(١) في رجل ضرب رجلاً في أذنه بعظم فأدعى أنه لا يسمع؟ قال: يترصد ويستغفل وينتظر به سنة فإن سمع أو شهد عليه رجلان أنه سمع وإلا حلفه وأعطاه الدية، قيل: يا أمير المؤمنين^(٢) فإن عثر عليه بعد ذلك أنه سمع؟ قال: إن كان الله عز وجل رد عليه سمعه لم أر عليه شيئاً».

ص ٤١٠ ﴿٧٧﴾ - الحسن بن محبوب، عن عبد الوهاب بن الصباح، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل وجئ^(٣) في أذنه فأدعى أن إحدى أذنيه نقص من سمعها شيئاً، قال: نسد التي ضربت سداً شديداً وتفتح الصحيحة يضرب لها بالجرس من حيال وجهه ويقال له: اسمع، فإذا خفي عليه الصوت علم مكانه^(٤)، ثم يذهب بالجرس من خلفه فيضرب به من

١ - الظاهر من ذيل الخبر أنه سقط هنا «قال أمير المؤمنين عليه السلام»، ورواه الكليني في «باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه أو بصره» تحت رقم ٣ مثل ما في المتن، ولكن في الفقيه تحت رقم ٥٢٩٠ «عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل وجأ أذن رجل بعظم، فأدعى أنه ذهب سمعه كله، قال: يؤجل سنة ويرصد بشاهدي عدل، فإن جاء فشهدا أنه سمع وأنه أجاب على سمع فلا حق له، وإن لم يعثر على أنه سمع استحلف ثم إنّه أعطي الدية، قال: قلت: فإنه يسمع بعد ما أعطي الدية؟ قال: هو شيء أعطاه الله تعالى إياه - الخ».

٢ - الظاهر أنه سقط لفظه «عن أمير المؤمنين عليه السلام» عن السند أو كان القائل جاهلاً باختصاص اللقب فخطب بأب عبدالله عليه السلام بذلك. (الوافي) ٣ - وجأته بالسكين وغيرها وجأاً إذا ضربته بها. (التهامية) ٤ - في بعض النسخ: «فإذا خفي عليه الصوت علم».

خلفه حتى يخفى عليه الصوت ، ثم يعلم مكانه ، ثم يقاس ما بينها فإن كانا سواء علم أنه قد صدق ، ثم يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثم يعلم مكانه ، ثم يقاس ما بينها فإن كانا سواء علم أنه قد صدق ، ثم يؤخذ عن يساره فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثم يعلم ، ثم يقاس ما بينها فإن كانا سواء علم أنه قد صدق ، قال : ثم تفتح أذنه المعتلة وتسد الأخرى سداً جيداً^(١) ثم يضرب بالجرس قدامه ، ثم يعلم حيث يخفى عنه الصوت ، ثم يصنع به كما صنع أول مرة بأذنه الصحيحة ثم يقاس ما بين الصحيحة والمعتلة فيعطى الأرش بحساب ذلك» .

صح (٤١١) ﴿٧٨ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن - عمار﴾ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يضرب في أذنه فيذهب بعض بصره فأبى شيء يعطى؟ قال : يربط إحداها ثم توضع له بيضة^(٢) ، ثم يقال له : انظر مادام يدعي أنه يبصر موضعها حتى إذا انتهى إلى موضع إن جازته قال : لا أبصر قربها حتى ينظر ، ثم يعلم ذلك الموضع ، ثم يقاس بذلك من خلفه و عن يمينه و عن شماله ، فإن جاء سواء والآ قيل له : كذبت ؛ حتى يصدق ، قال : قلت : أليس يؤمن؟ قال : لا ولا كرامة ، و يصنع بالعين الأخرى مثل ذلك ، ثم يقاس ذلك على دية العين» .

وجه (٤١٢) ﴿٧٩ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الحسن بن كثير [عن جعفر] عن أبيه ، عن علي عليه السلام﴾ قال : قال : أصيب عين رجلٍ وهي قائمة^(٣) ، فأمر علي عليه السلام فربطت عينه الصحيحة وأقام رجلاً بجذاه بيده بيضة يقول : هل تراها؟ فإذا قال : نعم تأخر قليلاً حتى إذا خفيت عليه علم ذلك المكان ، قال : و

١ - في الفقيه : «و تشد الأخرى شداً جيداً» ، و ما في المتن أصح .

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : عليه الفتوى ، لكن لم يعتبر بعضهم الجهات الأربع ، بل إنبا اكتفوا بما يحصل معه العلم بصدقه ، و قالوا : لو ادعى نقصانها قيستا إلى أبناء سنه .

٣ - في القاموس : العين القائمة هي التي ذهب بصرها والحدقة صحيحة .

عصبت عينه المصابة ، قال : فجعل الرَّجُل يتباعد و هو ينظر بعينه الصَّحِيحة إلى البيضة حتَّى إذا خفيت عليه ، ثمَّ قيس ما بينها وأُعطي الأرش على ذلك» .
 مجهـ ﴿٤١٣﴾ ٨٠ - الحسن بن محبوب ، عن حماد بن زيد ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن العين يدعي صاحبها أنه لا يبصر ، قال : يؤجل سنة ثمَّ يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ، ثمَّ يعطى الدِّية ، قال : قلت : فإن هو أبصر بعده؟ قال : هو شيء أعطاه الله إياه» .

مع ﴿٤١٤﴾ ٨١ - الحسين بن سعيد ، عن التضر ، عن عاصم ، عن محمد بن - قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أصيبت إحدى عينيه أن تؤخذ بيضة نعامه فيمثنى بها و توثق عينه الصَّحِيحة حتَّى لا يبصرها^(١) و ينتهي بصره ، ثمَّ يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي أصيبت و منتهى عينه الصَّحِيحة^(٢) فيؤدَّى بحساب ذلك»^(٣) .

مع ﴿٤١٥﴾ ٨٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ؛ [و] عن أبيه ، عن ابن فضال جميعاً ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال يونس : عرضت عليه الكتاب ، فقال : هو صحيح ؛ وقال ابن فضال : قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام إذا أصيب الرَّجُل في إحدى عينيه فإنها تقاس ببيضة و تربط عينه المصابة^(٤) و ينظر ما ينتهي بصر عينه الصَّحِيحة ، ثمَّ تغطى عينه الصَّحِيحة و ينظر ما ينتهي عينه المصابة ، فتعطى دِيته من حساب ذلك ، والقسامة مع ذلك من السنة

١ - كذا ، و في الفقيه : « لا يبصر بها » .

٢ - في الفقيه : « و بين عينه الصَّحِيحة » .

٣ - الظاهر سقط من لفظ الخبر تقدير بصر العين الصَّحِيحة كما هو معلوم من الخارج و يدلُّ عليه ذيل الخبر قوله : « ثمَّ يحسب ما بين منتهى بصر عينه - إلى آخره - » . وأيضاً لفظ «بصر» في جملة «منتهى عينه الصَّحِيحة» والضواب : « و بين منتهى بصر عينه الصَّحِيحة » .

(الأخبار الدخيلة)

٤ - في الكافي : « تربط على عينه المصابة » .

الأجزاء على قدر ما أُصيبت من عينه، فإن كان سُدس بصره حلف هو وحده وأُعطي، وإن كان ثلث بصره حلف هو وحَلَفَ معه رَجُلٌ واحد، وإن كان نصف بصره حَلَفَ هو وحَلَفَ معه رَجَلان، وإن كان ثلثي بصره حَلَفَ هو وحَلَفَ معه ثلاثة نفر، وإن كان خمسة أسداس بصره حَلَفَ هو وحلف معه أربعة نفر^(١) وإن كان بصره كلّه حلف هو وحَلَفَ معه خمسة نفر، [و] كذلك القسامة كلّمها في الجروح، فإن لم يكن للمُصاب بصره مَن يَحْلِفُ معه ضوعفت عليه الأيمان إن كان سُدس بصره حَلَفَ مرّة واحدة، وإن كان ثلث بصره حَلَفَ مرّتين وعلى هذا الحساب^(٢)، وإتّما القسامة على مبلغ منتهى بصره، وإن كان السّمع فعلى نحوٍ من ذلك، غير أنّه يضرب له بشيء حتّى يعلم منتهى سمعه، ثمّ يقاس من ذلك، والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه، فإن كان سمعه كلّه فخيف منه فجور فإنّه يترك حتّى إذا استثقلَ نوماً صيحب به^(٣)، فإن سمع قاس بينها الحاكم برأيه، وإن كان التقص في العَضد والفَخذ فإنّه يعلم قدر ذلك، يقاس بخيط رِجله الصّحيحة^(٤) ثمّ يقاس به المصابة فيعلم قدر ما نقصت رِجله أو يده، فإن أُصيب الساق أو الساعد فن الفَخذ والعَضد يُقاس وينظر الحاكم قدر فخذّه^(٥).

- ١ - كذا في التسخ، و في الكافي بعد قوله: «و حلف معه ثلاثة نفر» «و إن كان أربعة أخماس بصره حلف هو وحلف معه أربعة نفر، وإن كان بصره كلّه - إلخ».
- ٢ - في الكافي: «و إن كان أكثر على هذا الحساب».
- ٣ - في الكافي: «فإذا استثقلَ نوماً صيحب به، فإن سمع قاس بينهم الحاكم - إلخ».
- ٤ - في الكافي: «يقاس رِجله الصّحيحة بخيط».
- ٥ - ظاهر الخبر اجتماع القسامة مع الاعتبار، فيكون الاعتبار لوثاً، و ظاهر أكثر الأصحاب عدم الاجتماع و لعلّ ما هو مدلول الخبر أوفق بالأصول، إذ كثيراً ما تختلف الحواس في الإدراك، لا سيما إذا قيس إلى أبناء سته، كما ذكره المحقق في خصوص هذا الشقّ والشيخ في النهاية مطلقاً، و كذا مجي بن سعيد في الجامع. و قوله: «فن الفخذ والعَضد» أي من ابتدائها أو

ضع ﴿٤١٦﴾ ٨٣ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : لا تُقاس عينٌ في يومٍ غيمٍ » .
 وجه ﴿٤١٧﴾ ٨٤ - عنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : لا تقاس عينٌ في يومٍ غيمٍ » ^(١) .

↑
٢٦٧

وجه ﴿٤١٨﴾ ٨٥ - عليّ ، عن أبيه ، عن محمد بن الوليد ، عن محمد بن القُرّات ، عن الأصبغ بن نباتة « قال : سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً على هامته فأدعى المضروب أنه لا يبصر شيئاً ، وأنه لا يشمُّ الرائحة ، وأنه قد ذهب لسانه ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : إن صدق فله ثلاث ديات ، فقليل : يا أمير المؤمنين فكيف يُعلم أنه صادق؟ فقال : أما ما ادّعى أنه لا يشمُّ رائحة فإنه يدنى منه الحُرّاق ^(٢) ، فإن كان كما يقول وإلا نحى رأسه ودمعت عينه ، وأما ما ادّعى في عينه فإنه يقابل بعينه عين الشمس ، فإن كان كاذباً لم يتالك حتى يغمض عينه ^(٣) ، وإن كان صادقاً بقيتا مفتوحتين ، وأما ما ادّعى في لسانه فإنه يضرب على لسانه بإبرة فإن خرج الدّم أحمر فقد كذب ، وإن خرج أسود فقد صدق » ^(٤) .

ضع ﴿٤١٩﴾ ٨٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن - إسماعيل ، عن صالح بن عُقبّة ، عن رفاعة بن موسى « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في رجل ضرب رجلاً فنقص بعض نفسه بأي شيء يعرف؟ قال :

← انتهائها ، وعلى الثاني لعله لا استلزام نقصها نقص الفخذ والعضد ، و ظاهر الأكثر في ذلك أنه إن بلغ حدّ الشلل ففيه ثلثا دية العضو وإلا ففيه الأرش . وقال ابن سعيد في جامعه : و يقاس نقص العضد والفخذ بالصححين منها . (ملذ)

١ - قال في التحرير : لا يقاس عين في يوم غيم ، ولا في أرض مختلفة الجهات .

٢ - في الصحاح : الحُرّاق والحراقة : ما تقع فيه النار عند القدح ، والعاة تقوله بالتشديد .

٣ - غمض عينه وأغمضها أي أطبق جفניה .

٤ - عمل به بعض الأصحاب ، و ذهب الأكثر إلى القسامة . (ملذ)

بالساعات ، قلت : فكيف بالساعات ؟ قال : إنَّ النفس يطلع الفجر و هو بالشَّقِّ الأيمن من الأنف ، فإذا مضت الساعَةُ صار إلى الشَّقِّ الأيسرِ فتنظر ما بين نفسك و نفسه ، ثمَّ يحسب ، ثمَّ يؤخذ بحساب ذلك منه « (١) .

وجه ﴿٤٢٠﴾ ٨٧ - جعفر بن محمد بن عبيدالله^(٢)، عن عبدالله القَدَّاح ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضَرَبَ رَجُلًا حتَّى [أ]نقص من بصره فدعا برجل من أسنانه ، ثمَّ أراهم شيئاً ، فنظر ما نقص من بصره فأعطاه دية ما انتقص من بصره » .

↑
٢٦٨

﴿١٣﴾ - باب دية عَيْنِ الْأَعُورِ و لِسَانِ الْأَخْرَسِ ﴿

﴿واليد الشَّلَاءِ، والعَيْنِ الْعَمِيَاءِ، و قطع رأس الميت و أبعاضه﴾ *

صع ﴿٤٢١﴾ ١ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي^(٣) ، عن أبي - بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في عين الأعور الدية » .

صع ﴿٤٢٢﴾ ٢ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي تجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس « قال : قال أبو جعفر عليه السلام : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففَقِيَّتْ أن تفقأ إحدى عيني صاحبه و يعقل له نصف الدية ، و إن شاء أخذ ديةً كاملة و يعفو عن عين صاحبه » (٤) .

١ - قوله : « إنَّ النفس يطلع - إلخ » يمكن تأويله بأنه يكون في أول اليوم النفس في الشَّقِّ الأيمن من الأنف أكثر ، ولعلَّ هذا إنَّما ذكر استطراداً ، فإنَّ استعمال النفس لا يتوقَّف عليه . (ملذ)
٢ - هو جعفر بن محمد الأشعري ، و شيخه عبدالله بن ميمون القَدَّاح . و في جلِّ التسخ : « جعفر بن محمد ، عن عبيدالله » و هو تصحيف .

٣ - يعني البطائني ، و هو قائد أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي المكفوف .

٤ - في شرح اللِّمعة : في عين ذي الواحدة كمال الدية إذا كان العور خلقة أو باقعة من الله سبحانه ، أو من غيره حيث لا يستحقَّ عليه أرشاً ، كما لو جنى عليه حيوان غير مضمون ، ولو ←

ضع ﴿٤٢٣﴾ ٣ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن حسان ، عن أبي -
 عمران الأرميني ، عن عبد الله بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن
 رجل صحيح ففأ عين رجل أعور ، فقال : عليه الدية كاملة فإن شاء الذي فقئت
 عينه أن يقتص من صاحبه و يأخذ منه خمسة آلاف ديزهم فعل ، لأن له الدية
 كاملة و قد أخذ نصفها بالقصاص » (١).

ح ﴿٤٢٤﴾ ٤ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن
 أبي عبد الله عليه السلام « قال : في عين الأعور دية كاملة ».

ضع ﴿٤٢٥﴾ ٥ - محمد بن يحيى ، عن موسى بن الحسن ، عن محمد بن -

استحق ديتها و إن لم يأخذها ، إذ ذهب في قصاص ، فالتصف في الصحيحة ، أما الأول فهو
 موضع وفاق على ما ذكره جماعة ، و أما الثاني فهو مقتضى الأصل في دية العين الواحدة . و
 ذهب ابن إدريس إلى أن فيها هنا ثلث الدية خاصة ، و جعله الأظهر في المذهب ، و هو وهم .
 و في خسف العين العوراء ، و هي هنا الفاسدة ثلث ديتها حال كونها صحيحة على الأشهر ،
 و روي ربعها ، و الأول أصح طريقاً ، سواء كان العور من الله تعالى أم من جنابة جان ، و سواء
 أخذ الأرش أم لا . و وهم ابن إدريس هنا أيضاً ففرق هنا كالتابع ، و جعل في الأول التصف و
 في الثاني الثلث - انتهى . « و قال في المسالك : « أما العوراء التي لا تبصر ، في الجنابة بخسفتها
 روايتان : إحداهما صحيحة بريد بن معاوية و صحيحة أبي بصير ، و إلى هذا ذهب الأكثر منهم الشيخ
 و أتباعه و المحقق و العلامة . و الثانية رواية عبد الله بن سليمان (الآتي تحت رقم ٥) و بمضمونها عمل
 المفيد و سلار - رحمها الله - ، و هي ضعيفة فالعمل بالصحيح متعين » .

١ - قال الشهيد الثاني - رحمه الله - في المسالك : « لو فقأ الصحيح عين الأعور خلقة ، أو
 باقة من الله تعالى ، فلا خلاف بين أصحابنا في ثبوت دية النفس عليه كاملة ، لأنها جميع البصر
 إذا وقع التراضي على الدية ، أو قلنا : إن الواجب أحد الأمرين ، بل أطلق هنا جماعة تختار المجنى
 عليه بين أخذ الدية تامة و القصاص » . فإذا اقتض من الصحيح فهل يجب على الصحيح أن يرد
 على الأعور نصف دية النفس ؟ قال الشيخ في النهاية و أتباعه ؛ و العلامة في المختلف : نعم ،
 لرواية محمد بن قيس ، و مال إليه المحقق . و العلامة في التحرير : لا ، رد لعموم « العين بالعين » ،
 و الأول لا يخلو من قوة » .

عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن عبد الله بن سليمان، عن عبد الله بن أبي جعفر^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام «أته قال في العين العوراء تكون قائمة تحسف، قال: قضى فيها علي عليه السلام بنصف الذية في العين الصحيحة».

ص ٤٢٦ ﴿٦﴾ - علي، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن عبد الله بن سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل فقاً عين رجل ذاهبة وهي قائمة؟ قال: عليه رُبع دية العين».

ص ٤٢٧ ﴿٧﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن بُريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام «أته قال: في لسان الأخرس و عين الأعمى و ذَكَرَ الخَصِيَّ الحَرَّ و أنثييه ثلث الذية»^(٢).

ص ٤٢٨ ﴿٨﴾ - ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سأله بعض آل زُرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس، قال: فقال: إن كان ولدته أمه و هو أخرس فعليه ثلث الذية، وإن كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه^(٣)، قال: و كذلك القضاء في العينين والجوارح، قال: و هكذا وجدناه في

١ - هو أخو أبي عبد الله الصادق عليه السلام لأمه وأبيه.

٢ - المشهور بين الأصحاب أنّ في ذَكَرِ الخَصِيَّ الذية كاملة، بخلاف ذَكَرِ العَيْنِ، فإنهم حكموا فيها بثلث الذية، و يمكن حمله على ما إذ صار سبباً للعَيْنِ، لكن لا حاجة إليه لأنّ الخاصّ مقدّم على العام. و أمّا قوله «و أنثييه» فلعله زيد من الزواة. و يمكن توجيهه بأن يقال: الضمير راجع إلى مقطوع الذكر بقريته المقام، أو إلى الخصي بهذا المعنى على سبيل الاستخدام، فإنّ الخصي قد يطلق مجازاً على مقطوع الذكر، أو يحمل الخصي على الموجوء، أو مقطوع الجلدتين دون البيضتين، فإنّ الخصيتين يطلق على الجلدتين، كما صرح به الجوهري. أو يقال: المراد بالانثيين الجلدتان مجازاً. و لا يبعد أن يكون تصحيف الخنثى، كما قال الصدوق في المقنع، و قال يحيى بن سعيد في جامعه: في ذكر الخصي وانثييه ثلث الذية على الزواة. (ملذ)

٣ - الغرض من التفصيل بيان عدم الفرق بين ما إذا كان خرسه ولادة أو بآفة، كما هو

كتاب عليّ عليه السلام.

٤٢٩ ﴿٩﴾ - الحسن بن محبوب ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل قطع يد رجل شلاء ؟ قال : عليه ثلث الدية ».

٤٣٠ ﴿١٠﴾ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن موسى ، عن محمد بن الصّباح - عن بعض أصحابنا - « قال : أتى الرّبيع أباجعفر المنصور - وهو خليفة - في الطّواف فقال : يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه بعد موته ، قال : فاستشاط و غضب ، قال : فقال لابن شبرمة و ابن أبي ليلى^(١) و عدّة من القضاة و الفقهاء : ما تقولون في هذا ؟ فكلّ قال : ما عندنا في هذا شيء ، قال : فجعل يردّد المسألة و يقول : أقتله أم لا ؟ فقالوا : ما عندنا في هذا شيء ، قال : فقال له بعضهم : قد قدم رجل الساعة فإن كان عند أحد شيء فعنده الجواب في هذا و هو جعفر بن محمد و قد دخل المسعى ، فقال للرّبيع : اذهب إليه فقل له : لو لا معرفتنا بشغل ما أنت فيه لسألناك أن تأتينا و لكن أجبتنا في كذا و كذا ، قال : فأتاه الرّبيع و هو على المروّة فأبلغه الرّسالة ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : قد ترى شغل ما أنا فيه و قبلك الفقهاء و العلماء فسألهم ، قال : فقال له : قد سألهم فلم يكن عندهم فيه شيء ، قال : فردّه إليه فقال : أسألك إلاّ أجبتنا فيه ؛ فليس عند القوم في هذا شيء ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام : حتّى أفرغ ممّا أنا فيه ، قال : فلما فرغ جاء فجلس في جانب المسجد الحرام فقال للرّبيع :

* المشهور بين الأصحاب . و في الفقيه في الأول (تحت رقم ٥٣٢٨) : « فعليه الدية » بدون لفظ « الفلت » ، فنظهر فائدة التفصيل ، لكن لم أر من قال به . (ملذ)

١ - قد تقدّم الكلام في كليهما ، و شبرم - كقنفذ - شجرة ذو شوك ، و ابن شبرمة اسمه عبدالله الجليّ الكوفيّ الصّبيّ و كان قاضياً لأبي جعفر المنصور الدوانيقي على سواد الكوفة و كان شاعراً ، توفي سنة ١٤٤ ؛ و ابن أبي ليلى هو محمد بن عبدالرحمن القاضي الكوفيّ ، و كان بينه و بين أبي حنيفة منافرات ، توفي ١٤٨ .

أذهب فقل له : عليه مائة دينار ، قال : فأبلغه ذلك ، فقالوا له : فستله كيف صار عليه مائة دينار؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : في التطفة عشرون ديناراً ، وفي العلقة عشرون ، وفي المضغة عشرون ، وفي العظم عشرون ، وفي اللحم عشرون ، ثم أنشأناه خلقاً آخر ، وهذا هو ميت بمنزلته قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمه جنين ، قال : فرجع إليه فأخبره بالجواب فأعجبهم ذلك ، وقالوا : ارجع إليه فسله الدنانير لمن هي ؟ لورثته أو لا ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : ليس لورثته فيها شيء ، إنما هذا شيء صار إليه في بدنه بعد موته يحج بها عنه أو يتصدق بها عنه ، أو يصير في سبيل من سئل الخير ، قال : فزعم الرجل أنهم ردوا الرسول إليه فأجاب فيها أبو عبد الله ﷺ بستة وثلاثين مسألة ولم يحفظ الرجل إلا قدر هذا الجواب . . . فأما ما رواه :

↑
٢٧١

صح (٤٣١) ١١ - محمد بن أبي عمير ، عن جميل - عن غير واحد من أصحابنا - عن أبي عبد الله ﷺ « قال : قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي » (١) .
صح (٤٣٢) ١٢ - ابن أبي عمير ، و صفوان « قال (٢) : قال أبو عبد الله ﷺ :
أبى الله أن يظنُّ بالمؤمن إلا خيراً ، و كسرك عظامه حياً و ميتاً سواء . . . »
صح (٤٣٣) ١٣ - محمد بن أبي عمير ، عن يسمع كيردين « قال : سألت
أبا عبد الله ﷺ عن رجل كسر عظم ميت ، قال : فقال : حرمة ميتاً أعظم من
حرمة و هو حي . . . »

قال محمد بن الحسن : لا تنافي في هذه الأخبار الخبر الأول من أن دية الميت مائة دينار ، لأنه ليس في شيء من هذه الأخبار أن حرمة الميت كحرمة الحي أو كسريده أشد من كسريد الحي ، و ما يجري مجرى ذلك في إيجاب الدية فيه مثل الدية في الحي ، و إذا لم يكن ذلك فيها لم يمتنع أن يكون المراد بها أن حرمة كحرمة الحي في أن من كسر شيئاً من أعضائه أو قطع استحق العقاب و شيئاً

١ - أي في العقوبة الأخروية ، لأنه يحكي من شدة العداوة والتبعية .

٢ - كذا ، والضواب : «قالا» .

مِنَ الدِّيةِ ، و إن لم تكن تامةً ، و ليس ذلك موجوداً في شيء من الأموات غير الإنسان فصار من هذا الوجه حرمة كحرمة الحي .
فأما ما رواه :

ضع ﴿٤٣٤﴾ ١٤ - محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى ابن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن أبي جميلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : قلت : متى قطع رأسه ؟ قال : عليه الدية^(١) ، قلت : فمن يأخذ ديته ؟ قال : الإمام هذا لله ، وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرش للإمام» .

صح ﴿٤٣٥﴾ ١٥ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران ؛ ومحمد بن - سينان ، عن عبدالله بن سينان^(٢) ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل قطع رأس الميت ؟ قال : عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي» .
وما رواه :

ضع ﴿٤٣٦﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سينان - عن أخيه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : سألت عن رجل قطع رأس رجل ميت ، قال : عليه الدية ، فإن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي» .
وما رواه :

ضع ﴿٤٣٧﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي نجران ، عن محمد بن سينان ، عن عبدالله بن مُشكان ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل قطع رأس الميت ؟ قال : عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي» .

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار أيضاً لاتنافي ما قدمناه ، لأن قوله عليه السلام : «عليه الدية» ليس في ظاهر شيء منها كتمية تلك الدية ، و هل هي دية النفس ؟

١ - كذا في النسخ ، والستياق يقتضي أن يكون «له الدية» أو «على قاطعه الدية» ، أو يكون :

«ميت قطع رأسه رجل» ، والمراد دية الجنين كما يأتي في خبر الحسين بن خالد بالرقم ١٨ .

٢ - كذا ، و كأنه تصحيف «عبدالله بن مُشكان» كما في الفقيه و في ما يأتي تحت رقم ١٧ .

أو دية الجنين؟ وإذا لم يكن ذلك فيها حملناها على أنّ في ذلك دية الجنين ويطلق على ذلك اسم الدية، والذي يدلُّ على ذلك ما رواه:

محمد ﴿٤٣٨﴾ ١٨ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن حفص، عن الحسين بن خالد؛ ورواه محمد بن عليُّ بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أشيم، عن الحسين بن خالد «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: إنا رُوينا عن أبي عبد الله عليه السلام حديثاً أحبُّ أن أسمعك، فقال: وما هو؟ فقلت: بلغني أنه قال في رجل قطع رأس رجل ميت؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنْ الْمُسْلِمِ مَيْتاً مَا حَرَّمَ مِنْهُ حَيّاً، فَمَنْ فَعَلَ بِمَيْتٍ مَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ اجْتِيَا حَ نَفْسِ الْحَيِّ فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ»^(١)، فقال: صدق أبو عبد الله عليه السلام؛ هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله، قلت: من قطع رأس رجل ميت أو شق بطنه أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح نفس الحيِّ فعليه الدية دية النفس كاملة؟ فقال: لا، ثمَّ أشار إليَّ بأصبعه المختصر فقال لي: ليس لهذه دية؟ فقلت: بلى، قال: فتراه دية النفس؟ فقلت: لا، قال: صدقت، فقلت: وما دية هذه إذا قطع رأسه وهو ميت؟ فقال: دية الجنين في بطن أمه قبل أن ينشأ فيه الرُّوح وذلك مائة دينار، قال: فسكت وسرّني ما أجابني فيه، قال: لِمَ لا تستوفي مسألتك؟ فقلت: ما عندي فيها أكثر ممَّا أجبتني به إلا أن يكون شيء لا أعرفه، قال: دية الجنين إذا ضربت أمه فسقط من بطنها قبل أن تنشأ فيه الرُّوح مائة دينار وهي لورثته، وإن دية هذا إذا قطع رأسه أو شق بطنه فليس هي لورثته إنّما هي له دون الورثة، فقلت: وما الفرق بينها؟ فقال: إنّ الجنين مستقبل مرجوُّ نفعه^(٢) وإن هذا قد مضى فذهبت منفعتة، فلمّا مثل به بعد

↑
٢٧٣

١ - في القاموس: «الجوح: الإهلاك والاستئصال كالحاجة والاجتياح». وفي المصباح:

جاحت الآفة المال تجوح جوحاً - من باب قال - إذا هلكته.

٢ - فحصل ضرر بالجناية على الورثة، بخلاف الميت فإنه ليس فيه إلا هتك حرمة ولم

يفت به نفع عن الزوثة.

موته صارت دية بتلك المثلة له لا لغيره ، يحج بها عنه ، يفعل بها أبواب الخيز والبر من صدقة أو غيرها ، قلت : فإن أراد رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة فسدر^(١) الرجل مما يحفر فدير به فالث مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه ؟ قال : إذا كان هكذا فهو خطأ وكفارته عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو صدقة على ستين مسكيناً مُدُّ لكل مسكين بمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ^(٢) .

مجمه ﴿٤٣٩﴾ ١٩ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يوسف بن الحارث ، عن محمد بن عبد الرحمن القرزمي ، عن أئمة عبد الرحمن ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام «أنه جعل في السن السوداء ثلث ديتها ، وفي اليد الشلاء ثلث ديتها ، وفي العين القائمة إذا طمست^(٣) ثلث ديتها ، وفي شحمة الأذن ثلث ديتها ، وفي الرجل العرجاء ثلث ديتها ، وفي خشاش الأنف^(٤) في كل واحد ثلث الدية» .

↑
٢٧٤

﴿١٤﴾ - باب القصاص

تداوح ﴿٤٤٠﴾ ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن - عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيما كان من جراحات الجسد أن فيها القصاص ، أو يقبل المجرح دية الجراحة فيعطها» .

صع ﴿٤٤١﴾ ٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج

١ - قال الجزري : السدر - بالتحريك - كالذوار وهو كثيراً ما يعرض لراكب البحر - انتهى . وفي نسخة : «فيبر» .

٢ - قال الشهيد الثاني - رحمه الله - في المسالك : «دلت الرواية على صرف الدية في وجوه البر عن الميت ، والستيد المرتضى - رحمه الله - أوجب جعلها في بيت المال ، والعمل بالمروي أولى ، ولو كان له دين ف قضاء دينه أهم وجوه البر» .

٣ - الطمس : استئصال أثر الشيء ، و طمس و مطموس ذاهب البصر . (القاموس)

٤ - الخشاش - بالكسر - ما يدخل في عظم أنف البعير من خشب أو غيره . (القاموس)

- عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليه السلام «في رجل كسر يد رجل ثم برئت يد الرجل؟ قال: ليس في هذا قصاص ولكن يعطى الأرش» (١).

صح **﴿٤٤٢﴾** ٣ - عنه ، عن الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر بن سُؤَيْد ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير (*) ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : سألته عن السِّنِّ والذَّرَاع يكسران عمداً لهما أرش أو قود؟ فقال: قود ، فقال: قلت : فإن أضعفوا الذِّية؟ فقال : إن أرضوه بما شاء فهو له» (٢).

٢٧٥

ح **﴿٤٤٣﴾** ٤ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس «قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أعور فقأ عين صحيح؟ قال : تفقأ عينه ، قال : قلت : يبقى أعمى؟! فقال : الحق أعماه» (٣).

س **﴿٤٤٤﴾** ٥ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : سألته عن أعور فقأ عين صحيح متعمداً ، فقال : تفقأ عينه ، قلت : فيكون أعمى؟ قال : فقال : الحق أعماه».

نق **﴿٤٤٥﴾** ٦ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير «قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : تقطع يد الرجل ورجلاه في القصاص».

١ - المشهور بين الأصحاب أنه ليس في كسر العظام قصاص ، لما فيه من التعزير بالنفس ، و عدم الوثوق باستيفاء المثل . و لا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر ، إذ يمكن أن يكون المراد به عدم القصاص بعد البرء . (ملذ) # - في بعض النسخ مكانه : «عن محمد بن قيس».

٢ - يدل على ثبوت القصاص في كسر العظم و لم يقل به أحد ، إلا أن يجعل على القطع مجازاً ، و أننا السنّ فحكوا بالقصاص فيه مع القلع ، و أننا مع الكسر فاختلّفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى ثبوته إذا أمكن استيفاء المثل بلا زيادة و صدع في الباقي ، والخبر حجة لهم . (ملذ)

٣ - في المسالك : لو جنى الأعور على عين واحدة لذى العينين بأن فقأها مثلاً ، جاز الاقتصاص منه إجماعاً ، و لرواية محمد بن قيس ، و في معنى الأعور خلقه من ذهب إحدى عينيه بأفة من الله تعالى . و إن كان ذهابها مجناية أوجبت قوداً أو دية ، فلا إشكال في الحكم .

سجده ﴿٤٤٦﴾ ٧ - عليٌّ ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن سليمان الدّهان ، عن رفاعه ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إنّ عمر^(١) أتاه رجلٌ من قيس بمولى له قد لطم عينه فأنزل الماء فيها و هي قائمة لم يبصر بها شيئاً ، فقال له : أعطيك الدية ؛ فأبى ، قال : فأرسل بها إلى عليّ عليه السلام وقال : أحكم بين هذين فأعطاه الدية فأبى ، قال : فلم يزالوا يعطونه حتى أعطوه ديتين ، قال : فقال : ليس أريد إلاّ القصاص ، قال : فدعا عليّ عليه السلام بمرآة فحماها ثمّ دعا بكرسُف فبلّه ثمّ جعله على أشفار عينيه و على حوالها ثمّ استقبل بعينيه عين الشمس^(٢) ، قال : و جاءَ بالمرآة فقال : انظر فنظر فذاب الشحم و بقيت عينه قائمة فذهب البصر^(٣) .

ضع ﴿٤٤٧﴾ ٨ - سهل بن زياد ، عن الحسن بن العباس بن الحرّيش ، عن أبي - جعفر الثاني عليه السلام « قال : قال أبو جعفر الأول عليه السلام لعبدالله بن العباس^(٤) : يا ابن - عباس أنشدك الله هل في حكم الله اختلاف ؟ قال : فقال : لا ، قال : فما ترى في رجل ضربت أصابعه بالسيف حتى سقطت فذهبت فأتى رجلٌ آخر فأطار كَفَّ يده فأبى به إليك وأنت قاضٍ كيف أنت صانع ؟ قال : أقول لهذا القاطع : أعطه دية كَفَّ ، و أقول لهذا المقطوع : صالحه على ما شئت [أ] و ابعث لهما ذوي عدل^(٥) ،

١ - رواه الكليني في الكافي وفيه : « انّ عثمان أتاه » .

٢ - ظاهره أنه يجعل الرجل مواجِه الشمس لا المرأة كما ذكره في التحرير ، و ظاهر

بعضهم جعل المرأة مواجِه الشمس ، و لعله أوفق بالتجربة . (مند)

٣ - في شرح اللّمة : لو ذهب ضوء العين مع سلامة الحدقة قيل في الاقتصاد منه : طرح

على الأجفان قطن مبلول و يقابل بمرآة عمّاة مواجِه للشمس بأن يكلف النظر إليها حتى

يذهب الضوء ، والقول باستيفائه على هذا الوجه هو المشهور بين الأصحاب ، و مستنده رواية

رفاعة ، وإنّما حكاه قولاً للتنبية على عدم دليل يفيد انحصار الاستيفاء فيه ، بل يجوز بما يحصل

الغرض من إذهاب البصر إبقاء الحدقة بأبّي وجه اتفق ، مع أنّ في طريق الزواية ضعفاً و جهالة

تمنع من تعيين ما دلّت عليه و إن كان جائزاً .

٤ - مات عبدالله بن عباس سنة ٦٩ ، و ولد أبو جعفر عليه السلام سنة ٥٧ . ٥ - لعن بعض -

قال : فقال له : جاء اختلاف في حكم الله^(١) ونقضت القول الأول أبي الله أن يحدث في خلقه شيئاً من الحدود و ليس تفسيره في الأرض ، اقطع يد قاطع الكف أصلاً ثم أعطه دية الأصابع ، هذا حكم الله عزَّ وَّجَلَّ^(٢) .

ح ﴿٤٤٨﴾ ٩ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن سورة بن كليب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً و كان المقتول أقطع اليد اليمنى ، فقال : إن كانت قُطِعَت يدهُ في جناية جناها على نفسه أو كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها فأراد^(٣) أولياؤه أن يقتلوا قاتله أدوا إلى أولياء قاتله دية يده التي قيد منها و يقتلوه^(٤) ، و إن شاؤوا طرحوها عنه دية يده و أخذوا الباقي ، قال : و إن كانت يده قطعت من غير جناية جناها على نفسه و لا أخذ لها دية قاتله و لا يغرَم^(٥) شيئاً و إن شاؤوا أخذوا ديةً كاملة ، هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام .»

فق ﴿٤٤٩﴾ ١٠ - الحسن بن محبوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال قضي أمير المؤمنين عليه السلام في اللطمة يسود أثرها في الوجه أن أرشها ستة دنانير ، إن لم يسود و اخضرت فإن أرشها ثلاثة دنانير ، و إن احمرت و لم تحضر

← ذوي عدل لأن يحكموا بالأرش . بتخمين دية الأصابع و كيفية القطع .

١ - إتلا اختلاف المقومين في الأرش ، أو مخالفة بعث ذوي العدل للمصالحة .

٢ - قال بعض الفضلاء : «الوجه في ذلك أولاً أنه قضي بثلاثة وجوه متناقضة لأنه حكم أولاً بإعطاء الدية ، و ثانياً بالمصالحة و يحتاج إلى المصالحة فيما لم تكن دية معينة ، و ثالثاً ببعث ذوي عدل ليخرصا أرش الجناية . والوجه في ذلك ثانياً أنه خالف القاعدة المقررة في الشريعة ، و هو أن للمجني عليه القود في هذا الموضوع و أشباهه . و أمّا قوله عليه السلام : «أبي الله أن يحدث» فإشارة إلى بيان مصداق القاعدة في هذا الموضوع - انتهى . وقال في المسالك : في طريق الرواية ضعف ، و عمل بها أكثر الأصحاب كالشيخ و أتباعه ، و رواه ابن إدريس و أوجب الحكومة في الكف ، و نفي عنه في المختلف البأس . (ملذ) ٣ - في بعض التسخ : «فإن أراد» .

٤ - في الكافي هنا زيادة و هي : «فإن كان أخذ دية يده و يقتلوه» والمعنى : أو دية اليد التي

أخذ ديتها . ٥ - في بعض التسخ : «ولا يغرما» .

فإن أُرشها دينار و نصف ، قال : و أمّا ما كان من جراحات الجسد فإنّ فيها القصاص أو يقبل المجروح دية الجراحة فيعطها» .

↑
٢٧٧

ص ٤٥٠ ﴿١١﴾ - الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح بن حيّ، عن أبي - عبدالله عليه السلام « قال : إنّ عليّاً أمير المؤمنين عليه السلام أمر قنبر أن يضرب رجلاً حدّاً فغلظ قنبر فزاده على ثمانين ثلاثة أسواط ، فأقاده أمير المؤمنين عليه السلام من قنبر فجليده قنبر ثلاثة أسواط» (١) .

تق ٤٥١ ﴿١٢﴾ - أحمد بن محمد ، عن [محمد بن] داود بن الحصّين ، عن أبي - العباس (٢) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عمّن أقيم عليه الحدّ فأتى أقتاد منه أو يؤدّي ديته ؟ قال : لا إلّا أن يزداد على القود» (٣) .

سد ٤٥٢ ﴿١٣﴾ - عليّ بن مهزيار ، عن إبراهيم بن عبدالله ، عن أبان بن - عثمان - عمّن أخيره - عن أحدهما عليه السلام « قال : أتى عمر بن الخطاب برجل قتل أخا رجل فدفعه إليه وأمره بقتله فصر به الرجل حتّى رأى أنّه قد قتله فحمل إلى منزله فوجدوا به رمقاً فعالجوه حتّى برئ ، فلمّا خرج أخذه أخو المقتول فقال : أنت قاتل أخي و لي أن أقتلك ، فقال له : قد قتلتني مرّة ، فانطلق به إلى عمر فأمر بقتله فخرج و هو يقول : يا أيّها التّاس قد والله قتلتني ، فزروا به إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأخبر خبره ، فقال : لا تعجلّ عليه حتّى أخرج إليك فدخّل على عمر ، فقال : ليس الحكم فيه هكذا ، فقال : ما هو يا أبا الحسن ؟ فقال : يقتصّ هذا من أخي المقتول الأوّل ما صنع به ، ثمّ يقتله بأخيه ، فنظر أنّه إن اقتصّ منه أتى على نفسه فعفا عنه و تتركها» .

١ - تقدّم الخبر في الزّيارات ص ١٦٩ تحت رقم ١٨ .

٢ - هو البتّاب فضل بن عبد الملك .

٣ - هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وقال المفيد (ره) : «من جلده إمام المسلمين حدّاً في حقّ من حقوق الله فات كان ضامناً لديته ، و من قتله القصاص من غير تمدّد فلا دية له» . و ظاهر المفيد أنّ الدّية في مال الإمام عليه السلام . و قال الشيخ في الاستبصار : إنّ الدّية في بيت المال . (ملذ)

٤٥٣ ﴿١٤﴾ - علي بن حديد، عن جميل - عن بعض أصحابه - عن أحدهما عليهما السلام « في رجل كسر يد رجلٍ ثم برأت يد الرجل ، قال : ليس في هذا (١) قصاص ولكن يعطى الأرش » .

↑
٢٧٨

٤٥٤ ﴿١٥﴾ - التوفلي ، عن السكوتي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه ، فقضى عليه أن يداس بطنه حتى يحدث أو يغرم ثلث الدية » (٢) .

٤٥٥ ﴿١٦﴾ - علي ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن السكوتي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من اقتص منه فات فهو [من] قتيل القرآن » (٣) .

٤٥٦ ﴿١٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد ابن عبد الله بن هلال ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : من قتله القصاص بأمر الإمام فلا دية له في قتل ولا جراحة » .

٤٥٧ ﴿١٨﴾ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن أبي الجوزاء (٤) ، عن الحسين بن - علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام « قال : ليس بين الرجال والتساء قصاص إلا في النفس ، وليس بين الأحرار والمماليك

١ - قال في المسالك : الرواية ضعيفة بالرجال والإرسال ، وإن كان عمل بمضمونه الشيخ في النهاية وأتباعه .

٢ - قال في التحرير : من داس بطن إنسان حتى أحدث ديس بطنه حتى يحدث في ثيابه ، أو يفندي ذلك بثلث الدية لرواية السكوتي ، وفيه ضعف - انتهى . وقال في المسالك : ذهب جماعة إلى الحكومة لضعف المستند ، وهو الوجه . (ملذ)

٣ - أي ليس له دية ، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعل المراد أن سرية القصاص غير مضمون على أحد ، لأنه وقع بحكم القرآن فكأنه قتله القرآن و عليه الفتوى ، و يحتمل أن يكون المعنى أن من قتل قصاصاً فكأن القرآن قتله ، فعلى القرآن وصاحبه تداركه ، أو الغرض رفع الحرج عمن فعل ذلك بأنه لم يفعل حقيقة بل القرآن فعله .

٤ - هو منته بن عبد الله ، و راويه أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، كما مر .

قصاصٌ إلّا في النفس عمداً ، و ليس بين الصّبيان قصاصٌ في شيءٍ إلّا في-
النفس» (١).

نق ﴿٤٥٨﴾ ١٩ - محمد بن الحسن الصّفّار ، عن الحسن بن موسى الخشّاب ،
عن غياث بن كَلّوب ، عن إسحاق بن عمّار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أنَّ
رَجلاً قطع من بعض أذن رجل شيئاً ، فرفع ذلك إلى عليّ عليه السلام فأقاده ، فأخذ
الآخر ما قطع من أذنه فردّه على أذنه بدمه فالتحمت و برئت ، فعاد الآخر إلى
علي عليه السلام فاستقاده فأمر بها فقطعت ثانية و أمر بها فدفنت ، و قال عليه السلام : إنَّها
يكون القصاص من أجل الشين» (٢).

↑
٢٧٩
ضع ﴿٤٥٩﴾ ٢٠ - محمد بن الحسن الصّفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن
التوفلي ، عن السّكوفي ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : ليس بين
العبيد والأحرار قصاصٌ فيما دون النفس ، و ليس بين اليهوديِّ والنّصرانيِّ
والمجوسيّ قصاصٌ فيما دون النفس» (٣).

ضع ﴿٤٦٠﴾ ٢١ - و بهذا الإسناد «في عبد فقأ عينَ حرٍّ و على العبد دين ،
فقال : لتفقأ عينه و يبطل دين الغرّاء» (٤).

ضع ﴿٤٦١﴾ ٢٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن

١ - كان الخبر عاقبياً و ليس بمعمول عندنا .

٢ - كذا ، لكن في التحرير : ولو قطعت المجني عليه أذن الجاني فألصقه الجاني ، لم يكن
للمجني عليه إزالتها ، لأن الواجب الإبانة و قد حصلت . ٣ - الخبر عاقبٍ ولا يعمل به الأصحاب .

٤ - في الكافي : «عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن السّكوفي ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في عبد فقأ عين حرٍّ ، و على العبد دين : إن على العبد حدّاً للمفقوء عينه
و يبطل دين الغرّاء» . فقوله عليه السلام : «حدّاً للمفقوء عينه» أي حكماً جارياً ، فإن كان عمداً يقتض
منه ، و لا يمنع منه عدم قدرته بعد ذلك على الكسب للغرّاء إن تعلق دينهم بكسبه لتقدّم حقّ
الحناية المتعلق برفقته على الدين المتعلق بكسبه أو ذمته ، و يجوز للمجني عليه استرقاقه ، و كذا في
الخطأ يجوز استرقاقه . و يمكن أن يخصّ الحدّ بالقصاص ، بل هو أظهر . (ملذ)

ياسين^(١)، عن حريز؛ و ابن مُشكان، عن أبي بصير «قال: سألته عن ذمِّيَ قَطَعَ يَدَ مسلم، قال: تقطع يده إن شاء أولياؤه، ويأخذون فضل ما بين الدّيتين؛ وإن قطع المسلم يد المعاهد خير أولياء المعاهد فإن شاؤوا أخذوا دية يده وإن شاؤوا قطعوا يد المسلم وأدوا إليه فضل ما بين الدّيتين، وإذا قتله المسلم صنع كذلك»^(٢).

ص ٤٦٢ ﴿٢٣﴾ - الصّفار، عن الحسن بن موسى، عن غياث بن كَلّوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ فِي عَظْمِ قِصَاصٍ وَقَالَ جَعْفَرُ عليه السلام: إِنَّ رَجُلًا قَتَلَ امْرَأَةً فَلَمْ يَجْعَلْ عَلِيًّا عليه السلام بَيْنَهُمَا قِصَاصًا وَأَلْزَمَهُ الدِّيَةَ»^(٣).

ص ٤٦٣ ﴿٢٤﴾ - الحسن بن محبوب، عن عبدالرحمن بن سيابة، عن أبي- عبدالله عليه السلام «قال: قال: إنَّ في كتاب عليّ عليه السلام لو أنَّ رَجُلًا قَطَعَ فِرْجَ امْرَأَةٍ لَأَغْرَمْتَهُ لَهَا دِيَّتَهَا فَإِنْ لَمْ يُوَدِّ لَهَا دِيَّتَهَا قَطَعْتُ لَهَا فِرْجَهُ إِنْ طَلَبْتَ ذَلِكَ»^(٤).

* * * *

↑
٢٨٠

١ - في نسخة: «يونس» فالتسند صحيح.

٢ - قد أجمع الأصحاب على أنَّ المسلم لا يقتل بالكافر، ذمياً كان أم غيره إذا لم يكن معتاداً لقتلهم، وأما إذا اعتاد المسلم قتل أهل الدّمة ظلماً، ففيه أقوال: أحدها: أنه يقتل قصاصاً بعد أن يرذ أولياء المقتول فاضل دية المسلم على دية الذمّي، ذهب إليه الشّرخ في التّهاية و أتباعه، و ثانيها: أنه يقتل حدّاً لا قصاصاً لإفساده في الأرض، فلا ردّ عليه، و هو قول ابن الجنيد و أبي الصّلاح، و ثالثها: أنه لا يقتل مطلقاً، و هو قول أكثر المتأخّرين. (ملذ) أقول: الظاهر أنّ الصّواب قول الثاني لكون المعتاد بهذا الفعل يكون من المفسدين في الأرض و تطهير الأرض من المفسد كان من أصول الإسلام. ٣ - قضية في واقعة.

٤ - قال في التّحرير: «يبعث في الشّفرين القصاص، و لو كان الجاني رجلاً فلها الدّية». و في الشّرائع: يبعث في الشّفرين كما يبث في الشّفتين. و لو كان الجاني رجلاً فلا قصاص و عليه ديتها، و في رواية عبدالرحمن بن سيابة، عن أبي عبدالله عليه السلام «إنَّ لَمْ يُوَدِّ دِيَّتَهَا قَطَعْتُ لَهَا فِرْجَهُ»، و هي متروكة - انتهى. و عمل به يحيى بن سعيد في جامعه. و قيل: المشهور الدّية لعدم المماثلة.

﴿ ١٥ - باب الحوامل والحمول ﴾

* (وغير ذلك من الأحكام) *

صح ﴿٤٦٤﴾ ١ - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس^(١)، عن عبدالله بن مُشكان - عمن ذكره - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: دية الجنين خمسة أجزاء: خمس للتطفة عشرون ديناراً، وللعلقة خمسان أربعون ديناراً، وللعضة ثلاثة أخماس يتون ديناراً، وللعظم أربعة أخماس ثمانون ديناراً، فإذا تمّ الجنين كانت له مائة دينار، فإذا أنشأ فيه الروح فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم، إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فخمسة دينار، وإن قتلت المرأة وهي حُبلى فلم يدرأ ذكراً كان ولدها أم أنثى فديته للولد نصفين نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى وديتها كاملة».

صح ﴿٤٦٥﴾ ٢ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عُقبة، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام «في التطفة عشرون ديناراً وفي العلقة أربعون ديناراً، وفي العضة ستون ديناراً، وفي العظم ثمانون ديناراً، فإذا كسي اللحم فائة دينار، ثم هي مائة دينار حتى يستهل، قال: فإذا استهل فالدية كاملة» (٢).

صح ﴿٤٦٦﴾ ٣ - علي، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن - غالب، عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب «قال: سألت علي بن الحسين عليه السلام عن رجل ضرب امرأة حاملاً برجله فطرح ما في بطنها ميتاً، فقال: إن كان نطفة فإن عليه عشرين ديناراً، قلت: فما حدُّ التطفة؟ فقال: هي التي وقعت في الرحم

١ - في الكافي: «عن يونس؛ أو غيره، عن ابن مُشكان، عن أبي عبدالله عليه السلام».

٢ - ظاهره موافق لمذهب العاقبة، حيث ذهبوا إلى أن الجنين ما لم يولد حياً ليس فيه الدية

الكاملة، ويمكن حمله على استعداد الاستهلال بولوج الروح. (ملذ)

فاستقرت فيه أربعين يوماً، قال: وإن طرحتَه وهي عُلقة فإنَّ عليه أربعين ديناراً، قلت: فما حدُّ العُلقة؟ قال: هي التي إذا وقعت في الرَّحم فاستقرت فيه ثمانين يوماً، قال: وإن طرحتَه وهي مضغة فإنَّ عليه ستين ديناراً، قلت: فما حدُّ المضغة؟ فقال: هي التي إذا وقعت في الرَّحم فاستقرت فيه مائة وعشرين يوماً، قال: فإن طرحت وهي نَسمة مخلقة، له عظم ولحم مرتب الجوارح^(١) قد نفخ فيه رُوح العَقل فإنَّ عليه ديةٌ كاملة، قلت له: رأيت تحوُّله في بطنها من حال إلى حال^(٢) أبرُوح كان ذلك أم بغير رُوح؟ قال: بروح غذاء الحياة القديم^(٣) المنقولة في أصلاب الرِّجال وأرحام النساء، ولو لا أنَّه كان فيه روح غذاء الحياة ما تحوَّل من حال بعد حال في الرِّجِم وما كان إذن على من قتله دية وهو في تلك الحال».

كصع ﴿٤٦٧﴾ ٤ - محمد بن الحسن الصفَّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن موسى الوَرَّاق، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي جرير القمِّي «قال: سألت العبد صالح عليه السلام عن التُّطفة ما فيها من الدِّية وما في العُلقة، وما في المضغة المخلقة وما يقرُّ في الأرحام؟ قال: إنَّه يخلق في بطن أمه خلقاً من بعد خلق يكون نطفة أربعين يوماً، ثمَّ يكون عُلقة أربعين يوماً، ثمَّ مضغة أربعين يوماً ففي التُّطفة أربعون ديناراً، وفي العُلقة ستون ديناراً، وفي المضغة ثمانون ديناراً، فإذا اكتسى العظام لحمًا ففيه مائة دينار، قال الله عزَّ وجلَّ: «نُمُّ أُنْشَانَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَتَّارِكُ اللَّهِ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ^(٤)»، فإن كان ذكرًا ففيه الدِّية، وإن كانت أنثى ففيها

١ - كذا، وفي الكافي: «مزيتل الجوارح»، وفي بعض نسخه: «مربل».

٢ - قيل: الظاهر أنَّ المراد بـ«الروح» غذاء الحياة القوَّة التامة الموجودة في التُّطفة حين

انتقالها من الصلب إلى الرَّحم.

٣ - كذا، وفي الكافي: «عدا الحياة» بالعين والذال المهملتين، أي تحوُّله بروح غير الروح

الذي خلق له قبل خلق الأجساد، لأنَّه لم يتعلَّق به بعد، فالمراد بالروح الأوَّل القوَّة التامة، أو روح الوالدين، والمراد بالقديم ما تقادم زمانه لأنَّه خلق قبل خلق الأجساد، وما في الكتاب

أيضاً يحتمل روح الوالدين والتامة. (ملذ) ٤ - المؤمنون: ١٤.

ديتها» (١).

ص ٤٦٨ ﴿٥﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي -
 أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب
 المرأة فتطرح التطفة ؟ فقال : عليه عشرون ديناراً ، فقلت : فيضربها فتطرح
 العلقة ؟ قال : أربعون ديناراً ، قلت : فيضربها فتطرح المضغة ؟ قال : عليه ستون
 ديناراً ؟ قلت : فيضربها فتطرحه ؛ و قد صار له عَظْمٌ ؟ فقال : عليه الدية كاملة ،
 و بهذا قضى أمير المؤمنين عليه السلام ، قلت : و ما صفة التطفة التي تُعرف بها ؟ قال :
 التطفة تكون بيضاء مثل التخمارة الغليظة فتمكث في الرحم إذا صارت فيه
 أربعين يوماً ثمّ تصير إلى علقة ، قلت : فإي صفة خلقة العلقة التي تُعرف بها ؟ قال :
 هي علقة كعلقة الدّم المحجّمة الجامدة (٢) تمكث في الرحم بعد تحويلها عن التطفة
 أربعين يوماً ثمّ تصير مضغة ، قلت : فإي صفة خلقة المضغة و خلقتها التي تُعرف
 بها ؟ قال : هي مضغة لحم حمراء ، فيها عروق خضر مشبّكة ، ثمّ تصير إلى عظم ،
 قلت : فإي صفة [خلقها] إذا كان عظماً (٣) ؟ قال : إذا كان عظماً شق له السمع
 والبصر و رتبت جوارحه ، فإذا كان كذلك فإنّ فيه الدية كاملة» .

ص ٤٦٩ ﴿٦﴾ - محمد بن الحسن الصفّار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ،
 عن محمد بن إسماعيل ، عن صالح بن عُقبة ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام «قال :
 قضى أمير المؤمنين عليه السلام في فارسين اصطدما (٤) فأت أحدهما فضمن الباقي دية
 الميت» .

- ١ - لعل المراد بالتطفة في هذا الخبر أول مراتب العلقة عند انتهاء مراتب التطفة على مجاز
 المجاورة ، و كذا ما بعده من المراتب ، و لعلّه سقط بعض المراتب من التناخ . (ملذ)
- ٢ - كذا ، و الظاهر عدم اللّام في «الدّم» ، و في القاموس : «الحجم : المص ، و الحجّام :
- المضاص ، و المحجم و المحجمة - بكسر الميم - : ما يحجم به» .
- ٣ - محمول على ما بعد اكتساء العظم اللّحم ، و لعلّ فيه سقطاً أيضاً . (ملذ)
- ٤ - الصدم : ضرب صلب و اصطدم الفارسان : ضرب أحدهما صاحبه .

﴿٤٧٠﴾ ٧ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن عبد الله ابن المغيرة . و محمد بن الحسن الصقار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن صالح بن عتبة^(١) ، عن يونس الشيباني^(٢) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : فإن خرجت في التطفة قطرة دم ؟ قال : القطرة عشر التطفة ؛ فيها اثنان و عشرون ديناراً ، قال : قلت : فإن قطرت قطرتين ؟ قال : أربعة و عشرون ديناراً ، قال : قلت : فإن قطرت ثلاث ؟ قال : ستة و عشرون ديناراً ، قلت : فأربع ؟ قال : ثمان و عشرون ديناراً ، و في خمسة و ثلاثون و ما زاد على التصف فعلى حساب ذلك حتى تصير علقمة ، فإذا صار علقمة ففيها أربعون ، فقال له أبو شيبيل^(٣) - و أخبرنا أبو شيبيل قال : حضرت يونس و أبو عبد الله عليه السلام يخبره بالديات^(٤) - قال : قلت : فإن التطفة خرجت متخضضة^(٥) بالدم ؟ قال : فقال لي : فقد علققت إن كان دم صاف^(٥) ففيها أربعون ديناراً ، و إن كان دم

١ - الظاهر من السند عطف صالح بن عقبة على ابن المغيرة ، و يمكن أن يكون السند الأول لحديث آخر لم يذكر متنه .

٢ - أبو شيبيل - بكسر الشين المعجمة و سكون الباء - اسمه عبد الله بن سعيد الأسدي ، مولاهم كوفي ، يتبع الوشي ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، و هو ثقة ، له كتاب ، يرويه عنه علي ابن التيمان . (صه ، جش)

٣ - في الفقيه هكذا : « و روى محمد بن إسماعيل ، عن أبي شيبيل قال : حضرت يونس الشيباني و أبو عبد الله عليه السلام يخبره بالديات ، فقلت - إلخ » .

٤ - بالخاء و الضاد المعجمتين : أي متحركة أو مخلوطة ، و الخضضة : تحريك الماء ، و تخضض : تحرك . و في الكافي : « متخضضة » - بالمهملات - و الخضضة : تحريك الشيء في الشيء حتى يستمكن و يستقر فيه . و الإسراع ، و تححص : لزق بالأرض و استوى . و حصص الشيء : بان و ظهر ، كما في القاموس .

٥ - كذا في النسخ ، و في الفقيه أيضاً ، لكن في الكافي : « إن كان دماً صافياً » . و قوله : « قد علققت » قيل : الظاهر أنه جزء الشرط قدمت عليه ، و قوله : « ففيها - إلخ » ليس جزءاً

أسود^(١) فلا شيء عليه إلا التعزير، لأنه ما كان من دم صاف فذلك للولد؛ وما كان من دم أسود فإن ذلك من الجوف، قال أبو شبل: فإن العلقة صار فيها شبه العروق من لحم؟ قال: اثنين وأربعين ديناراً العُشر، قال: قلت: فإن عُشر أربعين أربعة؟! فقال: لا إنَّها هو عُشر المضغة^(٢) لأنه إنَّها ذهب عُشرها، وكلما زادت زيد حتى تبلغ الستين، قال: قلت: فإن رأيت في المضغة شبه العقدة عظماً يابساً؟ قال: فذلك عظم، كذلك أول ما يبتدء العظم^(٣) فيبتدء بخمسة أشهر ففيه أربعة دنانير^(٤)، فإن زاد فزد أربعة أربعة حتى يتم الثمانين، قال: قلت: وكذلك إذا كسي العظم لحماً؟ قال: كذلك، قال: قلت: فإذا وكزها^(٥) فسقط الصبي ولا يدري أحى كان أو لا؟ قال: هيئات يا أباشبل إذا مضت الخمسة أشهر فقد صارت فيها الحياة وقد استوجبت الدية.

ص ٤٧١ ﴿٨﴾ - صالح بن عُقبة، عن يونس الشيباني «قال: حضرت أنا و أبو شبل عند أبي عبدالله عليه السلام فسألته عن هذه المسائل في الديات ثم سأل أبو شبل وكان أشد مبالغة فخلَّيته حتى استنظف»^(٦).

ص ٤٧٢ ﴿٩﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن قَصَّال؛ ومحمد بن عيسى، عن يونس جميعاً «قالا: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام على

الشرط، بل تفرغ عليه.

١ - في الكافي: «وإن كان دماً أسود»، وفي الفقيه مثل ما في المتن.

٢ - أي عشر الدية التي لأجل صيرورتها مضغة بعد ما كانت علقة، فإن زيادة المضغة عشرون وعشرها ديناران.

٣ - اعتبر في مراتب العظم الخمس لا العشر، ثم إن هذا خلاف ما هو المشهور من ولوج الزوج بعد أربعة أشهر، ولعله محمول على أنه يكون كذلك نادراً. (ملذ)

٤ - كذا، وفي الفقيه: «قال: فذلك العظم الذي أول ما يبتدء فيه أربعة دنانير».

٥ - وكزه أي ضربه ودفعه، وأوكزه أي ضربه بجمع يده على ذقنه. (الصحاح)

٦ - استنظفت الشيء أي أخذته كله. (الصحاح)

أبي الحسن عليه السلام فقال: هو صحيح. و كان ممّا فيه: أن أمير المؤمنين عليه السلام جعل دية الجنين مائة دينار و جعل مئى الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجّه الرّوح مائة دينار، و ذلك إن الله عزّ و جلّ خلق الإنسان من سلالة - و هي التّلطفة - فهذا جزء، ثمّ علّقة فهو جزءان، ثمّ مضعفة ثلاثة أجزاء، ثمّ عظم فمبي أربعة أجزاء، ثمّ يكسى لحماً حينئذٍ، ثمّ جنيناً، فكلّمت له خمسة أجزاء مائة دينار، و المائة دينار خمسة أجزاء، فجعل للتّلطفة خمس المائة: عشرين ديناراً، و للعلّقة خمسي المائة: أربعين ديناراً، و للمضعفة ثلاثة أخماس المائة: ستين ديناراً، و للعظم أربعة أخماس المائة: ثمانين ديناراً، فإذا أنشئ فيه خلق آخر و هو الرّوح فهو حينئذٍ نفس: ألف دينار كاملة إن كان ذكراً، و إن كان أنثى فخمسمائة دينار، و إن قتلت امرأة و هي حبلٍ فتمّ فلم تسقط ولدها و لم يعلم أذكرٌ هو أم أنثى و لم يعلم أبدها مات أم قبلها فديته نصفان^(١) نصف دية الذّكر و نصف دية الأنثى و دية المرأة كاملة بعد ذلك و ذلك سيّئة أجزاء من الجنين، و أفتى عليه السلام في مئى الرّجل يفزع عن عريسه فيعزل عنها الماء^(٢) و لم يرد ذلك نصف خمس المائة عشرة دنانير، و إن أفرغ فيها عشرين ديناراً، و قضى في دية جراحة الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذّكر و الأنثى؛ الرّجل و المرأة كاملة، و جعل له في قصاص جراحته و معقلته^(٣) على قدر ديته و هي

١ - هذا هو المشهور، و ذهب ابن إدريس إلى القرعة. (ملذ)

٢ - في بعض النسخ: «يفرغ عن عرسه» - بالراء المهملة - و هو إقنا على بناء الفاعل، أي يعزل الرّجل المتني و لا تريد المرأة ذلك فيعطيا عشرة دنانير. أو على بناء المفعول، أي: تغفل المرأة أو اجني غيرها ما يصير سبباً للعزل و الرّجل لا يريد ذلك. و في الفقيه في خبر ظريف: «و هي لا تريد ذلك» فيؤيد الأول. و في بعض نسخ الكتاب في الخبر المذكور: «و هو لا يريد» فيؤيد الثاني. و في القاموس: «العرس - بالكسر - : امرأة الرّجل، و رَجُلُها». (ملذ)

٣ - قوله: «و جعل في قصاص جراحته» كأنه تأكيد لسابق. (ملذ) و قال الجوهري في الصحاح: «المعقلّة: الدّيّة. و صار دَمُ فلان معقلّةً، إذا صاروا يدوّنه، أي: صار غزماً يؤدونه

مائة دينار».

فأما ما رواه:

٢٨٥

فق ﴿٤٧٣﴾ ١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن ابن -
أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إن ضرب الرجل امرأة حُبلى
فألقت ما في بطنها ميتاً فإن عليه غُرّة، عبداً أو أمة يدفعها إليها» (١).

صع ﴿٤٧٤﴾ ١١ - علي، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله
عليه السلام «قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهلالية حيث رميت بالحجر
فألقت ما في بطنها ميتاً، فإن عليه غُرّة، عبداً أو أمة».

صع ﴿٤٧٥﴾ ١٢ - عنه (٢)، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن داود
ابن فزّقد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي (٣) قد
أفزعها فألقت جنيناً، فقال الأعرابي: لم يهلّ ولم يصحّ ومثله يُطلّ، فقال النبي
صلى الله عليه وآله: أسكت سَجَاعَةَ! (٤) عليك غُرّة وصيف عبداً أو أمة» (٥).

صع ﴿٤٧٦﴾ ١٣ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب (٦)، عن سليمان بن خالد،
عن أبي عبد الله عليه السلام «أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حُبلى

- من أمواهم».

١ - المراد بالغرّة هنا العبد أو الأمة، ومنه: «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في الجنين بغرّة»، قال
أبوسعيد الضرير: الغرّة عند العرب أنفُس كل شيء يملك، وقال الفقهاء: الغرّة من العبد الذي
ثمنه عشر الذبّة. وقال الجزري: أصل الغرّة البياض الذي يكون في وجه الفرس.

٢ - الضمير راجع إلى إبراهيم بن هاشم القمي، وهو أبو علي بن إبراهيم.

٣ - استعدت الأمير على الظالم طلبت منه النصرة. (التهاية)

٤ - طلّ دمه وأطلّ، أي هدر، وأطلّ أي أهدر. والتسجع: الكلام المقفى أو موالاة الكلام
على زويّ، و - كمنع - : نطق بكلام له فواصل، فهو سَجَاعَةٌ و ساجع. (القاموس) وقوله
صلى الله عليه وآله: «سجاعة» أي: يا كثير التسجع في الكلام، وهو المتكلم بكلام مسجع.

٥ - الوصيف - كأصير - : الخادم. ٦ - هو إبراهيم بن عثمان الخزاز، كما مرّ كراراً.

فَأَسْقَطَتْ سِقْطاً مَيْتاً فَأَتَى زَوْجَ الْمَرْءِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ ، فَقَالَ الصَّارِبُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَكَلُ وَلَا شَرِبُ وَلَا اسْتَهَلُّ وَلَا صَاحُ وَلَا اسْتَبِشُّ (١) ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّكَ رَجُلٌ سَجَاعَةٌ ، فَقَضَى فِيهِ رَقَبَةً .»

صح (٤٧٧) ﴿١٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبيدة ؛ والحلي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) « قال : سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَةً خَطَأً ، وَهِيَ عَلَى رَأْسِ وَلَدِهَا تَمْخُضُ ، فَقَالَ : عَلَيْهِ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَ عَلَيْهِ دِيَةٌ الَّتِي فِي بَطْنِهَا عُزْرَةٌ وَصَيْفٌ أَوْ وَصِيفَةٌ ، أَوْ أَرْبَعُونَ دِينَاراً .»

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار لا تنافي بينها وبين ما قدمناه ؛ من أن دية الجنين مائة دينار ، لأن تلك محمولة على جنين قد كمل وتم ؛ غير أنه لم تلج فيه الروح ، وهذه محمولة على امرأة تطرح علقه أو مضغفة فتكون ديته عُزْرَةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ ، وَ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا عَلَى حَالٍ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مَا رَوَاهُ :

صح (٤٧٨) ﴿١٥﴾ - الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، [عن أبي عبيدة] عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في امرأة شربت دواءً وهي حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها ؟ قال : إن كان له عظمٌ قد نبت عليه اللحم و شقَّ له السَّمْعُ والبصر فإنَّ عليها دية تسلمها إلى أبيه ، قال : وإن كان جنيناً علقه أو مضغفة فإنَّ عليها أربعين ديناراً (٢) ، أو عُزْرَةٌ تسلمها إلى أبيه ، قلت : فهي لا ترث من ولدها من ديته ؟ قال : لا ، لأنَّها قتلته .»

ولا ينافي هذا التأويل رواية الحلي وأبي عبيدة ، من أن المرأة كانت تمخض لأنه لا يمتنع أنها كانت تمخض وإن كان الولد غير بالغ إذا كان سقطاً فلا اعتراض به على حال .

صح (٤٧٩) ﴿١٦﴾ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج ،

١ - البشُّ والبشاشةُ: طلاقةُ الوجه. (القاموس) أي لاضحك، وفي بعض النسخ: «استبشر».

٢ - الأربعون محمولة على العلقه .

عن عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ « قَالَ : قَلَّتْ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنَّ الْغُرَّةَ تَكُونُ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَ تَكُونُ بِعِشْرَةِ دَنَانِيرٍ ، فَقَالَ : بِخَمْسِينَ » (١) .

نقح أَوْح ﴿٤٨٠﴾ ١٧ - عنه (*) ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : إِنَّ الْغُرَّةَ تَزِيدُ وَ تَنْقُصُ ، وَ لَكِنْ قِيَمَتُهَا أَرْبَعُونَ دِينَاراً » .

سجده ﴿٤٨١﴾ ١٨ - ابن محبوب ، عن نَعِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عن ابن سنان (٢) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فِي رَجُلٍ قَتَلَ جَنِينَ أُمَّةً لِقَوْمٍ فِي بَطْنِهَا ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ مَاتَ فِي بَطْنِهَا بَعْدَ مَا ضَرَبَهَا فَعَلِيهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَةِ الْأُمَّةِ ، وَإِنْ كَانَ ضَرَبَهَا فَأَلَقَتْهُ حَيًّا فَإِنَّ عَلَيْهِ عَشْرَ قِيَمَةِ أُمَّةٍ » (٣) .

نقح ﴿٤٨٢﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ ابْنَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى فَأَسْقَطَتْ سَيَقُطاً مَيْتاً ، فَاسْتَعْدَى زَوْجَ الْمَرْءِ عَلَيْهِ فَقَالَتْ الْمَرْءَةُ لَزَوْجِهَا : إِنْ كَانَ هَذَا السَّقْطُ دِيَّةً وَ لِي فِيهِ مِيرَاثٌ ، فَإِنَّ مِيرَاثِي مِنْهُ لِأَبِي ، قَالَ : يَجُوزُ لِأَبِيهَا مَا وَهَبْتَهُ لَهُ » (٤) .

صح ﴿٤٨٣﴾ ٢٠ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سليمان بن خالد مثله ؛ وَ قَالَ : « يُؤَدِّي أَبُوهَا إِلَى زَوْجِهَا ثَلَاثَةَ دِيَةِ السَّقْطِ » .

صح ﴿٤٨٤﴾ ٢١ - النَّوْفَلِيُّ ، عن السَّكُونِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : الْغُرَّةُ تَزِيدُ وَ تَنْقُصُ ، وَ لَكِنْ قِيَمَتُهُ خَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ » .

١ - يفهم منه و من الخبر المتقدم التخيير بين الأربعين والخمسين ، و تحديده من الأعلى والأسفل ، أي لا يكون أزيد من خمسين ولا أقل من أربعين .

٢ - كذا ، و الظاهر الصواب : « عن أبي سيار » و هو يشتمع بن عبد الملك كيزدين الكوفي . لكن في الفقيه كما في المتن . * - الضمير راجع إلى « علي بن إبراهيم » في الخبر ١١ من الباب .

٣ - عمل بمضمونه ابن الجنيد ، و المشهور عُشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ مطلقاً ، و ذهب الشيخ في المبسوط إلى أن دية عشر قيمة الأب إن كان ذكراً و عشر قيمة الأم إن كان أنثى . و ظاهره أن الجنين مع ولوج الزوج أيضاً فيه ذلك ، و من هذه الجهة أيضاً خلاف المشهور ، لكن قال به ابن الجنيد . (ملذ) و في بعض النسخ : « قيمة الأمة » . ٤ - أي من الدية .

ضع ﴿٤٨٥﴾ ٢٢ - وعنه « قال : قال رسول الله ﷺ : في جنين البهيمة فألقت عشر ثمنها » (١).

ضع ﴿٤٨٦﴾ ٢٣ - وعنه ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في جنين الأمة عشر ثمنها » .

ضع ﴿٤٨٧﴾ ٢٤ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد (٢) ، عن التوفي ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « أنه قضى في جنين اليهودية والتصرانية والمجوسية عشر دية أمه » (٣).

↑
٢٨٨

﴿١٦﴾ - باب ديات الشجاج وكسر العظام

*(والجنايات في الوجوه والرؤوس والأعضاء) *

قال الأصمعي : أول الشجاج الحارصة : وهي التي تحرص الجلد أي تشقه ، ومنه قيل : حرص القصار الثوب إذا شقه (٤) ، ثم البايضة : وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ، ثم المتلاحة : وهي التي أخذت في اللحم ولم تبلغ العظم ، ثم السمحاق : وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة ، ومنه قيل : في السماء

١ - قال في التحرير : لادية لجنين الذاتة مقدر ، بل أرش ما نقص من أمها ، فتقوم حاملاً و حائلاً و يلزم الجاني بالتفاوت ، و في رواية يلزم عشر قيمة الأم ، والمعتمد الأول .

٢ - الظاهر كونه أبا جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي .

٣ - قال الأستاذ التسري (ره) : الظاهر أن «أمه» محرف «أبيه» للتشابه الخطي بينها ، و مثله ما رواه هو في ٤٣ من أخبار باب قوده ، والكافي في آخر ٢٦ من أبواب دياته عن مشتع ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في جنين اليهودية والتصرانية والمجوسية عشر دية أمه ، فإنه لما كان دية جنين المسلمة قبل ولوج الروح فيه مائة ؛ عشر دية أبيه ، كانت القاعدة أن تكون الدية في جنين الدمي أيضاً كذلك - انتهى . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المشهور بين الأصحاب أن دية جنين الدمي عشر دية أبيه ، و ورد في هذا الخبر و خير آخر عن مشتع ؛ أنه عشر دية أمه ، ولم يعمل بها الأكثر ، و حملها العلامة على ما إذا كانت أمه مسلمة .

٤ - و ذكروا الدامية و هي ترادف الحارصة .

سَمَاحِقٍ مِنْ غَيْمٍ؛ وَ عَلَى الشَّاةِ سَمَاحِقٍ مِنْ شَحْمٍ، ثُمَّ الْمَوْضِجَةُ: وَ هِيَ الَّتِي تَبْدِي وَضَحَ الْعِظْمِ، ثُمَّ الْهَاشِمَةُ: وَ هِيَ الَّتِي تَهْتَمُ الْعِظْمَ، ثُمَّ الْمُنْقَلَةُ: وَ هِيَ الَّتِي يُخْرِجُ مِنْهَا فَرَأْشُ الْعِظَامِ، وَ فَرَأْشُ الْعِظَامِ قَشْرَةٌ تَكُونُ عَلَى الْعِظْمِ دُونَ اللَّحْمِ، وَ مِنْهُ قَوْلُ التَّابِغَةِ: «وَوَيْتَعُهَا مِنْهُمْ فَرَأْشُ الْحَوَاجِبِ»^(١)

ثُمَّ الْإِمَّةُ: وَ هِيَ الَّتِي تَبْلُغُ أُمَّ الرَّأْسِ وَ هِيَ الْجِلْدَةُ تَكُونُ عَلَى الدِّمَاغِ^(٢).

ضِعْ ﴿٤٨٨﴾ ١ - الْحَسِينُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَلِيِّ^(٣)، عَنِ أَبِي بَصِيرٍ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ: فِي الْمَوْضِجَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي السَّمْحَاقِ دُونَ الْمَوْضِجَةِ أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ: ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ».

٢٨٩ ↑

مَعَهُ ﴿٤٨٩﴾ ٢ - عَنْهُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ زُرَّارَةَ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ: فِي الْمَوْضِجَةِ^(٤) خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي الْبَاضِعَةِ ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ^(٥)، وَ فِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَ الْمُنْقَلَةُ خَمْسٌ عَشْرَةٌ مِنَ

١ - عَجَزَ بَيْتٌ مِنْ قَصِيدَةِ لِلتَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيِّ، قَالَهَا فِي مَدْحِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ الْأَعْرَجِ، وَ ذَلِكَ عِنْدَ مَا هَرَبَ إِلَى الشَّامِ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ مَرَّةَ بْنَ قُرَيْبٍ وَنَشَى بِهِ إِلَى التَّمَعْمَانِ فِي أَمْرِ الْمُنْجَرِدَةِ وَ هِيَ قَصِيدَةٌ تَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثِينَ بَيْتاً وَالشَّاهِدُ هُوَ الْمَصْرَعُ الْأَوَّلُ: «تَطِيرُ فِضَاضاً بَيْنَهَا كَلَّ قَوْنَسٌ».

٢ - وَ قَدْ يُقَالُ لَهَا: الْمَأْمُومَةُ، وَالْمَرَادُ الْخَرِيْطُ الَّتِي تُجْمَعُ الدِّمَاغُ - بِكُسْرِ الدَّالِ - وَ لَا تَفْتَحُهَا.

٣ - هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حِزْمَةَ الْبَطَّانِيِّ قَائِدُ أَبِي بَصِيرٍ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيِّ الْمَكْفُوفِ، لَكِنْ رَوَاةُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْهُ بِوَسْاطَةِ غَيْرِ مَعْهُودٍ.

٤ - الْوَضِحُ: الضَّوْءُ وَ الْبَيَاضُ. (الصَّحَاحُ)

٥ - فِي شَرْحِ اللَّعْمَةِ: الْمُنْقَلَةُ - بِتَشْدِيدِ الْقَافِ مَكْسُورَةً - هِيَ الَّتِي تُخْرَجُ إِلَى نَقْلِ الْعِظْمِ، إِمَّا بِأَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ، أَوْ يَسْقُطُ، قَالَ لِلْبَرْدِ: الْمُنْقَلَةُ مَا تُخْرَجُ مِنْهَا عِظَامٌ صَغَارٌ، وَ أَخَذَهُ مِنَ النَّقْلِ - بِالتَّحْرِيكِ - وَ هِيَ الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ. وَ فِي الصَّحَاحِ: هِيَ الَّتِي تَنْقَلُ الْعِظْمُ، أَيْ تَكْسِرُهُ حَتَّى تُخْرَجَ مِنْهَا فَرَأْشُ الْعِظَامِ - بِفَتْحِ الْفَاءِ - . وَ قَالَ: هِيَ عِظَامٌ رَقَاقٌ تَلِي الْقَحْفَ - أَهْ.

الإبل» (١).

صح ﴿٤٩٠﴾ ٣ - عنه (*)، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: في الموضحة خمس من الإبل، وفي السمحاق أربع من الإبل، وفي الباضعة ثلاث من الإبل، والمأمومة ثلاث و ثلاثون من الإبل، والمنقلة خمس عشرة من الإبل» (٢).

ضع ﴿٤٩١﴾ ٤ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمعون، عن عبدالله ابن عبدالرحمن، عن يسمع بن عبدالمالك، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في المأمومة: ثلث الدية، وفي المنقلة: خمس عشرة من الإبل، وفي الموضحة: خمس من الإبل، وفي الدامية: بغيراً، وفي الباضعة: بغيرين، وقضى في المتلاحة: ثلاث أبعرة، وقضى في السمحاق: أربعة من الإبل».

ضع ﴿٤٩٢﴾ ٥ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوقي، عن السكوتي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى في الدامية بغيراً، وفي الباضعة بغيرين، وفي المتلاحة ثلاث أبعرة، وفي السمحاق أربعة أبعر».

ضع ﴿٤٩٣﴾ ٦ - علي، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الجروح في أصابع إذا وضح العظم نصف عشر دية أصبع إذا لم يُردِ الجروح أن يقتص» (٣).

٢٩٠

١ - قال الشهيد الثاني (ره): اتفق الأصحاب على أن في الجائفة ثلث الدية كاملاً، أي ثلاث و ثلاثون بغيراً و ثلث بغير، وإنما الخلاف في المأمومة، فبعض الأصحاب قالوا فيها بالثلث كاملاً لوروده بلفظه في كثير من أخبار، و منهم من أسقط ثلث البعير تبعاً لبعض الروايات المصرحة فيها بالعدد، و هذا الخبر و غيره يدل على إسقاط الثلث في الجائفة أيضاً، و ربما يظهر من كلام بعض الأصحاب أيضاً ذلك حيث شبهوها بالمأمومة. (ملذ) ٢ - زاد في الكافي: «و في الجائفة ثلاث و ثلاثون من الإبل». * - كذا، والبارز في «عنه» راجع إلى علي بن إبراهيم القمي. ٣ - رواه الكافي في باب دية الجراحات و الشجاج تحت رقم ٧ و فيه: «إذا أوضح العظم

مجده ﴿٤٩٤﴾ ٧ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصَّبَّاح؛ و عمرو بن عثمان، عن المفضل بن صالح، عن زَيْدِ الشَّحَامِ «قالا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن الشَّجَةِ المأمومة، فقال: فيها ثلث الدِّية، و في الجائفة ثلث الدِّية، و في الموضحة خمس من الإبل».

مع ﴿٤٩٥﴾ ٨ - عنه، عن علي بن الثَّعْمَانِ، عن معاوية بن وهب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشَّجَةِ المأمومة، فقال: ثلث الدِّية، والشَّجَةُ الجائفة ثلث الدِّية. و سألته عن الموضحة، فقال: خمس من الإبل».

مع ﴿٤٩٦﴾ ٩ - عنه، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن أبي مريم «قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا مريم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد كتب لابن حزم^(١) كتاباً في الصدقات فخذ منه فأتني به حتى أنظر إليه، قال: فانطلقت إليه فأخذت منه الكتاب^(٢) ثم أتيت به فعرضته عليه فإذا فيه من أبواب الصدقات و أبواب الدِّيات، و إذا فيه: في العين خمسون، و في الجائفة الثلث، و في المنقلة خمس عشرة و في الموضحة خمس من الإبل».

مع ﴿٤٩٧﴾ ١٠ - الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح الثَّورِيّ، عن

عشر دية الأصبع - إلخ». و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أرَ قائلًا به، إلا أن يجعل على ما إذا رضيا به صلحاً في العمد. و قال: ما في المتن هو المشهور عند الأصحاب.

١ - كذا، و فيه سقط، و كان عمرو بن حزم الخزرجي أبو ضحَّاك هو الذي شهد الخندق، و استعمله رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل نجران و هم بنو الحارث بن كعب، و هو ابن سبع عشرة سنة بعد أن بعث إليهم خالد بن وليد، فأسلموا و كتب لهم كتاباً فيه الفرائض و التسنن و الصدقات و الدِّيات. و توفي بالمدينة سنة إحدى و خمسون، و قيل: بعد الخمسين أربع أو ثلاث. و قوله عليه السلام لأبي مريم: «فخذ» أي خذ الكتاب من حفيده و هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. و أبو مريم هو عبدالغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري، و كان من أصحاب السجادة و الصادق عليهما السلام، و له كتاب عنه الحسن بن محبوب.

٢ - كذا في النسخ، و الظاهر: زيادة لفظة «إليه» و «منه» من التناخ، و الصواب: «فانطلقت فأخذت الكتاب».

أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه؟ فقال: الموضحة والشجاج في الرأس والوجه سواء في الدية، لأنَّ الوجه من الرأس، و ليس في الجراحات في الجسد كما هي في الرأس» (١).

↑
٢٩١

مجمه **﴿٤٩٨﴾** ١١ - وعنه، عن صالح بن رزين، عن ذريح «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل شجَّ رجلاً موضحة، وشجَّه آخر دامية في مقام واحد فمات الرجل، قال: عليها الدية في أموالهما نصفين» (٢).

مجمه **﴿٤٩٩﴾** ١٢ - محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد ابن حفص، عن عبدالله بن طلحة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل شجَّ رجلاً موضحة ثم يطلب فيها فوهبها له، ثم انتقصت به فقتلته» (٣)، فقال: هو ضامن الدية إلا قيمة الموضحة لأنه وهبها له ولم يهب النفس».

صح **﴿٥٠٠﴾** ١٣ - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي الحسن عليه السلام. وعن أبيه (٤)، عن ابن فضال «قال: عرضت كتاب علي عليه السلام (٥) على أبي الحسن عليه السلام فقال: هو صحيح، قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية جراحة الأعضاء كلها في الرأس والوجه و سائر الجسد: السمع والبصر والصوت والعقل واليدين والرجلين في القطع والكسر والصدع والبطط والموضحة والدامية ونقل العظام والثاقبة (٦) تكون في شيء من ذلك (٧)، فما كان من عظم

١ - في شرح اللمعة: دية الشجاج في الوجه والرأس سواء، و في البدن بنسبة دية العضو إلى الرأس. ففي حارصة اليد نصف بعير و في أملة إبهامها نصف عشر و هكذا.

٢ - حمل على كون الشجاجين لها دخل في موته.

٣ - انتقص الجرح بعد برئه و الأمر بعد التيامه: فسد. (المصباح)

٤ - يعني إبراهيم بن هاشم القمي. ٥ - في الكافي: «عرضت الكتاب على أبي الحسن عليه السلام».

٦ - الصدع: الشق، والبطط: شق الجرح والدمل، والموضحة: ما ظهر به العظم، والدامية:

ما يخرج به الدم، والثاقبة أي التي تنقب العظم.

٧ - جملة حالته عن كل واحد من القطع والكسر - إلى آخره.

كُسِرَ فُجَيْرٌ عَلَى غَيْرِ عَمِّهِ وَلَا عَيْبٍ^(١) لَمْ يَنْقَلْ مِنْهُ عَظْمٌ ، فَإِنَّ دِيَتَهُ مَعْلُومَةٌ^(٢) ، فَإِنْ أَوْضَحَ وَ لَمْ تَنْقَلْ مِنْهُ عِظَامٌ فَإِنَّ كَسْرَهُ وَ دِيَةَ مَوْضِحَتِهِ^(٣) وَ دِيَةَ كُلِّ عَظْمٍ كُسِرَ مَعْلُومٌ دِيَتَهُ ، وَ نَقَلَ عِظَامَهُ نِصْفَ دِيَةِ كَسْرِهِ ، وَ دِيَةَ مَوْضِحَتِهِ رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهِ مِمَّا وَارَتْ الثِّيَابَ^(٤) غَيْرَ قِصْبَتِي السَّاعِدِ وَالْأَصَابِعِ ، وَ فِي دِيَةِ قُرْحَةٍ لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَ دِيَةِ ذَلِكَ الْعَظْمِ الَّذِي هِيَ فِيهِ ، وَ أَفْتَى فِي التَّافِذَةِ إِذَا نَفَذَتْ مِنْ رُمْحٍ أَوْ خَنْجَرٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّجْلِ فِي أَطْرَافِهِ فَدِيَتُهَا عَشْرَ دِيَةِ الرَّجْلِ مِائَةَ دِينَارٍ .»

↑
٢٩٢

مع ﴿٥٠١﴾ ١٤ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن الفضيل بن يسار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذراع إذا ضرب فانكسر من الزند ، قال : فقال : إذا يبست منه الكف فشلت أصابع الكف كلها^(٥) ، فإن فيها ثلثي الدية - دية اليد - قال : وإن شلت بعض الأصابع وبقي بعض فإن في كل إصبع شلت ثلثي ديتها ، قال : وكذلك الحكم في الساق والقدم إذا شلت أصابع القدم »^(٦) .

مع ﴿٥٠٢﴾ ١٥ - سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمُون ، عن الأصم ، عن مِشْعَع ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في - التافذة^(٧) تكون في العضو ثلث الدية - دية ذلك العضو - .»

١ - العثم : الخبار من غير استواء ، و في النهاية الأثرية : يقال : عثمت يده إذا جبرتها على غير استواء و بقي شيء لم يتحكّم . ٢ - على ما يأتي برقم ٢٦ من كتاب ظريف بن ناصح .

٣ - « و دية موضحته » لعل الخبر محذوف و هو « معلومتان » حذف بقرينة ما سبق ، و يمكن أن يكون الواو زيادة من التشاخ ، والمعنى : فإن كسر فدية كسره دية موضحته ، و الأول أظهر . ٤ - في الفقيه : « ممّا وارت الثياب من ذلك » ، و في الكافي : « فإ وارت الثياب » ، و

في بعض النسخ : « دارت الثياب » أي ما دارت الثياب سوى الساعد و الأصابع .

٥ - في الفقيه : « أو شلت أصابع الكف كلها » ، و في الكافي مثل ما في المتن .

٦ - قال المولى المجلسي (ره) : يدل على أنّ في مثل شلل اليمين والرجلين و أصابعها ثلثي

دية ذلك العضو ، و عمل به الأصحاب ، و يظهر منه تداخل دية الشجة و الكسر في دية الشلل .

٧ - في الكافي أكثر نسخه : « التافذة » ، و قال العلامة المجلسي (ره) : على أيّ التسختين لا ←

كصع ﴿٥٠٣﴾ ١٦ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسن ابن علي، عن ظريف، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام (في الحرصة^(١)) شبه الحدش بعير، وفي الدامية بعيران، وفي الباضعة وهي دون السمحاق ثلاث من الإبل، وفي السمحاق وهي دون الموضحة أربع من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل».

صع ﴿٥٠٤﴾ ١٧ - محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن التوقي، عن السكوئي «أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بعشر من الإبل». ثق ﴿٥٠٥﴾ ١٨ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «قال: ما دون السمحاق أجر الطيب»^(٢).

ثق ﴿٥٠٦﴾ ١٩ - الحسن بن محمد^(٣)، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل شج عبداً موضحة، فقال: عليه نصف عشر قيمة العبد لمولى العبد^(٤) ولا يجاوز بثمان العبدية الحر»^(٥).

↑
٢٩٣

← يوافق ما عليه الأصحاب و سائر أخبار كما عرفت، و على التافة يمكن حملها على ما إذا سقط منها عظم، و سائر الأخبار على عدمه جمعاً مع قطع النظر عن أقوال الأصحاب.

١ - في بعض النسخ: «المرحة».

٢ - أي من السمحاق إلى الحارصة شيء قليل أربعة من الإبل إلى واحد ليس بدية حتى يحملها العاقلة، و إنفا فرضها الشارع لأجر الطيب، أو لا يلزم في الخطأ المحض فيها شيء، بل يعطى شيئاً قليلاً لأجر الطيب، و الأول أوفق بالأصول. (ملذ)

٣ - كذا، و الصواب: «الحسن، عن محمد»، يعني الحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن أبي عمير، يظهر ذلك من كتب الرجال، و يكون السند موثقاً، كما في «الملاذ». و في بعض النسخ: «الحسين بن محمد» و قيل: الظاهر هو الحسن بن محبوب و صحف.

٤ - لأن في الموضحة خمساً من الإبل و هي نصف عشر تمام الدية، فني العبيد يؤخذ نصف عشر قيمته، كما هو المقرر في جراحات المملوك. (ملذ)

٥ - قال العلامة المجلسي (ره): لا خلاف فيه بين الأصحاب إلا ابن حمزة حيث قال: «و إن

ص ٥٠٧ ﴿٢٠﴾ - التَّوْقَلِيُّ، عن السَّكَوِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «(في عبد شَجَّ رَجُلًا مَوْضِجَةً، ثُمَّ شَجَّ آخَرَ، فَقَالَ: هُوَ بَيْنَهُمَا)».

ص ٥٠٨ ﴿٢١﴾ - الحسن بن علي بن فضال، عن ظريف، عن أبي حمزة (١) «(في الموضحة خمس من الإبل، وفي السمة اثنتان: الموضحة أربع من الإبل، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل عشر ونصف عشر، وفي الجائفة ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص إلا الحكومة، والمنقلة تنقل عنها العظام وليس فيها قصاص إلا الحكومة، والمأمومة ليس لها قصاص إلا الحكومة (٢)، إن المأمومة تقع ضربة في الرأس إن كان سيفاً فإنها تقطع كل شيء وتقطع العظم فتؤم المضروب، وربما ثقل لسانه، وربما ثقل سمعه، وربما اعتره اختلاط، فإن ضرب بعمود أو بعضا شديدة فإنها تبلغ أشد من القطع يكسر منها القحف - قحف الرأس (٣) -».

ص ٥٠٩ ﴿٢٢﴾ - التَّوْقَلِيُّ، عن السَّكَوِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الموضحة في الوجه والرأس سواء».

ص ٥١٠ ﴿٢٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللطمة يسود أثرها في الوجه أن أرشها ستة دنابير، فإن لم تسود واخضرت فإن أرشها ثلاثة دنابير، فإن احمرت ولم تخضرت فإن أرشها ديناراً ونصف، قال: وأما ما كان من جراحات الجسد فإن

قتل عبد غيره لزمه قيمته ما لم يتجاوز دية الحر، فإن تجاوزت دية الحر، فإن تجاوزت دية الحر ولو بدينار»، ولا يعلم مستنده، والروايات إنما تدل على عدم الزيادة.

١ - كذا في النسخ، والصواب: «ابن أبي حمزة» وهو علي بن أبي حمزة البطائني، كما مر في ص ٣٠٠ تحت رقم ٦٢ من «باب ديات الأعضاء والجوارح».

٢ - كذا، وفي الفقيه تحت رقم ٥٣٨٥ في خير عن أبان: «والمنقلة تنقل منها العظام ليس فيها قصاص إلا الحكومة، وفي المأمومة ثلث الدية ليس فيها قصاص إلا الحكومة».

٣ - القحف - بكسر القاف - : العظم الذي في أعلى الدماغ، وما انفلق من احمجة فانفصل، والجمع أقحاف، مثل جملة وأحمال.

فيها القصاص إلا أن يقبل المجروح دية الجرّاحة فيعطأها».

صع (٥١١) ﴿٢٤﴾ - محمد بن الحسن الصّفّار ، عن الحسن بن موسى الخشّاب ،
عن غياث بن كلّوب بن فينيس البجليّ ، عن إسحاق بن عمّار ، عن جعفر عليه السلام
« أن عليّاً عليه السلام كان يقول: لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرء».

صع (٥١٢) ﴿٢٥﴾ - عنه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن يزيد التّوّقيّ ،
عن إسماعيل بن أبي زياد السّكّونيّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال :
جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثّمّن».

صع (٥١٣) ﴿٢٦﴾ - محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصّفّار ،
عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن ظريف بن -
ناصح . و روى أحمد بن محمد بن يحيى ، عن العباس بن معروف ، عن الحسن بن -
عليّ بن فضال ، عن ظريف بن ناصح . و عليّ بن إبراهيم ، عن ابن -
فضال ، عن ظريف بن ناصح . و سهل بن زياد ، عن الحسن بن ظريف ، عن
أبيه ظريف بن ناصح . و رواه محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أحمد بن إدريس ،
عن محمد بن حستان الرّازيّ ، عن إسماعيل بن جعفر الكنديّ ، عن ظريف بن -
ناصح قال : حدّثني رجلٌ يقال له : عبد الله بن أيّوب قال : حدّثني أبو عمرو
المتطبّب قال : عرضت هذه الرواية على أبي عبد الله عليه السلام . و روى عليّ بن -
إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ؛ و محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن
الرّضا عليه السلام « قالوا : عرّضنا عليه الكتاب فقال هو : نعم حقٌّ و قد كان
أمير المؤمنين عليه السلام يأمر عمّالَه بذلك .

قال : أفْتى عليه السلام في كلّ عظم له مُخٌّ فريضة مسماة إذا كسر فُجبر على غير
عَمِّ^(١) و لا عيب ، فجعل فريضة الدّية ستّة أجزاء^(٢) ، و جعل في الجروح^(٣)

١ - عثم العظم المكسور: الجبر على غير استواء، وقيل: يختص باليد.

٢ - أي في العظم غالباً مع كسره ونقبه وموضحته ونقله وصدعه ورضه.

٣ - في الرأس والبدن الستة المذكورة، وفي نسخة: «في الرّوح والجنين». (المولى المجلسي)

والجنين والأشفار والشلل والأعضاء والإبهام لكلّ جزءٍ ستّة فرائض^(١). جعل دية الجنين مائة دينار، وجعل مية الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجّه الرّوح مائة دينار. فجعل للتطفة عشرين ديناراً، وهو الرّجل يفرّغ عن عزمه^(٢) فيلقى التطفة وهو لا يريد ذلك^(٣)، فجعل فيها أمير المؤمنين عليه السلام عشرين ديناراً؛ الخمس.

و للعلقة حُمني ذلك أربعين ديناراً، وذلك للمرأة أيضاً تطرق أو تضرب فتلقيه^(٤)، ثمّ المضغة ستين ديناراً إذا طرحت المرأة أيضاً في مثل ذلك. ثمّ العظم ثمانين ديناراً إذا طرحت المرأة، ثمّ الجنين أيضاً مائة ديناراً إذا طرقتهم عدوّ فأسقطن النساء في مثل هذا^(٥).

و أوجب على النّساء ذلك من جهة المَعْقَلَة مثل ذلك^(٦). فإذا وُلِدَ المولود واستهلّ - وهو البكاء - فبیتوه^(٧) فقتلوا الصّبيان، ففهم ألف دينار للدّكر، وللأنثى على مثل هذا الحساب على خمسمائة دينار.

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : قوله : «والجنين» في أحواله الشّقة إمّا باعتبار التطفة والعلقة والمضغة والعظام واللّحم وبعد نفخ الرّوح، وإمّا باعتبار الخمسة الأول مع عزل التطفة مجازاً. والأشفار بتجزئتها ستة أجزاء لعسر الزّائد، ويعرف الزّائد القليل بالمقايسة، والشلل باعتبار مراتبه كالسابق، والإبهام بخصوصها لما سيأتي من أنّ حكمتها بخلاف سائر الأصابع، لكلّ جزءٍ من هذه الشّقة ستة فرائض من الدّيات باعتبار أحوالها الشّقة، أو ستة أجزاء، كما في بعض نسخ الفقيه.

٢ - كذا في النسخ، وفي الفقيه والكافي : «يفرغ عن عرسه»، والظاهر الضّواب ما في المتن. وفي القاموس : «العرس - بالكسر - : امرأة الرّجل». ٣ - في الفقيه : «وهي لا تريد ذلك». ٤ - يعني هذا الحكم بالنّسبة إلى الرّجل والمرأة سواء، والطرقت بمعنى الضّرب، كما في القاموس. ٥ - أي طرق العدو القوم فأسقطت التسوان، و «في مثل هذا» أي مثل هذا الحكم من المضغة والعلقة.

٦ - أي أوجب على النساء إذا أسقطن أولادهنّ الدّية مثل ما إذا ضربهنّ غيرهنّ وأسقطن.

٧ - أي فبیتوا بهم، كما هو لفظ الفقيه، و بیت القوم : أوقع بهم ليلاً.

وأما المرأة إذا قُتِلَتْ وهي حامل مُتَمِّمٌ ولم يسقط ولدها ولم يعلم أذكرُ هو أم أنثى ، ولم يعلم بعدها مات أو قبلها فديته نصفان : نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ، ودية المرأة كاملة بعد ذلك .

وأفتى الشيخ في مني الرجل يفرغ عن عِزِّه فيعزل عنها الماء ولم يرد ذلك ^(١) نصف خُمس المائة من دية الجنين : عَشْرَةَ دنانير ، وإن أفرغ فيها عشرون ديناراً ^(٢) ، وجعل في قِصاص جراحته ومَعْقَلَتِهِ على قدر ديته وهي مائة دينار . وقضى في دية جراحته [الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الرجل والمرأة كاملة .

وأفتى الشيخ في الجسد وجعله سِتَّةَ فرائض : النَّفْسَ والبَصَرَ والشَّمْعَ والكلام [والعقل] ونقص الصَّوت من الغنن والبَحْح ^(٣) والشَّلَل في اليدين والرجلين ، فجعل هذا بقياس ذلك الحكم ؛

ثم جعل مع كلِّ شيءٍ من هذه قِسامة على نحو ما بلغت الدية ، والقِسامة في النَّفْس جعل على العمد خَمْسِينَ رَجلاً ، وعلى الخطأ خَمْسَةً وَعَشْرِينَ رَجلاً على ما بلغت ديته ألف دينار ، وعلى الجراح بقسامة سِتَّةَ نَفَرٍ ، فما كان دون ذلك فحسابه على سِتَّةَ نَفَرٍ ، والقِسامة في النَّفْسَ والشَّمْعَ والبَصَرَ والعَقْلَ والصَّوتَ من الغنن والبَحْحَ ونقص اليدين والرجلين فهذه سِتَّةَ أَجْزَاءِ الرَّجْلِ .

فالدِّية في النَّفْسِ ألف دينار ، والأنف ألف دينار ، والصَّوءُ كُلُّهُ من العَيْنَيْنِ ^(٤) ألف دينار ، والبَحْحُ ألف دينار ، وشَلَلُ اليدين ألف دينار ،

↑
٢٩٦

١ - في الفقيه : «يفرغ عن عرسه فيعزل عنها الماء ولم ترد ذلك - إلخ» وتقدم الكلام فيه .

٢ - لو أسقط بعد ذلك ، ولا فرق في الجنين بين الذكر والأنثى ، لأن الدية متساوية فيها إلى أن تبلغ الثلث .

٣ - الغنن هو أن يخرج الصوت من خياشيمه ، والبحح - محرّكة - : خشونته وغلظته في الصوت . والشلل بإبطال المنفعة من اليدين والرجلين أو إحداهما .

٤ - كذا ، والضواب ما في الفقيه وفيه هكذا : «والصَّوتُ كُلُّهُ من الغنن والبحح كُلُّهُ ألف ←

والرَّجْلَيْنِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَذَهَابَ السَّمْعِ كُلَّهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، [وَذَهَابَ البَصَرِ كُلَّهُ أَلْفَ دِينَارٍ] وَالشَّفَتَيْنِ إِذَا اسْتَوْصَلتا أَلْفَ دِينَارٍ ، وَالظَّهْرَ إِذَا أَحْدَبَ أَلْفَ دِينَارٍ ^(١) وَالدَّكْرَ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَاللِّسَانَ إِذَا اسْتَوْصَلَ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَالْأُتُنَيْنِ أَلْفَ دِينَارٍ .

وَجَعَلَ ~~الْفِدْيَةَ~~ الْجِرَاحَةَ فِي الْأَعْضَاءِ كُلِّهَا فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَسَائِرِ الْجَسَدِ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالصَّوْتِ وَالْعَقْلِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ فِي الْقَطْعِ وَالْكَسْرِ وَالصَّدْعِ وَالْبَطْطِ وَالْمَوْضِحَةِ وَالذَّمَامِيَّةِ وَنَقْلِ الْعِظَامِ وَالتَّاقِبَةِ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ^(٢) ، فَمَا كَانَ مِنْ عِظَمٍ كُسِرَ فَجُبِرَ عَلَى غَيْرِ عَمِّمْ وَلَا عَيْبٍ لَمْ تَنْقَلِ مِنْهُ الْعِظَامُ فَإِنَّ دِيَتَهُ مَعْلُومَةٌ ، فَإِذَا أَوْضَحَ وَ لَمْ تَنْقَلِ مِنْهُ الْعِظَامُ فَدِيَةٌ كَسْرِهِ وَ دِيَةٌ مَوْضِحَتِهِ ^(٣) ، وَ لِكُلِّ عِظَمٍ كُسِرَ مَعْلُومٌ فَدِيَةٌ [وَ] نَقَلَ عِظَامِيهِ نِصْفَ دِيَةِ كَسْرِهِ ، وَ دِيَةٌ مَوْضِحَتِهِ رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهِ مِمَّا وَارَتْ الثِّيَابَ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ قَصْبَتِي السَّاعِدِ وَالْأَصَابِعِ ، وَ فِي قَرْحَةٍ لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَ دِيَةِ الْعُضْوِ ^(٤) الَّذِي هِيَ فِيهِ ؛

فَإِذَا أُصِيبَ الرَّجْلُ فِي إِحْدَى عَيْنَيْهِ فَإِنَّهَا تَقَاسُ بِيَضَّةٍ تَرْبِطُ عَلَى عَيْنِهِ الْمُصَابَةَ وَيَنْظُرُ مَا يَنْتَهِي بِبَصَرِ عَيْنِهِ الصَّحِيحَةِ ^(٥) ثُمَّ تَغْطِي عَيْنَهُ الصَّحِيحَةَ وَيَنْظُرُ مَا يَنْتَهِي بِبَصَرِ عَيْنِهِ الْمُصَابَةَ فَتَعْطَى دِيَتَهُ مِنْ حِسَابِ ذَلِكَ .

وَالْقَسَامَةُ مَعَ ذَلِكَ مِنَ السِّتَةِ أَجْزَاءُ : الْقَسَامَةُ عَلَى سِتَّةِ نَفَرٍ عَلَى قَدْرِ مَا أُصِيبَ مِنْ عَيْنِهِ ^(٦) ، فَإِنْ كَانَ سُدَسَ بِبَصَرِهِ حَلْفَ الرَّجْلِ وَحَدَّهُ وَأُعْطِيَ ، وَإِنْ

← دينار .

١ - الحدب - محركة - خروج الظهر و دخول الصدر والبطن .

٢ - الصدع : الشق ، والبطط : شق الجرح والدمل ، والموضحة : ما يظهر به العظم ، والذمامية : ما يخرج به الدم ، والتاقبة أي التي تنقب العظم .

٣ - لعل الخبر محذوف ، و هو «معلوماتان» حذف بقرينة السابق ، و يمكن أن يكون الواو زيادة من التناخ ، والمعنى فإن كسر فدية كسره دية موضحته ، والأول أظهر .

٤ - كذا ، و في الفقيه : «ذلك العظم» . ٥ - في الفقيه : «ما ينتهي بصر عينه الصحيحة» .

٦ - هذه المقارنة لحصول اللوث حتى يكون فيه القسامة .

كان ثلث بصره حلف هو و حَلَفَ معه رَجُلٌ آخِر ، وإن كان نصف بصره حَلَفَ هو و حَلَفَ معه رَجُلَان . وإن كان ثلثي بصره حَلَفَ هو و حَلَفَ معه ثَلَاثَةٌ رَجَال ، وإن كان أربعة أخماس بصره حَلَفَ هو و حَلَفَ معه أربعة رَجَال ، وإن كان بصره كُلَّهُ حَلَفَ هو و حَلَفَ معه خَمْسَةٌ رَجَال ذلك في القَسَامَةِ في العَيْنِينَ^(١)،

قال : و أفتى عَلَيْهِ السَّلَامُ فيمن لم يكن له من يَحْلِفُ معه و لم يوثق به على ما ذهب من بصره أنه تضاعف عليه اليمين ، إن كان سُدُسُ بصره حَلَفَ واحدة ، و إن كان الثَلَاثُ حَلَفَ مَرَّتَيْن ، و إن كان التَّصْنُفُ حَلَفَ ثَلَاثَ مَرَّات ، و إن كان الثَّلَاثِينَ حَلَفَ أَرْبَعَ مَرَّات ، و إن كان خَمْسَةَ أَشْدَاسٍ حَلَفَ خَمْسَ مَرَّات ، و إن كان بصره كُلَّهُ حَلَفَ سِتًّا مَرَّاتٍ ثُمَّ يُعْطَى ، و إن أبا أن يَحْلِفَ لم يُعْطَ إِلَّا مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، و وثق منه بِصِدْقٍ ، و الوالي يستعين في ذلك بالسؤال و التتبع و التثبّت في القصاص و الحدود و القوود .

و إن أصاب سمعه شيءٌ فعلى نحو ذلك يضرب له بشيءٍ لكي يعلم منتهى سمعه ، ثم تقاس ذلك ، و القَسَامَةُ على نحو ما نقص من سمعه ، فإن كان سمعه كُلَّهُ فعلى نحو ذلك ، و إن خيف منه فجور ترك حتى يغفل ثم يصاح به ، فإن سمع عاوده الخُصُوم إلى الحاكم^(٢) ، و الحاكم يعمل فيه برأيه و يحفظ عنه بعض ما أخذ ،

و إن كان التَّقْصُصُ في الفَخِذِ أو في العَصْدِ فإنه يقاس بخيطة تُقَاسُ رِجْلُهُ الصَّحِيحَةَ أو يده الصَّحِيحَةَ ، ثم تقاس به المصابة فيعلم ما نقص من يده أو رِجْلِهِ ، و إن أُصِيبَ السَّاقُ أو السَّاعِدُ [فلمن الفَخِذُ أو العَصْدُ يُقَاسُ و ينظر الحاكم قدرَ فِخْذِهِ ،

و قضى عليه السلام في صُدْغِ الرَّجُلِ^(٣) إذا أُصِيبَ فلم يستطع أن يلتفت إلا

١ - في الفقيه: «في القسامة في العين» . ٢ - في الفقيه: «فإن سمع عاودوه الخصومة إلى الحاكم» .

٣ - الصدغ - بالضم - من الوجه ما بين العين والأذن .

ما انحرف الرّجل نصف الدّية^(١) خمسمائة دينار، و ما كان دون ذلك فبحسابه .
 وقضى ^{الطَّلَا} في شُفر العين الأعلى إن أُصيب فشّر^(٢) فديته ثلث دية العين
 مائة وستة وستون ديناراً وثلثا دينار،
 و إن أُصيب شُفر العين الأسفل^(٣) فديته نصف دية العين مائتا دينار و
 خمسون ديناراً،

و إن أُصيبَ الحاجِبَ فذهب شعره كلّهُ فديته نصف دية العين مائتا دينار
 و خمسون ديناراً فأُصيب منه فعلى حساب ذلك،
 و إن قطعت رُوثة الأنف فديتها خمسمائة دينار نصف الدّية^(٤)،

و إن أنفذت فيه نافذة لا تنسُدُ بسهم أو برُمح فديته ثلاثمائة و ثلاثة و
 ثلاثون ديناراً و ثلث^(٥)، و إن كانت نافذة فبرئت و التّأمت فديتها خمس دية
 رُوثة الأنف مائة دينار، فإُصيب فعلى حساب ذلك، فإن كانت النافذة في
 إحدى المِنْخَرَيْنِ إلى الخَيْشُومِ - و هو الحاجز بين المِنْخَرَيْنِ - فديتها عَشْرُ دية
 رُوثة الأنف لأنّه التّصف و [هو] الحاجز بين المِنْخَرَيْنِ خمسون ديناراً، و إن
 كانت الرّمية نفذت في إحدى المِنْخَرَيْنِ والخَيْشُومِ إلى المِنْخَرِ الآخِرِ فديتها ستة
 و ستون ديناراً و ثلثا دينار.

و إذا قطعت الشّفة العُليا و استوصَلتْ فديتها نصف الدّية خمسمائة دينار، فإِذَا
 قَطِعَ مِنْهَا فَبِحَسَابِ ذَلِكَ فَإِنْ انشَقَّتْ فبدا منها الأَسنانُ ثمَّ دُوويت فبرئت
 و التّأمت فدية جرحها و الحُكُومة فيها خمس دية الشّفة مائة دينار، و ما قطع منها
 فبحساب ذلك، و إن شرت و شينت شيئاً قبيحاً فديتها مائة دينار و ستة

١ - مفعول قضي، و «خمسمائة» بيان للتّصف .

٢ - الشّتّر - محرّكة - : انقلاب الجفن من أعلى و أسفل، أو انشقاقه أو استرخاء أسفله .

٣ - الشُّفْر - بالضمّ، و يفتح - : الجلدة الّتي هي غطاء العين .

٤ - الرُوثة من الأنف مجتمع مارنسه، و المارن : ما دون قصبه الأنف و هو ما لان منه .

٥ - أي ثلث دية النفس .

سِتُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَاراً^(١)،

و دية الشفة السفلى إذا قطعت واستوصلت ثلثا الذية كَمَلًّا سِتْمَاةً [ديناراً] و ستة و سِتُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَاراً، فَمَا قَطَعَ مِنْهَا فَبِحَسَابِ ذَلِكَ، فَإِنْ انشَقَّتْ حَتَّى تَبْدُو مِنْهَا الْأَسْنَانَ ثُمَّ بَرِئَتْ وَالتَّامَتْ فَهَاتَةَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَةَ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ، وَ إِنْ أُصِيبَتْ فَشِينَتْ شِينًا فَاحِشًا فَدَيْتَهَا ثَلَاثُمَاةَ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةَ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ، وَ ذَلِكَ ثَلَاثَ دَيْتِهَا^(٢).

قال : وَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : بَلَّغْنَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضَّلَهَا لِأَنَّهَا تَمْسُكُ الطَّعَامَ وَالْمَاءَ فَلِذَلِكَ فَضَّلَهَا فِي حُكْمِهَا^(٣).

و فِي الْحَدِّ إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَافِذَةٌ وَ بَدَا مِنْهَا جَوْفُ الْقَمِّ^(٤) فَدَيْتَهَا مِائَةُ دِينَارٍ، فَإِنْ دُوِيَ قَبْرَةٌ وَالتَّامَ وَ بِهِ أَثَرُ بَيْتَيْنِ وَ شَيْنٍ فَاحِشٍ فَدَيْتُهُ خَمْسُونَ دِينَاراً، فَإِنْ كَانَتْ نَافِذَةٌ فِي الْحَدِّينِ كَلْتَيْهَا فَدَيْتَهَا مِائَةُ دِينَارٍ، وَ ذَلِكَ نِصْفُ دِيَةِ اللَّيِّ بَدَا مِنْهَا الْقَمِّ .
وَ إِنْ كَانَتْ رَمِيَتْ بِنِصْلِ يَنْفِذُ فِي الْعَظْمِ^(٥) حَتَّى يَنْفِذَ إِلَى الْحَنَكِ فَدَيْتَهَا مِائَةُ وَ خَمْسُونَ دِينَاراً، جَعَلَ مِنْهَا خَمْسِينَ دِينَاراً لِمَوْضِعِهَا، وَ إِنْ كَانَتْ نَاقِبَةٌ وَ لَمْ تَنْفِذْ فَدَيْتَهَا مِائَةُ دِينَارٍ، فَإِنْ كَانَتْ مَوْضِعَةً فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ فَدَيْتَهَا خَمْسُونَ دِينَاراً،

١ - قال الصدوق - رحمه الله - : «الشتر: انشقاق الشفة من أسفلها إما خلقة وإما من شيء أصابها، ويقال: شفة شتراء إذا كانت كذلك». وفي الكافي: «فديتها مائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً» و ما في المتن أصح و أوفق بأقوال الأصحاب .

٢ - في الكافي: «نصف ديتها» و هو الصواب . على ما قاله العلامة المجلسي (ره) .

٣ - اختلف الأصحاب في دية كل واحدة من الشفتين على انفرادها بعد اتفاقهم على أن في المجموع منها الذية الكاملة على أقوال: أحدها التسوية بينها في وجوب نصف الذية لكل واحدة، و ثانياً: أن في العليا الثلث و في السفلى الثلثين، و ثالثاً: أن في العليا خسا الذية أربعاً دینار، و في السفلى ثلاثة أخماس الذية ستائة دينار، و رابعاً: أن في العليا النصف و في السفلى الثلثين، و اختاره ابن الحنبل و نقله المحقق عن الصدوق كما في المسالك .

٤ - في الفقيه: «و إن كانت رميه بنصل و برئ منها جوف الفم» .

٥ - في الفقيه: «نشبت في العظم» .

فإن كان لها شين فدية شينها رُبع دية موضحتها^(١)، وإن كان جرحاً ولم يوضح ثم تبرء و كان في الخدين أثر^(٢) فديته عشرة دنانير، وإن كان في الوجه صدع فديته ثمانون ديناراً، فإن سقطت منه جدوة لحم ولم توضح و كان قدر الدرهم فما فوق ذلك فديتها ثلاثون ديناراً،

و دية الشجة إن كانت موضحةً أربعون ديناراً إذا كانت في الجسد^(٣)، و في موضع الرأس^(٤) خمسون ديناراً، فإن نقل منها العظام فديتها مائة دينار و خمسون ديناراً^(٥)، فإن كانت ناقبة في الرأس فتلك تُسمى المأمومة و فيها ثلث الدية: ثلاثمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

و جعل اللعن في الأسنان في كلِّ سنِّ خمسين ديناراً، و جعل الأسنان سواءً و كان قبل ذلك^(٦) يجعل في الثنية خمسين ديناراً، و فيها سيوى ذلك من الأسنان

١ - في الكافي: «فدية شينه مع دية موضحته فإن كان جرحاً - إلى آخره». و في الفقيه مثل ما في المتن، و هو أظهر.

٢ - لفظه «أثر» ليست في الكافي، و موجودة في الفقيه و هو أظهر.

٣ - كذا، و في الفقيه أيضاً. و قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: هو مخالفٌ للمشهور من أن موضحة كلِّ عضوٍ فيه رُبع دية كشره. و في أكثر نسخ الكافي: «إذا كانت في الخد» فيدل على أن موضحة الوجه حكما خلاف موضحة الرأس و هو أيضاً مخالفٌ للمشهور و لما مرَّ، من أن موضحة الوجه والرأس سواء.

٤ - في الفقيه: «و في مواضع الرأس». ٥ - للثقل مائة، و الإيضاح خمسون.

٦ - أي زمن خلفاء الجور، أو كان كذلك أولاً في زمن النبي ﷺ ثم نسخ، و يرد على التقدير الثاني أنه ينقص مجموعها عن تمام الدية، إلا أن يلحق الضواحك بالأنياب لعدم ذكرها، فيساوي مجموع الدية. و ما ذكره ﷺ أولاً يزيد على الدية بأربعمئة دينار، والذي سنح لي في حلِّ هذا الخبر هو أن المراد بالأسنان فيه المقادير و بالأضراس المآخيز، كما هو الأغلب في إطلاقها، ولا ريب في إطلاق الضربين في هذا الخبر على المآخيز، و قوله: «و في الضرس» معطوف على قوله: «في الأسنان» فيكون مخالفة من سبق عليه له ﷺ إتيانها هو في القول بالاختلاف في دية -

في الرباعية أربعين ديناراً، و في الثاب ثلاثين ديناراً، و في الصّرس خمسة و عشرين ديناراً، فإذا اسودّت الشّن إلى الحول فلم تسقط فديتها دية الساقطة خسون ديناراً، و إن انصدعت و لم تسقط فديتها خمسة و عشرون ديناراً، فما انكسر منها فبحسابه من الخمسين، و إن سقطت بعد و هي سودة فديتها [خمسة و عشرون ديناراً، فإن انصدعت و هي سودة فديتها] اثنا عشر ديناراً و نصف، و ما انكسر منها من شيء فبحسابه من الخمسة و عشرين ديناراً.

و في الترفوة إذا انكسرت فجبّرت على غير عثم و لا عيب أربعون ديناراً، فإن انصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسرها: اثنان و ثلاثون ديناراً، فإن أوضحت فديتها خمسة و عشرون ديناراً، و ذلك خمسة أجزاء [من ثمانية أجزاء] من ديتها إذا انكسرت، فإن نقل منها العظام فديتها نصف دية كسرها: عشرون ديناراً، فإن نقبت فديتها ربع دية كسرها عشرة دنانير.

و دية المنكب إذا كسر خمس دية اليد مائة دينار، فإن كان في المنكب صدع فديته أربعة أخماس دية كسره ثمانون ديناراً، فإن أوضح فديته ربع دية كسره خمسة و عشرون ديناراً، فإن نقلت منه العظام فديته مائة دينار و خمسة و سبعون ديناراً، منها مائة دينار دية كسره، و خسون ديناراً لنقل العظام، و خمسة و عشرون ديناراً للموضحة، فإن كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرها: خمسة و عشرون ديناراً^(١)، فإن رضّ فعثم فديته ثلث دية النفس^(٢): ثلاثمائة

↑ ٣٠٠

← المقاديم، فيكون موافقاً للمشهور، و لا يزيد على الدية، فخذ و كن من الشاكرين. (ملذ)

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «لعل المراد بالتاقية ما لم ينفذ إلى الجانب الآخر، فلا ينافي حكم التاقية، و إن أمكن تخصيص الحكم السابق بما إذا كان في عضو فيه كمال الدية، كما قيل؛ لكنّه بعيد، و الأول أظهر».

٢ - قال الفتيومي: «الرّضاض - بالضم - مثل الدقاق، و من هنا قال ابن فارس: الرض: الدق». و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله: «فديته ثلث دية النفس» مخالف لما ذكره الأصحاب من أنّ فيه مع العثم ثلث دية العضو، و يمكن حمله على ما إذا شلت اليد ففيه ثلثا دية -

دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار ، فإن كان فكّ فديته ثلاثون ديناراً^(١).

و في العَضِدِ إِذَا كُسِرَتْ فَجُبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبَ فِدْيَتِهَا خُمُسَ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةَ دِينَارٍ^(٢) ، وَ دِيَةِ مَوْضِحَتِهَا رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةَ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً ، وَ دِيَةِ نَقْلِ عِظَامِهَا نِصْفَ دِيَةِ كَسْرِهَا : خَمْسُونَ دِينَاراً ، وَ دِيَةِ نَقْلِهَا رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةَ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً.

و فِي الْمِرْفَقِ إِذَا كُسِرَ فَجُبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبَ فِدْيَتِهِ مِائَةَ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ خُمُسَ دِيَةِ الْيَدِ ، فَإِنْ انْصَدَعَ فِدْيَتُهُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ دِيَةِ كَسْرِهِ ثَمَانُونَ دِينَاراً ، فَإِنْ أَوْضَحَ فِدْيَتُهُ رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهِ خَمْسَةَ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً ، فَإِنْ نَقَلَتْ مِنْهُ الْعِظَامُ فِدْيَتُهُ مِائَةَ دِينَارٍ وَ خَمْسَةَ وَ سَبْعُونَ دِينَاراً : لِلْكَسْرِ مِائَةَ دِينَارٍ ، وَ لِنَقْلِ الْعِظَامِ خَمْسُونَ دِينَاراً ، وَ لِلْمَوْضِحَةِ خَمْسَةَ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ ثَاقِبَةٌ فِدْيَتِهَا رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةَ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً ، فَإِنْ رُضِيَ الْمِرْفَقُ فَعَظْمُ فِدْيَتِهِ ثَلَاثَ دِيَةِ النَّفْسِ : ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةَ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ ، فَإِنْ فَكَّ فِدْيَتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَاراً ، وَ فِي الْمِرْفَقِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاهُ .

وَ فِي السَّاعِدِ إِذَا كُسِرَ فَجُبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبَ ثَلَاثَ دِيَةِ النَّفْسِ : ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةَ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ ، فَإِنْ [كَانَ] كَسْرُ إِحْدَى الْقَصْبَتَيْنِ مِنَ السَّاعِدِ فِدْيَتِهَا خُمُسَ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةَ دِينَارٍ وَ فِي إِحْدِيهَا أَيْضاً فِي الْكَسْرِ لِأَحَدِ الزَّنْدَيْنِ خَمْسُونَ دِينَاراً ، وَ فِي كُلِّيْهَا مِائَةَ دِينَارٍ ، فَإِنْ انْصَدَعَ إِحْدَى الْقَصْبَتَيْنِ فَفِيهَا أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ دِيَةِ إِحْدَى قَصْبَتَيْ السَّاعِدِ أَرْبَعُونَ دِينَاراً ، وَ دِيَةِ مَوْضِحَتِهَا رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهَا ، خَمْسَةَ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً ، وَ دِيَةِ نَقْلِ عِظَامِهَا مِائَةَ دِينَارٍ ، وَ ذَلِكَ خُمُسَ دِيَةِ الْيَدِ ، وَ إِنْ كَانَتْ نَاقِبَةٌ فِدْيَتِهَا رُبْعَ دِيَةِ كَسْرِهَا : خَمْسَةَ وَ

اليد و هو ثلث النفس . (المرآة)

١ - قال به ابن حمزة خلافاً للمشهور .

٢ - المشهور أنه إذا جبر على غير عظم أربعة أخماس دية الكسر .

عشرون ديناراً، و ديةُ نَقَبها نصفُ ديةِ مَوْضِحَتِها : اثنا عَشْرَ ديناراً و نصف [دينار] ، و ديةِ نافذتها خمسون ديناراً، فإن صارتُ فيها قرحةٌ لا تبرءَ فديتها ثلث دية الساعد : ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار ، فذلك ثلث دية التي هي فيه .
و دية الرُّسْع^(١) إذا رَضَ فَجبر على غير عَمِّ ولا عيب ثلث دية اليد مائة دينار و ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار^(٢) .

قال الخليل : الرُّسْعُ : مِفْصَل ما بين الساعِد والكفِّ^(٣) .

و في الكفِّ إذا كُيِّرت فَجَبِرَت على غير عَمِّ ولا عيب خمس دية اليد مائة دينار ، فإن فَكَّت الكفِّ فديتها ثلث دية اليد : مائة دينار و ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار ، و في مَوْضِحَتِها رُبْع دية كسرِها : خمسة و عشرون ديناراً ، و دية نقل عظامِها مائة دينار و ثمانية و سبعون ديناراً^(٤) ، نصف دية كسرِها ، و في نافذتها إن لم تنسدَّ خمس دية اليد : مائة دينار ، فإن كانت نافذة فديتها ربع دية كسرِها : خمسة و عشرون ديناراً .

و دية الأصابع والقصب الذي في الكفِّ : في الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد^(٥) : مائة دينار و ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار ، و دية قَصَبَةِ الإبهام التي في الكفِّ تجبر على غير عَمِّ خمس دية الإبهام : ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث

١ - الرُّسْع - بالضم وبضمتين - : مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم، والجمع : أرساغ وأرسغ . (القاموس) و في صراح اللُّغة : «رُسْع : باريكي بيوند سردست است» .

٢ - قال العلامة المجلسي (ره) : «الظاهر أن ههنا سقطاً ، أو لفظنا «غير» و «لا» زيدتا من التسخ ، فإن المشهور أنه مع العم فيه ثلث دية العضو ، و أما على سياق ما مرَّ في المنكب من أن مع العم فيه ثلث دية النفس لا استبعاد في أن يكون فيه مع غير العم ثلث دية العضو» .

٣ - أضاف به في كتابه «العين» : والساق والقدم .

٤ - كذا ، و في الكافي : «و دية نقل عظامِها خمسون ديناراً» .

٥ - قال في المسالك : المشهور أن في كلِّ أصبع عشر الذية ، والقول بالثلث على الإبهام والقلتين على الأربعة البواقى لأبي الصلاح و ابن حزة .

دينار إذا استوى جبرها و ثبت ، و دية صدعها ستة و عشرون ديناراً و ثلثا دينار ، و دية موضحتها ثمانية دنانير و ثلث دينار ، و دية نقل عظامها ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار و دية نقبها ثمانية دنانير و ثلث دينار ، نصف دية نقل عظامها ، و دية موضحتها نصف دية ناقلتها : ثمانية دنانير و ثلث دينار ، و دية فكها عشرة دنانير ،

و دية المفصل الثاني من أعلى الإبهام إن كسر فجير على غير عثم و لا عيب ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار ، و دية الموضحة إذا كانت فيها أربعة دنانير و سدس دينار ، و دية نقبه أربعة دنانير و سدس دينار ، و دية صدعه ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار ، و دية نقل عظامها خمسة دنانير ، و ما قطع منها فبحسابه على منزلته .
 و في الأصابع في كل أصبع سدس دية اليد : ثلاثة و ثمانون ديناراً و ثلث دينار ، و دية أصابع الكف الأربع سيوى الإبهام دية كسر كل قصبة عشرون ديناراً و ثلثا دينار ، و دية كل موضحة في كل قصبة من القصب الأربع أصابع أربعة دنانير و سدس دينار ، و دية نقل كل قصبة منهن ثمانية دنانير و ثلث دينار .
 و دية كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار ، و في صدع كل قصبة منهن ثلاثة عشر ديناراً و ثلثا دينار .
 فإن كان في الكف قرحة لا تبرء فديتها ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار ، و في نقل عظامها ثمانية دنانير و ثلث دينار^(١) ، و في موضحتها أربعة دنانير و سدس ، و في نقبها أربعة دنانير و سدس [دينار] ، و في فكها خمسة دنانير .

و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة و خمسون ديناراً و ثلث دينار ، و في كسره أحد عشر ديناراً و ثلث دينار ، و في صدعه ثمانية دنانير و نصف دينار ، و في موضحته ديناراً و ثلثا دينار^(٢) ، و في نقل عظامه خمسة دنانير و ثلث دينار ، و في نقبه ديناران و ثلثا دينار ، و في فكها ثلاثة دنانير

١ - أي عظام الأصابع ، و هذا تكرر ، و يمكن أن يكون المراد بالعظام غير قصبات الأصابع فلا تكرر .
 ٢ - في الكافي : «ديناران و ثلثا دينار» .

وثلثا دينار.

وفي المَفْصَلِ الأَعْلَى^(١) من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة وعشرون ديناراً و نصف دينار و رُبْعَ عشر دينار ، و في كسره خمسة دنانير و أربعة أخماس دينار^(٢)، و في نَقْبِهِ دينار و ثلث ، و في فَكِّهِ دينار و أربعة أخماس دينار ، و في ظَفْرِ كُلِّ أَصْبَعٍ منها خمسة دنانير .

و في الكَفِّ إذا كُسِرَتْ فَجُيِّرَتْ على غير عَمِّ و لا عيب فديتها أربعون ديناراً و دية صَدْعِهَا أربعة أخماس دية كسرها : اثنان و ثلاثون ديناراً ، و دية مَوْضِعِهَا خَمْسَةٌ و عشرون ديناراً ، و دية نَقْلِ عَظْمِهَا عشرون ديناراً و نصف دينار ، و دية نَقْبِهَا رُبْعَ دية كسرها عشرة دنانير ، و دية قَرْحَةٍ لا تَبْرءُ ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار^(٣).

و في الصِّدْرِ إذا رُضَّ فثني شقاه كلاهما فديته خمسمائة دينار ، و دية إحدى شَقِيهِ إذا انثنى^(٤) مائتان و خمسون ديناراً ، فإن انثنى الصِّدْرُ و الكَتِفَانِ فديته مع الكَتِفَيْنِ ألف دينار ، فإن انثنى إحدى الكَتِفَيْنِ مع شَقِّ الصِّدْرِ فديته خمسمائة دينار ، و دية المَوْضِعِ في الصِّدْرِ خَمْسَةٌ و عشرون ديناراً ، و دية مَوْضِعِ الكَتِفَيْنِ

١ - أي الَّذِي عليه الظَّفَر .

٢ - كذا ، و في الفقيه أيضاً ، و لكن في الكافي : «و في المَفْصَلِ الأَعْلَى من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة و عشرون ديناراً ، و نصف و ربع و نصف عشر دينار» ، و المناسب للقاعدة و نصف تسع دينار أو سبعة و عشرون و ثلثا دينار . (المولى المجلسي - ره -) و زاد في الكافي بعد هذا «و في صدعه أربعة دنانير و خمس دينار ، و في موضعتها ديناران و ثلث دينار ، و في نقل عظامه خمسة دنانير و ثلث دينار ، و في نقبه ديناران و ثلث دينار ، و في فكّه ثلاثة دنانير و ثلث دينار ، و في الظَّفَر - إلخ» .

٣ - تقدّم أنّ دية الكَفِّ مائة دينار ، و هي خُمس دية اليد ، و لا وجه في إعادة ذكر الكَفِّ و مخالفته لما سبق ، لعلّ فيه تصحيحاً ، لكن نُسَخَ الكتاب ؛ و الكافي [و الفقيه] متفقه في ذلك ، و لا يخفى أنّ النسبة بين المقادير فيه أيضاً مخالفة للقاعدة ، و لعلّ المراد الكَفِّ زائداً و الشَّلَاءَ . (المرآة)

٤ - أي إذا انعطف . و الشَّقُّ - بالكسر - : التصف .

والظَّهْر خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِنْ اعْتَرَى الرَّجُلَ مِنْ ذَلِكَ صَعْرٌ^(١) لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَلْتَفِتَ فِدْيَتُهُ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ. وَإِنْ كُسِرَ الصَّلْبُ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ فِدْيَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ، فَإِنْ عَظِمَ فِدْيَتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ.

و فِي الْأَضْلَاعِ فِيمَا خَالَطَ الْقَلْبَ مِنَ الْأَضْلَاعِ إِذَا كُسِرَ مِنْهَا ضَلَعٌ فِدْيَتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، وَدِيَةٌ صَدْعُهُ اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا وَنِصْفٌ، وَدِيَةٌ نَقْلِ عِظَامِهِ سَبْعَةٌ دِينَارٍ وَنِصْفٌ، وَمَوْضِحَتُهُ عَلَى رُبْعِ دِيَةِ كُسْرِهِ، وَدِيَةٌ نَقْبِهِ مِثْلَ ذَلِكَ.

و فِي الْأَضْلَاعِ مِمَّا يَلِي الْعَضْدَيْنِ دِيَةٌ كُلِّ ضَلَعٍ عَشْرَةٌ دِينَارٍ إِذَا كُسِرَ، وَدِيَةٌ صَدْعُهُ سَبْعَةٌ دِينَارٍ، وَدِيَةٌ نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةٌ دِينَارٍ، وَمَوْضِحَتُهُ كُلِّ ضَلَعٍ رُبْعُ دِيَةِ كُسْرِهِ: دِينَارَانِ وَنِصْفُ دِينَارٍ، وَإِنْ نَقِبَ ضَلَعٌ مِنْهَا فِدْيَتُهُ دِينَارَانِ وَنِصْفُ دِينَارٍ^(٢)، وَفِي الْجَائِفَةِ^(٣) ثُلُثُ دِيَةِ النَّفْسِ ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثُلُثُ دِينَارٍ، فَإِنْ نَقِبَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَلَّمَيْهَا بِرَمِيَةٍ أَوْ طَعْنَةٍ وَقَعَتْ فِي الصِّفَاقِ^(٤) فِدْيَتُهَا أَرْبَعِمِائَةُ دِينَارٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثُلُثُ دِينَارٍ.

و فِي الْأُذُنِ إِذَا قَطَعَتْ فِدْيَتُهَا خَمْسَمِائَةُ دِينَارٍ وَ مَا قَطَعَ مِنْهَا فَبِحَسَابِ ذَلِكَ. وَفِي الْوَرِكِ إِذَا كُسِرَ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ خَمْسُ دِيَةِ الرَّجْلَيْنِ مِائَتَا دِينَارٍ^(٥) فَإِنْ صَدَعَ الْوَرِكُ فِدْيَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ سِتُونَ دِينَارًا: أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَةِ

٣٠٤

١ - الصعر: الميل في الخد خاصة، وصاعره أي أماله، وقوله: «ولا تصعر خدك للناس» أي لا تمل لهم خدك تكبراً - كما في اللغة - أو تذلاً - كما في الخبر -، وما في الخبر أوفق بسياق الآية. والصعر هنا هو أن يثنى عنقه فيصير في ناحية.

٢ - في بعض النسخ: «دينار و نصف»، والظاهر كونه مصحف، وفي الكافي والفقيه مثل ما في المتن. ٣ - الجائفة: الطعنه التي تبلغ الجوف.

٤ - الصفاق - ككتاب - : الجلد الأسفل تحت الجلد الذي عليه الشعر، أو ما بين الجلد والمصران أو جلد البطن كله، وفي بعض النسخ: «الشفاق»، وفي الفقيه: «وقعت في الشقاق».

٥ - الظاهر أن المراد الوركين، وكذا في الصدع والموضحة، وأنا التافلة فذكر فيه حكم -

كسره ، فإن أوضحت فديته رُبع دية كسره : خمسون ديناراً^(١)، و دية نقل عظامه مائة وخمسة و سبعون ديناراً ، منها لكسرها مائة دينار ، و لنقل عظامها خمسون ديناراً ، و لموضحتها خمسة و عشرون ديناراً ، و دية فكّها ثلثا ديتها^(٢) فإن رضت فعثمت^(٣) فديتها ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار .

و في الفخذ إذا كُسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرّجلين مائتا دينار ، فإن عثمت الفخذ فديتها ثلاثمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار .
 ثلث دية النفس ، و دية موضحة العثم^(٤) أربعة أخماس دية كسرها مائة و ستون ديناراً ، فإن كانت قرحة لا تبرء فديتها ثلث دية كسرها ستة و ستون ديناراً و ثلث دينار ، و دية موضحتها رُبع دية كسرها خمسون ديناراً ، و دية نقل عظامها نصف دية كسرها مائة دينار ، و دية نقبها رُبع دية كسرها خمسون ديناراً^(٥) .

و في الرّكبة إذا كُسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرّجلين مائتا دينار ، فإن انصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسرها : مائة و ستون ديناراً^(٦) ، و دية موضحتها رُبع دية كسرها خمسون ديناراً ، و دية نقل عظامها^(٧) مائة دينار و خمسة و سبعون ديناراً ، منها في دية كسرها مائة دينار و في نقل عظامها خمسون ديناراً و في موضحتها خمسة و عشرون ديناراً ، و دية

← إحدى الوركين ، و أما الفكّ و الرّضّ فالأوفق بما سبق حملها على ما إذا كانت في إحداهما ، فيكون الحكم بثلث دية النفس في الرّضّ لأنه في حكم الشلل فيه ثلثا دية العضو ، و بما ذكره الأصحاب حملها على الوركين . (المراة)

١ - في الفقيه هنا : «و دية نقبها رُبع دية كسرها خمسون ديناراً فإن رضت فعثمت ففيها ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً - إلخ» .

٢ - كذا ، و في الفقيه و الكافي : «و دية فكّها ثلاثون ديناراً» .

٣ - أي الوركين . ٤ - في الكافي و الفقيه : «و دية صدع الفخذ أربعة - إلخ» .

٥ - كذا ، و في الكافي و الفقيه زيادة و هي : «و إن كان قرحة لا تبرء فديتها ثلث دية

كسرها ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار ، و دية موضحتها - إلخ» .

٦ - في الكافي «مائة و ستون ديناراً» و في الفقيه كما في المتن . ٧ - أي في كل واحدٍ منها .

نقبتها رُبع دية كسرها خمسون ديناراً، فإذا رَضَتْ فعمتتَ فيها ثلث دية النَّفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، فإن فكَّتَ فيها ثلاثة أجزاء من دية الكسر ثلاثون ديناراً.

و في الساق إذا كُسرَت^(١) فجُبرَت على غير عَثم و لا عيبٍ خُمس دية الرَّجلين^(٢): مائتا دينار، و دية صدعها أربعة أحاس دية كسرها مائة و ستون ديناراً، و في موضعها رُبع دية كسرها: خمسون ديناراً، و في نقل عظامها رُبع دية كسرها: خمسون ديناراً، و في نقبها نصف دية موضعها^(٣) خمسة و عشرون ديناراً، و في نفوذها رُبع دية كسرها: خمسون ديناراً، و في قرحة لا تبرء ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، فإن عثمتِ الساق فديتها ثلث دية النَّفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

و في الكعب إذا رُضَّ فجُبرَ على غير عَثم و لا عيب ثلث دية الرَّجلين ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار^(٤).

و في القدم^(٥) إذا كُسرَت فجُبرَت على غير عَثم و لا عيب خمس دية الرَّجلين مائتا دينار، [و دية موضعها رُبع دية كسرها خمسون ديناراً]^(٦)، و في ناقبة فيها

١ - أي كلفتها .

٢ - في الكافي: «دية الرجل» هنا و فيما تقدّم في الفخذ و الركبة، و ما يأتي في الكعب و القدم .

٣ - هذا مخالف لما مرَّ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : حمله على أنّ المراد في نقب إحدبها نصف دية موضعها بعيداً، و كذا نقل العظام مخالف للقاعدة و يجري فيه ما ذكرنا من التوجيه و عليها قس البواقي .

٤ - الظاهر أنّ المراد بالكعب هنا العظمان الثابتان عن طرفي القدم، و لعل المراد هنا دية

كعوب الرجلين . (ملذ)

٥ - أي فيها . ٦ - ما بين المعقوفتين ليس في بعض النسخ، و في الفقيه أيضاً، و

موجود في الكافي و فيه زيادة و هي: «و في نقل عظامها مائة دينار و نصف دية كسرها، و في

نافذة فيها لا تنسَد خمس دية الرجل مائتا دينار» .

رُبع دية كسرها خمسون ديناراً.

و دية الأصابع والقَصَبِ الَّتِي فِي الْقَدَمِ لِلإِبْهَامِ ثُلُثُ دِيَةِ الرَّجْلَيْنِ (١): ثلاثمائة وثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و دية كسر الإبهام القَصَبَةِ الَّتِي تَلِي الْقَدَمِ خَمْسُ دِيَةِ الإِبْهَامِ سِتَّةَ وَ سِتُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَاراً (٢)، وَ فِي صَدْعِهَا سِتَّةَ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَار، وَ فِي مَوْضِعِهَا ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثَلَاثُ دِينَار، وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهَا سِتَّةَ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَار، وَ فِي نَقْلِهَا ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثَلَاثُ دِينَار، وَ فِي فَكِّهَا عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ.

و دية المَفْصَلِ الأَعْلَى مِنَ الإِبْهَامِ وَ هُوَ الثَّانِي الَّذِي فِيهِ الْقَظَرُ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَار، وَ فِي مَوْضِعِهَا أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدْسُ، وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهَا ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثَلَاثُ دِينَار، وَ فِي نَاقِبَتِهَا أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدْسُ، وَ فِي صَدْعِهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثَلَاثُ، وَ فِي فَكِّهَا خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ، وَ فِي ظُفْرِهَا ثَلَاثُونَ دِينَاراً (٣) وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ثُلُثُ دِيَةِ الرَّجْلِ. ٣٠٦ ↑

و دية كَلِّ أَصْبَعٍ مِنْهَا سُدْسُ دِيَةِ الرَّجْلِ: ثَلَاثَةٌ وَ ثَمَانُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثُ دِينَار، وَ دِيَةِ قَصَبَةِ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ سِوَى الإِبْهَامِ دِيَةُ كَسْرِ كَلِّ قَصَبَةِهَا سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثَلَاثَا دِينَار (٤)، وَ دِيَةُ مَوْضِعِهَا كَلِّ قَصَبَةِهَا أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدْسُ، وَ دِيَةُ نَقْلِ كَلِّ عَظْمِ قَصَبَةِهَا مِنْهُنَّ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثَلَاثُ، وَ دِيَةُ صَدْعِهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثَلَاثُ دِينَار (٥)، وَ دِيَةُ نَقْبِ كَلِّ قَصَبَةِهَا مِنْهُنَّ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدْسُ، وَ دِيَةُ قُرْحَةٍ لَا تَبْرَأُ فِي الْقَدَمِ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثَلَاثُ (٦)، وَ دِيَةُ كَسْرِ الْمَفْصَلِ

١ - حمل على الإبهامين .

٢ - المراد بديّة الإبهام دية الإبهامين . و قوله : « القصة التي تلي القدم » أي: قصبتى الإبهامين ، وإنما جعل فيه خمس دية الإبهام لأن كسر تلك القصة يسري ضرره في جميع الإبهام . (ملذ)

٣ - قال العلامة المجلسي (ره) : لم يقل به أحد ، و في الفقيه أسقطها ، و في الكافي كما هنا .

٤ - كذا في التسخ ، و في الكافي أيضاً ، لكن في الفقيه : « ستة عشر ديناراً و ثلث دينار » ،

و لعله تصحيف . ٥ - في الكافي : « و ثلثا دينار » . ٦ - كذا في التسخ و في الكافي ، و

الَّذِي يَلِي الْقَدَمَ مِنَ الْأَصَابِعِ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثُلُثَ ، وَ دِيَّةٌ صَدْعُهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثُلُثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةٌ نَقَبَ كُلَّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسَ ، وَ دِيَّةٌ فُرْحَةٌ لَا تَبْرَهُ فِي الْقَدَمِ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثُلُثَ دِيَّةِ كَسْرِ الْمَفْصَلِ الَّذِي يَلِي الْقَدَمَ مِنَ الْأَصَابِعِ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثُلُثَ ، وَ دِيَّةٌ صَدْعُهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثُلُثَ ، وَ دِيَّةٌ نَقَلَ عَظْمَ كُلِّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ مَوْضِحَةٌ كُلَّ قَصَبَةٍ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ نَقَبَهَا أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ فَكَّهَا خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ .

وَ فِي الْمَفْصَلِ الْأَوْسَطِ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قَطَعَ قَدَيْتُهُ خَمْسَةٌ وَ خَمْسُونَ دِينَاراً وَ ثُلُثًا دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ كَسَرَهُ أَحَدَ عَشَرَ دِينَاراً وَ ثُلُثًا دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ صَدْعِهِ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ مَوْضِحَتُهُ دِينَارَانِ ، وَ دِيَّةٌ نَقَلَ عِظَامَهُ خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثًا دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ فَكَّهَا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثًا دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ نَقَبَهُ دِينَارَانِ وَ ثُلُثًا دِينَارٍ .

وَ فِي الْمَفْصَلِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ الَّتِي فِيهَا الطُّفْرُ إِذَا قَطَعَ فَدَيْتَهُ سَبْعَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ كَسَرَهُ خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ صَدَعَهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ وَ حُمُسَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ مَوْضِحَتُهُ دِينَارٌ وَ ثُلُثَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ نَقَلَ عِظَامَهُ دِينَارَانِ وَ حُمُسَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ نَقَبَهُ دِينَارٍ وَ ثُلُثَ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ فَكَّهَا دِينَارٌ^(١) وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ ، وَ دِيَّةٌ كُلِّ ظَفْرِ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ .

وَ أَفْتَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حِلْمَةِ ثَدْيِ الرَّجُلِ ثَمَنَ الدِّيَّةِ : مِائَةَ دِينَارٍ وَ خَمْسَةَ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً ، وَ فِي حُصِيَّةِ الرَّجُلِ خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ . قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : وَ إِنْ أُصِيبَ رَجُلٌ فَأَدْرَجَ حُصِيَّتَاهُ كِلْتَاهُمَا فَدَيْتُهُ أَرْبَعَمِائَةَ دِينَارٍ ، فَإِنْ فَجِحَ^(٢) فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَشِيِّ إِلَّا مَشِيًّا لَا يَنْفَعُهُ فَدَيْتُهُ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِيَّةِ النَّفْسِ ثَمَانِمِائَةَ دِينَارٍ ، فَإِنْ أَحْدَبَ مِنْهَا الظَّهْرَ

← قيل : الضواب - كما في نسخة - : «و ثلثا دينار» .

١ - كذا في الفقيه أيضاً ، وفي الكافي : «ديناران» .

٢ - الفجح : تباعد ما بين الرجلين في الأعقاب مع تفاوت صدور القدمين .

فحينئذٍ تَمَّتْ دَيْتُهُ أَلْفَ دِينَارٍ ،

وَالْقَسَامَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةَ نَفَرٍ عَلَى مَا بَلَغَتْ دَيْتُهُ .

وَأُفْتِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْوَجْأَةِ إِذَا كَانَتْ فِي الْعُنَانَةِ فَخَرَقَتْ السَّفَاقَ^(١) فَصَارَتْ أُدْرَةَ فِي إِحْدَى الْخُصْمَيْتَيْنِ فْدَيْتُهَا مَائَتَا دِينَارٍ^(٢) خَمْسَ الدَّيَّةِ ، وَفِي التَّافِذَةِ إِذَا نَفَذَتْ مِنْ رُمْحٍ أَوْ خَنْجَرٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّجْلِ مِنْ أَطْرَافِهِ فْدَيْتُهَا عَشْرَ دِيَةِ الرَّجْلِ مِائَةَ دِينَارٍ .

وَقَضَى الْحَكَمُ أَنَّهُ لَا قَوْدَ لِرَجْلِ أَصَابِهِ وَالدَّهْ فِي أَمْرٍ يَعْتَبُ عَلَيْهِ^(٣) فِيهِ فَأَصَابَهُ عَيْبٌ مِنْ قِطْعٍ وَغَيْرِهِ وَتَكُونُ لَهُ الدَّيَّةُ وَ لَا يَقَادُ ، وَلَا قَوْدَ لَامْرَأَةٍ أَصَابَهَا زَوْجُهَا فِعْيِبَتْ وَغُرْمَ الْعَيْبِ عَلَى زَوْجِهَا وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ .
وَقَضَى الْحَكَمُ فِي امْرَأَةٍ رَكِبَهَا زَوْجُهَا فَأَعْفَلَهَا^(٤) أَنَّ لَهَا نِصْفَ دَيْتِهَا مَائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِينَارًا .

وَقَضَى الْحَكَمُ فِي رَجُلٍ اقْتَضَى جَارِيَةً بِأَصْبَعِهِ فَخَرَقَ مَثَانَتَهَا فَلَا تَمْلِكُ بُولَهَا^(٥) ، فَجَعَلَ لَهَا ثُلُثَ الدَّيَّةِ مِائَةً وَسِتَّةَ وَسِتِّينَ دِينَارًا وَ ثُلْثِي دِينَارٍ ، وَ قَضَى الْحَكَمُ لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقُهَا مِثْلَ نِسَاءِ قَوْمِهَا ، وَ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي - الْحَسَنِ الْحَكَمُ لَهَا الدَّيَّةُ .

* * * *

↑

٣٠٨

١ - فِي الْفَقِيهِ وَالْكَافِي : «الصفاق» ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الصَّفَاقُ : الْجِلْدُ الْأَسْفَلُ تَحْتَ الْجِلْدِ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّعْرُ .

٢ - كَذَا فِي الْفَقِيهِ وَبَعْضُ نَسْخِ الْكَافِي ، وَفِي أَكْثَرِ نَسْخِ الْكَافِي : «مِائَةَ دِينَارٍ» ، وَ لَعَلَّهُ أَظْهَرَ وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَجْهٍ . (مِلْدُ)

٣ - فِي بَعْضِ النِّسْخِ : «تُعْتَبُ عَلَيْهِ» ، وَفِي بَعْضِهَا : «يُصِيبُ عَلَيْهِ» .

٤ - الرِّكْلُ : ضَرْبُ الْفَرَسِ لِيَعْدُو ، وَالضَّرْبُ بِرَجْلِ وَاحِدٍ . (الْقَامُوسُ) وَفِي بَعْضِ النِّسْخِ : «رَكِبَهَا» ، وَالْعَمَلُ - بِالْتَحْرِيكِ - هُوَ شَيْءٌ يَنْبَتُ فِي قَبْلِ الْمَرْءِ يَمْنَعُ مِنْ وَطَنِهَا .

٥ - مَضَى فِي بَابِ دِيَةِ الْأَعْضَاءِ .

﴿ ١٧ - باب الجنایات علی الحيوان ﴾

صع ﴿٥١٤﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن القاسم^(١)، عن أبان، عن أبي العباس «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: من فقأ عينَ دابةٍ فعليه رُبعٌ ثمنها» (٢).

صع ﴿٥١٥﴾ ٢ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة «قال: كتبت إلى أبي عبدالله عليه السلام أسأله عن رواية الحسن البصري يروها عن علي عليه السلام في عين ذات الأربع (كلها) قوائم إذا فُقت رُبعٌ ثمنها، فقال: صدق الحسن قد قال علي عليه السلام ذلك».

صع ﴿٥١٦﴾ ٣ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى علي عليه السلام في عين فرس فُقتت: رُبعٌ ثمنها يوم فُقتت العين».

صع ﴿٥١٧﴾ ٤ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبدالله ابن عبدالرحمن، عن يسمع بن عبدالملك، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنَّ علياً عليه السلام قضى في عين دابةٍ رُبعَ الثَّمن» (٣).

١ - يعني ابن محمد الجوهري، وهو يروي عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبدالملك البتباع.

٢ - في المختلف: قال ابن الجنيد: وفي الحيوان إذا فقأت عينه رُبع دية، وفي النهاية: «و في عين الهيمة إذا فقئت ربع قيمتها على ما جاءت به الآثار ونحوه»، وقال ابن البراج وابن حزة، والمفيد: أوجب الأرش.

٣ - المشهور بين الأصحاب لزوم الأرش في الجنابة على أعضاء الحيوان مطلقاً من غير تفصيل، وذهب الشيخ في الخلاف إلى أن كلَّ ما في البدن منه اثنان فيها القيمة وفي أحدهما نصفها، وعمل بضمون هذه الأخبار ابن الجنيد وابن البراج، وابن حزة في الوسيلة ويجي ابن سعيد في الجامع وغيرهم، وسانر الأصحاب ذكروها رواية، وحملها في المختلف على غير

ضع ﴿٥١٨﴾ ٥ - وبهذا الإسناد، عن مِشْعَم، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجلٌ قتل خنزيراً فضمته^(١)، ورفع إليه رجلٌ كسر بَرَبَطاً فأبطله»^(٢).

نوارح ﴿٥١٩﴾ ٦ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم ابن عبد الحميد، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: دية الكلب - السلوقي^(٣) أربعون درهماً، أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الدية ليني جذية».

ضع ﴿٥٢٠﴾ ٧ - عنه، عن أبيه، عن محمد بن حفص، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام «قال: دية الكلب السلوقي أربعون درهماً جعل له ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ودية كلب الغم كَبَشُ، ودية كلب الزرع جريب من بُرٍّ، ودية كلب الأهل ففيز من تُرابٍ لأهله».

ضع ﴿٥٢١﴾ ٨ - عليُّ، عن أبيه، عن التوقي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل كلب الصيد قال: يقومه، وكذلك البازي، وكذلك كلب الغم، وكذلك كلب الحائط».

← العاضب في إحدى العينين بشرط نقص القدر على الأرش. والله يعلم.

وقال في الشرائع: «لا تقدير في قيمة شيء من أعضاء الدابة، بل رجع إلى الأرش السوقي، وروي في عين الدابة ربع قيمتها، وحكى الشيخ في المبسوط والخلاف عن الأصحاب: في عين الدابة نصف قيمتها وفي العينين كمال قيمتها، وكذا في كل ما في البدن منه اثنان، والزجوع إلى الأرش أشبه».

١ - قال في شرح اللمعة: «وأما الخنزير فيضمن للذمي مع الاستتار به قيمته عند استحيله إن أنفقه، وبأرشه كذلك إن أعابه، وكذا لو أنفد المسلم على الذمي المستتر خيراً أو آله لهو مع استتاره بذلك، فلو أظهر شيئاً منها فلا ضمان على المتلف، مسلماً كان أم كافراً فيها».

٢ - يمكن حمله على ما إذا كان لمسلم أو لذمي متظاهراً، وقال الفيروز آبادي: «البرَبَط - كجعفر - العود، معرَّب بَرَبَط، أي صدر الإوز لأنه يُشبهه».

٣ - السلوق: قرية باليمن تنسب إليه الدروع والكلب السلوقي، ويقال: سلوق مدنية.

صع ﴿٥٢٢﴾ ٩ - عنه ، عن أبيه ، عن التَّوْقَلِيِّ ، عن السَّكُونِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : في جنين البهيمة إذا ضربت فألقت عُشرَ ثَمَها » (١) .

وجه ﴿٥٢٣﴾ ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن محمد الكوفي ، عن إبراهيم ابن الحسن ، عن محمد بن خلف ، عن موسى بن إبراهيم البرزوقي ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في فارسين اصطدما فأت أحدهما فضمن الباقي دية الميت » (٢) .

صع ﴿٥٢٤﴾ ١١ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن السَّكُونِيِّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « قال : كان علي عليه السلام لا يضمن ما أفسدت البهائم نهاراً ، و يقول : على صاحب الزرع حفظ زرعِهِ ، و كان يضمن ما أفسدت البهائم ليلاً » (٣) .

↑
٣١٠

﴿ ١٨ - باب من الزيادات ﴾

وجه ﴿٥٢٥﴾ ١ - الحسن بن محبوب ، عن إبراهيم بن نعيم الأزدي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أربعة شهدوا على رجل بالزنى فلما قتل رجوع أحدهم عن شهادته ، قال : فقال : يقتل الرجاع و يؤدِّي الثلاثة إلى أهله ثلاثة -

١ - في الكافي : « فأزلقت » ، و معناه ألقث ولدها قبل تمامه . و هو الصواب .

٢ - حل على ما إذا كان الضدم من الحي فقط دون الميت ، أو على أن المراد نصف الدية ، و لا يجزئ بُعدهما . و قال في الشرائع : الخبر شاذ .

٣ - في التحرير : إذا جنت الماشية على الزرع ليلاً ضمن صاحبها ، لأن عليه حفظ الماشية بالليل ، و إن جنت نهاراً لم يضمن ، لأن على صاحب الزرع حفظه بالنهار ، و عليه دلث رواية السكوني ، و هو ضعيف . والوجه اشتراط التقريط في الضمان ، فإن تحقق من صاحب الماشية ضمن ، سواء كان ليلاً أو نهاراً .

أرباع الدية» (١).

سجده ﴿٥٢٦﴾ ٢ - عليّ، عن المختار بن محمد بن المختار؛ و محمد بن الحسن، عن عبدالله بن الحسن العلويّ جميعاً، عن الفتح بن يزيد الجرجانيّ، عن أبي الحسن عليه السلام «في أربعة شهدوا على رجل أنّه زنى فرجم، ثمّ رجّعوا وقالوا: قد وهننا؛ يلزمون الدية، فإن قالوا: تعمّدنا قتل أيّ الأربعة شاء وليّ المقتول و ردّ الثلاثة ثلاثة أرباع الدية إلى أولياء المقتول الثاني، و يجلد الثلاثة كل واحد منهم ثمانين جلدة، و إن شاء وليّ المقتول أن يقتلهم ردّ ثلاث ديات على أولياء الشهود الأربعة و يجلدون ثمانين كل واحد منهم، ثمّ يقتلهم الإمام، و قال في رجلين شهدا على رجل أنّه سرق فقطع ثمّ رجّع واحداً منها فقال: و همت في هذا و لكن كان غيره، يلزمه نصف دية اليد و لا تقبل شهادته في الآخر، فإن رجعا جميعاً فقالا: و همتا بل كان السارق فلاناً» (٢) يلزمان دية اليد و لا يقبل شهادتهما في الآخر، فإن قالوا: إنّا تعمّدنا، قطع يد أحدهما بيد المقطوع، و يرذّ الذي لم يقطع رُبع دية الرّجل على أولياء المقطوع اليد» (٣) فإن قال المقطوع الأوّل: لا

١ - قال المحقّق: لو قال أحد شهود الرّنا - بعد رجم المشهود عليه - : تعمّدت؛ فإن صدّقه الباقون كان لأولياء الدّم قتل الجميع و يرذوا ما فضل عن دية المرجوم و إن شاؤوا قتلوا واحداً و يرذ الباقون تكلمة ديتة بالحصص بعد وضع نصيب المقتول، و إن شاؤوا قتلوا أكثر من واحد. أمّا لو لم يصدقه الباقون لم يرض إقراره إلا على نفسه فحسب. و قال في النهاية: يقتل و يرذ عليه الباقون ثلاثة أرباع الدية و لا وجه له. و قال في المسالك: و وافقه ابن الجنيّد و مستندهما حسنة إبراهيم بن نعيم، و ربما حملت على ما إذا رجعا بأجمعهم، لكن قال أحدهم: تعمّدت، و قال الباقون: أخطأنا. (ملذ)

٢ - قال في الوسيلة: إن شهدا على إنسان بالسرقة فقطع ثم جاء بآخر و قال: قد وهننا و السارق هذا؛ غرما دية يد المقطوع و لم تقبل شهادتهما على الثاني. (ملذ)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعلّ الحكم برُبع دية الرّجل محمول على التقيّة، لأنهم يقطعون من الرّند، و أمّا على مذهب الأصحاب، ففيه قطع أربع أصابع و دية أربع

أرضى أو تقطع يديها معاً رَدَّ دِيَةَ يَدِ تَنْقَسِمَ [بَيْنَهُمَا] وَيَقْطَعُ أَيْدِيَهُمَا».

سـ ﴿٥٢٧﴾ ٣ - ابن محبوب - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «في أربعة شهدوا على رجلٍ مُحْصَنٍ بِالزَّانِي، ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَعْدَ مَا قُتِلَ؟ قَالَ: إِنْ قَالَ الرَّاجِعُ: «أَوْهَمْتُ؛ ضُرِبَ الْحَدُّ وَغُرِمَ الدِّيَّةُ، وَإِنْ قَالَ: تَعَمَّدْتُ؛ قُتِلَ» (١).

صـ ﴿٥٢٨﴾ ٤ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون، عن عبد الله ابن عبد الرحمن، عن مشتع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ مَعَ امْرَأَةٍ مَجَامِعَهَا؛ فَرَجِمَ، ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، قَالَ: يُغْرَمُ رُبْعُ الدِّيَّةِ إِذَا قَالَ: شَبَّهَ عَلِيَّ، فَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ وَقَالَا: شَبَّهَ عَلَيْنَا، غُرِمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَإِنْ رَجَعُوا جَمِيعاً وَقَالُوا: شَبَّهَ عَلَيْنَا غُرِمُوا الدِّيَّةَ، وَإِنْ قَالُوا: شَهِدْنَا بِالزَّوْرِ قُتِلُوا جَمِيعاً» (٢).

ضـ ﴿٥٢٩﴾ ٥ - عليٌّ، عن أبيه، عن التَّوْقَلِيِّ، عن السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْبَسُ فِي تُهْمَةِ الدَّمِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ جَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بَيِّنَةٌ تَثْبِتُ وَإِلَّا خَلَّى سَبِيلَهُمْ» (٣).

فـ ﴿٥٣٠﴾ ٦ - أحمد بن محمد العاصمي، عن علي بن الحسن الميثمي، عن

٤- أصابع لا تبلغ ربع الدية، ويمكن أن يكون محمولاً على ما إذا شهدوا عند المخالفين فقطعوا من الزند.

١ - لعله على المشهور الحد فيه محمول على التعزير، والدية على رُبعها، والقتل على ما إذا رد الولي عليه ثلاثة أرباع الدية. (ملذ)

٢ - أي مع رد ثلاث ديات.

٣ - القول بجبس المتهم بالدم ستة أيام للشيخ وأتباعه، استناداً إلى الرواية المذكورة، و إطلاق الدم يشمل الجرح والقتل. و تقييد المحقق ذلك بالتماس الولي خلاف إطلاق الرواية و فتوى الشيخ، و في المختلف اختار الحبس مع وجود التهمة في نظر الحاكم، والأصح عدم الحبس قبل القيوت مطلقاً. (المسالك)

عليّ بن أسباط ، عن عمّه يعقوب بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : كانت امرأة بالمدينة توتّي ، فبلغ ذلك عمّ فبعث إليها فروعها وأمر أن يجاء بها إليه ، ففرغت المرأة فأخذها الطلق ، فانطلقت إلى بعض الدور فولدت غلاماً فاستهلّ الغلام ، ثم مات فدخل عليه من روعة المرأة و من موت الغلام ما شاء ^(١) ، فقال له بعض جلسائه : يا أمير المؤمنين ما عليك من هذا شيء ، وقال بعضهم : و ما هذا ؟! قال : أسألو أبا الحسن ، فقال لهم أبو الحسن عليه السلام : لئن كنتم اجتهدتم فإصبتم ، وإن كنتم قلمت برأيكم لقد أخطأتم ^(٢) ، ثم قال : عليك دية الصبي ^(٣) .

↑
٣١٢

٥٣١ ﴿٧﴾ - الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن الحسن بن رباط ، عن ابن - مُشكان ، عن أبي خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : كنت عند داود بن عليّ ^(٤) فأتني برجل قد قتل رجلاً ، فقال له داود بن عليّ : ما تقول ؛ قتلت هذا الرجل ؟ قال : نعم أنا قتلته ، قال : فقال له داود : ولِمَ قتلته ؟ قال : فقال : إنّه كان يدخل عليّ في منزلي بغير إذني فاستعديت عليه الولاة الذين كانوا قبلك فأمروني إن هو دخل بغير إذني أن أقتله فقتلته ، قال : فالتفت داود إليّ فقال : يا أبا عبدالله ما تقول في هذا ؟ قال : فقلت له : أرى أنه قد أقرّ بقتل رجل مسلم فاقته ، قال : فأمر به فقتل ، ثم قال أبو عبدالله عليه السلام : إن أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كان فيهم سعد بن عبادة ، فقالوا : يا سعد ما تقول لو ذهبت إلى منزلك فوجدت فيه رجلاً على بطن امرءتك ما كنت صانِعاً به ؟ قال : فقال سعد : كنت والله أضرب رقبة

١ - في الكافي : « ما شاء الله » .

٢ - أي إن كنتم استنبطتم من التصوص « ما أصبتم » في الاستنباط « و إن قلمت » محض الرأي والاستحسانات العقلية « فقد أخطأتم » .

٣ - في المختلف : إذا ذكرت امرأة عند الحاكم بسوء ، فأرسل إليها فأسقطت ما في بطنها فزجاً ، فخرج الجنين ميتاً ، فعلى الحاكم الضمان لما روي من قصة المجهضة . و أقول : القصة أوردتها المفيد (ره) في الإرشاد في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام .

٤ - هو داود بن عليّ بن عبدالله بن العباس حاكم المدينة .

بالسيف، قال: فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله - وهم في الكلام - فقال: يا سعد من هذا الذي قلت: أضرب رقبتك بالسيف؟ قال: فأخبر بالذي قالوا وما قال سعد، قال: فقال رسول الله ﷺ - عند ذلك - يا سعد فأين الشهود الأربعة الذين قال الله عز وجل؟ قال: فقال سعد: يا رسول الله بعد رأي عيني وعلم الله فيه أنه قد فعل؟! قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أي والله أي سعد بعد رأي عينك وعلم الله أنه قد فعل، إن الله تعالى قد جعل لكل شيء حداً وجعل على من تعدى حدود الله حداً، وجعل ما دون الأربعة الشهود مستوراً على المسلمين» (١).

ص ٨ ﴿٥٣٢﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «في رجل أوصى بثلثه ثم قُتل خطأ؟ قال: ثلث دينته داخل في وصيته» (٢).

ص ٩ ﴿٥٣٣﴾ - عنه، عن عليّ بن إسماعيل، عن أحمد بن التّمّز، عن الحصّين ابن عمرو، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب (٣) «أن معاوية كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن ابن أبي الجسرين وجد رجلاً مع امرأته فقتله وقد أشكل عليّ القضاء فسل لي علياً عن هذا الأمر، قال أبو موسى: فلقيت علياً قال: فقال عليّ: والله ما هذا في هذه البلاد - يعني الكوفة - ولا هذا بخصرتي؛ فن أين جاءك هذا؟ قلت: كتب إليّ معاوية أن ابن أبي الجسرين وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقد أشكل عليه القضاء فيه؛ فرأيت في هذا؟ فقال: أنا أبو الحسن إن جاء بأربعة يشهدون علي ما شهد، وإلا دفع برقته».

ص ١٠ ﴿٥٣٤﴾ - محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن حمزة بن زيد (٤)، عن

١ - تقدم الخبر في حدود الرّنى ص ٤ تحت رقم ٥ مع بيانه.

٢ - عليه الفتوى وقد مرّ.

٣ - هو سعيد بن المسيّب بن حزن المزمومي الأعور رأس علماء التابعين، مات سنة ٩٣.

٤ - في بعض النسخ: «حمزة بن يزيد».

عليّ بن سويد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام «قال: إذا قام قائمنا عليه السلام قال: يا معشر -
الفرسان سيروا في وسط الطريق، يا معشر الرجاله سيروا على جنبي الطريق،
فأثاب فارس أخذ على جنبي الطريق فأصاب رجلاً عيب الزمناه الدية، و أثاب
رجل أخذ في وسط الطريق فأصابه عيب فلا دية له».

ضع ﴿٥٣٥﴾ ١١ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد
ابن أسلم الجبلي، عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مسكان، عن أبي بصير «قال:
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقتل و عليه دين و ليس له مال فهل لأوليائه
أن يهبوا دمه لقاتله و عليه دين؟ قال: فقال: إن أصحاب الدين هم الخصماء للقاتل،
فإن وهب أوليائه دمه لقاتله ضمنوا الدين للغماء والآ فلا» (١).

سد ﴿٥٣٦﴾ ١٢ - عنه، عن عبد الرحمن بن حماد، عن عبد الرحمن بن -
عبد الحميد - عن بعض مواليه - «قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: دية ولد الزنى
دية اليهودي ثمانمائة درهم» (٢).

سد ﴿٥٣٧﴾ ١٣ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير - عن
بعض رجاله - «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية ولد الزنى فقال: ثمانمائة
درهم مثل دية اليهودي والتصراني والمجوسي».

مجه ﴿٥٣٨﴾ ١٤ - محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن
عبد الرحمن بن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن جعفر عليه السلام «قال: قال:

١ - تقدّم الخبر في ج ٦ ص ٣٥٨ في باب الزيادات في القضايا مع توضيح له.

٢ - الظاهر أن المراد بولد الزنى: التاصبي الذي يلعب علياً عليه السلام، و يظن أنه عبادة، لا
المولود بالزنى، و في تلك الأزمنة اصطلاح اللأعن بولد الزنى، و ذلك لكفرهم مثل اليهودي
والتصراني والمجوسي من أهل الذمة. قال العلامة في التحرير: ولد الزنى إذا أظهر الإسلام دينه
كدية المسلم، و قيل: دية الذمي. و ليس بمعتمد. و قال: يقتل ولد الرثشه بولد الزنية مع
تساويهما في الإسلام، و عند من يرى أن ولد الزنى كافر لا يقتل به المسلم، والمعتمد ما قلنا.

(التحرير ج ٢ ص ٢٤٨ و ٢٦٩)

دية ولد الرّبي دية الذّمّي ثمانمائة درهم».

ص ٥٣٩ ﴿١٥﴾ - عنه، عن إبراهيم، عن التّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من شَهَرَ سَيْفًا فَدَمَهُ هَدْرٌ».

ص ٥٤٠ ﴿١٦﴾ - عنه، عن إبراهيم، عن التّوّقيّ، عن السّكّونيّ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ رَجُلًا شَرَدَ لَهُ بَعِيرَانِ فَأَخَذَهُمَا رَجُلٌ فَقَرَنَهُمَا فِي حَبَلٍ فَاخْتَنَقَ أَحَدُهُمَا وَمَاتَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام فَلَمْ يَضْمَنْهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ الْإِصْلَاحَ».

ص ٥٤١ ﴿١٧﴾ - و روى موسى بن بكر، عن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إِنَّمَا جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ لِيُغْلَظَ بِهَا فِي الرَّجُلِ الْمَعْرُوفِ بِاللِّسْتَرِ الْمُتَّهَمِ، فَإِنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ».

ص ٥٤٢ ﴿١٨﴾ - و روى ابن أبي عمير - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل مسلم كان في أرض الشرك فقتله المسلمون، ثمّ علم به الإمام بعد، فقال: يعتق مكانه رقبة مؤمنة، وذلك قول الله عزّ وجلّ: «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» (١)».

تمّ كتاب الدّيّات وهو آخر الكتاب

والحمد لله رب العالمين أولاً و آخراً و صلى الله على محمّد و آله الطاهرين

* * * *

* * *

* *

*

الحمد لله الذي فتح لنا في هذا العمل الفادح كل باب ، و الآن لنا فيه كل شقب و صعاب ، و سهّل لنا فيه كل عسر ، و أسبغ علينا كل يسر ، و أمهلنا في الأجل حتّى فرغنا من مشاقّ تصحيحه و طبعه ، و أقرّ عيوننا بضياء أنواره و لمعه .
و الصلاة على رسوله محمد و آله ، الذين لولا هم لما دارت كواكب الحقّ دائرة ، و لا الحجّة على الخلق ظاهرة ، فالسلام عليهم و على الذين تابعوهم من هذه الفرقة التاجية ، المنقادين للعترة الطاهرة ، من الآن إلى يوم يحشر الناس في الساهرة .

و نسأل الله تعالى أن ينتفع بهذا الأثر القيم المبين كل طالب للحق من الطلاب و المحصلين ، و يجعله لهم نوراً ساطعاً يهديهم إلى الصراط المستقيم .
و قد وقع الفراغ منه يوم الأربعاء والعشرين من الربيع الثاني سنة ١٤١٨
الهجرية القمرية التي تطابق ١٣٧٦/٦/٦ .

﴿تحقيق حول السّحر﴾

قد كتنا وعدنا ص ١٦٨ في باب زيادات الحدود ذيل الخبر ١٥ أن نورد في آخر هذا المجلّد السّحر وأقسامه وأحكامها ، وهذا ما قاله أستاذنا المعظم العلامة الشّعرائي - رحمه الله - في هامش الوافي في توضيح أحاديثه ، فنورده إيفاءً لما وعدنا ، وهذا نصّ كلامه :

«قال العلامة في القواعد : «إنه كلامٌ يتكلّم به أو يكتبه ؛ أو رقيّة ؛ أو عمل شيءٍ يؤثّر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة». والظاهر تخصيص الحدّ به هذا المعنى ، فالسّحر الذي لا يحدث بسببه تأثير في المسحور لا حدّ فيه وإن قلنا بجرمته ، و قد روي عن الصادق عليه السلام «كما كان الأطباء وضعوا لكلّ داءٍ دواءً وكذلك علماء السّحر احتالوا لكلّ صحّة آفة وكلّ عافية عاهة وكلّ معنى حيلة». و عليها فالسّاحر إذا ثبت أنّه قادرٌ على إضرار التّاس في أبدانهم و عقولهم و أنّه يرتكب ذلك فحدّه القتل ، لأنّ ضرره أشدّ من المحارب ، إذ المحارب يتعرّض لقتلهم و الإضرار بهم بما يظهر سببه لهم و يمكنهم التّحرّز والدّفاع في الجملة ، والسّاحر يتعرّض لذلك بأسباب خفيّة لا ينتبهون لها ولا يمكن التّحرّز عنها كاستعمال أدوية لها تأثير في المسحور و لا ينتبه لها غيرهم ، و أمّا من يدعى السّحر ولا يقدر على شيءٍ من الإضرار و إنّما يدعيه تمويهاً و خداعاً لأكل مال التّاس بالباطل و تسفيه أحلام العوام أو ليس عمله على فرض صحته ممّا يضرّ أحداً كتسخير الأرواح والجنّ فلا حدّ فيه و إن كان التّكتّب به حراماً و أكلاً للمال بالباطل .

واختلف التّاس في أنّ السّحر له حقيقة أو لا ، والحقّ أن يقال : إن كان المراد

بالحقيقة أنّ جميع ما يرى من أفعالهم فهي في الواقع كما يرى و يتوهم و أنّ العصي والخيال صارت حيات واقعاً و أنّ الصور والكتب التي ينقشونها و يكتبونها لما يدعون تؤثر واقعاً ، و أنّ الملائكة والجنّ بوجودهم الخارجي يصيرون مسخرين لهم ؟ فالحقّ أنّه ليس له حقيقة ، و إن كان المراد أنّه لا شيء غير الكذب والمخترق والخداع ، فالحقّ أنّه ليس كذلك لأنّ الخيال لا تتقلب حيات واقعاً و لكن يخيّل للتأظرين أنّها حيات تسعن ، و هذا التأثير في الخيال له حقيقة ، و كذلك الملائكة والجنّ لا يسخرون حقيقة لكن يرى الضبيّ أو المرأة صورة متخيّلة في المرأة أو على الظفر فيظنّها ملكاً أو غيره و هذه الرّؤية حقيقة .

و مجمل القول أنّ السحر له أقسام فما كان منه بتأثير الأدوية الصّارة الموجبة لذهاب عقل المسحور أو عقده عن الجماع فله حقيقة ، و ما كان منه بتأثير النفوس القويّة نظير الإصابة بالعين فله حقيقة أيضاً إذ لبعض النفوس قوّة التأثير في الخارج عن بدنها و يسمّيه بعضهم بـ«الهمة» و قد يتفق ذلك في النفوس الصّالحة أيضاً فيغيرون الأوضاع و يحزّكون الأجسام بهمتهم و إن اتفق للنفوس الشريرة و نوسلوا به إلى الإضرار بالنّاس سمّوا سحرة ، و قد جاء في تفسير قوله تعالى : «و من شرّ التّفاسات في العقد» ما يدلّ على أنّ لنفوس السّاحر تأثيراً في الجملة إذا ثبت لهنّ شراً .

و أمّا حكم قتله ففيه احتمالات : الأوّل أن يكون القتل لكفر السّاحر وارتداده ، و لذا فرّق في الحكم بين ساحر المسلمين و سحرة أهل الكتاب لأنّ المسلم إذا أنكر بعض الصّوريات قتل دون أهل الكتاب ، و لم يقتل النبيّ ﷺ لبيد بن الأعصم اليهودي لما سحره^(١) .

الثاني : أن يكون لإضراره بالمسحورين و يدلّ عليه رواية عيسى بن سقني^(٢) عن

١ - قال ابن سعد في طبقاته : «أخبرنا موسى بن داود قال : أخبرنا ابن لهيعة عن عمر مولى عُفّرة : أن لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النبيّ ﷺ حتى التبس بصره و عاداه أصحابه ، ثمّ إن جبريل عليه السلام و ميكائيل أخبراه فأخذه النبيّ ﷺ فاعترف فاستخرج السّحر من الجب من تحت البرّ ثمّ نزعه فحلّه فكشف عن رسول الله ﷺ و عفا عنه» . ٢ - مزّ الخرج ج ٦ ص ١٧ ؛ ١٦٤ . و في اسم أبيه اختلاف ، في بعض النسخ : «شقي» و في بعضها : «سني» .

أبي عبدالله عليه السلام و كان عيسى ساحراً فاستفتى عن عمله و حجته و معاشه فقال عليه السلام له : «حلّ و لا تعقد» ، فالمضّر من السحر حرامٌ دون المفيد . و الاحتمال الثالث كون الحكم لنفس عمل السحر و لما أطلق عليه اسمه ، سواء كان مضراً أم لا ، و موجباً للارتداد أم لا .

و الاحتمال الأخير ضعيف و الأوّل أظهر لأن كلمة الساحر و الكاهن في ذلك العهد كانت تنصرف إلى طائفة معروفة كان عملهم مبنياً على ما كان يعتقدّه البابليّون من تأثير روحانيّة الكواكب و تمزيج القوى العاليّة بالتافلة بدعوتها و مثل ذلك كفر .

لفظ الساحر نظير الحكيم و الطيّيب و المنجم فإنها تنصرف إلى من يعتقد مثل سلفهم اليونانيّين و الصابئين ، كما قيل شعراً :

قال المنجم و الطيّيب كلاهما لن يحشر الأجساد قلت إليكما

و كما نقول نحن في زماننا مثله و نعي به الأطباء المعتقدين لمثل عقائد ملاحدة الافرنج في نبي المبدء و المعاد لأنها الغالب عليهم و لا نريد منه ذمّ كلّ طيّيب و حكيم و منجم ، و إن ضايق أحدٌ عن ذلك فلا محيص عن كون الإضرار مأخوذاً في موضوع الحكم أو في مفهوم السحر كما عرّفه فقهاؤنا فلا يشمل مثل تسخير الجنّ و الشعبة و إن حرم التكتسب بها لأنها أكل المال بالباطل ، و المتنتع يجد قرائن كثيرة تشهد بكون السحر مخصوصاً في الاصطلاح بمن كان يعتقد عقائد أهل بابل ، و قد نقل عن السحرة في طلب تجلّي روحانيّة المريخ في الرّؤيا بعد صوم و مجوز و تدخين و اختيار ساعة مناسبة و تصوير صورة رجل شاكي السلاح و تدخينها بالطرفاء و الكندر و غير ذلك أن يخرج تحت السماء و يخاطب المريخ و يقول مخاطباً له : «يا قوياً شديداً لا يطاق ولا يرام و متسلطاً على الكلّ أنا أتقرّب إليك و أصليّ ، و أمدحك و أمجّدك ، أسألك أن تجلّي لي الليلة في منامي صورتك الكريمة العزيزة ، فإذا فعلت ذلك فإني أتبع ذلك بإحراق أيّ شيء شئت و قدرت عليه من حيواناتك أحرق لك التبات و ما قدرت عليه ممّا أعلم أنّ فيه رضاك فجد عليّ يا جواد - إلى آخره - » .

و رأيت في نسخة أيضاً عنهم في دعوة أربع روحانيّات تتعلق بالرأس و الذنّب بأن يجلّي لهم بيتاً نظيفاً ، و يلبس ثوباً نظيفاً ، و يصنع لكلّ منهم خواناً فيه ألوان من

الأطعمة والأشربة على ما وصفوه، و يسرج سراجاً و يجمر مجمرة و يدخن مجوراً، و يدعوهم بقوله: «أيتها الأرواح الروحانية المتعالية أجيبوني ! وانصروني ، و قوموني بتديركم ، و افهموني ما لا أفهم ، و علّموني ما لا أعلم ، وادفعوا عني الآفات - إلى آخر ما قالوا-».

فإنك لا يلبث أن يظهروا لك على صُورهم الهائلة فيقوم كلّ واحدٍ منهم عند خوانه ، فإذا قضاوا نهمتهم من ذلك الطعام و سقوا نطقم لك روحانيتهم من ذلك الطعام، ثم إنهم يطلبون العهد منك فأعطهم بالسمع والطاعة فينصرفون عنك و قد أعطوك قواهم العالية القاهرة ، ثم خذ ذلك الطعام و أطعم منه أنت و من شئت .
و غير ذلك كثير دلّ على أن أعمالهم بيّنة على الوهية الكواكب و تأثير روحانيتها، و هذا هو المراد من تسخير الملائكة ، و لا ريب أنّ كثيراً ممّا يشتمل عليه هذه الخبائث تخالف ضرورة الدين سواء كان ممّا له حقيقة أو لا .

و قال بعض الحكماء في بيان السحر و حقيقته : «إنّ لبعض النفوس قدرة في فطرتهم لمتصوراتهم النفسانية تأثيرات قويّة و تكون قادرة على أفعال يعجز عنها غيرها، و يجوز أن يكون بعض الأغراض النفسانية يقويها ، و بعض النفوس ليست بتلك القوة لكنّها مستعدة لأن تكمل بالتأديب و تؤثر بتوجهه و همه فتكون قدرته كسبيّة، فيرتاض بالصوم و ترك ملاذ الدنيا والالتفات إلى طلبها حتى لا يشتغل بهومها فيصفو قلبه و يقوى همته و يقدر على التفكير فيما يريد و يقبل مع ذلك على تنقيه بدنه حتى لا تشتعل النفس بالتصرّف في الغذاء وإصلاح المزاج و يبقى التخيل قوتاً، و لذلك يرتاضون بتقليل الغذاء ، والقوة الواحدة أي النفس إذا استعملت بتأثيرها في جانب واحد أي في تقوية الواهمة والمختيلة ، فلا شك أنّها تكون أقوى ممّا أوزعت على أمور كثيرة، و بالجملة فالسحرة كانوا قوتاً يؤثرون بقوة لنفوسهم في الخارج عن أبدانهم تأثيراً ما ، والوسائل التي كانوا يتوسّلون بها كصناعة أصنام و صُور و نقش و كتابة و تدخين و أمثال ذلك كانت لينظروا إليها و يتوجه ذهنهم إلى ما يريدون توجهاً تامّاً ليؤثر بقوتها ، لأنّ للأصنام والتأثيل والرقى تأثيراً».

أقول : فإيراه ضعفاء النفوس بعد عزائم الساحر و يعتقدون أنّه ملكٌ أو جنٌّ فهو صورة خيالية أوجدها الساحر بقوته في خيال المسحور كما قال الله تعالى : «سحر وأعين

التاس»، و رأيت في نسخة كلاماً عن ابن وحشية و تينكلوس البابلي^(١) و غيرهما من رؤساء السحرة قالوا فيها: «يجب تعليق الوهم على الأمر الذي يريد استحداثه، مثلاً إذا أراد تهبيج الإنسان أو تريضه فإنه لا بد أن يتخذ تمثلاً يفرضه ذلك الإنسان و يعلق وهمه عليه و على العضو الذي يريد أن يعمل به العمل الذي يريده خاصة». و فيها أيضاً في الرقى: «أنّ النفس إذا سمعت تلك الرقى و لم يفهم منها شيئاً و لم يقف عليها غشاها ضرب من الحيرة و الدهشة و بسبب تلك الحيرة انقطعت عن العلائق الجسائية». و الغرض من نقل كلامهم أن يعلم أنّ السحر ليس إلا تقوية بعض قوى نفس الساحر حتى يؤثر في خيال المسحور و يوجد في حسه المشترك أموراً لا حقيقة خارجية لها، و إن اتفق أن يؤثر في شيء ضراراً فهو نظير الإصابة بالعين.

قال الشيخ المحقق الأنصاري - رحمه الله - : «إنّ تسخير الملائكة و أضرابهم لتعجيزهم من المخالفة له و إلجائهم إلى الخدمة»، و الحق أنّ الملائكة و الشياطين لا يصيرون مسخرين حقيقة و إنّما يرى الرّجل المسحور أو الساحر صوراً خيالية مخلوقة في الوهم، و موجودة في الدّهن يزعم أنّه ملائكة، فكما أنّ زيداً المرئي في التّوم إذا ضربته لا يتضرر به زيد الموجود في الخارج كذلك هنا في تسخير الشياطين و الملك، و توجيه الحق به كتوجيه الرؤيا الصادقة، ثمّ أنّ من يتصدى للسحر ربما لا يوفق لشيء أصلاً و لا يحصل له القدرة على عمل لعدم كون نفسه قوية على التأثير و لا مستعدة لأن يحصل له إذ ليس تأثير الرقى و التعاويذ و التّأثير و التّقوش التي يتوسلون بها نظير تأثير الأدوية الطّبيّة و الموجودات الطّبيعيّة منسوبة إلى ذاتها بحيث تؤثّر من يذهن كانت، بل التأثير لنفس الساحر، و إنّما الرقى و التّأثير آلات و وسائل، و السحرة أيضاً مختلفون في مبلغ تأثيرهم فبعضهم شديد و بعضهم ضعيف و بعض الأمور ممّا لا

١ - قال ابن التّدميم في فهرسته: «هو أحد السبعة العلماء الذين ردّ إليهم الضحك البيوت السبعة التي بنيت على أسماء الكواكب السبعة. و له من الكتب: «كتاب الوجود و الحدود». و ابن وحشية هو أبو بكر أحمد بن علي بن قيس بن المختار؛ أحد فصحاء التّبت بلغه الكسدانيتين، و قد استقصيت ذكره فيما فعل في المقالة الثامنة في فنّ السحر و الشّعبة و العزائم، و قد كان له في ذلك حظّ.

يبلغ إليه قوة نفس الساحر كلما بلغ في الشدة مثل قلب صُور الأجسام كجعل العصي حية و الإنسان كلباً و التماس ذهباً ، و إنما ذلك مخصوص بنفوس الأنبياء و الأولياء معجزة لهم بإقدار الله تعالى . و حكي عن تينكلوس البابلي أنه قال : « و من الجهال من يره إنساناً يمارس هذه الصنعة ثم لا يفلح فيها فيستدل بذلك على بطلان هذه الصناعة ، و هذا باطل لأن كل شخص إما أن يكون طالعه يدل أن يتأتى منه هذه الأعمال أو يكون طالعه لا معاوناً و لا معاقفاً ، و لما كانت مراتب المعاونة و المعاوقة غير مضبوطة محددتين لا جرم تفاوتت مراتب الاستعداد في هذا الباب فلا بد من رعاية أن هذه الأدلة هل تعينه على الصنعة أم لا» ، و نقل مثل ذلك عن أبي بكر بن وحشية و هما من رؤسائهم ، ذكرهما ابن التديم ، و اسم أبي بكر أحمد بن علي .

و هذا كله يدل على اعتراف متهزتهم بأن السحر عبارة عن تأثير النفوس لا تأثير الرقي و العزائم بنفسها كتأثير الأدوية إذا تحقق لديك ما ذكرنا لك أمكنك أن تعرف الحكم الشرعي في الساحر بغير دغدغة ، فن تراه يتناول هذه الصناعة فإن ثبت كونه معتقداً لما يراه الصابئون من أهل بابل فهو مرتد عن الإسلام و إن لم يثبت ذلك ، فإن ثبت كون أعماله مؤثرة فيما يديه لقوة نفسه تناوله تعريف الفقهاء كما نقلناه أول البحث عن القواعد يشترط أن يثبت أنه ارتكب عملاً مضرراً في عقل المسحور أو بدنه و أثر فيه و إن لم يثبت هذا و لا ذلك بل رأينا أنه يعمل أعمالاً و لا نعلم اعتقاده و لا تحقق لنا تأثير عمله في الإضرار كما هو الغالب فلا دليل على قتله و إن حرم عمله لأنه أكل المال بالباطل في غالب الأمر ، و يستفاد من كلام شيخنا المحقق الأنصاري (ره) التعميم بل بالغ في ذلك بعض علمائنا فأثبت حكم الحد لكل ما عد سحراً عرفاً ، فإن كان اعتاده على الحديث فالظاهر أن كلمة السحر منصرفة إلى ما هو الغالب في ذلك العهد من سحر البابليين كما ذكرنا بل يختص بما يضرم منه و إن كان معتقداً على إجماع المسلمين فهو ثابت على منع السحر في الجملة لا مطلقاً ، و إنما يتمسك بالتعميم بالمطلق لا بالمجمل ، و الثابت بالإجماع مجمل ، أما عندنا فلأن العلامة و أكثر الفقهاء الذين حكموا بجرمة السحر ، و فسروه بأن ما فيه ضرر على المسحور في بدنه أو عقله ، و أما غيرنا فلأن مالكاً و أبا حنيفة حكما بقتل الساحر حداً لكونه كافراً باعتقاده و تعلمه و إن لم يعمل ، و الشافعي حكم به قصاصاً إذا ثبت قتل المسحور بعمله و يظهر

من العلامة التردد ، و نقل عن سعيد بن المسيب جواز تداوى المرضى بالسحر و قد سئل عنه فقال : إني نهى الله عما يضرّ و لم ينه عما ينفع ، إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل ، و أكثر أصحابنا صرحوا بأنّ السحر هو ما يضرّ في بدن المسحور و عقله و أخرجوا منه ما ينفع و ما لا يضرّ و لا ينفع ، فالمحرّم في الدين بالضرورة شيء مجمل فكيف يستدلّ بهذا المجلّم على حرمة جميع ما يشكّ في حرمة أو اختلاف في كونه من السحر و متا يشكّ في كونه سحراً العزائم على المصروعين ، و منه ما يستمى في عرفهم تسخير الجنّ و إحضارهم و إنفاذهم في الحوائج و منه الظلمسات لفتح الحصون و بقاء العمارات و حفظ الكنوز و منه الشعبة ، فإن قلنا بعدم جواز التكتسب بما يعلم أنّه لا يفيد لأنّه أكل المال بالباطل فلا يحكم بقتله حدّاً لأنّ الحدود تدرء بالشبهات .

ثم أنّ الشيخ الأنصاري - رحمه الله - صرح آخرّاً بجواز ما لا يضرّ سواء قصد به دفع سحر آخر أو غيره من المضارّ الدنيوية و الآخروية قال «لإنصراف الأدلّة إلى غير ما قصد به غرض راجح» و هو حسن جدّاً .

ثم أنّك تجد في كتب الأدعية و خواصّ الآيات رقى و عزائم يستبعد أن يكون مأخوذاً عن الأئمة عليهم السلام بل ربما يجرد المتتبع كونها منقولة من كتب السحر بتصرف أو بغير تصرف لاشتغالها على أسماء ملائكة بألفاظ بابلية و عبرانية و كتابتها في ساعات منسوبة إلى الكواكب كالمشترى و الزهرة و أعمال تناسب أعمالهم ربما يذهب الذهن إلى أنّ بعض المهرة في تأثر النفوس و قواها العارفين بأسرار هذه العلوم هذبوا العزائم و الظلمسات الموجودة في كتب السحر عن كفرياتهم و بدّلوا فاسدها بالدعا الصحيح و ربّوها بحيث يرجى منها التأثير إن صدرت عن النفوس القوية بمهارتهم ، و لا يعد هذه سحراً و إن شاركته في صورته و ناسبته في مبدئه ، و رياضة الصوم المشروح و التهجّد و الإقبال على الله و الإعراض عن الدنيا ، و لا ينبغي التردد في جواز الاستشفاء و التحرّز عن المضارّ بهذه الأدعية و الأحراز و العزائم بشرط أن لا يشتمل على المحرّم كصناعة التماثيل و الاستهانة بأسماء الله و آيات القرآن مثل دفنها في المزابيل بل يجب أن يأخذوا طريقة العمل بها من الصلحاء و المؤدّبين بأداب الشرع و أصحاب الورع فإنّهم لا يأمرّون بالفساد و إنّما يكون الانتفاع من بركة أنفاسهم و لا يجوز أن يقال : لا فرق بين عزائمهم و عزائم السحرة و لا أن يستشكل في تأثير أدعيّتهم

بأنّ عزائمهم لو كانت مؤثّرة لا استغنى الناس عن الأطباء والأدوية و لجاز أن يدفعوا عن أنفسهم الصّرّ و يطلعوا عن الكنوز و يقتلوا أعداء الدّين و أمثال هذه الخرافات و ذلك لأنّ القدرة على شيء و التأثير فيه لا يستلزم التأثير في شيء آخر ، ألا ترى أنّك تقدر على رفع جبل فكذلك بعض النفوس يمكن أن تكون مؤثّرة في دفع مرض و لا تؤثّر في رفع مرض آخر و دفع شرّ عدوّ ضعيف لا عدوّ قويّ إلّا لنفوس الأنبياء إذا أراد الله فإنّهم يقدرّون على كلّ شيء أمروا بإظهار معجزة كإحياء الموتى و فلق البحر . ثمّ أنّ لقوة النفس و حسن الظنّ و قوّة الإيمان بالله و توجّه من أخذ الدّعاء منه و كونه من أولياء الله تعالى تأثيراً في عزائمهم ، و ليس ما يراد منها من آثار النفوس من حيث هي نقوش .

و نحن و إن طولنا الكلام هنا لكنّه ممّا يجب تحقيقه لأنّ الملاحظة الغالبة في زماننا بنكرون السحر على وجه يلزم منه إنكار مطلق الدّعاء والرّقى و تأثّر النفوس فيجب على المسلمين أن لا ينخدعوا بمكرهم و لا يذهب بهم إنكار التسخيرات و طلسمات السحرة إلى إنكار تأثير الدّعاء و الحرز و توجّه الأولياء و خواصّ آيات القرآن و إن ضعف إسنادها إلى الأئمّة المعصومين عليهم السلام إذ لا ينظر في الأدعية و طلب الخير من الله تعالى و التوجّه إليه و طلب البركة من الأولياء إلى الأسانيد فإنّ حسن هذه الأمور و منافعها معلوم بالضرورة و مأمور به بالأمر الكلّي .

و نعم ما قال الفقيه الهمداني في الاستخارة من كتابه في الصلوة : «إنّ العمدة فيها التجربة و حسن الظنّ بالله ، كذلك تأثير أدعية الأولياء و عزائمهم و توجّههم مبنيّ على التجربة و قوامه التوكّل و الاعتصام بالله تعالى»
و هذا القدر كافٍ إن شاء الله - انتهى كلام الأستاذ الشّعراني - رحمة الله عليه .

فهرس الكتاب

﴿كتاب الحدود﴾

- ﴿ باب ١ ﴾ حدود الرّفى ٣
- ﴿ باب ٢ ﴾ الحدود في اللّواط ٦٠
- ﴿ باب ٣ ﴾ الحدّ في التحق ٦٦
- ﴿ باب ٤ ﴾ الحدّ في نكاح البهائم و نكاح الأموات والاستمناء باليد ٦٩
- ﴿ باب ٥ ﴾ الحدّ في القيادة والجمع بين أهل الفجور ٧٤
- ﴿ باب ٦ ﴾ الحدّ في الفرية والتبّ والتعريض بذلك
والتصريح والشهادة بالرّور ٧٥
- ﴿ باب ٧ ﴾ الحدّ في السكر و شرب المسكر و الفقاع و
أكل المحضور من الطعام ١٠٣
- ﴿ باب ٨ ﴾ الحدّ في السرقة والخيانة والخلسة و نبش القبور
والخنق والفساد في الأرضين ١١٣
- ﴿ باب ٩ ﴾ حدّ المرتدّ والمرتدة ١٥٥
- ﴿ باب ١٠ ﴾ الزّيات ١٦٥

﴿كتاب الدّيات﴾

- ﴿ باب ١ ﴾ القضايا في الدّيات والقصاص ١٧٨
- ﴿ باب ٢ ﴾ البيّات على القتل ١٩٠
- ﴿ باب ٣ ﴾ القضاء في اختلاف الأولياء ٢٠٠
- ﴿ باب ٤ ﴾ القود بين الرّجال والنساء والمسلمين والكفار
والعبيد والأحرار ٢٠٦

- ﴿ باب ٥ ﴾ القضاء في قبيل الرّحام ، ومن لا يعرف قاتله ، و من لا دية له
 ٢٣١ و من ليس لقاتله عاقلة ولا مال يؤدى منه الدية
- ﴿ باب ٦ ﴾ القاتل في الشهر الحرام والحرم
 ٢٤٨
- ﴿ باب ٧ ﴾ الاثنين إذا قتلا واحداً ، والثلاثة يشتركون في القتل
 ٢٤٩ بالإمسك والرؤية والقتل ، والواحد يقتل الاثنين
- ﴿ باب ٨ ﴾ ضمان النفوس وغيرها
 ٢٥٣
- ﴿ باب ٩ ﴾ قتل السيد عبده والوالد ولده
 ٢٧٠
- ﴿ باب ١٠ ﴾ الاشتراك في الجنائيات
 ٢٧٤
- ﴿ باب ١١ ﴾ اشتراك الأحرار والعبيد والنساء والرّجال
 ٢٧٨ والصبّيان والمجانين في القتل
- ﴿ باب ١٢ ﴾ ديات الأعضاء والجوارح والقصاص فيها
 ٢٨٢
- ﴿ باب ١٣ ﴾ دية عين الأعور و لسان الأخرس واليد السّلاء
 ٣١٠ والعين العمياء ، و قطع رأس الميت و ابعاضه
- ﴿ باب ١٤ ﴾ القصاص
 ٣١٧
- ﴿ باب ١٥ ﴾ الحوامل والحمول ، و غير ذلك من الأحكام
 ٣٢٥
- ﴿ باب ١٦ ﴾ ديات الشّجاج ، و كسر العظام ، والجنائيات في الوجوه
 ٣٣٥ والرّؤوس والأعضاء
- ﴿ باب ١٧ ﴾ الجنائيات على الحيوان
 ٣٦١
- ﴿ باب ١٨ ﴾ الزّیادات
 ٣٦٣

المشيخة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي - رحمه الله - : كتنا شَرَطْنَا في أوَّل هذا- الكتاب أن نقتصر على إيراد شرح ما تَضَمَّنَتْه الرَّسَالَةُ الْمُقْنَعَةُ ، وأن نذكر مسألةً مسألةً ، ونورد فيها الاحتجاج من الظواهر والأدلة المفضية إلى العلم ، ونذكر مع ذلك طرفاً من الأخبار التي رواها مخالفونا ، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلق بأحاديث أصحابنا - رحمهم الله - ، ونورد المختلف في كلِّ مسألةٍ منها والمتفق عليها ، ووفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة ، ثم إننا رأينا أنه يخرج بهذا البسط عن الغرض ، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوفى ، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا - رحمهم الله - المختلف فيه والمتفق ، ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كتنا أخللنا به ، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه ، أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله ، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلق بأحاديث أصحابنا - رحمهم الله - المختلف فيه والمتفق وبيّنا عن وجه التأويل فيما اختلف فيه على ما شرطناه في أوَّل الكتاب وأسندنا التأويل إلى خبر يقضي على الخبرين ، وأوردنا- المتفق منها ليكون ذخراً وملجأ لمن يريد طلب الفتيا من الحديث .

والآن فحيث وفق الله تعالى الفراغ من هذا الكتاب نحن نذكر الطرق التي يتوصل بها إلى رواية هذه الأصول والمصنفات ونذكرها على غاية ما يمكن من- الاختصار لتخرج الأخبار بذلك عن حدِّ المراسيل ، وتلحق بباب المُسْنَدَات ، ولعلَّ الله أن يستهل لنا الفراغ أن نقصد بشرح ما كتنا بدءنا به على المنهاج الذي سلكناه ، ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشيئة الله وعونه .

١ - فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن يعقوب الكليني^(١) (ره) :

فقد أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن التعمان^(٢) (ره) ، عن

أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه^(٣) (ره)، عن محمد بن يعقوب (ره).
 و أخبرنا به أيضاً الحسين بن عبيدالله^(٤)، عن أبي غالب أحمد بن محمد -
 الزراري^(٥)؛ و أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري^(٦)؛ و أبي القاسم جعفر بن -
 محمد بن قولويه؛ و أبي عبدالله أحمد بن أبي رافع الصيمري^(٧)؛ و أبي الفضل
 الشيباني^(٨)؛ و غيرهم كلهم، عن محمد بن يعقوب الكليني.
 و أخبرنا به أيضاً أحمد بن عبدون المعروف بـ «ابن الحاشر»^(٩)، عن أحمد
 ابن أبي رافع؛ و أبي الحسين عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البرزاز^(١٠) بـ «تيس و
 بغداد»، عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته و أحاديثه
 سماعاً و إجازةً ببغداد بباب الكوفة بدرج التسلسلة، سنة سبع و عشرين و
 ثلاثمائة (*).

[الطريق إلى الكليني صحيح] (**)

٢ - و ما ذكرته عن علي بن إبراهيم بن هاشم^(١١) :
 فقد رويته هذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم،
 و أخبرني أيضاً برواياته الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن التعمان؛
 و الحسين بن عبيدالله [الغضائري]؛ و أحمد بن عبدون كلهم، عن أبي محمد
 الحسن بن حمزة العلوي الطبري^(١٢)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم.

[الطريق إلى علي بن إبراهيم صحيح]

٣ - و ما ذكرته عن محمد بن يحيى العطار^(١٣) :
 فقد رويته هذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى -
 العطار؛ و أخبرني به أيضاً الحسين بن عبيدالله^(١٤)؛ و أبو الحسين بن أبي جريد -
 القمي^(١٥) جميعاً، عن أحمد بن محمد بن يحيى^(١٦)، عن أبيه محمد بن يحيى العطار.

[الطريق إلى محمد بن يحيى العطار صحيح]

* - أي سنة إجازة أبي الحسين عن الكليني.

** - كل ما بين المقوفين من هنا إضافة متا أخذناها من الملاذ.

٤ - وما ذكرته عن أحمد بن إدريس (١٧) :

فقد رويته بهذا الإسناد، عن محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن إدريس ؛ و أخبرني به أيضاً الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن التعمان ؛ و الحسين بن عبيدالله جميعاً ، عن أبي جعفر (١٨) محمد بن الحسين بن سفيان البرزوفري (١٩) ، عن أحمد بن إدريس .

[الطريق إلى أحمد بن إدريس صحيح]

٥ - وما ذكرته عن الحسين بن محمد (٢٠) :

فقد رويته بهذه الأسانيد ، عن محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد .

[الطريق إلى الحسين بن محمد صحيح]

٦ - وما ذكرته عن محمد بن إسماعيل (٢١) :

فقد رويته بهذا الإسناد ، عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل .

[الطريق إلى محمد بن إسماعيل صحيح]

٧ - وما ذكرته عن حميد بن زياد (٢٢) :

فقد رويته بهذه الأسانيد ، عن محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد .
و أخبرني به أيضاً أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري (٢٣) عن حميد

ابن زياد .

[الطريق إلى حميد بن زياد صحيح]

٨ - و من جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى (٢٤) :

ما رويته بهذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب ، عن عده من أصحابنا (٢٥) ،
عن أحمد بن محمد بن عيسى .

[الطريق إلى أحمد بن محمد بن عيسى صحيح]

٩- و من جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد (٢٦):
ما رواه هذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا (٢٧)،
عن أحمد بن محمد بن خالد.

[الطريق إلى أحمد بن محمد بن خالد صحيح]

١٠- و من جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان (٢٨):
ما رواه هذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن
أبيه (٢٩)؛ و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان.

[الطريق إلى الفضل بن شاذان حسن كالصحيح]

١١- و من جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب (٣٠):
ما رواه هذه الأسانيد، عن علي بن إبراهيم (٣١)، عن أبيه، عن الحسن بن -
محبوب.

[الطريق إلى الحسن بن محبوب حسن]

١٢- و ما ذكرته عن سهل بن زياد (٣٢):
فقد رواه، عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا (٣٣)، منهم: علي
ابن محمد (٣٤) وغيره، عن سهل بن زياد.

[الطريق إلى سهل بن زياد صحيح]

١٣- و ما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال (٣٥):
فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بـ«ابن الحاشر» سماعاً منه و
إجازة، عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال.

[الطريق إلى علي بن الحسن بن فضال مجهول]

١٤- و ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما أخذته من كتبه و مصنفاته:
فقد أخبرني بها أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير القرشي، عن أحمد

ابن الحسين بن عبد الملك الأزدي^(٣٦)، عن الحسن بن محبوب^(٣٧).

وأخبرني به أيضاً الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن التعمان؛ والحسين بن -
عبيد الله؛ وأحمد بن عُبدُون، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن -
الوليد^(٣٨)، عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد^(٣٩).

وأخبرني به أيضاً أبو الحسين بن أبي جيتد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن
محمد بن الحسن الصَّفَّار^(٤٠)، عن أحمد بن محمد؛ ومعاوية بن حُكَيْم^(٤١)؛ والهيثم
ابن أبي مسروق^(٤٢)، عن الحسن بن محبوب.

[الطريق إلى الحسن بن محبوب كالصحيح]

١٥ - وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد^(٤٣):

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن التعمان؛ والحسين بن -
عبيد الله؛ وأحمد بن عُبدُون كلهم، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن
أبيه محمد بن الحسن بن الوليد؛

وأخبرني به أيضاً أبو الحسين بن أبي جيتد القمي، عن محمد بن الحسن بن -
الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان^(٤٤)، عن الحسين بن سعيد.
ورواه أيضاً محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصَّفَّار، عن
أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد [عن الحسن]^(٤٥)، عن زُرْعَة^(٤٦)، عن
سماعة^(٤٧)؛ وفضالة بن أيوب^(٤٨)؛ والتضر بن سويد^(٤٩)؛ و صفوان بن -
يحيى^(٥٠)؛ فقد رويته بهذه الأسانيد عن الحسين بن سعيد عنهم.

[الطريق إلى الحسين بن سعيد صحيح]

١٦ - وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري^(٥١):
فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله؛ والحسين بن عبيد الله؛ وأحمد بن عُبدُون
كلهم، عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سُفيان، عن أحمد بن إدريس، عن

محمد بن أحمد بن يحيى .

وأخبرنا أبو الحسين بن أبي جَيد ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد ابن يحيى ؛ وأحمد بن إدريس جميعاً ، عن محمد بن أحمد بن يحيى .

وأخبرني به الشيخ أبو عبدالله ؛ والحسين بن عبيدالله ؛ وأحمد بن عُبدون كلهم ، عن أبي محمد الحسن بن الحمزة العَلَوِيّ ؛ وأبي جعفر محمد بن الحسين - البرزوفريّ جميعاً ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى .

[الطريق إلى محمد بن أحمد بن يحيى صحيح]

١٧ - وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن عليّ بن محبوب (٥٢) :

فقد أخبرني به الحسين بن عبيدالله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن عليّ بن محبوب .

[الطريق إلى محمد بن عليّ بن محبوب صحيح]

ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى (٥٣) :

ما روّيته بهذا الإسناد عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمد .

ومن جملة ما روّيته عن الحسين بن سعيد ؛ والحسن بن محبوب :

ما روّيته بهذا الإسناد عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمد عنها جميعاً (٥٤) .

١٨ - وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن الحسن الصّفّار :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن التّعمان ؛ والحسين بن - عبيدالله ؛ وأحمد بن عُبدون ، كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ؛

وأخبرني به أيضاً أبو الحسين بن أبي جَيد ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصّفّار .

[الطريق إلى محمد بن الحسن الصّفّار صحيح]

و من جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد :

ما روите بهذا الإسناد ، عن محمد بن الحسن الصقار ، عن أحمد بن محمد .

و من جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ، والحسين بن سعيد ما روите

بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد^(٥٥) عنها جميعاً .

١٩ - و ما ذكرته في هذا الكتاب ، عن سعد بن عبدالله^(٥٦) :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قُولُويه ،

عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله . و أخبرني به أيضاً الشيخ - رحمه الله - عن

أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله .

[الطريق إلى سعد بن عبدالله صحيح]

و من جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد :

ما روите بهذا الإسناد ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد^(٥٧) .

و من جملة ما ذكرته عن الحسين بن سعيد ؛ والحسن بن محبوب معاً :

ما روите بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد عنها جميعاً^(٥٨) .

و ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى الذي أخذته من نوادره :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله ، والحسين بن عبيدالله ، وأحمد بن عُبْدُون

كلهم ، عن الحسن بن حمزة العلوي ؛ و محمد بن الحسين بن البرزوفري جميعاً ، عن

أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى^(٥٩) .

و أخبرني به أيضاً الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين بن أبي جَيْد جميعاً ، عن أحمد

ابن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى .

[الطريق إلى أحمد بن محمد بن عيسى كالصحيح]

و من جملة ما ذكرته ، عن الحسن بن محبوب :

ما روите بهذا الإسناد ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب^(٦٠) .

٢٠ - وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد؛ و علي بن الحسين بن بابويه: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه علي بن الحسين؛ و محمد بن الحسن بن الوليد^(٦١).

[الطريق إلى محمد بن الحسن بن الوليد و علي بن الحسين بن بابويه صحيح]

٢١ - وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة^(٦٢): فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

و أخبرني أيضاً الشيخ أبو عبدالله؛ و الحسين بن عبدالله؛ و أحمد بن عبدون كلهم، عن أبي عبدالله الحسين بن سفيان البرزقري^(٦٣)، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

[الطريق إلى الحسن بن محمد بن سماعة كالصحيح]

٢٢ - وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري^(٦٤): فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن أبي الملك أحمد بن عمر بن كيسبة^(٦٥)؛ عن علي بن الحسن الطاطري.

[الطريق إلى علي بن الحسن الطاطري مجهول]

٢٣ - وما ذكرته عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد^(٦٦): فقد أخبرني به أحمد بن محمد بن موسى^(٦٧)، عن أبي العباس أحمد بن محمد ابن سعيد.

[الطريق إلى أحمد بن محمد بن سعيد مجهول]

٢٤ - وما ذكرته عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن التعمان عنه.

[الطريق إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين صحيح]

٢٥ - وما ذكرته عن أحمد بن داود القميّ (٦٨) :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن التّعمان ، والحسين بن -
عبيد الله ، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود ، عن أبيه (٦٩) .

[الطريق إلى أحمد بن داود القميّ كالصّحيح]

٢٦ - وما ذكرته عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه : فقد أخبرني به
الشيخ أبو عبد الله ، والحسين بن عبيد الله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه (٧٠) .

[الطريق إلى جعفر بن محمد بن قولويه صحیح]

٢٧ - وما ذكرته عن ابن أبي عمير (٧١) :

فقد روته بهذا الإسناد ، عن أبي القاسم ابن قولويه ، عن أبي القاسم جعفر
ابن محمد بن العلويّ الموسويّ (٧٢) ، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك (٧٣) ، عن
ابن أبي عمير .

[الطريق إلى ابن أبي عمير مجهول]

٢٨ - وما ذكرته عن إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ (٧٤) :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله ، والحسين بن عبيد الله ، عن أبي محمد
هارون بن موسى التلعكبري ، عن محمد بن هُوَذَة (٧٥) ، عن إبراهيم بن إسحاق -
الأحمريّ .

[الطريق إلى إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ مجهول]

٢٩ - وما ذكرته عن عليّ بن حاتم القزوينيّ (٧٦) :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله ، وأحمد بن عُبدُون ، عن أبي عبد الله الحسين
ابن عليّ بن شيبان القزوينيّ (٧٧) ، عن عليّ بن حاتم .

[الطريق إلى عليّ بن حاتم القزوينيّ مجهول]

٣٠ - وما ذكرته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب (٧٨) :

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله ، عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن -

بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، و سعد بن-
عبدالله، عن الفضل بن عامر^(٧٩)؛ وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم .

[الطريق إلى موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب صحيح]

٣١- وما ذكرته في هذا الكتاب عن يونس بن عبد الرحمن^(٨٠):

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن التّعمان ، عن أبي جعفر
محمد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن^(٨١)، عن سعد بن عبدالله ؛
والحميري ؛ و علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مزار^(٨٢)؛ و صالح بن-
السّندي^(٨٣)، عن يونس . وأخبرني الشيخ^(٨٤) أيضاً ؛ والحسين بن عبيدالله ؛ و
أحمد بن عبّدون كلّهم عن الحسن بن حمزة العلويّ ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن
محمد بن عيسى بن عبّيد^(٨٥)، عن يونس . وأخبرني به أيضاً الحسين بن عبيدالله ،
عن أبي المفضل محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن المطلب الشّيبانيّ ، عن
أبي العباس محمد بن جعفر بن محمد الرّزاز^(٨٦)، عن محمد بن عيسى بن عبّيد-
اليقطينيّ ، عن يونس بن عبد الرحمن^(٨٧) .

[الطريق إلى يونس بن عبد الرحمن كالصحيح]

٣٢- وما ذكرته في هذا الكتاب عن عليّ بن مهزيار^(٨٨):

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله ، عن محمد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ؛ و
محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري ؛ و محمد بن يحيى ، و أحمد بن-
إدريس كلّهم ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف^(٨٩)، عن علي بن-
مهزيار .

[الطريق إلى عليّ بن مهزيار صحيح]

وما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقيّ:

فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله ، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن
ابن الوليد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عنه .

وأخبرني أيضاً الشَّيْخُ ، عن أبي جعفر محمَّد بن عليِّ بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه ؛ و محمَّد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبدالله ؛ والحسين ، عن أحمد ابن أبي عبدالله .

وأخبرني به أيضاً الحسين بن عبدالله ، عن أحمد بن محمَّد الزَّرَّارِيِّ ، عن عليِّ ابن الحسين السَّعد آباديِّ^(٩٠) ، عن أحمد بن أبي عبدالله^(٩١) .

[الطريق إلى أحمد بن أبي عبدالله صحيح]

٣٣ - وما ذكرته عن عليِّ بن جعفر^(٩٢) :

فقد أخبرني به الحسين بن عبدالله ، عن أحمد بن محمَّد بن مجي ، عن أبيه محمَّد بن مجي ، عن العَمْرَكِيِّ التِّيسَابُورِيِّ البُوفَكِيِّ^(٩٣) ، عن عليِّ بن جعفر^(٩٤) .

[الطريق إلى عليِّ بن جعفر كالحسن]

٣٤ - وما ذكرته عن الفضل بن شاذان :

فقد أخبرني به الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ؛ والحسين بن عبدالله ؛ وأحمد بن عُبدُون كَلَّمَهُمْ ، عن أبي محمَّد الحسن بن حمزة العَلَوِيِّ الحُسَيْنِيِّ الطَّبْرِيِّ ، عن عليِّ بن محمَّد ابن قُتَيْبَةَ التِّيسَابُورِيِّ^(٩٤) ، عن الفضل بن شاذان . و روى أبو محمَّد الحسن بن - حمزة ، عن عليِّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان . وأخبرنا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي^(٩٥) ، عن أبي عبدالله محمَّد بن - أحمد الصَّفَوَاتِيِّ^(٩٦) ، عن عليِّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان^(٩٧) .

[الطريق إلى الفضل بن شاذان كالصَّحِيح]

٣٥ - وما ذكرته عن أبي عبدالله الحسين بن سُفيان البَرْزُوقِيِّ :

فقد أخبرني به أحمد بن عُبدُون ، والحسين بن عبدالله عنه^(٩٨) .

[الطريق إلى أبي عبدالله الحسين بن سُفيان البَرْزُوقِيِّ كالصَّحِيح]

٣٦- وما ذكرناه عن أبي طالب الأنباري (٩٩) :

فقد أخبرني به أحمد بن عبدون عنه (١٠٠).

[الطريق إلى أبي طالب الأنباري حسن]

وقد أوردت جلاً من الطرق إلى هذه المصتقات والأصول ؛ ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصتفة في هذا الباب للشيخ - رحمهم الله - من أراده أخذه من هناك إن شاء الله ، وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة .

والحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين وسلم .

تم الكتاب الذي أقر الله تعالى به عيون المؤمنين
و أفاض سبحانه على المسلمين أجمعين فنحمد الله رب العالمين

| | | | |
|----------|-------------------------|----------|-----------------------------|
| ٣٩٢ | علي بن جعفر الهاشمي | | ﴿باب الهمزة﴾ |
| ٣٩٠ | علي بن حاتم القرويني | ٣٩٠ | إبراهيم بن إسحاق الأحمري |
| ٣٨٩ | علي بن الحسن الطاطري | ٣٨٤ | أحمد بن إدريس الأشعري |
| ٣٨٥ | علي بن الحسن بن فضال | ٣٩٠ | أحمد بن داود القمي |
| ٣٨٩ | علي بن الحسين بن بابويه | ٣٩٣ | أحمد بن عبد الواحد بن عبدون |
| ٣٩١ | علي بن مهزيار | ٣٩١، ٣٨٥ | أحمد بن محمد البرقي |
| | | ٣٨٩ | أحمد بن محمد بن سعيد |
| | | ٣٨٤ | أحمد بن محمد بن عيسى |
| | ﴿باب الفاء﴾ | | |
| ٣٩٢، ٣٨٥ | الفضل بن شاذان | | |
| | ﴿باب الميم﴾ | | |
| ٣٩٠ | محمد بن أبي عمير | ٣٩٠ | ﴿باب الجيم﴾ |
| ٣٨٦ | محمد بن أحمد بن يحيى | | جعفر بن محمد بن قولويه |
| ٣٨٤ | محمد بن إسماعيل | | ﴿باب الحاء﴾ |
| ٣٨٧ | محمد بن الحسن الصفار | ٣٨٥ | الحسن بن محبوب |
| ٣٨٩ | محمد بن الحسن بن الوليد | ٣٨٩ | الحسن بن محمد بن سماعة |
| ٣٨٩ | محمد بن علي الصدوق | ٣٨٦ | الحسين بن سعيد الأهوازي |
| ٣٨٧ | محمد بن علي بن محبوب | ٣٩٢ | الحسين بن علي بن سفيان |
| ٣٩٣ | محمد بن يحيى العطار | ٣٨٤ | الحسين بن محمد بن عمران |
| ٣٨٢ | محمد بن يعقوب الكليني | ٣٨٤ | حُيد بن زياد |
| ٣٩٠ | موسى بن القاسم الصيرفي | | ﴿باب السين﴾ |
| | ﴿باب الياء﴾ | ٣٨٨ | سعد بن عبدالله الأشعري |
| ٣٩١ | يونس بن عبدالرحمن | ٣٨٥ | سهل بن زياد الآدمي |
| | | | ﴿باب العين﴾ |
| | | ٣٨٣ | علي بن إبراهيم القمي |

فَانظُرُوا عِلْمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ ، فَإِنَّ فِيْنَا
أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلْفٍ عَدُوًّا يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ
الْغَالِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ .
أبو عبدالله الصادق عليه السلام



﴿ شرح المشيخة ﴾

١ - هو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، صاحب الكافي الذي رُزق فضيلة- الشهرة والذكر الجميل، و كان لا يزال حملة الحديث عاكفين على استيضاح غرته والاستصباح بأنواره، و ما انفكوا يستندون في استنباط الفتاوي إليه .
و كلين قرية من قرى الرزي، قال الحموي في باقوته: «كلين: المرحلة الأولى من- الرزي لمن يريد حوار على طريق الحاج».

وهي على ٣٨ كيلومتراً، جنوب غربي بليدة الرزي الحالية شرقي طريق قم، بينها و بين الطريق خمسة كيلومترات . و كانت من قرى دهستان بهنام من قرى ورامين فشابويه . و هو شيخ الشيعة في وقته بالرزي و وجههم، و أثنى عليه علماء الفريقين و أوردنا تبجيلهم له في مقدمة الكافي المشكول الذي كان من مطبوعات المكتبة- الإسلامية .

٢ - هو محمد بن محمد بن الثمان الملقب بالشيخ المفيد - رضوان الله تعالى عليه - . قال ابن حجر في لسان الميزان (ج ٥ ص ٣٦٨): كان المفيد كثير التفتش والتخضع والاكباب على العلم، تخرج عليه جماعة، و برع في المقالة الإمامية حتى يقال: أ على كل إمام مئة . و قال: وُلِدَ بَعُكْرِي و كان أبوه معلماً بوايط، و أن عضدالدولة كان يزور المفيد في داره و يعودُه إذا مرض ، و نقل عن أبي يعلى الجعفري أن المفيد ما ينام

من اللبيل إلا هَجَمَةً ، ثمَّ يقومُ بُصَيِّي أو يطالع أو يدرّس أو يتلو القرآن .

و نقل الإمام الحنبليّ في شذرات الذهب (ج ٣ ص ١٩٩) عن ابن أبي طيّ الحليّ أنّه قال : هو شيخ من مشايخ الإمامية ، رئيس الكلام والفقّه والجَدَل ، و كان يناظر أهل كلّ عقيدة مع الجلالة العظيمة في الدّولة البويهيّة ، و كان كثير الصدقات ، عظيم - الخضوع ، كثير الصلاة والصّوم ، خشن اللباس ، و كان عضد الدّولة ربما زار الشيخ - المفيد ، و كان شيخاً ربعة نحيفاً أسمر ، عاش ستّاً و سبعين سنة ، و له أكثر من مائتي مصتف ، جنازته مشهورة ، شيّعه ثمانون ألفاً من الرّافضة و الشيعة ، ميلاده ٣٣٣ أو ٣٣٨ و وفاته ٤١٣ .

٣ - هو أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولوبه من ثقات الإمامية و نبلائهم في - الفقّه والحديث ، قال التجاشي : كان أبو القاسم من ثقات أصحابنا و أجلانهم ، روى عن أبيه ؛ و أخيه ؛ عن سعد [بن عبدالله بن أبي خلف الأشعريّ القميّ] ، و عليه قرء أبو عبدالله المفيد الفقّه و منه حمل ، و كلُّ ما يوصف به الثّاس من جميل و ثقة و قيّه فهو فوقه ، له كتب كثيرة - ثمّ ذكر كتبه . أقول : توفيّ سنة ٣٦٧ أو ٣٦٨ ، و دفن في الحضرة الكاظميّة في طرف الرّجل و مجنبه قبر الشيخ المفيد - رحمة الله عليهما .

٤ - هو الشيخ الجليل أبو عبدالله الحسين بن عبّيدالله الغضائريّ ، وجه الشيعة و شيخ مشايخهم ، كان - رحمه الله - كثير التّماع ، عارفاً بالرّجال ، و وصفه غير واحدٍ من علماء العامّة و الخاصّة ، توفيّ سنة ٤١١ .

والغضائر - بفتح الغين و الصّاد المعجمتين - جمع الغضارة ، و هي الآنية المعمولة من الخزف ، و ما قد يصنع لدفع العين . و في القاموس : «الغضارة : الطين اللّازب - الأخصرُ الحزُّ ، كالغضار ، و التّغمة و السّعة و الخضب و القّطاة . - إلى أن قال : - و كسحابٍ : حَزَفٌ يُحْمَلُ لِدَفْعِ الْعَيْنِ . و الحزُّ - بالضمّ - خيار كلّ شيء ، و من الطين والرّمل : الطيّب .»

٥ - هو أحد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بَكِير بن أعين الشّيبانيّ

بالولاء، كان من أفاضل الثقات والمحدثين، شيخ علماء عصره وأستاذهم وبقية آل-
 أعين، وهم أكبر بيت في الكوفة من شيعة أهل البيت، وأعظمهم شأنًا، وأكثرهم
 رجالًا وأعيانًا، وأطولهم مُدَّةً وزمانًا، أدرك أولهم السَّجَّادَ والصادقَ (عليهما السلام)، وبقى
 آخرهم إلى أوائل الغيبة الكبرى، وكان فيهم العلماء والفقهاء والقراء والأدباء ورواة-
 الحديث، ومن مشاهيرهم حُرَّانُ و زُرَّارَةُ و عبدالمملك و بُكَيْرُ بنو أعين، و حمزة بن-
 حُرَّان و عُبيد بن زرارَةَ و ضُرَيْسُ بن عبدالمملك، و عبدالله بن بُكَيْر و محمَّد بن عبدالله
 ابن زرارَةَ والحسن بن الجهم بن بُكَيْر و ابنه سليمان بن الحسن، و أبو طاهر محمَّد بن-
 سليمان و أبو غالب أحمد بن محمَّد بن محمَّد بن سليمان، و لأبي غالب في بيان أحوالهم و
 رجالهم رسالة عهد فيها إلى ابن ابنه محمَّد بن عبدالله و هو آخر من عرف من هذا-
 البيت.

٦ - هو أبو محمَّد هارون بن موسى الشيباني التلعكبري، ثقة جليل القادر، عظيم
 المنزلة، واسع الزوايا، عديم التطير، وجه أصحابنا، معتمد عليه، روى جميع الأصول
 والمستفادات، و له كتب منها: كتاب الجوامع في علوم الدين (قاله التجاشي)، و توفي
 سنة ٣٨٥.

والتلعكبر - بفتح التاء واللام الساكنة أو المفتوحة المشددة، و ضمَّ العين المهملة، و
 سكون الكاف، و فتح الباء الموحدة - : نسبة إلى تل- عكبرى، و عكبرى اسم بلدة من
 نواحي دجيل بينها و بين بغداد عشرة فراسخ، ٥٠ إلى ٦٠ كيلومتر.

٧ - هو أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع بن عبيد بن عازب أخى البراء بن عازب
 الصحابي الأنصاري، أصله كوفي، و سكن بغداد، و كان ثقة في الحديث، صحيح
 الاعتقاد، قال هارون بن موسى - المتقدم ذكره - : كتنا مجتمع معه و نتذاكر، فروى
 عني و رويت عنه، و أجاز لي جميع رواياته. (قاله الشيخ في رجاله) و قال التجاشي:
 له كتب، منها: كتاب الكشف فيما يتعلَّق بالسقيفة، كتاب الأشربة [و] ما حلل منها
 و ما حزم، كتاب الفضائل، كتاب الصفاء في تاريخ الأئمة، كتاب السرائر - مثالب -

كتاب التوادر ، وهو كتاب حسن .

والصَيِّمِرِيُّ - بفتح الصاد المهملة و سكون الياء المثناة من تحت و فتح الميم (و قد تضمّ ، و الفتح أفصح) و كسر الزاء المهملة بعدها و الياء المثناة من تحت - : نسبة إلى صَيِّمَرُ بلدة بين ديار خوزستان و ديار الجبل ، و هي مدينة بمهرجان قذق ، أو إلى صَيِّمَر : نهر بالبصرة عليه قرى عامرة ، أو إلى صيمرة بلدة على خمس مراحل من دينور بينها و بين همدان من بلاد العجم ، ينسب إليها الجن الصيّمريّ ، أو إلى صيمرة : ناحية بالبصرة على فم نهر معقل ، عبد أهلها رجلاً يقال له : ابن الشّباس ، فادّعى عندهم أنّه إله فاستخفّ عقولهم بترهات فانقادوا له و عبدوه . (تنقيح المقال و معجم البلدان)

٨ - هو محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبيدالله بن الهلول بن همام بن المطلب أبوالمفضّل الشيبانيّ المولود سنة ٢٩٧ ، كان سافر في طلب الحديث عمره ، أصله كوفيّ و كان في أوّل أمره ثبّناً ثمّ خلط ، قال التجاشيُّ : رأيت جُلّ أصحابنا يضعفونه و يغمزونهم . و له كتب كثيرة ، توفيّ سنة ٣٨٧ و عمره تسعون سنة - كما نقل الدهبي في ميزانه - . قال التجاشيُّ : رأيت هذا الشيخ و سمعت منه كثيراً ، ثمّ توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة يبي و بينه . و قيل : عدم رواية التجاشيِّ عنه غمز في أبي المفضّل ، لكن يجب أن يعلم أنّ ولادة التجاشيِّ ٣٧٢ و وفاة أبي المفضّل ٣٨٧ فلعلّ احتياط التجاشيِّ عن الرواية عنه بلا واسطة بسبب قصر عمره - فتأمل .

و غمزوا عليه جماعة من العامة منهم الخطيب ، قال في تاريخه : نزل بغداد و حدث بها عن جماعة منهم محمّد بن جرير الطبريّ ، و محمّد بن الحسين الاشناتيّ ، و محمّد بن - محمّد الباغدديّ ، و خلق كثير من المصريّين والشاميين والجزريّين و أهل الثغور - إلى أن قال : - و كان يروي غرائب الحديث و سؤالات الشيوخ ، فكتب الثّاس عنه بانتخاب الدّارقطنيّ ، ثمّ بان كذبه فزقوا حديثه و أبطلوا روايته .

وقال العياد الحنبليّ في الشذرات : حدّث عن الطبريّ ببغداد ، لكنّه كان يضع - الحديث للزّافضة فترك .

و كان الدارقطني انتخب عليه و كتب الناس بانتخابه على أبي المفضل سبعة عشر جزءاً، وقال أبوذر المروزي: كتبت عنه في المعجم للمعرفة ولم أخرج عنه في تصانيفي شيئاً، و تركت الرواية عنه لأنني سمعت الدارقطني يقول: كنت أتوهمه من رهبان هذه الأمة، و سألته الدعاء لي فتعوذ بالله من الحور بعد الكور (أي التقصان بعد الزيادة)، وقال أبوذر: يعني سبب ذلك أنه قعد للرافضة و أملى عليهم أحاديث ذكر فيها مثالب الصحابة، فظهر جلياً أنّ سبب تحاملهم عليه نقصان مذهبهم عنده.

و ظهر من ذلك أنّ القوم إذا لم يتحملوا مذهب الراوي رموه بالوضع والحمل.

٩ - هو أحمد بن عبدالواحد بن أحمد البزاز المعروف بـ«ابن عُبدون» و بـ«ابن الحاشر»، يكنى أبا عبدالله. قال الشيخ في رجاله: إن ابن عُبدون كان كثير السماع و الرواية، سمعنا منه و أجاز لنا جميع ما رواه، مات سنة ثلاث و عشرين وأربعمائة. و قال التجاشي في رجاله: أبو عبدالله شيخنا المعروف بابن عُبدون له كتب.... و كان قوياً في الأدب، قد قرء كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، و كان قد لقي أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بـ«ابن الزبير» و كان علواً في الوقت (قيل: أي عالياً في السن)، له كتب، منها: كتاب أخبار السيد بن محمد، كتاب تاريخ، كتاب تفسير خطبة فاطمة الزهراء عليها السلام معربة، كتاب عمل الجمعة، كتاب الحديثين المختلفين - اه.

و يظهر من الشيخ في الفهرست أنّ لابن عُبدون كتاباً آخر اسمه الفهرست، و قد نقل عنه في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفني صاحب المصنفات الكثيرة. و عنوانه الحسن بن داود في رجاله في موضعين، فقال عنه في الأول: «شيخنا المعروف بـ«ابن عُبدون» كان عالماً بالأدب. و في الثاني بعنوان أحمد بن عُبدون: يعرف بـ«ابن الحاشر» - بالحاء المهملة و الشين المعجمة - أبو عبدالله، كثير الرواية. و ذكره العلامة في الخلاصة فقال عنه: «أحمد بن عبدالواحد بن أحمد البزاز - بالزاي قبل الألف و بعده - أبو عبدالله، ثم ذكر قول التجاشي و الشيخ في كنيته.

وقال عنه المجلسي - رحمه الله - في الوجيزة: المعروف بـ«ابن عُبدون»، حسن. و
بعد حديثه صحيحاً.

توفي سنة ٤٢٣ و قد روى عن أحمد بن أبي رافع الصيمري ، و عن أبي الحسين
عبدالكريم بن عبدالله بن نصر بـ«نتيس» أو بـ«تفليس» ، و عن أبي طالب الأنباري ،
و عن أبي محمد الحسن بن محمد بن حمزة بن علي بن عبدالله الطبري الحسيني ، و كان
سماعه منه سنة ٣٥٤ على ما ذكره الشيخ في رجاله أو في سنة ٣٥٦ كما في الفهرست ،
و أيضاً روى عن أبي علي محمد بن أحمد بن الجنيد ، و عن أبي غالب الزراري ، و عن
جعفر بن محمد بن قُلوته ، و عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن شيبان القزويني سماعاً منه
سنة ٣٥٠ ، و عن أبي بكر الدوري ، و عن أبي بكر بن الجعاني ، و عن أبي الحسن منصور
ابن علي القزاز بـ«دار القَرَ» ، و عن محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب [و كان فقيهاً
على مذهب الإمامية و مذهب الشافعية - فقد قال عنه المترجم له : هو أبو بكر الشافعي
مولده سنة ٢٨١ بالحسينية و كان يتفقه على مذهب الشافعي في الظاهر و يرى رأي
الشيعة الإمامية في الباطن و كان فقيهاً على المذهبين] .

و يروي أيضاً عن محمد بن أحمد بن داود القمي المتوفى سنة ٣٧٨ ، و عن الحسين
ابن علي بن سفيان البزوفري، و عن الحسين بن أحمد بن شيبان القزويني ، و عن علي بن -
محمد بن الزبير القرشي الكوفي ، و عن علي بن هلال المهلبي .

١٠ - هو عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البرازي يكتى أبا الحسين من مشايخ أحمد
ابن عُبدون ، و من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني - رحمه الله - .

١١ - علي بن إبراهيم القمي المكتى بأبي الحسن كان من المشايخ المعتمدين عنونه
التجاشي وقال : هو ثقة في الحديث ، ثبت ، معتمد ، صحيح المذهب ، سمع فأكثر ، و
صنف كتباً و أصولاً ، و أضر في وسط عمره . ثم ذكر تأليفاته ، منها : كتاب التفسير ، و
التاسخ و المنسوخ ، كتاب قرب الإسناد ، كتاب الشرائع ، كتاب التوحيد و الشرك ،
كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب المغازي ، كتاب الأنبياء ، رسالة في معنى

هشام و يونس ، جوابات مسائل سأله عنها محمد بن بلال .

وقال السيد الصدر في تأسيس الشيعة : كان شيخ الشيعة و إمام الحديث والتفسير ، لا يختلف اثنان من الشيعة في وثاقته و جلالته ، و هو عمدة مشايخ ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني ، و عليه تخرج و ملاً الكافي من الرواية عنه .
كان المترجم له في أيام الإمام أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام و بعده بقليل فهو من أعيان القرن الثالث و أدرك من القرن الرابع سنوات فقد ورد أنه كتب إلى حمزة ابن محمد بن أحمد العلوي في سنة ٣٠٧ ، و من هذا يعلم امتداد عمره إلى هذه السنة المذكورة .

و قد ذكره ابن التديم في فهرسته فوصفه بقوله : و هو من العلماء الفقهاء . و ترجمه الذهبي في ميزان الاعتدال بقوله : «أبو الحسن المحمدي رافضي جلد» . و تبعه في هذه المقالة ابن حجر في لسان الميزان ، و السيوطي في طبقات المفسرين ، و وصفه بالمحمدي بذلك الذهبي في ميزانه .

له ولد اسمه أحمد بروي عنه الصدوق مترضياً عليه و يكثر الرواية عنه و قد ترجمه ابنه هذا ابن حجر في لسان الميزان و كتاه بأبي علي ، قال : ذكره ابن بابويه في تاريخ الرزي ، و قال : سمع أباه و سعد بن عبدالله ، و عبدالله بن جعفر الحميري ، و أحمد بن - إدريس و غيرهم و كان من شيوخ الشيعة ، روى عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه و غيره .

١٢ - السيد الشريف الحسن بن حمزة بن علي بن عبدالله بن محمد بن الحسن بن - الحسين الأصغر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ؛ أبو محمد الطبري يعرف بـ«المرعش» . كان من أجلاء هذه الطائفة و فقهاؤها . قدم بغداد و لقيه شيوخنا في سنة ٣٥٦ . (رجال التجاشي)

وقال الشيخ في الفهرست : «كان فاضلاً أديباً عارفاً فقيهاً زاهداً ورعاً كثير - المحاسن ، له كتب و تصانيف كثيرة» .

وقال - رحمه الله - في رجاله : زاهدٌ عالمٌ أديبٌ فاضلٌ ، روى عنه التَّلْمُكُبْرِيُّ ، و كان سماعه منه أولاً سنة ٣٢٨ و له منه إجازةٌ بجميع كتبه و رواياته .

سمع منه الشيخ المفيد ، والحسين بن عبيدالله ، وابن عُبدُون و غيرهم ، و كان سماعهم منه سنة ٣٥٦ . (و في الخلاصة ٣٦٤) قال العلامة : قال التجاشي : مات - رحمه الله - سنة ٣٥٨ ، و هذا لا يجمع قول الشيخ الطوسي - رحمه الله - . أقول : إنَّ نسخة رجال الشيخ الذي عند العلامة فيه تصحيف والصواب ٣٥٤ .

وقال التجاشي : له كتب منها : كتاب المبسوط في عمل يوم وليلة ، كتاب المفتخر ، كتاب في الغيبة ، كتاب جامع ، كتاب المرشد ، كتاب الأشفية في معاني الغيبة ، كتاب الدر ، و كتاب تبشير الشريعة .

١٣ - هو محمد بن يحيى العطار القمي يكتى أباجعفر الأشعري ، قال التجاشي : شيخ أصحابنا في زمانه ؛ ثقة عين ، كثير الحديث ، له كتب . و روى عن أحمد بن محمد ابن عيسى ؛ و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ؛ و أيوب بن نوح ؛ و إبراهيم بن هاشم ؛ و أحمد بن أبي عبدالله البرقي . و روى عنه ابنه أحمد ؛ و محمد بن يعقوب ؛ و محمد بن الحسن ابن الوليد ؛ و محمد بن علي ماجيلويه ؛ و محمد بن موسى بن المتوكل ؛ و علي بن - الحسين بن بابويه ؛ و محمد بن عبدالمؤمن ؛ و معاوية بن وهب ، و غيرهم .

له كتب منها : كتاب مقتل الحسين عليه السلام و كتاب التوادر ، و غيرها .

١٤ - هو ابن الغضائري المتقدم ترجمته تحت رقم ٤ .

١٥ - هو أبوالحسين علي بن أحمد بن محمد ؛ المعروف بـ «ابن أبي جيتد القمي» ، سمع أحمد بن محمد العطار سنة ٣٥٦ و له منه إجازة ، و أدرك محمد بن الحسن بن - الوليد فهو يروي عنه بلا واسطة .

١٦ - هو أحمد بن محمد بن يحيى الأشعري أبو علي شيخ جليل من مشايخ الإجازة ، و قد روى عن أبيه محمد بن يحيى العطار المتقدم ذكره ؛ و سعد بن عبدالله الأشعري و عبدالله بن جعفر الحميري ، و روى عنه كثير من المشايخ مثل هارون بن موسى

التَّلْعُكِرِيِّ ، والحسين بن عبيدالله الغضائري ، و أبوالحسين علي بن أحمد بن محمد المعروف بـ«ابن أبي جيتد القمّي» ، و كان سَماعه منه سنة ٣٥٦ و له منه إجازة ، و روى عنه أبوالعبّاس أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي ، و قد وثّقه الشهيد و الشّيخ عبدالله بن صالح و السّاهيجي في زبدة المقال ، و الشّيخ عبدالنبي الجزائري في «الحاوي» ، و الأردبيلي في الجامع .

١٧ - هو أحمد بن إدريس بن أحمد أبوعلي القمّي الأشعري ، و في الفهرست : كان ثقة في أصحابنا ، فقيهاً كثير الحديث صحيحه ، و له كتاب التّوارد ، كتاب كبير كثير الفائدة . وقال النجاشي : كان ثقة ، فقيهاً في أصحابنا ، كثير الحديث ، صحيح التّرواية ، له كتاب نوادر .

و من العاقة الذّهبي ذكره بـ«الفاضل» ، و قال : إته من كبار مصتفي الرافضة ، و قال ابن حَجَر في اللّسان : أحمد بن إدريس الفاضل أبوعلي القمّي الأشعري من كبار مصتفي الرافضة ، و ذكره أبوالحسن بن بابويه في تاريخ الرّي و نسبته فقال : أحمد بن - إدريس بن زكريّا بن طهّان ، كان من قدماء الشّيعة ، روى عنه جماعة من شيوخ الشّيعة ، منهم علي بن الحسين بن موسى ، و محمّد بن الحسن بن الوليد ، و قدم الرّي مجتازاً إلى مكّة ، فات بين مكّة و الكوفة - انتهى .

روى عنه التَّلْعُكِرِيُّ (وقال : سمعت منه أحاديث يسيرة في دار ابن همام ، و ليس لي منه إجازة) ، و الشّيخ أبوجعفر محمّد بن يعقوب الكليني ، و محمّد بن الحسن ابن الوليد ، و محمّد بن الحسن بن علي بن سفيان البرّوفري ، و علي بن الحسين بن - بابويه ، و أحمد بن جعفر بن محمّد بن سفيان البرّوفري ، و محمّد بن الحسن الصّفّار ، و أبو محمّد الحسن بن حمزة العلّوي .

مات - رحمه الله - بـ«القرعاء» في طريق مكّة على طريق الكوفة سنة ٣٠٦ - .

١٨ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعلّ فيه سهواً ، و الظاهر هو أحمد بن - جعفر بن سفيان الثقة لأنّه قال في الفهرست في ترجمة أحمد بن إدريس : أخبرنا بسائر

رواياته الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر بن سُفيان البزْوَقيّ،

١٩ - قيل : الظاهر هو ابن أبي عبيدالله الحسين بن علي بن سُفيان بن خالد بن -
سفيان البزْوَقيّ [نسبة إلى بزْوَقر - كَقَصْنَقَر - قرية كبيرة من أعمال قوسان قرب
واسط و بغداد على التهر المُوقَقيّ في غربيّ دجلة] و هو الشَّيخ الجليل الثَّقة من أجلاء
الطائفة الإمامية، صاحب التصانيف، و قد ذكره التجاشي في رجاله.
روى المترجم له عن أحمد بن إدريس، و روى عنه الشَّيخ المفيد، والحسين بن -
عبيدالله القَضايريّ و كان من مشايخها .

٢٠ - هو الحسين بن محمد بن عامر بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ القميّ
المعروف بـ«ابن عامر»، يكتنى أبا عبدالله، قال التجاشي: هو ثقة، له كتاب التوادر،
و ذكره المحقق الداماد فقال: هو من أجلاء مشايخ الكلينيّ، و قد أكثر الرواية عنه في
الكافي و صرح باسم جدّه عامر الأشعريّ في مواضع عديدة، روى عن عمّه عبدالله
ابن عامر، و محمد بن بُندار المعروف بـ«الدَّهليّ»، و معلّى بن محمد البصريّ، و
غيرهم.

و روى عنه محمد بن يعقوب فأكثر الرواية عنه، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن -
قولويه، و محمد بن أحمد بن يحيى، و جعفر بن محمد بن مسرور، و محمد بن الحسن
ابن الوليد، و ابن بَظّة، و غيرهم.

٢١ - هو محمد بن إسماعيل التيسابوريّ، يكتنى أبا الحسن، قال عنه المحقق
الدَّاماد في الرواشح السهاوية: هو المتكلم الفاضل المتقدّم البارِع المحدث، تلميذ الفضل
ابن شاذان، كان يقال له: بندفر أو بندويه، و ربما يقال له: ابن بندويه. فهذا
الرجل شيخ كبير فاضل جليل القدر معروف الأمر، دائر الذّكر بين أصحابنا الأقدمين
- رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - في طبقاتهم و أسانيدهم و إجازاتهم.

روى عن الفضل بن شاذان، و ذكر الشَّيخ الطوسيّ في ترجمته أنّ نسبه - بندقر -
و رجّح كثيرون أنّه - البندقيّ - كما في رجال الكشيّ، و هو من مشايخ ثقة الإسلام

الكليني - رحمهما الله - ، و قيل باتحاده مع محمد بن إسماعيل البرمكي المعروف بـ«صاحب الصومعة» و قد استدل على اختياره الشيخ البهائي ، ثالثاً: أنه - المترجم له - واستدل على صحة هذا القول بما لا يُطيل معه المقام و قد ذكر المامقاني أنّ القائلين بهذا هم : المحقق البحراني في المعراج والبلغة ، والمحقق الداماد في الترواشح ، والمولى عناية الله القهبائي في مجمع الرجال ، و صاحب المقابس و تلميذه صاحب التكملة والفاضل المجلسي الأوّل والستيد الشفتي والمجلسي الثاني في مرآة العقول والوجيزة ، والتفرشي في التقد ، والفيض في الوافي وغيرهم ، و لهم على صحة ما ذهبوا إليه أدلة .

٢٢ - هو حميد بن زياد بن حماد بن حماد بن زياد بن هوار الدهقان أبو القاسم الكوفي التينوي ، كان يسكن سورا ثم انتقل إلى نينوى .

قال التجاشي : كان ثقة واقفاً ، وجهاً فيهم ، سمع الكتب ، و صنف كتاب الجامع في أنواع الشرائع - ثم ذكر كنبه - . و قال الشيخ في رجاله : هو عالم جليل ، واسع العلم ، كثير التصانيف قد ذكرنا طرفاً من كنبه في الفهرست .
و قال في الفهرست : ثقة كثير التصانيف روى الأصول أكثرها له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول .

و قال العلامة عنه في الخلاصة - بعد نقل كلام الشيخ في الرجال و كلام التجاشي - : «فالوجه عندي قبول روايته إذا خلت عن المعارض» . و قال أيضاً في إيضاح الاشتباه - بعد عنوانه - : «كان ثقة واقفاً وجهاً في الفقه» .

و قد لقيه علي بن حاتم سنة ٣٠٦ و سمع منه كتاب الرجال - قراءة عليه - و أجاز له رواية ذلك و جميع كنبه عنه ، كما قد أجاز لأبي المفضل الشيباني في سنة ٣١٠ .
و مثن روى عنه أيضاً أبو طالب الأنباري ، و أبو القاسم علي بن حبشي بن قوني الكاتب ، و أبو عبد الله البرزوفري ، و ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني ، والحسين ابن محمد بن علان ، والحسن بن محمد بن علي ، و أبو الحسن موسى بن جعفر الحائري ، و أبو علي محمد بن همام ، و أحمد بن جعفر بن حنان وغيرهم .

قال التجاشي: له كتاب الجامع في أنواع الشرائع، كتاب الخمس، كتاب الدعاء، كتاب الرجال، كتاب من روى عن الصادق عليه السلام، كتاب الفرائض، كتاب الدلائل، كتاب ذم من خالف الحق وأهله، كتاب فضل العلم والعلماء، كتاب الثلاث والأربع، كتاب التوادر وهو كتاب كبير، وقال أبوالمفضل الشيباني: أجازنا سنة عشر و ثلاثمائة. ومات في هذه السنة.

٢٣ - هو عبيدالله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري كان مقيماً بـ«واسط»، قال التجاشي: شيخ أصحابنا يكتب أباطالب، ثقة في الحديث، عالم به، كان قديماً من الواقعة. وقال أبو عبد الله الحسين بن عبيدالله الغضائري: قال أبو غالب الزراري: كنت أعرف أباطالب أكثر عمره واقفاً مختلطاً بالواقفة، ثم عاد إلى الإمامة و جفاه أصحابنا، و كان حسن العبادة والخشوع.

و كان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول: ما رأيت رجلاً كان أحسن عبادة ولا أبن زهادة، ولا أنظف ثوباً، ولا أكثر تحلياً من أبي طالب، و كان يتخوف من عاقبة واسط أن يشهدوا صلاته و يعرفوا عمله، فينفرد في الخراب والكنائس والبيع فإذا عثروا به وجد على أجل حال من الصلاة والدعاء، و كان أصحابنا البغداديون يرمونه بالارتفاع، له كتابٌ أضيف إليه يسمى كتاب الصفوة، و قال أيضاً: قدم أبو طالب بغداد واجتهدت أن يمكثني أصحابنا من لقائه فأسمع منه، فلم يفعلوا ذلك.

وقال التجاشي أيضاً: له كتب كثيرة منها: كتاب الانتصار للشيع من أهل اليدع، كتاب المسائل المفردة والدلائل المجردة، كتاب أسماء أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب في التوحيد والعدل والإمامة، كتاب طرق حديث الغدير، كتاب طرق حديث الزاية، كتاب طرق حديث: «أنت متي بمزلة هارون من موسى»، كتاب التفضيل، كتاب أدعية الأئمة عليهم السلام، كتاب فذك، كتاب مزار أبي عبد الله عليه السلام، كتاب طرق حديث الطائر، كتاب طرق «قسم التار»، كتاب التطهير، كتاب الخط والقلم، كتاب أخبار-

فاطمة عليها السلام، كتاب فِزْق الشَّيْبَةِ، كتاب الإبانة عن اختلاف الناس في الإمامة، كتاب مسند خلفاء بني العباس. أخبرني أحمدُ بنُ عبد الواحد عنه بجميع كتبه. و مات أبو طالب بواسط سنة ست و خمسين و ثلاثمائة.

٢٤ - هو أحمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن - السائب بن مالك بن عامر الأشعري من بني ذخران بن عوف بن الجماهر بن الأشعر، يكتى أباجعفر، أول من سكن قم من آباءه سعد بن مالك بن الأحوص، و كان السائب بن مالك وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله و أسلم و هاجر إلى الكوفة و أقام بها بعد الفتح الإسلامي، و هو من بيت جُلهم من الأعلام و شيوخ الحديث، فأبوه محمد و جدّه عيسى، و عمران عمّه و كذا إدريس بن عبدالله و أولاد أعمامه زكريّا بن آدم و زكريّا ابن إدريس و غيرهم من أجلّة رواة الحديث و لهم الذّكر الجميل في معاجم الرّجال.

قال التجاشي - بعد كلام له - : و أبو جعفر - رحمه الله - شيخ القمّيين و وجههم و فقيهم غير مدافع، و كان أيضاً الرّئيس الذي يلقى السلطان. و لقي الرضا و لقي أباجعفر الثاني و أبا الحسن العسكري عليه السلام.

و قال الشيخ الطوسي في الفهرست : و أبو جعفر شيخ قم و وجهها و فقيها غير مدافع، و كان أيضاً الرّئيس الذي يلقى السلطان بها و لقي أبا الحسن الرضا عليه السلام.

و قال ابن حجر في لسان الميزان : العلامة أبو جعفر الأشعري القميّ شيخ الرافضة بـ(قم)، له تصانيف و شهرة، كان في حدود الثلاثمائة.

و ذكره ابن التديم و ابن شهر آشوب و غيرهم، و ذكر كل واحد جملة من كتبه. و قال الشيخ الصدوق في أول كتابه كمال الدّين ما هذا لفظه : و كان أحمد بن - محمد بن عيسى في فضله و جلالته يروي عن أبي طالب عبدالله بن الصلت.

له كتب عديدة، ذكر ابن التديم منها : كتاب الطّب الكبير، و كتاب الطّب الصّغير، و كتاب المكاسب، و ذكر الشيخ في الفهرست و التجاشي في رجاله منها : كتاب التوحيد، كتاب فضل النبي صلى الله عليه وآله، كتاب المتعة، كتاب التاسخ و المنسوخ،

كتاب الفوائد ؛ و كان غير مُبَوَّب فبَوَّبَه داود بن كورة . و زاد التجاشي له : كتاب الأظلة ، كتاب المنسوخ ، كتاب فضائل العرب ، قال ابن نوح : و رأيت له عند الذبيلي كتاباً في الحج .

٢٥ - و هم : أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القمي ، و علي بن موسى بن جعفر الكُتنداني ، و أبو سليمان داود بن كورة القمي ، و أبو علي أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري القمي ، و أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي .

٢٦ - هو أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي ، كنيته أبو جعفر ، قال التجاشي : أبو جعفر أصله كوفي و كان جدّه محمد بن علي حبه يوسف بن عمر بعد قتل زيد ، ثم قتله و كان خالد صغير السن ، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود ، [نسبة إلى برقة و هي من قرى قم - في المشعبه - ، و قال ياقوت : برقة من قرى قم من بلاد الجبل ؛ قال أبو جعفر : فقيه الشيعة أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي ، أصله من الكوفة ، و كان جدّه خالد قد هرب من عيسى بن عمر مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم فأقاموا بها و نسبوا إليها : و لأحمد بن أبي عبد الله هذا تصانيف على مذهب الإمامية ، و كتاب في السير تقارب تصانيفه أن تبلغ مائة تصنيف - انتهى . أقول : قوله : «عيسى بن عمر» صحف ، و الصواب «يوسف بن عمر» .]

و كان ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء و اعتمد المراسيل ، و صنف كتباً منها «المحاسن» و غيرها و قد زيد في المحاسن و نقص و ذكر كتبه زهاء التسعين بل أكثر . و قد ذكر جلّ مترجميه أنه كان ثقة في نفسه غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء و اعتمد المراسيل ، فكان ذلك سبب طعن القميين عليه . و لم يكن طعنهم فيه إنمّا الطعن فيمن يروي عنهم فإنه كان يأخذ على طريقة أهل الأخبار ، و لذلك أخرجه أحمد بن - محمد بن عيسى - رئيس القميين - من قم و أبعد عنها ثم أعاده إليها و اعتذر إليه من ذلك ، و بعد ما توفي البرقي خرج أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً

لبيرة نفسه عمًا قذفه به ، و كان البرقي متصلًا بأبي الحسن الماذرائي كاتب كوثكين و كانت له عليه وظيفة في كل سنة عشرة آلاف درهم يخرجها من خراج ضيعته بقاسان ، و كان يحترمه الماذرائي و يحبه لولائه .

و ذكره الذهبي في المشتبه عند ذكر بركة قم : منها عالم الشيعة أبو جعفر أحمد بن - محمد بن خالد البرقي ، و له تصانيف في الرّفص .

و ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» و ذكر أنّ يوسف بن عمر والي العراق قبل هشام بن عبد الملك قد حبس جدّه محمد بن علي بعد قتل زيد بن علي عليه السلام ثم قتله ، و كان خالد صغير السن فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى بركة قم فأقاموا بها .

أما كتبه فهي كثيرة و قد سبق قول ياقوت أنّها تقارب أن تبلغ مائة تصنيف أهمّها كتاب المحاسن - و قد زيد فيه و نقص كما ذكر التجاشي والحَمَوِي - و هو يحتوي على جملة كتب ذكرها الشيخ الطوسي في الفهرست و أنهى عددها إلى ٨٨ ، أما ابن التديم فقد قال في الفهرست : قرأت بخط أبي علي بن همام قال : كتاب المحاسن للبرقي يحتوي على نيف و سبعين كتاباً و يقال على ثمانين كتاباً . و ذكر كثيراً منها ياقوت في معجم الأدباء .

و أما كتبه سوى المحاسن فله كتاب الطبقات ، كتاب التاريخ ، كتاب الرجال ، كتاب الشعر والشعراء ، كتاب الأرض ، كتاب البلدان ، كتاب المغازي ، كتاب التعازي و كتاب التهانئ . و ذكر له ابن التديم من الكتب : كتاب الاحتجاج ، كتاب السفر ، كتاب البلدان ، و قال فيه : أكبر من كتاب أبيه . ذكر ذلك في الموضع الذي ذكر فيه أباه في فقهاء الشيعة .

و روى عنه جماعة منهم : سبطه أحمد بن عبدالله ، و علي بن الحسين السعد آبادي و أحمد بن إدريس ، و محمد بن جعفر بن بُطّة ، و سعد بن عبدالله ، و علي بن إبراهيم القمي ، و عبدالله بن جعفر الحميري .

توفي المترجم له سنة ٢٧٤ هـ ، و قال محمد بن علي بن ماجيلويه : سنة ٢٨٠ هـ .

٢٧ - كل ما كان في كتاب الكافي: «عَدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن - خالد البرقي» فهم: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، و محمد بن عبدالله بن - أذينة، و أحمد بن عبدالله بن أمية، و علي بن الحسين السعد آبادي.

٢٨ - هو الفضل بن شاذان بن الخليل التيسابوري الأزدي يكتي أباعمد، قال الشيخ في الفهرست: فقيه متكلم جليل القدر له كتب و مصنفات.

وقال التجاشي: كان أبوه من أصحاب يونس، و روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام أيضاً، و كان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، و له جلالة في هذه الطائفة و هو في قدره أشهر من أن نصفه. و ذكر الكنجي أنه صنف مائة و ثمانين كتاباً وقع إلينا منها، ثم ذكر بعض كتبه. و قد كان الفضل أدرك أيام الجواد والمهدي والعسكري عليهم السلام، و عدّه شيخ الطائفة في رجاله من أصحاب الإمامين العسكريين عليهما السلام، و أدرك أيام الرضا عليه السلام و روى عنه كما ورد ذلك في كتاب علل الشرائع.

و قال العلامة الحلبي في الخلاصة: كان ثقة جليلاً فقيهاً متكلماً، له عظم شأن في هذه الطائفة، قيل: إنه صنف مائة و ثمانين كتاباً، و ترجم عليه أبو محمد العسكري عليه السلام مرتين، و روي ثلاثاً و لاءً، و نقل الكشي عن هؤلاء عن الأئمة عليهم السلام مدحه، ثم ذكر ما ينافيه، و قد أُجيب عنه.

و قال عنه القمي في الكنى والألقاب و سفينة البحار: كان ثقة جليل القدر، فقيهاً متكلماً، له عظم شأن في هذه الطائفة.

روى الفضل عن محمد بن أبي عمير، و صفوان بن يحيى، و الحسن بن محبوب، و الحسن بن علي بن فضال، و عثمان بن عيسى، و فضالة بن أيوب و غيرهم.

و روى عنه علي بن محمد بن قتيبة التيسابوري و أخواه علي، و محمد ابنا - شاذان، و ابن أخيه جعفر بن نعيم بن شاذان، و كذا يروي عنه محمد بن أحمد بن نعيم ابن شاذان المعروف بأبي عبدالله الشاذاني و يروي عنه أيضاً سهل بن بحر الفارسي.

توفي الفضل - رحمه الله - في أيام العسكري عليه السلام.

٢٩ - هو إبراهيم بن هاشم بن الخليل أبو إسحاق الكوفي القمي، أصله من الكوفة، ثم انتقل إلى قم، وهو أول من نشر حديث الكوفيين بقم و قدم الرزي مجتازاً، و كان تلميذ يونس بن عبدالرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام، و كان كثير الزاوية واسع الطريق، شديد التقل، مقبول الحديث، روى عنه أجلاء الطائفة و ثقاتها، و عدّه شيخ الطائفة في كتابيه الفهرست والرجال في من لقي الرضا عليه السلام، و روى في كتابيه التهذيب (ج ٤ في زيادات الزكاة تحت رقم ١٨) والاستبصار، و أيضاً الكليني في الكافي رواية عنه نصرح بعشرته بلقاء الإمام الجواد عليه السلام، و روايته عنه. و منه يعرف غرابة ما نقله ابن حجر في لسان الميزان (ج ١ ص ١١٨) عن ابن بابويه في تاريخ الرزي أنه قال: «وأدرك محمد بن علي الرضا و لم يلقه». قال المحدث القمي في سفينة البحار: «و متا يدل على جلالته أنّ الأوعية والأعمال الشائعة في مسجد التسهله و مسجد زيد المتداوله المتلقاة بالقبول المذكور في المزار الكبير و مزار الشهيد و غيرها ينتهي سندها إليه لا غير - رضوان الله عليه -».

له عدّة كتب منها: كتاب التوارد، و كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام.
و أخذ عن إبراهيم بن أبي محمود الخراساني، و أحمد بن محمد بن أبي نصر اليزنطي، و الحسن بن محبوب، و صفوان بن يحيى، و عبدالرحمن بن الحجاج، و فضالة بن أيوب، و محمد بن أبي عمير، و التضر بن سويد، و حماد بن عيسى - عريق الجحفة -، و أبي هدية الزاوي، عن أنس و غيرهم.

و روى عنه جماعة منهم: أحمد بن إدريس القمي، و سعد بن عبدالله الأشعري، و محمد بن الحسن الصفار، و محمد بن علي بن محبوب، و محمد بن يحيى العطار، و جعفر؛ و الحسن بن متيل الدقاق، و قد أكثر ابنه الشيخ الجليل علي بن إبراهيم - صاحب التفسير - الزاوية عنه.

٣٠ - هو الحسن بن محبوب بن وهب بن جعفر بن وهب، أبو علي السزاد، نته بذلك الإمام الرضا عليه السلام - و سيأتي بيانه و يقال له: الرزاد أيضاً - الكوفي مولى مجيلة،

ثقة جليل القدر ، كثير الزاوية ، أحد الأركان الأربعة في عصره ، و هو ممتن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم و تصديقهم و أفزواهم بالفقه والعلم .

و كان آدم شديد الأدمة أنزع سُناطاً ، خفيف العارضين ، رُبعة من الرجال ، يجمع^(١) من ورکه الأيمن ، و كان محبوب يعطي ابنه الحسن بكلّ حديث يكتبه عن عليّ بن رناب درهماً واحداً . ذكره ابن التّديم في الفهرست في عنوان فقهاء الشيعة : و هو الزّراد من أصحاب مولانا الرضا و محمّد ابنه - اهـ .

و عدّه الشيخ في رجاله تارة من أصحاب الإمام الكاظم ، و أخرى من أصحاب الرضا عليه السلام ، ولد سنة ١٤٩ و توفي سنة ٢٢٤ ، و أدرك زمان الأئمة الكاظم و الرضا و الجواد ، و أربع سنين من أيام الإمام الهادي عليه السلام . و روى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله^(٢) عليه السلام .

و روى أحمد بن محمّد بن أبي نصر قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : إنّ الحسن ابن محبوب الزّراد أتانا برسالة ، قال : صدق ؛ لا تقل الزّراد بل قل السّراد ، إنّ الله يقول : « وَ قَدَّرْ فِي السَّرْدِ » [سبأ : ١١] . (الكشّي) و قد ورد في حقّه دعاء و ثناء من أبي الحسن الرضا عليه السلام كما في كتاب «غيث سلطان الوري لسكان التري» للستيد ابن طاووس . قال السّيد - رحمه الله - : و قد دعا له الرضا عليه السلام و أثنى عليه ، فقال فيما كتبه : «إنّ الله قد أيدك بحكمة و أنطقها على لسانك قد أحسنت و أصبت ، أصاب الله بك الرّشاد و يسزك للخير و وفّقك لطاعته» . (سفينة البحار الطبع الحجريّ ، والكنى والألقاب) له كتب منها : كتاب المشيخة ؛ الذي هو معتمد الطائفة ، التوارد ؛ في ألف ورقة ،

١ - حَمَعَ الصَّبْعُ : كأنّ بها عَرَجاً ، و السَّنَاطُ - بالكسر و بالضم - : كَوَسَجٌ لا حية له أصلاً . (القاموس) أقول : في جلّ النسخ : «أنزع سباطاً — يجمع من ورکه» و الظاهر أنّ الصواب ما ضبطناه في الكلمتين . و قال شيخنا (ره) في قاموس الرجال : قوله : «سباطاً» و الظاهر كونه محرف «سبباً» فالسبب : الطويل .

٢ - فيه كلامٌ ، راجع تفصيله قاموس الرجال ج ٣ ص ٣٤٧ .

كتاب الحدود ، كتاب الديات ، كتاب الفرائض ، كتاب التكااح ، كتاب الطلاق ، كتاب التفسير ، كتاب العتق ، و كتاب معرفة رواة الأخبار .

روى عنه أحد و عبدالله ابنا محمّد بن عيسى ، و معاوية بن حُكَم ، و إبراهيم بن- هاشم ، و أحد بن محمّد بن خالد البرقي ، و يعقوب بن يزيد ، و الهيثم بن أبي مسروق ، و يونس بن عليّ العطار ، و محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب ، و عليّ بن مهزيار ، و سهّل بن زياد ، و جعفر بن عبدالله ، و الحسين بن عبدالمملك الأودي ، و خلق كثير غيرهم .

٣١ - تقدّم ترجمته .

٣٢ - هو سهّل بن زياد الآدمي ، أبو سعيد الرّازي ، عدّه الشيخ من أصحاب الأئمة الجواد و الهادي و العسكري (عليه السلام) ، و ضعّفه التجاشي ، و قال : كان أحد بن- محمّد بن عيسى يشهد عليه بالعلوّ و الكذب ، و أخرجه من قم إلى الرّي ، و كان يسكنها ، و قد كاتب أبا محمّد العسكري (عليه السلام) على يد محمّد بن عبدالحميد العطار للتّصف من شهر ربيع الآخر سنة ٢٥٥ .

روى عنه أحد بن الفضل بن محمّد الهاشمي ، و محمّد بن أحمد بن يحيى ، و أحد ابن أبي عبدالله البرقي ، و محمّد بن الحسن الصّقار ، و محمّد بن قولويه ، و أبوالحسين الأسدي ، و عليّ بن إبراهيم ، و غيرهم .

له كتاب التّوحيد و كتاب التّوادر ، و له مسائل سأل بها الهادي و العسكري (عليه السلام) ذكرها المشايخ لا ستيا الصّدوقان .

٣٣ - و هم أبوالحسن عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرّازي ، المعروف بـ«علان» الكليني . و أبوالحسن محمّد بن أبي عبدالله جعفر بن محمّد بن عون الأسدي الكوفي ، ساكن الرّي . و محمّد بن الحسن بن فزوخ الصّقار القميّ ، المتوفى سنة تسعين و مأتين ، مولى عيسى بن موسى بن جعفر الأعرج . و محمّد بن عقيل الكليني .

٣٤ - و ما قيل : إنه عليّ بن محمّد بن الرّبير أبوالحسن القرشي الكوفي ، اشتباه

محض ؛ وهو علي بن محمد بن إبراهيم الرازي المعروف بعلان ، كما مر ترجمته آنفاً .
 ٣٥ - هو علي بن الحسن بن علي بن فضال بن عمر بن أمين مولى عكرمة بن-
 ربعي الفتياض ، أبو الحسن الكوفي ، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الإمامين أبي الحسن
 الهادي وأبي محمد العسكري عليهما السلام ، و قال في الفهرست : هو فطحي المذهب ، ثقة
 كوفي ، كثير العلم ، واسع الرواية والأخبار ، جيد التصانيف غير معاند ، و كان قريب
 الأمر إلى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثني عشر ، و كتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار ،
 حسنة . و قيل : إنها ثلاثون كتاباً .

وقال التجاشي : كان فقيه أصحابنا بالكوفة ، و وجههم و ثقتهم و عارفهم
 بالحديث ، و المسموع قوله فيه . سمع منه شيئاً كثيراً ، و لم يعثر له على زلة فيه ، و لا ما
 يشينه ، و قل ما روى عن ضعيف ، و كان فطحيّاً ، و لم يرو عن أبيه شيئاً و قال :
 «كنت أقابله و ستي ثمان عشرة سنة بكتبه ه و لا أفهم إذ ذاك الروايات ، و لا أستحلّ
 أن أزويها عنه» . و روى عن أخويه عن أبيهما .

و جاء في محكي رجال الكشي كلامٌ لمحمد بن مسعود حينما سأله أبو عمرو
 الكشي عن جماعة منهم المترجم له فقال محمد بن مسعود : «أما علي بن الحسن بن علي
 ابن فضال ؛ فإ رأيت فيمن لقيت بالعراق و ناحية خراسان أفقه و لا أفضل من علي
 ابن الحسن بالكوفة ، و لم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام من كل صنف إلا و قد كان
 عنده ، و كان أحفظ الناس ، غير أنه كان فطحيّاً ، يقول بعبده الله بن جعفر ، ثم
 بأبي الحسن موسى عليهما السلام و كان من الثقات» ،

و ورد النص من الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام في جواب من سأله عن كتب
 بني فضال فقالوا : كيف نعمل بكتبهم و بيوتنا ملاء منها ؟!! فقال عليه السلام : «خذوا بما
 رووا و ذروا ما رأوا» يعني بني فضال .

روى عن أخويه أحمد و محمد ، عن أبيهما ، و روى عن أيوب بن نوح ، و العباس
 ابن عامر ، و علي بن أسباط .

وقد صنف علي بن الحسن بن علي بن فضال كتباً كثيرة منها ما ذكره التجاشي في رجاله والشيخ في الفهرست وهي: كتاب الوضوء، كتاب الحيض والتفاس، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة والخمس، كتاب مناسك الحج، كتاب الطلاق، كتاب التكااح، كتاب المعرفة، كتاب التنزيل من القرآن والتحرير، كتاب الزهد، كتاب الأنبياء، كتاب الدلائل، كتاب الجنائز، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب المتعة، كتاب الغيبة، كتاب الكوفة، كتاب الملاحم، كتاب المواعظ، كتاب البشارات، كتاب الظب، كتاب إثبات إمامة عبدالله، كتاب أسماء آيات رسول الله ﷺ وأسماء سلاحه، كتاب العلل، كتاب وفاة النبي ﷺ، كتاب عجائب بني إسرائيل، كتاب الرجال، كتاب ما روي في الحتام، كتاب التفسير، كتاب الجنة والتار، كتاب الدعاء، كتاب المثالب، كتاب العقيقة.

وذكر الشيخ وابن شهر آشوب له أيضاً كتاب الأصفياء. وقال التجاشي: و رأيت جماعة من شيوخنا يذكرون الكتاب المنسوب إلى علي بن الحسن بن فضال المعروف بـ«أصفياء أمير المؤمنين (عليه السلام)»، ويقولون: إنه موضوعٌ عليه، لا أصل له.

٣٦ - هو أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأردني - أبو جعفر، قال التجاشي: كوفي، ثقة، مرجوع إليه، ما يعرف له مصنف غير أنه جمع كتاب المشيخة وبوّبه على أسماء الشيوخ.

وقال عنه الشيخ في الفهرست وفيه «الأودي»: كوفي ثقة مرجوع إليه، بوب كتاب المشيخة بعد أن كان منثوراً، وجعله على أسماء الرجال ولم يعرف له شيء ينسب إليه غيره - اهـ، وذكره في الرجال وقال: روى عنه ابن الزبير، روى عن الحسن ابن محبوب. و روى عنه أيضاً أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الزيدي.

٣٧ - هذا الطريق إلى ابن محبوب كالصحيح، وكذا الطريقان الآتيان.

٣٨ - هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد من أساتيد الشيخ المفيد، وهو من مشايخ الإجازة لا الزواة. وثقه الشهيد في الدرابة، وقال عنه الميرزا محمد في

رجاله الوسيط «المخطوط»: من المشائخ المعترين ، و قد صحح العلامة (ره) كثيراً من التروايات هو في طريقه ، و قال السيد الداماد في الروايات : إنه أجل من أن يحتاج إلى تزكية مُرَكَّباً و توثيق موثوق . و قال عنه المجلسي (ره) في الوجيزة : أستاذ المفيد بعد حديثه صحيحاً لكونه من مشائخ الإجازة ، و وثقه الشهيد الثاني أيضاً.

روى عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد ، و روى عنه المفيد والحسين بن عبيدالله الغضائري ، و أحمد بن عبّودون ، والكليني ، و غيرهم .

٣٩ - هو محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي ، يكتب أبا جعفر ، أستاذ الشيخ الصدوق بل شيخ كل الشيعة في عصره ، كان بقم و إليه الرُّخلة ، قال شيخ الطائفة في حقّه في رجاله : «جليل القدر بصير بالفقه ، ثقة». وقال في الفهرست أيضاً : «جليل القدر ، عارف بالرجال ، موثوق به» .

و ذكره التجاشي فقال : هو أبو جعفر شيخ القميين ، و فقيهم ، و متقدمهم و جههم ، و يقال : إنه نزيل قم و ما كان أصله منها ، ثقة ثقة عيّن ، مسكون إليه .
روى عن الصفّار ، و سعد بن عبدالله ، و محمد بن يحيى ، والحسن بن مَتَيْلِ الدَّقَاقِ ، و روى أيضاً عن أحمد بن علوية الإصبهاني^(١) كُتِبَ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي صاحب كتاب الغارات .

و روى عنه أبو الحسين علي بن أحمد بن طاهر ، و له منه إجازة بجميع كتبه . و روى عن التَّلُكُبْرِيِّ ، و ذكر أنه لم يلقه لكن وردت عليه إجازته على يد صاحبه جعفر ابن الحسن المؤمن بجميع رواياته ، و قد روى عنه أيضاً أبو الحسن بن أبي جيتد ، و علي ابن الحسين بن بابويه ، و غيرهم .

و من كتبه و مصنفاته: تفسير القرآن و كتاب الجامع في الفقه ، توفي سنة ٣٤٣ .

١ - و هو المعروف بابن الأسود صاحب القصيدة الألفية المعروفة بالمحبرة ، و قد قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء : قال حمزة الإصبهاني : لأحمد بن علوية قصيدة على ألف قافية ، شيعية عرضت على أبي حاتم السجستاني فأعجب بها ، و قال : يا أهل البصرة غلبكم أهل أصبهان .

٤٠ - هو محمد بن الحسن بن فزوخ الصفار يكتى أبا جعفر الأعرج القمي و
 يلقب بـ «مولى»، و أوردته التجاشي في رجاله و قال : «كان وجهاً في أصحابنا القميين،
 ثقة عظيم القدر راجحاً ، قليل التقط في الرواية». و قد عدّه الشيخ في رجاله من
 أصحاب العسكري عليه السلام وقال : له إليه مسائل ، يلقب بـ «مولى»، و في الفهرست : «له
 كتب مثل كتب الحسين بن سعيد ، و زيادة كتاب بصائر الدرجات و غيره ، و له
 مسائل كتب بها إلى أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام» .

قال التجاشي (ره) : له كتب منها : كتاب الصلاة ، كتاب الوضوء ، كتاب
 الجنائز ، كتاب الصيام ، كتاب الحج ، كتاب التكااح ، كتاب الطلاق ، كتاب العتق
 والتدبير والمكاتبة ، كتاب التجارات ، كتاب المكاسب ، كتاب الصيد والدبائح ،
 كتاب الحدود ، كتاب الديات ، كتاب الفرائض ، كتاب الموارث ، كتاب الدعاء ،
 كتاب المزار ، كتاب الرّذة على الغلاة ، كتاب الأشربة ، كتاب المروعة ، كتاب الرّهد ،
 كتاب الخمس ، كتاب الرّكاة ، كتاب الشهادات ، كتاب الملاحم ، كتاب التّقية ،
 كتاب المؤمن ، كتاب الأيمان والتذور والكفارات ، كتاب المناقب ، كتاب المثالب ،
 كتاب بصائر الدرجات ، كتاب ما روي في أولاد الأنمة عليه السلام ، كتاب ما روي في
 شعبان ، كتاب الجهاد ، كتاب فضل القرآن - انتهى كلام التجاشي . و قد روي
 كتبه هذه كلّها غير بصائر الدرجات محمد بن الحسن بن الوليد و رواها جميعاً محمد
 ابن يحيى العطار .

روى الصّقار ، عن يعقوب بن يزيد؛ و أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و سهل بن زياد؛
 و إبراهيم بن هاشم القمي ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و علي بن إسماعيل ؛ و عبدالله
 ابن الحسن العلوي ، و معاوية بن حُكيم .

و روى عنه الكليني، و علي بن الحسين بن بابويه ، و سعد بن عبدالله الأشعري ،
 و أحمد بن إدريس ، و محمد بن جعفر المؤدّب ، و أحمد بن محمد الأشعري ؛ و غيرهم .
 توفي - رحمه الله - سنة ٢٩٠ بقم .

٤١ - هو معاوية بن حُكيم - بضم الحاء - ابن معاوية بن عمار الدهني .
قال التجاشي: «ثقة جليل، في أصحاب الرضا عليه السلام»، و عدّه الشيخ في رجاله
من أصحاب الإمام أبي جعفر الجواد وأبي الحسن المهدي عليهما السلام، و ذكره أيضاً في باب «من
لم يرو عنهم عليهم السلام» كما ذكره أيضاً في الفهرست .

و قال الكشي: محمد بن الوليد الخزاز، و معاوية بن حُكيم، و مصدق بن صدقة،
و محمد بن سالم بن عبد الحميد هؤلاء كلهم قَطْحِيَّةٌ^(١)، من أجلّة العلماء والفقهاء
والعدول، و بعضهم أدرك الرضا عليه السلام و كلهم كوفيون .

و قال التجاشي: «قال أبو عبدالله الحسين بن عبدالله: سمعت شيوخنا يقولون:
روى معاوية بن حُكيم أربعة و عشرين أصلاً، لم يرو غيرها» .

و قال عنه العلامة في الإيضاح: ثقة، جليل، من أصحاب الرضا عليه السلام روى عن
ابن أبي عمير، و علي بن الحسن بن رباط، و صفوان بن يحيى، و أبي شعيب المحاملي . و
روى عنه محمد بن علي بن محبوب، و سعد بن عبدالله، و أحمد بن محمد بن عيسى، و
محمد بن يحيى، و سهل بن زياد، و حمدان القلانسي، و الصّفّار و غيرهم .
له كتب منها: كتاب الطلاق، كتاب الحيض، و كتاب الفرائض .

٤٢ - هو الهيثم بن أبي مسروق عبدالله التهدي، يكتب أبا محمد، قال التجاشي:
كوفي، قريب الأمر، له كتاب نوادر .

ذكر الكشي أنّ حدويه قال: لأبي مسروق ابن يقال له: الهيثم، سمعت أصحابي
يذكرونها بخير، كلاهما فاضلان .

روى عن مروك بن عُبيد، و محمد بن إسماعيل، و الحسن بن محبوب .
و روى عنه محمد بن الحسن الصّفّار، و محمد بن علي بن محبوب، و سعد بن -
عبدالله، كما تقدّم في كلام الشيخ في الرجال، له كتاب .

٤٣ - الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران الأهوازيّ، أصله كوفيّ، وانتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز، ثمّ تحوّل إلى قمّ فنزل على الحسن بن أبان، وفي بيته توفيّ كما سيأتي.

قال ابن التّديم في الفهرست: «الحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازّيّان من أهل الكوفة من موالى عليّ بن الحسين عليهما السلام من أصحاب الرضا عليه السلام، أوسع أهل زمانها علماً بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة، و هما الحسن والحسين ابنا سعيد بن حمّاد بن سعيد، وصحبا أبا جعفر بن الرضا عليه السلام».

أقول: قوله: «من موالى عليّ بن الحسين عليهما السلام» أي من الجماعة الذين كانوا شيعة عليّ بن الحسين عليهما السلام، وفي بعض كتب الرجال: «ابن حمّاد بن مهران مولى عليّ ابن الحسين عليهما السلام»، و لعلّ الصواب هذا. وقال الكشي: الحسن والحسين ابنا سعيد ابن حمّاد مولى عليّ بن الحسين - صلوات الله عليهما - . يعني حمّاد.

و عدّه الشيخ في رجاله تارةً من أصحاب الإمام أبي الحسن الرضا، وأخرى من أصحاب أبي جعفر الجواد، وثالثة من أصحاب الإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام، وقال في الفهرست بعد ذكر نسبه: ثقة روى عن الرضا وأبي جعفر الثّاني وأبي الحسن الثّالث عليهم السلام، وأصله كوفيّ، وانتقل مع أخيه الحسن - رضي الله عنها - إلى الأهواز، ثمّ تحوّل إلى قمّ فنزل على الحسن بن أبان، وتوفيّ بقمّ، وله ثلاثون كتاباً. ثمّ ذكر كتبه.

وقال التجاشي في رجاله - بعد ذكر اسمه ونسبه - : أبو محمّد الأهوازيّ شارك أخاه الحسن في الكتب الثلاثين المصتفة وإتّما كثر اشتهاار الحسين أخيه بها.

و كان الحسين بن يزيد التورائيّ يقول: الحسن شريك أخيه الحسين في جميع رجاله إلّا في زُرعة بن محمّد الحضرميّ وفضالة بن أيّوب، فإنّ الحسين كان يروي عن أخيه عنها.

و كُتّب ابني سعيد كتب حسنة معمول عليها وهي ثلاثون كتاباً منها:

كتاب الوضوء، كتاب الصلوة، كتاب الزكّاة، كتاب الصوم، كتاب الحجّ،

كتاب التكااح ، كتاب الطلاق ، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة ، كتاب الأيمان والتذور ، كتاب التجارات والإجارات ، كتاب الخمس ، كتاب الشهادات ، كتاب الضيد والذبائح ، كتاب المكاسب ، كتاب الأشربة ، كتاب الزيارات ، كتاب التقتية ، كتاب الرّدة على الغلاة ، كتاب المناقب ، كتاب المثالب ، كتاب الزهد ، كتاب المروءة ، كتاب حقوق المؤمنين وفضلهم ، كتاب تفسير القرآن ، كتاب الوصايا ، كتاب الفرائض ، كتاب الحدود ، كتاب الديات ، كتاب الملاحم ، كتاب الدعاء .

روى عن جماعة مثل صفوان وحماد بن عيسى ، وروى عنه خلق كثير منهم ابنه أحمد ومحمد بن علي بن محبوب ، وعلي بن مهزيار ، وغيرهم .

مات - رحمه الله - بقم في دار الحسن بن أبان وأوصى بكتبه إلى الحسين بن الحسن ابن أبان .

٤٤ - الحسين بن الحسن بن أبان ، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام وقال : أدركه ، ولم نعلم أنّه روى عنه عليه السلام ، وذكر ابن قولويه أنّه قرابة الضفّار وسعد بن عبدالله وهو أقدم منهما ، لأنّه روى عن الحسين بن سعيد وهما لم يرويا عنه ، وأورده أيضاً في «باب من لم يرو عنهم عليه السلام» وقال : روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلّها ، روى عنه ابن الوليد .

وذكره العلامة المجلسي (ره) في الوجيزة وبعده حديثه صحيحاً لكونه من مشائخ الإجازة ، وذكره ابن داود في القسم الأول (الذي كان للثقات) من رجاله . وقال في القسم الثاني من رجاله في ترجمة محمد بن أورمة ما لفظه : «روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان وهو ثقة» . والعلامة وصف حديثه بالصحة في المنتهى والمختلف ، وكذا الشهيد في الذكري .

روى عنه الأجلء من القمّتين مثل سعد بن عبدالله ، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، واعتمدوا عليه وقبلوا قوله ، نزل الثقة الجليل الحسين بن سعيد الأهوازي عند أبيه الحسن بن أبان ومات في داره وأوصى عند موته بكتبه إلى الحسين - المترجم له - .

٤٥ - هو الحسن بن سعيد الأهوازي ، أوردته الشيخ في رجاله تارة من أصحاب الرضا وأخرى من أصحاب الجواد عليه السلام ، وقال : صاحب المصنفات ، الأهوازي ثقة . و ذكره في الفهرست و وثقه ، وقال : روى جميع ما صنفه أخوه عن جميع شيوخه و زاد عليه بروايته عن فضالة ، و عن زُرعة عن سماعة ، فإنه يختص بالزوايه عنها الحسن ، والحسين إنما يروي عن أخيه عنها .

٤٦ - هو زُرعة بن محمد الحضرمي ، أبو محمد ، ذكره الشيخ في رجاله تارة من أصحاب الصادق و أخرى من أصحاب الكاظم عليه السلام ، وقال : هو واقفي المذهب ، و عنونه في الفهرست أيضاً .

و قال التجاشي : ثقة ، روى عن أبي عبدالله و أبي الحسن عليه السلام ، و كان صحب سماعة و أكثر عنه و وقف ، له كتاب يرويه عنه جماعة .

روى عنه التضر بن سُويد ، و يعقوب بن يزيد ، و الحسن بن محمد الحضرمي ، و الحسن بن سعيد ، و مروك بن عبيد ، و يونس بن عبدالرحمن ، و محمد بن خالد البرقي ، و موسى بن القاسم ، و غيرهم .

٤٧ - هو سماعة بن مهران بن عبدالرحمن الحضرمي ، كوفي ، يتاع القرّ ، كان يتجر به و يخرج به إلى حران ، يكتب أبي محمد ، و قيل : أبانشرة ، عدّه الشيخ من أصحاب الصادق و الكاظم عليه السلام ، مولى حضرموت ، و يقال : مولى خولان ، نزل من الكوفة كينة .

قال التجاشي : ثقة ثقة ، و له بالكوفة مسجد حضرموت ، و هو مسجد زرعة بن - محمد الحضرمي بعده .

٤٨ - هو فضالة بن أيوب الأزدي ، قال التجاشي : عربي صميم ، سكن الأهواز ، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام ، و كان ثقة في حديثه ، مستقيماً في دينه ، فقيه من فقهائنا .

و قد عدّه الكشي من محكي رجاله فيمن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح

عنهم من أصحاب أبي إبراهيم و أبي الحسن الرضا عليهما السلام و تصديقهم و أقروا لهم بالفقه و العلم، و عدّه الشيخ من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، و قال: ثقة، و ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام و قال: عربيّ أزدّيّ.

روى عن جميل بن دُرّاج، و معاوية بن عمّار و سيف بن عميرة، و العلاء. و روى عنه حمّاد بن عيسى و ابن أبي عمير، و التضر بن سويد، و عليّ بن - مهزيار، و الحسن بن سعيد و أخوه الحسين، و غيرهم خلق كثير، له كتاب الصلاة. ٤٩ - عطّف على الحسن، و هو التضر بن سويد الصيرفيّ، كوفيّ، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام، و قال: له كتاب و هو ثقة.

و قال التجاشي: ثقة صحيح الحديث، انتقل إلى بغداد، له كتاب التوادر، و ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الأوّل الذي كان للثقات، و كذا ابن داود في رجاله في القسم الأوّل أيضاً، و قال: كوفيّ، ثقة، صحيح، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، و عن عبدالله بن سنان، و ابن مُسكان، و يحيى بن عمران، و فضالة بن أيّوب و هشام ابن الحكم، و هشام بن سالم و غيرهم.

و روى عنه الحسين بن سعيد، و أبو عبدالله البرقيّ، و محمّد بن عيسى، و أيّوب ابن نوح، و عليّ بن مهزيار، و الحسن بن ظريف، و خلق غيرهم.

٥٠ - هو صفوان بن يحيى البجليّ، أبو محمّد يتاع السابريّ، كوفي مولى مجيلة، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام، و قال: هو و وكيل الرضا عليه السلام، ثقة. ثمّ أوردّه في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام و قال: مولى ثقة، و وكيله عليه السلام كوفيّ، و أيضاً في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام.

و قال في الفهرست: إنّه أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث و أعبدهم، و كان يصلي كلّ يوم خمسين و مائة ركعة، و يصوم في السنة ثلاثة أشهر، و يخرج زكاة ماله في السنة ثلاث مرّات، و ذلك أنّه اشترك هو و عبدالله بن جندب و عليّ بن - التعمان في بيت الله الحرام فتعاقدوا جميعاً إن مات واحد منهم يصليّ من بقي بعده صلّاته

و يصوم عنه و يحج عنه و يزكي عنه مادام حياً ، فات صاحبه و بقي صفوان بعدهما و كان يفي لها بذلك ، كان يصلّي عنها و يصوم عنها و يحج عنها و يزكي عنها ، و كل شيء من البرّ و الصّلاح يفعلُه لنفسه كذلك يفعل عن صاحبه ، و قال له بعض جيرانه من أهل الكوفة - و هو بمكة - : يا أبا محمد احمِل لي إلى المنزل دينارين ، فقال له : إنّ جمالي مكرأة، قف حتى أستأمر فيه جمالي . روى عن الرضا و الجواد أبي جعفر عليهما السلام ، و روى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام .

قال التجاشي : هو ثقة ، نقة ، عيّن ، روى أبوه عن أبي عبدالله عليه السلام و روى هو عن الرضا عليه السلام ، و كانت له عنده منزلة شريفة ، و قد توكل للرّضا و أبي جعفر الجواد عليهما السلام و سلم مذهبه من الوقف ، و كانت له منزلة من الزهد و العبادة ، و كان جماعة الواقعة بذلوا له مالاً كثيراً ، ثمّ روى ما نقلناه عن الشيخ ممّا كان بينه و بين عبدالله بن جندب و عليّ بن التّيمان عند البيت الحرام من التّعاقد ، و وفاء صفوان لها ، و كان من الورع و العبادة على ما لم يكن عليه أحد من طبقته - رحمة الله عليه - .

و ذكر الكشي أنّه من الستّة الذين أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنهم من أصحاب أبي إبراهيم ، و أبي الحسن الرضا عليهما السلام و تصديقهم و أفزوا لهم بالفقه و العلم ، و نقل روايات عدّة تدلّ على سموّ قدره و علو شأنه ، و ترضي الإمام الجواد عليه السلام عنه و دعاه له .

توفي - رحمه الله - سنة ٢١٠ بالمدينة ، و بعث إليه الإمام الجواد عليه السلام بخطه و كفه و أمر إسماعيل بن موسى عليه السلام بالصلاة عليه ، روى عنه خلق كثير ، و له عدّة كتب ، قال الشيخ : له مثل كتب الحسين بن سعيد و كتب أخرى أيضاً ، و مسائل عن أبي الحسن عليه السلام .

٥١ - هو محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ القميّ يكتي أبا جعفر ، عدّه الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام ، و ذكره في الفهرست فقال : جليل القدر ، كثير الزوايات ، له كتاب نوادر الحكمة ، و هو مشتمل على كتب جماعة ، أوّلها كتاب

التوحيد و و و - الخ .

و قال التجاشي : كان ثقةً في الحديث إلا أن أصحابنا قالوا : كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ، ولا يبالي عمن أخذ ، وما عليه في نفسه طعن في شيء ، و كان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني ، أو ما رواه «عن رجلٍ» ، أو يقول : «بعض أصحابنا» ، و ذكر زهاء ثلاثين فرداً و مورداً استثناه ابن الوليد . ثم يعقب على ذلك بقوله : قال أبو العباس ابن نوح : و قد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله ، و تبعه أبو جعفر بن بابويه - رحمه الله - على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما رأيه فيه ، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة .

ثم قال : لمحمد بن أحمد بن يحيى كتب منها : كتاب نوادر الحكمة و هو كتاب حسن كبير يعرفه القمّيون بـ «دبة شيب» قال : و شيب فامي - بيتاع الفوم - كان بقم له دبة ذات بيوت يعطى منها ما يطلب منه من ذهن ، فشبها هذا الكتاب بذلك ، و له كتاب الملاحم ، و كتاب الطب ، و كتاب مقتل الحسين عليه السلام ، و كتاب الإمامة ، و كتاب المزار اهـ .

روى عن محمد بن موسى الهمداني ، و سهل بن زياد الآدمي ، و أحمد بن الحسين ابن سعيد ، و الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، و موسى بن القاسم البجلي . و روى عنه أحمد ابن إدريس ، و سعد بن عبدالله ، و محمد بن علي بن محبوب ، و محمد بن يحيى العطار . قيل : إنه توفي سنة ٢٨٠ ، و لم أر نصاً من التجاشي ولا الشيخ ولا العلامة - رحمه الله - على ذلك .

٥٢ - هو أبو جعفر محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي ، قال التجاشي في رجاله : شيخ القمّيين في زمانه ، ثقة عين فقيه ، صحيح المذهب ، و قال الشيخ في الفهرست : له كتب و روايات منها كتابه «الجامع» وهو يشتمل على عدة كتب منها : كتاب الوضوء ، كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصيام ، كتاب الحج ، ثم يعدّ

ما اشتمل عليه و يذكر له كتباً أخرى - .

روى عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، والحسين بن سعيد ، و معاوية بن -
حكيم ، و غيرهم .

و روى عنه أحمد بن إدريس ، و محمد بن يحيى العطار ، و ابن بطة ، و غيرهم .

٥٣ - مَرَّ الكَلَامُ فِيهِ .

٥٤ - تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِيهَا وَ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا .

٥٥ - أَيُّ الأَشْعَرِيِّ المَذْكُورِ .

٥٦ - هُوَ سَعْدُ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ أَبِي خَلْفِ الأَشْعَرِيِّ القَمِيّ ، أَبُو القَاسِمِ ، قَالَ الشَّيْخُ

فِي الفَهْرَسْتِ : جَلِيلُ القَدْرِ ، وَاسِعُ الأَخْبَارِ ، كَثِيرُ التَّصَانِيفِ ، ثِقَةٌ .

و قَالَ التَّجَاشِيّ : شَيْخُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ وَ فَمِيهَا وَ وَجْهَهَا ، كَانَ سَمِعَ مِنْ حَدِيثِ

العامة شيئاً كثيراً ، و سافر في طلب الحديث ، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة ، و

محمد بن عبد الملك الدَّقِيقِيّ ، و أبا حاتم الرّازِيّ^(١) ، و عتّاس التّزُفِيّ ، و لقي مولانا

أبا محمد عليه السلام ، و رأيت بعض أصحابنا يصفون لقاءه لأبي محمد ، و يقولون : هذه

حكاية موضوعة عليه - والله أعلم .

عَدَّهُ الشَّيْخُ فِي رِجَالِهِ مِنْ أَصْحَابِ الإِمَامِ العَسْكَرِيِّ عليه السلام وَ قَالَ : عَاصِرُهُ وَ لَمْ أَعْلَمْ

أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ .

وَ ذَكَرَهُ أَيْضاً فَيَمُنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ عليه السلام ، وَ قَالَ : جَلِيلُ القَدْرِ صَاحِبُ تَصَانِيفِ

ذِكْرَانِهِ فِي الفَهْرَسْتِ .

لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا التَّجَاشِيّ وَ قَالَ : صَنَّفَ كُتُباً كَثِيرَةً ، وَ وَقَعَ إِلَيْنَا مِنْهَا

١ - هُوَ مُحَمَّدُ بِنِ إِدْرِيسِ بِنِ المُنْذَرِ الحَنْظَلِيِّ أَبُو حَاتِمِ الرّازِيّ ، الحَافِظُ الكَبِيرُ ، قَالَ التَّسَانِيّ :

ثِقَةٌ ، وَ قَالَ أَبُو نَعِيمٍ : إِمَامٌ فِي الحِفْظِ ، وَ كَذَا وَثَّقَهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ ، مَاتَ سَنَةَ ٢٧٧ أَوْ ٢٧٩ . وَ المُرَادُ

بِـ «التّزُفِيّ» - بِالْفَتْحِ وَ ضَمِّ القَافِ وَ فَاءِ - نَسَبَةٌ إِلَى تَزُفٍّ مِنْ أَعْمَالِ وَاسِطٍ - : أَبُو مُحَمَّدِ العِتَّاسِ

ابن عبد الله بن أبي عيسى التّزُفِيّ ، ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَانَ فِي التَّنَقَاتِ ، مَاتَ سَنَةَ ٢٦٧ .

كتب الرحمة، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج - كُتِبَ فِيهَا رَوَاهُ مَتَا يُوَافِقُ الشَّيْعَةَ خَمْسَةَ كُتُبٍ: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج - كتاب بصائر الدرجات، كتاب الضياع في الردة على المحمدية والجعفرية، كتاب فرق الشيعة، كتاب الردة على الغلاة، كتاب ناسخ القرآن و منسوخه و محكمه و متشابهه، كتاب فضل الدعاء والذكر، كتاب جوامع الحج، كتاب مناقب رواة الحديث، كتاب مثالب رواة الحديث، كتاب المتعة، كتاب الردة على علي بن إبراهيم بن هاشم في معنى هشام و يونس، كتاب قيام الليل، كتاب الردة على الهجرة، كتاب فضل قم والكوفة، كتاب فضل أبي طالب و عبدالمطلب و أبي التَّيْبِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ [و سَلَّمَ]، كتاب فضل العرب، كتاب الإمامة، كتاب فضل التَّيْبِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ [و سَلَّمَ]، كتاب الدعاء، كتاب الاستطاعة، كتاب احتجاج الشيعة على زيد بن ثابت في الفرائض، كتاب التوادر، كتاب المنتخبات رواه عنه حمزة بن القاسم خاصة، كتاب المزار، و كتاب مثالب هشام و يونس، و كتاب مناقب الشيعة.

أخبرنا محمد بن محمد بن محمد؛ والحسين بن عبيدالله؛ والحسين بن موسى قالوا: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا أبي وأخي قالوا: حدثنا سعد بكتبه كلها.

قال الحسين بن عبيدالله - رحمه الله - : جئتُ بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه - رحمه الله - أقرأها عليه فقلت: حدثك سعد؟ فقال: لا، بل حدثني أبي وأخي عنه، وأنا لم أسمع من سعد إلا حديثين.

توفي سعد - رحمه الله - سنة إحدى و ثلاثمائة، و قيل: سنة تسع و تسعين و مائتين.

٥٧ - المراد به أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

٥٨ - الطريق إليهما صحيح.

٥٩ - هذا الطريق إلى الأشعري كالصحيح.

٦٠ - الطريق كالصحيح .

٦١ - الطريق إلى ابن الوليد والصدوق صحيح .

٦٢ - هو الحسن بن محمد بن سماعة ، قال التجاشي : هو أبو محمد الكندي الصيرفي من شيوخ الواقعة ، كثير الحديث ، فقيه ثقة ، و كان يعاند في الوقف و يتعصب ، و قال : أخبرنا محمد بن جعفر المؤدب قال : حدثنا أحد بن محمد ، قال : حدثني أبو جعفر أحمد بن يحيى الأودي قال : دخلت مسجد الجامع لأصلي الظهر ، فلما صليت رأيت حرب بن الحسن الطحان و جماعة من أصحابنا جلوساً ، فلت إليهم فسلمت عليهم و جلست و كان فيهم الحسن بن سماعة فذكروا أمر الحسين بن علي عليه السلام و ما جرى عليه ثم من بعد زيد بن علي و ما جرى عليه و معنا رجلٌ غريب لا نعرفه ، فقال : يا قوم عندنا رجلٌ علويٌّ بـ«سز من رأى» من أهل المدينة ما هو إلا ساحرٌ أو كاهن ، فقال له ابن سماعة : بمن يعرف ، قال : علي بن محمد بن الرضا ، فقال له الجماعة : و كيف تبينت ذلك منه ، قال : كتنا جلوساً معه على باب داره و هو جارنا بـ«سز من رأى» نجلس إليه في كلِّ عشية نتحدث معه إذ مر بنا قائد من دار السلطان معه خلع ، و معه جمع كثير من القواد و الزجالة و الشاكرية و غيرهم ، فلما رأى علي ابن محمد وثب إليه و سلم عليه و أكرمه ، فلما أن مضى قال لنا : هو فرح بما هو فيه و غداً يدفن قبل الصلاة ، فعجبنا من ذلك و قنا من عنده ، و قلنا هذا علم الغيب فتعاهدنا ثلاثةً إن لم يكن ما قال أن نقتله و نستريح منه ، فإتي في منزلي و قد صليت الفجر إذ سمعت غلبة فقممت إلى الباب ، فإذا خلق كثير من الجند و غيرهم و هم يقولون : مات فلان القائد البارحة سكر و عبر من موضع إلى موضع فوقع و اندقت عنقه ، فقلت : أشهد أن لا إله إلا الله و خرجت أحضره ، و إذا الرجل كما قال أبو الحسن ميت ، فإبرحت حتى دفنته و رجعت ، فتمعننا جميعاً من هذه الحال . و ذكر الحديث بطوله . فأنكر الحسن بن سماعة ذلك لعناده فاجتمعت الجماعة الذين سمعوا هذا معه فوافقوه ، و جرى من بعضهم ما ليس هذا موضعاً لإعادته .

له كتب، منها: التكااح، الطلاق، الحدود، الديات، القبلة، التسهو، الظهور، الوقت، الشرى، البيع، الغيبة، البشارات، الحيض، الفرائض، الحج، الزهد، الصلاة، الجنائز، اللباس.

وقال الشيخ في الفهرست: واقفي المذهب إلا أنه جيد التصانيف نقي الفقه حسن الانتقاد، له ثلاثون كتاباً منها - وذكر مثل ما قال التجاشي و زاد به - : كتاب الضيام، كتاب وفاة أبي عبدالله عليه السلام، كتاب الدلائل، كتاب العبادات. و ذكره في التهذيبين بما يشعر بجلالته.

مات سنة ٢٦٣ في جمادى الأولى بالكوفة، و صلى عليه إبراهيم بن محمد العلوي، و دفن في «جُفَي».

٦٣ - هو الحسين بن علي بن سفيان البروفري، و هو مذكور في رجال الشيخ. قال التجاشي: شيخ ثقة جليل من أصحابنا له كتب - ثم عدّ كتبه - . روى عنه الشيخ المفيد، و أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري، و التلعكبري، و أحمد بن عبّود، و أبو العباس أحمد بن نوح، و كان قد كتب إليه بطرقه إلى رواية كتب الحسين بن سعيد في شعبان سنة ٣٥٢ و وصفه ابن نوح بـ«الشيخ الفاضل». و روى هو عن حميد بن زياد، و أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري و غيرها.

٦٤ - قال التجاشي: علي بن الحسن بن الطائبي الجرمي المعروف بـ«الطاطري»، و إنّا سمّي بذلك لبيعه ثياباً يقال لها: «الطاطرية»، ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام، يكتى أبا الحسن، و كان فقيهاً ثقة في حديثه، و كان من وجوه الواقعة و شيوخهم، و هو أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي الحضرمي، و منه تعلّم و كان يشركه في كثير من الرجال، و لا يروي الحسن عن علي شيئاً، بلى منه تعلّم المذهب - ثم ذكر كتبه - .

وقال الشيخ في العدة في أصول الفقه: إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطريون. و قال في الفهرست: و له كتب كثيرة في نصره مذهبه في الفقه، رواها

عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم.....، وقيل : إنها أكثر من ثلاثين كتاباً - انتهى .

وقال ابن التديم في فهرسته : و كان شيعياً وله كتاب الإمامة ، حسن - اهـ .

روى عن محمد و عليّ ابني أبي حمزة ، و روى عنه عليّ بن الحسن بن فضال و أحمد

ابن عمر بن كيسبة ، و الهيثم بن أبي مسروق التهديّ ، و ابن نهيك ، و غيرهم .

*** - هو عليّ بن محمد بن الزبير ، أبو الحسن القرشي الكوفيّ ، شيخ الشيوخ و

راويّة الأصول ، عنوانه الخطيب في تاريخه ج ١٢ ص ٨١ و قال : عليّ بن محمد بن -

الزبير أبو الحسن القرشي الكوفيّ نزل بغداد و حدّث بها عن إبراهيم بن أبي العنيس ،

و الحسن و محمد ابني عليّ بن عقان ، و إبراهيم بن عبدالله القصار ، و محمد بن الحسين

الحينيّ ، و عليّ بن الحسن بن فضال ، و حدّثنا عنه ابن رزقويه ، و أحمد بن محمد بن -

حسنون الترسيّ ، و أحمد بن عبدالله بن كثير البيع ، و ابن البياض ، و محمد بن عبيد

الحنائيّ ، و عليّ بن أحمد الرزاز ، و أبو عليّ بن شاذان ، و كان ثقة ، و كان منزله ببغداد

بطاق الحزائيّ . [و هو محمّد ببغداد بالجانب الغربيّ . «معجم البلدان»]

قال الشيخ في رجاله : روى عنه عليّ بن الحسن بن فضال جميع كتبه ، و روى

أكثر الأصول ، روى عنه التلعكبريّ ، و أخبرنا عنه ابن عُبدون . و مات ببغداد سنة

٣٤٨ و قد ناهز مائة سنة و دفن في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام .

و وصفه التجاشي في ترجمة ابن عُبدون بقوله : «و كان علوّاً في الوقت» ، قال

السيد الدّاماد : معناه : «كان في غاية الفضل و العلم و الثقة و الجلالة في وقته» .

توفي ببغداد يوم الخميس لعشر خلون من ذي القعدة سنة ٣٤٨ (كما قاله

التجاشي في ترجمة أبان بن تغلب) ، و عمره ٩٤ سنة و حل إلى الكوفة و دفن في

مشهد أمير المؤمنين عليه السلام .

٦٥ - هو أحمد بن عمر بن كَيْسَبَة التّهديّ أبوالمكّ روّى عن عليّ بن الحسن

القطاطريّ ، و روّى عنه عليّ بن محمد بن الزبير القرشيّ ، و لم نجد له ذكراً فيما بأيدينا

من كتب الرجال سوى ما رأينا في مشيختي التّهذيب والاستبصار والفهرست و

رجال التجاشي في ترجمة القاطري وأه يروي عنه كتبه .

٦٦ - هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن أبو العباس الكوفي المعروف بـ «ابن عقدة»، قدم بغداد فسمع من جماعة كأحمد بن أبي خيثمة، والحسن بن مكرم، ومجيب بن أبي طالب، ومحمد بن عبيد الله المنادي وعلي بن داود القنطري، وعبد الله ابن روح المدائني، ولد سنة ٢٤٩ و مات سنة ٣٣٢. (راجع ترجمته مفصلاً تاريخ الخطيب ج ٥ ص ١٤ إلى ٢٣)

٦٧ - هو أحمد بن محمد بن موسى بن هارون المعروف بـ «ابن الصلت الأهوازي»، أبو الحسن المجر من ساكني الجانب الشرقي، ولد سنة ٣١٤ أو ٣١٧ هـ، قال الخطيب في تاريخه (ج ٥ ص ٩٤) - بعد أن ساق نسبه و كلام طويل عنه - : سمعت أبا بكر البرقاني - و سئل عن ابن الصلت المجر - فقال : ابنا الصلت ضعيفان ، سألت أبا طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق عن ابن الصلت ، فقال : كان شيخاً صالحاً ديناً .
و قال الشيخ في الفهرست : أخبرنا بجميع رواياته و كتبه - يعني ابن عقدة - أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي ، و كان معه خط أبي العباس بإجازته و شرح رواياته و كتبه ، والظاهر كونه عاقياً .

توفي ببغداد يوم الأربعاء لخمس بقين من رجب سنة ٤٠٥ و دفن بباب حرب ، و ذكر الياقعي أنه توفي سنة ٤٠٩ .

٦٨ - هو أحمد بن داود بن علي أبو الحسن القمي ، عنونه التجاشي في رجاله و قال : أخو شيخنا الفقيه القمي^(١) ، كان ثقة نقة ، كثير الحديث صحب أبا الحسن علي بن - الحسين بن بابويه (والد أبي جعفر الصدوق) و له كتاب التوادر . و كتاب التوادر كثير الفوائد .

روى عن أبي الحسين علي بن الحسين بن بابويه ، و روى عنه ابنه الثقة محمد الآتي .

٦٩ - محمد بن أحمد بن داود بن علي، أبو الحسن القمّي، شيخ هذه الطائفة و عالمها و شيخ القمّيتين في وقته و فقيهمهم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائريّ أنّه لم ير أحداً أحفظ منه و لا أفقه و لا أعرف بالحديث، كذا قال عنه التجاشي في رجاله، و كانت أمّه أخت سلامة بن محمد الأرزني، و كان ورد بغداد و أقام بها و حدّث، صنف كتباً ذكر منها التجاشي: كتاب المزار، كتاب الدخائر، كتاب البيان عن حقيقة الصيام، كتاب الرّدة على المظهر الرّخصة في المسكر، كتاب المدوحين و المذمومين، كتاب الرّسالة في عمل السّلطان، كتاب العلل، كتاب في عمل شهر رمضان، كتاب صلوات الفرج و أدعيّتها، كتاب التسبحة، كتاب الحديثين مختلفين، كتاب الرّدة على ابن قولويه في الصيام. و كان الشّيخ ذكر في الفهرست بعضها.

و كان يروي عن أبيه أحمد بن داود بن علي القمّي، و روى عنه الشّيخ المفيد، و الحسين بن عبيد الله، و أحمد بن عبّادون، و غيرهم، مات سنة ٣٦٨ و دفن بمقابر قریش.

٧٠ - مضي ترجمته تحت رقم ٣.

٧١ - هو محمد بن أبي عمير أبو أحمد الأزدي من موالي المهلب بن أبي صفرة، لقي أبا الحسن موسى عليه السلام. جليل القدر عظيم المنزلة فينا و عند المخالفين، الجاحظ يحكي عنه في كتبه، و قد حبس في أيام الرّشيد، فقيل ليدلّ على مواضع الشيعة و أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام فامتنع، و روي أنّه ضرب أسواطاً بلغت منه، فكاد أن يقرّ لعظم الألم فسمع محمد بنونس بن عبد الرحمن يقول: اتق الله يا محمد، فصبر ففرج الله له.

٧٢ - هو جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام أبو القاسم العلوي الموسوي المصري، و كان من مشايخ الإجازة، عثر عنه القاضي التنصيني (أحد مشايخ التجاشي) بـ «الشريف الصالح».

روى عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، سمع منه التلعكبري سنة ٣٤٠ بمصر، و له

منه إجازة، و جعفر بن محمد بن قولويه، والقاضي أبوالحسين محمد بن عثمان بن الحسن التصيبي.

٧٣ - هو عبيدالله بن أحمد بن نهيك أبوالعتاس الكوفي - و آل نهيك بيت من أصحابنا بالكوفة -، قال ابن حجر: كوفي صدوق، و كان جعفر بن محمد بن العلوي يقول: معلّمنا و مؤدّبنا. روى عنه حميد بن زياد كتباً كثيرة من الأصول و جعفر بن - محمد بن العلوي، و له منه إجازة على سائر ما رواه ابن نهيك. وقال القاضي محمد بن - عثمان التصيبي: كان - عبيدالله - بالكوفة و خرج إلى مكة.

٧٤ - هو أبوإسحاق إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ التهانديّ، قال الشيخ في الفهرست: كان ضعيفاً في حديثه، متهماً في دينه، و صنف كتباً جملتها قريبة من الستاد؛ منها: كتاب الصيام، كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار - كبير -، كتاب التوارد، كتاب الغيبة، و كتاب مقتل الحسين بن عليّ عليه السلام.
و قال التجاشي: كان ضعيفاً في حديثه متهمواً، له كتب، ثم ذكر عين ما ذكره الشيخ في الفهرست و زاد عليه: كتاب المآكل، كتاب الجنائز، و كتاب العدد، و كتاب نفي أبي ذر.

قال أبوعبدالله بن شاذان: حدّثنا علي بن حاتم قال: أطلق لي أبوأحمد القاسم بن - محمد الهمداني، عن إبراهيم بن إسحاق، و سمع منه سنة ٢٦٩ - هـ.
روى عنه أبوومنصور البادرانيّ وابن أبيهراسة الباهليّ، و محمد بن الحسن الضقار، و أبوأحمد القاسم بن محمد الهمداني، و محمد بن هوذة، وإبراهيم بن هاشم و غيرهم.

٧٥ - في بعض النسخ: «أحمد بن هوذة»، و هو مهمل بكلا العنوانين.
٧٦ - قال التجاشي: هو علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني أبوالحسن، أنه ثقة في نفسه، و يروي عن الضعفاء سمع فأكثر، صنف كتباً، منها: كتاب التوحيد و المعرفة، كتاب الوضوء، كتاب الأذان، كتاب القبلة، كتاب الوقت، كتاب الصلاة،

كتاب السهو ، كتاب يوم و ليلة ، كتاب الحج ، كتاب الفرائض ، كتاب مصا التور ، كتاب البيان والإيضاح ، كتاب مصابيح موازين العدل ، كتاب العلل ، ك: الصفوة في أسماء أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب صفات الأنبياء عليهم السلام ، كتاب المعر كتاب الرّدة على القرامطة ، كتاب الرّدة على أهل البدع ، كتاب حدود الدّين ، ك: الصيام ، أخبرنا أبو عبدالله بن شاذان قال : حدّثنا أبو الحسن علي بن حاتم بكتبه .

٧٧ - هو أبو عبدالله الحسين بن علي بن شيبان القزويني من مشايخ الإجا سمع منه الشّيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن التّعمان المفيد ، وأحمد بن عبدالواحد ال معروف بـ«ابن عُبدُون» وبـ«ابن الحاشر» ، و روى هو عن أبي الحسن علي بن القزويني .

٧٨ - هو أبو عبدالله موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي ، عربيّ كو ثقة جليل ، واضح الحديث ، حسن الطريقة ، عدّه الشّيخ في رجاله تارةً من أصه أبي الحسن الرّضا وأخرى من أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام ، له ثلاثون كتاباً كُتّب الحسين بن سعيد ، مستوفاة حسنة ، و زيادة كتاب الجامع ، روى عنه الف ابن عامر ، وأحمد بن محمّد وغيرهما ، ذكره التجاشي ، والشّيخ في الفهرست .

٧٩ - هو الفضل بن عامر ، و في بعض النسخ : «فضل بن حاتم» ، و في بعض «فضل بن جابر» ، و في المطبوعة : «غانم» ، و هو مهممل . و لم نقف على ترجمة له ، ٨٠ - هو أبو محمّد يونس بن عبدالرحمن ، وثّقه الشّيخ ، و عدّه في رجاله تار أصحاب الكاظم وأخرى من أصحاب الرّضا عليه السلام .

قال التجاشي في رجاله : كان وجهاً في أصحابنا متقدماً عظيم المنزلّة ، ولد في هشام بن عبدالملك ، و رأى جعفر بن محمّد عليه السلام بين الصفا والمروة و لم يرو عنه روى عن أبي الحسن موسى وأبي الحسن الرّضا عليه السلام ، و كان الرّضا عليه السلام يبيّر إل العلم والفتيا . و كان ممتن بذل له على الوقف مالٌ جزيل ، وامتنع من أخذه و ثبت الحق - اه . و قد ورد في يونس بن عبدالرحمن - رحمه الله - مدحٌ و ذمٌ ، قال الكشّي

في به غير واحدٍ من أصحابنا عن جعفر بن محمد عنه : حدّثني علي بن محمد بن -
 ، قال : حدّثني الفضل بن شاذان قال : حدّثني عبدالعزيز المهدي - و كان خير
 رأيته - ، و كان وكيل الرضا عليه السلام و خاصته «فقال : إني سألته فقلت : إني لا
 على لقائك في كلّ وقت ، فعمّن آخذ معالم ديني ؟ فقال : خذ عن يونس بن -
 لرحمن» . و هذه منزلة عظيمة ، و مثله رواه الكشي عن الحسن بن علي بن يقطين .
 ضمن له الرضا عليه السلام الجئة ثلاث مرّات .

له كتب و تصانيف كثيرة ذكر بعضها الشيخ في الفهرست و يقال : إياه ألف
 مجلد رداً على المخالفين ، و قال الصدوق - كما في فهرست الشيخ - : سمعت محمد
 الحسن بن الوليد - رحمه الله - يقول : كُتِبَ يونس بن عبدالرحمن آتي هي بالتروايات
 الصحيحة يعتمد عليها إلا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس ، و لم
 عنه غيره ، فإنه لا يعتمد عليه و لا يفتى به .

و قال ابن التديم في فهرسته : علامة زمانه ، كثير التصنيف والتأليف على
 باب الشيعة . ثم عدّ بعض كتبه .

و كُتِبَ مثل كتب الحسين بن سعيد في كونها مرتبة على أبواب الفقه و في الجودة
 نفاء ، و زاد عليه يونس كتابه «عمل يوم و ليلة» و هو الذي كانت نسخته عند
 بن القاسم أبي هاشم الجعفري - رحمه الله - فعرضه على الإمام أبي محمد العسكري
 ، فقال : تصنيف من هذا ؟ فأخبره ، فقال عليه السلام : أعطاه الله بكلّ حرف نوراً يوم
 الـ .

و روى الكشي عن علي بن محمد القتيبي ، عن الفضل بن شاذان قال : حدّثني
 - الملقّب بشاذان قال : حدّثني أحمد بن أبي خالد - ظرّ أبي جعفر الثاني - قال : كنت
 يوماً قد دخل عليّ أبو جعفر عليه السلام يعودني في مرضي ، فإذا عند رأسي كتاب يوم و ليلة ،
 لي بتصفّحه ورقة ورقة حتى أتى عليه من أوّله إلى آخره و جعل يقول : رحم الله
 ، رحمه الله يونس .

٨١ - المراد به محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد .

٨٢ - هو إسماعيل بن مزار ، ذكره الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليه السلام و

قال : روى عن يونس بن عبد الرحمن و روى عنه إبراهيم بن هاشم - اه .

٨٣ - هو صالح بن السندي ، المذكور في رجال الشيخ فيمن لم يرو عنهم عليه السلام ،

وأته في طبقة إسماعيل بن مزار . وكذا ذكره في الفهرست .

٨٤ - يعني المفيد - رحمه الله - .

٨٥ - هو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمه

أبو جعفر الأسدي الخزيمي البغدادي ، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا و

أبي محمد عليه السلام ، وأيضاً فيمن لم يرو عنه عليه السلام ، و عدّه التجاشي في رجاله من أصحاب

الجواد و الهادي و العسكري عليه السلام . و هو جليل ، ثقة عين ، كثير الرواية ، حسن

التصانيف .

و قال التجاشي : كان الفضل بن شاذان - رحمه الله - يحب العبيدي و ينهي عليه

و يمدحه و يميل إليه و يقول : ليس في أقرانه مثله ، سكن سوق العطش و كان من أكبر

محلّة ببغداد بالجانب الشرقي بين الرصافة و نهر الملعى .

له من الكتب : كتاب الإمامة ، كتاب الواضح المكشوف في الردّ على أهل

الوقوف ، كتاب المعرفة ، كتاب بُعد الإسناد ، كتاب قرب الإسناد ، كتاب الوصايا ،

كتاب اللؤلؤة ، كتاب المسائل المجرّبة ، كتاب الضياع ، كتاب الطرائف ، كتاب

التوقيعات ، كتاب التّجمل و المروعة ، كتاب النّيء و الخمس ، كتاب الرّجال ، كتاب

الرّكاة ، كتاب ثواب الأعمال ، كتاب التّوادر .

٨٦ - هو أبو العباس محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن القرشي الرّزازي خال

محمد بن محمد بن سليمان ، والد أبي غالب الرّزازي ، ولد سنة ٢٣٦ ، و قد ترجمه

أبو غالب في رسالته بقوله : و هو - محمد بن جعفر - أحد رواة الحديث و مشايخ

الشيعة كان محلّه من الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينة عند وقوع الغيبة سنة

٢٦٠ و أقام بها سنة و عاد ، و قد ظهر له من أمر الصاحب عليه السلام ما احتاج إليه ، و توفي سنة ٣١٦ و سنه ثمانون سنة . روى عن محمد بن عيسى اليقطيني ، و روى عنه أبوالمفضل الشيباني .

٨٧ - الطريق إلى يونس بن عبدالزهرن كالصحيح .

٨٨ - هو أبوالحسن علي بن مهزيار الأهوازي الدورقي ، ثقة صحيح ، جليل القدر واسع الرواية ، من أصحاب الأئمة الرضا والحواد والمهادي عليه السلام .

٨٩ - هو أبوالفضل العباس بن معروف القمي مولى جعفر بن عمران بن عبدالله الأشعري ، و كان من أصحاب المهادي عليه السلام ، ثقة صحيح ، له كتاب الآداب و له نوادر ، روى عن علي بن مهزيار ، و روى عنه أحمد بن محمد بن خالد ، و محمد بن علي بن - محبوب ، و محمد بن أحمد بن يحيى ، و سعد بن عبدالله ، والصفار (كما في مشيخة الفقيه) ، و موسى بن الحسن ، و غيرهم .

٩٠ - هو أبوالحسن علي بن الحسين السعدآبادي - نسبة إلى بليدة في جبل طبرستان - ، روى عنه ثقة الإسلام الكليني فهو من مشائخه ، و كان مؤدب أبي غالب الزراري ، و روى عنه أبوغالب ، و كان من مشائخ الإجازة و روى هو عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي .

٩١ - الطريق إلى أحمد بن محمد بن خالد البرقي صحيح .

٩٢ - هو علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أبوالحسن العريضي . و هو ثقة جليل القدر ، له كتاب .

٩٣ - هو العمركي بن علي بن محمد التيسابوري البوفكي - نسبة إلى بوفك قرية قرب نيسابور - . قال التجاشي : شيخ من أصحابنا ، ثقة ، روى عن شيوخ أصحابنا ، يقال : إنه اشترى غلماناً أتراكاً بسمرقند للإمام العسكري عليه السلام .

له كتاب الملاحم و له كتاب نوادر .

روى عن علي بن جعفر العلوي ، و روى عنه عبدالله بن جعفر الحميري .

٩٤ - هو أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة التيسابوري القتيبي ، تلميذ الفضل ابن شاذان و صاحبه ، عالم فاضلٌ ، عليه اعتمد الكشي في كتاب الرجال .
له كتب منها : كتاب يشتمل على ذكر مجالس الفضل مع أهل الخلاف و مسائل أهل البلدان .

روى عن الفضل بن شاذان ، و روى عنه محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري ، و أحمد بن إدريس و غيرهما .

٩٥ - هو الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام - من ذرية محمد بن الحنفية - ، قال التجاشي: التقيب الشريف أبو محمد سيد في هذه الطائفة ، غير أنني رأيت بعض أصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته .

له كتب منها : كتاب خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن ، و كتاب في فضل العتق ، و كتاب في طرق الحديث المروي في الصحابي ، قرأت عليه فوائد كثيرة و قرئ عليه و أنا أسمع - اهـ .

٩٦ - هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال مولى بني أسد المعروف بالصفواني ، قال التجاشي : شيخ الطائفة ، ثقة فقيه فاضل ، و كانت له منزلة من السلطان ، كان أصلها أنه ناظر قاضي الموصل في الإمامة بين يدي ابن حمدان ، فأنهى القول بينها إلى أن قال للقاضي : تباهلي ! فوعده إلى غدٍ ، ثم حضر [وا] فباهله و جعل كفه في كفه ، ثم قاما من المجلس و كان القاضي يحضر دار الأمير ابن حمدان في كل يوم ، فتأخر ذلك اليوم و من غده ، فقال الأمير : اعرفوا خبر القاضي ، فعاد الرسول فقال : إنه منذ قام من موضع المباهلة حم و انتفخ الكف الذي مده للمباهلة و قد اسودت ، ثم مات من الغد ، فانتشر لأبي عبدالله الصفواني بهذا ذكر عند الملوك ، و حظي منهم ، و كانت له منزلة .

و له كتب ، منها : كتاب ثواب القرآن ، كتاب الردة على ابن رباح الممطور ، كتاب الردة على الواقعة ، كتاب الغيبة و كشف الحيرة ، كتاب الإمامة ، كتاب الردة على

أهل الأهواء ، كتاب في الطلاق الثلاث ، كتاب الجامع في الفقه ، كتاب أنس العالم و أدب المتعلم ، كتاب معرفة الفروض من كتاب يوم و ليلة ، كتاب غرر الأخبار و نوادر الآثار ، كتاب التصرف .

و قد ذكر شيئاً منها الشيخ في فهرسته ، لقيه ابن التديم سنة ٣٤٦ كما في الفهرست ، و ذكر شيئاً من حاله و كتبه .

روى عنه التلعكبري والمفيد والحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المذكور ، و روى هو عن علي بن إبراهيم القمي - رحمهم الله جميعاً - .

٩٧ - الطريق إلى فضل بن شاذان حسن كالصحيح .

٩٨ - الطريق إلى الحسين بن سفيان البزوفري كالصحيح .

٩٩ - تقدم ترجمته تحت رقم ٩ .

١٠٠ - والطريق إليه صحيح .

تم شرح المشيخة بعون الله تعالى ،

ولا يخفى على القارئ أنني قد استفدت من شرح المشيخة الذي ألفه الفاضل الألمي السيد الحسن الموسوي المشتهر بخرسان كثيراً في هذه الأوراق .